

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

موضوع الأطروحة:

دور السياسة النقدية والمالية في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية

المطبقة بالجزائر خلال الفترة: 1990-2010

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير

تحت إشراف

من إعداد المترشح

أ. د طيب ياسين

حمزة علي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

أ.د باشي أحمد

مقرا

أ.د طيب ياسين

عضوا

أ.د ناصر مراد

عضوا

أ.د خضراوي ساسية

عضوا

د. غويني العربي

عضوا

د. ديب كمال

السنة الجامعية: 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

شكر وتقدير

أول الشكر لله الواحد القهار وصاحب الفضل والإكرام فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضا.

يقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر

الناس لا يشكر الله"

- سنن الترمذي -

يشرفني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والامتنان والاحترام والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور طيب ياسين الذي تحمل عبء الإشراف على هذه الرسالة ولم يبخل علي رغم انشغالاته الكثيرة بدعمه ومتابعته وتوجيهاته وحرصه على إنجاز هذا العمل في أفضل صورة، لذلك فأنا أدين له بالفضل الكبير بعد الله عزّ وجلّ.

كما يشرفني أن أقدم جزيل شكري وعميق امتناني واحترامي لأعضاء اللجنة الموقرين بالاسم، الذين تحملوا مشقة قراءة هذه الرسالة وتقييمها ومناقشتها وإثراء جوانبها وأخص بالذكر الأستاذ القدير الفاضل أحمد باشي وأخي الذي لم تلده أمي رحمها الله الأستاذ كمال بن موسى.

إلى من كانت لي سندًا مشجعًا ومعاونًا إلى من رقت أناملها هذا العمل حتى اكتمل في صورته النهائية حرمني المصون اعتزازا بها ووفاء لها.

علي حمزة

الإِ أ داء

إلى روح أمي جعلها الله عزّ وجلّ من أهل الجنات مع خير الأنام محمد صلى
الله عليه وسلم

إلى من لها فضلا علي تعجز ودائع الدنيا الوفاء به أمي جعلها الله من أهل
التقوى والنعيم في الدنيا والآخرة وبلّغها الفردوس الأعلى.

إلى أبي أطال الله في عمره وحفظه ورعاه.

إلى فلذة كبدي "زكريا" أنبته الله نباتا حسنا وجعله من الصالحين القانتين
الخافضين لحق الله.

إلى كل العائلة سدد الله خطاهم ووفاهم على فضلهم حسنات في يوم الحساب
وأصلح لهم أولادهم وأزواجهم.

إلى كل من عرفناهم وجمعت بيننا الدنيا رفقاء الصبا وزملاء الدراسة والعمل،
وعلى جميع من أعاننا على هذا العمل وغيره.

إلى أمي أم الخير أمدّها الله بالصحة والعافية وكل الخير وطول العمر

إلى إبنتي العزيزة زينب أنبتها الله نباتا حسنا وجعلها من الصالحات القانتات
الحافظات لحق الله

أثاب الله الجميع

مستخلص الدراسة:

ب

تناولت الدراسة موضوع: دور السياسة النقدية والسياسة المالية في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر التي تعد سياسة اقتصادية كلية موضحين الدائم التي تقوم عليها السياستين وحدودهما بالإضافة إلى أهدافهما واختلاف طريقة عملهما.

كما تمّ التطرق في هذه الدراسة إلى مختلف الرؤى والطروحات الفكرية التي تجعل من السياسة النقدية والسياسة المالية مجالاً للتكامل وللتعاون في رسم السياسة الاقتصادية المالية.

ليتجه البحث صوب طبيعة السياسة النقدية والمالية المنتهجة في الاقتصاد الجزائري أثناء مرحلة الاقتصاد الموجه ومرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ودورهما في الإصلاحات الاقتصادية وذلك بالتعرض إلى أهم التطورات الحاصلة بالسياستين، مع التعرض كذلك إلى علاقة الجزائر بالمؤسسات النقدية والمالية الدولية وفق استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي وأنواع البرامج التي أملتتها تلك المؤسسات على الجزائر جاءت نتيجة سلسلة إكراهات مالية، اقتصادية بداية عقد لتسعينات وبلغت أوجها في منتصف الفترة.

لنتناول أسباب الاختلالات التي مست سير اقتصاد الجزائر الناجمة عن مجموعة صدمات داخلية وخارجية.

ومن بعد ذلك تم استعراض واقع الإصلاحات الاقتصادية بإعداد وتنفيذ برنامج شامل احتوى كل المتغيرات الاقتصادية بالاعتماد بدرجات متفاوتة على أساليب وسياسات التسوية المختلفة، الهادفة لإعادة التوازن الاقتصادي وإعطاء وتيرة نمو عالية للاقتصاد الوطني القادرة على تلبية الحاجيات والتقليص من البطالة، وتحديد معايير اقتصادية، كما تم التطرق في هذه الدراسة إلى أول برنامج هادف إلى التثبيت تلاه برنامج التعديل الهيكلي الذي مس معظم عناصر السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة الأسعار، والمنافسة، متبوعة بالتعديل في التنظيم الاقتصادي على مستوى النظام الجبائي ونظام تسيير المؤسسات العمومية والمؤسسات المالية بإحداث سياسة صارمة والسير بواقعية في التسيير الاقتصادي.

المفردات تة في البحث

برنامج الإصلاح	الإصلاحات الاقتصادية
توازن الاقتصاد	الأسواق المالية
سعر الخصم	استقلالية البنك
خدمة الـدين	البيئة الاقتصادية
عرض النقود	القروض المصرفية
هيكله المؤسسات	المؤشرات الاقتصادية
جدولة الـيون	المدرسة الكلاسيكية
رفع الدعم	المدرسة الكلاسيكية الجديدة
مراحل التسهيلات	النشاط الاقتصادي
صندوق النقد الدولي	النظام الضريبي
تطور عمليات البنك	النظام المصرفي
كمية النقود	النظرية النقدية
طلب النقود	المنحنى IS- LM
وسائل الرقابة	السوق النقدية
دور السياسة النقدية	السوق المفتوحة
ترشيد الجهاز الضريبي	السياسة النقدية
	السياسة المالية
	السيولة النقدية
	الجهاز المصرفي
	إلغاء الدعم
	الفعالية

فهرس المحرس تويات

أ	الشكر والتقدير
ب	الإهداء
ن	المستخلص
ث	المفردات الهامة في البحث
ج	فهرس المحتويات
ح	قائمة الأشكال
خ	قائمة الجداول
د	قائمة التشريعات
ذ	قائمة الملاحق
ر	قائمة المراجع
I	المقدمة العامة
II	إشكالية البحث
III	فرضيات البحث
IV	أهمية البحث
V	أهداف الدراسة
VI	أسباب اختيار البحث والمنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث
VII	حدود الدراسة
VIII	الدراسات السابقة
IX	خطة وهيكل الدراسة
1	الفصل الأول: تحليل السياسة النقدية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: السياسة النقدية من منظور التحليل الكلاسيكي
3	1-1 القواعد الأساسية للفكر الاقتصادي الكلاسيكي

3	أ- الإيمان بالحرية الاقتصادية
3	ب- الإيمان بالتوظيف الكامل
4	ج- فكرة حياد النقود
4	1- 2 - نظرية كمية النقود
6	1- 3 - فروض النظرية الكمية الحديثة
6	1- 4- تحليل جانبي العرض والطلب وفق فريدمان ج
6	أولاً: جانب العرض
7	أ- أسعار الفائدة
7	ب- أسعار الفائدة السوقية
7	ج- التغيرات النقدية
8	ثانياً: معادلة كامبردج
10	1- 5- تقييم معادلة الأرصدة النقدية
11	المبحث الثاني: أثر التوازن الكلي للنقود لدى المدرسة الكلاسيكية
11	1- 2 - تحديد ارتباط التوازن في سوق السلع وسوق النقود
12	2- 2- شرح المنحنيات:
14	المبحث الثالث: السياسة النقدية من منظور التحليل الكينزي
14	1- 3- فرضية النظرية الكلاسيكية
14	أ- فرض الناتج القومي
14	ب- فرض ثبات سرعة تداول النقود
15	2- 3- فرضية النظرية الحديثة
15	أ- سرعة تداول النقود تتمتع بالثبات النسبي
15	ب- سرعة تداول النقود تتأثر بالعوامل
15	3- 3- فرضيات كينز
16	3- 4- ميزات التحليل الكينزي
17	3- 5- الظروف التي لا يست بروز المعالم المميزة للتحليل الكينزي
18	أ- التحليل الكينزي للنقود
18	ب- عرض النقود في التحليل الكينزي
19	ج- الطلب على النقود في التحليل الكينزي

19	3-6 دوافع الطلب على النقود
19	أ- دافع طلب النقود بغرض المعاملات
20	ب- طلب النقود بغرض الاحتياط
20	ج- دافع الطلب على النقود بغرض المضاربة
21	3-7- تحديد الطلب على النقود على مستوى الدخل لعدة عوامل
21	1- درجة نمو تنظيم السوق المالي
21	2- طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية
22	3- مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال
22	3-8- كيفية تحديد سعر الفائدة في التحليل الكينزي
22	المبحث الرابع: منحى العرض الكلي في حالة تغير الأجور النقدية
23	4-1- الاهتمام بالأجور
23	أ- سبب جمود الأجور
23	ب- العامل المتسبب في جمود الأجور
25	ج- استنتاج منحى العرض الكلي الكينزي في حالة كون الأجور النقدية متغيرة
25	4-2- الفائدة في التحليل الكينزي
26	4-3- نموذج كينز البسيط في تحديد توازن الدخل
26	4-4- أثر النقود على التوازن الكلي الكينزي
27	4-5- السياسة النقدية من منظور النموذج الكينزي
29	4-6- نموذج IS في تحديد مستوى توازن الدخل والناتج في سوق السلع والخدمات
30	4-7- التوازن في سوق السلع والخدمات
40	د- تحليل آثار السياسة النقدية وفق المنحى LM-IS
41	1- أثر تغير العرض النقدي على سعر الفائدة
41	2- أثر التغير في العرض النقدي على المتغيرات الداخلية في نموذج سوق الإنتاج
42	3- الأثر المالي للسياسة النقدية التوسعية
42	4- منحى الكفاية الحدية لرأس المال
43	المبحث الخامس: فعالية السياسة النقدية في التحليل الكينزي
43	5-1- منحى تفضيل السيولة النقدية
43	أ- استخدام نموذج LM-IS في تحليل طريقة انتقال السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي

43	ب- أثر السياسة النقدية على الإنتاج (منحنى LM-IS)
45	ج- الطلب على النقود
45	د- عرض النقود
47	هـ- أسباب ظهور النظرية النقدية
47	5-2- السياسة النقدية من منظور النظرية النقدية
48	المبحث السادس: السياسة النقدية مدرسة الكلاسيكية الجديدة
48	6-1- فرضيات التحليل الكلاسيكي
49	6-2- النظرية النقدية للدورة الاقتصادية قصيرة الأجل
50	6-3- أثر تغيرات كمية النقود على النشاط الاقتصادي
50	6-4- أثر زيادة كمية النقود
	المبحث السابع: أسباب ظهور الكلاسيك الجديدة
54	7-1- أثر مصداقية السياسة النقدية
54	7-2- شروط مصداقية السياسة الاقتصادية
54	أ- شروط تقنية
55	ب- شروط إدارية
55	ج- الشروط الإستراتيجية
55	7-3- توازن الاقتصاد الكلي
59	الفصل الثاني
59	محاولة ضبط أبعاد ومعاليم السياسة النقدية
60	تمهيد
61	المبحث الأول: ماهية وأهداف السياسة النقدية
61	1- تعريف السياسة عموماً
62	2- 1 تعريف السياسة النقدية
62	1- التعريف الأول
62	2- التعريف الثاني
62	3- التعريف الثالث
63	2- 2 تطور السياسة النقدية

84	3-14- قيام البنك المركزي لبعض العمليات المصرفية
85	3-15- أهداف الأدوات الكيفية
86	المبحث الرابع: قنوات نقل السياسة النقدية
86	1- قناة سعر الصرف
86	2- قناة القرض
86	3- قناة سعر الفائدة
87	4- قناة أسعار السندات المالية
87	5- قناة ميزانية المؤسسات
88	المبحث الخامس: شروط نجاح السياسة النقدية
88	أ- معلومات كافية عن حالة الاقتصاد (نظام معلوماتي فعال)
89	ب- تحديد الهدف الأساسي للسياسة النقدية
90	ج- التعرف على وزن كل وحدة مؤسسية في مجمل النشاط الاقتصادي
90	د- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية الأخرى
90	هـ- نظام سعر الصرف
90	و- تمتع الاقتصاد بوضع أفضل
90	ز- توفر البلدان على مناخ استثمار
90	ح- ضرورة تمتع البلدان بسوق نقدي
90	ط- تكوين سياسة نقدية فعالة
90	ك- حساسية الاستثمار لسعر الفائدة
90	ل- ضعف نشاط السوق الموازي
91	5-1- حدود السياسة النقدية في البلدان النامية
92	المبحث السادس: المساهمات العلمية في مجال السياسة النقدية
93	6-1- مصداقية السياسة النقدية
94	6-2- ظهور فكرة مصداقية السياسة النقدية وعلاقتها بمؤشرات الشفافية
94	المبحث السابع: مصداقية السياسة النقدية ومؤشر الشفافية
95	7-1- فعالية السياسة النقدية
95	7-2- تعريف الفعالية
96	7-3- أساس الخلاف الفكري حول فعالية السياسة النقدية

96	1- وجهة نظر الكينزيين
96	أ- مرونة الطلب على النقود
98	ب- ضعف مرونة الاستثمار للتغيرات سعر الفائدة
99	2- وجهة نظر النقديين
101	المبحث الثامن: الموازنة بين السياسة النقدية والمالية
102	8- 1- فعالية السياسة النقدية ونظام الصرف
102	8- 2- فعالية السياسة النقدية وسعر الصرف الثابت
103	8- 3- فعالية السياسة النقدية وسعر الصرف المرن (المعوم)
104	8- 4- تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف نموذج ماندل فلمنج
104	8- 5- أثر الفجوة الزمانية للسياسة النقدية
105	8- 6- دور السياسة النقدية في علاج التضخم
107	8- 7- استقلالية السلطة النقدية
109	8- 8- مؤشرات استقلالية البنك المركزي
113	8- 9- نماذج عن استقلالية بعض البنوك المركزية
113	8- 10- تجربة البنك المركزي الألماني
115	8- 11- تجربة استقلالية البنك المركزي المصري
116	8- 12- تجربة استقلالية البنك الفرنسي
116	8- 13- منح البنك المركزي حق تحديد السياسة النقدية
116	8- 14- منح إقراض البنك المركزي للحكومة
117	8- 15- تجربة الاحتياطي الفيدرالي البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية
118	8- 16- استقلالية بنك الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 10/90
118	8- 17- واقع استقلالية بنك الجزائر طبقا للأمر 01/01
119	8- 18- واقع استقلالية بنك الجزائر وإعادة التنظيم وفقا للأمر 11/03
121	8- 19- الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية
121	8- 20- زيادة السيولة المصرفية
122	8- 21- حدود تشغيل السوق النقدية
123	8- 22- مصدر السيولة المصرفية
124	8- 23- دور بنك الجزائر في تكوين مديريه

125	8- 24- واقع القطاع الإقتصادي
125	8- 25- الرسملة والوضع القانوني للمؤسسات الإنتاجية
125	8- 26- المعايير التجارية قيد فعالية البنوك
126	8- 27- القوانين الإحترازية
127	8- 28- ضعف مستوى الخبرة والموارد المسند
127	8- 29- إجراءات لرفع القيود
127	8- 30- تطوير الأسواق المالية بديل للتمويل المصرفي
130	الفصل الثالث: ث:
130	تحليل السياسة المالية من منظور المدارس الاقتصادية
132	تمهيد
133	أ- تعاريف عامة
133	ب- تعاريف تقليدية
133	ج- تعاريف حديثة
134	د- التعريف الشامل
134	1- تعريف السياسة لغةً
134	2- تعريف السياسة اصطلاحاً
136	المبحث الأول: الفكر الإقتصادي التقليدي والسياسة المالية
136	1- 1 تطور الفكر المالي عبر المدارس
136	أولاً: الفكر المالي القديم
137	أ- الفكر المالي لفلاسفة اليونان القدامى
137	1- الفكر المالي لأفلاطون
137	الفك المالي لأرسطو
137	ب- الفكر المالي في العصور الوسطى
137	2- الفكر المالي لأورسم
138	ج- الفكر المالي في العصر التجاري
138	1- الفكر المالي لتوماس لكويني
138	ب- الفكر المالي لوليام بيتي

139	2- الفكر المالي في المرحلة الانتقالية (الكلاسيك)
139	أ- الفكر المالي لأدم سميت
140	ب- الفكر المالي لكاردو
140	ج- الفكر المالي لمرشال
141	ثالثا: الفكر المالي الحديث
141	1- 2 - الفكر المالي الكينزي
144	المبحث الثاني: السياسة المالية وفق المفهوم الكينزي
144	2- 1- السياسة المالية في نموذج كينز البسيط
146	2- 2- السياسة المالية النشطة
147	2- 3- السياسة المالية الإختيارية
149	2- 4- أثر الزيادة في السياسة المالية التوسعية على الدخل الحقيقي عندما يعمل البنك المركزي على تثبيت سعر الفائدة
151	2- 5- سياسة مالية نقدية مختلطة
151	أ- السياسة النقدية
151	ب- السياسة المالية
152	ج- سياسة مالية نقدية توسعية
153	د- السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت
154	المبحث الثالث: الدوافع الداعية إلى إجراء التصحيح المالي
154	أ- تأثير السياسة المالية على أهداف السياسة الاقتصادية الكلية
155	3- 1- التصحيح المالي لضمان قابلية الاستمرار
155	ب- السياسة الهيكلية
156	أ- السياسات الرامية إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد
156	ب- السياسات الرامية إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للإقتصاد
157	ج- أثر السياسات المالية على سعر الصرف
158	د- المفاضلة بين تحديد سعر الصرف وانكماش المالية العامة
159	3- 2- السياسة المالية العامة
160	3- 3- أهداف السياسة المالية العامة وقابليتها للاستمرار
160	أ- قابلية الاستمرار للسياسة المالية العامة
160	ب- قواعد المالية العامة

161	3-4- الإصلاحات المالية التي أثبتت فعاليتها
161	أ- العجز المالي التقليدي
162	ب- التحليل المالي
163	ج- تمويل العجز
163	المبحث الرابع: الفعالية النسبية لكل نقدية والسياسة المالية
163	4-1- فعالية السياسة وانحدار المنحنى IS-LM
164	4-2- فعالية السياسة المالية وانحدار منحنى IS
165	4-3- فعالية السياسة المالية وانحدار منحنى LM - IS
167	4-4- سعر الصرف الحقيقي والسياسة النقدية والمالية المختلطة
167	المبحث الخامس: الجمع بين السياسة المالية والسياسة النقدية
168	5-1- تأثير السياسة المالية للانتقال إلى المنحنى IS
168	أ- انتقال منحنى IS لغير السياسة المالية
169	ب- الانتقادات الموجهة إلى نموذج (IS-LM)
170	5-2- الميزانية العامة كعامل ثبات واستقرار
170	5-3- تقييم عام لطبيعة الميزانية العامة للفكر الاقتصادي والمالي
170	5-4- الميزانية العامة كمحفز على الاستثمار
171	5-5- الميزانية كأداة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية
173	المبحث السادس: واقع وآفاق السياسة الميزانية في ظل الإصلاحات الاقتصادية
173	6-1- دور السياسة الميزانية في تدعيم وتنشيط السياسات الأخرى
173	6-2- السياسة الميزانية والسياسات الأخرى
175	6-3- السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية
175	6-4- الإطار العام للإصلاحات الاقتصادية
176	المبحث السابع: واقع السياسة النقدية والمالية بعد إعادة الجدولة
177	7-1- ترشيد الجهاز الضريبي وفق الإصلاحات الهيكلية
179	7-2- السياسة المالية خلال المرحلة 1990-1993
182	7-3- السياسة المالية سنتي 1994 - 1995
185	7-4- السياسة المالية المعتمدة خلال السنوات 1996-1999

187	المبحث الثامن: تدابير السياسة المالية المطبقة خلال الفترة 1996 - 1999
188	8-1- تحسن حالات الموازنة العامة بالفترة 1996-1999
191	8-2- التوازنات الخارجية
192	8-3- التوازنات الداخلية
194	8-4- السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة 1
195	8-5- دور السيولة وإعادة تمويل البنوك
199	8-6- دور أسعار الفائدة في إطار السياسة النقدية المطبقة
200	8-7- تحرير أسعار الفائدة
200	8-8- السوق النقدية
201	8-9- إنشاء سوق نقدية جزائرية
202	أ- إجراءات عمليات السوق النقدية قبل 1990
204	ب- إجراءات عمليات السوق بعد 1990
205	ج- عمليات السوق المفتوحة
205	8-10- نظام الأمانة
206	8-11- عوامل تطوير السوق النقدية
208	8-12- تطور عمليات بنك الجزائر في السوق النقدية
210	8-13- السوق النقدية 1995-1999
210	8-14- أدوات السياسة النقدية
212	8-15- تطور الكتلة النقدية
216	8-16- أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال (1999-2000)
217	8-17- أثر أداء السوق النقدي على عمل السياسة النقدية بالجزائر
222	الفصل الرابع - ع: الرسالة الجديدة للجهاز المصرفي الجزائري ودوره في تنمية الاقتصاد في ظل الإصلاحات الاقتصادية
223	تمهيد
225	المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال وخلال مرحلة البناء
225	1-1- أ- النظام المصرفي قبل الاستقلال
225	1-2- بنك الجزائر
225	1-3- البنوك التجارية

226		1-4- بنوك الأعمال
226		1-5- المصارف العامة
227		1-6- النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة البناء
227		1-7- البنك المركزي الجزائري
227		1-8- البنك الجزائري للتنمية
228		1-9- البنك الوطني الجزائري
229	د	1-10- البنك الجزائري الخارجي
229		1-11- القرض الشعبي الجزائري
229		1-12- الصندوق الوطني للتوفير
229		1-13- مرحلة إعادة هيكلة المؤ
229		1-14- بنك الفلاحة والتنمية الـ
230		1-15- بنك التنمية المحلية
230		1-16- الجهاز المصرفي في ض
230		1-17- الحجج الدافعة للإصلاح
231		1-18- الأسباب الداخلية
231		1-19- أولاً: الأسباب الخارجية:
231		1-20- ثانياً: المديونية الخارجية
232	انتقال إلى اقتصاد السوق	المبحث الثاني: النظا
233		2-1- إصلاح النظام المصرفي
234		2-2- المخطط الوطني للقرض
234		2-3- علاقة البنك المركزي بالـ
235		2-4- مميزات المرحلة وأسباب تأ
235		2-5- إصلاح عام 1988 وقانو
238	نار قانون النقد والقرض	المبحث الثالث: إصلاحا
238		3-1- الرؤية الجديدة للإصلاح د
238		3-2- أوضاع ظهور قانون 90
239		3-3- تعريف قانون النقد والقرض
240		3-4- أهداف قانون النقد والقرض
241		3-5- المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض

241	أ- الفصل بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي
242	ب- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الخزينة العمومية
242	ج- فصل الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان
243	د - إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة
243	هـ- الفصل بين نشاط البنك المركزي ونشاط البنوك التجارية
244	3-6- هيكل النظام المصرفي في ظل قائمة النقد المأخوذ
244	أ- بنك الجزائر
244	ب- المحافظ ونوابه
245	ج- مجلس النقد والقرض
245	د- صلاحيات مجلي النقد والقرض
246	هـ- صلاحيات المجلس بصفته سلطة نقدية
247	و- صلاحيات المجلس بصفته مجلس إدارة البنك المركزي
247	3-7- الترخيص بإنشاء البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية
247	أ- البنوك والمؤسسات المالية الوطنية
248	ب- المؤسسات المالية
248	ج- المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية
249	المبحث الرابع: البنوك والمؤسسات المالية التي تأسست بعد إصلاح 1990
249	أ- بنك البركة
249	ب- بنك الاتحاد
249	ج- بنوك ومؤسسات مالية أخرى قيد التأسيس
250	4-1- هيئات الرقابة في النظام المصرفي الجزائري
250	أ- لجنة الرقابة المصرفية
252	ب- مركزية المخاطر
253	ج- مركزية عوارض الدفع
253	4-2- إنشاء جهاز الوقاية من إصدار شيكات بدون مؤونة
254	4-3- قواعد عمل النظام المصرفي في إطار قانون النقد والقرض
254	أ- العمليات خارج النظام المصرفي الجزائري
254	ب- العمل في سوق الصرف
255	المبحث الخامس: القطاع المصرفي الجزائري في ظل متطلبات لجنة بازل

256	5-1- الإندماج المصرفي
257	5-2- مدى استيفاء النظام المصرفي الجزائري لشروط لجنة بازل
258	5-3- شروط الحد الأدنى لرأس المال بالبنك الجزائري
258	أ- نسبة الملاءة بالمنظومة المصرفية الجزائرية
259	ب- نسبة الملاءة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة
259	ج- كيفية حساب نسبة الملاءة بأ
260	5-4- المراجعة الرقابية بالمنظومة المصر
260	أ- تقيد البنوك الجزائرية بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة
260	ب- قواعد تأسيس نظام رقابي مصرفي
261	5-5- هيكل البنك واعتماده
263	5-6- الرقابة البنكية وطرق استمرارها
264	5-7- حدود العمليات المصرفية
265	5-8- الإتفاقية الثانية للجنة بازل والتأثيرات على المنظومة المصرفية الجزائرية
266	5-9- تأثير لجنة بازل على السياسة النقدية
267	المبحث السادس: إصلاحات النظام المصرفي بعد قانون النقد والقرض
267	6-1- تحديث قانون النقد والقرض
267	6-2- واقع استقلالية بنك الجزائر وفقا للأمر 01-01
269	6-3- الأمر 11/03 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض
272	6-4- الإصلاح المصرفي لسنة 2004
273	المبحث السابع: تحديات الإصلاحات وواقع النظام المصرفي الجزائري
274	أ- الوضعية القانونية للمصارف الجزائرية
274	ب- ضعف الاحترافية
275	ج- ضعف فعالية المنظومة المصرفية الجزائرية
275	د- ضعف الفعالية المالية
275	هـ- ضعف الفعالية الاقتصادية
276	و- ضعف كفاءة نظام الدفع
276	7-1- مصادر تمويل المصارف الجزائرية
276	أ- الإصدار النقدي
277	1- ودائع للمعاملات

277	2- ودائع استثمارية
277	ب- مصادر الخزينة
278	1- الادخار الميزاني
278	2- الودائع التجارية
278	3- القروض الخارجية
278	7-2- المصادر الخارجية للتمويل
279	أ- إعانات الخزينة العمومية
280	ب- إعادة تمويل البنوك
282	7-3- النتائج المالية والنقدية لصيرورة إجراءات التطهير
285	7-4- شروط نجاح المنظومة المصرفية
290	الفصل الخـامس: تسلسل الإصلاحات الهيكلية وتحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق
292	المبحث الأول: الأسباب الدافعة للإصلاح الاقتصادي 1986
293	1- فلسفة إصلاحات 1986
293	2- الأسباب الدافعة للإصلاح
294	1-1- الأسباب التي أعاقت برامج التصحيح
295	1-2- إلغاء سياسات عامي 1992-1993
296	1-3- تحقيق الإستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية
296	1-4- أهداف وإستراتيجيه السياسة الاقتصادية
297	المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج التعديل الهيكلية (1995-1998)
298	2-1- أهداف الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1995-1998
299	2-2- الإصلاحات المالية لتحقيق أهداف برنامج التعديل الهيكلية
300	2-3- مواصلة إصلاح نظام الأسعار وإلغاء الدعم
301	2-4- رفع ضوابط الأسعار وهوامش الربح
302	2-5- إصلاح القطاع العمومي
303	المبحث الثالث: إستقلالية المؤسسة العمومية
304	3-1- مراحل علاقات الدولة بالمؤسسات العمومية
305	3-2- مفهوم إستقلالية المؤسسة العمومية

305	3-3 مطالب إستقلالية المؤسسة
306	4-3 أهداف إستقلالية المؤسسة
306	5-3 التطهير المالي للمؤسسة
307	6-3 خوصصة المؤسسات العمومية
307	أ- الخوصصة الجزئية
307	ب- الخوصصة الكلية
308	3-7 دوافع الخوصصة
309	المبحث الرابع: إعتقاد مبدأ إنتقال إلى اقتصاد تحكمه ميكانيزمات السوق
310	4-1 أهداف الخوصصة
311	4-2 شروط الخوصصة
311	أ- الجانب المالي
311	ب- الجانب الإعلامي
312	ج- الجانب الإجتماعي
312	4-3- متطلبات الخوصصة من الجانب التقني
312	أ- العمل على تشخيص المؤسسة
313	ب- دراسة الأخطار من قبل المستثمرين
313	المبحث الخامس: الإصلاحات المالية في إطار برنامج الإستقرار الاقتصادي
314	5-1 أسباب الإصلاح الضريبي
314	5-2 الضريبة على الدخل الإجمالي
315	5-3 الضريبة على أرباح الشركات
317	5-4 الرسم على القيمة المضافة
317	أ- مجالات التطبيق
317	ب- زيادة مجالات التطبيق
318	ج- تحديد عدد المعدلات
319	5-5- الإجراءات المعتمدة لتفعيل النظام الجبائي الجزائري
319	5-6 إصلاح النظام الجمركي
321	المبحث السادس: تحديث النظام المالي المحاسبي الجديد
321	6-1 أهداف المعايير المحاسبية
322	6-2 الأسباب والحجج الدافعة لتغيير المخطط المحاسبي الوطني

323	6-3- إيجابيات العمل بالنظام المحاسبي المالي الجديد
323	6-4- إصلاح قانون الإستثمار
323	أ- الأهداف الأساسية لقانون الإستثمار في الجزائر
323	6-5- القوانين الخاصة لتنمية الإستثمار خارج المحروقات
324	6-6- أهم المبادئ التي جاء بها قانون الإستثمار
324	أ- الهيئات المكلفة بالإستثمار
324	ب- وظائف الأجهزة المكلفة بالإستثمار
324	6-7- وزارة المساهمة وترقية الإستثمار
324	أ- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
325	ب- الشباك الوحيد اللامركزي
325	ت- صعوبة الإجراءات التي تعترض إستثمار المؤسسات في الجزائر
325	6-8- العمل البنكي
326	6-9- واقع الإستثمار في الجزائر
334	6-10- التدابير الخاصة بالإستثمار الأجنبي في الجزائر
334	أ- اختيار الإقامة
334	ب- إجراءات المساهمة
334	ت- إلتزامات التصريح
334	ث- طلب الرخص الخاصة
334	ج- الأراضي والعقارات
334	1- الحلول الأولية المؤقتة
335	2- إمكانية شراء الأراضي والمباني ذات الطابع الصناعي والتجاري
335	هـ- المساعدات على الإستثمار
335	1- طرق المساعدة
335	2- المناطق الجغرافية
335	و- إمكانيات الإستثمار
335	1- القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية ذات الأهمية
335	2- القطاعات ذات القدرات المالية
336	6-11- إصلاح القانون التجاري
337	المبحث السابع: وضع النظام المالي وإجراءات الإلتقال إلى اقتصاد السوق

337	7-1- التدابير الداخلية لإصلاح البنوك
338	7-2- التدابير الخارجية لإصلاح البنوك
339	7-3- ضرورة إصلاح النظام المصرفي
339	7-4- واقع النظام المصرفي الجزائري
340	7-5 - الرهانات التي تنتظر القطاع المصرفي
340	أ- الرهانات الداخلية
341	ب- الرهانات الخارج
343	7-6- الوضعية النقدية
345	المبحث الثامن: السياسة المالية في سنوات 1990-1995
346	8-1- أهداف الإتفاقية
349	8-2- أهداف المخطط الوطني لسنة 1992
350	المبحث التاسع: مضمون برنامج التعديل الهيكلي الموصوف
356	9-1- السياسة المالية
356	9-2- إرساء نظام الصرف وتحرير المبادلات الخارجية
359	9-3- تحرير الأسعار
360	9-4- إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص
361	9-5- إعادة الهيكلة والتطهير المالي
363	9-6- إصلاح وتنمية القطاع الخاص
366	9-7- إصلاح القطاع الفلاحي
367	9-8- تشجيع ودعم الإستغلال الفلاحي
367	9-9- التحفيزات الدافعة للإنتاج الفلاحي
368	9-10- قطاع السكن
369	9-11- المؤشرات الإجتماعية
370	9-12- محاربة الفقر
374	9-13- الإنتاجية والأجور والقدرة الشرائية
375	9-14- البطالة
377	9-15- التنمية البشرية
383	الخاتمة العامة
383	نتائج البحث

395	نتائج إختبار الفروض
399	الإقتراحات
400	أفاق البحث
423-401	الملاحق
437-424	قائمة المراجع

قائمة **البحث**

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
	دور السياسة المالية في النموذج الاقتصادي الكلاسيكي	
1- 1	العرض الكلي والطلب الكلي	12
2- 1	دالة الإنتاج	12
3- 1	توازن سوق العمل	12
4- 1	علاقة الأجر الحقيقي بالأجر الإسمي	12
5- 1	توازن سوق النقود	12
6- 1	توازن سوق النقود والسلع	12
7- 1	منحنى عرض النقود الكينزي	19
	منحنى العرض الكلي في حالة تغير الأجور النقدية	
8-1	منحنى طلب العمل	24
9-1	دالة الإنتاج	24
10-1	العرض الكلي	24
11-1	العرض الكلي وفقا لكينز	26
	السياسة النقدية من منظور النموذج الكينزي	
12-1	الدخل وأثر حدوث تغير في الاستثمار على الدخل	27
13-1	حجم الاستثمار وأثر حدوث في سعر الفائدة على الاستثمار	27
14-1	معدل الفائدة وأثر حدوث تغير في كمية النقود على سعر الفائدة	27
15-1	المنحنى IS	32
16-1	المنحنى LM	35
17-1	إنتقال المنحنى LM نتيجة زيادة العرض النقدي	37
18-1	إنتقال المنحنى LM أفقيا نتيجة زيادة المعروض النقدي	38
	الأثر المالي للسياسة التوسعية	
19-1	منحنى الكفاية الحدية لرأس المال	42

44	فعالية السياسة النقدية وفقا لقيمة مضاعف العرض النقدي	20-1
46	السياسة المصاحبة لزيادة الإنفاق الحكومي	21-1
48	أثر السياسة النقدية وفق التحليل النقدي	22-1
55	سياسة نقدية غير مقررة	23-1
56	سياسة نقدية توسعية متوقعة	24 -1
89	أوضاع الاقتصاد المختلفة	25 -2
97	فعالية السياسة المالية في حالة الكد م	26-2
97	عدم فعالية السياسة النقدية في حالة الحساد	27-2
104	تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف	28 -2
105	كمية الإنتاج الكلي	29 -2
112	مثلث شفافية السياسة النقدية	30 -2

قائمة الجداول الواردة بالبحث

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
111	مقاييس الإستقلالية	1-2
163	أثر متغيرات السياسة الاقتصادية والمالية	1-3
174	تطور نسب نفقات التسيير والتجهيز لكل من إجمالي النفقات وإجمالي الناتج الداخلي الخام	2-3
178	التحصيل الضريبي من سنة 1991-1994	3-3
184	تطور نسب الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1995	4-3
189	الموازنة العامة لسنوات 1995-1997	5-3
196	إعادة تمويل البنوك من قبل بنك الجزائر	6-3
202	ارتفاع عدد البنوك والمؤسسات المالية	7-3
208	معدل الفائدة وعمليات بنك الجزائر في السوق	8-3
210	تطور مبالغ عمليات الأمانات 24 ساعة ومناقصة القروض	9-3
211	معدلات الفائدة المستهدفة لعمليات بنك الجزائر	10-3
213	المؤشرات نقدية بالسنوات 1996-2000	11-3
225	فروع البنوك التجارية	1-4
236	بنية النظام المصرفي والمالي 1988	2-4
249	البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية المعتمدة بالجزائر	3-4
253	تطور التصريحات والممنوعين من الشيكات	4-4
257	نسبة الملاءة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة	5-4
275	مقارنة معدل التضخم للسنة بمعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالجزائر	6-4
277	تشكيل الديون الجزائرية	7-4
278	تشكيل مداخل الدولة	8-4
281	نسبة إعادة شراء الخزينة للسحب على المكشوف	9-4
319	كيفية تفكيك الحقوق الجمركية على الواردات من أوروبا باتجاه الجزائر	1-5
326	تطور الإستثمار الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2000	2-5
327	تطور معدل النمو الحقيقي للإستثمار الإجمالي للفترة 1997-2000	3-5
327	تطور الإستثمار المباشر (الصافي في الجزائر للفترة 1995-2000)	4-5

328	تطور نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام لمجموع الدول لفترة 1999-2000	5-5
328	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر المغرب وتونس خلال الفترة 1990-2000	6-5
329	المؤشر المركب لمناخ الاستثمار للجزائر لسنة 2000	7-5
330	ترتيب الجزائر وتونس والمغرب في عدد من الأندية ، الدولية المختارة لسنة 2000	8-5
332	تطور المؤشرات المحلية وتكوين فجوة الادخار/ الإستثمار للفترة 1990-2000	9-5
342	الوضع النقدية خلال الفترة 1990-2000	10-5
346	تطور الدين الخارجي وخدماته وسعر الصرف وسعر البترول وإحتياطات الصرف خلال الفترة 1990-1995	11-5
350	إجراءات السياسة المالية خلال الفترة 1994-1996	12-5
352	رزمة الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي خلال الفترة 1994-1998	13-5
357	إجراءات التجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي	14-5
358	الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار	15-5
360	الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص	16-5
363	توزيع المؤسسات العمومية التي تم حلها والعمال المسرحين خلال الفترة من نوفمبر 1996 إلى ديسمبر 1997	17-5
364	توزيع المؤسسات المحلية حسب قطاعات النشاط والطابع القانوني إلى غاية 30 جوان 1998	18-5
365	الإجراءات الخاصة بالقطاع الفلاحي	19-5
367	الإجراءات الخاصة بقطاع السكن	20-5
370	تطور النفقات المخصصة للقطاعات الإجتماعية بالقيمة الحقيقية وبالنسبة المئوية للناتج المحلي الخام	21-5
371	إرتفاع حصة التحويلات الإجتماعية بالقيمة الجارية للفترة 1962 إلى 2000	22-5
372	مؤشرات الفقر وعدم المساواة لثلاثة دول خلال الحقبة 1990-2000	23-5
374	تطور الأجر الوطني الأدنى والمضمون ومؤشرات الأسعار للفترة 1990-2000	24-5
375	معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2000	25-5
377	تطور دليل التنمية البشرية والمؤشرات المكونة لها للجزائر خلال الفترة 1990-2000	26-5

قائمة الملاحق

الصفحة	ن	ملاحق الب	الرقم
		الشبكة العامة لبرامج التعديل الهيكلي	1
		الوضع المالي للحكومة من سنة 1990 - 1997	2
		الوضع النقدي من سنة 1990 - 1995	3
		تفاصيل ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي بعد تعديل 1993	4
		المسح النقدي	5
		هيكل أسعار الفائدة	6
		ملخص عمليات الحكومة المركزية	7
		تطور تغطية الإيرادات العادية للنفقات العامة للفترة قيد الدراسة 1992 - 1998	8
		معدل الفائدة وعمليات بنك الجزائر في السوق	9
		سيولة البنوك	10
		شبه النقود الجاهزة للإستعمال	11
		نسبة تنفيذ الإيرادات الجبائية العادية للفترة 1992 - 1997	12
		معدلات إعادة الخصم	13
		تجديد الإحتياطات المصرفية لكل بنك 1989 - 1990	14
		الهيكل التنظيمي الجديد لبنك الجزائر 1990	15
		النظام المالي في ظل الإصلاحات المالية	16
		إعادة تمويل البنوك من طرف بنك الجزائر	17
		وضعية إعادة التمويل خلال الفترة 1990 إلى مارس 1998	18

المقدمة العامة

هـ

ظلت السياسات الاقتصادية إحدى الاهتمامات البالغة الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر وتمثل حقلًا خصبا لكثير من البحوث والدراسات والمقالات وتتلقى باستمرار الإضافة والتطور من جانب الاقتصاديين على خلاف الدارس، لتتصدر هذه الدراسات الاقتصادية مكان بارزا وزاخرا باستمرار بآراء ونظريات جديدة.

ويظل الاهتمام الأساسي للسياسات الاقتصادية من تعدد وتنوع المشكلات الاقتصادية فنجد منها السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف وغيرها من السياسات الأخرى التي تكون في مجموعها ما تعرف بالسياسة الاقتصادية الكلية التي تسعى الحكومات المختلفة التغلب عليها.

أضف إلى ذلك لقد جاءت النظريات الاقتصادية التي ينتهجها الاقتصاديون باحثة عن كفاءة لسياسة معينة ومدى أثارها على المتغيرات الاقتصادية بما يتماشى والإطار العام للسياسة الاقتصادية المقترحة منهجا، أهداف ووسائل التي تحتاج أن تحقق لها الاستقرار، إذ يوكل أمر هذا الدور للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والمالية والنقدية بصفة خاصة وينعكس هذا في الأهمية التي تعطى للسياسة النقدية والسياسة المالية في إدارة الشؤون الاقتصادية لأي بلد، خاصة بعد ما تأكدت أهمية هذه السياسات وتأثيرها المتزايد والفعال في النشاط الاقتصادي ونموه.

كما تهدف السياسات المالية والنقدية إلى جعل الطلب الكلي يصلح لتخفيف الاختلالات النقدية، إذ من المنطلق يمكن أن نصف الأفكار الاقتصادية صمن وعامين اثنين أحدهما يجعل من آليات العرض ووسائله منطلقا وأساس لتفسير أي اختلال، والآخر يهتم بأدوات الطلب وآلياته في رسم سياسات كوسيلة تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية والتوازنات الأساسية.

وينطبق برامج التعديل الهيكلي التي جاءت نتيجة سلسلة اكرهات التي أصبحت سمة لصفة لاقتصاديات الدول النامية والانتقالية، الرامية إلى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق الخصخصة وتخفيض الإنفاق العام وتحرير التجارة وغيرها من الإجراءات هي السمة المميزة لهذه الإصلاحات الاقتصادية بتأطير مفكرها وتوصيات مراكز الدراسات العاملة بها.

ولقد كانت استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في الدول النامية بداية الثمانينات القرن العشرين، جاءت مفروضة على الدول النامية والانتقالية، نتيجة لسلسلة إخفاقات اقتصادية وعجوزات مالية.

إلا أن ظاهرة عدم تحسين مستويات التشغيل وتفاقم مشكلة البطالة تكون مطابقة لما يمكن ملاحظته في باقي البلدان النامية.

هذا وقامت الجزائر قصد تصحيح هذه الا. عدة إصلاحات منذ التسعينات مست مختلف جوانب الاقتصاد، وتعتبر فترة ما بعد سنة 1990^I سليا لهذه الإصلاحات، حيث ارتبطت بتحرير الاقتصاد الوطني، والتراجع عن إيديولوجية التخطيط الموجه، وإعطاء أولوية لديناميكية السوق، ورافق التراجع لدور الدولة في الحياة الاقتصادية يبقى الهدف الأساسي والنهائي في هذه الإصلاحات هو الوصول إلى التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

ولفهم أركان الإصلاحات الاقتصادية ونمط التنمية بالجزائر نتبع سياسة الإصلاحات القائمة على مبدئين قياديين هما حافزين كبيرين لاستقطاب الاستثمارات المباشرة الوطنية والأجنبية.

وفي هذا المنظور الهادف إلى تحرير القوى الاقتصادية وبناء اقتصاد السوق عرفت المنظومة التشريعية والتنظيمية للدولة تعديلات واسعة، وهذا بالتوازي لسياسة البلاد لاستيعاب إيجابيات وسلبيات هذه التجربة لمسايرة بعض المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي من خلال مقارنة مؤشرات النمو التي تميزت بها لكي يسهل علينا تحليل وتقسيم آلية نموها، ومدى فعاليتها ومن ثم تأثيرها على الأداء الاقتصادي ودرجة تأقلم الاقتصاد الوطني.

وبذلك ومهما اختلفت هذه الوضعية، فإن مجال الخيار أمام الدولة ليس واسعا، وعلى الرغم من ذلك فإن مجال التحكم في السياسة الاقتصادية، بين اللجوء إلى محاولة المفاضلة بين حرص الدولة علة ضمان استقلاليتها والمحافظة على سيادتها ومن هنا نجد ثمة دعوة إلى الاعتماد على سياسة اقتصادية تنموية الأكثر فعالية وكفاءة.

كما يتميز الاقتصاد العالمي اليوم بنوع من الاندماج والترابط الأمر الذي يجعل من دول العالم الثالث بلدتنا تابعة ومتأثرة بكل ما يدور في البيئة العالمية.

إن مثل هذا الطرح قد يكون قناعة لدى هذه البلدان وقد يكون قناعة لدى بعض الهيئات الدولية المبرر الكافي للتدخل في شؤون الدول النامية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فرصة سانحة لتجاوز إخفاقات تدخلاتها السابقة، ففرضت على الدول المعنية إتباع برنامج اقتصادي.

(يتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات الواجب تنفيذها بكل صرامة) تشرف على إعداده ومراقبة تنفيذ أملا في تحقيق استقرار اقتصادي في المدى القصير ولو في ضل معدلات نمو موجبة في

أدنى مستوياتها على أن يتم تحقيق تنمية اقتصادية في المدى الطويل وفق توقعات هذه الهيئات وحتى تضمن نجاح العملية برمتها تقوم بتزويد حسابات البلد بالمال بالنظر لنوع الاختلال الذي يتعرض له هذا من ناحية أخرى حسب مدى التزامه ببنود الاتفاق المبرم معه طبقاً إلى تقارير خبرائها.

وفي تشخيصها لأزمة الدول النامية تتطرق إلى الهيئة من أسس ليبرالية والتي جسدها المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، وحتى وإن أثبتت^{١١} الاقتصادية أنها مزيج من أفكار عدة مدارس اقتصادية إلا أن سيطرة المدرسة النقدية على... راضحاً للعيان من خلال التفسير النقدي لخلل ميزان المدفوعات عندما أقرت بأن زيادة العرض النقدي ينجم عنه ارتفاع في معدلات الإنفاق على السلع والخدمات المحلية والأجنبية.

الأمر الذي يشكل ضغطاً كبيراً على ميزان المدفوعات، وهي بذلك تحصر علاج ذلك في الكبح النقدي.

كما تعتمد أيضاً على التفسير ما بعد الكنزي من خلال طريقة الاستيعاب منطلقاً من أفكار المدرسة الكنزوية التي ترجع سبب التضخم إلى الإفراط في الطلب الكلي محصوراً في المحلي مقارنة مع العرض الكلي في ظل عدم مواكبة الإنفاق النقدي الكلي لذلك مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وهي بذلك تدرج السياسة المالية الانكماشية في علاج الخلل.

جراء لما آلت إليه النتائج في أغلب الدول التي طبقت هذه الوصفة نتيجة للموجة التشفية التي فرضتها من تراجع النمو وارتفاع غير مسبوق لمعدلات البطالة، زماً زاد من خطورة الأمر ارتفاع معدل التضخم الذي جاءت هذه البرامج لمعالجته حسب وصفها النظرية وهو ما أدى إلى جانب عوامل أخرى إلى أثار اجتماعية خطيرة مما عرضها لانتقادات شديدة ليدفع بطريقة أو بأخرى إلى تبني أفكار المدرسة الهيكلية والتي ترجع التضخم لوجود أشكال عديدة للاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدول النامية وهي بذلك تعد بمثابة المقومات السياسية لوجود قوى تضخمية ذاتية في تلك الاقتصاديات، وتقر أنه من الخطأ الأخذ بآراء النقديين في تفسير التضخم رغم أنها لا تنفيها بتاتا، حيث ترى بأن هذه الدول ذهبت ضحية تبعيتها للخارج، وتطرح حلاً يعزز دور الدولة في القضاء على تصلب الجهاز الإنتاجي.

مثل هذه الوضعية المشتركة جعلت هذه الأنظمة تفكر في سياسة مالية ونقدية وكلتا الحالتين تشكل السياسة الاقتصادية أداة في يد هذه الأنظمة لتحقيق التنمية والنمو والاستقرار الاقتصادي.

الجزائر ليست بعيدة ولا في منأى عن باقي الدول النامية، حيث أن نتائج الإصلاحات فيها لم تكن مضجعة وأن مختلف الإصلاحات الذاتية لم توتي أكلها الأمر الذي جعلها تجد نفسها في أزمة حادة من

أهم جوانبها مشكلة المديونية وقيود اتفاقيات الإصلاحات الاقتصادية مدعمة ببرامج شاملة تمس مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري ومن بينها جانب السياسة الاقتصادية التي من ضمنها السياسة النقدية والسياسة المالية.

إشكالية البحث:

ضمن هذا الإطار الفكري والعملية المندرجين وأمام العرض السابق تظهر ملامح إشكالية هذا البحث كما يلي:

هل يمكن أن يكون للسياسة النقدية والمالية دور في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر

محاولين إسقاط تلك الأطر التأسيسية والفكرية، للجانب النقدي والمالي على واقع الاقتصاد الجزائري، كذلك البحث عن مدى المقدرة التي يملكها الاقتصاد الجزائري.

هذا التساؤل الذي يعبر عن هدف وغاية البحث يؤدي بنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل محل الاهتمامات التي تتطلب الإجابة عنها لعلها تفي بالغرض الذي يتطلبه هذا البحث.

1- إذا كان نجاح السياسة المالية والنقدية مرهون بكفاءة وفعالية التشريع والتنظيم التقني، فما هي العوامل المحفزة للإصلاحات الاقتصادية؟

2- ماهي المنطلقات الفكرية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية وما هو مضمونها.

3- ماهو موقع السياسة النقدية ضمن المدارس الاقتصادية.

4- قد يمثل تراكم الاختلالات النقدية الناتجة عن تدخل السلطة المالية مكان السلطة النقدية في تسيير الشؤون النقدية قبل بداية الإصلاح سببا في تفاقم الوضع النقدي وكذا الجانب الحقيقي.

5- هل كانت برامج الإصلاح المدعومة المقدمة للجزائر ضرورة أمثلتها ظروف الاقتصاد الجزائري أم هي تسارع نحو التحرر دون دوافع ضرورية .

6- هل هذه الإصلاحات قادرة على تنشيط الأنظمة الاقتصادية وجعلها قادرة على أداء دورها في الحث الاقتصادي.

7- ماهي السياسة المالية المتبعة من قبل الدولة الجزائرية فترة البرامج

8- إنّ التعديلات الجديدة في مجال الإصلاحات الاقتصادية المالية ستدعم دور البنك المركزي من خلال السياسة النقدية.

9- ماهي النتائج المحققة من خلال اعتماد السياسة المالية كمرافق للبرامج التنموية.

فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه في الدراسة التحليلية II تطبيقية حول موضوع البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات برزت لنا أكثر العناصر احتمالا الذي يسعى الباحث للإجابة عنها وهي:

ف1 برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطرح بواسطة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعلاج الإختلالات الاقتصادية (منها السياسة المالية والسياسة النقدية) في الدول النامية والتي يطلق عليها بسياسات التثبيت، وسياسات التكييف الهيكلي لا تساهم في علاج تلك المشكلة بقدر ما تحقق أغراض وأطماع تلك المنظمات في الدول النامية .

ف2 عدم التكامل والتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

ف3 وفق المنطق النقدي لفريدمان يمكن التخفيف من مشكلة التضخم حسب افتراضاتها لكن ذلك يكون على حساب زيادة البطالة وتفاقم مشكلات الإنتاجية والتنمية.

ف4- استهداف الإصلاحات الاقتصادية الشاملة والتوازن والاستقرار الاقتصادي هو مبرر دور السياسة النقدية والسياسة المالية.

ف5- يسمح الالتزام بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية لبنوك الجزائر ممارسة حوكمة جيدة تمكنها من توسيع نشاطها ورفع أرباحها اعتمادا على تحقيق بين العوائد والمخاطر وهذا بالاعتماد على معايير مصرفية عالية التطبيق وبنك مركزي متطور .

ف6- تبدأ إدارة الطلب من واقع البلد المعني ويصعب الأمر في حالة محاولة تطبيق سياسة ما لا تتفاعل مع خصائص وطبيعة هذا البلد.

أهمية البحث

III

يستمد هذا البحث أهميته في معرفة طبيعة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والوقوف على التفاصيل والمكانة التي تحتلها الإصلاحات الاقتصادية وأهدافها ونتائجها.

كما تكمن أهمية هذا البحث إبراز مكانة ودور السياسة النقدية والمالية في الإصلاحات الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني خلال المرحلة الراهنة والمتمثلة في التوجه نحو اقتصاد السوق والتكيف مع المتغيرات والتحول التي فرضها النظام العالمي الجديد وخاصة وأن الجزائر تسعى للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

IV أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:

- 1- محاولة حل إشكال وإبراز دور وكفاءة وفعالية السياسة النقدية والمالية في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة بالجزائر، وهذا للوقوف على أهم النتائج والإخفاقات التي تواجه أداء الإصلاحات الاقتصادية.
- 2- إظهار المرجعية الفكرية والخلفية النظرية للبرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع محاولة كشف حقيقتها غير المعلنة وربطها بسياقها التاريخي الذي جاءت فيه.
- 3- محاولة معرفة سياق الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر تحت إشراف الهيئات المالية الدولية ومدى نجاعة الإجراءات التي خص بها الاقتصاد وإلى أي حد انعكس ذلك على السياسة النقدية والمالية.
- 4- محاولة إدراك مدى الانسجام في عمل السياسة النقدية والمالية لما تكون في اقتصاد متخلف وآخر متقدم.
- 5- محاولة القيام بتقييم أداء السياسة النقدية والمالية في الجزائر في ضل برامج التكيف، ذلك بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.
- 6- إظهار نجاعة السياسة النقدية باعتبارها أداة للسياسة الاقتصادية تستخدمها لمحاصرة مشكلات اقتصادية عديدة مثل التضخم، الركود، نقص السيولة، وتدهور قيمة العملة المحلية....

أسباب اختيار البحث:

يرجع اختياري لهذا الموضوع للأسباب الآتية:

كون هذه الدراسة تخص الواقع الاقتصادي الجزائري الذي فرضت عليه تغييرات وإصلاحات اقتصادية منها السياسة النقدية والسياسة المالية، واهتمام العالم بالإصلاح الاقتصادي المدعوم، واختلاف المفكرين والمنظمات الدولية حول آثاره وجدواه.

ورغبة الباحث في البحث عن تحقيق نوعا من الاستمرارية في البحث عن كل ما هو جديد في المجال المالي والمصرفي، يزيد شغف الباحث في الغوص في توظيف هذه المستجدات. اعتقاد الباحث أن الأداء الفعال للسلطة النقدية يؤدي إلى آثار إيجابية على مستوى البنين الاقتصادي كله.

كون الاقتصاد الجزائري ذا طبيعة خاصة من خلال الاعتماد على سياسات اقتصادية إصلاحية، ومن هنا فإن معالجة السياسة المالية والنقدية تدخل في إطار إعادة الاعتبار. وعليه يسعى الباحث إلى التعرف على طبيعة البنية الاقتصادية الجزائرية ليقف عند أهم العوائق والتحديات التي تحول دون الأداء الجيد للسياسة الاقتصادية والتنموية.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث

تم استخدام هذا البحث حسب ما تقتضيه طبيعة الدراسة خليط من المناهج باستخدام المنهج الوصفي في استعراض أفكار المدارس المختلفة وعرض بنية الاقتصاد الجزائري إلى جانب الإطار النظري لبرامج الإصلاحات الاقتصادية.

أما المنهج التحليلي فتمت الاستعانة به لمحاولة فهم عناصر السياسة النقدية والسياسة المالية وأسس العلاقات القائمة عليها.

كما تم توظيف المنهج التاريخي باتباع كرونولوجيا الاختلالات والإصلاحات الاقتصادية والمصرفية والمالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في إطار سرد تاريخي لبعض الوقائع المرتبطة بالموضوع واستقراء الأحداث بملبساتها وظروف حدوثها تسهيلا لمحاولة فهمها.

إضافة إلى اعتماد أدوات عدة ذات صلة بالبحث منها:

المسح المكتبي، وبالإطلاع على الكتب والبحوث والدراسات التي لها صلة ببحثنا، وشملت التقارير السنوية لبنك الجزائر ونشراته، وتقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والمجموعات الإحصائية للديوان الوطني لإحصاء البيانات المنشورة من المنظمات الدولية والكتب والرسائل الجامعية والدوريات.

- كل ما يتعلق بأفكار المدارس والنظريات الاقتصادية

- مختلف القوانين والأوامر المنظمة لأداء السياسة النقدية والسياسة المالية بالجزائر وصندوق النقد الدولي.

- مواضيع الاقتصاد الكلي.

حدود الدراسة:

نُعبّر عن حدود الدراسة من الناحية المكانية تناول دور الدارس دور فعالية السياسة النقدية والمالية في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية مسقطا بذلك على واقع الاقتصاد الجزائري، كمثال على الدول النامية، التي انتهجت برامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كما استعان الباحث ببعض تجارب البنوك في مجال استقلالية البنوك المركزية كالبنك المركزي الأوروبي والبنك الفيدرالي الأمريكي والبنك الفرنسي مع استعراض وتقييم أهم الإصلاحات الذاتية لمعرفة أهمية تفعيل هذه الإصلاحات، ويتم التركيز فيها على التحليل الهيكلي مع بعض الإشارات لتحليل الجزئي عند التعرف لإعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات والخصوصية وإصلاح الجهاز المصرفي والمالي.

يبقى التحليل على مستوى الجزئي مبتورا لكون معالم السوق لم تظهر بعد بشكل جيد إذ مازالت الأسعار مدعومة والمؤسسات المالية غير نشطة.

أما من حيث الإطار الزمني فقد حاول الباحث أن يقوم بدراسة مسحية حتى يمكن تحديد دور السياسة النقدية والمالية بداية من حصول الجزائر على سيادتها وتأسيسها للبنك المركزي الجزائري إلى 1990 وهي الفترة التي جاء بها قانون النقد والقرض أين أعطى للسلطة النقدية مكانتها.

ومن (1990-2010) تعتبر هذه الفترة من أحلك الفترات للاقتصاد الجزائري بسبب تشابك الأزمة الاقتصادية مع الأزمة السياسية والأزمة الأمنية، ففي جانب الاقتصاد تعرضت الجزائر لاختلالات هيكلية ومالية ونقدية عسيرة مع نقص التمويل لمواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد.

وكذلك إنتقال الجزائر من اقتصاد اشتراكي إلى رأسمالي تطلب منا الاهتمام والتركيز على فترة الإصلاحات التي جاءت في إطار برنامج التكيف الهيكلي عرضنا بعض التغيرات (العالمية) المالية والمصرفية ومدى تأثيرها على السياسة النقدية والمالية.

الدراسات السابقة:

عبد الله منصوري: السياسات النقدية والجب VII جهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح أطروحة دكتوراه 2005 جامعة الجزائر تبرز إشكالية الدراسة فني الإشكال الذي طرحته تبعات رواج صادرات المعادن عل اقتصاديات البلدان المصدرة للمواد الأولية أو ما يعرف بالمرض الهولندي ما هو رد فعل الاقتصاد الكلي في حالة أسعار الصرف العائمة أمام رواج صادرات المنتجات غير المكثفة من حيث راس المال وهل تتمكن إدارة الطلب أن تقدم نتائج أحسن في مستهل تعرض الباحث لمفاهيم السياسة النقدية والسياسة الجبائية وعرض الأدوات والأهداف ثم تطرق إلى المقاربات النظرية للسياستين لاسترجاع التوازنات في الاقتصاد الصغير المفتوح وإسقاط كل هذا على حالة الجزائر .

عبد الله بلوناس: 2004-2005 قدمت هذه الدراسة أطروحة دكتوراه بموضوع الاقتصاد الجزائري للانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر تضمنت هذه الدراسة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في الجزائر حيث تمكن الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها إخفاق جهود التنمية في ضل الاقتصاد المخطط وعدم تحقيق الإصلاحات الذاتية في الجزائر وعند تطرقه للإصلاحات المدعومة تبين له تحقيق نتائج ايجابية فيما يخص إدارة الطلب في برنامج التثبيت 1994-1995 وقصر النتائج الايجابية على مستويات إدارية العرض في إطار برنامج التعديل الهيكلي وأكد العمل على تحسين بيئة الأعمال وإتمام الإصلاحات الهيكلية.

بن عبد الفتاح دحمان: السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي أطروحة دكتوراه دولة 2004 جامعة الجزائر قام الباحث للإجابة على الإشكالية التالية إلى أي مدى يمكن أن تكون السياسة النقدية بالاقتصاد الجزائري فعالة لإدارة الطلب كما شملت دراسة الباحث ظهور الأزمة المالية وما يتبعها من تغيرات عالمية ومدى تأثيرها على السياسة النقدية.

عبد القادر خليل: أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2007 شملت الدراسة كل مراحل الاقتصاد الجزائري بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية بجيلها الأول والثاني ضمن إطار السياسات المنتهجة وذلك لعلاج الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري

كثدي نمو والبطالة والفقر وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي كما ركز الباحث بإسهاب على تأثير الفساد والحوكمة على فعالية الإصلاحات الاقتصادية.

صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية حالة الجزائر 1990-2000 أطروحة دكتوراه دولة 2002

جامعة الجزائر تضمنت هذه الدراسة الإشكالية التالية:
VIII

ماهي مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري بالأخص خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية بالحقبة 1990-2000 وغايتها هي: تقديم صورة شاملة عن الجانب النظري للسياسة النقدية من حيث التعرف على أدواتها وأهدافها وكيفية إدارتها في النظام الرأسمالي، والاشتراكي والدولة النامية مع التركيز على حالة الاقتصاد الجزائري ودور السياسة النقدية خلال الحقبة 1990 إلى 2000 لبلوغ التشغيل الكامل ومحاربة التضخم.

أغريبي أحمد: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسة النقدية والمالية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2010 جامعة الجزائر حاول الباحث إعطاء موضوع البحث صبغة خاصة لما له من آثار للإنظام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعد معلما بارزا من معالم الانفتاح الاقتصادي وتجسيد منطق السوق كيف يمكن للسياسة النقدية والمالية أن تتكيف مع مرحلة الانتقال مركزا بذلك تحليل محتوى السياسات المالية والنقدية التي يجب أن تعتمد عليها الجزائر في ظل انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

علي حمزة: فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2002 جاء موضوع البحث متناول بشكل معمق تحليل السياسة النقدية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية كما تناولت هذه الدراسة محاولة ضبط أبعاد ومعالم السياسة النقدية المنتهجة بالاقتصاد الوطني كما حاول الباحث القيام بدراسة السياسة المالية من منظور المدارس الاقتصادية بإسهاب مركزا في ذلك على السياسة المالية المتبعة وفق الإصلاحات الاقتصادية ليتناول في آخر دراسته الرسالة الجديدة للجهاز المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية.

خالد منة: قدمت هذه الدراسة بمداخلة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولت

الاقتصادية واقع وتحديات.

جاءت هذه المداخلة بعنوان العلاقة بين المؤسسة والبنك:

محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظ سرفية الجزائرية ركز صاحب المداخلة عن آثار التطور المالي في النمو الاقتصادي وذلك باعتبار ان النظام المالي المتطور يقوم بعدة وظائف لتعزيز فعالية الوساطة من خلال ما يحققه من خفض التكاليف المرتبطة بالمعاملات والمتابعة كما تطرق لظروف انتقال المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال تباين الأشكال التي كانت تسير بها هذه المنظومة، كيف يتم استبعاد النموذج القديم ليحل محله نموذج منفتح يتمثل أساسا في قانون النقد والقرض، كما تمّ استعراض واقع الإصلاحات الاقتصادية وأفاقها من خلال التطرق إلى عملية التطهير المالي المتتالية التي استفادت منها البنوك وأثر ذلك على مردوديتها ونوعية الخدمات المقدمة، ليصل في الختام إلى استعراض نتائج المسح الميداني حول العلاقة بين المؤسسة والبنك والسياسة المتبعة منها السياسة النقدية والمالية.

خطة وهيكل العمل

تطلبت الدراسة خمسة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تشمل ملخص ونتائج الدراسة فأهم الاقتراحات.

نحاول في الفصل الأول التعرض إلى تحليل السياسة النقدية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية، مستعرضين الإسهام السابق على الفكر التقليدي، فالمساهمة النقدية للتجاربيين، فإسهامات نقدية أخرى ذات بعد فكري.

من خلال سبعة مباحث

ليشمل المبحث الأول السياسة النقدية من منظور المدرسة الكلاسيكية متطرقين في ذلك للفكر الاقتصادي الكلاسيكي متناولين القواعد التي جاء بها، لتتوقف عند النظرية الكلاسيكية في كمية النقود والنظرية الحديثة التي تعتبر أكثر اكتمالا والمتمثلة في معادلة المبادلة، ليتم التطرق لتحليل جانبي العرض والطلب، متناولين أهمية النقود في تحديد حجم الإنفاق الكلي.

وشمل المبحث الثاني أثر التوازن الكلي للنقود لدى المدرسة الكلاسيكية محاولين إبراز التوازن في سوق السلع وسوق النقود.

واحتواء المبحث الثالث على السياسة النقدية من منظور التحليل الكنزي إذ سيتم التطرق إلى فرضية النظرية الكلاسيكية والدور التي كانت تؤديه في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة، في حين نتناول فرضيات كينز على أساس الإخفاق للنموذج الكلاسيكي محاولين تقديم تحليلا نقديا، لنصل للتحليل الكنزي للنقود متناولين في ذلك إبراز اهتمام كنز للنقود لتتوقف عند عرض النقود في التحليل الكنزي متناولين استعمال كنز لمصطلحي كمية النقود وتفضيل السيولة المالية والمراد منها، ثم نصل إلى الطلب على النقود في التحليل الكنزي متناولين التحليل الكنزي بالمنهج الكلاسيكي، لنكمل التطرق لدوافع الطلب على النقود بغرض المعاملات (والمتمثلة في متطلبات الحياة)، لنصل لطلب النقود بغرض الاحتياط متناولين توقعات النفقات التي تتطلب الاحتفاظ بالنقود، ثم نتناول دافع طلب النقود بغرض المضاربة، محاولين في ذلك إبراز التفضيل النقدي لدى الأفراد عوض استخدامها.

لنصل في ختام المبحث متطرقين لكيفية تحديد سعر الفائدة في التحليل الكينزي متناولين دور الأعران الاقتصاديين عندما يكون سعر الفائدة منخفض، والأثر المترتب على هذه العملية.

أما المبحث الرابع: نعرض فيه مند "IX" كلي في حالة تغير الأجر النقدية متناولين تحليل كينز في استناده لما توصل إليه الكلاسيك بنظريته رقين بذلك إلى الأجر النقدية التي بواسطتها تتم الإنفاقات عوض الأجر الحقيقية، ثم نتناول اسسه في التحليل الكينزي متطرقين إلى انتقاد كينز للكلاسيك في تحديدهم لسعر الفائدة ثم نصل إلى نموذج كينز البسيط في تحديد مستوى توازن الدخل، حيث سنحاول تقديم الشرط الأساسي في نظرية كينز المتمثلة في مستوى توازن الدخل والنتاج، ثم نتناول أثر النقود على التوازن الكلي الكينزي مبرزين بذلك النظرية النقدية الحديثة في كيفية التوازن النقدي ثم نتطرق إلى نموذج S لتحديد مستوى توازن الدخل والنتاج في سوق السلع والخدمات، محاولين تقديم تحليل عن كيفية تحديد مستوى توازن الدخل والنتاج وفقا للنموذج، ثم نتناول التوازن في سوق السلع والخدمات، محاولين بذلك تقديم عرض وتحليل لمستوى الإنفاق الكلي وكيفية تحقيقه، ثم نتطرق إلى نموذج LM لتحديد مستوى التوازن في سوق النقود، إذ سندرس فيه تحقيق التوازن في السوق النقدي بتساوي عرض الأرصدة معتمدين في تحليلنا على تقديم معادلات لإثبات ذلك.

واحتواء المبحث الخامس: على فعالية السياسة النقدية في التحليل الكينزي سيتم التطرق فيه إلى منحى تفضيل السيولة النقدية، ويتم التطرق إلى استخدام نموذج LM-IS في تحليل طريقة انتقال السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي (الطلب على النقود وعرض النقود) ثم نتناول أسباب ظهور النظرية النقدية.

المبحث السادس: فنعرض فيه السياسة النقدية من منظور المدرسة الكلاسيكية الجديدة مستعرضين فرضيات التحليل الكلاسيكي على أنّ النمو الاقتصادي يتم بصفة تلقائية دون تدخل الدولة ثم نتطرق للنظرية النقدية للدورة الاقتصادية قصيرة الأجل محاولين إظهار أسباب تقلبات النشاط الاقتصادي ومستوى الأسعار لنتوقف عند أثر التغيرات كمية النقود على النشاط الاقتصادي حيث سنقدم محايدة النقود بنظرية كمية النقود عكس رؤية كينز، لنصل لأثر زيادة كمية النقود مبرزين عمل البنك في زيادة كمية النقود عن طريق دخول السوق المفتوحة.

ليشمل المبحث السابع أسباب ظهور الكلاسيك الجدد: يتم التطرق إلى الفرضيات النقدية والمتمثلة في السعر المرن، اقتصاد التوازن، البطالة الطبيعية معتمدين على دور كل عميل في التوقعات المستقبلية، ليتم التطرق لأثر مصداقية السياسة النقدية محاولين تقديم مدى الانسجام بين عناصر السياسة

الاقتصادية السابقة والحالية لنصل في ختام المبحث متاولين توازن الاقتصاد الكلي باقتراح أقطاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة.

أما الفصل الثاني نتناول محاولة ضبط أبعاد عالم السياسة النقدية

حيث يتم تناول ميكانيزمات وعمل أدوات السياسة النقدية في ضل تكامل نقدي كما سيتم التطرق إلى أساس الخلاف الفكري لفعالية السياسة النقدية في ضل سياسات الطلب الأخرى كسياسات الميزانية وسياسات سعر الصرف لنصل في ختام الفصل التطرق لدور استقلالية السلطة النقدية في أداء السياسة النقدية مبرزين بذلك علاقة استقلالية السلطة النقدية بأداء السياسة النقدية.

لنصل إلى بنك الجزائر محاولين الوقوف عند المحطات الأكثر أثر وأداء في تحليل واقع السلطة النقدية، إذ سيتم استعراض هذا الفصل في ثمانية مباحث.

إذ يحتوي المبحث الأول: ماهية وأهداف السياسة النقدية متطرقين إلى مجموعة من التعاريف وأهداف السياسة النقدية.

في حين شمل المبحث الثاني: استعمال أدوات السياسة النقدية وفق التطورات الاقتصادية، يتم فيه التركيز على دور السياسة النقدية في الحفاظ على أوضاع نقدية ائتمانية، كما يتم التطرق إلى أنواع أدوات السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق أهدافها،

أما المبحث الثالث: سيتم فيه تناول سياسة السوق المفتوحة، مبرزين بذلك على دور البنك المركزي في السوق النقدية كسواء وبيع الأوراق المالية والتجارية، ليتم الوقوف عند رأي فريدمان وكينز حول هذه العملية لنصل لدراسة أهداف وإيجابيات وفعالية السوق المفتوحة.

فنتناول المبحث الرابع: يخصص لدراسة قنوات نقل السياسة النقدية يتم فيه التطرق إلى تحديد القنوات التي يتم فيها إرسال القرارات من طرف القائمين في مجال السياسة النقدية.

أما المبحث الخامس: فيتناول شروط نجاح السياسة النقدية المتمثلة في امتلاك معلومات شاملة خاصة بالإنتاج - العمل - نقد ثم نتطرق إلى كيفية تحديد الهدف الأساسي للسياسة النقدية.

ليشمل المبحث السادس: يتم فيه المساهمات العلمية في مجال السياسة النقدية نحاول في هذا المجال تسليط الضوء على الإسهامات العلمية الخاصة بالسياسة النقدية معتمدين في ذلك على آراء بعض رؤساء البنوك عن السياسة النقدية في حالة افتقارها للمصداقية.

أما المبحث السابع: نتناول فيه مصداقية السياسة النقدية ومؤشرات الشفافية يتم فيه التطرق إلى الدور الذي تؤديه الشفافية في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنوك المركزية، ثم سنتناول عمل منظمة الشفافية الاقتصادية الدولية، وفعالية السياسة النقدية التي تعني قدرة الأدوات على نقل آثار السياسة المنتهجة كما سيتم تناول موضوع أساس الخلاف الفكري حول فعالية السياسة النقدية.

أما المبحث الثامن: يتم فيه دراسة الموازنات بين السياسة النقدية والمالية مركزين عن سبب عدم تحديد النقديين للمتغير النقدي، ثم نتناول دور السد نقدية في علاج التضخم.

ليتناول الفصل الثالث: تحليل السياسة المالية من منظور المدارس الاقتصادية.

أولت دراستنا اهتماما خاصا بدراسة مختلف النظريات للسياسة المالية، محاولين إظهار مكانة وفعالية السياسة المالية، واقعها، وأهدافها في ظل الإصلاحات الاقتصادية، كما سنحاول بهذه الدراسة ربط السياسة المالية وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية المختلفة من حيث الفكر الاقتصادي معتمدين في تحليلنا على بعض العناصر والمتغيرات والدوافع الداعية إلى إجراء التصحيح المالي إذ سيتم استعراضه في ثمانية مباحث:

إذ أتى المبحث الأول: متناولا الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، نتناول ضمن هذا الموضوع التطرق إلى مراحل تطور الفكر المالي الذي مرّ بثلاثة مراحل محاولين إبراز كل قطب من أقطاب المدارس ثم يتم بعد ذلك تناول السياسة المالية في نموذج كينز البسيط .

أما المبحث الثاني سنعرض فيه السياسة المالية النشطة وسندرس فيه إمكانية السياسة المالية بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني آخذين بعين الاعتبار فترة الركود والدور الحكومي في تخفيف الضرائب أو زيادة الإنفاق، لنتناول السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

في حين نتناول في المبحث الثالث: الدوافع الداعية إلى إجراء التصحيح المالي محاولين دراسة التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالطلب الكلي، ومعدل المدخرات الوطنية ونمو المجملات النقدية، كما سنحاول التطرق للتصحيح المالي لضمان قابلية الاستمرار وهذا بتحديد سياسة اقتصادية تتميز بالنمو الغير تضخمي، ثم نتناول السياسة الهيكلية محاولين إبراز أشكالها وأهدافها لنختم بالإصلاحات المالية التي أثبتت فعاليتها، مركزين على القطاعات الاقتصادية وأسباب العجزات الميزانية.

أما المبحث الرابع: تم فيه التطرق لفعالية نسبية لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية ندرس فيه تحليل السياسة النقدية والسياسة المالية في إطار نموذج (LM-IS) التي تستخدم للتأثير على مستوى الدخل، لنتوقف عند انحدار كل من (IS) و (LM) متابعين موضوع فعالية السياسة المالية وانحدار (IS) والآثار المترتبة على زيادة الإنفاق الحكومي، لنصل لتحليل فعالية السياسة المالية وانحدار منحنى (LM) والآثار المترتبة على الإنفاق الحكومي لأغراض مختلفة.

المبحث الخامس: تم فيه الجمع بين السياسة المالية والسياسة النقدية، نتطرق فيه إلى دراسة نموذج (IS) و(LM) والآثار المترتبة عن عزل أحد السياستين عن الأخرى ثم نتطرق إلى تأثير السياسة المالية للانتقال إلى المنحنى (IS)

نتناول المبحث السادس: سنتناول فيه واقع وأفاق السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية مستعرضين الدور التي تؤديه الميزانية في النشاط مادي بعد التوجه الاقتصادي الجديد، ليتم التطرق إلى دور السياسة الميزانية في تدعيم وتنشيط السياسات الأخرى، مركزين بذلك على تحرير الاقتصاد من احتكار الدولة، ثم نتناول الموارد والنفقات العامة للسياسة الميزانية.

أما المبحث السابع: فيتناول واقع وأفاق السياسة النقدية والمالية بعد إعادة الجدولة، فسننترق في هذا المجال، إلى دراسة النتائج المترتبة بعد إعادة الجدولة للسياسة النقدية والسياسة المالية ومحاولين بذلك إبراز البرامج والسياسات المقررة من طرف صندوق النقد الدولي، ثم نتناول ترشيد الجهاز الضريبي وفق الإصلاحات الهيكلية وما نجم عن هذا العمل، لنتجه صوب السياسة المالية خلال المرحلة 1990-1993 التي تميزت بالأداء الجيد، ثم نواصل التطرق للسياسة المالية المعتمدة خلال السنوات 1996-1999 محاولين كذلك إبراز أهداف هذه السياسة.

أما المبحث الثامن: نتناول فيه تدابير السياسة المالية المطبقة خلال الفترة 1996-1999 التي كانت تتميز بسياسة مالية تقييدية والتي كانت تسعى لتحقيق فائض لعدة أسباب لنتم لذات المجال التطرق للسياسة النقدية المطبقة خلال الفترة 1996-1999 التي لا تختلف عن إجراءات السياسة المالية التقييدية، محاولين تقديم أهداف هذه السياسة ثم نتناول دور السيولة وإعادة تمويل البنوك مركزين بذلك على أهداف دور السيولة، ثم نتطرق إلى دور أسعار الفائدة في إطار السياسة النقدية المطبقة، ثم نتناول إجراءات عمليات السوق النقدية بعد 1990 ثم نتطرق إلى أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال 1999-2000 مبرزين بذلك النتائج المسجلة.

الفصل الرابع: يخصص لدراسة الرسالة الجديدة للجهاز المصرفي الجزائري ودوره في تنمية الاقتصاد في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

سننتاول موضوع الفصل بسبعة مباحث إذ يحتوي المبحث الأول:

النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال وخلال مرحلة البناء، متطرقين لدراسة نشأة النظام المصرفي الجزائري امتدادا من النظام الفرنسي، ثم نتناول النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة البناء متطرقين إلى تأسيس البنك المركزي الجزائري وبنك الجزائر للتنمية محاولين تقديم أهمية هذا الأخير ودوره في التنمية المتمثل في تمويل عدة مشاريع ثم نتوقف عند تأسيس البنك الوطني الجزائري عارضين دوره ومهامه كبنك تجاري ثم نتطرق إلى البنك الجزائري الخارجي عارضين مجال أعماله وأهدافه، ثم نتناول

القرض الشعبي الجزائري مقدمين معاملاته وأهداف تأسيسه ثم نتناول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مقدمين مجال نشاطه ومصادر موارده، لنصل لمرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية التي تميزت بإعادة تشكيلة هيكلية لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية، ثم نتناول الجهاز المصرفي في ضل الإصلاحات مركزين بصفة خاصة تقديم أهداف الإصلاحات وأسبابها.

في حين جاء المبحث الثاني متناولاً النظام المصرفي الجزائري خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق، محاولين إعطاء صورة عن النظام المصرفي بصفة خاصة، وسبب هيمنة الخزينة العمومية على صلاحيات الجهاز المصرفي، ثم نتناول علاقة البنك المركزي بالخزينة.

المبحث الثالث: إصلاحات النظام المصرفي المعمقة في إطار قانون النقد والقرض في هذا الإطار نحاول دراسة الرؤية الجديدة للإصلاح سنة 1990 التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي ثم نتناول ظروف بروز قانون 10/90، وأهدافه م نتناول المبادئ الأساسية للقانون كما سنتناول الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الخزينة العمومية، ثم نتطرق إلى هيكل النظام المصرفي في ضل قانون النقد والقرض الذي كان يطمح العمل في بيئة يطبق فيها نظام اقتصاد السوق.

أما المبحث الرابع: نتناول فيه المؤسسات المالية التي تأسست بعد إصلاح 1990 مبرزين تشكيلة البنوك والمؤسسات المالية الجديدة، ثم نقدم مجال عمل وأهداف هذه البنوك ثم نتطرق إلى بنوك ومؤسسات مالية أخرى قيد التأسيس، كما ستعرض هيئات الرقابة في النظام المصرفي الجزائري سنتناول في هذا المجال قواعد وإصلاحات وقوانين الرقابة التي جاءت بها هذه الهيئة.

المبحث الخامس: فيخصص فيه القطاع المصرفي الجزائري في ضل متطلبات لجنة بازل: سنتناول في هذا الموضوع مدى استيفاء النظام المصرفي الجزائري لشروط لجنة بازل مبرزين بذلك محتوى الاتفاقية الثانية للجنة بازل، ثم نتطرق إلى المراجعة الرقابية بالمنظومة المصرفية الجزائرية التي تعتبر كشرط أساسي لضمان سير وأداء المصرف، لنصل لموضوع تأثير لجنة بازل على السياسة النقدية متطرقين إلى دور مسؤولية بنك الجزائر في إطار الالتزام بلجنة بازل.

المبحث السادس: محاولين دراسة إصلاحات النظام المصرفي بعد قانون النقد والقرض، في هذا المبحث سندرس ونركز على الجانب التشريعي للإصلاح الهيكلي للنظام المصرفي الجزائري والقوانين الخاصة بالتسيير المالي والنقدي محاولين إبراز ثغرات قانون النقد والقرض.

المبحث السابع: الذي يتناول تحديات الإصلاحات وواقع النظام المصرفي الجزائري سنتناول أسباب ومبررات إصلاح النظام المصرفي المتمثلة في غياب التنظيم وعجز الاحترافية وقلة الفعالية، ثم نتطرق للنتائج المالية والنقدية لصيرورة إجراءات التطهير الخاصة بالمؤسسات العمومية، ثم نتناول شروط نجاح المنظومة المصرفية التي تشترط إستراتيجية في إنشاء نظام مصرفي بمعايير مصرفية حديثة.

نصل للفصل الخامس: الذي تضمن موضوع تسلسل الإصلاحات الهيكلية وتحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق.

نحاول في هذا الفصل تقديم دراسة تحليلية للإصلاحات الاقتصادية معتمدين في ذلك على

المبحث السابع: لنتناول فيه وضع النظام المالي وإجراءات الانتقال إلى اقتصاد السوق سنتطرق لهذا الموضوع إلى مجموعة من الشروط يتطلب توفرها عند عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق الخاصة بالنظام المالي ثم سنتناول التدابير الداخلية لإصلاح البنوك ثم ننتقل إلى التدابير الخارجية لإصلاح البنوك معتمدين في ذلك على متطلبات النظام المصرفي الجزائري لمواكبة الإصلاحات من ناحية، وتحديات المنافسة العالمية من الناحية الثانية. إذ سيتم تناول دراسته موضوع الفصل بتسعه مباحث على النحو الموالي:

سنتطرق في المبحث الأول: عن الأسباب الدافعة للإصلاح الاقتصادي لعام 1986 التي تعود إلى هبوط في معدلات التبادل ودخل الصادرات كما سنتناول الآثار المترتبة عن هذه الوضعية، مقدمين التدابير التي شرعت السلطات في تنفيذها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية.

أما المبحث الثاني: الذي جاء بالإصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) يتم فيه التطرق إلى تحليل مضمون الاتفاق مع المؤسسات النقدية الدولية التي تعتبر وسيلة تمويل ومساندة تقنية في معالجة الاختلالات الاقتصادية الذي يتطلبه برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال اتفاق التثبيت ثم برنامج التعديل الهيكلي للفترة 1995-1998 محاولين إبراز أهداف ونتائج الاتفاق.

لنتناول في المبحث الثالث: الإصلاحات المالية لتحقيق أهداف برنامج التعديل الهيكلي سيتم التطرق إلى تحليل اتفاقيات صندوق النقد الدولي مع الجزائر، محاولين بذلك تقديم مختلف الإجراءات الاتفاقية، كما سيتم التركيز على التزام الحكومة باتباع مجموعة متناسقة من السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية، ثم نتطرق إلى أهداف الاتفاقية ونتائجها.

أما المبحث الرابع: سنقدم فيه مبدأ الانتقال إلى اقتصاد يحكمه ميكانيزمات السوق اقتصاد سيتم دراسة ومعالجة أسباب الانتقال اقتصاد محاولين إبراز الأسباب الأساسية التي أدت لإحداث القطيعة مع الماضي، كما سنركز أيضا عن دور الدولة بعد تخليها عن التسيير المباشر والهدف منه.

لنتهي إلى المبحث الخامس: للإصلاحات المالية في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي، حيث سنقوم بعرض الإستراتيجية التي اتبعتها السلطات العمومية التي تمكنها من التحكم في الأزمة والخروج منها وفق ما تم الاتفاق عليه مع المؤسسات المالية الدولية محاولين بذلك التركيز على تبعية ميزانية الدولة لسوق النفط والآثار المترتبة عليها، كما سيتم التطرق إلى الإجراءات البديلة بهذا الشأن.

المبحث السادس: وسيتم بهذا المبحث دراسة تحديث النظام المالي المحاسبي الجديد حيث سنتناول أهمية ودور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الذي يتطلبه التحول الاقتصادي، آخذين بعين

مشاكلها، كما سيتم دراسة أهداف المعايير المحاسبية محاولين بذلك إبراز المبادئ المحاسبية المتمثلة في إعداد التقارير المالية، لنتطرق في آخر المبحث لموضوع إصلاح قانون الاستثمار محاولين دراسة الأهداف الأساسية التي جاء بها قانون الاستثمار والقوانين الخاصة لتنمية الاستثمار خارج المحروقات، لنصل لدراسة المبادئ التي جاء بها قانون الاستثمار في إطار الإصلاحات المالية محاولين بذلك تقديم مضمون الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

المبحث السابع: نتناول فيه وضع النظام المالي وإجراءات الانتقال إلى إقتصاد السوق سننترق في هذا الموضوع إلى مجموعة من الشروط يتطلب توفرها عند عملية الانتقال إلى إقتصاد السوق الخاصة بالنظام المالي ثم يتناول التدابير الداخلية لإصلاح البنوك ثم تنتقل إلى التدابير الخارجية لإصلاح البنوك معتمدين في ذلك على متطلبات النظام المصرفي الجزائري لمواكبة الإصلاحات من ناحية ، وتحديات المنافسة العالمية من الناحية الثانية.

المبحث الثامن: فسيتم فيه دراسة السياسة المالية للسنوات 1990-1995 سننترق بهذا المبحث إلى مراحل تسيير السياسة المالية مركزين على مميزات كل مرحلة وظروف وكيفية تطبيقها ثم نتناول أهم محاور الاتفاقية وأهدافها، لنتطرق في الأخير لدراسة حصيلة نتائج التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقيات.

وسيتم بالمبحث التاسع: دراسة برنامج التعديل الهيكلي الموصوف متناولين الإجراءات الخاصة بالسياسة النقدية والسياسة المالية، والمعاملات مع الخارج وفق برنامج التعديل الهيكلي، مركزين على دور السياسة النقدية والسياسة المالية في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية، ثم سننتناول الإجراءات المكملة للبرنامج والآثار المترتبة عليه لننتم دراسة نتائج الإجراءات

الفصل الأول

تحليل السياسة النقدية

من خلال التطورات الفكرية

للمدارس الاقتصادية

لقد انحصر النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية في الإنتاج من أجل الإستهلاك الذاتي، حيث يقوم الفرد أو الأسرة بإنتاج كل ما تحتاجه في حياتها اليومية بغرض الاستهلاك دون اللجوء إلى إجراء مبادلات مع الغير. ومع مرور الزمن وتطور الإنسان ظهر التخصص في الإنتاج بما يحقق الفرد أو الأسرة فائض في إنتاج أو بعض المنتجات ونقص في منتجات أخرى ومن ثم نشأت الحاجة إلى مبادلة هذا الفائض بأشياء التي يحتاجها ولم يتمكن من إنتاجها وبهذا أصبح النشاط الاقتصادي يعرف ثلاثة أوجه: إنتاج ثم تبادل الفائض وأخيرا استهلاك.

وهكذا أصبحت عملية التبادل أصبحت عملية ضرورية نظرا لتقسيم العمل والتخصص في الإنتاج تربط بين الإنتاج من جهة والاستهلاك من جهة ثانية، ومن المعروف أن هذه العملية كانت تتم في البداية بتبادل المنتجات بالمنتجات بشكل مباشر وبدون وسيط ثم اكتشف الإنسان أداة وسيطة يستخدمها في هذه العملية تتمثل في النقود، وبالتالي انقسمت عملية التبادل إلى عمليتين:

عملية بيع السلع مقابل النقود ثم استعمال هذه النقود في إشباع رغبات أخرى، وأصبح النشاط الاقتصادي لا يمكنه الاستغناء عن النقود وقد نالت النقود اهتمامات كثير من الباحثين الاقتصاديين عبر العصور واختلفت حولها الآراء فيما يتعلق بدورها وأثرها في النشاط الاقتصادي.

ولفهم أي سياسة اقتصادية دون فهم للفكر الذي تستند إليه لأن هذا الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الاقتصاد.

فهذا الفكر الذي يصاغ في شكل نظريات يمثل أساس قبول سياسة ما وتطبيقها حسب نظرية القيمة التقليدية فإن السلعة أو الخدمة تحدد بناء على تفاعل ظروف عرض هذه السلعة أو الخدمة والطلب عليها، وبالنسبة للنقود حسب النظرية الكمية فإن تحديد قيمتها لا يخرج عن هذا الإطار العام بظروف عوامل عرضها والطلب عليها، ومن ثم فإن قيمتها تتحدد بتفاعل هذه العوامل عرض وطلب النقود ومن المعلوم إن مفهوم عرض النقود يختلف عن عرض وطلب غير النقود من السلع والخدمات، فعرض النقود في النظم الحديثة يتألف من النقود القانونية والنقود المصرفية، أما بالنسبة للطلب عليها فيتحدد بناء على حاجة المجتمع لتسوية المبادلات، حيث تطلب فقط للقيام بوظيفة التبادل ولا تُطلب لذاتها.

فالكلاسيك لا يرون الاكتناز مكانا في النظام الاقتصادي، ولا يسلمون النقود بوظيفة مخزن للقيمة، ذلك أن، كل ما يدخر يستثمر فالتساوي حتمي ودائم ومستمر بين الاستثمار والادخار، وبالتالي فإن النقود لا تطلب لذاتها، وإنما لإجراء وتسهيل عمليات التبادل ذلك أن القاعدة العامة هي، كما يقرر ساي، أن العرض يخلق الطلب المساوي له، وأن المنتجات تتبادل مع المنتجات، وأن النقود ليست سوى ستار يخفي المظاهر دون أن يغير من الحقائق شيئا.

وعلى هذا الأساس فإن قيمة النقود تعتمد على العلاقة بين كمية النقود وكمية الأشياء التي تشتري بها وهنا نميز بين عرض النقود وكمية الأشياء التي تشتري بها هنا نميز بين عرض النقود لحظة معينة والذي يتكون من مجموع كمية النقود الموجودة تحت تصرف المجتمع في لحظة معينة من الزمن وعرض النقود خلال فترة ممتدة من الزمن حيث تستعمل خلالها نفس الكمية من النقود في تسوية العديد من المبادلات.

المبحث الأول: السياسة النقدية من منظور التحليل الكلاسيكي

1-1- القواعد الأساسية للفكر الاقتصادي الكلاسيكي

لفهم هذه النظرية لابد من الرجوع إلى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وهناك قواعد أساسية لهذا الفكر ينبغي الإشارة إليها في هذا الموضوع:

أ- الإيمان بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقديم الحجج النظرية الكفيلة بالدفاع عن هذه الفكرة ولهذا آمن الكلاسيك بضرورة أن تكون السياسة الاقتصادية محايدة.

ب- الإيمان بأن التوظيف الكامل وضع طبيعي وقائم دائما وأساس هذا الاعتقاد قانون ساي (والذي يعتبر من أهم دعائم الفكر الكلاسيكي).

نظرا لما أتى به هذا الفكر أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل بعبارة أخرى فإن المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي تعتبر مساواة ضرورية بحيث يشكلان في الحقيقة شيء واحد، وتفسر ذلك أن مجمل تكاليف الإنتاج الممثلة للعرض تتحول دخول المساهمين في العملية الإنتاجية وتتفق في مجموعها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على شراء الناتج أي أن المنتجات تتبادل مع المنتجات وكلما زاد إنتاج الأفراد تمكنوا من شراء منتجات أكثر.

كما يضمن سعر الفائدة التعادل بين الادخار والاستثمار في الفكر الكلاسيكي فقد نظروا لسعر الفائدة على أنه (الادخار) وبالتالي عندما يزيد الادخار وفي نفس الوقت يزيد الاستثمار حتى يتم استيعاب المدخرات الزائدة التي تبقى بعد انخفاض سعر الفائدة.⁽¹⁾

1- محمد رضا العدل الاقتصاد الكلي النظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية القاهرة 1983 ص49.

ج-: فكرة حياد النقود

لقد أقام ساي تحليله في ضل اقتصاد عيني تسوده المقايضة وانتهى إلى أن المنتجات تتبادل مع المنتجات ثم أدخل بعد ذلك النقود في تحليل ولم يغير من النتائج التي توصل إليها.

نتيجة لذلك إن عملية التبادل أصبحت أكثر سهولة تتم على مرحلتين، الأولى سلعة بالنقود وهي عملية البيع ثم مبادلة النقود بسلعة أخرى وهي عملية الشراء ودور النقود هو مجرد أداة لتسهيل التبادل. أي أنها بمثابة ستار يحجب القيم الحقيقية للأشياء وليس لها تأثير على القيم الحقيقية للنشاط الاقتصادي.

واستخدام الكلاسيك معادلة المبادلة لتوضيح وظيفة النقود في النشاط الاقتصادي وهذه المعادلة معروفة باسم معادلة فيشر

1-2- نظرية كمية النقود

يعود بروز النظرية الكمية للنقود⁽¹⁾ للاقتصادي جون بودان كما يعتبر عام 1956م هو العام الفاصل بين النظرية الكلاسيكية في كمية النقود والنظرية الحديثة إذ في هذا نشر ميلتون فريدمان كتابه (دراسات في نظرية كمية النقود) والذي يمثل أساس هذه النظرية وتعتمد هذه النظرية على العلاقة التالية التي صاغها الاقتصادي إيرفنج فيشر إذ أعطاها صياغتها الحديثة والأكثر اكتمالا بإدخاله للنقود المصرفية وسرعة دورانها في معادلتها المعروفة بمعادلة المبادلة وهي:

$$M.V = P.T$$

حيث تمثل كل من:

M = كمية النقود المتداولة في وقت ما

V = سرعة دوران وحدة النقد

T = حجم المعاملات التي تمت خلال نفس الفترة والتي تسمى بمعادلة التبادل

P = المستوى العام للأسعار

ومن خلال الفرضيات المذكورة أعلاه يؤكد أصحاب هذه المدرسة على أنه ليس للنقود دورا وأثر على الإنتاج وأن التأثير الوحيد للنقود يتمثل في التأثير العام على مستوى الأسعار وبهذا نخلص إلى أن النقود تحمل صفة المبادلة ومقياس للقيمة دون إعطائها وظيفتها في الاقتصاد بما أن المتغيرين T وM محددتان بعوامل مستقلة أي لا توجد سببية حيث T يعتمد على العوامل الحقيقية وM لا يؤثر على هذه العوامل الحقيقية

¹ - سهير محمود معتوق الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي القاهرة، الدار المصرية اللبنانية 1988 ص 19- 20

وبهذا أصبح قانون ساي محققا دائما، فالطلب على النقود يقابله العرض على النقود ليتوصل إلى فكرة حيادة النقود.

وبالتالي يمكن أن نلخص مفهوم المدرسة للسياسة النقدية بأنها محايدة حسب الفرضيات المذكورة آنفا ويتمثل دورها في إنشاء النقود لتنفيذ المعاملات، أي أنّ حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب عرضها، إلا أنّ صحة هذه الفرضية ليس متأكدة منها مما أدى إلى صياغة هذه المعادلة لتصبح على الشكل التالي: $MV+MV=PT$

M = النقود القانونية

V = سرعة دوران النقود القانونية

M = النقود المصرفية

V = سرعة النقود المصرفية

P = المستوى العام للأسعار

T = حجم المعاملات

لقد أعطى فيشر لكل هذه المتغيرات خصائص تتمثل في أنّ حجم المعاملات في المعادلة تخص عملية الإنتاج، أسواق الأوراق المالية... دون أي تفرقة بين هذه المعاملات.

أما التغير في M' يحدث عند تحويل الأوراق للذهب بدلالة إنتاج المعدن أو الذهب.

M' هي نسبة ثابتة من M حسب تصرفات الأشخاص وتصرفات البنوك التجارية

V' و V هي متغيرات هيكلية ثابتة مرتبطة بتسيير المجتمع، وعمليتين لأجر المعاملات

T ثابتة لأنها مرتبطة بحجم الثروة الطبيعية وصحة تقنيات الإنتاج أي المتغيرات الحقيقية

أما المتغير P لا يؤثر في التحليل الاقتصادي وبصفة أخرى متوسط الأسعار ليس له أثر على التضخم حيث هذه المتغيرة محددة على أساس السلع النهائية (استهلاكية وإنتاجية)

انتقلت المعادلة إلى معادلة تعتمد على الدخل (Y) وذلك على يد بيكو والفريد مارشال وفي نفس الوقت سيغت هذه المعادلة في شكل دالة الطلب على النقد على يد مدرسة كامبردج.

1-3- فروض النظرية الكمية الحديثة

أسقطت النظرية الحديثة فرضين أساسيين من فروض النظرية الكلاسيكية وهما:

أ- فرض استقرار الناتج القومي عند مستوى التشغيل الكامل إذا اتضح عدم صحة هذا الفرض بعد الكساد الكبير (1929-1933) والوضع الطبيعي للناتج القومي أن يكون عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي من الممكن أن تؤدي زيادة عرض النقود لزيادة الناتج القومي.

ب- فرض ثبات سرعة تداول النقود، لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية عدم ثبات سرعة تداول النقود في المجتمعات المختلفة في أوقات الكساد والرواج إذ تميل سرعة التداول للزيادة في أوقات الرواج والانخفاض في أوقات الكساد⁽¹⁾

بينما تفترض النظرية الحديثة مايلي:

1- إن سرعة التداول وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها، ولما كانت سرعة تداول (س) مقلوب (أ) في معادلة كامبردج إلى جانب الطلب يتمتع بدرجة من الثبات النسبي.

2- إن سرعة التداول تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما من تلك المؤثرة في عرض النقود، وبالتالي فإن التحرك في سرعة التداول يكون مستقلا تماما عن التغيير في عرض النقود.

1-4- تحليل جانبي العرض والطلب عند فريدمان على أساس هذه الفروض

أولا- جانب العرض:

أهمية عرض النقود في تحديد حجم الإنفاق الكلي من ركائز النظرية الكمية سواء التقليدية أو الحديثة، إذ يرى النقديون أن التغيير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهرى المحدد للنشاط الاقتصادي⁽²⁾ والسبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي وبالتالي تغيرات العرض في العامل المحدد للنشاط الاقتصادي يتم بالصورة التالية:

إذ قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود ستزيد السيولة في أيدي الناس ويزيد إقبالهم على شراء الأصول التالية وغير المالية وبالتالي ستكون هناك زيادة مباشرة في الطلب الكلي ينتج عنها زيادة في الإنتاج والتشغيل إذ كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، أما في حالة التشغيل الكامل فإن زيادة عرض النقود ستؤدي إلى رفع الأسعار، ويحدث العكس في حالة خفض كمية النقود.

¹ د. جودة عبد الخالق الاقتصاد الدولي- المزايبا النسبية إلى التبادل دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص-ص 256-257.

² أحمد عبده محمود النقديون السياسة النقدية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة تصدرها كلية التجارة جامعة عين شمس، 1982 ص 448

يرى النقديون أن هذه العلاقة المباشرة بين النقود النفقات سوف تضاف للعلاقة الغير مباشرة بين النقود والدخل عن طريق سعر الفائدة والموجودة من قبل في التحليل الكنزي⁽¹⁾

وقد اعتقد النقديون أن الروابط المباشرة بين النقود والإنفاق تعد وثيقة بحيث أنه سيكون من الأسهل تفسير سلوك الدخل القومي في المدة القصيرة بهذا التحليل عما لو استنتج التحليل الكنزي.

وبلاحظ أن التحليل النقدي لا يوضح الطريقة التي من خلالها تؤثر الزيادة أو النقص في النقود على الدخل والتشغيل، فهم يرون أن التغيير المعروض النقدي سوف يغير من نمط الأصول التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها، لكن يرون أن تتبع آثار جدولة زيادة في عرض النقود على أسعار الفائدة وعلى أسعار الأصول المختلفة ومن ثم على مختلف أنواع الإنفاق على درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد لأسباب عديدة أهمها:

أ- إن أسعار الفائدة التي تؤثر في قرارات الاستثمار تعتبر في معظمها عوائد ضمنية ومن ثم فهي ليست ملاحظة بحيث لا يستطيع الفرد الحصول على نتائج مفيدة عن طريق النظر إلى العلاقات التي تربط بين معدلات الفائدة السوقية ومختلف طوائف الإنفاق المرتبطة بهذه المعدلات.

ب- أن أسعار الفائدة السوقية ليست أسعار حقيقية للفائدة تعكس القوى الأساسية للإنتاجية وإنما أسعار اسمية تتأثر بالمعدل المتوقع للتضخم.

ج- إن التغييرات النقدية يمكنها أن تعمل من خلال قنوات لا يمكن تمييزها ومن ثم فإنه من الصعب اقتناء أثر أي قناة نظرا لأن السياسة النقدية تعمل من خلال عمليات معقدة إلى حد كبير تتعلق بتعديل هيكل وتكوين محفظة الأوراق المالية⁽²⁾

ولهذه الأسباب وغيرها يرى النقديون أنه من الأفضل ربط التغييرات في كمية النقود بطريقة مباشرة بالتغييرات في مستوى الناتج الإجمالي.

وبصر النقديون على أن سرعة التداول يمكن التنبؤ بها وبالتالي يستطيع البنك المركزي تغيير الإنفاق الكلي كما يشاء ببساطة عن طريق تعديل المعروض النقدي.

¹ - سهير محمود معتوق. السياسة النقدية في التحليل الكنزي والنقدي، مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مصر المعاصرة، القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، يناير أبريل 1987، ص 117

² - أحمد عبده مرجع سابق ذكره ص 118- 119

ثانيا - معادلة كامبردج

إنّ الانتقادات التي وجهت إلى صياغة فيشر لنظرية كمية النقود قد أدت إلى إدخال بعض التعديلات الهامة على معادلة فيشر وكان من أهم هذه التعديلات تلك التي جاءت على يد ألفريد مارشال وأعضاء مدرسة كامبردج في مطلع القرن الحالي.⁽¹⁾

ويرى هؤلاء بجانب كون النقود كوسيط للتبادل، فإنها تؤدي وظيفة ثانية كمخزن للقيمة، أي كأداة للمدفوعات الآجلة، وبالتالي أدخل عنصر ثابتا في معادلة التبادل التي سبق وأن تعرضنا لها.

فمعادلة التبادل لفيشر، تفسر التغير في كمية النقود من جانب العرض دون الطلب بينما يفسر أنصار مدرسة كامبردج هذا التغير في كمية النقود من جانب الطلب عليها وهو ما يطلق عليه (مارشال) بالتفضيل النقدي ومن هذا المنطلق ركز تحليل مدرسة (كامبردج) على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، وقد صيغت هذه المعادلة في شكل دالة الطلب على النقود.

$$Md = K \frac{PY}{PY}$$

K = مقلوب سرعة تداول النقد

Md = الطلب على النقود

Y = الدخل الحقيقي

P = متوسط الأسعار

ووفقا لهذه المعادلة بتحديد الطلب عن النقود أي على الأرصدة النقدية تبعا للدخل، نظرا لأن هناك نسبة معينة من الدخل يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صور أرصدة نقدية سائلة وتتوقف هذه النسبة على العادات السائدة في المجتمع بحيث يمكن القول بأنها بطيئة التغير وتتمتع بنوع من الثبات النسبي.

وبالتدقيق في المعادلة السابقة نستنتج أنه إذا تغيرت نسبة التفضيل النقدي مع بقاء كل من حجم

النقد الداخلي للمجتمع وكمية النقود ثابتتين سيغير مستوى الأسعار⁽²⁾

فارتفاع التفضيل النقدي للمجتمع يصاحبه انخفاض في مستوى الأسعار إلا إذا تدخل النظام المصرفي وقام بإمداد المجتمع بكمية إضافية من النقود تتناسب مع الزيادة الخاصة الحاصلة في تغير تفضيلهم النقدي.

أما إذا لم يستجب النظام المصرفي للتغير الحاصل في الطلب على النقود بنتيجة ارتفاع نسبة التفضيل النقدي للمجتمع، وبقيت كمية النقود المعروضة ثابتة فسوف يتجه الأفراد إلى تقليل طلبهم على

¹ - سهير محمود معتوق النظريات والسياسات النقدية الدار المصرية اللبنانية 1988 ص 35.

² - سهير محمود معتوق. النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 36-37.

السلع والخدمات (رغبة في زيادة كمية النقود لديهم) أي يحدث تحول في تفضيل الأفراد (أو العناصر الاقتصادية بصفة عامة) من السلع إلى النقود فتتخفص الأسعار وبالتالي تقل المبيعات وينكدس المخزون لدى التجار والذين يتجهون بدورهم إلى تقليل طلبهم على السلع، فينخفض الإنتاج وبالتالي ينخفض الدخل القومي الحقيقي والنقدي.

وفي حالة انخفاض التفضيل النقدي أي انخفاض النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل سائل والذي يعني ارتفاع كمية النقود المخصصة لشراء السلع والخدمات ترتفع الأسعار، إلا إذا عمل النظام المصرفي على تخفيض في كمية النقود المعروضة مما ثل للانخفاض الناتج عن تدني نسبة تفضيل السيولة لدى الأفراد.

وإذا تغيرت كمية النقود المعروضة بالزيادة ولم تتغير نسبة ما يحفظ به المجتمع من أرصدة نقدية سائلة فهذا يعني أن هناك نقودا فائضة عن حاجة المجتمع للاحتفاظ بها في صورة سائلة، وبالتالي يستخدم هذا الفائض النقدي في شراء السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة سوف يقع تناسب بين التغير في الأسعار والخدمات مع التغير في كمية النقود.

ويستند هذا التحليل إلى افتراض التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية الموجودة داخل الاقتصاد، وهذا يعني أنه من غير الممكن في ظروف الأجل القصير زيادة كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، ومن ثم يضل الناتج الحقيقي ثابتا في المدة المدى القصير⁽¹⁾

وعلى هذا فإن الزيادة في كمية النقود إذ كنا في الفترة القصيرة لن تؤثر في الناتج القومي الحقيقي، ومع ثبات نسبة الرصيد كما افترضنا فإن أثر هذه الزيادة سوف ينصرف بأكمله إلى مستوى الأسعار الذي يأخذ في التزايد.

أما في الفترة الطويلة، حيث يمكن أن يزداد الإنتاج، فإن الزيادة في كمية النقود وما ينتج عنها من زيادة في إنفاق العناصر الاقتصادية تتوزع بين مستوى الأسعار والإنتاج الحقيقي.

¹ - سهير محمود معتوق مرجع سابق ص 38

نستنتج من خلال تحليلنا السابق لمعادلة كامبرد

1- العلاقة بين مستوى الأسعار ونسبة التفضيل النقدي علاقة عكسية، بينما تكون العلاقة طردية بين مستوى الأسعار وكمية النقود.

2- يعد التفضيل النقدي في تحليل مارشال على درجة كبيرة من الأهمية، يمكن القول أنها العامل الرئيسي الذي ينتج عنه تغير مستوى الدخل والأسعار وقد ينتج التغير المفاجئ في هذا التفضيل النقدي عن حدوث تقلبات مفاجئة في التوقع أو في الحالة النفسية للأفراد وغير ذلك من العوامل التي لا تقل أهميتها عن كمية النقود.

1-5- تقييم معادلة الأرصدة النقدية

لقد أخذت في الاعتبار النظرية الكمية للنقود في صياغتها الجديدة (معادلة الأرصدة النقدية) بعض الانتقادات التي وجهت إليها حسب صياغة فيشر (معادل التبادل)، فمعادلة الأرصدة النقدية أدخلت فكرة الطلب على النقود، وهو ما يعني أنها أخذت في الاعتبار التأثير الذي تحدثه سرعة تداول النقود على مستوى الأسعار وبالتالي على الدخل النقدي.

غير أن هذه الصياغة الجديدة لم تختلف عن سابقتها في المدى القصير، حيث نفترض أيضا ثبات كل من حجم الناتج الوطني والطلب على النقود، ونعتبر تغير هذين العنصرين يتحدد بمجموعة من العوامل لا تتغير في الأجل القصير، وإنما يقع تغييرها في الأجل الطويل.

أي أنه في المدة القصيرة، ومع افتراض التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن النتيجة التي تصل إليها هذه النظرية سواء حسب معادلة التبادل لفischer أو حسب معادلة الأرصدة النقدية لمدرسة كامبردج تتفق تماما، حيث نجد في كلتا المعادلتين أن مستوى الأسعار يتغير بنفس التغير في كمية النقود وفي نفس الاتجاه.

الخلاصة:

إن النظرية الكمية للنقود تتبلور في حقيقة هامة تتمثل في أن الزيادة في كمية النقود، والمقصود بها في كمية النقود المخصصة للإنفاق والحصول على السلع والخدمات، وبالتالي أيا كان سبب هذه الزيادة.

(ناتجة عن ظروف عرض النقود أو ظروف الطلب على النقود) سوف تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار والعكس صحيح بالنسبة لنقصان كمية النقود، والمقصود كذلك أن كمية النقود المخصصة للإنفاق والحصول على السلع والخدمات أيا كان السبب لهذا النقصان ناتجا عن ظروف عرض النقود أو ظروف الطلب على النقود فنقصان هذه الكمية سوف يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مستوى الأسعار⁽¹⁾

المبحث الثاني

أثر التوازن الكلي للنقود لدى المدرسة الكلاسيكية

2-1- تحديد ارتباط التوازن في سوق السلع وسوق النقود

نحاول تقديم التوازن في سوق السلع الذي يرتبط بالأسعار النسبية، بينما يتحدد التوازن في سوق النقود على الأسعار المطلقة.

إن التوازن الكلي يتعلق بالسوق الحقيقي النقدي وهذا الأخير يتميز بالنقاط التالية:

$$M^d = kpy \text{ الطلب على النقود}$$

$$M^s = \Gamma O \text{ عرض النقود معطى}$$

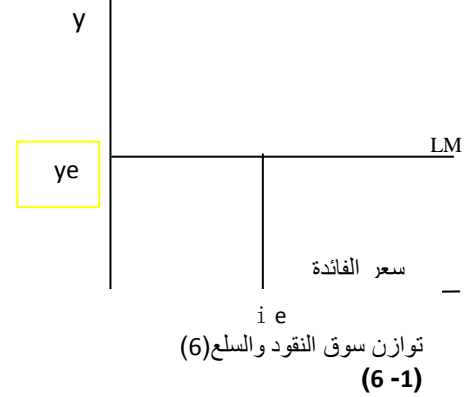
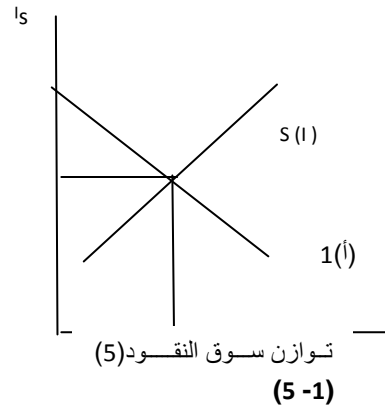
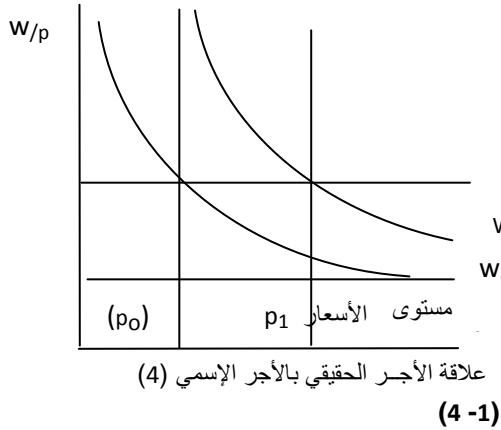
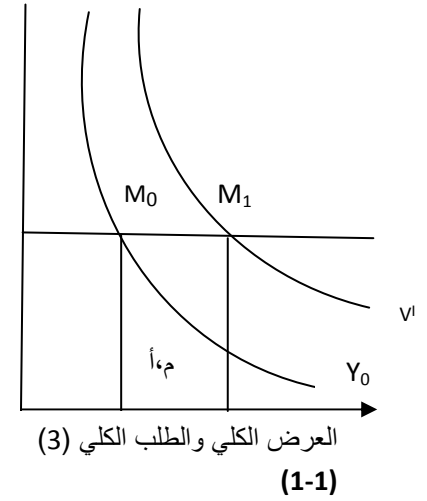
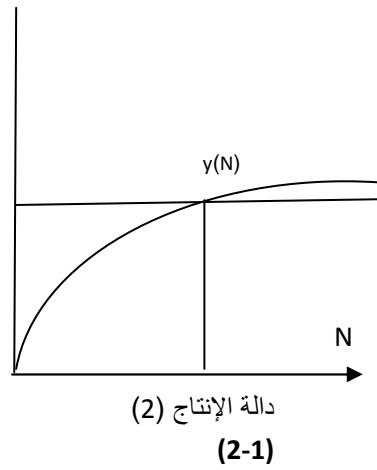
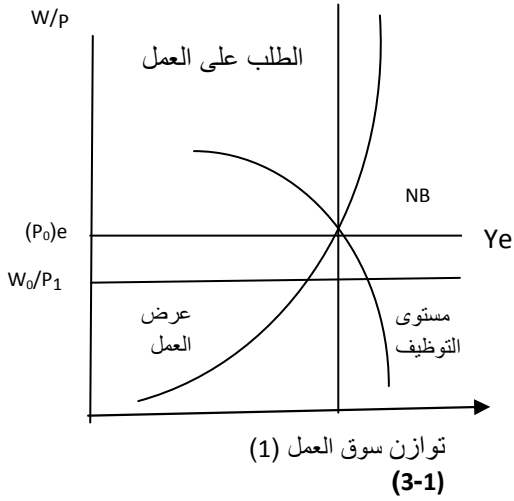
$$M^d = M^s = M \text{ شرط التوازن في سوق النقود}$$

أثر الزيادة في كمية النقود

من خلال ما تقدم وما سيلحق أدناه يمكن لنا إيضاح أثر الزيادة في كمية النقود، وهذا على وضع توازن النموذج الاقتصادي الكلاسيكي⁽²⁾

¹ - مصطفى رشدي شبيحة: الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة، مصدر سابق ذكره ص- 543- 544

² - محمد الشريف إيلمان : محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي 1994 Ed Berti -



2-2 - شرح المنحنيات:

نفترض قيام السلطات النقدية بزيادة عرض النقود من M_0 إلى M_1 حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق الكلي (MV) مما يؤثر على انتقال منحنى الطلب الكلي إلى (M_1V_1) بدلا من (M_0V_0) ومع ثبات الدخل الحقيقي فإن الزيادة في الإنفاق الكلي سيؤدي إلى رفع مستوى الأسعار من (P_0) إلى P_1 (منحنى 3)

كما يؤدي ارتفاع الأسعار بدوره إلى انخفاض الأجر الحقيقي من $(\frac{w_0}{P_0})$ إلى $(\frac{w_0}{P_1})$ (منحنى 4)

مما يترتب عليه ظهور فائض طلب على العمل (منحنى 1)، وبما أن الكلاسيك يؤمنون بقوة المنافسة الكاملة فإنهم بذلك يرون قدرتها على الزيادة على الطلب على العمل بحيث يعود الأجر الحقيقي

إلى مستوى التوظيف الكامل (اليد الخفية) محققا بذلك ارتفاع الأجر النقدي إلى w_1 بدلاً من w_0 (منحنى 4)

ويلاحظ تأثير الزيادة في عرض النقود على القيم النقدية المتمثلة في الأجر النقدي، والمستوى العام للأسعار، وبالتالي الدخل النقدي، بينما تتحدد قيم المتغيرات الحقيقية في الجانب العيني منه (منحنى 5) بصورة مستقلة عن المتغيرات النقدية، وبذلك لا توجد قنوات تأثير نقدية بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي في النموذج التقليدي، ويكون هدف السياسة النقدية وفق للتحليل الكلاسيكي هو تحقيق الاستقرار مع انتفاء أي تأثير للسياسة النقدية على الجانب الحقيقي من النشاط الاقتصادي.

- النموذج الكلاسيكي
- سوق المنتجات: $I(i) = I_s(i)$
- سوق النقود: $M = Lpy$
- سوق العمل: $D(w/p) = (w/p)$

نفرض أننا بدأنا من وضع توازن ثم نرى ماذا يحدث لو أننا ضاعفنا مقدار عرض النقود، وسوف يترتب على ذلك في بادئ الأمر فائض في كمية النقود المعروضة من النقود عن الكمية المطلوبة، ونتيجة لذلك سيحاول الأفراد تخفيض المقدار المحتفظ به من النقود إلى النسبة المثلى من الدخل، وذلك باستخدام هذا الفائض في الاستهلاك أو في استثمار الأنشطة الإنتاجية وبالتالي يزداد طلب الأفراد على السلع بغرض الاستهلاك والاستثمار، وهذه الزيادة في الطلب على السلع تضع ضغوطا تصاعديا على الأسعار، فلو أن الناتج ظل ثابتا وفقا لفرض النظرية الكلاسيكية و K كانت ثابتة فإن توازنا جديدا يمكن أن يتحقق، وذلك فقط لو أن المستوى العام للأسعار قد تضاعف.

وعند الوضع التوازني الجديد فإن الدخل النقدي يكون قد تضاعف، وهذا هو الاتصال المباشر في النظرية الكلاسيكية بين النقود والسعار، فمضاعف عرض النقود أدى إلى زيادة في الطلب على السلع إلى ضغوط تصاعديا على المستوى العام للأسعار.

وعليه فإن نظرية كمية النقود كانت ضمنا نظرية للطلب الكلي في النظام الكلاسيكي فيمكننا استخدام نظرية الكمية في إيجاد منحنى الطلب الكلي، والذي مع منحنى العرض الكلي الرأسي يوضحان تحديد المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج الكلي في النظرية الكلاسيكية.

نستخلص مما تقدم تكون السياسة النقدية في النموذج الكلاسيكي غير فعالة، فلا تؤثر تغيرات كمية النقود في القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية كالدخل، التشغيل، وسعر الفائدة الذي يتحدد بالجانب الحقيقي فقط في الاقتصاد، ولا يتأثر الجانب النقدي، وقد ظل هذا الفكر النقدي سائدا ومقبولا حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) بما تمخضت عنه من نقص في الطلب الفعلي (كساد، بطالة) فظهر حينها عدم قدرة الجهاز الثمني بيده الخفية على تسوية

الإختلالات، وبالتالي قصور التحليل الكلاسيكي وعدم انسجام الفروض التي يقوم عليه، وهنا ظهر مفكر اقتصادي جديد احدث ثورة وتغييرا على التحليل الكلاسيكي تمثل في شخصية جون مينارد كينز.

المبحث الثالث

السياسة النقدية من منظور التحليل الكينزي

إن صدور كتاب النظرية العام للتشغيل وسعر الفائدة والنقود 1936 والمشهور باسم النظرية العامة لمؤلفه جون مينارد كينز حدث بارز في الفكر الاقتصادي والتاريخي لا تزال آثاره وأفكاره يغترف منها الاقتصاديون، كما كان لها أثر بعيد على النظرية الاقتصادية قاطبة، ولا تزال محل جدال ونقاش إلى وقتنا الحالي، ورغم أن أكثر المؤيدين لكينز يعتبرون الآن أن كثيرا من الأفكار كانت تتسم بالبساطة وأنها تحتاج إلى تعديل وصقل إلا انه لا جدال في أن كينز قد فتح طريقا جديدا للنظرية الاقتصادية، وقد أثبت هذا الطريق أنه خصب وغني⁽¹⁾

ونتيجة لذلك في ضل هذه الظروف وعمما تقدم عن الدور التي كانت تؤديه النظرية الكلاسيكية قد أصبحت عديمة النجاعة نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية.

وفي ضل هذه الظروف ظهرت أفكار كينز مستندة بصفة أساسية على الظروف ما بين الحربين العالميتين وعلى فترة الكساد العظيم.

1-3- فرضية النظرية الكلاسيكية

نتيجة مما تقدم أسقطت النظرية الحديثة فرضين أساسيين من فروض النظرية الكلاسيكية وهما:

أ- فرض استقرار الناتج القومي

عند مستوى التشغيل الكامل إذ اتضح عدم صحة هذه الفرضية بعد الكساد الكبير (1929-1933) والوضع الطبيعي للناتج القومي أن يكون عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي من الممكن أن تؤدي زيادة عرض النقود لزيادة الناتج القومي.

ب- فرض ثبات سرعة تداول النقود

لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية عدم ثبات سرعة تداول النقود في المجتمعات المختلفة في أوقات الكساد والرواج، إذ تميل سرعة التداول في أوقات الرواج والانخفاض في أوقات الكساد⁽²⁾

1- حازم البيلاوي: النظرية النقدية، دار الشروق، القاهرة 1995 ص287

2- جودة عبد الخالق د. كريمة كريم: محاضرات في النقود والبنوك دار النهضة العربية القاهرة 1992 ص243

3-2- فرضية النظرية الحديثة:

بينما تفرض النظرية الحديثة مايلي:

أ- إن سرعة التداول وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها⁽¹⁾ ولما كانت سرعة التداول (V) مقلوب k في معادلة كامبردج إذ جانب الطلب يتمتع بدرجة من الثبات النسبي.

ب- إن سرعة التداول تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود، وبالتالي فإن التحرك في سرعة التداول يكون مستقلا تماما في التغيير في عرض النقود.

- كما كانت أفكار كينز مبنية على أساس العجز النظري والتطبيقي الذي لحق بفكر التحليل الكلاسيكي في الثلاثينات من القرن العشرين جراء حدوث أزمة الكساد (1929-1933).

3-3- فرضيات كينز

وقد انطلق كينز من الفرضيات والأسس التالية:

- 1- الإيمان بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات
- 2- الإيمان بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة
- 3- يعتمد تحليله على الفترة القصيرة، ويبرهن على ذلك بأنه في المدة الطويلة سنكون جميعا أموات
- 4- تحليل كينز هو تحليل كلي
- 5- تحليل كينز هو تحليل نقدي⁽²⁾، حيث يرى من الصعوبة الفصل بين الجانب العيني والجانب النقدي في اقتصاد ما، إذ يعبر عن العوامل العينية بقيم نقدية.
- 6- عدم تمتع الأفراد بالرشاد كما يتصورها الكلاسيك، إذ يمكن حسب كينز أن يتعرض الأفراد لما يسمى بالخداع النقدي، وذلك يفترض أن عرض العملة دالة تابعة للأجر الاسمي ليس للأجر الحقيقي.
- 7- الأجور النقدية وفقا لکنز تعرف المرونة على التغيير، بل أنها تصبح جامدة أو على الأقل لا تقبل الانخفاض بعد حد معين بسبب التنظيم التشريعي النقابي... الخ
- 8- عدم الإيمان بصحة قانون ساي الذي يعتبر ركيزة التحليل الكلاسيكي، إذ يرى كينز بأنه ليس من الصحيح أن العرض يخلق الطلب، بل العكس تماما هو الصحيح أي الطلب يخلق العرض فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي وليس العرض الإجمالي وذلك يصنف الطلب ضمن اقتصاد الطلب.

2- حمدي عبد العظيم السياسات المالية والنقدية في الميزات ومقارنة إسلاميه مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى القاهرة 1986 ص 324

- 9- يعتبر كينز أن النقود سلعة كبقية السلع فتطلب لذاتها، وثمنها يتمثل في سعر الفائدة، وهكذا أدخل وظيفة أخرى للنقود باعتبارها محزونا للثروة، وهذا التفوق ملحوظ على التحليل الكلاسيكي .
- 10- عدم الإيمان بفكرة التشغيل التام، إذ يمكن للاقتصاد أن يكون في وضع التوازن وهو دون مستوى التشغيل التام، كذا نجد كينز يؤمن ضمناً بفكرة الامتياز .
- 11- أنصب اهتمام كينز على تراكم رأس المال، أي الاستثمار .
- 12- يتوقف الادخار عند كينز على مستوى الدخل، وليس على معدل الفائدة كما يرى الكلاسيك
- 13- يتوقف الاستثمار بين كل من معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال وهو متغير خارجي .
- 14- يرى كينز بأن سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية يتحدد وفقاً لعرض النقود والطلب عليها .
- 15- عرض النقود متغير خارجي يترك تحديده للسلطات النقدية .
- 16- معالم تحديد الدخل الوطني للطلب الفعال وفقاً لكينز تنحصر في:
- الميل للاستهلاك
 - الكفاية الحدية لرأس المال
 - معدل الفائدة
- 17 - الاستهلاك دالة تابعة للدخل ومرتفعة
- 18- ضرورة تساوي الادخار والاستثمار للمحققين، عند التوازن وهذا في آخر الفترة⁽¹⁾

3-4- مميزات التحليل الكينزي

- بنى كينز أفكاره على أساس العجز النظري والتطبيقي الذي لحق بالفكر والتحليل الكلاسيكي في الثلاثينات من القرن العشرين من جراء أزمة الكساد (1929-1933)
- 1- تميز تحليل كينز بأنه تحليل نقدي بحيث يطلب الفصل في تحليله بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، كما أن الحال في النظرية التقليدية، وهنا يمكن القول بأن هذا الاتجاه قد ساعد على تحقيق الوحدة في النظرية الاقتصادية .
- 2- أولى كينز اهتمامه بدراسة الطلب على النقود لذاتها .

¹ - يمكن القول بأن الفكر الكينزي قد مرّ في تطوره بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تتمثل في تحليله الذي تضمن كتابه رسالة في النقود عام 1936 وفيه تمّ كينز تحليلاً خاصاً للنقود ولكنه محدود بالتشكيك فمدى صحة النظرية الكمية للنقود .

المرحلة الثانية: وهي تلك التي أصدر فيها كتابه الثاني النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود عام 1936 وهذا الكتاب نراه يقدم تحليلاً مفصلاً للسيولة .

المرحلة الثالثة: وهي التي قام فيها بنشر مقالاته عام 1937 في المجلة الاقتصادية وذلك عقب النقد الذي وجهه إلى النظرية العامة من جاني بعض الاقتصاديين أمثال: أوهلين وروبتسون وفي هذه المقالات وضح كينز إلى حد كبير الفك الخاص به كما عمق من تحليله الخاص بالطلب على النقود .

التفضيل النقدي كما قام بدراسة العلاقة بين مستوى الإنفاق القومي ليوسع بحثه في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، بل الغاية هو الوصول لمعرفة العلاقة بين مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي فقد تزيد كمية النقود ولكن قد يصاحب هذه الزيادة انخفاض في سرعة دوران النقود نتيجة لزيادة التفضيل النقدي، ويؤدي ذلك انخفاض الإنتاج الحقيقي وانخفاض مستوى الأسعار⁽¹⁾.

3- تعتبر النظرية الكينزية "ثورية" بالمقارنة بالنظرية الكلاسيكية، فهي أول نظرية توضح وجود فجوة بين فكرة جزئية وفكرة كلية.

4- اعترض كينز على نظرية التوظيف الكلاسيكية والتي فشلت في تشخيص أسباب الكساد الكبير ووضح أن الأسعار والأجور لم تعد تتسم بالمرونة التي اشتراطها الكلاسيك.

كما نلاحظ أيضا أن التوازن في سوق العمل وفقا لكينز يتم بتساوي العرض والطلب الخاصين بعنصر المال.

3-5- الظروف التي لا يست بروز المعالم المميزة للتحليل الكينزي

إن النتائج التي توصل إليها الكلاسيك فيما يخص تحليلهم توازن النشاط الاقتصادي عموما ودور النقود في هذا النشاط بصفة خاصة على فروض أساسية من أهمها فرض التشغيل الكامل.

غير أن الواقع العملي أثبت فشل التلقائية التي يسيرها وفقا لنظام السوق في الاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، وأثبت الأداء الواقعي لنظام السوق تعرضه أنواع عديدة من الأزمات الاقتصادية.

فمع الحرب العالمية الأولى بدأت المشاكل تظهر داخل النظام الرأسمالي⁽²⁾ ثم جاءت الأزمة الاقتصادية الأخيرة وما عاقبها من هبوط، في مستوى الإنتاج والدخل القومي واضمحلال النشاط الاقتصادي بصفة عامة وتفشي البطالة وانهيار الأسواق بصورة لم تعرفها النظم الرأسمالية من قبل لا يلبث أن يزول تلقائيا، بل استمرت وأثارت تدمرا شديدا على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وهنا انهارت فرص التشغيل الكامل وأصبح قصور المذهب الاقتصادي الكلاسيكي وعدم انسجام الفروض التي يقوم عليها مع الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد النقدي الحديث.

في ضل هذه الظروف ظهرت أفكار جون مينارد كينز⁽³⁾ مستندة بصفة أساسية على ظروف ما بين الحربين العالميتين وعلى فترة الكساد العظيم.

انظر حازم الببلاوي: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 160
2- سهير محمود معتوق الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية

2 -L. Fontagne, macro économie , prévision, Equilibre, et politique Paris Librairie vuibert Mars 1991, P209.

فقد أثبت كينز أن الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على النمو، وأن القوى التلقائية كالسوق والتي تعمل على إحداث التوازن في النظام الرأسمالي قد فقدت فاعليتها، ثم ظهرت النظرية العامة للتشغيل والفائدة النقود في عام 1936.

وقد أقيمت على أساس فروض مستمدة من الواقع العملي الذي غلبت عليه ظروف البطالة، واتصف باختلال التوازن وحددت النظرية العامة الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية الجديدة الواجبة الإلتباع الكلي ليصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل ويتحقق التوازن للدخل القومي.

أ- التحليل الكينزي للنقود

يعد كينز من أبرز الاقتصاديين الذين اهتموا وأعطوا للنقود اهتماماً أوسع واشمل بعدما كانت مجرد وسيلة لتسهيل المبادلات الحقيقية وأقرها لا ينعكس على الجانب الحقيقي من الاقتصاد، وإنما ذات تأثيرها مباشر على الأسعار فقط، وهذا حسب النظرية الكمية للنقود الكلاسيكية⁽¹⁾، فأدمج المقود في النظرية الكلاسيكية، فأدمج النقود في النظرية الاقتصادية وهذا ما يظهر وما تتميز به مؤلفاته.

كما سنلاحظ أن كينز قد اهتم وركز دراسته للسياسة المالية قصد معالجة الاختلالات أولى كينز اهتمامه لدراسة الطلب على النقود لذاتها وعلاقتها بمستوى الإنفاق الكلي (العرض) والدخل الكلي (الطلب) بعدما كان بحثه يقتصر على العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.⁽²⁾

ولفهم وإدراك ما تقدم يتطلب منا استعراض عرض النقود والطلب عليها حسب دراسته وتحليله.

ب- عرض النقود في التحليل الكينزي

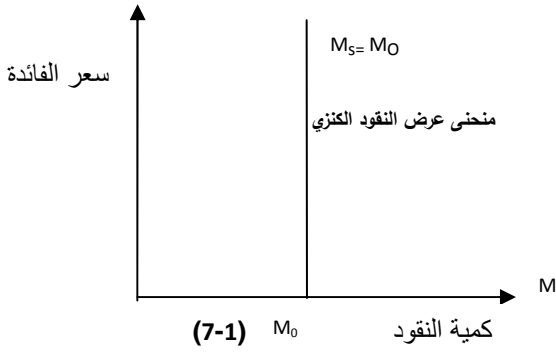
يستخدم كينز مصطلح الكمية النقدية للدلالة على عرض النقود، ومصطلح تفضيل السيولة للدلالة على الطلب على النقود، ويقصد بتفضيل السيولة تلك البواعث والحوافز التي تدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بثرواتهم في شكل نقود سائلة⁽³⁾.

كما أن إيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة جعله يفوض أمر تحديد كمية النقود المعروضة للنموذج بمثابة متغير مستقل يتحدد من خارج النموذج، ونكتب علاقة بالصيغة $MS=MO$ وبيانيا يعبر عنه بخط رأسي موازي للمحور العمودي الذي يمثل سعر الفائدة؟

¹ - MicHelle de Mourgue: La Monnaie système Financière et théorie Monétaire (9eme édition) Economie Paris, 1993 P363- 378

² - للتوضيح أكثر أنظر: سهير محمود معتوق: السياسة النقدية ف التحليل الكينزي والنقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مصر المعاصرة، القاهرة الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والنشر، يناير- أبريل 1997، ص 181.

³ - اسماعيل محمد هاشم: مذكرات في البنوك، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية 1975 صص 124 - 125.



ج- الطلب على النقود في التحليل الكينزي

بإتباع نفس النهج الكلاسيكي رأى كينز أن هذا المكون للطلب على النقود يتحدد مبدئياً بمستوى المعاملات التي يقوم بها الأفراد، حيث أن كينز اعتقد أن تلك المعاملات تتناسب مع الدخل، فإنه مثل الاقتصاديين الكلاسيك أخذ مكون المعاملات للطلب على أنه دالة طردية الدخل⁽¹⁾

فمع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير فإنه كلما ازداد الدخل زاد معه الطلب على النقود لأغراض المعاملات، وكلما انخفض الدخل انخفض معه الطلب على النقود لنفس الغرض.

3-6- دوافع الطلب على النقود

يعتبر الطلب على النقود تفضيل الرصيد النقدي في التحليل الكينزي من أبرز السمات التي تميزه عن التحليل الكلاسيكي، إذ يرى بأن النقود تعد بمثابة مقياس للقيمة ووسيط لتسهيل المبادلات وحدد في تحديده ثلاث دوافع للطلب على النقود:

أ- دافع طلب النقود بغرض المعاملات

يقصد به رغبة الأفراد في الاحتفاظ بجزء سائل نقدي أو أصول ذات سيولة مرتفعة (يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة وبدون خسارة) لمواجهة نفقات الحياة العادية والجارية (مأكل، ملابس، مسكن..... الخ)⁽²⁾ كما كان يعتبره الكلاسيك الوظيفة الأساسية والوحيدة للنقود إذ يعتمد هذا الطلب على قيمة الدخل ويمثل دالة ذات ميل موجب.

¹ - عبد المنعم مبارك وأحمد الناقية: النقود والبنوك، مركز الإسكندرية للكتاب 1995- ص 255
² - مصطفى رشدي شحبة: الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة، دار الجامعة 1985 ص 170.

ب- طلب النقود بغرض الاحتياط

إن الحرص على تلافي الاحتمالات التي تستدعي نفقات غير منتظرة، والأمل باغتنام فرص سانحات غير متوقعة لإجراء مشتريات ملائمة، والرغبة أخير في المحافظة على ثروة نقدية لمجابهة التزام مقبل مشروط بالعملة، كل هذه الأمور تشكل دوافع جديدة للإبقاء على نقود سائلة⁽¹⁾

ومرد هذا الدافع هو عدم اليقين من المستقبل، ولذلك فمن الحكمة مواجهة هذا المستقبل المجهول المتوقع كالمرض، أو ظروفه الطارئة التي يصعب التنبؤ بها مقدما كانهدام الدخل، أو اقتناص الفرص النادرة للشراء بشروط ملائمة قلما نحصل عليها في الظروف العادية كل هذه الاعتبارات تدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بقدر ملائم من النقود السائلة لتأمين أنفسهم وشعورهم بالأمان⁽²⁾ آخذين بمبدأ تحليل الفترة القصيرة إذ يتناسب الطلب النقدي طرديا مع الدخل.

وبما أن هناك تشابها بين الدافعين من حيث التأثير فإنه يمكن جمعهما في معادلة واحدة ولتكن:

$$L_1 = L_1(Y)$$

حيث تمثل: L_1 الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط

Y قيمة الدخل

وبما أن ميل الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط موجب، إذن:

$$L_1(Y) > 0$$

ج- دافع طلب النقود بغرض المضاربة

وهو أحد الدوافع الطلب النقود (التفضيل النقدي)، ومرد ذلك إلى توقع هبوط الأسعار، إذ أن هذا التوقع سوف يحفز الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقود بدلا من استخدامها في شراء السلع التي يأملون في شرائها فيما بعد بأسعار أكثر انخفاضا.

وهذا ما يميز التحليل الكنزي من التحليل النقدي، إذ يتوقف هذا النوع من الطلب على سعر الفائدة، مشكلا علاقة عكسية مع قيمتها، أي يزيد الاحتفاظ بالرصيد النقدي بعرض المضاربة عند انخفاض أسعار فائدة السندات، وينخفض الرصيد عند العكس.

أما عندما تبدأ الأسعار في الارتفاع ويتوقع الناس ارتفاعا آخر فإن حافز المضاربة سوف ينقلب إلى حافز مضاد، وهو حافز التخلص منه، مثلما يسعون إلى التخلص من أية عملة رديئة، وعندما يكون التضخم على نطاق واسع لا يحتفظ الناس إلا بقدر من النقود يكاد يكفي قضاء مآربهم اليومية، وعلى ذلك تتضاءل إلى حد كبير الكمية التي يختارونها من القوة الشرائية ممثلة في النقود.⁽³⁾

¹ - جون مينارد كينز: النظرية العامة في الإقتصاد، ترجمة نهاد رضا، الجزائر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1991 ص 283.

² - حسين عمر مرجع سابق ذكره ص ص 179-181.

³ - حسين عمر مرجع سابق ص ص 178-181.

ولقد اعتمد كينز في دراسته لتغيرات الطلب على النقود لدافع المضاربة على المقارنة بين النقود والسندات، وذلك لإمكانية تحول هذه الأخيرة إلى نقود بسهولة أكثر من غيرها من الأصول المالية، فعندما يقوم الفرد بشراء السندات فإنه يتخلى عن جزء من سيولته، وفي المقابل يحصل على دخل (على شكل فائدة) تدره هذه السندات، وبذلك على الفرد أن يوازن بين الحصول على الدخل مقابل التخلي عن سيولته أو المحافظة على سيولته لاستغلالها في أشياء أخرى أو اكتنازها بمعنى مدى ميل الفرد للمضاربة أولاً.

ومن المعلوم أن للسند قيمتين:

القيمة الاسمية التي يصدرها السند حيث تبقى ثابتة حتى يتم تسديد قيمته من طرف الجهة التي أصدرته.

ويمكن صياغة المعادلة على النحو التالي:

$$L_2 = L_2 (i)$$

حيث: L_2 تمثل الطلب على النقود لغرض المضاربة

(i) تمثل معدل الفائدة

وبما أن هناك علاقة عكسية بين L_2 و i كما أشرنا لذلك سابقاً فهذا يعني أن ميل الطلب على النقود بدافع المضاربة ذو ميل سالب أي: $L_2(i) < 0$ طبقاً لما سبق تتكون معادلة الطلب على النقود في التحليل الكنزري على النحو التالي: $M^d = L_1(y) + L_2(i)$

3-7- تحديد الطلب على النقود على مستوى الدخل لعدة عوامل

يتوقف الطلب على النقود لهذا الدافع بالإضافة إلى مستوى الدخل على عدة عوامل منها:

1- درجة نمو تنظيم السوق المالي، وبالتالي مدى إمكانية تحويل قيم الأوراق المالية التي يحوزها الأفراد والمشروعات⁽¹⁾ إلى نقود، وكلما كان الحصول على الائتمان من هذه السوق بشروط مرنة قلت الحاجة إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية أكثر لمواجهة احتمالات المستقبل.

2- طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالفرد أو المشروع ففي فترات الرخاء قد يتفاعل هؤلاء بتحقيق مدا خيل أكثر مستقبلاً، وبالتالي يقل طلبهم على النقود لهذا الدافع، والعكس في فترات الأزمات أو الكساد حيث يزداد طلبهم عليها خوفاً من تقلبات المستقبل.

¹ - سهير محمود معتوق السياسة النقدية في التحليل الكنزري والنقدي القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء يناير 1987 ص 82

3 - مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال: فكلما كان الطلب متقلبا على منتجات مشروع معين تطلب الأمر الاحتفاظ بمقدار أكبر من الأرصدة النقدية بغرض مواجهة الطوارئ بعكس الحال إذا كانت منتجات هذا المشروع تواجه طلبا مستقرا.

غير أن هذه العوامل لا تتغير عادة في الأجل القصير، ومن ثم فإن تغير دخل الفرد أو المشروع يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه في الكمية النقدية المحتفظ بها لهذا الدافع، وهي نفس النتيجة بالنسبة للطلب على النقود لدافع المعاملات عنه لدافع الاحتياط، إلا أنهما يشتركان في أنهما يتغيران طرديا مع تغير الدخل.

3-8- كيفية تحديد سعر الفائدة في التحليل الكينزي

تطرق كينز في تحليله لسعر الفائدة المنخفض يؤدي الأعوان الاقتصاديين إلى رفع الأرصدة النقدية لديهم، وهذا ما يزيد إلى ميل السيولة بما أن الاحتفاظ بالسندات ليس مربحا، وبالتالي كل زيادة في الكتلة النقدية تكون ممتصة بعملية الاكتناز، وهذا له أثر سلبي على النشاط الاقتصادي أطلق عليه تعبير "مصيدة السيولة" لأن أي حقن جديد في السوق النقدية يتحول إلى نقود سائلة.⁽¹⁾

كما انتقد كينز الكلاسيكيين في تحديدهم سعر الفائدة على أساس السوق الحقيقي الذي لا يعبر عن الواقع تعبيرا سليما، كاستناد التحليل إلى فرضية التشغيل التام رغم تغير الاستثمار، وكذلك لا يمكن حسب كينز أن نجعل من سعر الفائدة ثمنا للادخار - الامتناع عن الاستهلاك - لكن سعر الفائدة يكون في السوق النقدي، وهذا بتلاقي عرض النقود والطلب عليها ليصل إلى اعتبار أن سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية⁽²⁾

المبحث الرابع

منحنى العرض الكلي في حالة تغير الأجور النقدية

لقد جاء تحليل كينز لنظرية عرض العمل نتيجة لما توصل إليه الكلاسيك بافتراض نظريتهم أن عارضي العمل يفترض فيهم أنهم يعملون مقدار الأجر الحقيقي، بافتراض المرونة التامة في الأجور النقدية حتى تستطيع أن تقوم بدور الموازنة الذي يحقق التساوي بين طلب العمل وعرض العمل.

مما تقدم، استنتج كينز ملاحظة هامة تتوقف على أن الإنفاقات أو المساومات إنما تتم على أساس الأجور النقدية وليس الأجور الحقيقية.

1- مصطفى رشدي شبيحة الاقتصاد النقدي والمصرفي الدار الجامعية ص 302

2- سهير محمود معتوق مرجع سابق ص ص 107- 111

ويستند تحليل كينز إلى عدد من الأسباب التي توضح عدم توازن الأجور⁽¹⁾ النقدية وخاصة في الاتجاه النزولي لتحقيق التوازن في سوق العمل.

كما أن الأسباب التي توصل إليها الاقتصاديون الكينزيون تعتبر أدلة استنتاجية لجمود الأجور النقدية.

وبالتالي يتطلب منا تقديم شرح لإيضاح الأسباب السالفة الذكر:

4-1- الاهتمام بالأجور

1- في التحليل الأول يعود إلى كينز عند تطرقه لاهتمام العمال بأجورهم النسبية وبالمثل بأجورهم المطلقة.

موضحا أحد الأسباب التي تجعل العمال يقيسون تخفيض الأجور النقدية هو أن تخفيض هذه الأجور بمثابة هو بمثابة إلغاء فروقات الأجور السائدة، كما اعتبر أن هذا التغيير غير عادل في هيكل الأجور النسبية موضحا أن العمال في المنشأة أو الصناعة يرون أن التغييرات في الأجور النقدية هي تغييرات في الأجور النسبية.

- موضحا ذلك أنهم غير واثقين في حالة قبولهم بتخفيض الأجور، فإن العمال في المنشآت أو الصناعات الأخرى سيقبلون مثل هذا التخفيض.

نتيجة لما سبق: يعود انخفاض الأجور الحقيقية نتيجة لارتفاع الأسعار.

اعتقد كينز أن انخفاض الأجور الحقيقية تكون نتيجة لزيادة في مستوى الأسعار يقابل بمقاومة أقل كثيرا من جانب العمال عن تخفيض مماثل في الأجور الحقيقية وهذا عن طريق تخفيض الأجور النقدية.

أ- سبب جمود الأجور

1- العامل المسبب لجمود الأجور النقدية وهو عامل مؤسسي محض.

- ففي سوق العمل، فإن الأجور تتحدد بواسطة مدة العقود لثبتيته مستويات الأجور، وعليه فإن الأجور الجامدة في عقود العمل تعتبر سببا من الأسباب المؤدية إلى جمود الأجور النقدية. وبالتالي

سنحاول استنتاج العرض الكلي مع افتراض أن أعراض العمل يتحدد وفقا للمعادلة التالية: $N^s = \frac{W}{P_e}$

1- سامي خليل المفاهيم والنظريات الأساسية والسياسة النقدية والمالية، شركة كاسمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ص ص 661- 662

- إستنتاج منحني العرض الكلي الكينزي في حالة كون الأجور النقدية متغيرة

في الجزء (أ) من الشكل رسم عرض العمل (N^S) وطلب العمل (N^D) كدوال في الأجور النقدية، ووفقا للتحليل السابق فإن طلب العمال افترض أنه يتوقف على الأجور الحقيقية.

مع افتراض أن المؤسسة كانت على علم بالمستوى العام للأسعار الذي ستبيع عنده منتجاتها. ومنحني طلب العمل سوف ينتقل إلى اليمين مع ارتفاع مستوى الأسعار، والجزء (أ) يوضح ثلاث منحنيات لطلب العمل لثلاث مستويات من الأسعار الأعلى تدريجيا ($P_2 > P_1 > P_0$) على التوالي ومنحني عرض العمل رسم بالنسبة للقيمة الثابتة لمستوى العام للأسعار المتوقع.

كما نفترض أن المستوى العام للأسعار أنه ثابت بالنسبة للفترة القصيرة، فمع منحني عرض للعمل ثابت فإن الزيادة في مستوى الأسعار ستنتقل منحني طلب العمال على طول منحني العرض، مما ينتج معه أن لكل مستوى عام للأسعار أعلى فإن مستوى توظف التوازن والأجور النقدية تزداد كما سنبينه في النقاط التالية:

فإن الزيادة في الأسعار (من p_0 إلى P_1 مثلا) تسبب فائضا في طلب العمال عند الأجر النقدي القديم (W_0) فالأجر النقدي سيرتفع، ومع قيمة ثابتة (p_0) فإن الزيادة في الأجور النقدية سيترتب عليها إقدام عمال إضافيين على قبول الوظائف أو زيادة عدد ساعات العمل في الوظائف الجارية، وبالتالي يزداد التوظيف، وعند المستويات الأعلى من التوظيف (N_1 و N_2) والمقابلة لمستويات أسعار أعلى (P_1 و P_2) فإن النتائج تبعا لذلك ستكون أعلى عند المستويات الموضحة بالشكل (ب)، وعليه فإن مستوى السعر الأعلى يقابله مستوى أعلى من الناتج المعروض، ومثل هذه المعلومات إنما تتعكس في منحني العرض الكلي ذو الانحدار الصاعد إلى أعلى، وبهذا يوضح الناتج المعروض لكل مستوى من الأسعار، وبهذا نتوصل إلى النقاط مثل (P_2, Y_2)، (P_1, Y_1)، (P_0, Y_0) ومن مجموع هذه النقاط يتكون منحني العرض الكلي الكينزي مع افتراض أن الأجور النقدية متغيرة.

4-2- الفائدة في التحليل الكينزي

انتقد كينز الكلاسيك في تحديدهم لسعر الفائدة على أساس السوق الحقيقي الذي لا يعبر عن الواقع تعبيرا سليما كاستناد التحليل إلى فرضية التشغيل التام رغم تغير الاستثمار، وكذلك لا يمكن حسب كينز أن نجعل من سعر الفائدة ثمنا للادخار -الامتناع عن الاستهلاك- لكن سعر الفائدة يعد ثمنا للتخلي عن

السيولة، وبالتالي فهو يعبر عن تحديد سعر الفائدة يكون في السوق النقدي، وهذا بتلاقي عرض النقود والطلب عليها ليصل إلى اعتبار أن سعر الفائدة يعد بمثابة ظاهرة نقدية.

3-4 - نموذج كينز البسيط في تحديد مستوى توازن الدخل

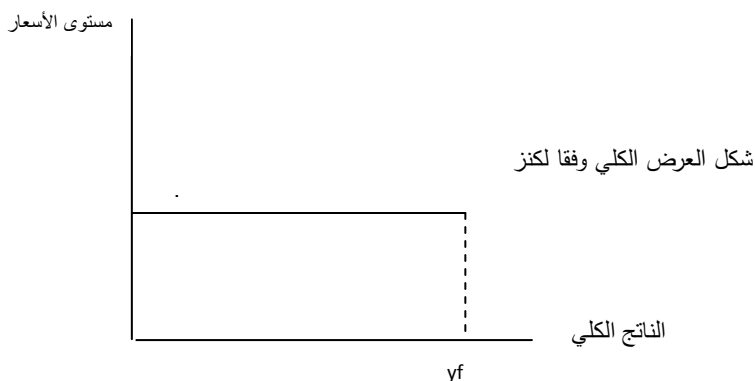
إن نموذج كينز البسيط قائم على نظرية يقتضي الغرض الأساسي فيها بأن مستوى توازن الدخل والنتائج يتوقفان على الإنفاق الكلي للاقتصاد (E) على الناتج، فإذا لم يكن الإنفاق الكلي للنتائج كافياً لامتصاص مستوى الناتج الذي يتطلب توظيف كل القوة العاملة، بمعنى أن البطالة تنتج ويصبح إنتاج السلع والخدمات أقل من الممكن، وإذا افترضنا أن الإنفاق الكلي يكاد يكون كافياً فإن التوظيف الكامل يتحقق ويصل الإنتاج إلى الممكن.

في حالة ظهور التضخم بمعنى أن الإنفاق الكلي كان زائداً.

وعليه فإن أي مستوى من الناتج من ذلك الذي يحقق التوظيف الكامل إلى ذلك الذي يؤدي إلى ترك نسبة كبيرة من القوة العاملة عاطلة، هذا من الممكن أن يكون مستوى التوازن.

ومع هذا المجال الواسع من مستويات التوازن الممكنة فإن مستوى التوازن الفعلي في لأي فترة زمنية يتحدد بمقدار الإنفاق الكلي في تلك الفترة.

وفي أبسط صيغ نظرية كينز فإن مستوى الناتج لا يتحدد فقط بمقدار الإنفاق الكلي، وإنما بتغير مناسب له.



(11-1) شكل العرض الكلي وفقا لكينز

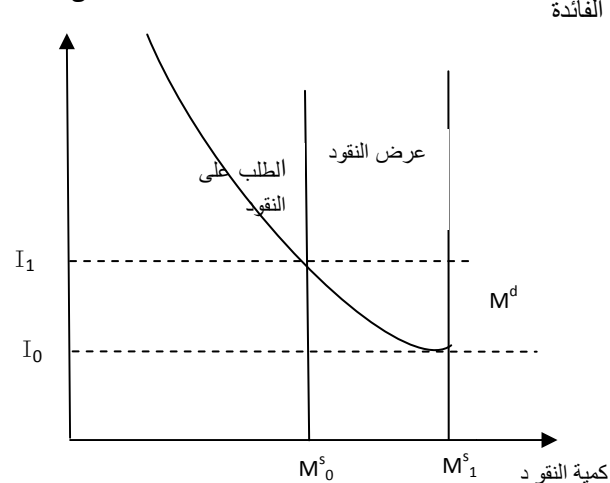
4-4 - أثر النقود على التوازن الكيني

إن من أهم الأعمال التي تميز بها كينز في هذا المجال بناء نظرية جديدة في التوازن النقدي وأخرى في توازن الدخل (الناتج) القومي، فقلب بذلك موازين الفكر الكلاسيكي رأساً على عقب، إذ قرر كينز في بناء النظرية النقدية الحديثة أن التوازن النقدي يتحقق بالتعادل بين الطلب على النقود

(التفضيل النقدي) وعرض النقود، وأن في سعر لفائدة (معدل الفائدة) يتحدد بهذا التعادل وليس بتعادل الادخار (عرض رأس المال) والاستثمار (الطلب على رأس المال) كما كان يزعم الكلاسيك، كما برهن كينز في بناء نظريته في الدخل والتوظيف أن الدخل قابل للتغير في المدى القصير، وأن التوظيف للدخل وبالتالي الكلي الفعال وأن توازن الدخل (النتائج) يتحقق بتعادل الادخار والاستثمار، وأن تغيرات الدخل هي السبب المنشئ لإعادة هذا التعادل.

وإذا اختلف أحدهما عن الآخر، وهذا على النقيض من الفكر الكلاسيكي الذي يزعم بثبات الدخل في المدى القصير عند مستوى التوظيف الكامل، والتعادل الدائم بين الطلب الكلي والعرض الكلي وفقاً لقانون ساي في الأسواق، الذي ينص على أن العرض يُنشأ الطلب عليه.

معدل الفائدة

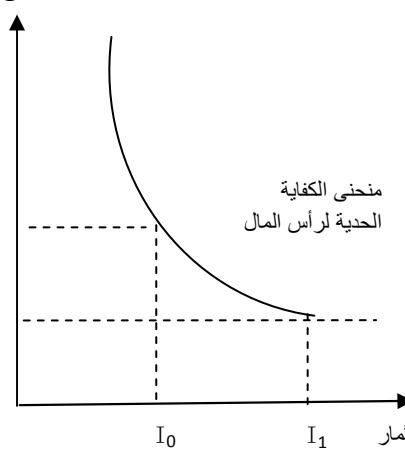


أ

كيفية تحديد معدل الفائدة وأثر حدوث تغير في كمية النقود (M) على سعر الفائدة (I_0)

(14-1)

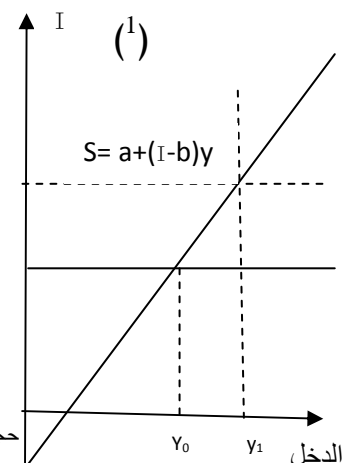
معدل الفائدة



ب

كيفية تحديد حجم الإستثمار وأثر حدوث تغير في سعر الفائدة (I_0) على الإستثمار (I)

(13-1)



ج

كيفية تحديد الدخل وأثر حدوث تغير في الإستثمار على الدخل y

(12-1)

كيفية تحديد الدخل القومي، أثر تغير كمية النقود على مستوى الدخل

4-5- السياسة النقدية من منظور النموذج الكينزي

يقوم البنك المركزي بزيادة عرض كمية النقود عن طريق دخوله السوق المفتوحة مشتريات الأوراق المالية من M_0^s إلى M_1^s تحول منحنى العرض إلى اليمين، وبما أنه لدينا: $L_2 M^d = L_1$ أن الكمية الزائدة في ضل ثبات الدخل ستكون $\Delta M^2 = L_2$

¹ - سهير محمود معتوق الإتجاهات الحديثة في التحليل النقدي مرجع سابق ذكره ص174.

أي توظيف هذه النقود المعروضة في سندات من طرف الأعوان الاقتصاديين مما يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها السوقية، هناك علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة مما ينتج عنه انخفاض معدلات الفائدة من \bar{I}_0 إلى \bar{I}_1 منحنى (أ).

هذا الانخفاض بدوره سوف يشجع العناصر الاقتصادية على حيازة كمية أكبر من النقود، وأن انخفاض معدل الفائدة (سعر الفائدة) من \bar{I}_0 إلى \bar{I}_1 ، يؤثر على الاستثمار، إذ أن الاستثمار يتمتع بمرونة بالنسبة لمعدل الفائدة يتحدد الاستثمار وفقا لكيّنز على أساس معدل الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال.

وبما أن معدل الفائدة انخفض فهذا يعني أن المنتجين سيزيدون من مشاريع الاستثمارات وعليه سيرتفع الاستثمار (\bar{I}) من (\bar{I}_0) إلى (\bar{I}_1) اتجاه اليمين المنحنى (ب).

يترتب عن زيادة الاستثمار عند كينز من شأنها أن تؤثر على الطلب الفعال الذي يتحدد وفقا لقيمة الاستهلاك والاستثمار إنها علاقة طردية مع الدخل، فزيادة الاستثمار تعني زيادة الدخل وهو ما يظهر في المنحنى (ج) إذ ارتفعت قيمة الدخل y_0 إلى y_1 وهذا بسبب عمل مضاعف.

معنى زيادة الإنفاق على الاستثمار حدوث زيادة في الدخل القومي⁽¹⁾ ذلك أنه وفقا لنظرية المضاعف - تعد الزيادة في الاستثمار بمثابة حقن في تيار الدخل القومي حيث $\Delta Y = M \times \Delta X$ أو

الزيادة في الدخل = المضاعف x الزيادة في الاستثمار

لقد تزامن ظهور النظرية الكنزوية مع عجز التحليل الكلاسيكي عن علاج أزمة الكساد التي وقع فيها الاقتصاد آنذاك والمتمثلة في انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي، أي ما يسميه كينز في موضع مصيدة السيولة من منحنى الرصد النقدي.

حيث تنعدم فعالية سياسة النقدية وهذا ما جعله ينحو في معالجته لأزمة البطالة منحى السياسة المالية حيث يتطلب تطبيق الأفكار الكنزوية في مجال علاج بطالة العمل، على زيادة الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للأيدي العاملة في المجتمع، وذلك بتطبيقه للسياسة المالية والنقدية.

¹ - د. سهير محمود معتوق الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، مرجع سابق ص 154

- تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المنظمين على الاقتراض من البنوك مما يؤدي للرفع⁽¹⁾ من مستوى الاستثمار الذي من شأنه أن يرفع من الطلب الفعال.

- زيادة الإنفاق العام (سياسة الاستثمارات العامة)

- إتباع سياسة النقود الرخيصة (زيادة كمية النقود والتمويل عن طريق التضخم)،

- العمل على رفع الميل للاستهلاك.

4-6- نموذج IS تحديد مستوى توازن الدخل والنتاج في سوق السلع والخدمات

إن تحديد مستوى توازن الدخل والنتاج وفقا لنموذج (الإنفاق - الدخل) ولتدعيم مل تقدم نفرض أن سعر الفائدة (معدل الفائدة) لا يتغير أثناء خطوات تحديد مستوى الناتج والدخل.

وبالتالي الذي نفهمه فقد عالج تحديد مستوى توازن الدخل والنتاج (سوق السلع والخدمات) منفصلا عن نظرية النقود وسعر الفائدة (بمعنى منفصل عن سوق النقد)

وحقيقة العمل وخلافا لما تقدم فكلا من سوق السلع والخدمات وسوق النقود متصلين (متكاملين) وعلاج كل سوق منفصلا عن الآخر لن يؤدي بنا إلى تحديد توترن صحيح في أي من السوقين.

كما أن سعر الفائدة يؤثر ليس فقط على مستوى الإنفاق الاستثماري وإنما يؤثر أيضا على مستوى الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة للقطاع العائلي.

مثل ما نجده بمنشآت الأعمال تستطيع الاستمرار في مزاوله نشاطها شريطة أن تستفيد من إنتاج السلع الرأسمالية بالقدر الكافي لكي يغطي الفائدة المدفوعة على المبالغ المقترضة.

أما إذا أخذنا بالاعتبار عند تحديد مستوى توازن الدخل والنتاج والتغير الذي سيحدث في سعر الفائدة فإن النتائج التي توصلنا إليها في نموذج (الإنفاق - الدخل) لن تكون صحيحة.

فإذا لم يفترض أن سعر الفائدة ثابت وأدخلناه كمتغير في نموذج (الإنفاق - الدخل) فإن الزيادة في الاستثمار لن تؤدي في هذه الحالة إلى حدوث زيادة في مستوى الدخل بمقدار التغير في طريق الاستثمار

¹- دحمان بن عبد الفتاح محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي- دراسة حالة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير ص 187- 1997

(ΔI) مضروبا في مضاعف الاستثمار (K_I) والسبب في ذلك أن زيادة الاستثمار عن طريق زيادة الدخل سوف تؤدي إلى رفع سعر الفائدة، وارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدي بدوره إلى تثبيت الاستثمار، ويصبح ارتفاع مستوى توازن الدخل أقل مما كان وفقا لتحليل نموذج (الإنفاق - الدخل).

وبالمثل فإن دراسة سوق النقود والتوازن في هذا السوق لا يجب أن يتم بمعزل عما يحدث في سوق السلع والخدمات⁽¹⁾

أما إذا تناولنا دراسة التوازن في سوق النقود فإن الدراسة المبدئية تفترض أن الدخل ثابت لا يتغير. وإذا أردنا إدخال الدخل والنواتج كمتغير فإن التوازن في سوق النقود سيتحقق عند مستوى سعر الفائدة عكس التحليل الذي أهملنا فيه التغيرات التي تحدث في مستوى الدخل الناتج نتيجة للتغيرات التي تحدث في سوق النقود.

في واقع الأمر وعكس ما تقدم فزيادة عرض النقود المشار إليها ستؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة بدوره سيؤدي إلى أسملة الاستثمار، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل، وزيادة مستوى الدخل سيؤدي بدوره إلى زيادة طلب النقود للمعاملات الجارية.

وبالتالي يتحرك منحنى طلب النقود إلى أعلى ويصبح الانخفاض في سعر الفائدة الناتج عن زيادة عرض النقود أقل ما يمكن أن يكون.

مما تقدم من العرض، يظهر لنا أن سعر الفائدة ومستوى الدخل مرتبطان ببعضهما، وأن التوازن في سوق السلع والخدمات يتطلب التوصل إلى معرفة سعر الفائدة ومستوى الدخل الذي يتحقق عندهما التوازن في هذا السوق.

4-7 - التوازن في سوق السلع والخدمات

يتكون الإنفاق الكلي (E) في المجتمع من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي الإنفاق بواسطة العالم الخارجي والذي يسمى بصافي الصادرات (EX-IM)، ولما كان مستوى الإنفاق الاستثماري يتوقف على سعر الفائدة كما أن الإنفاق الاستهلاكي يتأثر بسعر الفائدة.

ومنه نستنتج أن مستوى الإنفاق الكلي (E) يتوقف على سعر الفائدة⁽²⁾ كما هو موجود لدى مستويات مختلفة من سعر الفائدة تكون هناك مستويات مختلفة مناظرة من الإنفاق الكلي.

أما في حالة وجود الإنفاق الكلي الذي يحدد مستوى الدخل نستنتج أن مستوى الدخل أنه يتأثر بسعر الفائدة.

¹ - دكتور سامي خليل: المفاهيم والنظريات الأساسية والسياسة المالية، شركة كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت 1996، ص 386.

² - سامي خليل: المفاهيم والنظريات الأساسية والسياسة المالية، مرجع سابق ذكره ص 390

وبالتالي توجد مستويات من الدخل تقابل مستويات مختلفة من سعر الفائدة أي كل سعر فائدة سائد في السوق يقابله مستوى دخل في سوق السلع والخدمات ومنحنى (IS) ما هو إلا مجموعة من هذه التجمعات من أسعار الفائدة والمقابل لها من مستويات الدخل.

فهي تجميعات من سعر الفائدة ومستويات من الدخل عندما يكون سوق السلع والخدمات في حالة توازن.

يرجع الفضل في ظهور المنحنى $LM - (I s)$ كما هو عليه الآن لمساهمات كل من الاقتصادي هيكس 1937 وهانس⁽¹⁾ 1953 حيث يعبر هذا المنحنى عن التوازن الكلي، وهو يتألق من منحنيين منحنى (IS) ومنحنى LM

وبالتالي يوضح لنا المنحنى مختلف المستويات من الدخل وسعر الفائدة التي يتحقق في ظلها التوازن.

ولاشتقاق المنحنى I S سنستعمل المعادلة المتضمنة لسوق السلع والخدمات:

$c = a + byd / 0 < b < 1$	- معادلة الاستهلاك =:
$y_d = y - t$	- معادلة الدخل المتاح:
$t = t_0 + t_1 y / 0 < t < 1$	- دالة الضرائب:
$I = I_0 + d i / d < 0$	- دالة الاستثمار:
$G = G_0$	- دالة الإنفاق:
$y = C + I + G$	- شرط التوازن

المعادلة (1) تبين قيمة الاستهلاك الكلي الذي يتكون من جزئين:

جزء مستقل (a) والمقدار الثاني هو (byd) حيث: b تمثل الميل الحدي للاستهلاك و y_d : تمثل الدخل المتاح وعليه (byd) تمثل قيمة الاستهلاك التابع للدخل المتاح.

المعادلة (2) تبين أن الدخل المتاح هو الفرق بين الدخل الكلي y والضرائب على الدخل (T)

المعادلة (3) تتضمن قيمة الضرائب، والتي تتألف من مقدارين: أحدهما ثابت مستقل عند الدخل، والآخر يعتمد على الدخل ($t_1 y$) حيث t يعبر عن الميل الحدي للضرائب.

المعادلة (4) توضح لنا قيمة الاستثمار تتكون من جزئين: جزء الاستثمار التلقائي (I_0) والمقدار ($a i$) حيث:

a: تمثل معدل تغير الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، أي: $a = \frac{\Delta I}{\Delta i}$ فهي تمثل حساسية

¹ - عبد الرحمان يسرى، أحمد الناقة النظرية الاقتصادية الكلية، مدخل حديث الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة 1995 ص 156-160

الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، ونظرا للعلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، فإن (a) ستكون أقل من الصفر أي $0 < a$ ، تعبر سعر الفائدة.

المعادلة (5) تعبر عن الإنفاق الحكومي على أساس أنه متغير مستقل (G_0)

المعادلة (6) فهي متطابقة صحيحة تعبر عن جانبين، بافتراض المخزون غير المرغوب $= 0$

$$y = c + I + G$$

بالتعويض في المعادلة (6) بقيم المتغيرات نحصل على:

$$y = a + by_0 + I_0 + a_i + G_0$$

$$y = a + b(y - T) + I_0 + a_i + G_0$$

$$y = a + b(y - T_0 - T_y) + I_0 + a_i + G_0$$

$$y = a + by - bT_y + a_i + G_0 - bT_0$$

$$y = (a - bT_0 + I_0 + G_0) + (by - bT_y + a_i)$$

$$\Rightarrow y - (by - bT_y + a_i) = a - bT_0 + I_0 + G_0$$

$$\Rightarrow y - by + bT_y = a - bT_0 + I_0 + G_0 + a_i$$

$$\Rightarrow y(1 - b + t) = a - bT_0 + I_0 + G_0 + a_i \dots (7)$$

$$\Rightarrow y = \frac{1}{1 - b + bt} (a - bT_0 + I_0 + G_0 + a_i) \dots (8)$$

حيث يعبر $\frac{1}{1 - b + bt}$ عن المضاعف الكينزي البسيط قبل إدخال سوق النقد.

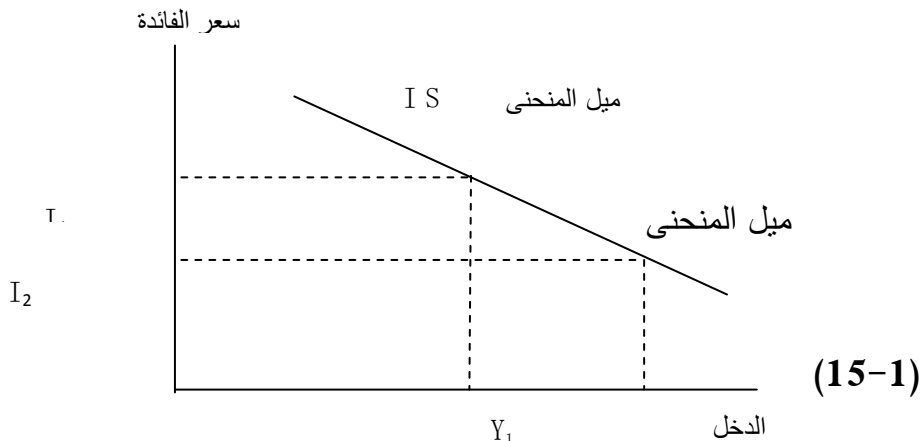
وتحويل المعادلة (7) إلى المعادلة مباشرة لمنحنى I_S فإننا نقل المقادير التلقائية الطرف الأيمن

$$y(1 - b + bt) - (a - bT_0 + I_0 + G_0) = a_i$$

$$= \frac{(1 - b + bt)y - (a - bT_0 + I_0 + G_0)}{a} \quad \text{نستنتج (9):}$$

تعبر هذه المعادلة عن المنحنى I_S الذي يبين مجموعة من التوافق بين سعر الفائدة والدخل، إذ كل نقطة على المنحنى I_S تعكس وضع التوازن في سوق السلع والخدمات، كما أنها توجد علاقة عكسية

بين الدخل وسعر الفائدة، ولذلك فميل I_S سالب قيمته $\frac{(1 - b + bt)}{a}$



من معادلة (9) يمكن استنتاج العوامل التي تكون سببا في انتقال المنحنى Is إلى اليمين (زيادة الإنتاج) أو إلى اليسار وهي: $\Delta I_0, \Delta a, \Delta T$ إذ أنّ تأثير $\Delta I_0, \Delta a$ يتمثل على المنحنى Is إلى اليسار (انخفاض الإنتاج) وفي حالة التغير في الضرائب يكون سالبا، فإنّ ذلك يؤدي إلى انتقال المنحنى نحو اليمين.

فالتغير في $\Delta I_0, \Delta a$ أو ΔG_0 مستوى معين سعر الفائدة (بافتراض ثابت) يؤدي إلى تغير الدخل عمل

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt} (\Delta a + \Delta I_0 + \Delta G_0) \quad \text{مطابق بمقدار:}$$

حيث: Δ تعبر عن التغير

Δy : المسافة الأفقية لتتقل المنحنى Is (زيادة أو نقصان الدخل)

حيث: يطلق على المقدار $(1-b+bt)$ المضاعف الكينزي البسيط، أما تغير الضرائب (T_0) فيؤدي

$$\Delta Y = \frac{-b}{1-b+bt} \Delta T_0 \quad \text{إلى تغير الدخل:}$$

بما أن: $0 < t < 1$ و $0 < b < 1$ هذا يعني أنّ القيمة: $0 < 1 - b + bt < 1$

$$\text{ومنه نستنتج أنّ: } \frac{-b}{1-b+bt} < 0$$

نتيجة: ينتقل المنحنى Is اليمين في حالة السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق الحكومي أو

تخفيض الضرائب)

ينتقل المنحنى Is إلى اليسار في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية (انخفاض أو نقص الإنفاق

الحكومي وزيادة الضرائب)

أي نقطة على المنحنى Is تمثل نقطة توازن في سوق الإنتاج (الإنتاج الكلي = الطلب الكلي)

أي نقطة على يمين المنحنى Is تمثل نقطة عرض زائد من السلع، لأن الإنتاج الكلي أكبر من

الطلب الكلي عند سعر الفائدة المناظر لتلك النقطة.

أي نقطة على يسار منحنى Is تمثل نقطة طلب زائد مع السلع، لأن الطلب الكلي أقل من الإنتاج

الكلي عند سعر الفائدة المناظر لتلك النقطة.

ب- منحنى LM (توازن سوق النقود)

4- نموذج LM تحديد مستوى⁽¹⁾ التوازن في سوق النقود

يتحقق التوازن في السوق النقدي بتساوي عرض الأرصدة النقدية (M) مع الطلب على الأرصدة الحقيقية (L) أي المنحنى LM يظهر نقاط تساوي العرض (M) مع الطلب (L):

$$M/P = M/p = \text{العرض النقدي الحقيقي}$$

$$M_d/P = L_y + r_i \quad \text{- الطلب على النقود:}$$

- حيث: M: تعبر عن العرض النقدي الاسمي

P: تعبر عن المستوى العام للأسعار

Y: مستوى الدخل

i: سعر الفائدة

L_1 : تعبر عن حساسية الطلب النقدي بالنسبة للدخل

L_2 : تعبر عن حساسية الطلب النقدي بالنسبة لسعر الفائدة

التوازن النقدي للمعادلتين (10) و (11)

$$M/P = M_d/d \quad \Rightarrow \quad \overline{M/P} = L_{1y} + L_{2i}$$

$$\Rightarrow L_2 i = M/P - L_1 y$$

$$\Rightarrow \overline{L_2 i} = M/P - L_1 y i$$

$$= \frac{i}{L_2} - \frac{(M/P) - L_1 y}{L_2}$$

حيث المعادلة 12 تمثل علاقة سعر الفائدة (i) ومستوى الدخل (y) تبعا لتغيرات كمية النقود (العرض

والطلب)، ومنه فالمعادلة تكمن في الحصول على المنحنى LM إذ يظهر ميل المنحنى LM علاقة طردية

بين الدخل وسعر الفائدة، أي أن ميل المنحنى LM هو ميل موجب.

يمكن معرفة ذلك من خلال مفاضلة المعادلة (12) تفاضلا كلياً، أي:

$$i = \frac{1}{L_2} \frac{\Delta(\overline{M/P})}{L_2} - \frac{L_1}{L_2} \Delta y \dots\dots\dots 13$$

مع العلم أن العرض النقدي الحقيقي ثابت يتحدد مع طرف السلطات النقدية

$$\overline{M/P} = 0$$

¹- سامي خليل: مرجع سابق ذكره ص 424 .

ومنه تصبح المعادلة (13) كما يلي:

$$\Delta i = \frac{L_1}{L_2} \Delta y \Leftrightarrow \frac{\Delta i}{L_2} = \frac{L_1}{L_2} \Delta y \dots\dots\dots 14$$

تظهر المعادلة 14 مقدار ميل المنحنى LM حيث: L_2

L_1 : تعبر عن حساسية الطلب النقدي للدخل أي: $0 < L_1$

L_2 : تعبر عن حساسية الطلب النقدي بالنسبة لسعر الفائدة أي: $0 < L_2$

ومنه: $L_1/L_2 < 0$

وبما أنّ المقدار L_2/L_1 مسبقاً بإشارة (-) فإنّ مقدار ميل المنحنى LM الذي هو (L_2/L_1) سيكون موجبا

كما يتأثر المنحنى LM بعاملين:

- العامل الأول: L_1

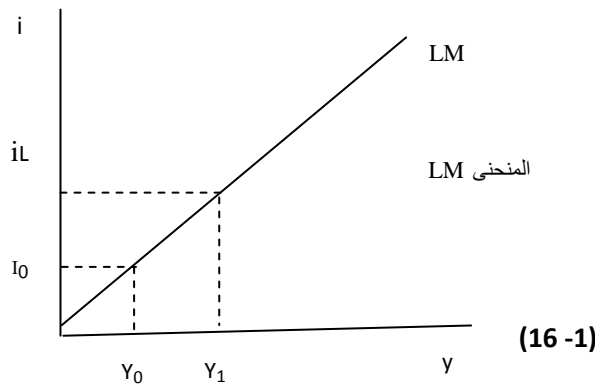
- العامل الثاني: L_2

يعرف $\Delta i/\Delta y$ اقتصادياً على أنه حساسية سعر الفائدة بالنسبة للتغير في الدخل زيادة المعامل L_1 يؤدي

إلى تغير (زيادة) ميل المنحنى LM نحو اليمين علاقة طردية

زيادة المعامل L_2 يؤدي إلى تغير (نقصان) ميل المنحنى LM نحو اليسار علاقة عكسية.

أي أن ميل المنحنى LM يزيد بارتفاع المعامل L_1 وينقص بارتفاع مقدار المعامل L_2



ج- انتقال المنحنى LM

معادلة المنحنى LM:

$$i = 1/L_2 (M/P) - L_1/L_2 y \dots\dots\dots (12)$$

كما يمكن استنتاج انتقال المنحنى LM يتوقف على المقدار $1/L_2(M/P)$

كما يحتوي على متغيرين:

\bar{M} : تخضع للسياسة النقدية المتبعة (توسيع تقييد)

\bar{P} : المستوى العام للأسعار، يؤثر على الصرف النقدي الحقيقي وكذا على الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

أما المقدار $y(L_1/L_2)$ فيعالج في سوق الإنتاج، وهذا لا يعني عدم وجود علاقة بين السوقين.

كما توجد ثلاثة عوامل تتسبب في انتقال المنحنى LM:

1- التغير في العرض ⁽¹⁾ النقدي (الأسهم)

2- التغير في مستوى الأسعار

3- انتقال دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.

أما الذي يكون موضوعا للسياسة النقدية هو المعامل الأول أي التغير في العرض النقدي الاسمي، حيث يرتبط المنحنى LM مع العرض النقدي، بعلاقة طردية، فيتجه يمينا بزيادة العرض النقدي، وينتقل يسارا في الحالة العكسية.

ينتقل المنحنى LM جهة اليمين (رأسيا) نتيجة تغير زيادة العرض النقدي، يتحقق التوازن ب:

$$\begin{aligned} \bar{M}/\bar{P} &= M_d / P \\ \Rightarrow M/P &= L_1 y + L_2 i \end{aligned}$$

يأخذ التفضيل الكلي للمعادلة نحصل على:

$$\frac{P \Delta M - M \Delta P}{P^2} = L_1 \Delta y + L_2 \Delta i \dots \dots \dots (15)$$

كما لدينا فرضية ثبات مستوى السعر أي $\Delta P = 0$

وأن انتقال المنحنى LM إلى اليمين يعني انخفاض سعر الفائدة عند نفس المستوى من الدخل، مما يعني أن الدخل سيبقى ثابتا $\Delta y = 0$ وعليه تصبح المعادلة (15) على النحو التالي:

$$\frac{P \Delta M}{P^2} = L_2 \Delta i$$

$$\frac{\Delta M}{P} = L_2 \Delta i$$

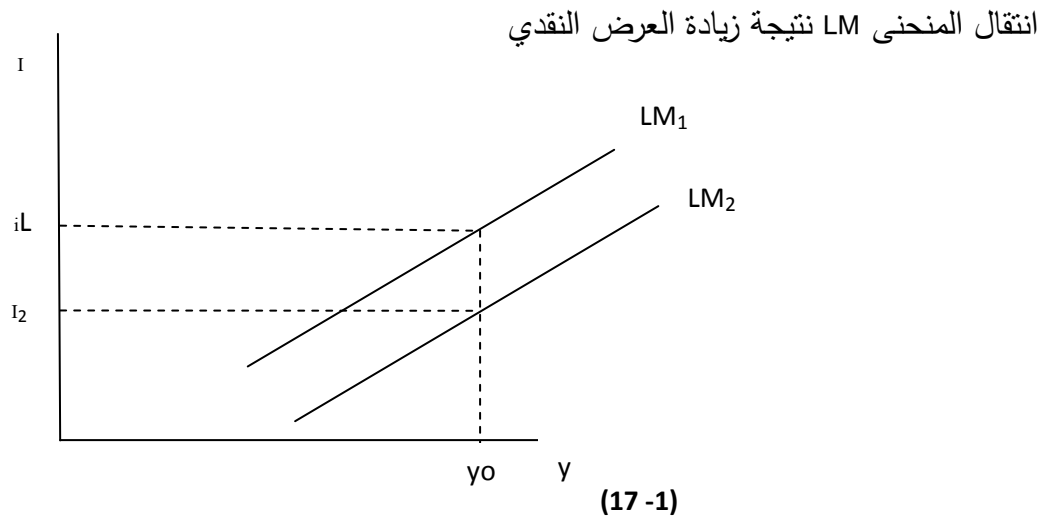
$$\Delta i = \frac{1}{L_2} \left(\frac{\Delta M}{P} \right) \dots \dots \dots = (16)$$

حيث: $L_2 < 0$

$$\begin{aligned} \Delta M &> 0 \\ P &> 0 \text{ (نتيجة منطقية)} \end{aligned}$$

$$\Delta I < 0 \Rightarrow \frac{\Delta M}{P} > 0 \text{ \& } \frac{1}{L_2} < 0$$

أي أنّ سعر الفائدة سينخفض إذا زاد العرض النقدي، أما إذا قلت قيمة العرض النقدي ($\Delta M < 0$) فهذا يوؤدي إلى تغير موجب في مقدار سعر تلفةائة، ويمكن توضيح ذلك بيانيا، إذ انتقل LM_1 عند I إلى I_2 نحو اليمين يسبب في انخفاض سعر الفائدة من LM_2 من الوضع إلى الوضع نفس المستوى من الدخل.



كما يوجد⁽¹⁾ معنى آخر انتقال المنح LM نتيجة زيادة العر النقدي يتمثل في زيادة الدخل عند نفس المستوى سعر الفائدة (أثر السياسة النقدية على السوق العيني الإنتاج)

فعندما يزيد العرض النقدي الاسمي مع ثبات المستوى العام للأسعار فإن كمية النقود الموجهة للمعاملات سوف تزيد، ومن ثمّ يزيد الدخل، فالطلب على النقود لأغراض المعاملات مع عدم تغير كميته المطلوبة للمضاربة لأنّ انتقال المنحنى LM يفترض تغير الفائدة، وتستمر زيادة الطلب على النقود حتى يساوي عرض النقود، ومن ثم يعود السوق النقدي إلى التوازن عند مستوى الدخل الجديد المرتفع، ويمكن

تحديد مقدار انتقال المنحنى LM إلى جهة اليمين أفقيا كما يلي:
$$(15) \Rightarrow \frac{P}{P_2} \frac{\Delta M - M}{M} = L_1 \Delta y + L_2 \Delta i$$

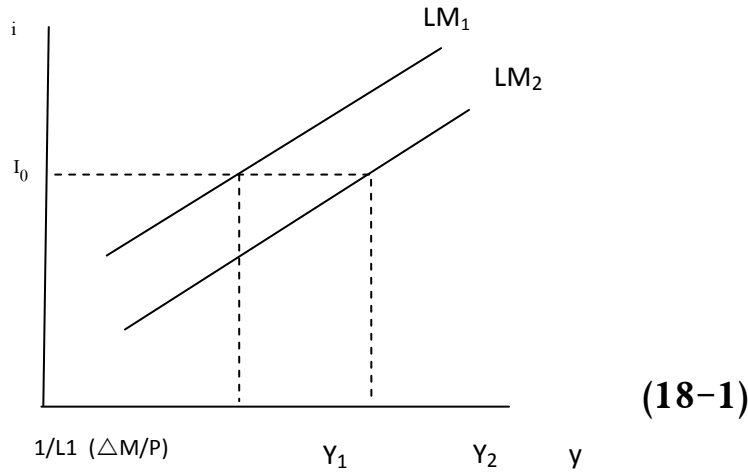
كما يؤخذ بعين الاعتبار افتراض هذا النوع من التحليل ثبات سعر الفائدة اي $\Delta i = 0$ وكذا $\Delta P = 0$ (ثبات مستوى السعر كفرضية مبدئية) لتصبح المعادلة

¹ - سامي خليل: مرجع سابق ذكره ص 449

$$\frac{P \Delta M}{P_2} = \Rightarrow L_1 \Delta y \Rightarrow \Delta y = \frac{1}{L_1} (\Delta M/P) \dots \dots (17)$$

فالمعادلة تحدد كمياً مقدار انتقال المنحنى LM أفقياً حيث L_1 أكبر من الصفر، فإذا كان $\Delta M > 0$ (زيادة المعروض النقدي) فإنّ هذا يعني ارتفاع مستوى الدخل أي $\Delta y < 0$ ، والعكس يكون صحيحاً، ومنه وفقاً للتحليل الكنزي توجد علاقة طردية بين مستوى الدخل وكمية المعروض النقدي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

انتقال المنحنى LM⁽¹⁾ أفقياً نتيجة زيادة المعروض النقدي



حيث نتج عن زيادة المعروض النقدي إلى انتقال المنحنى LM إلى جهة اليمين LM وثبات سعر الفائدة تتضح زيادة الدخل من مستوى y_1 إلى y_2

نتيجة

تمثل كل نقطة على المنحنى LM نقطة توازن في السوق النقدي حيث يتحقق شرط الطلب على النقود يساوي عرض النقود.

- تمثل كل نقطة على (يمين) المنحنى LM نقطة عرض نقدي زائد في السوق النقدي.
- تمثل كل نقطة تقع أسفل (يسار) المنحنى LM نقطة طلب نقدي زائد في السوق النقدي

د- التوازن الكلي العيني - النقدي

لدينا حسب التحليل السابق معادلتنا للسوق العيني "Is" والسوق النقدي "LM"

$$\frac{I = (i + b + bt)y}{a} - \frac{(a - bt_0 + t_0 + O_0)}{a} \dots \dots \dots IS \quad \text{معادلة المنحنى}$$

¹ - سامي خليل مرجع سابق ذكره ص 1

$$i = \frac{1}{L_2} (\bar{M}/\bar{P}) - \frac{L_1}{L_2} y \quad (12) \dots \text{LM معادلة المنحنى}$$

وبما أن معلمتي المنحنى i هما سعر الفائدة i والدخل y فلايجاد كل من i أولاً يتطلب إعادة ترتيب المعادلتين لتصبح على النحو التالي:

$$(9) \Leftrightarrow (1-b+t)y - oc_i = abt + i_0 + G_0 \dots (18)$$

$$12 \Leftrightarrow (L_1/L_2)y + i = (\bar{M}/\bar{P}) \dots (19)$$

لحل المعادلتين نقوم بتطبيق قاعدة قرمار التي تعتمد على المحددات:

$$\Delta_1 = \begin{vmatrix} 1-b+bt & oc \\ L_1/L_2 & 1 \end{vmatrix}$$

$$\Delta_1 = (1-b+bt + Loc/L_2) oc$$

$$\Delta = (1-bt + L oc/L_2) \dots (20)$$

لايجاد قيمة y نقوم بإحلال الحدود المطلقة في المعادلتين (18) و(19) محل معاملات y في المحدد y_1 لنحصل على محدد جديد هو:

$$\Delta y = \begin{vmatrix} a - bt_0 + I_0 = G_0 - oc & \\ \frac{1}{L_1} \bar{M}/\bar{P} & \end{vmatrix} \quad \Delta Y = a - bto + I_0 + G_0 + \frac{\bar{M}}{\bar{P}} \dots (21)$$

ولايجاد قيمة سعر الفائدة التوازني (i) نحل الحدود المطلقة في المعادلتين (18) و(19) محل معاملات (i) في المحدد Δ_1 لنحصل على محدد جديد هو:

$$\Delta_i = \begin{vmatrix} 1-b+bt & a-bt_0+I+Go \\ L_1/L_2 & 1/L_2(\bar{M}/\bar{P}) \end{vmatrix}$$

قيمة هذا المحدد هي:

$$\Delta i = \frac{(1-b+bt)(\bar{M}/\bar{P})}{L_2} - (L_1/L_2)(a-bt_0+I+G_0) \dots \dots \dots (22)$$

مما تقدم يمكننا

$$y = \frac{\Delta y}{\Delta 1} = \frac{a-bt_0+I_0+G_0[\bar{o}_c \bar{M}/\bar{P}]/L_2}{1-b+bt+L_1 \bar{o}_c / L_2}$$

$$i = \frac{\Delta i}{\Delta 1} = \frac{(1/L_2)(1-b+bt)(\bar{M}/\bar{P}) - (L_1/L_2)(a-bt_0+I_0+G_0)}{1-b+bt+L_1 \bar{o}_c / L_2}$$

$$Y = \frac{1}{1-b+bt+L_1 \bar{o}_c / L_2} \left[a-bt_0+I_0+G_0 \left[\bar{o}_c (\bar{M}/\bar{P}) / L_2 \right] \right] \dots \dots \dots (23)$$

أي أن:

$$I = \frac{1}{1-b+bt+L_1 \bar{o}_c / L_2} \left[(1/L_2)(1-b+bt)(\bar{M}/\bar{P}) - (L_1/L_2)(a-bt_0+I_0+G_0) \right] \dots \dots \dots (24)$$

ونستنتج من هذين المعادلتين أن قيمة المضاعف في نموذج "LM-IS" تعادل

$$1(1-b+bt+L_1 \bar{o}_c / L_2) \text{ القيمة:}$$

$$\text{حيث: } a = \frac{\Delta T}{\Delta i}$$

\bar{o}_c : تنقل تأثير الصدمات العشوائية ومتغيرات السياسة التي تحدث في السوق النقدي إلى سوق الإنتاج، حيث تنعكس تأثيرات السوق النقدي في تغيرات سعر الفائدة الذي يؤثر على الاستثمار:

$$L_1 L_2 = \frac{\Delta M^d / \Delta y}{\Delta M^d / \Delta i} = \frac{\Delta M^d}{\Delta y} \frac{\Delta i}{\Delta M^u} = \frac{\Delta i}{\Delta y}$$

$$\bar{o}_c = \frac{L_1}{L_2} = \frac{\Delta 1}{\Delta i} \frac{\Delta i}{\Delta y} \text{ إذن:}$$

يمكن تسمية هذا المقدار بأثر التفاعل المتدخل بين سوق الإنتاج وسوق النقد والمضاعف الكينزي

ومضاعف "LM-Is"

د- تحليل آثار السياسة النقدية وفقا للمنحنى "LM" IS

1- أثر تغير العرض النقدي على سعر الفائدة

لقد تمّ التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة فلو قامت السلطات النقدية بانتهاج سياسة توسعية (زيادة العرض النقدي) فما مقدار التغير الكمي في سعر الفائدة بالعودة إلى المعادلة (24):

$$(24) \Rightarrow i = \frac{1}{(1-b+bt+L_1 oc/L_2)} \left[\frac{1}{L_2}(1-b+bt)(M/P) - (L_1/L_2)(a-bt_0+I_0+G_0) \right]$$

باشتقاق المعادلة بنسبه سعير تي اعرض السدي بحصص على.

$$\frac{(1-b+bt+L_1 oc/L_2)}{(1/L_2)(1-b+bt)} \Delta(\bar{M}/\bar{P}) < 0$$

$$(1-b+bt+L_1 oc/L_2)$$

$$\left. \begin{array}{l} \frac{1}{(1-b+bt+L_1 oc/L_2)} > 0 \\ L_2 < 0 \Rightarrow \frac{1}{L_2} < 0 \\ 1-b+bt > 0 \\ \Delta(M/P) < 0 \end{array} \right\} \Rightarrow \Delta i / \Delta(M/P) < 0$$

أي أن قيمة التغير في سعر الفائدة نتيجة التغير في العرض النقدي يساوي:

$$\frac{1}{(1-b+bt+L_1 oc/L_2)} (1/L_2)(1-b+bt) \Delta(\bar{M}/\bar{P})$$

2- أثر التغير في العرض النقدي على المتغيرات الداخلية في نموذج سوق الإنتاج

$$M/P = L_1 y + L_2 i$$

بمفاضلة المعادلة كليا ينتج:

$$\Delta(M/P) = L_1 \Delta y + L_2 \Delta i$$

حيث أن الدخل (y) سيبقى ثابتا، أي: $\Delta y = 0$ بإنخفاض i

$$\Delta(M/P) = L_2 \Delta i = \Delta(M/P)(1/L_2)$$

حيث ان هذا التغير في سعر الفائدة (Δi) سينتج أثرا على سوق الانتاج

3- الأثر المالي للسياسة النقدية التوسعية

وبما أن الاستثمار دالة عكسية لسعر الفائدة أي $I=I_0+O_i$

باشتقاق المعادلة المتعلقة بالاستثمار:

$$\Delta i = a \Delta i > 0 / a < 0 \text{ \& } \Delta < 0 \text{(26)}$$

هذا ما يدل على أن أثر زيادة العرض النقدي يكون بالزيادة من قيمة الاستثمار بتعويض المعادلة

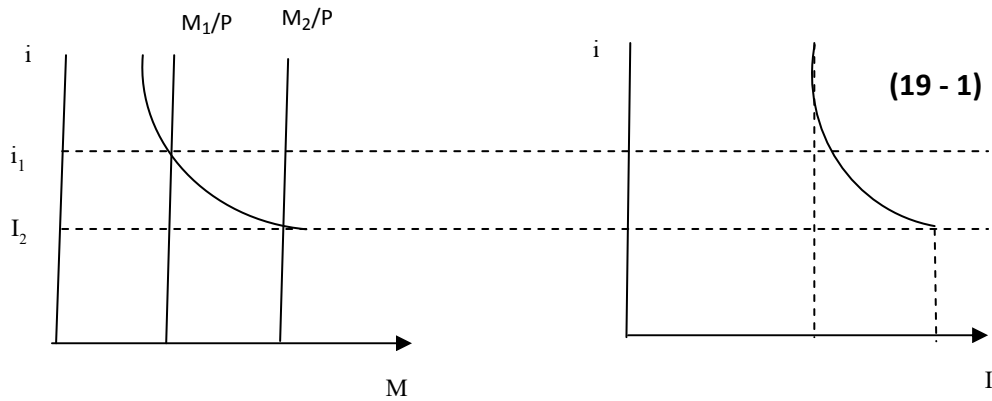
(25) في قيمة Δi بالمعادلة (26) ينتج

$$\Delta I = a (\Delta M/P) (1/L_2)$$

$$\Delta I = a L_2 (\Delta M/P) \text{(27)}$$

حيث Δi تبين مقدار الزيادة في الاستثمار نتيجة زيادة العرض النقدي

4- الأثر المالي للسياسة⁽¹⁾ التوسعية



5- منحنى الكفاية الحدية لرأس المال

أما فيما يتعلق بفاعلية السياسة النقدية في التأثير على الناتج الكلي فذلك يتوقف على مضاعف العرض النقدي.

فلو كان يعرف الاقتصاد حالة من الركود حيث تتميز بارتفاع حساسية الطلب النقدي بالنسبة لسعر الفائدة أي $L_2 = 0$ فإن هذا يعني أن استعمال السياسة النقدية سيكون عديم الفعالية، حيث سيكون ميل منحنى LM مساويا للصفر ($-L_1/OO=0$) أي سيكون بمثابة خط مستقيم مواز للمحور الأفقي - منطقة فخ السيولة- فيكون الأثر المالي للسياسة النقدية على الدخل منعدما.

¹ - حازم الببلاوي مرجع سابق ذكره ص 151

أما في حالة صغر قيمة L_2 واقتربها من الصفر $L_2=0$ ، فإن ميل المنحنى LM سيساوي (00) أي: $(L/0=0)$ ، بمعنى LM سيشكل خطا مستقيما عموديا على المحور الأفقي، حيث سيكون سعر الفائدة مرتفعا، ويكون حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة عند أدنى حد، أي أن كل زيادة في العرض النقدي ستوجه لتمويل المعاملات، وبالتالي ففي هذه الحالة تكون السياسة النقدية كاملة فعالة. وفي حالة $(0 < L_2 < \infty)$ فإن قيمة مضاعف العرض النقدي ستكون أكبر من الصفر، ولكن أقل من الحد الأقصى.

المبحث الخامس:

فعالية السياسة النقدية في التحليل الكنزي

تطرق كينز في تحليله إلى منحنيين أساسيين تمثلا في منحنى تفضيل السيولة ومنحنى الكفاية الحدية لرأس المال، إذ جعل منهما الكينزيون محلا وموضوعا لتبيان أثر السياسة النقدية، إذ يتوقف هذا التأثير على شكل من هذين المنحنيين.

5-1-أ - منحنى تفضيل السيولة النقدية

تمثل مرونة منحنى تفضيل السيولة بالنسبة لسعر الفائدة على حساسية التغير في كمية النقود (عرض النقود)⁽¹⁾ إلى سعر الفائدة، أي اقتراب المنحنى من الاتجاه الأفقي، أي أن انخفاض سعر الفائدة الناتج عن حدوث تغير في عرض النقود (زيادة الكتلة النقدية) يكون أكثر من التغير في العرض النقدي أي: $0 < \frac{\Delta M}{\Delta i}$

وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية غير فعالة.

أما ضعف مرونة منحنى تفضيل السيولة فتعني اقتراب المنحنى من الاتجاه الرأسي، أي أن التغير في كمية النقود (زيادة العرض) يكون أقل من التغير من سعر الفائدة، أي: $\frac{\Delta M}{\Delta i} < 0$ وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية فعالة.

هذا يعني أن تغير النقود المعروضة يكون أكثر تأثيرا على سعر الفائدة ومنه على الاستثمار والتشغيل كلما كان الطلب على النقود أقل مرونة وحساسية بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة.

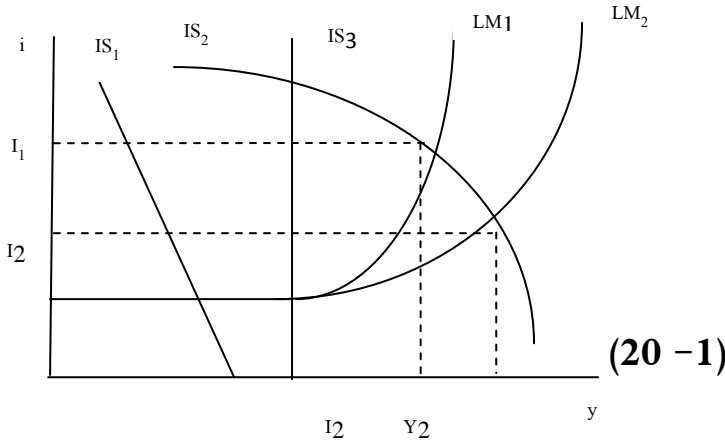
أ - استخدام نموذج LM-IS في تحليل طريقة السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي

¹ - سهير محمود معتوق الإتجاهات الحديثة في التحليل النقدي مرجع سابق ذكره ص 181.

يقوم النموذج الكينزي على الآليات التالية:

- سعر الفائدة نفقة الاقتراض بغرض الاستثمار
- زيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة
- انخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات
- زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

أي أنّ ميكانيزم تفسير كيفية تحول أثر التغير في كمية النقود إلى الجانب الحقيقي "الإنتاج" يعتمد على سعر الفائدة، ويعبر هذا الميكانيزم في انتقال المنحنى LM إلى جهة اليمين: (LM₁ إلى LM_e) مع ثبات المنحنى IS حيث يتحقق التوازن الجديد عن مستوى أكثر ارتفاعاً للإنتاج وسعر أكثر انخفاضاً للفائدة كما هو موضح في الشكل أدناه.



أثر السياسة النقدية على الإنتاج (منحنى IS-LM)

إنّ هذه النظرية تؤكد أن كمية النقود الموجودة في التداول ليست ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بقرار الشراء والاستثمار التي يتخذها أفراد المجتمع بوجه عام والأكثر أهمية من الكمية المعروضة من النقود هو وضع السيرة العام في الإقتصاد الوطني والذي يتوقف على نمو الأنواع المختلفة من الصول شبه النقدية التي يحيط بها الأفراد والتي تخلفها الأنواع المختلفة⁽¹⁾ من المؤسسات المالية الوسيطة. وعليه نرى أنّ هدف السياسة النقدية لا يكون على مستوى الكمية المعروضة من النقود بأن تحقق الرقابة على وضع السيولة وكذلك على حجم الكميات المعروضة، والواقع أنّ هذه النظرية (السيولة النقدية) أعادت الاعتبار للسياسة النقدية نتيجة لتقديم السيولة العامة كحلقة مفقودة بين النقود والطلب الكلي.

¹ - حازم الببلاوي: النظرية الاقتصادية مرجع سابق ذكره ص 56.

ج- الطلب على النقود

يخضع الطلب على النقود الدالة مستقرة في الأجل الطويل، لأنه يرتبط بالثروة ويعبر عن هذه الخاصية بفضل الدخل الدائم الذي يُعرف بأنه الدخل الذي يقدر كل عون اقتصادي أنه سيحصل عليه من خلال فترة محددة إذ ضل الطلب على النقود على حاله، أي بشرط بقاء كمية النقود بالأسعار على حالها.

إن مصدر الطلب على النقود عند فريدمان تستند إلى الفكر الكلاسيكي في نظرة جديدة، ولذلك فهناك من يسميهم بالكلاسيك الجدد.

فالنظرية الكمية الجديدة تدل على الدور التضخمي الذي قد تؤديه النقود داخل نظام اقتصادي تكون فيه الظروف الحقيقية هي التي تعين معدل النمو الحقيقي في الأجل الطويل.

فالعلاقة الكمية الجديدة يرمز لها ب: $M+v=P+y$

حيث: M: معدل نمو مخزون النقود

Y: معدل نمو الدخل

P: معدل التضخم

V: معدل تغير سرعة تداول النقود

إنما عرض النقود بصفة منتظمة⁽¹⁾ خلال فترة زمنية طويلة فإنّ هذا المعدل سيحدد معدل التضخم ويكون الاقتصاد في موضع تشغيل كامل بمعنى أن معدل البطالة يكون معاملا للتوازن طويل الأجل. وبمقتضى هذه النظرية النقدية فإنه يتطلب على البنوك المركزية أن تتدخل بجدية وصرامة من أجل ضمان نمو منتظم للكتلة النقدية يكون من جهة أخرى متفقا مع نمو الدخل الوطني.

تتبقى أهمية النقود بالنسبة للمدرسة النقدية التي أولى روادها أهمية بالغة للنقود من حيث مدى قدرتها على معالجة الاختلالات وكذا تأثيرها في ظهور الفجوات المرضية في اقتصاد ما، كما أطلق على النقديين - باعتبارهم معيدي الأهمية للسياسة النقدية وبالتالي فكيف يرى هؤلاء العرض والطلب النقدي في اقتصاد ما وكيف يرون سياستهم النقدية.

د- عرض النقود

تمثل مساهمة "فريدمان" موضوع عرض النقود هو اعتباره أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تنفق مع معدل النمو الاقتصادي، ومن هنا فدور السلطات

¹ - ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، الجزائر دار الفكر 1994 ص 261.

النقدية يحصره "فريدمان" في مهمة رقابة كمية النقود والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل الاقتصاد، إذ أن "فريدمان" يرى أن الأهمية يجب أن تولي لعرض النقود وليس للطلب عليها كما يرى كينز.

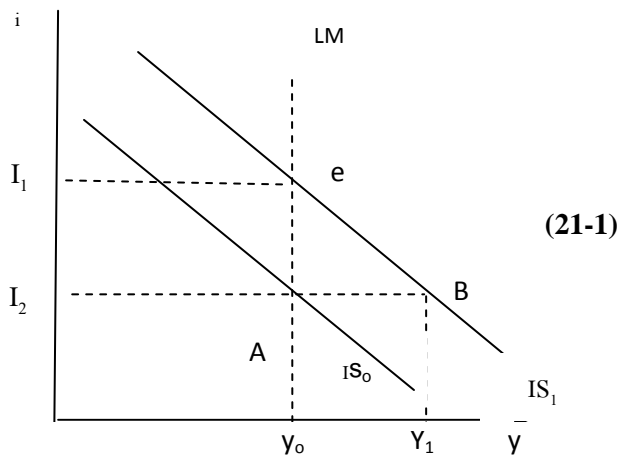
فهو يرى أن معدل الزيادة في عرض الكتلة النقدية هو ذلك المعدل الذي يحقق استقرار الناتج الوطني، الاجمالي أي:

$$\Delta M = F(\Delta y) \text{ وهو ما يعني: } \Delta M / \Delta \text{PIB} = 1$$

أي الإصدار النقدي دالة للتغير الحقيقي

فإذا كان الاقتصاد يعمل دون التشغيل الكامل فإن هذا يؤدي - وفقاً لفريدمان - إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة، أما في حالة التشغيل الكامل أو الريبة من التشغيل الكامل، فإن زيادة النقود سوف يرفع من مستوى الأسعار، أي الانخفاض في الأرصدة الحقيقية.

وفي حالة زيادة النفقات العامة باستعمال الديون العامة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى سعر الفائدة لأن الطلب على النقود يزداد مع الاقتراضات والنفقات الجديدة، فإذا لم يتقدم البنك المركزي بإجراء أي تعديل في شروط الإقراض فإن الزيادة في سعر الفائدة تؤدي إلى انصراف النفقات الخاصة عن الاستثمار وتعوض عندئذ نفقات الاستثمار الخاصة بالنفقات العامة، إذن فكل تغيير في النفقات العامة يتم تمويلها بفضل الاستدانة ينجر عند ما يسمى بأثر الطرد داخل السوق المالية ويعبر عنه الشكل الموالي:



عند ارتفاع نفقات الحكومة يصحب ذلك ارتفاع في الدخل إلى حد y_1 فهذه الزيادة الحاصلة في سعر الفائدة (I_1 و I_2) يترتب عنها أثر اقضاء على النفقات الخاصة وبذلك الاقتصاد أو الدخل يعود إلى حالة التوازن في نقطة C سعر الفائدة ينتقل إلى I_1 .

هـ - أسباب ظهور⁽¹⁾ النظرية النقدوية

يمثل النقديون بقيادة فريدمان تيارا فكريا متكاملًا يدعو للجيه والفردية بحيث يرى فريدمان بأن الرأسمالية والدور الاقتصادي للفرد في نظام السوق هي الضمان الأساسي لتحقيق الحرية، وعلى ذلك فهو قليل الثقة في دور الحكومات ويرى ضرورة حصرها في أضيق الحدود- فرضية كلاسيكية (وهذا هو جوهر الخلاف بين فريدمان وكينز)

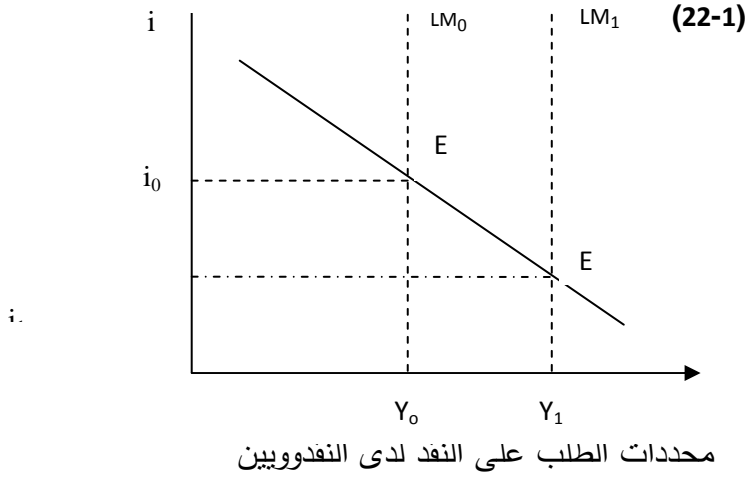
- يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحثة يجد مصدره في نمو كمية النقود أكبر من نمو مستوى الإنتاج.
- التشكيك في دور السياسات المالية فهي لا تمثل وفقهم سوى إعادة توزيع للآثار بين القطاع العام والخاص.
- السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال الاستقرار الاقتصادي.
- الاعتقاد في استقرار نظام السوق.
- منح سلطة تقديرية للبنوك المركزية (الحفاظ على كمية النقود المثالي)
- تعد النقود المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي، وأن التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة تغيرات كمية النقود.
- يتحدد وضع النظام الاقتصادي في الفترة الطويلة عن طريق الأرصد (الرصيد النقدي بالذات) وليس عن طريق النفقات.

5-2- السياسة النقدية من منظور النظرية النقدوية

الملاحظ والمثير في فكرة استمرارية البناء الفكري أن كينز الذي بدأ كلاسيكيا لينتهي معارضا ويشدة للفروض والمبادئ الأساسية للتحليل الكلاسيكي نجده نفسه تعرض لانتقادات شديدة من طرف مدرسة القرن العشرين وهي مدرسة شيكاغو والمسماة بالمدرسة النقدوية التي يتزعمها الأمريكي ميلتون فريدمان.

وحتى يمكن أن نفهم السياسة النقدية والطلب على النقد عند النقديين ننتقل من الشكل التالي:

¹ - حازم الببلاوي: مرجع سابق ذكره ص 151



عند غياب الطلب الذي تستوجهه أغراض المضاربة فإن منحنى LM يكون عموديا، ويكون منحنى (IS) ممتدا، وتتبع نفقات الاستثمار بشدة تقلبات سعر الفائدة عندما يرتفع البنك المركزي الإمكانيات النقدية المتاحة للبنوك التجارية، بأن توفر لها احتياطات إضافية فإن حجم الكتلة النقدية يرتفع وكذلك الحال لحجم القاعدة النقدية في حين ينخفض مستوى معدل الفائدة وعليا (j_0) فإن استثمارات عديدة لم تكن في السابق مربحة تصبح كذلك عندما يشرع في العمل بأسعار الفائدة الجديدة، هكذا فإن انتعاشا في حجم الإنتاج وحجم التشغيل يصبح أمرا واردا خلال خمسة أو ستة أشهر على الأكثر.

المبحث السادس

السياسة النقدية من منظور المدرسة الكلاسيكية الجديدة

يمكن تعريف المشاكل النقدية الخارجية لبلد ما بأنها الاختلال الحاصل في تبادلاته الخارجية. إنّ بلدا غير ذي عملة مهيمنة وميزان المدفوعات غير متوازن ويسوده تضخم شديد في الأسعار لا يستطيع القضاء على الاختلالات إلا بالاعتماد على سياسات واضحة ودقيقة (سياسة نقدية، سياسة الميزانية، سياسة جبائية) إن الغرض من هذا الجزء هو التعرف على مختلف النظريات الاقتصادية المعاصرة التي تهتم بالسياسة النقدية من حيث أهدافها وفعاليتها وسنتناولها في أربع نقاط:

1-6- فرضيات التحليل الكلاسيكي

يقوم التحليل الكلاسيكي على كون النمو الاقتصادي يتم بصفة تلقائية دون تدخل الدولة في العملية الاقتصادية، ويقوم بتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين حقيقي ونقدي يتم توازنهما الواحد بمعزل عن الآخر.

انطلاقاً من الفرضيات التالية

1- النقود عبارة عن متغير حيادي لا يؤثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي

(التكنولوجيا، الإنتاجية)

أ- النقود هي بمثابة سلعة

ب- التوازن يتحقق دائماً عند مستوى الاستخدام التام لعوامل الإنتاج

ج- النقود لا تغير من التوازن في الاقتصاد، وإنما تحدد مستوى الأسعار فالسياسة النقدية في

التحليل الكلاسيكي يمكن استنباطها من النظرية الكمية للنقود.

2- يرى أتباع المدرسة النقدية بأن الانكماش الاقتصادي العنصر الأول في الاختلالات

الاقتصادية، فإذا لم يكن الانكماش الاقتصادي تبعاً لقصور في التوسع النقدي فإنه يتوجب على البنك

المركزي أن يكفل توسعاً نقدياً يكون معادلاً لمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي مع مراعاة أن يضاف إليه

معدل التضخم المرغوب فيه، أما إذا كان وراء الانكماش الاقتصادي خلق نقود فإنه يتعين على البنك

المركزي إرجاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى وضعه المناسب.

يضيف أصحاب النظرية النقدية نقطة أخرى ترتبط بمستوى النشاط الاقتصادي ولا تتعلق بالتوسع

النقدي، وهذه النقطة هي الأجل الفاصل بين تغير الكتلة النقدية ودور فعل النشاط الاقتصادي، غير أن

هذه الأجل ليست ثابتة وتتغير من دورة اقتصادية إلى أخرى فالتغيرات النقدية تؤثر على النشاط

الاقتصادي بعد أن تقضي مهلة تتراوح مدتها من ستة أشهر إلى سنتين، لهذا السبب يوصي أصحاب

النظرية النقدية بضرورة تطبيق البنك المركزي ما اتفق على تسميته قاعدة نقدية مستقرة تقتضي بأن

تترايد الكتلة النقدية مع الوقت بمعدل ثابت ويقترح أن يكون هذا المعدل حدوداً 4%.

6-2 النظرية النقدية للدورة الاقتصادية قصيرة الأجل

يرى أصحاب النظرية النقدية أن تقلبات النشاط الاقتصادي ومن بعدها تقلبات مستوى الأسعار

يرجع سببها إلى التغيرات الحاصلة في نمو الكتلة النقدية، عن سؤال حول سبب أهمية هذه الرابطة بين

معدل نمو الكتلة النقدية وتطور النشاط الاقتصادي فإن النظرية النقدية ترجع الأمر إلى سببين:

المرحلة الأولى: الزيادات والانكماشات التي تطرأ على الكتلة النقدية الحقيقية تسبب تغيرات واسعة

في أسعار لفائدة، فلما يكون الطلب على سلعة ما ضعيفاً يلجأ عنده المنتجون إلى خفض مستوى إنتاجهم

وإلى تسريح فئة من العمال وكذلك الاكتفاء بزيادات طفيفة في الأسعار.

فئة العمال التي استغنى عن خدماتهم وأصبح أفرادها في خانة العاطلين عن العمل يقلصون بدورهم نفقاتهم وهو الأمر الذي يزيد في تراجع الطلب الكلي، على العكس من ذلك فإن الأجور الاسمية لا تنقص إلا ببطء أو أنها تستمر في الارتفاع حتى وإن مال هذا معدل التضخم للهبوط بسبب أن الأجور الاسمية خاضعة لحكم عقود العمل، على هذه الحالة يظل ضغط الأجور الحقيقية يشد على أرباح المستثمرين، وهو الشيء الذي يدفع بهؤلاء إلى تقليص جديد في مستوى التشغيل فيسرحون فئات جديدة من العمال⁽¹⁾

المرحلة الثانية: تأثير الاستثمار بانخفاض سعر الفائدة

إن انخفاض سعر الفائدة الناتج عن ارتفاع كمية النقود سوف يؤدي إلى تحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم، هذا مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها حيث تصبح بعض أنواع الاستثمارات التي لم تكن مربحة عند سعر الفائدة المرتفع مصدر للربح في الحالة الجديدة لسعر الفائدة المنخفض.

المرحلة الثالثة: تأثير الدخل بالزيادة في الاستثمار

إن ارتفاع الإنفاق على الاستثمار نتيجة انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى حدوث زيادة في الإنتاج، وبالتالي زيادة في الدخل الوطني.

3-6 - أثر تغيرات كمية النقود على النشاط الاقتصادي

لقد اعتبرت النقود في النظرية الكمية كعنصر محايد في الاقتصاد، أي لا يؤثر على النشاط الاقتصادي، بينما كينز يؤكد عكس ذلك، حيث يرى أن النشاط الاقتصادي يتأثر بالتغيرات الحاصلة في كمية النقود سواء بالزيادة أو بالنقصان.

4-6 - أثر زيادة كمية النقود

إذا رغبت السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي في زيادة المعروض النقدي بمقدار ما فإن هذه الزيادة سوف على مستوى النشاط الاقتصادي على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى: تأثير سعر الفائدة بزيادة كمية النقود.

يقوم البنك بزيادة كمية النقود (عن طريق دخوله السوق المفتوحة مشتريا الأوراق المالية مثلا) وتحاول العناصر الاقتصادية إنفاق هذه الكمية من النقود في شراء السندات أو أي أصول أخرى تدر فائدة مما

1. R. TREMBLAY Macro Economie moderne. Edition Etudes vivantes 1991 P. 454- 455

يؤدي إلى زيادة ثمنها، ومن ثم انخفاض⁽¹⁾ سعر الفائدة على النحو الذي وضحته عند دراستنا للطلب على النقود.

هذه النظرية الجديدة التي ألف الاقتصاديون تسميتها بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد (NEC) تستمد أصولها من التحليل الكنزي الفارسي أدخلت هذه المدرسة وصورت مفهوم التوقعات العقلانية Anticipation Tationnelle التي تفضي إلى توقعات تجعل من النقود وسيلة محايدة لا تأثير لها في دائرة الاقتصاد الحقيقي في المدى القصير، كما أن هذا الفكر الجديد هو أول من أتى بتحليل مصداقية السياسة النقدية.

يرجع فضل صياغة مفهوم التوقعات العقلانية إلى الاقتصادي الأمريكي "ج موت" إثر إصداره لمقال شهير سنة 1961، وقد اعتنى موث في مقاله بدراسة التصرف الديناميكي (التصرف التوقعي) (عقلانية التصرفات) comportement d'anticipation rationnelle des comportements

كما بنى فريدمان نموذجة النقدي على غرار انتقاده لما جاء به كينز نجده نفسه يتلقى انتقادات أخرى، مما نتج عن ذلك تيار فكري جديد عرف بتيار الكلاسيكيين الجدد الذين رفضوا فكرة التوقعات المتوائمة Les anticipations adaptatives والمبنية على قيام العمال بأخطاء متكررة فيما يتعلق بقرارات عرض العمل.

حيث أن الرشادة الاقتصادية⁽²⁾ تعني الإستفادة من الأخطاء السابقة وعدم تكرارها فاستبدلوا نظرية التوقعات المتوائمة بنظرية التوقعات الرشيدة، ومضمون هذه النظرية أن العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات أجورهم، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناء على هذه التوقعات، ووفقا لهذه النظرية لا يتحقق منحنى فيليبس بشكله التقليدي في الأجل القصير نظرا للتوافق الزمني بين ارتفاع الأسعار والأجور، مما يؤدي إلى ثبات معدل الأجر الحقيقي - عدم انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم - ومن رواد هذه

المدرسة نجد BARRO WALLACE

¹ - سهير محمود معتوق: الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الطبعة الأولى القاهرة الدار المصرية اللبنانية 1988 ص 151.

² - دحمان عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 51

² - سامي خليل مرجع سابق ذكره ص 756

المبحث السابع

أسباب ظهور الكلاسيك الجدد

أخذ الكلاسيك الجدد في الحسبان الفرضيات النقدوية (السعر المرن، اقتصاد التوازن، البطالة الطبيعية، الحياد النقدي على الأمد الطويل)

ينتظر كلا من العملاء والاقتصاديين أن يقوموا بإجراء توقعات تستند إلى مجموع المعلومات المتوفرة لديهم، ويفترض في هذه التوقعات أنها ذات طبيعة⁽¹⁾ متكيفة بمعنى أنها تعتمد على مسار تدريبي يكون فيه الخطأ مصدر التعلم الأصح، أي أن العملاء الاقتصاديين يصححون دائماً تقديراتهم السابقة.

كما يفترض أن تكون التوقعات العقلانية في صيغة إسقاطات على المستقبل فهي تنتج عن إسقاطات مستقبلية، وكمثال على ذلك توقعات معدل التضخم في المستقبل الذي تعتمد على معدلاته في السنين السابقة.

يفترض في هذه التوقعات أن تكون ذات طبيعة تنازلية إذ يجري العملاء الاقتصاديون تصحيحات على المعطيات الملاحظة على قيمة معينة تؤخذ على أنها قيمة طبيعية، وكمثال على ذلك مقدار معدل التضخم المقبول به ضمن قاعدة التدرج المعدلة للكتلة النقدية يراعى نمو الإنتاج الوطني.

واستطاع الكلاسيك الجدد من خلال المزج بين النظرية الكلاسيكية ونظرية التوقعات الرشيدة الوصول إلى أن الخطأ هو تقدير عشوائي، وبجوار تغيير كمية النقود، وعليه فإن تغيرات الدخل لا يمكن أن تحدث إلا بسبب صدمات غير متوقعة، وبضيفون إلى ذلك تفسيراً جديداً للعلاقة بين التضخم والبطالة، فوفرة المعلومات لكل الأعوان عن هيكل الاقتصاد تمكن من الحصول على معدلات تضخم سليمة.

إن آثار زيادة كمية النقود في شكل زيادة في الأسعار هي آثار تم توقعها بصفة كلية وآنية، وهكذا فإنه ليس بوسع السياسة النقدية رفع مستوى النشاط الاقتصادي فهي لا تقدر على أن تؤثر في التوازن الاقتصادي الكلي، فهي إذن حالة يصطلح عليها بتغيير حسب المدرسة الكلاسيكية الجديدة بالحيادية الكبرى للنقود.

انطلاقاً من فرضيات هذه المدرسة يمكن تحديد العرض والطلب على النقود تبعاً لمبدأ حسن التنبؤ (أي جمع المعلومات الاقتصادية المتاحة للقيام بالتنبؤ الفضل، وكذلك كل تغيير في الكتلة النقدية يؤثر على الأسعار بطريقة التنبؤ، وهكذا فالسياسة النقدية لها إيجابياتها على الاقتصاد وعلى توازن الاقتصاد

¹ - د. سامي خليل المفاهيم والنظريات الأساسية مرجع سابق ذكره ص 756

الكلي بمجرد القيام بعمليات التنبؤ اختيار أفضل نموذج، والعكس أي السياسة النقدية تكون سلبية إلا إذا كانت نماذج غير تنبؤية.

- حيادية النقود حتى في الأمد القصير

- السياسة الاقتصادية الظرفية تبقى بدون تأثير على الاقتصاد الحقيقي مادام هناك توقعات رشيدة من طرف الأعوان.

- التغييرات الدورية هي ايجابية مثلى للاقتصاد في حالة الصدمات الخارجية التي تطرح فكرة شرعية تدخل الدولة.

وفق الفروض - كل عون (فرد) في الاقتصاد على علم بالمعلومات المتاحة في الاقتصاد على علم بالمعلومات المتاحة في الاقتصاد وقادر على استغلالها.

- كل عون (فرد) في الاقتصاد يؤمن بتحقيق التوازن في كل السواق

- كل عون (فرد) يعني أن الأفراد الآخرين على علم بالافتراضين السابقين أي أن هذين الافتراضين معروفان لدى الجميع في الاقتصاد.

كما أستطاع الكلاسيك الجدد من خلال المزج بين النظرية الكلاسيكية ونظرية التوقعات الرشيدة الوصول إلى تفسير جديد للعلاقة بين التضخم والبطالة، فاستطاعوا من خلال افتراض التوقعات الرشيدة الذي صيغ من طرف Muth. ل سنة 1961، وأعيد من طرف Lucas (جائزة نوبل سنة 1951 1972) التغلب على قصور نظرية التوقعات المتوائمة التي يقوم عليها نموذج فريدمان، فوفرة المعلومات لكل الأعوان عن هيكل الاقتصاد تمكن من الحصول على معدلات تضخم سليمة بدلا من الاعتماد جزئيا على المعلومات كما هو الحال في ضل نموذج فريدمان، كما تنص النظرية على أن السعر المتوقع لأية فترة هو عبارة عن التوقع للسعر معتمد كل المعلومات المتوافرة.

(في وقت إجراء التوقع) وبشكل آخر فإن لفرق بين مستوى الأسعار المتوقع P_1 ومستوى الأسعار

الفعلي P_T هو الخطأ العشوائي e_T الذي يكون ذا توقع متوسطي صفر، أي: $p = P_{t+1} e_1$

كما يرفض الكلاسيك الجدد فكرة منحى فيليبس حتى في الجبل القصير، ويرجعون المفاضلة التي تؤكدتها البيانات إلى سوء فهم للمفاهيم وخلط بين مفهوم التغيير في المستوى العام للأسعار التضخم، ومفهوم⁽¹⁾ التغيير في الأسعار النسبية فالتضخم ظاهرة نقدية لا يترتب عليها انعكاسات واضحة على تخصص الموارد في الاقتصاد، بينما التغيير في السعار النسبية تغير حقيقي في الاقتصاد يترتب عليه

¹- حازم البيلوي مرجع سابق ذكره ص21

تغيرات واضحة في مستويات الناتج والتشغيل، فإذا افترضنا حدوث زيادة في عرض النقود بمقدار 5% ولكن قد تكون الزيادة في الأسعار أكبر من 5% فسوف يعطل الأفراد هذا الاختلاف بأحد أمرين أو بالأمرين معا:

- حدوث خطأ في توقع معدل نمو النقود.

- حدوث تغير في الطلب في هذا السوق يؤدي إلى زيادة في الأسعار النسبية.

ويتوقف الأخذ بأحد التحليلين على الشكل الذي اتخذه معدل التضخم في الماضي، فإذا كان معدل التضخم غير ثابت ويتغير بشكل كبير في الماضي فإنه سوف يتم تعديل الأسعار لتأخذ في الحسبان ارتفاع معدل التضخم، وهذا لا يتم تعديل الناتج أو التشغيل أو يتم تعديل بسيط فيهما، ولكن في حالة ما إذا كان معدل التضخم ثابتا فإن التغير في الأسعار سوف ينظر له على أنه تغير في مستوى التشغيل والناتج وهكذا تظهر علاقة مفاضلة بين التضخم والبطالة، وسببها كما سبق أن أوضحنا سوء فهم وخطأ بين التغير المطلق والتغير النسبي في الأسعار.

7-1 - أثر مصداقية السياسة النقدية

المدرسة الكلاسيكية الجديدة أو نظرية التوقعات العقلانية علققت فعالية أي سياسة اقتصادية بمدى المصداقية التي يمنحها إياها العملاء الاقتصاديون، ويقصد بذلك مدى الانسجام المتواصل إليه بين عناصر السياسة الاقتصادية السابقة⁽¹⁾ والحالية التي هي محل دراسة البرنامج الذي أعده وأعلن عنه القائمون على هذه السياسة.

يتحتم على العملاء الاقتصاديين أن يحوزوا معلومات تتعلق بالقيم السابقة المتغيرة التي هم بصدد مراقبتها، وكذلك النماذج التفسيرية الصادرة عن النظرية الاقتصادية، ويخلص موث إلى القول بأن: توقعات⁽²⁾ المؤسسات والتوزيع الذاتي للناتج المحتملة تتجه بالنسبة لمجموع المعلومات المتشابهة إلى توقعات للنظرية أو التوزيع الموضوعي للناتج المحتملة.

7-2 - شروط مصداقية السياسة الاقتصادية

تتوقف على ثلاثة أنواع من الشروط وهي:

أ- الشروط التقنية: وهي درجة التقدم التكنولوجي: يركز الاهتمام على نوع الإحصائيات المتوفرة لأخذ القرار.

¹ - سامي خليل مرجع سابق ذكره ص911

² -R. TREMBLAY Macro Economie Moderne. Théorie et ETUDES Vivantes 1991 P 252.

ب- الشروط الإدارية: وتنتج عن قدرة أصحاب القرار على تشييد نظام قانوني في إطار اقتصاد معين.

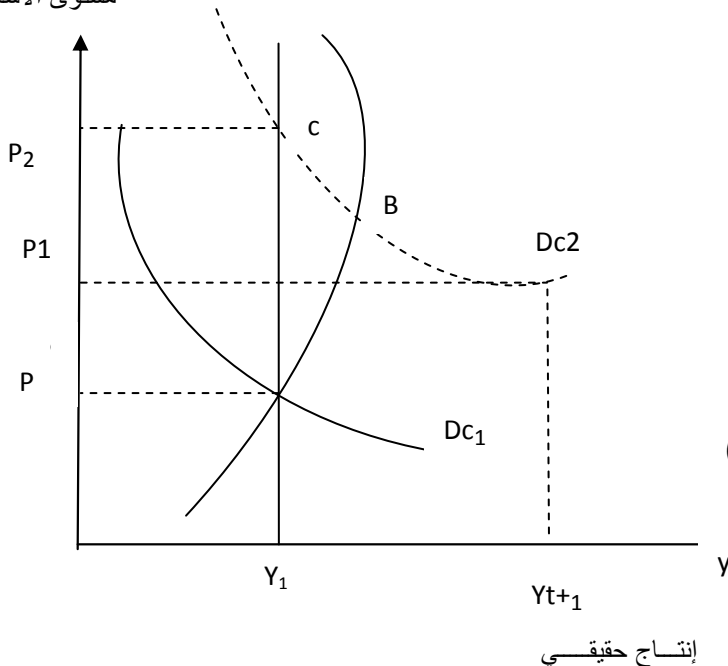
ج- الشروط الإستراتيجية: وتتحدد إلى مدى الترابط الحاصل بين ممارسة العملاء الاقتصاديين الخواص وجهات القرار السياسي.

إن قبول المصادقية يرتكز بصفة خاصة على مشكلة التضخم، وسياسة تخفيض الأسعار ذات مصادقية تحقق غرضها لأن قدرات الأعوان الاقتصاديين تميل في هذا الاتجاه، وأثر المصادقية يكون هاما أكثر فيما يتعلق بالسياسات التدريجية التي تعمل السلطات العامة حتى تأخذ في الحسبان التغير البطيء في الهيكل، وخير مثال على ذلك تباطؤ معدل نمو الكتلة النقدية.

7-3- توازن الاقتصاد الكلي

يتضمن اقتراح لوكاس- سار جنت وهما من ابرز أقطاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة على أن: "أية سياسة حكومية للاستقرار غير الدوري يتم تقديرها مسبقا تقديرا كاملا، ليس فيها أي أثر نافع على مستوى التشغيل والإنتاج، وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية يجب أن تكون ثابتة ومنتهجة منهج يعرفه الجميع" وبالتحديد فإن فعالية السياسات الاقتصادية الكلية الحكومية التي هي محل تقديرات تامة أو محايدة، ولا تملك أي أثر على الإنتاج الحقيقي والتشغيل، وفي الحالة المخالفة يمكن لهذه الإجراءات أن تحدث اضطرابات في النشاط الاقتصادي إن كانت سبب للعملاء الاقتصاديين في ارتكاب أخطاء في تقديراتهم. ومثال على ذلك زيادة في الكتلة النقدية (انحراف منحنى الطلب الكلي جهة اليمين) كما يبينه الشكل البياني الآتي لحالة سياسة نقدية غير مقررة.

مستوى الأسعار



p: مستوى الأسعار

Y: إنتاج حقيقي

مصاريـف OG₁ , DG₁ , DG₂

(23 -1)

تتمثل النظرية النقدوية والنظرية الكلاسيكية الجديدة على عدم تدخل آخذي القرار في المسائل الاقتصادية، مما يسبب هذا التدخل في أثر سلبي بالنسبة للنظرية الكلاسيكية الجديدة، وسيتسبب في أثر إيجابي محدود في المدى القصير، سرعان ما يتحول إلى أثر سلبي في نظر المدرسة النقدوية.

ونتيجة لما سبق:

1- نظرا لتحليل الكلاسيك الجدد على افتراض وجود واقعي للاقتصاد والعلاقة الظاهرة والآلية بين زيادة عرض النقود والتضخم، وهذا افتراض غير واقعي لأن أي نموذج بسيط يعمل على عدد من الافتراضات ولا يدل على واقع الاقتصاد بصورة واضحة.

2- موضوع التوقعات الرشيدة موضوع غير واقعي لأن ليس بإمكان المؤسسات والشركات وأفراد أن يكونوا على دراية شاملة بتركيبة السوق.

وبالتالي نستنتج أن المدرسة الكلاسيكية لم تشمل على فرضيات خيالية. مما يؤكد وبوضوح حالة اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بنقص في البيانات، فضل عن عدم توافر تناسق في المعطيات وتضارب رقمي، إضافة انعدام نماذج تنبؤ بوصف الاقتصاد بشكل مناسب في أسهل صياغة.

خاتمة الفصل

إن دراسة موضوع السياسات النقدية من وجهة نظر المدارس الاقتصادية رسخت لنا غاية واحدة في طريقة بناء واستمرار الفكر الرأسمالي.

كما أن التحليل الكلاسيكي بنية على الفلسفة الفردية باعتبار الفرد وحدة نشاط الاقتصادي ولذلك منحته الحركية ومنعت كل تدخل يعيق مصالحه، وهذا غير صحيح لأن الحرية يجب ألا تكون مطلقة إذ لا بد أن تتماشى مع المصلحة العامة تفادي لأثارها الضارة.

كما أن محدودية (قصور) النظرية الكلاسيكية الجديدة تبين بطريقة واضحة حالة الدول النامية التي تعرف بمحدودية البيانات وتضاربيها، أيضا عدم توفر نماذج للاقتصاد الوطني تصفه بطريقة أكثر تحليل وواقعية، وكذا عدم سهولة الوصول للمصادقية إذ أن موجة التوقعات الرشيدة بينت أهمية مصداقية السياسة لمواجهة التضخم حتى تثبت نجاحها.

الفصل الثاني

محاولة ضبط أبعاد

ومعالم

السياسة النقدية

تمهيد

تتكون البنية الاقتصادية بتلاحم وتماسك جملة من السياسات الاقتصادية المختلفة، وعلى رأس هذه السياسات السياسة النقدية التي تعتبر كدعامة أساسية لبناء أي اقتصاد بحيث تهتم بالعلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

كما تعتبر السياسة النقدية جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية، ولذلك نجد أنه بداية الثلاثينات من القرن الماضي بدأ الاهتمام أكثر بالسياسة النقدية، حيث تميزت السياسة الاقتصادية للدول المتطورة بانتهاج الأفكار الكنزوية كإجراء لحل مشاكلها الاقتصادية التي واجهتها.

وفي الاقتصاد المعاصر لا يمكن أن تحقق بعض المبادلات لاستخدام النقود والنظام النقدي كما أن نظام الائتمان كجزء من النظام النقدي يمد شيئاً من المرونة على هيكل المدفوعات، ويعبئ الادخارات، وينشئ الائتمان الذي يستطيع الجهاز المصرفي أن يجعله في خدمة الاقتصاد وتطويره⁽¹⁾.

ولمعرفة وفهم موقع وآليات سير السياسة النقدية ضمن السياسات الاقتصادية في الجزائر يتطلب منا الوقوف على الواقع النقدي للجزائر ومدى أهمية السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية، عبر مختلف الحقب الزمنية الأساسية، ونظراً لأن الجزائر عرفت تحولاً جوهرياً في سياستها النقدية بداية من صدور قانون 10/90/ المتعلق بالنقد والقرض فلأجل ذلك أثرتنا استعراض السياسة النقدية وأدائها قبل هذا التحول البارز، ومن أجل التعرف على الأداء النقدي وقدرة البنك المركزي علماً بتحقيق أهدافه استعملنا مجموعة من المؤشرات التي نراها أكثر تفسيراً لتلك العملية، كما سيتم بهذه الدراسة اعتماد السياسة النقدية على الظروف الاقتصادية السائدة.

¹ - عبد المنعم السيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، الطبعة الثالثة، بيروت - مركز الدراسات الوحدة الإفريقية

المبحث الأول

ماهية وأهداف السياسة النقدية

لدراسة السياسة النقدية لابد من تعريفها والتعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها عبر العصور والأحداث الاقتصادية.

تعتبر الساسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة.

إنّ الأهمية التي تحضي بها السياسة النقدية اليوم ماهي في الواقع إلا استمرار للدور الذي قامت به في الماضي، فقد لاحظ الكثير من الاقتصاديين بأن السياسة النقدية احتلت الصدارة في الهيكل العام للسياسة الاقتصادية في مرحلة ما قبل كينز .

نظراً لأهمية الموضوع ارتأينا أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها وحصر جميع أبعادها والمورر بمختلف المدارس التي تناولتها وساعدت في تطويرها، كما نتطرق إلى الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: تعريف السياسة عموماً⁽¹⁾

يقصد بها في اللغة التدبير لأمر عام في جماعة ما تدبير يغلب فيه معنى التحسن والإصلاح، أما اصطلاحاً فيقصد بها منذ أن استعملها اليونان تدبير أمور الدولة، وكانت في البداية " دولة المدينة" ثم تطورت وصارت الدولة القومية الحديثة، ولهذا تبدأ السياسة من مجتمع المدينة، ويؤكد الأصل اليوناني المصطلحين المقابلين الانجليزي والفرنسي (policy) و (politique) وهذا ما يدل على أنها مشتقة من كلمة (polis) أي المدينة.

هكذا تطور مفهوم السياسة عبر العصور وأنتج الفكر السياسي مجموعة من النظريات ومذاهب سياسية كثيرة وأصبحت السياسة اصطلاحاً هي اسم للأحكام والسلوكات التي تديرها شؤون الأمة في حكومتها وتشريعها وقضائها وفي جميع سلطاتها التنفيذية والإدارية.

¹- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية دار الفجر للنشر والتوزيع 2005ص97.

2-1- تعريف السياسة النقدية

ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى الاهتمام مسند ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود من المفهوم الحيادي إلى مفهوم غير حيادي ذو تأثير أقل أهمية بالمقارنة بالسياسة المالية، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي وذلك وفقا للمرحلة الثالثة من مراحل تلك النظرية⁽¹⁾

لقد عرف مفهوم السياسة النقدية تعاريف عدة صيغت جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب والباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية والنقدية والمالية والعلاقة التي تربطهم جميعا في الإطار العام للاقتصاد.

اتفقت جميع التعاريف على أن السياسة النقدية ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما تعلق بسياسة الائتمان وكذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصوره خاصة وبالمركز النقدي للدولة بصفة عامة⁽²⁾

1- التعريف الأول:

تعرف السياسة بأنها عبارة عن تلك البرامج أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية للتنظيم النقدي في المجتمع وصولا للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان بهذه الإجراءات البنك المركزي. ويعرفها (George paniente) على أنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد وكذلك من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف.

2- التعريف الثاني:

فقد عرفها الاقتصادي (G.L Bash) على أنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية.

3- التعريف الثالث:

كما عرفت السياسة النقدية بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

¹ - سمير محمود معتوق النظرية والسياسات النقدية- الدار المصرية اللبنانية 1989- القاهرة ص 144-149
² - دراوسي مسعود السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 أطروحة دكتوراه دولة جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية 2006/2005 ص231.

كما يوجد تعريف شامل للسياسة النقدية من طرف الاقتصادي Einzig وهو: (1) أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر كما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.

2-2- تطور السياسة النقدية

لنتبع مسار السياسة النقدية ودرجة تأثيرها في النشاط الاقتصادي في النظم الرأسمالية نجد أنها مرت بأربع مراحل أساسية وهي:

1- المرحلة الأولى:

كانت السياسة النقدية قبل الكساد الكبير (1929-1933) هي الإدارة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسات الاقتصادية العامة، والوسيلة الفعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. غير أن الكساد الكبير أوضح عجز السياسة النقدية بمفردها في رفع مستوى النشاط الاقتصادي ومواجهة التقلبات الاقتصادية (2)

2- المرحلة الثانية:

جاء كينز بنظريته العامة عام 1936 معلنا أهمية السياسة المالية في رفع مستوى النشاط الاقتصادي في أوقات الكساد. وتراجعت السياسة النقدية لتمثل المركز الثاني في الأهمية بعد السياسة المالية، بل أدت الثقة المتزايدة في السياسة المالية إلى ترك السياسة النقدية دون دور تؤديه للاحتفاظ بثبات سعر الفائدة عند مستوى منخفض لتشجيع المزيد من الاستثمار (3)

3- المرحلة الثالثة:

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الخمسينات، عادت السياسة النقدية من جديد لتحتل الصدارة من بين باقي السياسات الاقتصادية الأخرى، بسبب التطور الذي بين عجز السياسة المالية في مواكبة التطور الحاصل ومعالجة مشكلاته، بحيث أصبحت غير مرنة في معالجة التضخم، لأن علاج هذا الأخير يتطلب حسب السياسة المالية تحقيق فائض في ميزانية الدولة بتقليل النفقات وزيادة

¹ - Einzig. Monetary policy: Means and Ends, penguin books Harmondsworth Midleses 1964 p 50

² - عصام الدين فؤاد أحمد، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي رسالة ماجستير بكلية التجارة جامعة عين شمس عام 1998 ص 12.

³ - د. أحمد عبده محمود: النقديون والسياسة النقدية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة تصدرها كلية التجارة جامعة عين شمس عدد 1983 ص 444.

الإيرادات، وهذا ما لم يكن سهلا ففي جانب تقليل النفقات واجهت الحكومات صعوبة نتيجة تحملها أعباء تأمين بعض الخدمات الاجتماعية والصحية....

أما في جانب زيادة الإيرادات كانت هناك صعوبات أيضا بخصوص رفع قيمة الضرائب إلى مستوى يكون أعلى من المستوى المطبق، بسبب الضرر التي قد تلحق بالفئات الاجتماعية التي تمسها هذه الزيادة، ونتيجة لذلك تراجعت أهمية السياسة المالية ورأت الدول الرأسمالية ضرورة الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، من خلال التعليمات التي أعطيت للبنوك التجارية لتسهيل أو تقييد منح الائتمان، ولذلك تزايدت أهمية السياسة النقدية وأصبحت فعاليتها واضحة في تنظيم السيولة للاقتصاد ككل وليس فقط إدارة ومراقبة عرض النقود وإدارة الائتمان الذي هو من مهام السياسة النقدية التقليدية.

4- المرحلة الرابعة:

تعد المدرسة التي يتزعمها ملتون فريدمان (أستاذ بجامعة شيكاغو) من أهم المدارس بالفكر الاقتصادي بمنصف الخمسينات من القرن الماضي إذ طرح فريدمان آراءه التي توضح أن المعروض النقدي هو العامل النقدي الكلي، الذي كان سبب الخلاف بين أنصاره وأنصار السياسة المالية، حول أهمية السياسة التي يتبناها كل فريق في معالجة المشاكل الاقتصادية وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة.

كما اهتموا أنصار السياسة النقدية بدراسة كل الإمكانيات التي تسمح لهم من عزل (تجريد) السياسة المالية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني، وعدم اقتناعهم في قدرتها في معالجة الأزمات وتحقيق التوازن العام.⁽¹⁾

ونتيجة للهجوم الذي قاده النقاد أجبر أنصار السياسة المالية إلى التصدي لهذا الهجوم ودافعوا عن فعالية السياسة المالية مبررين بذلك قدرتها في التأثير على الاقتصاد وعلاج الأزمات دون تجريد السياسة النقدية من فعاليتها وأهميتها، فحسب أخذت كشرط لتدعيم وتقوية مكانة السياسة المالية.

1- معيزي فويدير، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006) أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير عام 2008 ص163.

نتيجة للخلاف حول الفعالية ودرجة تأثير سياسة، وبروز إلى ظهور قطب ثالث حول التوفيق بين وجهتي النظر المختلفتين، بريادة الاقتصادي الأمريكي والترهيلر الذي فضل⁽¹⁾ بعدم تفضيل سياسة معينة، بل طالب بضرورة مزج كل من الأدوات المالية والأدوات النقدية بنسب معينة حتى يتمكن الحصول على أكبر قدر ممكن من الفعالية.

2-3- أهداف السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية على أنها إحدى الأدوات المكونة للسياسة الاقتصادية الكلية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة الاقتصادية وفقا للأدوات المستخدمة.

تختلف أهداف السياسة النقدية من اقتصاد إلى آخر ومن مدرسة اقتصادية إلى أخرى، وتبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات.

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة تركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة⁽²⁾ على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك.

أمل في الدول النامية فإن الأهداف الرئيسية لسياستها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، تركز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها أي أنّ السياسة النقدية في هذه الدول (تؤدي دور المحفز لتعبئة الموارد المالية لخدمة التنمية للاقتصاد الوطني).

واستنادا على أن السياسة النقدية تؤثر بطريقة مباشرة فهناك من ينادي بتخصيص السياسة النقدية باستقرار قيمة النقد، إذ أن استقرار النقد ينشأ من استقرار المستوى العام للأسعار، وهذه الأخيرة هي التي تعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية في الاقتصاديات ذات الاستقلالية المرتفعة لبنوكها المركزية.⁽³⁾

1- بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2004 ص 134
2- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 أطروحة دكتوراه دولة جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006 ص 237
3- بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي مرجع سابق ص 135.

فلقد أثبتت بعض الدراسات الاقتصادية وجود علاقة بين النقود والتضخم، وأن قيمة النقود يعبر عنها بمقلوب الأسعار، وعلى ذلك يصبح الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار بمثابة الهدف الرئيسي الذي ينبغي أن يناط بالسياسة النقدية.⁽¹⁾

وإذا استنتقنا أركان المربع السحري الكاتدور والمتمثلة في الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية المتمثلة في:

- النمو في الإنتاج
- التوظيف التام
- استقرار الأسعار
- التوازن الخارجي

نجد أن الأهداف الأربعة أعلاه، تتوافق والسياسات الاقتصادية المتمثلة على التوالي في: السياسات الهيكلية، السياسات الميزانية، السياسات النقدية، وسياسات سعر الصرف وميزان المدفوعات.

فهدف استقرار الأسعار كموضوع للسياسة النقدية أخذت به بعض الاقتصاديات كهدف أساسي ونهائي للسياسة النقدية:

كألمانيا، فرنسا، اسبانيا، وهولندا إذ نجد كل من هذه الدول تعلن عن هذا الهدف في صيغة قانون أما الاتحاد الفيدرالي الأمريكي فنجده يشرك مع هدف استقرار أهدافا أخرى ممثلة في التشغيل الكامل وتخفيف من أسعار الفائدة على المدى المتوسط.⁽²⁾

إن اقتصاديات الدول النامية يشوبها نوع من الضبابية، سواء فيما يتعلق بالسياسات المنتهجة أو الأهداف المسطرة، أو هيكلية اقتصادياتها بصفة عامة كما أن هناك شعورا سائدا في الدول النامية يتمثل في أنّ السياسة النقدية تأخذ مكانة غير متقدمة بين السياسات الأخرى لأسباب تتعلق بالأوضاع المؤسسية في تلك الدول، وقلة الإمكانيات المتاحة لدى السلطات النقدية لإدارة سياستها بفاعلية.

ولأجل ذلك نجد السياسة النقدية الاقتصادية النامية قد يسند لها أكثر من هدف، إذ نجد صندوق النقد العربي في استعراضه للوضع النقدي في اقتصاديات العربية يظهر أن أهداف سياستها النقدية تكون كالاتي:

1- الطاهر لطرش محاولة تعريف السياسة النقدية في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر المدرسة العليا للتجارة، رسالة ماجستير غير

- تحقيق الاستقرار النقدي
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة
- تشجيع النمو الاقتصادي
- المساهمة على إيجاد سوق نقدي ومالي متطور
- دعم السياسة الاقتصادية
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي

فيبدو أن الأهداف الموكلة للسياسة النقدية في الاقتصاديات العربية، تعد بمثابة أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

أما في الجزائر تبرز السياسة النقدية في الفقرة الأولى من المادة 55 من قانون النقد والقرض 10/90 جاء في هذا النص مايلي:

تتمثل⁽¹⁾ مهمة البنك المركزي في إنشاء والحفاظ في مجال العملة على القرض والصرف في أفضل الظروف من أجل التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني من خلال ترقية استغلال كل الموارد المنتجة في البلاد مع الحرص على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة.

من خلال هذه المهمة التي تعد الأوسع يمكن لنا استخلاص الأهداف التالية:

- التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني
- استغلال كل الموارد المنتجة للبلاد
- الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة

وإضافة عن طابعها الواسع وغير الواضح، يظهر على هذه الأهداف غياب الترتيب لذا يتطلب منا اقتراح وترتيب الأهداف الثلاثة المذكورة آنفا كالتالي:.

إن التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني يشكل نوعا من الوظيفة الاختيارية أو غاية لصاحب القرار السياسي، يقدمها المشرع، ويتعلق الأمر هنا بهدف استراتيجي على المدى البعيد، يتطلب أن يساهم فيه البنك المركزي من خلال إنشاء والحفاظ ضمن مجاله (العملة والقرض والصرف) وبمساعدة أدواته (السياسة النقدية)، على الشروط الأكثر مناسبة.

¹- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، مديرية الجزائر الرسمية، تشريع الإصلاحات الاقتصادية، قانون رقم 10/90 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410هـ الموافق ل: 14 أبريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض (المطبعة الرسمية، أبريل 1990) ص 92.

إن هذه الشروط متضمنة في الهدفين النهائيين التاليين:

- استغلال كل الموارد الإنتاجية التي توافق هدف التشغيل الكامل
- استغلال القيمة الداخلية والخارجية للعملة الذي يوافق استقرار الأسعار وسعر الصرف.

وعلى أساس الأهداف السالفة الذكر يمكننا القيام بترتيب هذين الهدفين النهائيين وهما تنافسيتين في الزمان وفق الظروف وأهداف السياسة الاقتصادية الشاملة، وفي خلال فترة الاستقرار والتعديل الهيكلي، تم التركيز على مكافحة التضخم بدل التشغيل الكامل وبشكل أوضح البطالة.

المبحث الثاني

إستعمال أدوات السياسة النقدية وفق التطورات الاقتصادية

تستهدف السياسة النقدية إقامة وحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ضل اقتصاد سليم، وتعتقد السلطات النقدية أن الاقتصاد سليم يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد، ويمكن الاحتفظ عليه واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية المختلفة، ويقوم البنك المركز بمحاولة التلاعب في عرض النقد وأوضاع الائتمان لتحقيق بعض أو جمع تلك الأهداف، ولأدوات التي تستخدمها هذه السياسة للتأثير في الظروف النقدية الائتمانية هي ما نسميه بأدوات السياسة النقدية.

وهناك مجموعتان من أدوات هذه السياسة. أدوات عامة وأخرى اختيارية تحقق أهدافا بذاتها، وتتمثل الأدوات العامة للرقابة في الاحتياطات القانونية، وسعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة على الحجم الكلي للائتمان المتاح للجهاز المصرفي، إذ يستخدمها البنك المركزي للتأثير على القاعدة النقدية، أما التغيير في الاحتياط القانوني فيؤثر على الهيكل المستوى المتوقع للودائع المصرفية والنقود والائتمان المصرفين ولكنه لا يؤثر على القاعدة النقدية، وتظل حملة الاحتياطات كما هي.

أما أدوات الائتمان الاختيارية فتستهدف الرقابة على نطاق سوق رأس المال، وعلى أنواع الائتمان الاستهلاكي وغيره من أنواع الائتمان، وقد صيغت هذه الأدوات لتؤثر على تخصيص الائتمان.

2-1- سياسة الاحتياطي الإجباري

يقصد بالاحتياطي الإجباري القانوني، نسبة من أموال البنوك التجارية تودع في حساب خاص بكل ذلك لدى البنك المركزي*⁽¹⁾، إذ لهذا الاحتياطي أشكالاً عديدة منها احتياطي على الودائع بالعملة المحلية، احتياطي على الودائع بالعملات الأجنبية، وتختلف النسب حسب مستويات هذه الودائع وطبيعة

*- يجب التفرقة بين هذه النسبة ونسبة السيولة الفعلية التي يحتفظ بها البنك التجاري من نقود قانونية وأصول سائلة لمواجهة و عملية مدفوعاته الجارية.

أجلها، فسياسة الاحتياطي الإجباري تعني وضع قيمة محددة قانونا بخزائن البنك المركزي في شكل حساب تحت الطلب بدون عائد بحيث يحدد معدل الاحتياطي بالنظر إلى نسبة الودائع أو القروض المقدمة.

تشتت سياسة الاحتياطي الإجباري ضرورة قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لدى البنك المركزي وهذا الاحتياطي يختلف في معناه عن الرصيد السائل الذي تبقى البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من قبل المودعين. ذلك أنّ آلية الاحتياطي الإجباري اعتمدها البنك المركزي في الأصل لحماية المودعين⁽¹⁾ من الضائقات المالية التي قد تحل بالبنوك التجارية وهذا قد يبرره بروز هذه الآلية بعد انهيار نظام الذهب، وقد شهدت آلية الاحتياطي الإجباري تطورا من حيث الاستخدام، إذ أصبحت تعتمد من أجل تحقيق أغراض السياسة النقدية وأهدافها، فنجد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يطبق هذه الأداة اعتبارا من 1933 إذ ظهرت أداة الاحتياطي الإجباري الأول مرة في تقرير نظام الاحتياطي الفيدرالي عام 1916، ولكن استخدامها لم يتم إلا في عام 1933.

أما في الجزائر أصبح تطبيق الاحتياطي الإجباري إلا بعد صدور قانون النقد والقرض (10/90) بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ينشأ احتياطا إضافيا لدى البنوك التجارية، ما يسمح للبنوك بتقديم المزيد من الائتمان، وبالتالي يؤدي فائض الاحتياطي إلى التوسع في عرض النقود.

أما إذا كان الهدف تخفيض عرض النقود. فإن البنك المركزي يرفع نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي على البنوك التجارية أن تضيف إلى احتياطها، تخفيض قروضها ومن ثم تخفيض عرض النقود.

يسمى هذا الاحتياط ب: الاحتياطي الإلزامي وهو الإلزام كما يشير لذلك اسمه غرامة قد يتعرض لها الخاضع الذي لا يحترمها مع إمكانية الطعن لدى الهيئة القضائية المختصة والتي لا يمكن فرضها سوى من خلال القانون.

في هذا الصدد، تكرر القوانين الأساسية للمصالح الخارجية البنك المركزي، بعد أن حددت في مادتها 18 عمليات السوق الحرة (تدخلات المصالح الخارجية للبنك المركزي في سوق الرساميل) وقروض المؤسسات، في المادة 19 "الاحتياطات الإلزامية".

لغرض تطبيق المادة المذكورة يجدد المجلس أساس احتياطات الصرف والعلاقات القسوى المرخص بها بين هذه الاحتياطات وأساسها، وكذا العقوبات الملائمة في حالة عدم الاحترام.

2 - بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق ص143.

وبالتالي تنص المادة 93 من قانون رقم 90-10 على ما يلي:

يمكن أن يطلب البنك المركزي من البنوك أن تضع لديها، في حساب مغلق، بفوائد أودتها، احتياطي يحتسب ا ضمن مجمل الودائع، وإما ضمن فئة من هذه الخيرة، وغما ضمن مجمل توضيفاتها، وغما ضمن فئة من هذه الأخيرة سواء بالعملة الوطنية أو العملة الأجنبية، ولا يمكن أن يحدد البنك المركزي نسبة أعلى في حالة ضرورة مبررة قانونا.

إن كل نقص في الاحتياطي الإلزامي لبنك ما يخضعه من تلقاء نفسه لغرامة يومية تعادل نسبة واحد٪ من هذا النقص، ويتحصل على هذه الغرامة البنك المركزي ويمكن تقديم طعن طبقا للمادة 50.

وبموجب التعلية رقم 94/73 الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 1944 عن بنك الجزائر والمتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي (الإلزامي) فقد تم فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية في المادة 05 من التعلية المذكورة أعلاه بمعدل 02.5/ على مجموع العناصر المشار عليها في المادة 02 من ذات التعلية المتمثلة في مجموع الودائع بالدينار ومهما كانت طبيعتها (ودايع تحت الطلب، ودايع الأجل، (دفاير الادخار، سندات الصندوق) للبنوك والمؤسسات المالية⁽¹⁾

كما صدرت في هذا المجال سنة 2001 تعلية تحت رقم 2001/01 بتاريخ فيفري 2001 والمتعلقة بنطان الاحتياطي الإلزامي لتحل محل التعلية 94/73 السالفة الذكر. حيث أقرت المادة 04 من التعلية الجديدة أن معدل الاحتياطي الإلزامي يصبح 4%⁽²⁾ ولم يمض وقت طويل على تطبيق هذا المعدل حتى عدل بموجب تعلية عن بنك الجزائر تحت رقم 2001/06 بتاريخ 06 ديسمبر 2001 والمتضمنة تعديلا للتعلية 2001/01 إذ جاء في المادة 01 منها أن نظام الاحتياطي الإلزامي سيطبق بمعدل 04.25% ابتداء من 15 ديسمبر 2001.

2-2- فاعلية سياسة الاحتياطي الإلزامي

يعتبر نظام الاحتياطي الإلزامي سهل الإدارة نسبيا مقارنة بالوسائل الأخرى، بحيث يكون هذا النظام فعالا إذا كان وعاء الاحتياطات الإلزامية شاملا لجميع أنواع الودائع، وكذا افتراض عدم وجود منافذ أخرى⁽³⁾ أمام البنوك التجارية للحصة على موارد نقدية باستثناء البنك المركزي.

فالساسة التوسعية تنبئ بحاجة الاقتصاد إلى السيولة، وعليه فتخفيض معدل الاحتياطي الإلزامي من شأنه أن يزيد في عرض السيولة وضعها في سوق التداول وعلى العكس من ذلك فانتهاج السلطان النقدية. لساسة انكماشية، يتطلب رفع معدلات الاحتياطي الإلزامي، ومنه ففاعلية الاحتياطي الإلزامي

¹ - بنك الجزائر، التعلية رقم 94/73 بتاريخ 28 نوفمبر 1994 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإلزامي

² - بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق ص72

³ - عناية غازي حسين التضخم المالي الطبعة الثانية الجزائر، دار الشهاب 1986 ص133

ترتبط بمدى فعالية مرونة الجهاز النقدي، واستجابة الجهاز الإنتاجي لتلك التغيرات المعتمدة من طرف السلطات النقدية.

ومن ضمن الأسباب التي تحد من فعالية هذه السياسة كون نتائجها غير مؤكدة في الأحوال التي تتوفر فيها البنوك الثانوية على سيولة ، مع انخفاض درجة التكامل العمودي للجهاز المصرفي.

2-3- أثر سياسة الاحتياطي الإجباري

تتضمن مقدرة البنك التجاري في إنشاء الائتمان ومنح القروض تتوقف على حجم الودائع النقدية التي يحصل عليها، والتي تحقق له نوعا من السيولة لمواجهة التزاماته الناشئة عن توقع مطالبات أصحاب القروض بحقوقهم من خلال زبائنهم في شكل نقود قانونية، البنك التجاري لا يحاول أن يجمد كل الأرصدة النقدية التي يحصل عليها في خزينته، بل يقوم باستغلالها بعدة طرق كإقراضها أو شراء الأوراق المالية والتجارية خصم ما يقدم إليه من هذه الأوراق وبذلك يحصل على ائتمان أو عوائد تحقق له قدرا من الأرباح.

وبالتالي يترتب على ذلك أن مطالبة البنك التجاري بإيداع جزء أو نسبة مما لديه من رصيد نقدي نتيجة الإيداعات المختلفة والتي يقوم بها أفراد المشروعات لدى البنك المركزي.

فلنفرض مثلا أن البنك التجاري قد تلقى مائة وحدة نقدية إيداع جديد، وهو يحتفظ بنسبة 10% من ودايعه لمواجهة طلبات السحب، عندئذ تكون ميزانية البنك التجاري وقدرته على إنشاء الائتمان كالتالي:

أصول	خصوم
رصيد نقدي 100	100 ودايع نقدية
قروض 900	900 ودايع ائتمانية
1000	1000

وعندما يقدر البنك المركزي سحب 10% من أرصدة البنك التجاري له في شكل رصيد دائن فمعنى ذلك أن ميزانية البنك التجاري تصبح كالتالي:

أصول	خصوم
إحتياطي إجباري 10	100 ودايع حقيقية
رصيد نقدي 90	800 ودايع ائتمانية
قروض 800	
900	900

نستنتج مما تقدم أن مقدرة البنك التجاري تتمثل في منح القروض وخلق نقود الودائع فقد تناقصت من 900 إلى في الحالة الأولى إلى 800 في الحالة الثانية، كما يستطيع البنط التجاري بذلك أن يحافظ على التزامه قبل البنك المركزي (إيداع 10% من وداعه لدى الأخير)، وعلى التزامه قبل الجمهور (الاحتفاظ ب: 10% على الأقل من مجموع ودائعه في شكل سائل لمواجهة طلبات السحب)

2-4- الاحتياطي القانوني كأداة السياسة النقدية

لا يؤدي تخفيض الاحتياطي القانوني إل تغيير في المبلغ النقدي لاحتياطيات النظام المصرفي، ولكنه يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الزائدة، وبناء عليه تزداد الودائع التي بإمكان الاحتياطيات الموجودة دعمها وأي زيادة في الاحتياطي القانوني لها تأثير عكسي، حيث ينخفض الاحتياطي⁽¹⁾ الزائد مما يؤدي إلى انخفاض ودائع النظام المصرفي المحتملة.

كما يؤدي تغيير نسبة الاحتياطي القانوني إلى تغيير حجم مضاعف عرض النقود ومضاعف الودائع.

فانخفاض معدل الاحتياطي القانوني يؤدي إلى رفع قيمة المضاعف وارتفاع معدل الاحتياطي القانوني إلى تخفيض قيمة المضاعف، لذلك فالأثر التالي لتغيير الاحتياطي القانوني هو تقوية وإضعاف قوة عمليات السوق المفتوحة أو اقتراض البنوك في تغيير عرض النقد.

ويستخدم البنك المركزي الاحتياطي القانوني كأداة عامة للسياسة النقدية أقل بكثير من استخدامه عمليا السوق المفتوحة، فالسوق المفتوحة أكثر فعالية كأداة للسياسة النقدية وأكثر دقة.

2-5- آليات الاحتياطي القانوني

يشترط أن توضع احتياطيات البنوك الأعضاء على شكل ودائع لدى البنك المركزي، أو على شكل نقود سائلة في خزانة المصرف، وباستطاعة المؤسسات الوداعية غير الأعضاء في البنك المركزي⁽²⁾ الاحتفاظ باحتياطياتها لد البنك المرسل الذي تتعامل معه تلك المؤسسات أو مع بنك قروض العقارات الفيدرالية (اتحاد الائتمان)، أو في تسهيلات السيولة المركزية التابعة لاتحاد الائتمان الفيدرالي شريكة أن تمر الاحتياطيات إلى المركزي، ويتم حساب الاحتياطي القانوني أسبوعيا، ويتحدد الأسبوع من يوم الاثنين الى يوم الأحد، ويجب أن يكون متوسط الاحتياطي القانوني خلال أي أسبوع مساويا الحد

¹ - محمد زكي شافعي مقدمة في النقود والبنوك دار النهضة العربية للطباعة دار النشر 1989 ص 91.

² - حمزة علي فعالية السياسة النقدية والمالية في ضل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير رسالة ماجستير غير منشورة 2001 ص 108.

الأدنى للنسبة المئوية لصافي متوسط الودائع (مجمل الودائع ناقص بنود نقدية في كور التحصيل وودائع البنوك المحلية) التي كانت بحوزة البنك قبل أسبوعين.

ونتيجة لهذا النظام الذي يعتمد على الاحتياطي القانوني للفترة السابقة، فإنّ البنوك أو مؤسسات الادخار عندما تخطط أرصدة الاحتياطيات عند بداية أي أسبوع محاسبي فإنها تعلم مسبقا متوسط كمية الاحتياطي اليومية المتوقعة للوفاء، وهذا بمتطلبات الاحتياطي القانوني.

2-6- سياسة معدل إعادة الخصم

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسيلقى مضمونه بمثل هذه الأوراق أو غيرها، تعتبر سياسة إعادة الخصم من الرسائل التقليدية لرقابة عل الائتمان المستخدمة من قبل البنك المركزي، وقد بدأ بنك إنجلترا في الاعتماد على هذا الأسلوب منذ 1839 ثم⁽¹⁾ حذت من ورائه مجموعة من البنوك نذكر منها، أنّ بنك فرنسا استعمل هذه الوسيلة سنة 1857، والبنك الفيدرالي الأمريكي استعملها سنة 1913، أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فلم يستخدم معدل إعادة الخصم إلا بداية من 1 جانفي 1972 حيث استقر معدل إعادة الخصم عند 2,75% إلى غاية أكتوبر 1986 حيث تغير معدل إعادة الخصم ليصبح عند مستوى 5% وقد تزامن هذا التغيير مع صدور القانون المتعلق بنظام البنوك والقرض الصادر في 19 أوت 1986 إذ ترجم هذا القانون رغبة الجزائر في الخروج بقانون خاص للنظام المصرفي⁽²⁾ ليشهد هذا المعدل تغييرات متتالية وهذا عن طريق تعليمات صادرة عن بنك الجزائر، منها: التعليمية رقم 96/05 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1996 والمعدلة للتعليمية رقم 94/16 الصادرة بتاريخ 09 أفريل 1994 عن بنك الجزائر والمتعلقة بوسائل تسيير السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك قد أقرت أن معدل إعادة الخصم يتحدد عند 13% ليبدأ تطبيقه ابتداء من 28 أوت 1996

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر ولكن تحتوي في مجملها على مايلي:

- السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة مثلا ثلاثة أشهر، يشترط في السندات أن تشمل ثلاثة ضمانات وأن توجد بها ثلاثة توقيعات، صاحب مسحوب عليه، ومستفيد مثل الكمبيالات.

- سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات أجل محدد

- أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل

- سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل

¹ - أحمد غريبي انضمام الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2009-ص84
² - بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق ص153

- سندات محرّكة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل الأجل.

هذه الأنواع من الأوراق المالية حينما تقدم إلى البنك المركزي من أجل إعادة خصمها فإنه يراعي ظروف⁽¹⁾ سوق القروض، فإذا أرادت السلطة النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم، ومن ثمة فإن السياسة تؤثر في إمكانية مد القروض من طرف البنوك التجارية بالزيادة أو النقصان كما يلي:

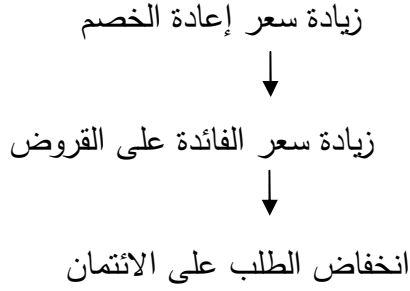
أ- أثر سياسة رفع معدل إعادة الخصم

عندما يرفع البنك المركزي يعر إعادة الخصم نجد البنوك التجارية بدورها تقوم برفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من المتعاملين الاقتصاديين لأنّ تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، وبالتالي يتقلص حجم القروض المقدمة من البنوك التجارية وبالتالي التأثير في حجم المعروض النقدي وإن ارتفاع معدل الخصم يشجع أصحاب الإذخارات على زيادة⁽²⁾ ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية للحصول على معدل فائدة مرتفع، ومن ثمّ فإنّ انخفاض منح القروض للأفراد والمؤسسات سيؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول بسبب انخفاض المقدرة الإقراضية للبنوك، وكذلك تفضيل السيولة لدى الجمهور لارتفاع معدل الفائدة، وبالتالي ينخفض الميل إلى الاستثمار، لانخفاض الطلب على النقود للاستثمار ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل، بل يمتد تأثير ذلك ليشمل قطاع التجارة الخارجية، إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز كما يمكن له أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائض. (أي بمعنى وجود علاقة عكسية بين إعادة الخصم وحجم الائتمان).

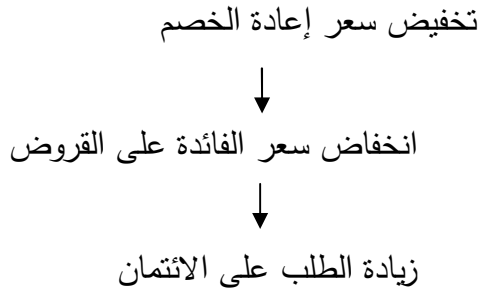
¹- أحمد غريبي، مرجع سابق ص 85

²- أحمد غريبي، مرجع سابق ص 85

إتباع سياسة نقدية انكماشية، يتطلب



إتباع سياسة نقدية توسعية، يتطلب



ب- فعالية تخفيض معدل الخصم

في حالة تخفيض معدل إعادة الخصم من طرف البنك المركزي فإننا نتحصل على عكس النتائج التي اشرنا إليها ونكون كما يلي:

- زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة المقدرة الافتراضية لها
- تخفيض معدلات سعر الفائدة من قبل البنوك التجارية يؤدي بدوره على زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم.
- زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي.

بعد أن تعرفنا عن ميكانيزمات هذه الأداة سنحاول التعرف عن فعاليتها، بحيث نجد أنّ هذه السياسة كانت تتمتع بأهمية خاصة منذ بداية ظهورها إبان الحرب العالمية الأولى، وما تحصلت عليه البنوك التجارية من احتياطات نقدية مهمة عندما تقوم بإعادة ختم الأوراق المالية لدى البنك المركزي، ثم بدأت فعاليتها تميل إلى التراجع بعد الحرب العالمية الأولى، لتعود إلى الظهور بعد الحلاب العالمية الثانية من أجل تمويل ما هدمته الحرب وكذا ظهرت مجددا خلال الثمانينات وبعد ذلك تراجعت البنوك المركزية من استعمال هذه السياسة النقدية لعدة أسباب منها:

- كان ينظر إلى أسلوب تعديل معدا إعادة الخصم على أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تؤخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، ولكن هذه النظرة لم تثبتتها الدراسات والأبحاث الاقتصادية

المنجزة في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وإن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جدا من مجموع تكاليف الإنتاج خاصة القروض القصيرة، كما أن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة بسبب تغير معدل إعادة الخصم تكون في مجال محدود، وكل هذا يقلل من فعالية هذه⁽¹⁾ السياسة في السيطرة على الائتمان ومن ثم على العرض النقدي.

- تعرضت الطرق المصرفية والمعاملات في أسواق النقد لعدة تطورات منذ العشرينات من القرن الماضي، وكذا الاتجاه نحو الائتمان التجاري في جلب مفتوح واعتمادات مصرفية، وأصبح استخدام الكمبيالات قليل كأداة لتمويل التجارة الداخلية بسبب تزايد تمويل التجارة الخارجية عن طريق الإعتمادات المصرفية والتسويات بالسحب عند النظر التحويلات البرقية كما أصبحت الكمبيالات الأجنبية أيضا مستخدمة على نطاق أقل بكثير.

- إن سياسة معدل إعادة الخصم أصبحت محدودة التأثير للأسباب التالية:

أ- يعود التحكم في كمية النقود إلى البنوك التجارية ويتدخل البنك المركزي لاحقا لأنه ملزم بانتظار البنوك للتقدم إليه لتحريك ما يمتلكه عن طريق سياسة معدل إعادة الخصم.

ب- نظام إعادة الخصم غير متناسق لأنه يسمح بإدخال النقد ولكنه لا يسمح باسترجاعها

(إدخال النقود عند رفع سعر إعادة الخصم واسترجاعها يتطلب وقت) .

ج- تباطؤ عمل هذه السياسة يمنع التحرك لمتابعة أكثر للمعدل؟

- شهدت العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي أن معدل إعادة الخصم لدى البنوك الفيدرالية يرفع عندما ترفع البنوك التجارية معدل الخصم، وينخفض عندما تقلل هذه البنوك معدل الخصم وفسرت هذه الظاهرة على أساس تغير معدل إعادة الخصم، ويكون على علاقة قوية مع سعر الفائدة في السوق، وفي كندا يتغير معدل إعادة الخصم كل أسبوع ليتبع تغير أسعار الفائدة على أدونات الخزنة التي تصدرها الحكومة زكم مظاهر التناقض أن معدل إعادة الخصم يكون أعلى بنسبة 0,25% من سعر الفائدة على هذه الأدونات.

- ليس بمجرد رفع معدل إعادة الخصم زف تحجم البنوك على إعادة خصم أوراقها لدى البنك المركزي، لأنه قد يقدم رجال الأعمال على خصم أوراقهم لدى البنوك التجارية حتى ولو كان المعدل⁽²⁾ مرتفعا، وبالتالي تبقى البنوك أيضا تقوم بهذه العملية لدى البنك المركزي طالما كان رجال العمال لديهم تفاؤل كبير وتسود بينهم توقعات للحصول على أرباح كبيرة، فيقبلون على الاقتراض رغم

1- أحمد غريبي، مرجع سابق ص86

2- أحمد غريبي، مرجع سابق ص87.

ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، كما يحدث العكس عندما ينتشر التشاؤم بانخفاض أرباحهم، وفي هذه الحالة يحجمون على الاقتراض حتى ولو كلفهم أسعار الفائدة منخفضة، بالإضافة إلى كل ما تقدم فنجد أن فعالية سعر إعادة الخصم تتوقف على العوامل التالية:

- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب تعاملات كبيرة بالأوراق التجارية.

- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة أي عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية

- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

ومهما صادفت سياسة معدل إعادة الخصم من معارضة أو قبول تبقى لها أثر على البنوك التجارية، فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو إلى انخفاض فإن البنوك تأخذ به بعين الاعتبار.

المبحث الثالث

سياسة السوق المفتوحة

3-1- تعريفها:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة بغرض التأثير على الائتمان وعرض النقد حسب الظروف الاقتصادية السائدة وأول من استخدم هذه السياسة هو بنك انكلترا كوسيلة إضافية بهدف جل معدل أسعار خصم البنوك المركزية أكثر فعالية، ويمرور الزمن أصبح تطبيق هذه العمليات الطريقة الرئيسية للسيطرة⁽¹⁾ على الائتمان وفي بعض الأحيان تستعمل كأداة مستقلة.

وتعني هذه السياسة دخول البنك المركزي السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة لدى الدول المتقدمة.

لقد أعتبر فريدمان هذه الأداة ذات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي، كما اعتبرها كينز الوسيلة الأكثر أهمية وفعالية مقارنة بالوسائل الأخرى، لتأثيرها المباشر على عرض النقود وعلى حجم الائتمان ككل المقدم للبنوك التجارية فهي أداة غير تضخمية وغن كانت غير كافية ما لم

¹ - أحمد غريبي، مرجع سابق ص 87

تمزج ببعض الأدوات الأخرى، وخاصة أدوات السياسة المالية زيادة عن توفر الدول على أواق مالية ونقدية متقدمة ومنظمة.

3-2- أهداف سياسة السوق المفتوحة

تهدف هذه السياسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- تعضيد سياسة معدل إعادة الخصم، ففي حالة قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية حالة الركود الاقتصادي، فسوف ترتفع احتياطات البنوك التجارية فتزيد إمكانياتها في منح القروض، أما في حالة بيع الأوراق المالية في الأسواق المالية حالة الراج⁽¹⁾ الاقتصادي فسوف ينخفض النقد المتداول عند البنوك التجارية، فنقل إمكانياتها في منح القروض، هنا تكمن أهمية هذه الأداة فمن خلال عمليتي البيع والشراء للأوراق المالية فالنقود المتداولة يمكن أن تزيد أو تنقص.

2- تقادي إحداث اضطرابات في سوق النقود نتيجة تحركات الأرصدة الحكومية أو الحركات الموسمية للأرصدة بوجه عام.

3- مساندة الائتمان الحكومي، فعند شراء السندات الحكومية بأسعار منخفضة أو بيعها عند ارتفاع أسعارها، فهذه العملية تحقق الاستقرار في أسعار السندات الحكومية.

4 - مواجهة الاتجاهات المتطرفة في نشاط الأعمال من خلال بيع وشراء الأوراق المالية

5 - امتصاص السيولة الزائدة وتوفير الصول السائل عن طريق بيع وشراء السندات وبالتالي البنك المركزي تكون لها القدرة على تحقيق التوازن والاستقرار في سوق النقود.

6- التأثير على ميزان المدفوعات، فعملية البيع في السوق المفتوحة تنتج عنها آثار انكماشية على الائتمان⁽²⁾ وهذا يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية وهذا من جهته يؤدي إلى ارتفاع الصادرات وتخفيض الواردات، والنتيجة هي تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

3-3- إيجابيات عمليات السوق المفتوحة

تشمل عمليات السوق المفتوحة على العديد من الإيجابيات التي تتوفر عليها سياسة معجل إعادة الخصم أو سياسة الاحتياطي القانوني وتتمثل هذه الإيجابيات فيما يلي:

¹ - معيزي قويدر ، مرجع سابق ص 134

² - معيزي قويدر ، مرجع سابق ص 135.

1- الدقة: تهدف لتحقيق التغير المستهدف في عرض النقود بالزيادة أو بالنقصان.

2- المرونة: تدل على قدرة البنك المركزي على تغيير اتجاه هذه الأداة في فترة قصيرة من الزمن من خلال التحول من بائع إلى مشتري أو العكس، أو من حيث توقيتها ومقدارها ومكان استعمالها.

3- المبادرة: تعود عملية المبادرة إلى البنك المركزي لتنفيذ توجهات السياسة النقدية التوسعية أو انكماشية وحسب الوضعية الاقتصادية السائدة (كبايع أو مشتري، وهو أمر لا يتحقق بالنسبة للأدوات النقدية الأخرى)

4-الفعالية:

لعدم تكرار تعريف الفعالية سنتطرق له لاحقا عند تناولنا موضوع فعالية السياسة النقدية بالصفحة 128.

3-4- فعالية عمليات السوق المفتوحة

إنّ التوسع أو الكف عن عملية الائتمان لا يصدر⁽¹⁾ عن المتغيرات النقدية فقط بل تتدخل في ذلك عوامل أخرى غير نقدية، منها العامل النفسي إذ في حالة ارتفاع الأسعار يحس المستثمرون بالتفاؤل مستقبلا، كما أن البنوك التجارية تكون غير مستعدة لتقليص حجم قروضها، حتى وإن قل حجم احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي، وعليه فسياسة البنك المركزي قد يعوقها عدم التزام البنوك التجارية أدبيًا اتجاه مقصد البنك المركزي، إذ أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف أساسا على مدى تطور سوق السندات الحكومية وأذونات الخزنة، الأمر الذي لا نجده في الكثير من الاقتصاديات النامية بشكل منظم ومتطور، وهو ما يجعل هذه الأداة أكثر فعالية في الدول المتقدمة، وضعيفة الثر في الدول النامية التي لا تتوفر في الغالب على أسواق مالية واسعة.

تعد أداة السوق المفتوحة في منظور كينز فعالة إذا ما قرنت بأدوات السياسات النقدية الأخرى، إذ أنها تؤثر تأثيرا مباشرا على كمية النقود المتداولة، ومن ثمّ حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك، وعليه يرى أن تطبيق هذه الأداة بطريقة سليمة وملائمة للظروف الاقتصادية⁽²⁾ جعل البنك المركزي في غير حاجة إلى استخدام أدوات سياسة نقدية أخرى. على أن تصحب هذه الأداة عمليات السوق المفتوحة

¹ - بن عبد الفتاح دحمان مرجع سابق ص160
² - بن عبد الفتاح دحمان مرجع سابق ص160

بسياسة مالية تتسق معها لتحديث الفعالية، لاسيما في الاقتصاديات ذات السوق النقدية والمالية المنظمة والمتطورة.

مما تقدم نستنتج أن فعالية الوسائل التقليدية للسلسلة النقدية تعتمد على توفير ثلاثة شروط هي:

- 1- وجود سوق مالية ونقدية متطورة ومنظمة وواسعة، الشيء الذي يعد غير متوفر في الدول النامية.
- 2- ممارسة البنوك التجارية لعمليات إعادة الخصم لدى البنك المركزي على نطاق واسع واعتمادها على ذلك.
- 3- احتفاظ البنوك التجارية باحتياطات نقدية ثابتة، على أن تكون هذه الاحتياطات النقدية فائضة كثيرا، إذ بعض البنوك لا تقبل على عمليات السوق المفتوحة، كما أن بعض الأفراد قد يتحجج إلى الاكتناز مما يحد من فعالية تلك⁽¹⁾ الأداة، بالإضافة إلى أن سياسة السوق المفتوحة تعج أبطأ من سياسة تغيير الاحتياطي القانوني من ناحية الآثار.

3-5- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية وعوامل فعاليتها

إنّ الوسائل الكمية التي تطرقنا لها أعلاه تهدف إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية دون تمييز. وتعمل الأدوات المباشرة عن طريق تحديد الأسعار أو الحد منها معدلات الفائدة، أو تحديد كميات مبالغ الائتمان تحت التحصيل عن⁽²⁾ طريق اللوائح. ومن أمثلة الأدوات المباشرة، نجد السقوف النوعية للائتمان والأسعار الفائدة على أنواع معين من القروض أو الودائع.

3-6 - أهداف الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

تتضمن أهداف⁽³⁾ طرق (أساليب) الرقابة المباشرة على النقاط الموالية:

- 1- التمييز بين الاستعمالات الضرورية والاستعمالات غير الضرورية للائتمان والقروض المصرفية
- 2- معالجة القطاعات الحساسة التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، من دون أن تتأثر باقي القطاعات أو الاقتصاد ككل.

¹ عبد المطلب عبد الحميد النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي الدار الجامعية، الاسكندرية 2000ص421
² - وليا الكسندر، وآخرون استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية، التمويل والتنمية مارس 1996، ص14
³ - معيزي قزيدر، مرجع سابق ص142

3- وضع حد لطلب المستهلكين لبعض السلع عند تطبيق نظام البيع بالتقسيط، فتنظيم هذا النوع من البيع في فترات التضخم يمثل أحد الأدوات المميزة للرقابة النوعية الائتمان.

4- تصحيح وضعية ميزان المدفوعات للدولة، فالتمييز بين أدوات الائتمان قد يكون في صالح قطاعات التصدير من خلال خصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف المصدرين، ولتقوية وضع الصرف الأجنبي بواسطة تخفيض الواردات، يمكن للبنك المركزي إن يطبق معدل إعادة الخصم على الأوراق التجارية الخاصة بالواردات، وفي المقابل يطبق معدل إعادة الخصم أقل على الأوراق التجارية الخاصة بالصادرات.

5- الأدوات المباشرة هدفها هو الرقابة على كل أنواع القروض بما فيها قروض المؤسسات المالية على عكس الأدوات الغير مباشرة (الكمية) التي تقتصر على الائتمان المصرفي.

3-7- سياسة تأطير القروض:

يستعمل البنك المركزي هذه السياسة من أجل التحكم في نسبة القروض التي تقدمها اتجاه القطاعات المعتمدة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة،⁽¹⁾ حيث تستعمل هذه الوسيلة عموماً في الفترات الحرجة⁽²⁾ التي يمر بها الاقتصاد. وظهرت هذه الأداة لأول مرة في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر.

فسياسة تأطير القروض تمثل إجراء إدارياً لمراقبة إنشاء الكتلة النقدية (الائتمان) من أجل تحديد سقف معين للقروض، بل أيضاً تهدف إلى تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية التي يمكن أن تمنحها البنوك.

وعليه فسياسة تأطير القروض تقتضي بطريقة إدارية مباشرة وضع معايير لتقديم القروض بالاعتماد على نسب محددة تحدد لمدة سنة أو تتعدى يكون البنك التجاري مجبر على عدم تجاوزها وإلا تعرض إلى عقوبات من طرف البنك المركزي.

ففي حالة التضخم⁽³⁾ يقوم البنك المركزي بالتوجيه المباشر للبنوك التجارية بأن تمنح الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية، فالتى كانت سبباً في التضخم يجب أن لا تمدّها بقروض، والغير متسببة فيه يمكن تزويدها بالقروض المطلوبة.

أما عندما ينتشر التضخم بحدّة فإنّ الدولة تقدم على صياغة تأطير إجبارية فنجد البنك المركزي يقوم بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية أو يحدد معدل نمو القروض

¹ - عبد المجيد قدي المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2003 ص 80

² - Guy Quanden politiques économiques , (Bruxelles. Editions; Labbor .1985) pp162-164.

³ - أحمد عريبي، مرجع سابق ص 92

واستخدم هذا الأسلوب كأداة للسياسة النقدية في فرنسا سنة 1984 لأول مرة ويكون هذا الإجراء مصحوب بمراقبة استقرار الكتلة النقدية بالإضافة إلى التقليل من النفقات العمومية مع تشجيع الادخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل التي من شأنها تخفيض من حجم الكتلة النقدية المتداولة.

والمادة 45 من الأمر 11/03 المتعلق بالقروض والنقد المؤرخ في 26/08/2003 تنص على ما يلي: يمكن البنك الجزائري، ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقروض، أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح تسبيقات، ولا يسمح بأي حال من الأحوال، أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات.

يجب أن تتوفر في هذه القروض الشروط التي يفرضها المجلس لتقبل لدى البنك المركزي وأن استعمال هذه الأداة أدى إلى تشوهات قطاعية، الأمر الذي دفع بالكثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء للاستغناء عنها.

إضافة إلى ما تقدم إنه بإمكان التخفيض من حدة نضام تأطير⁽¹⁾ القروض عن طريق مايلي

- تحديد سقف القروض خلال سنة معينة.

- الاستثناء من نظام الاحتياطات الإضافية لبعض القروض التي تكون معفية من الاحتياطات العادية ويتعلق هذا النظام ببعض القروض كقروض التصدير والقروض العقارية.

3-8- الأدوات الكيفية (المباشرة)

تعد الأدوات الكيفية ذات فعالية كبيرة في توجيه السياسة النقدية لقدرتها للتأثير على حجم الائتمان بصفة انتقائية واستخدامها في الأغراض المصلوبة دون الوقوع في الأزمات الاقتصادية، من خلال التحكم في حجم الإنفاق الكلي الفعلي بالقدر الضروري والكيفية المناسبة إلا أن هذه الفعالية قد تحد منها جملة من العوائق⁽²⁾ تتمثل في صعوبة تحقيق رقابة فعالة وسهلة على الائتمان المحبذ وتشجيعه مع إمكانية استعمال الموال المخصصة للنشاط الاقتصادي الذي يقره البنك المركزي إلى أوجه أخرى.

إذا كانت الأدوات الكمية تؤثر مباشرة على حجم التمويل الكلي استثمار الأموال، فإن الأدوات الكيفية تنظم الإنفاق في مجالات معينة، كأن تستخدم في حالة تعرض بعض الأنشطة الاقتصادية لعدم الاستقرار أو بعض الهزات فيطلب الأمر علاجا خاصا يوجه إليها. فمثلا بعض القطاعات تواجه تضخما

¹ - عبد المجيد قدي مرجع سابق ص 83.

² - غازي عنابة: التضخم المالي، الجزائر دار الشهاب الطبعة الثانية 1986 ص 57

يحتاج إلى تقييد في الوقت نفسه يعاني فيه نشاط مختلف في قطاعات أخرى من الانكماش وهو يحتاج إلى تنشيط أو ممكن⁽¹⁾ الدولة ترى من غير المنفعة والضرورة الاقتصادية تمويل بعض القطاعات أو المشروعات الاقتصادية. ويعزي اللجوء إلى الأدوات الكيفية للعديد من الاعتبارات من ضمنها محاولة تلافي النقائص التي تظهر عند استعمال الأدوات وحدها في التأثير على حجم الائتمان، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى نتائج لا تستطيع الرقابة الكمية تحقيقها وبلوغها.

تمتاز الرقابة الكيفية بأنها تجد رغبة وقبول من قبل البنوك التجارية أكثر مما تجده الرقابة الكمية، رغم أنها تتطلب اهتماما خاصا من المتابعة ومراقبة استخدام الائتمان لضمان توجيه القروض في الأغراض الممنوحة من أجلها، ولذلك يتوقف نجاح الأدوات الكيفية على استعمال القروض في الأطر المتفق عليها عند الحصول عليها، وكل تحويل الموارد إلى تمويل مالا يتوافق عليه يؤدي إلى أضعاف فعالية أدوات الرقابة الكيفية إلى درجة كبيرة.

3-9- وسائل كيفية أخرى

بإمكان البنك المركزي بصفته بنك البنوك أن يوجه البنك التجارية وفق سياسته المستهدفة بطريقة مباشرة وكيفية، دون اللجوء إلى أدوات نقدية غير مباشرة ومن هذه الأساليب نجد:

3-10 - الإقناع الأدبي:

يقوم البنك المركزي بتوجيه إرشادات وتعليمات⁽²⁾ البنوك التجارية بخصوص منح الائتمان، فهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بكلمها وبطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، إذ يتوقف نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقات القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي وهذا ما يفسره نجاح هذا الأسلوب⁽³⁾ في كندا، استراليا، نيوزيلندا وإخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية.

3-11- هامش الضمان المطلوب

ما هو مبلغ النقود الذي سيحصل عليه من البنوك التجارية لتمويل المشتريات من الأوراق المالية، إذ قد يتطلب البنك المركز من البن ك التجارية رفع هذه النسبة المقدمة في حالة الركود، ويطلب خفضها في حالة الوضع التضخمي.

¹ - معيزي قويدر مرجع سابق ص142

² - دحمان بن عيد الفتح مرجع سابق ص164

³ - دحمان بن عيد الفتح مرجع سابق ص164

3-12- النسبة الدنيا للسيولة

يشترط هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا، يتم تحديدها عن كريق بعض الصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

3-13- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

يستعمل هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة. وبما أن المستوردين في الغالي يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع. وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد مما يؤدي إلى رفع تكلفة الواردات.

3-14- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

إذ تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر. حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

ومن ضمن العمليات المسجلة على الأسلوب المباشر لإدارة السياسة النقدية والرقابة على الائتمان نستنتج ما يلي:

- تعمل الأساليب المباشرة على خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها، وهذا ما ينتج عنه معاقبة البنوك التي تتميز بالنشاط والفعالية.⁽¹⁾

- تعمل هذه الأساليب على الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى.

¹- دحمان بن عيد الفتاح مرجع سابق ص165

- تؤدي هذه الأساليب إلى بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره. وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها.
- انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها، حيث أن المقترضين بإمكانهم استخدام تلك القروض في أغراض أخرى.
- يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات، بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الائتمانية.

3-15- أهداف الأدوات الكيفية

تعد الأدوات الكيفية ذات فعالية كبيرة في توجيه السياسة النقدية، لقدرتها للتأثير على حجم الائتمان بصفة انتقائية واستخدامه في الأغراض المطلوبة دون الوقوع في الأزمات الاقتصادية، من خلال التحكم في حجم الإنفاق الكلي الفعلي بالقدر الضروري والكيفية المناسبة إلا أن هذه الفعالية قد تحد منها جملة من العوائق تتمثل في صعوبة تحقيق رقابة فعالة وسهلة على الائتمان المحبذ وتشجيعه، مع إمكانية استعمال الأموال المخصصة للنشاط الاقتصادي الذي يقره لبنك المركزي إلى قطاعات أخرى.

إذ تشمل أهداف الرقابة الكيفية في النقاط التالية:

- 1- تحديد ماهو ضروري وغير ضروري للائتمان والقروض المصرفية
- 2- معالجة القطاعات الإستراتيجية التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، من دون أن تتأثر باقي القطاعات أو الاقتصاد ككل.
- 3- تخصيص نسبة معينة لطلب المستهلكين لبعض السلع عند مباشرة البيع بالتقسيط، فتنظيم هذا النوع من البيع في فترات التضخم يمثل أحد الأدوات المميزة للرقابة النوعية للائتمان.
- 4- تصحيح وضعية ميزان المدفوعات للدولة، فالتمييز بين أدوات الائتمان قد يكون في صالح قطاعات التصدير من خلال خصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف المصدرين، ولتقوية وضع الصرف الأجنبي بواسطة تخفيض الواردات، يمكن للبنك أن يطبق معدل إعادة خصم على الأوراق التجارية الخاصة بالواردات. وفي المقابل يطبق معدل إعادة خصم أقل على الأوراق التجارية الخاصة بالصادرات.
- 5- الأدوات الكيفية هدفها هو الرقابة على كل أنواع القروض بما فيها قروض المؤسسات المالية على عكس الأدوات الكمية التي تقتصر على الائتمان المصرفي.

المبحث الرابع:

قنوات نقل السياسة النقدية:

يتطلب من القائمين وأصحاب القرار في مجال السياسة النقدية وبالأخص أصحاب القرار في مجال السياسة الاقتصادية كيف وعن طريق أي قناة ترسل قراراتهم نحو الاقتصاد والتي اتخذوها عن طريق استعمال الأدوات، لكي يتمكنوا من التأثير على الاقتصاد ومن ثم انجاز أهدافهم النهائية، وتظهر النظرية الاقتصادية ثلاثة قنوات نقل أساسيته وهي: (1)

1- قناة سعر الصرف:

لقد كان المبعث الأساسي لبعض الدول العربية في تغيير قيمة عملتها من أسعار مغالي بها والاقتراب بهذه الأسعار من قيمتها الحقيقية، إن السعر الأخير يعد محفزاً لتزايد الصادرات والاتجاه نحو العجز في الحساب الجاري لتحقيق حالة التوازن في ميزان المدفوعات، وبهذا اتجهت بعض الدول العربية (الأردن، الجزائر، مصر، تونس، المغرب) لتدني التباين في السعر الاسمي والحقيقي للعملة المحلية من خلال إجراءات (2) اقتصادية مختلفة.

2- قناة القرض

لفهم كيفية تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي بواسطة القرض المصرفي ينبغي تذكر المبدأ التالي: يخضع تقديم البنوك للقرض إلى حيازة كمية في العملة الأساسية التي لا يصدرها إلا البنك المركزي تشجيع السياسة النقدية التوعوية للبنوك على الاقتراض من جهة، وتزايد الاحتياطات غير المقترضة للبنوك وهذا خاصة من وجهة نظر تضاعف القرض الذي سيدفعها للقرض أكثر، ومن جهة أخرى إن انخفاض المعدلات يقلل مشاكل الخطر المعنوي والانتقاد الموجه إلى تحريك وترشيد القرض، وهو يشير إلى أن البنوك توزع قروضاً قليلة عندما لا ترغب المؤسسات والعائلات في الحصول عليها بالشروط المطبقة.

3- قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة من حيث المبدأ أهم قناة لأن الأمر يتعلق بسعر النقود التي هي محل المعاملات المصرفية (الاقتراض والاستدانة) وككل سعر فإن تغير سعر الفائدة له انعكاسات على كلب القروض وعرضها، تكمن الآلية الأساسية إما في إعادة تمويل البنوك التجارية (تشتري السيولة) لدى البنك

¹ - بركان زهبة - فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد جامعة دالي براهيم الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2010 ص48

² - سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي بغداد، بيت الحكمة 2002 ص55

المركزي تدفع له السعر المطلوب أو سعر الفائدة الذي يسمى⁽¹⁾ سعر إعادة التمويل؛ وإذا أراد البنك المركزي انتهاز سياسة نقدية مفيدة فإنه يرفع من نسبة إعادة التمويل.

4- قناة أسعار السندات المالية

إذ تعتمد المدرسة النقدية هذه القناة في تحليلها لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، باعتبار أن تأثير السياسة النقدية،⁽²⁾ على الاقتصاد ينتقل عبر قناتي TOBIN للاستثمار، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

5- قناة ميزانية المؤسسات

فانخفاض عرض النقود يؤدي إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الإقراض، كما يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص، وبالتالي هو الناتج المحلي الخام.

أما من الناحية الفكرية فقد برز جدل كبير على صعيد اختيار الأهداف الوسيطة* أو العملياتية بين المدرستين المتعارضتين الجذور المدرسة الكنزية والمدرسة النيوكلاسيكية وبخاصة التيار النقدي بزعامة "ميلتون فريدمان" وضع الجدول السلطات النقدية أمام خيار صعب بين بديلين من الأهداف الوسيطة.

- معدلات الفائدة

- الكتلة النقدية

فإذا كان قطاع السلع والخدمات أكثر استقراراً من القطاع النقدي، فإن هذا يعزز نتائج التحليل النظري الكينزي، مما يعني أن اختيار معدلات الفائدة كهدف وسيط عملياً ينطوي على فاعلية أكبر أما إذا تبين أن قطاع السلع والخدمات غير مستقر بدرجة أكبر من القطاع النقدي، فإن اختيار الكتلة النقدية كهدف وسيط يحقق أهداف السياسة النقدية بشكل أفضل، وه ما يتفق مع تحليل فريدمان.

أما على الصعيد الواقعي فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية غيرت البنوك المركزية عدة مرات خياراتها بشأن الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية وحتى السبعينات وتحت تأثير الفكر الكينزي تبنت البنوك

¹- بركان زهية مرجع سابق ص 48

²- دحمان بن عبد الفتاح مرجع سابق ص 140

*- على مستوى قناة سعر الفائدة، فإن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار، فينخفض مؤشر TOBIN وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ليتراجع بذلك الناتج المحلي الخام. أما بالنسبة لقناة أثر الثروة على الاستهلاك، فإن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، مما يدفع كذلك باتجاه قيمة ثروة الجمهور إلى الانخفاض، وبالتالي الحد من الاستهلاك وتراجع نمو الناتج المحلي الخام كنتيجة

المركزية معدل الفائدة كأهداف وسيطة، ولكن مع انتشار النهج النقدي بزعامة ميلتون فريدمان الذي يرى أن الطلب على النقد أكثر استقراراً من التوابع الكينزية الأخرى لبتغير موقف السلطات النقدية في أكثر من بلد من البلدان المتطورة بانصرافها إلى الإحلال التدريجي للأهداف الوسيطة الكمية بديلاً عن الأهداف الوسيطة التقليدية⁽¹⁾ لمعدل الفائدة التي باتت في ضل التضخم مؤشراً سينا لتزجيه السياسة النقدية. لبترافق ذلك مع تدهور نسبي في الأفكار الكينزية وصعود كبير للتيار النقدي لمدرسة شيكاغو.

المبحث الخامس:

شروط نجاح السياسة النقدية

من خلال المعالجة السابقة لموضوع السياسة النقدية من حيث الإطار النظري يتبين بأن هذه السياسة، تكون محلاً للمناقشة والمفاضلة لإدارة الطلب في اقتصاد منظم ومتقدم، ويمكن التأكد من ذلك أكثر من خلال إبراز العناصر الأساسية التي نرى من شأنها أن تحقق للسياسة النقدية فعاليتها.

أ- معلومات كافية عن حالة الاقتصاد (نظام معلوماتي فعال)

على اعتبار أن السلطة النقدية تهتم بمراقبة حالة الأسواق (إنتاج - عمل - نقد) وما يحدث فيها من اختلال أو توازن، وهي تقوم بذلك ليس هدفاً، وإنما لإدارتها للنقود التي تعد وسيلة التبادل مخزناً للقيمة، ويتم التعامل بها في جميع الأسواق فهذا يدل على أن السياسة النقدية تؤثر في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية وقيمة النقود.

لأجل ذلك يجب على مصممي السياسة النقدية أن يمتلكوا معرفة شاملة وتفصيلية عن وضع الاقتصاد إضافة إلى حالته قياساً لإمكانياته⁽²⁾

- وضع الميزانية (عجز/ فائض)
- وضع العمل (نوعية البطالة)
- نوعية وطبيعة الاختلال (داخلي/ خارجي)*
- قدرات الاقتصاد
- نموذج الترابط بين الوحدات المؤسسية والأسواق
- نوعية العلاقة بين السلطة النقدية والوحدات المؤسسية
- تقدير دالة الطلب على النقود

¹- دحمان بن عبد الفتاح مرجع سابق ص142.

²- علي توفيق الصادق وآخرون السياسة النقدية في الدول العربية سلسلة بحوث عمل صندوق النقد العربي أبو ضبي 1996

*- الاختلال الداخلي: يرتبط بالفجوة بين الناتج المحقق والناتج الممكن

- تقدير معدل النمو الحقيقي لمعرفة النمو في السيولة المحلية الحقيقية الذي يستوفي احتياجات الطلب.

حيث: النمو في السيولة المحلية الحقيقية الذي يستوفي احتياجات الطلب = النمو الحقيقي المتوقع
x مرونة الطلب على السيولة المحلية

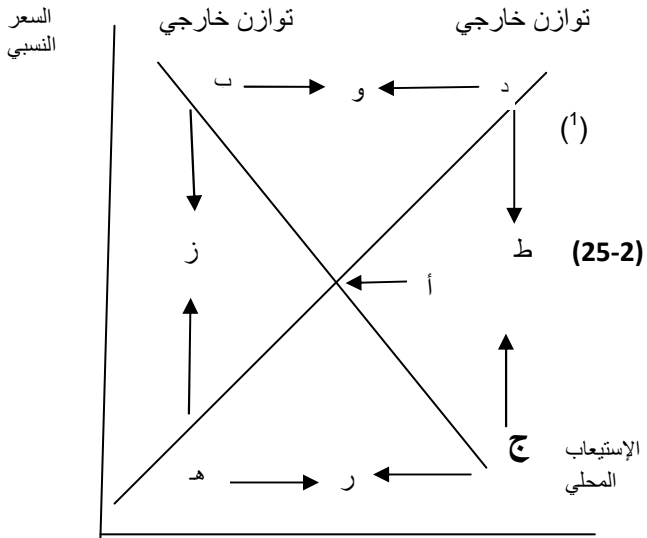
- مرونة الطلب على السيولة المحلية الحقيقية بالنسبة للناج المحلي الحقيقي

ب/ تحديد هدف أساسي للسياسة النقدية

بحيث لا يوكل للسياسة عدة أهداف، ونظرا للتصادم بينها، فنجد السلطة النقدية نفسها عاجزة أو بمثابة إدارة لطبع أوراق ذات قبول عام فقط. وعليه كلما تكفلت السياسة النقدية بهدف وحيد كلما زاد ذلك من فعاليتها، ومثال ذلك الباندرينك الألماني.

= الاختلال الخارجي: يرتبط بحالة الإيرادات والمدفوعات الخارجية، أو ميزان، فالإقتصاد يكون

في حالة من الحلات التالية:



شكل: أوضاع الإقتصاد المختلفة

- أ- توازن داخلي وتوازن خارجي "حالة مثلى"
- ب- توازن داخلي وفائض خارجي
- ج- توازن داخلي وعجز خارجي
- د- توازن خارجي وتضخم داخلي
- هـ- توازن خارجي وركود داخلي
- و- فائض خارجي وتضخم داخلي
- ز- فائض خارجي وركود داخلي
- ح- عجز خارجي وركود داخلي
- ط- عجز خارجي وتضخم داخلي

¹ - علي طارق: السياسات النقدية الدولية، مقال منشور بموقع صندوق النقد العربي أبو ضبي الموقع [www, amf, erg,ae96](http://www.amf.erg.ae96)

الاستيعاب المحلي A: $A = cp + ip + cg + lg$ أي: $A = y - (x - m)$

السعر النسبي: يدخل في تركيب السعر النسبي، أسعار الواردات والصادرات وسعر الصرف وأسعار السلع غير الدولية. وإذا رمزنا له بـ S

$$S = \frac{e [1+t] pm + (1-a) px}{P_n}$$

حيث e : سعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة أجنبية) pm : سعر الواردات بالعملة الأجنبية - t : التعريف الجمركية - px : سعر الصادرات بالعملة الأجنبية - P n : سعر السلع غير الدولية - a : وزن سعر الواردات - (1-a) : وزن سعر الصادرات.
e (1+t) pm : سعر الواردات بالعملة المحلية - e px : سعر الصادرات بالعملة المحلية

$$e : [a(1+t)pm + (1-a)px]$$

$$e (1+t) pm \text{ سعر الصادرات بالعملة المحلية}$$

ج- التعرف على وزن كل وحدة مؤسسية في مجمل النشاط الاقتصادي:

فمعرفة الذي تؤديه الحكومة مثلا وحجم إنفاقها إلى الدخل يبين لنا سياستها هل هي اجتماعية أو مادية، وعلى غرار ذلك تسير السلطة النقدية باعتبارها جزءا من الكل، وكذا معرفة قدرة قطاع الأعمال الخاص (المالي/ غير المالي) إلى الناتج الكلي، درجة الخصوصية مثلا في هذا الاقتصاد، ومعرفة وزن التجارة الخارجية يجعل السلطات النقدية على دراية بمكانة البلد في السوق العالمي.

د/ مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية الأخرى لا سيما النقدية منها
هـ/ نظام سعر الصرف:

تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد وسعر صرف مرن، أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت، وعليه فالسياسة النقدية سياسة ديناميكية سوقية.⁽¹⁾

و/ أن يتمتع الاقتصاد بوضع أفضل في التجارة الخارجية، أي ميل حدي للاستيراد ليس كبير، ومرن للأسعار النسبية.

ز/ توفر البلد على مناخ استثمار قادر على استيعاب دخول وخروج رؤوس الأموال وكل الاستثمارات المختلفة.

¹ - للتفصيل أكثر أنظر، سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي الطبعة الأولى القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ص: 205، عدم انطباق القروض الفريدمانية انطلاقا على البلدان النامية- نظرية فريدمان ذات طابع نقدي بحث

- ج/ ضرورة تمتع البلد بسوق نقدي، وسوق مالي منظم
- ط/ تكون السياسة النقدية فعالة أكثر كلما تمتعت السلطات النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية بافتراض التسيير الكفء
- ك/ حساسية الاستثمار لسعر الفائدة
- ل/ ضعف نشاط السوق الموازي

5-1- حدود السياسة النقدية في البلدان النامية

- إن مجمل التحليلات التي تم التعرض لها تخبر بأن فروض وشروط نجاح السياسة النقدية بنيت على أساس اقتصاد متطور، سواء في التحليل الكنزي أو الكلاسيكي الجديد (النقديون) ويفحص عناصر فعالية السياسة النقدية عند هؤلاء نجد الاقتصاديات النامية لا تحتوي عناصر النجاح لعدم احتواء شروط نجاح السياسة النقدية من ذلك.
- ضعف النظام المعلوماتي بالبلاد النامية
 - عدم وجود وعي نقدي كبير، بحيث توجد بعض الاقتصاديات لاتزال تعيش البدائية (المقايضة)
 - عدم وجود حساسية قوية بين المتغيرات النقدية والمتغيرات العينية.
 - قوة الأسواق الموازية في بعض البلدان النامية
 - عدم مرونة الجهاز الإنتاجي
 - غياب السوق النقدية والمالية في كثير من الدول النامية مما يؤدي إلى محدودية تنوع الأصول النقدية والمالية.
 - عدم القدرة في الاقتصاديات النامية على تقدير دالة الطلب، نظرا لضعف النظام المعلوماتي.
 - ارتفاع الميل الحدي للاستيراد.
 - عدم وجود استقرار سياسي يشجع على الاستثمار الأجنبي في العديد من البلدان النامية.
 - التضخم في البلاد المتخلفة ليس ظاهرة نقدية فقط وإنما يعد ظاهرة هيكلية لها أبعاد اقتصادية اجتماعية وسياسية.
 - عدم إمكانية التسليم والثقة في أداء ميكانيزمات السوق في الدول النامية
 - كل النظريات التي وضعت لشرح فعالية السياسة النقدية لم توضع أصلا للبلاد المتخلفة وإنما لتفسير الأزمات الدورية التي تحتاج النظم الرأسمالية المتقدمة وتقديم العلاج اللازم لها، وعليه فلا التحليل الكينزي اهتم بالبلاد المتخلفة في نظريته العامة، ولا فريدمان أخذها بعين الاعتبار في تحليله الكلاسيكي والعائق

الأساسي لعدم انطباق الفروض المتخذة لنجاح السياسة النقدية هو عجز هذه النماذج على الأخذ بعين الاعتبار كل العقبات التي تحول دول تقدم الدول النامية كونها بُنيت أساساً في البلدان وظروف مغايرة لأوضاع هذه البلدان هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لكثرة المتغيرات غير الاقتصادية التي لا يمكن لهذه النماذج أخذها في دراستهم.

المبحث السادس:

المساهمات العلمية في مجال السياسة النقدية

يقول "ديم دبوسين برج" رئيس البنك المركزي الأوروبي "win Duisenberg" أن السياسة النقدية (1) هي موضوع الثقة في عمل البنك المركزي، وأنت لاتعطي الثقة لا شيء وإنما علينا أن نعمل حتى نكتسب الثقة، أن جهودا عظيمة نبذلها في البنك المركزي الأوروبي لهذا الغرض، أنا أعتقد أننا أكثر انفتاحا، أكثر شفافية مقارنة مع أي بنك مركزي على مستوى العالم (2)

كما يقول "أوتمار إيزينج otmar issing" رئيس مجلس محافظي ذات البنك أن السياسة النقدية التي تنفجر إلى المصادقية، سينترتب عليها تكلفة أعلى. أن دقة المعلومات عن المستقبل يجب أن تتوفر وتأخذ البنوك المركزية ذلك عند تصميم سياستها، بما يتماشى، كما يتطلب أن تأخذ في حسابها كل ما هو غير متوقع وشائع". ويتضح من المقولتين السابقتين، مدى صعوبة رسم ومتابعة السياسة النقدية في الواقع العملي، فالثقة المطلوبة من جمهور المتعاملين يصعب تحقيقها على الإطلاق كما أن دقة المعلومات ضرورة توفرها للنجاح في رسم هذه السياسة وتنفيذها، هي مهمة ليست باليسيرة، فضلا عن ذلك فإن توقع صانع السياسة النقدية لكل ما هو غير متوقع بهدف الحذر، قد يكون عليه قيودا في كثير من القرارات.

ويرى مندبل أن استقرار السياسات النقدية على مستوى العالمي هو رهن باستقرار أسعار الصرف بين ثلاث كتل نقدية تستحوذ على 60% من الناتج العالمي هي كتلة الدولار، كتلة اليورو، كتلة اللين أما من ناحية المعايير الحاكمة للسياسات النقدية من ناحية الأداء فقد قدم صندوق النقد الدولي منذ منتصف تسعينات القرن العشرين مجموعة من القواعد الواجبة الإتباع، ويعمل الصندوق على تحديثها وفقا لما تسفر عنه الممارسات العملية وهي جميعها معايير يعزز من قاعدة الشفافية كأحد أهم القواعد الحاكمة لجودة السلطة النقدية.

¹ - بركان زهية مرجع سابق ص 50

² - فرج عبد الفتاح الائتمان المحلي وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل قانون 88 سنة 2003 المؤتمر العلمي 24.

للاقتصاديين المصريين، تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري في الفترة 5-7 ماي 2005 ص ص 7-8 نقلا عن howarth, David and peter/ gede/2003/ the European central bank, the new European leviathan (new York, pal grave

-Macmillan) p.143

وعلى مستوى الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي فإن مساهمات منديل وزملاؤه في كتابه الصادر عام 2002 تحت عنوان الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي (وكتاب يضم بحوث ومناقشات مؤتمر النقد الدولي الخامس عشر المنعقد في المكسيك في الفترة 1-4 أكتوبر 1999 تحت عنوان الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي في فترات عدم الاستقرار) قد أوضحت بالبرهان⁽¹⁾ نتيجة مؤداها ضرورة توافر شرط الاستقرار النقدي كأحد الشروط اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي.

أما بالنسبة للدراسات التطبيقية فإنه يمكن النظر إلى نوعين من الدراسات في هذا المجال، النوع الأول يتناول العلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار، والنوع الثاني يتناول العلاقة بين النقود والنتائج. ففي دراسة قدمها ماكدنلس وفير (1995) أجريت على 110 دولة الفترة من 1994 اتضح أن هناك علاقة ارتباط موجبة وقوية بين معدلات التضخم والنقود

أما بالنسبة للنقود وأثرها على المتغيرات الحقيقية فدراسات عديدة ناقشت العلاقة بينهما، وانتهت هذه الدراسة لضرورة التفرقة بين معدلات التضخم العالية وعلى الأخص حالات التضخم الجامح من ناحية والارتفاعات الطفيفة في الأسعار من ناحية أخرى، وتوصلت أغلب هذه الدراسات لنتائج قاطعة بالنسبة لمعدلات التضخم الجامح حيث ترى أن أثرها على الناتج أثر سلبي.

6-1- مصداقية السياسة النقدية

تمثل المصداقية عنصرا جوهريا من عناصر السياسة النقدية وفي وسعها أن تزيد من فعالية تلك السياسة زيادة هائلة وهو مات يصدق بالضرورة على البنك المركزي الذي يسعى للقضاء على التضخم سواء كان⁽²⁾ معتدلا أو مفرطا.

بصورة عامة أن تحقيق استقلال البنك المركزي يضم من المصداقية لكن كيف يتأكد الأفراد أن البنك المركزي حديث العهد بالاستقلالية سيتبع سياسات مضادة للتضخم؟ لعل من الطرق المؤدية إلى بناء المصداقية هو أنه يتم تحقيق المزيد من الشفافية.

¹ - بركان زهية مرجع سابق ص 51

² - تيموشي د، لين ومارك جرنيش هل يساعد وضع أرقام مستهدفة للتضخم على اكتساب السياسة النقدية مصداقية مجلة التمويل والتنمية العدد 3 سنة 1995، ص 20.

6-2- ظهور فكرة مصداقية السياسة النقدية وعلاقتها بمؤشر الشفافية

يعود ظهور هذه الفكرة إلى كل من:

(kydland and presc) بما يعرف بظاهرة الاتساق الزمني inconsistencytime ثم تلا ذلك توسيع مفهوم الفكرة لتوظيفها في مجال استقلالية البنك المركزي من قبل كل⁽¹⁾ من (barro and gordon) 1983 حيث يقوم تحليلها على افتراض أن السياسة النقدية الميلى (وهي تلك السياسة التي يمكن وصفها بأنها غير تضخمية) لا يمكن أن تتمتع بالمصداقية متى كانت هناك فرصة أمام مانع السياسة لاستخدام الصيمات النقدية في توسيع الناتج لأبعد من مستواه التوازني وتعود فكرة مصداقية السياسة النقدية credibility of the monetary pdicy إلى التشكيك في الطريقة التي يتعامل بها صانع السياسة النقدية مع الضمانات النقدية كجزء من عملية إدارة هذه السياسة.

المبحث السابع

مصداقية السياسة النقدية ومؤشر الشفافية

تقوم السلطة النقدية المستقلة بنشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بمنطقة الشفافية إذ أن الشفافية تؤدي دورا أساسيا في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنوك المركزية لدى المتعاملين الاقتصاديين⁽²⁾ وذلك لما تحققة من نتائج تؤدي إلى زيادة انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تنفيذها يرتكز عمل منظمة الشفافية الاقتصادية الدولية التي موطنها في برلين ألمانيا على تبني ثلاثة مسوح أساسية وهي:⁽³⁾

أ- مسح شامل للوقوف على درجة الشفافية في اقتصاديات الدول المعنية

ب- مسح شامل للوقوف على درجة تفشي الفساد بأنواعه في المجال الاقتصادي

ت- مسح شامل للوقوف على مدى محاربة الدولة والجهات المختلفة للفساد ومدى نجاح الخطط وأداء الجهات المعنية.

هناك مسوح ميدانية أخرى ولكن هذه الثلاثة هي الأساس للعمل، والتي لا بد أن تتم حتى يكتمل القياس، ولكن يرى ضرورة إضافية مسوح أخرى للوصول إلى قياس أدق للشفافية في الدول محل الدراسة وامتد عمل المنظمة إلى انجاز مسوح ميدانية شاملة في مائة واثنين دولة حتى 2005 ركزت الأدبيات أن السياسة النقدية تصبح أكثر فعالية عندما يتفهم كافة العملاء في السوق أهدافها وشكل

¹- بركان زهية مرجع سابق ص 59

²- بركان زهية مرجع سابق ص 60

³- صلاح عباس العولمة وأثرها في الفكر النقدي والمالي مصر مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الأولى 2005 ص 154

واتجاه العلاقة بين الأدوات المستخدمة وتلك الأهداف، فالشفافية في إعلان الأهداف تعني عملاء السوق أن البنك المركزي ملتزم بتحقيقها من جهة وباستخدام سياسة نقدية أكثر اتساقا معها من جهة أخرى تساهم الشفافية في توطيد التواصل بين عملاء السوق والسلطات النقدية فيصبح تفهم استخدام معدل التضخم محدد أسهل على الجمهور من تفهم معدل نمو معين في القاعدة النقدية مثلا كما تقلص الشفافية حالة عدم اليقين، شنتان اتجاهات التضخم في المستقبل وخلق الثقة في السوق من ناحية استقرار الأسعار ما ينعكس ايجابيا على قرارات الادخار والاستثمار والإنتاج ويساهم بالتالي في تحسين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

7-1- فعالية السياسة النقدية

تشتمل السياسة النقدية على مجموعة من الوسائل والأدوات لبلوغ أهدافها إلا أنها تختلف أهميتها ودورها في الحياة الاقتصادية في النظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع وتختلف أيضا حسب مستويات التطور والنقد الاقتصادي للمؤسسات⁽¹⁾ وأجهزة النظام الاقتصادي، وتعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وعلاقته الاقتصادية الخارجية وما تعانيه من التأثير بالتغيرات الاقتصادية والنقدية التي تحدث في العالم الخارجي.

7-2- تعريف الفعالية:

يقصد بفعالية السياسة النقدية قدرة الأدوات على نقل آثار السياسة المنهجية بسرعة لكافة أركان النظام المصرفي والمالي والاقتصاد الوطني ككل وتتطلب صياغة هذه الأدوات بصورة تمكن من تجنب حدوث أي اضطراب أو تسوية لعملية الوساطة المالية أو تجزئة للسوق أو توزيع غير كفاء للموارد⁽²⁾

وفي ضل الفعالية، تعمل هذه الأدوات على دعم المناخ التنافسي بين الوحدات المصرفية والمالية المحلية ويقصد بفعالية السياسة النقدية: حجم التأثير الذي يترتب على تغيير معين في العرض النقدي الحقيقي على الإنتاج الكلي. ويتوفر هذا التأثير على قيمة المضاعف⁽³⁾ وبناء على ما سبق، فإن السياسة النقدية الفعالة، هي التي تساعد الاقتصاد على تقادي البطالة الدورية وتحفظ الأسعار عند مستوى معقول من الثبات⁽⁴⁾

¹ - بركان زهية مرجع سابق ص 81

² - محمد دويدار، أسامة الفولي: " مبادئ الاقتصاد النقدي"، دار الجامعة الجديدة 2003، ص 259

³ - عبد النعيم مبارك أحمد الناقية " النقود والصيرفة والنظرية النقدية" القاهرة دار الجامعة 1996 ص 293

⁴ - HYMAN DAVID ECONOMICS. IRWIN BOSTON 1989 P. 772 .

في منتصف السبعينات من القرن العشرين وافق معظم الاقتصاديين على أن السياسة النقدية تساوي في فعاليتها السياسة المالية، إن لم تكن أكثر فعالية منها.

ومن مزايا السياسة النقدية، أنه يمكن الاعتماد عليها بسرعة دون إبطاء وعلى ذلك يمكن البدء فوراً بإتباع سياسة نقدية، عندما تدعو إلى ذلك أوضاع الاقتصاد الوطني وتعمل السياسة النقدية من خلال التأثير على زيادة عرض النقود أو تقليله وبذلك تستطيع السياسة النقدية أن تغير من توازن الدخل الوطني.

7-3- أساس الخلاف الفكري حول فاعلية السياسة النقدية

هناك وجهتا نظر حول فاعلية السياسة النقدية

النظرة الأولى: وجهة نظر الاقتصاديين الكينزيين أو الماليين الذين يرون أن السياسة النقدية قليلة الفاعلية والتأثير في النشاط الاقتصادي وأن السياسة المالية أكثر فاعلية ولهذا يجب الاعتماد عليها أساساً.⁽¹⁾

النظرة الثانية: وجهة نظر الاقتصاديين النقديين الذين يرون أن السياسة النقدية هي أداة هامة، ذات آثار خطيرة إذا أسيء استعمالها أو تم إهمالها من طرف السلطات الاقتصادية، أما السياسة المالية فيقتصر دورها وفقهم، على إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص، رغم أن هناك مشكلات أثرت من شأنها الحد من فعالية السياسة النقدية كالتباطؤ بين اتخاذ القرار والوقت اللازم لعمل السياسة النقدية، وكذا قصور المعاملات⁽²⁾ والبيانات الكافية عن الوضع الاقتصادي فكثير من يرى أن هذه الفترات تتسم بالقصر من الناحية الزمنية، غير أن فريدمان يرى أن هذه الفترات تتسم بالطول وعدم الانتظام، ويقترح في هذا الشأن اللجوء إلى معدلات التغيير في كمية النقود بدلاً من استخدام معدلات الفائدة حيث أن أسعار الفائدة لا تستطيع أن تقود مؤشرات السياسة النقدية.

النظرة الأولى: وجهة نظر الكينزيين

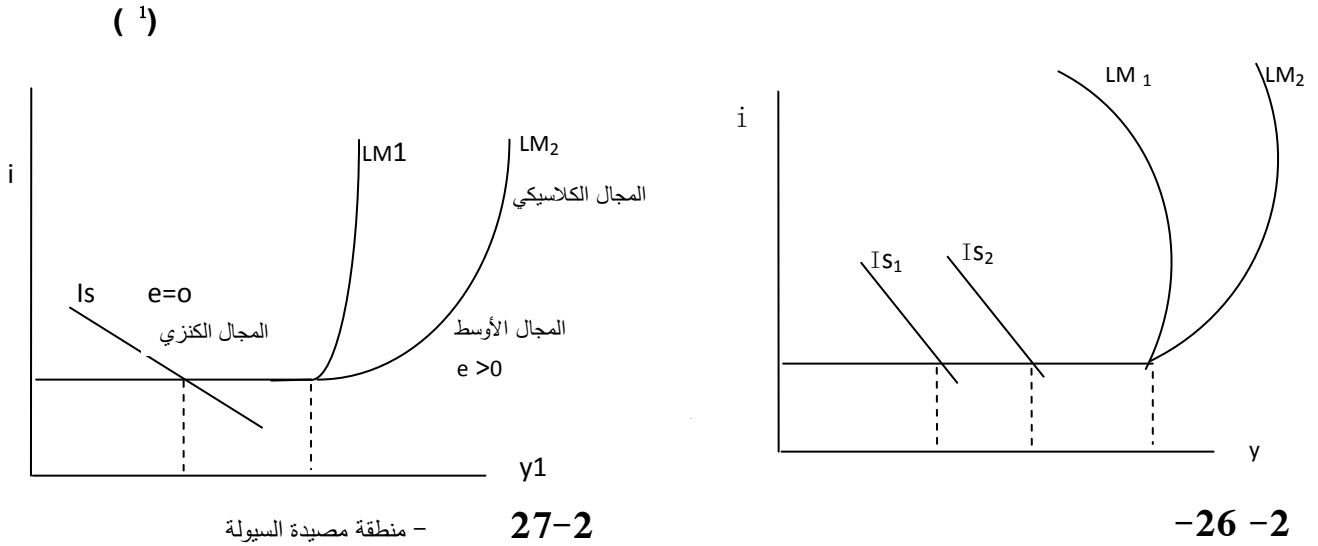
فحسب التحليل الكينزي فإن زيادة كمية النقود، تؤدي لتخفيض سعر الفائدة وبالتالي زيادة الاستثمار والدخل، والعكس صحيح ولكن هناك عوامل تجعل تأثير عرض النقود على مستوى الدخل وهي كما يلي:

¹ - محمود علي إبراهيم القصاص، فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك رسالة ماجستير كلية التجارة قسم الاقتصاد جامعة عين شمس 1995 ص 36
² - محمود علي إبراهيم القصاص مرجع سابق ص 36

أ- إذا كان الطلب على النقود مرنا مرونة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة

وهذا ما افترضه الكينزيون وفي هذه الحالة يكون منحنى LM أفقيا تماما وهي الظاهرة التي تسمى مصيدة السيولة وتعني استعداد الأفراد للاحتفاظ بأي كمية من النقود عند مستوى منخفض لسعر الفائدة. وتفسير هذه الظاهرة أن سعر الفائدة ينخفض إلى مستوى لا يتوقع بعده الأفراد مزيدا من الانخفاض وبالتالي يكون لديهم استعداد للاحتفاظ بأي نقود إضافية عند هذا المستوى، أي أن كمية النقود لن يكون لها أي أثر على سعر الفائدة، وهذا ما استند إليه كينز في عدم فعالية السياسة النقدية في أوقات الكساد، بينما تكون السياسة المالية فعالة في هذه الحالة.

المقارنة بين فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية في حالة الكساد



المنحنى أ عدم فعالية السياسة النقدية في حالة الكساد

المنحنى ب فعالية السياسة المالية في حالة الكساد

حيث أنّ الشكلين أعلاه تظهر الحالة الاقتصادية للعالم التي على إثرها ظهر الفكر الكنزري، مثبتا بذلك عدم فعالية السياسة النقدية فالشكل أ يبين أن التدخل عن طريق السياسة النقدية التغير في الكتلة النقدية نتج عنه تحول المنحنى LM₁ إلى الجهة اليمنى LM₂ معبرا عن زيادة العرض النقدي، لكن ما يصبو إليه الإجراء لم يتحقق إذ أنّ النقود المصدرة سقطت فيما يسميه كينز بفخ (مصيدة) السيولة، وعليه لم يتغير الطلب الكلي، ولم يزد الدخل وبقي $y_2 = y_1$ (بعد التدخل)

أما الشكل ب: فيبين التدخل عن طريق السياسة المالية وهذا بانتهاج مسلك توسعي أي زيادة

¹ - سامي خليل مرجع سابق ذكره ص521

الإففاق العام أو تخفيض الضرائب أو إحداث الأمرين معا وعليه يتحول المنحنى IS إلى الجهة اليمين معبرا عن زيادة الطلب الكلي إثر التغيرات التدخلية التي أحدثتها الحكومة مما أدى إلى زيادة الدخل من Y_1 إلى Y_2 ولأجل هذا يعتبر كينز(*)، أن للسياسة المالية أثر مباشرا أو فعالا بالاستناد إلى فكرة المضاعف على الاقتصاد، في حين يُدخل السياسة النقدية كوسيلة ثانوية.

ب- ضعف مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة

حيث يكون تأثير سعر الفائدة محدودا على الاستثمار وذلك للأسباب⁽¹⁾ الآتية:

- 1- كثير من الاستثمارات تكون ممولة تمويلًا ذاتيًا لا عن طريق الاقتراض من البنوك
- 2- حتى الآن تم الاعتماد على الاقتراض من البنوك فإن تكاليف الاقتراض والممثلة في سعر الفائدة يمثل جزءا بسيطا من إجمالي تكاليف أي مشروع إذ لا تزيد في المتوسط عن 10% كما توضح الدراسات التي وضعت في هذا الشأن⁽²⁾ وهذا يعني أن تأثيرها محدود للغاية على قرار الاستثمار.
- 3- قام الاقتصادي ماكينون في السبعينات بوضع دراسة تفند الإدعاء بأن سعر الفائدة يُنشط الاستثمار ويساعد على النمو وإيده في ذلك شو وهو ما يعرف بنموذج ماكينون- شو وفكرة هذا النموذج أن سعر الفائدة إذا تحدد عند مستوى أقل من المستوى التوازني للسوق فإن الطلب على الاستثمار سيزيد بلا شك لكن الاستثمار المنفذ بالفعل سيقبل لأنه عند مستوى أسعار الفائدة منخفض يقل حجم الادخار الموجه للاستثمار يضاف إلى ذلك أن زيادة عدد الراغبين في الاستثمار⁽³⁾ عند هذا المستوى المنخفض لأسعار الفائدة يتطلب ترشيد استخدام القروض المتاحة الأفضل للمستثمرين، لكن المرجح عادة أن القروض يحصل عليها مستثمرون أقل جدارة، إما لأنهم يقدمون ضمانات أكثر أو لأن لهك نفوذا سياسيا أو غير ذلك.

والنتيجة أن تخفيض سعر الفائدة لن يعمل فقط على الإضرار بالاستثمار بل سيقفل من العائد الممكن الحصول عليه منه.

*- نظرية كينز كانت تتسم بنقيضين أساسيين: كونها نظرية خاصة بالأجل القصير، وأنها ذات طابع ستاتيكي، لذلك فإن كانت تصلح للتقدم علاجا أنيا لمشاكل الدورة حينما تحدث إلا أنها بحكم طبيعة جهازها التحليلي عاجزة عن تفسير حدوث الأزمات على المدى الطويل بسبب إفتقارها للبعد الزمني.

¹- سهير محمود معنوق: السياسة النقدية في التحليل الكنزي والنقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة العددان 8.4. جانفي وأفريل 1987 ص 181

²- سيد عيسى، سياسة أسعار الفائدة في ظل التحرير الاقتصادي في مصر المؤتمر رقم 16 للاقتصاديين المصريين عام 1991 ص 3

4- في حالات الرواج يتوقع المستثمرون أرباحا كبيرة ولهذا يقبلون على الاقتراض حتى لو ارتفع سعر الفائدة. والعكس في حالات الكساد تسود موجات من التشاؤم ويتوقع رجال الأعمال انخفاض الأرباح وبالتالي لا يقبلوا على الاستثمارات الجديدة حتى ولو انخفضت تكلفتها الممثلة في سعر الفائدة.

وتوضح الدراسات أن سعر الفائدة لا يؤثر على بعض أنواع الاستثمارات وإن كان يؤثر على أنواع أخرى مثل بناء المساكن والاستثمارات طويلة الأجل بصفة⁽¹⁾ عامة كما يلاحظ أن التحرك المحدود لسعر الفائدة مثلا 1% أو 2% قد يكون قليل التأثير أما المتحرك الواسع فله تأثير أكبر.

النظرة الثانية: وجهة نظر النقديين

1- يرى النقديون⁽²⁾ وجود علاقة مباشرة بين التغير في عرض النقود، والإنفاق الكلي، ومن ثم الإنتاج الكلي (الفترة القصيرة). وبناء على أن التحليل النقدي بني على أساس الفكر الكنزي، وطبيعة المدارس الاقتصادية من حيث منهجية افتراضاتها توضع وفق لفرضيات المدرسة المنتقدة ولأجل ذلك سنجد دائما الفروض النقدية، توضع كأضداد في أحيان كثيرة للفكر الكنزي حتى وإن لم يختلفا من حيث الأساس.

2- في التحليل الكينزي ينصرف أثر زيادة كمية النقود إلى الأصول الكمالية فقط أي أن، ميكانيزم السياسة النقدية يعمل من خلال شراء وبيع السندات، أما في التحليل فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من ناحية وعلى أذون الخزانة والسندات والأسهم من ناحية أخرى.

محددات الطلب عند فريدمان - كما أنه قليل الثقة في سعر الفائدة.

3- تختلف نظرة الفريقين للنقود، يرى الكنزيون أنها أحد الأصول المالية السائلة العديدة وإن كانت تتميز على غيرها من الأصول بأنها أكثر سيولة، أما النقديون فيرون أن النقود أصل فريد ولا تطلب لذاتها ولكن بصفقتها وسيط في التبادل وهي ليست بديلا لفئة محدودة من الأصول (الأصول المالية) كما يرى الكينزيون وإنما هي بديل لكافة الأصول.⁽³⁾

وعلى أساس هذا التحليل آمن النقديون بفعالية وأهمية السياسة النقدية أما السياسة المالية فتؤدي فقط الآثار التوزيعية بين القطاع العام والخاص نظرا لزيادة النفقات العامة يصاحبها غالبا انخفاض في الطلب الخاص بنفس القدر.

¹- سهير محمود معتوق، تحرير سعر الفائدة وآثاره المحتملة في جمهورية مصر العربية المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين المصريين عام 1991ص27.

²- محمود علي إبراهيم القصاص مرجع سابق ص38

³- محمود علي إبراهيم القصاص مرجع سابق ص38

وما يميز النقديين أكثر:

- المنحنى LM أكثر انحدارا، وهو ما يعكس ضعف القابلية للإحلال بين النقود والسندات، وهو ما يؤدي إلى ضالة مرونة الطلب⁽¹⁾ على النقود بالنسبة لسعر الفائدة.
- لا توجد هناك مصيدة للسيولة، فأى زيادة في عرض النقود سوف تغير من سعر الفائدة.
- ليبرهن على أن السياسة النقدية ذات فعالية حتى في حالة الكساد.
- المنحنى IS أقل انحدارا، وهو ما يعكس مرونة الاستثمار الشديد بالنسبة لسعر الفائدة.

وعلى إثر هذا اعتبر النقديون أن السياسة النقدية فعالية تتبع من كون عرض النقود⁽²⁾ وفهم متغيرا مستقلا مؤثر على الدخل* ويعتبرون بأن النقود المثلى هي التي تنمو بمعدل مكافئ لنمو الإنتاج هذا من جهة ومن جهة ثانية اعتبارهم للسياسة المالية مجرد القيام بإعادة توزيع بين الأعوان العامة والخاصة. فقول الكينزيين بأن السياسة النقدية ذات فعالية ضعيفة في التأثير على الإنفاق الكلي والدخل والتشغيل، فإن النقديين يردون على ذلك بالقول أن تنظيم كمية النقود هو وحده الذي يمارس أثرا كليا على الاقتصاد في حين أن الأدوات الأخرى للسياسة الاقتصادية وبالذات السياسة المالية لا ينتج عنها سوى إعادة توزيع الموارد بين مختلف القطاعات، ولن تؤثر على الدخل إلا عن طريق ما تحدثه من أثر على الكمية النقدية، أي إذا كان الإنفاق العام يتم تمويله عن طريق إحداث عجز في المالية يمول بالإصدار الجديد.

كما قام فريدمان بتوجيه بعض الأفكار حتى تثبت السياسة النقدية فعاليتها منطلقا من مشكلة الفجوة الزمنية⁽³⁾ (حدوث المشكل) الأثر الفعلي جراء استخدام السياسة النقدية رافضا بذلك السياسة النقدية الموجهة ومطالبها بتلقائية السياسة النقدية حصر دور البنك المركزي في مراقبة نمو الكتلة النقدية وفقا لمستوى الإنتاج الكلي فقط وهذا يتحقق بأمرين:

¹ - جون مينار كينز النظرية العامة في الاقتصاد ترجمة نهاد رضا الجزائر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1991 ص 85

² - دحمان بن عبد الفتاح مرجع سابق ص 85

* - الكينزيون لا يعتقدون بذلك إذ يفسرون وجود العلاقة بين كمية النقود، والدخل لا يبرهن على السببية المشار إليها من طرف النقديين إذ ينطلقون من التصربات والحقن باعتبارها متغيرات مستقلة فتؤدي وفقهم لتغير الدخل عمل المضاعف ولما كان البنك المركزي يخفض كمية النقود بوسائله المختلفة في أوقات التضخم، وهذا يعني أنه سيعمل على ملائمة كمية النقود للدخل الجديد، وهذا يكون وفقهم عرض النقود متغيرا تابعا.

³ - دحمان بن عبد الفتاح مرجع سابق ص 85

- استقرار مستوى الأسعار المحلية حتى يمكن العمل على تحقيق تلقائية السياسة النقدية الإيـمان بالعلاقة المتبادلة بين كمية النقود ومستوى الأسعار .

- ثبات معدل نمو المعروض النقدي لأنه طالما يعتقد النقديون أن السياسة النقدية المثلى هي التي تعمل بالعلاقة نمو المعروض النقدي

- نمو معدل الإنتاج الحقيقي، وعليه يرون وجوب المحافظة على معدل نمو المعروض النقدي وتكون هذه القدرة على التحكم أكثر كلما كانت السلطات النقدية مستقلة عن الحكومة.

المبحث الثامن

الموازنة بين السياسة النقدية والمالية

- إن أنصار نظرية النقديين لم يحددوا المتغير النقدي الذي يؤدي إلى النجاح ويؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي، هل هو M_2 M_1 ذلك أنه حسب Hellerw. من الصعوبة إيجاد مجمع نقدي أكثر ملاءمة عندما يتعلق الأمر بإثبات مدى تأثير النقود على النشاط الاقتصادي، ففي جويلية 1968 قد انخفض التوسع النقدي إذا قدرناه بالمخزون النقدي، وارتفع إذا تم تقديره بالنقود مضافا إليها الودائع لأجل، وبقي ثابتا إذا تم تقديره بالقاعدة النقدية

- عدم فصل النقديين في بعض الأطروحات مما يجعل الأمر صعبا بخصوص الرأي الذي يجب أخذه من ذلك:

أ- فمرة يصرحون بكون أن هناك علاقة سببية ضيقة بين الكتلة النقدية والدخل

ب- ومرة أخرى يصرحون بأن الطلب على النقد يتأثر بتغيرات الدخل وهذا ما يؤدي إلى بروز أهمية المضاعف النقدي في المدى القصير.

ج- صعوبة الأخذ بأفكار النقديين في مجتمعات خالية من الأسعار والأجور المبادلات الخارجية.

د- إن تقييد الكتلة النقدية في إطار قاعدة صارمة لا يمكنه أن يضر بالمكانة الدولية للولايات المتحدة

الأمريكية، وذلك لأن رؤوس الأموال تتأثر تأثيرا كبيرا بأسعار الفائدة كما تكون معرضة في حالة وجود⁽¹⁾ المضاربة إلى الهروب من أمريكا، وذلك لأن فريدمان والنقديين يعتقدون أن أسعار الفائدة تتجدد على مستوى السوق، ومنه فإن الدولة ليس بإمكانها ضبط هذه الأسعار، وفق متطلبات توازن ميزان المدفوعات.

¹ - دحمان بن عيد الفتاح مرجع سابق ص 87

هـ- عدم اعتراف النقديين بأهمية السياسة الضريبية في تأثيرها على التوسع الاقتصادي رغم أن الضرائب سنة 1964 في الولايات المتحدة الأمريكية كان دليلا على هذه الأهمية إذ ساهمت هذه التخفيضات في امتصاص فائض العمالة.

ويرد M. Friedman على HeLLer سائقا الحجج التالية:

إن النقديين لم يصرحوا أبدا بأن النقود هو الذي وحده يهيم الاقتصاد، فحسبهم أن رفاهية المجتمعات تعتمد أساسا على توجيه هياكلها التأسيسية، قدرتها، إرادة شعوبها وكذا إمكانية الاستثمار ووضعية التكنولوجيا فيها، فعندما نتكلم عن الإنتاج فإننا نقصد تلك العوامل المذكورة آنفا إلا أن هناك أمرا يبقى دائما مهما هو بكم من الدولارات تقيم نتائج هذه العوامل؟ وعند طرح هذا السؤال فإن النقود هي العامل المسيطر والأهم.

8-1- فعالية السياسة النقدية ونظام الصرف

يعد نموذج روبرت ماندل ل1963، وماركوس فلمنج 1962، من أهم النماذج التي تشرح مدى فاعلية السياسة النقدية في ضل نظم الصرف المختلفة، وذلك في إطار قروض معينة، ويفرق النموذج في معالجته لهذا الموضوع بين حالتين رئيسيتين هما: (1)

8-2- فعالية السياسة النقدية وسعر الصرف الثابت

تعد السياسة النقدية في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة، غير فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي، بغض النظر عن درجة سيولة رأس المال، بصورة، أخرى محدودة دور البنك المركزي في التأثير على أسعار الفائدة أو مستوى النشاط الاقتصادي بشكل المستهدف، هذا فضلا عن قصورة في مجال الحفاظ على استقرار السعار، وخاصة أسعار الصرف، نظرا لمحدودية الاحتياطات من النقد الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع احتمالات انهيار نظام سعر الصرف الثابت. فمع تبني سياسة نقدية توسعية (على سبيل المثال) لدفع (2) الاقتصاد المحلي إلى مستوى ناتج العمالة الكاملة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية (بصورة مؤقتة). مقارنة بأسعار الفائدة السائدة عالميا وهذا (3) بدوره يؤدي إلى أمرين:

¹ - بركان زهية مرجع سابق ص85

² - بركان زهية مرجع سابق ص85

³ - مصطفى عبد الرؤوف عبد المجيد هاشم، السياسة النقدية في ضل نظم الصرف المختلفة بالدول النامية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة القاهرة العدد الثاني سنة 2001 ص ص 246-249.

- **الأول:** هو تشجيع الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة الطلب على الواردات، بغرض ثبات الصادرات وعدم زيادتها نظرا لثبات سعر الصرف وعدم اكتسابها ميزة سعرية جديدة، فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور وضع الميزان التجاري.

- **الثاني:** فيتمثل في خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي تدهور ميزان العمليات الرأسمالية، نظرا لانخفاض هامش سعر الفائدة (الفرق بين سعر الفائدة المحلي والعالمي السائد في السواق العالمية) مقارنة بالهوامش المحققة.

في الدول الأخرى الجاذبة لرؤوس الأموال وسوف يتزايد هذا التدهور مع زيادة سياسة رؤوس الأموال الأجنبية التغيرات في أسعار الفائدة (بغرض عدم وجود موانع للتدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال).

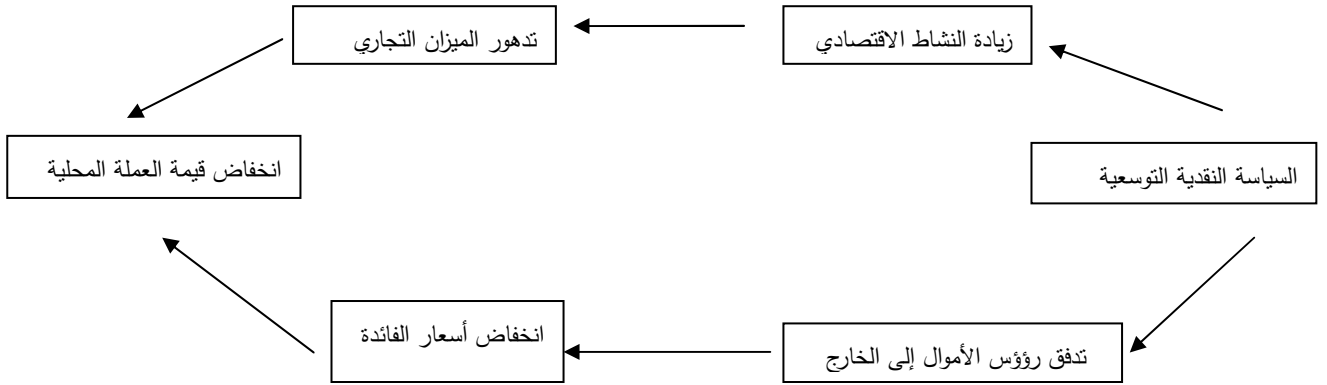
ومن الأمر **الأول والثاني** سوف يتدهور الوضع في ميزان المدفوعات، والذي يعتبر عنصر استنزاف لاحتياجات الدولة من النقد الأجنبي وخاصة في ضوء قيام البنك المركزي بالدفاع عن سعر الصرف الثابت وسوف يؤثر تلك سلبا على المعروض النقدي وبنفس مقدار الزيادة الأولية الحادثة فيه من قبل البنك المركزي وبالتالي العودة إلى وضع التوازن الأصلي.

8-3- فعالية السياسة النقدية وسعر الصرف المرن (المعوم)

في هذا الإطار تكون السياسة النقدية أكثر فعالية وبالتالي يكون للبنك المركزي إمكانية وقدرة أكبر وحرية في انتهاج سياسة نقدية⁽¹⁾ مستقلة، وخاصة مع تزايد السيولة الدولية لرؤوس الأموال إذ أن البنك المركزي لن يتعرض لضغوط استنزاف احتياطات النقد الأجنبي، لتمويل عجز ميزان المدفوعات والدفاع عن سعر الصرف الثابت، إذ ستكون آلية تعويم سعر الصرف كفيلة بإزالة العجز في ميزان المدفوعات ويتوقف مدى تأثير النشاط الاقتصادي على مدى حساسية رؤوس الأموال للتغيرات في سعر الفائدة وكذلك حرية انتقال رؤوس الأموال، هذا فضلا عن مدى استجابة للتغيرات الحادثة في قيمة العملة.

¹- بركان زهية مرجع سابق ص 87

8-4- تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف نموذج ماندل فلمنج



2-28- المصدر: قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 117

المشاكل التي تواجه السياسة النقدية من حيث التقييم الفعلي والتطبيق العملي من أكثر المشاكل شيوعا التي تواجه السياسة النقدية عند التطبيق العملي نجد:

8-5- أثر الفجوة الزمنية للسياسة النقدية.

تكون هناك فجوة زمنية بين حدوث مشكلة اقتصادية ما وبين الأثر الفعلي للسياسة المستخدمة لمواجهتها، ويقدر فريدمان الفترة ما بين التغيير في المعروض النقدي، والتغير في مستوى النشاط الاقتصادي بأنها: تتراوح بين 12 و18 شهرا.

وعلى هذا قد تقرر الحكومة زيادة عرض النقود للتخلص من حالة الكساد، وتستمر في زيادة عرض النقود حتى يتحول الكساد إلى التضخم.

ولذلك نادى فريدمان بثبات معدل نمو كمية النقود وليس ثبات كمية النقود إذ أنه في حالة عدم زيادة كمية النقود يزيد الناتج القومي وتهبط الأسعار ويؤدي ذلك لحالة من الركود إذ لم تزداد سرعة التداول⁽¹⁾.

لقد ركز فريدمان على مشكلة الفجوة الزمنية في فرض السياسة النقدية الموجهة والمطالبة بتلقائية السياسة النقدية.

¹ - حمدي عبد العظيم مرجع سابق ص 71

وهي تتحقق بتوافر عنصرين:

1- استقرار مستوى الأسعار المحلية

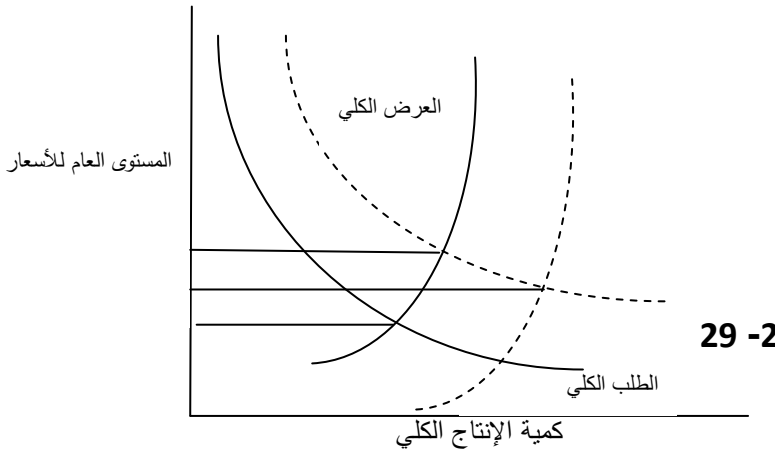
إذ يرى النقديون ضرورة استقرار المستوى العام للأسعار حتى يمكن تحقيق تلقائية السياسة النقدية، ويلاحظ أن هناك علاقة متبادلة بين مستوى الأسعار وكمية النقود كلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به في نفس الوقت.

2- ثبات معدل نمو المعروض النقدي

يرى النقديون أن هناك ارتباط وثيق بين معدل نمو المعروض النقدي ومعدل التغير الاقتصادي فإنه لكي يتحقق الاستقرار الاقتصادي يجب المحافظة على معدل نمو مستقر للمعروض النقدي (ورغم أن قيمة هذا المعدل كانت محل نقاش إلا أنه بصفة تقريبية اقترح النقديون أن يكون معدل النمو في عرض النقود مساو لمعدل النمو في الناتج الحقيقي).

8-6- دور السياسة النقدية في علاج التضخم

يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار كما يتحدد سعر السلعة الواحدة بالمطلوب والمعروض منها فمن المنطقي أن نسلم أن أسعار كل السلع تتحدد بالطلب الكلي والعرض الكلي وبالتالي يزيد المستوى العام للأسعار مع زيادة الطلب الكلي وثبات العرض الكلي⁽¹⁾ أو ثبات الطلب الكلي مع نقصان العرض الكلي أو زيادة كل من الطلب الكلي والعرض الكلي ولكن زيادة الطلب أكبر من الزيادة في العرض مما يتضح بالشكل.



¹ - محمد عبد العظيم طالب التضخم العالمي: الظاهرة والتفسير الاقتصادي لها، مجلة مصر المعاصرة العددان 421، 422 جويلية وأكتوبر 1990 ص 294-206.

ويرى الاقتصاديون النقديون أن التضخم ظاهرة نقدية في طبيعتها وسبب التضخم هو فائض في عرض النقود أي الإصدار النقدي يزيد بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الإنتاج إذ أنه مع زيادة عرض النقود يحصل الأفراد على دخول نقدية جديدة ويزيد انفاقهم ولو جزئياً على السلع والخدمات، أي يزيد الطلب على السلع والخدمات فإذا الإنتاج أو العرض ثابتاً أو يزيد بصورة أقل من زيادة الطلب فإن فائض الطلب ينعكس في ارتفاع الأسعار وبالتالي فالسياسة الواجب إتباعها في حالة التضخم هي تخفيض عرض النقود ليقل الطلب وتخفيض الأسعار.

وهناك ملاحظتان هامتان على نظرة الاقتصاديين النقديين للتضخم:

الأولى: إهمال جانب العرض تماماً

الثانية: عدم الأخذ في الحسبان العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب غير المعروض النقدي.

وهذا في الواقع أن ظاهرة التضخم لها أسباب كثيرة متشابكة أهمها:

- إهمال جانب العرض تماماً

- عدم الأخذ في الحسبان العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب غير المعروض النقدي وفي الواقع أن ظاهرة التضخم لها أسباب كثيرة متشابكة هي:

- في جانب العرض: قد تزيد تكاليف الإنتاج بسبب زيادة الأجور وإذا نجحوا ولو جزئياً على الأقل فإن أرباب الأعمال ينقلون الزيادة في التكاليف إلى أسعار المنتجات وهكذا تجري الأجور وراء الأسعار وتجري الأسعار وراء الأجور بصفة مستمرة.

- وفي جانب العرض أيضاً تبرز الأسباب الهيكلية للتضخم إذ أن زيادة الأسعار في بعض القطاعات نتيجة وجود اختناقات تؤدي زيادة المستوى العام للأسعار إذ صاحبها عوامل مساعدة.

- التضخم المستورد إذ أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية بصورة مباشرة إذا كانت الواردات سلع وسيطة أو استثمارية.

ورغم أن كل هذه العوامل المتشابكة تؤدي إلى حدوث التضخم إلا أنه لا يمكن إغفال الدور الذي تؤديه عرض النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار.

وطبقا لما قاله فريدمان¹ أنه من الصعوبة ضبط الأسعار دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، ولا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء لخفض معدل زيادة كمية النقود والدليل على ذلك تجارب بريطانيا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية²

8-7- استقلال السلطة النقدية

إن مسألة استقلالية البنك المركزي قد سبقت ظهور نظام البنوك المركزية نفسها فيذكر دافيد ريكاردو في عام 1824 رأيه⁽¹⁾ معقبا على إنشاء بنك وطني بقوله: لا يمكن الاطمئنان إلى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية حيث أن منح الحكومة هذه السلطة سوف يؤدي غالبا إلى الإفراط في استخدام هذه السلطة كما اعتقد أنه سوف يكون هناك خطر كبير إذا ما سيطر وزراء الحكومة بأنفسهم على إصدار النقود الورقية فلأجل هذا أقترح أن يتم وضع ذلك الاحتكار في أيدي نواب يتم تفويضهم ولا يمكن عزلهم من وظائفهم إلا عن طريق الاقتراح في مجلس النواب وأقترح أيضا منح تعاملات مالية بين هؤلاء المفوضين والوزراء ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يقرض هؤلاء المفوضين أموالا للحكومة، أما إذا أرادت الحكومة الحصول على نقود فإنه ينبغي أن تحصل عليها عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق بيع أدوات الخزانة أو أن تقترض من أي بنك من البنوك، ولكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال السماح للحكومة بالاقتراض من هؤلاء الذين يملكون القدرة على إصدار النقود.

كما أن الواقع الاقتصادي الحالي أصبح ينبأ بأهمية منح الاستقلال للبنك المركزي عن الإدارة الحكومة والبرلمان أو أي مؤسسة أخرى.

وهذا استنادا إلى أن مصداقية السلطة النقدية، وكذا قدرتها على تحقيق الهدف الخاص باستقرار الأسعار سيكون أفضل إذا ما زادت درجة البنك المركزي وهو ما يذهب إليه ستانلي فيشر بقوله: " تكون البنوك المركزية في أفضل وضع يساعدها على مواجهة تحدي التضخم إذا ما كانت مستقلة، وإذا ما وضعت نصب عينيها هدفا للتضخم المنخفض مع شيء من المرونة للتعاقد مع صدمات الأسعار"

وعليه أصبح موضوع استقلالية السلطة النقدية من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الاقتصادية والمصرفية بصفة خاصة وقد يرجع ذلك إلى التطورات الاقتصادية النقدية سواء على مستوى الدولي أو الإقليمي وكذا المحلي حيث أصبح يرى أن القيام بمثل هذا الإجراء سيؤدي إلى زيادة مصداقية السلطة النقدية، وبالتالي تفعيل السياسة النقدية.

¹ - دحمان بن عبد الفتاح مرجع سابق ص 220

كما أكدت عدة دراسات اقتصادية في بداية الثمانينات وبالتحديد سنة 1983 عن طريق دراسة قام بها كل من الاقتصاديين (BARRO)، (Gordn) على ضرورة استقلالية البنك المركزي وأن هذه تزيد من مصداقية السلطة النقدية من جهة، وكذلك تمكن البنك المركزي من محاربة ظاهرة التضخم من جهة أخرى⁽¹⁾

ونعني باستقلالية البنك المركزي قيامه بإدارة السياسة النقدية بعيدا عن السلطة التنفيذية، بحيث لا تسخر السياسة النقدية كوسيلة لتمويل العجز في الميزانية مما سترتب عن هذت المر أن يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم لأن الاعتماد على الاستقلالية البنك المركزي كمنهج مختار من طرف السلطة النقدية يكون مرتبط بالأساس بهدف واحد لا غير متمثل في استقرار المستوى العام للأسعار، الذي يعتبر الدولب في تحريك الدواليب المترابطة في هيكل الاقتصاد الكلي.

ونجد أن البنك المركزي عندما يكلف أو يربط سياسته النقدية بأهداف إستراتيجية أخرى تحد من استقلاليتها، وعند تشبته بتحقيق هذه الأهداف من شأنه أن يعيق تحقيق الهدف الرئيسي.

بحيث أن⁽²⁾ نتائج الدراسات التي توصل إليها كل من (PARKIN – bade 1985) أكدت على أنه كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي، كلما انخفض معدل التضخم.

بالإضافة إلى ذلك فإن استقلالية البنك المركزي تعمل على كبح توجه الحكومات نحو الاعتماد على الأساليب السهلة المتمثلة في الإصدار النقدي المفرط وزيادة بيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة العامة من أجل تمويل العجز في الميزانية العامة.

لنتوقف لدى استقلالية البنك المركزي من اختصاصه استعمال أدوات السياسة النقدية بهدف محاربة التضخم، وعلى هذا الأساس فإنها تجبر السلطة العمومية على التأقلم مع الوضعية الاقتصادية الحقيقية وتقوم بصياغة السياسة الميزانية الملائمة لهذه الوضعية،⁽³⁾ بدون أن تعتمد على نتائج وهمية من شأنها أن تزيد من تأزم الوضعية الاقتصادية التي تصل في نهاية المطاف إلى تأزم الوضعية الاجتماعية.

هذا الأسلوب اعتمد في فرنسا على سبيل المثال ما بين 1993 إلى 1994 بحيث أصبحت السياسة المالية تتبع السياسة النقدية التي من شأنها أن تستهدف استقرار الأسعار وبالتالي محاربة التضخم كهدف رئيسي لها.

¹ -Agnès benassy- auer et géant Pisani ferry cepii (centre d'étude prospectives d'informations international) indépendance de la banque central et politique budgétaire, document de travail N° : 94 - 02

² - أحمد غريبي مرجع سابق ص117

³ - أحمد غريبي مرجع سابق ص117

وننتج عن ذلك تنسيق ايجابي ما بين استقلالية البنك المركزي ودرجة النشاط الاقتصادي المعتمد في السياسة المالية.

وحتى نستطيع أن نميز بين البنوك المركزية حسب درجة الاستقلالية علينا أن ندرس المؤشرات التالية⁽¹⁾

8-8- مؤشرات إستقلالية البنك المركزي

1- طول مدة تعيين البنك المركزي ومدى قابليتها للتجديد فالسلطة النقدية مرتبطة بقمة هرمها المتمثل في محافظ البنك المركزي والمدة التي يشرف فيها على رئاسة البنك المركزي، بحيث كلما طالت المدة تستطيع السلطة النقدية أن تنفذ الإجراءات المسطرة لديها بغية الوصول إلى الأهداف النهائية التي تستهدفها مسبقاً.⁽²⁾

2- الجهة التي تعين المحافظ، فعندما نتعرف على الجهة التي عينت المحافظ نستطيع أن ندرك درجة استقلالية البنك، فقد تكون الحكومة هي التي عينته وبالتالي لا يستطيع المحافظ الوقوف في زجه هذه السلطة التنفيذية عندما تطلب منه تمويل الميزانية بالأساليب السهلة وتختلف هذه الطريقة لو عين المحافظ من طرف مجلس البنك أو هيئة مشتركة أو البرلمان.

3- مدى تمكن المحافظ من ممارسة مهام أخرى، فمحافظ البنك المركزي لابد أن يتفرغ لمهمة رئاسة البنك المركزي ولا يمارس مهام أو نشاط آخر من شأنه أن يقلص من استقلالية البنك المركزي، حيث يسخر هذا الأخير السياسات النقدية لأغراض أخرى تكون في غير صالح الأهداف المسطرة لدى السلطة النقدية.

4- مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية، فكلما تدخلت أطراف أخرى عند صياغة الساسة النقدية لا تستطيع السلطة النقدية أن تحدد أهدافها النهائية، وبالتالي تكون العواقب متهمة والنتائج في غير صالح البنك المركزي.⁽³⁾

5- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الميزانية العامة للدولة لابد على السلطة التنفيذية أن تطلب المؤشرات الضرورية التي من شأنها أن تساعد على إعداد الميزانية العامة.

6- حسب أهداف البنك المركزي فإذا كان له هدف وحيد والمتمثل في استقرار مستوى الأسعار يكون أكثر استقلالية، على العكس من ذلك لما يقوم البنك المركزي بربط أهداف أخرى متعارضة مع هذا الهدف مثل العمالة الكاملة، ونتيجة لعملية ربط الأهداف يكون هذا الأخير سبب في تدني استقلاليته.

¹ - عبد المجيد قدي مرجع سابق 95

² - أحمد غريبي مرجع سابق ص118

³ - أحمد غريبي مرجع سابق ص118

7- مدى إمكانية منح القروض للخبزفة العامة، فكلما كان يراعي الظروف الاقتصادية أكثر في منح الخبزفة القروض التي تطلبها كلما كان أكثر إستقلالية مع مراعاة طبيعة القروض التي يمنحها وشروط منحها.

8- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية ووفي دراسة على 15دولة تنتمي إلى (OCDE) قام بها كل من (grilli et all1991) و(cukierman et al 1992) وضعوا فيها أهم مؤشرات استقلالية البنك المركزي كما هي موضحة في الجدول التالي:

1-2- جدول يوضح مقاييس الإستقلالية

المقاييس	GMT*	Cww **
استقلالية المسيرين (1)		
• تعيين المسيرين	%18,75	%5
• مدة التعيين	%12,5	%5
عزل المحافظ	% 0	%5
• المحافظ يشارك في الحكومة	% 0	%5
• المجموع الجزئي	% 31,25	%20
استقلالية الأهداف		
• هدف قانوني استقرار عادي	% 6,25	% 15
• من يحدد السياسة النقدية	% 6,25	% 5
• ثقل البنك في إعطاء الحلول للحكومة	% 6,25	% 5
• مشاركة البنك المركزي في إعداد الميزانية العامة	% 0	% 5
• المجموع الجزئي	% 18,25	%30
استقلالية الأدوات		
• تقييد التمويل النقدي للعجز مع التحديد الكمي للتسيقات	% 12, 5	%27,5
• الطبيعة المؤقتة لتسيقات الخزينة	% 6,25	%2,5
• تقديم امتياز للخزينة العمومية في أخذ القروض من البنك المركزي	% 0	%,5
• تكلفة القروض المقدمة للخزينة من طرف البنك المركزي	% 6,25	%12,5
• عدم مشاركة البنك المركزي في السوق الدولية	% 6,,25	%2,5
• الدين العام	% 31,25	%50
أدوات السياسة النقدية	% 6,25	%0
• تثبيت سعر إعادة الخصم من طرف البنك المركزي	% 12, 5	%0
• البنك المركزي لا يكلف بالرقابة الاحترازية	% 18,75	%0
• مجموع جزئي	% 50	%5
المجموع	%100	%100

في حين نجد من شملت دراساتهم مستوى الشفافية في البنك المركزي كا (Kohn 2005) (blinder)،

¹ - أحمد غريبي مرجع سابق ص 119 146

*GMT : GRILLI MaSCLandro et Tabellini (1991)

**CWW : CUKIERMAN WSbb ET NYaPtI (1992)

(barnanke 2004A)، (barnanke 2004B) توصلوا على أن للشفافية في البنوك دور هام ومحفز للسياسة النقدية بأن تصبح فعالة في المجتمع وخاصة في الهدف الرئيسي المتمثل في استقرار العام للأسعار.

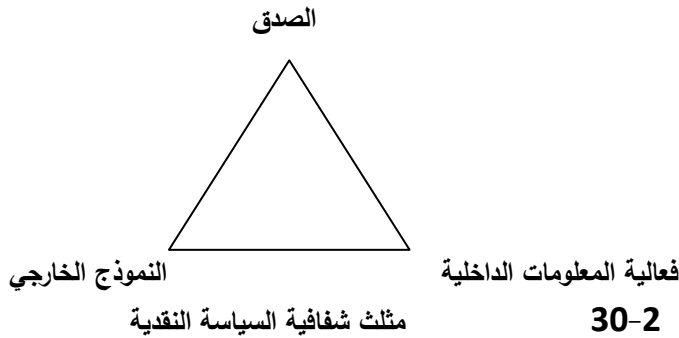
كما يرى أن الشفافية لا تقتصر على تقارير بل من الأفضل أن تهتم الشفافية في البنوك المركزية، بال نماذج الاقتصادية المستعملة في تقديراتها للأهداف النهائية وآليات تحويل السياسة النقدية.⁽¹⁾

وفي الاتحاد النقدي الأوروبي يعمل منذ الأيام الأولى لظهور العملة المشتركة الأورو دعم على استقلالية البنك المركزي الأوروبي عن البنوك الوطنية لغايتين.

الغاية الأولى: حتى يتمكن الأورو من الصمود أمام المتغيرات الاقتصادية العالمية كعملة صعبة منافسة للعملة الأمريكية الدولار، وتحقق المنطقة الأوربية من جذب رؤوس الأموال الأجنبية، بال إضافة إلى ذلك حتى تصبح السياسة النقدية واضحة.

الغاية الثانية: لكي لا تتمكن أي سلطة أوروبية التأثير على البنك المركزي الأوروبي وتستفيد منه اقتصاديا وأيضا حتى يتمكن البنك المركزي أن يتصدى لبعض الأزمات المالية المتوقعة.

وبالتالي نستنتج أن هناك علاقة وثيقة بين استقلالية البنك المركزي والشفافية داخل هيكله الأمر الذي ينتج عنه المصادقية لدى الأعوان الاقتصاديين حيث أخذت هذه الشفافية شكل مثلث أطلق عليه اسم مثلث شفافية السياسة النقدية كما هو موضح بالشكل التالي.



نستنتج من هذا المثلث أن استقلالية البنك المركزي ينتج عنها الصدق الذي يكون في القمة، يتطلب منه أن يوفر معلومات صحيحة في هيكل البنك المركزي التي ستستغل لصالح الأهداف المسطرة، لتقدم صورة أوضح للمحيط الخارجي للمعلومات والنتائج التي سوف يتوصل إليها البنك المركزي.

¹ - أحمد غريبي مرجع سابق ص120

8-9- نماذج عن استقلالية بعض البنوك المركزية

لقد أجريت دراسات عديدة على تجارب بعض الدول التي تتمتع بنوكها المركزية بأعلى درجات الاستقلالية، واتفقت هذه الدراسات على أن البنوك المركزية لكل من ألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر البنوك المركزية استقلالية، وبالتالي سنحاول تقديم تجارب بعض الدول متطورة، وتجربة دولة نامية.

8-10- تجربة البنك المركزي الألماني

يعتبر البنك المركزي الألماني (البوندسبنك) أكثر البنوك استقلالية في العالم، إذ الأحداث التي سجلها البوندسبنك قد تثبت⁽¹⁾ ذلك الحكم فالبنك المركزي الألماني يستمد استقلاليته من إدارة أعماله، وخصوصا السياسة النقدية بموجب القانون المؤسس له، إذ ينص ذات القانون على أن (البوندسبنك) مستقل في إدارة أعماله، حيث لا يجب أن يخضع لتدخل الحكومة أو البرلمان أو أي مؤسسة حكومية عند اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة النظام المصرفي في ألمانيا.

وقد تعود رغبة ألمانيا في تحقيق استقلالية جهاز الإصدار عن الحكومة إلى التاريخ النقدي لألمانيا ذلك أن ألمانيا واجهت بعد الحرب العالمية الثانية تضخما جامحا أدى إلى انهيار العملة الألمانية وهذه الحالة دفعت بها إلى تدوين وتسجيل الاستقلالية في التشريع الخاص بالبنك المركزي والصادر عام 1957 حيث نص على أن محافظي البنك المركزي المتعاقبين عليهم أن يتعهدوا بمجرد توليهم مناصبهم بالعمل على مقاومة الضغوط التضخمية التي أدت إلى التساهل في المجال النقدي.

ففي سنة 1992 رفض البنك الألماني قرار المجموعة الأوروبية القاضي بتخفيض معدل الفائدة جراء اضطراب آلية سعر الصرف الأوروبي الأمر الذي وقع حائلا للبنوك المركزية في دول المجموعة من التدخل في السواق النقدية للمحافظة على قيمة عملاتها إذ دفع ذلك انجلترا إلى الخروج من آلية سعر الصرف الأوروبي في أوت 1992 واستمر المارك في قوته إزاء العملات الرئيسية الأخرى. تكررت في جويلية، أوت 1993 نفس العملية التي حدثت سنة 1992 واستمر المارك في قوته فاضطربت آلية سعر الصرف الأوروبي فقررت السلطات النقدية في دول المجموعة زيادة الهامش المسموح بتقلب عملات دول المجموعة إلى 15% بدلا من 2,25% وكان سبب ذلك هو عدم استجابة (البوندسبنك) لطلب خفض أسعار الفائدة بالمحافظة على آلية سعر الصرف الأوروبي، إذ كانت رغبة الحكومة في أن يقوم بنكها بتخفيض معدل الفائدة للحفاظ على الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، ونظرا لما يتمتع به (البوندسبنك) من استقلالية لم يستحب لطلب الحكومة ويجل أن يعلم بأن استقلالية البوندسبنك لا تمنع

¹ - دحمان بن عبد الفتاح مرجع سابق ص 232

تعاونه مع الحكومة، فهو ملزم بمساندة السياسة الاقتصادية للحكومة الفيدرالية، وهو في سبيل ذلك مطالب بتقديم العون لها لتحقيق أهداف هذه السياسة بما يملك من رأي ومشورة وخبرات وكذلك من أدوات نقدية يمكنها التأثير على الوضع الاقتصادي إلا أن البوندسبنك غير مطالب بأن يأخذ في الحسبان سياسة الحكومة إذا ما تعارضت مع دوره الأساسي في تحقيق استقرار الأسعار، ففي هذه الحالة من واجبه التخلي عن دعم هذه السياسة إذ أن هدفه من عدم تخفيض معدل الفائدة هو الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار لمدة 20 سنة وبالتالي التحكم في التضخم الذي يعد رأس أهداف البوندسبنك، وانخفاض نسبي في نسب عجز الموازنة العامة، إضافة إلى تزايد قوة المارك الألماني كعملة نقدية دولية مما جعلها تشكل محور النظام النقدي⁽¹⁾ الأوروبي، وهذا شجع عدد من الدول الأوروبية ليربط عملتها بالمارك الألماني⁽²⁾

وتتمثل الملامح الأساسية لاستقلالية البوندسبنك في العناصر الآتية:

1- يعين محافظ البنك ونائبه من قبل رئيس الجمهورية من بين ثمانية أعضاء معينين عن طريق ترشيح الحكومة الفدرالية المركزية، ومدة بقاء المحافظ 08 سنوات، ولا يوجد نص قانوني خاص يعزل أي من هؤلاء من منصبه إلا لأسباب تتعلق بهم أو من تلقاء أنفسهم أو بطلب من مجلس إدارة البنك.

2- أما فيما يتعلق بصياغة السياسة النقدية فينص قانون البوندسبنك على أن تحديد السياسة النقدية تبقى من صلاحيات مجلس البنك المركزي، وبعد مستقلا في صياغتها دون أن تفرض عليه الحكومة انتهاج أية سياسة رغما عنه، وهذا لا ينفي التشاور بين الطرفين عند وضع السياسات المختلفة، بل يقوم البنك بإبداء مشورته للحكومة بمسائل تتعلق بالسياسة النقدية الأكثر أهمية.

3- أما فيما يخص الخلافات التي يمكن أن تحدث بين الطرفين فلا توجد قواعد لذلك، فالقانون يشير إلى الترتيبات التي تلزم الجانبين بالتعاون والتشاور ولكن هذا لا يمنع بأن يكون القرار النهائي للبوندسبنك

4- يشترط البنك قيودا شديدة على تمويل الحكومة، إلا في بعض الحالات يسمح بشراء سلع أو بيع حجم من الأوراق المالية في السوق الثانوية للتحكم في الكتلة النقدية وتنظيم سوق النقد، أو يقدم قروضا قصيرة الأجل تستحق بعد 3 أشهر، ويحدد قانون البنك ضمانات منح القروض والحد الأقصى المسموح به.

¹ -Otmar issuing German MONETARY POLICY IN TERMS OF ITS NATIONAL and international RESPONSIBILITIES, BIS REVIEW 22 nd, April 1993 P7-11

² - حازم السيد شحاتة، استقلالية البنك المركزي وأثارها على فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير، كلية التجارة عين شمس القاهرة، ص127.

5- أما المهام الرسمية الموكلة للبوندسبنك تتمثل في تحقيق استقرار الأسعار وحماية قيمة العملة ولذلك يعتبر البوندسبنك أكثر البنوك غي العالم تحكما في المستوى العام للأسعار محققا أقل متوسط لمعدل التضخم.

6- لا يخضع البوندسبنك للمساءلة من قبل الحكومة، بل يتم عرض أنشطة البنك للنقد المباشر من جانب الجمهور والمحللين والسياسيين ويقوم البنك بتوفير كل المعلومات دون أية ضغوط ويجب عليه شرح سياسته وتبرير استقلاليته.

7- يعد البنك مستقل ماليا وحرفي تقرير نفقاته بذاته دون أية رقابة حكومية.

8- 11- تجربة استقلالية البنك المركزي المصري

اشتملت ملامح استقلالية البنك المركزي المصري في المعايير الآتية:

1- البنك ليس له تحديد وصياغة السياسة النقدية بمفرده ومهمته تتحد في الإشراف والتنفيذ فقط وفي المقابل⁽¹⁾ توجد قيود على استعمال أدوات السياسة النقدية.

2- أسندت عدة مهام إلى البنك عوض من التركيز على مهمة واحدة هي تحقيق الاستقرار في الأسعار وتعدد المهام دليل على ضعف الاستقلالية.

3- يعد البنك المركزي المصري مسؤولا عن سياسته أمام السلطتين التشريعية والتنفيذية.

4- لم يضع القانون حد على منح البنك القروض للحكومة لتمويل العجز في ميزانية مما ترتب عنه طلب الحكومة المستمر للقروض.

5- أما فيما يخص تعيين المحافظ والمسؤولين في هرم البنك تعد من صلاحيات رئيس الجمهورية وتشمل ذوي الخبرة المتخصصين لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، مما سيترتب عنه أن يكون المحافظ عرضة للعزل لأسباب ما دون⁽²⁾ مبررات.

6- أما فيما يتعلق بالاستقلال المالي فالبنك المركزي يتمتع بدرجة عالية في هذا المجال فالبنك له السلطة الكاملة في تقسيم الأرباح بيم الخزانة العامة ونصيب العاملين وما يقرر من تخصصه من احتياطات.

¹ - محمد يمن الحماقي، استقلالية البنك المركزي وأثره على السياسة النقدية معهد الدراسات المصرفية القاهرة 1994ص22
² - عمر عبد الحليم سلمان استقلالية البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية كلية التجارة جامعة حلوان القاهرة 2003ص19

8-12- تجربة استقلالية البنك الفرنسي

تأسس البنك المركزي الفرنسي في عام 1800 ومؤسسه نابليون بونابرت واعتبرت السياسة النقدية بمثابة جزء من السياسة الاقتصادية للحكومة ولم يعترف باستقلال هذا البنك عن الحكومة التي كانت مسؤولة وفقا للدستور عن تحديد السياسة العامة للدولة التي تعد السياسة النقدية من ضمنها، وأصبح البنك يتمتع بالاستقلالية خلال 1993.

غير أنه ابتداء من سنة 1993 تغيرت الأسس التقليدية التي سار عليها هذا البنك سنوات طويلة إثر صدور قانون جديد للبنك المركزي والذي أقر استقلالية ملحوظة في تحديد السياسة النقدية وتنفيذها.

إنّ الانضمام فرنسا إلى اتفاقية الوحدة الأوروبية الموقعة في 07 فيفري 1992 وما انجر عنه من التزامات كان سببا رئيسيا لإقرار مبدأ استقلال البنك المركزي في فرنسا إذ فرضت معاهدة ماستريخت على الدولة الموقعة عليها تكييف تشريعاتها وفق ما يحقق للبنك المركزي استقلاليته فعلى إثر ذلك صدر بفرنسا في 04 أوت 1993 قانون أعطى للبنك المركزي درجة من استقلالية وحرية أكبر في التصرف وتمثلت أهم مؤشرات تلك الاستقلالية فيما يلي:

8-13- منح البنك المركزي حق تحديد السياسة النقدية

تولى البنك المركزي مسؤولية وبطريقة مستقلة عن ضبط السياسة النقدية وذلك لتحقيق هدف أساسي يتمثل في ضمان استقرار الأسعار.

كما تضمن القانون الجديد إنشاء مجلس جديد يطلق عليه مجلس السياسة النقدية CPM الذي أسندت له مسؤولية رسم السياسة النقدية بطريقة مستقلة عن الحكومة.

8-14- منح إقراض البنك المركزي للحكومة

تدل نصوص القانون الجديد للبنك المركزي الفرنسي تهدف في فصل نشاط البنك عن المتطلبات المالية للحكومة، إذ احتوى القانون الجديد بمنع عملية منح القروض للخزانة العامة بصفة كلية، أي كان شكل الاقتراض أو مبلغه حيث نص على أنه: "ممنوع على بنك فرنسا السماح بمنح أية تسهيلات ائتمانية أو أي نوع من أنواع الائتمان إلى الخزانة العامة أو أي هيئة أو مؤسسة أو مشروع من المشروعات العامة".

كما منع القانون الحيازة المباشرة من جانب البنك المركزي الفرنسي لسندات مديونياتهم وبالتالي يتأكد لنا أن القانون النقدي الجديد المنظم للبنك المركزي الفرنسي قد تمكن لإبعاده عن أي تأثير من جانب السلطة العامة، حتى يمكنه أداء المهمة الأساسية وهي ضمان استقرار الأسعار.

8-15- تجربة الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية)

أنشئ الاحتياطي الفيدرالي في 23 ديسمبر 1913 بعد موافقة الكونجرس وتوقيع الرئيس ويلسون على قرار الإنشاء بعد الأزمة المالية الكبيرة وإفلاس الكثير من البنوك عام 1907 ولم تمنح للبنك الوسائل النقدية الكاملة لإدارة السياسة النقدية إلا بعد صدور قانون 1935 ، يتكون الاحتياطي الفيدرالي من 12 بنكا تغطي كل الولايات، وتتمثل الملامح الرئيسية لاستقلالية الاحتياطي الفيدرالي في المؤشرات الآتية:

1- يعين محافظ البنك ونائبة من قبل الرئيس الأمريكي من بين سبعة أعضاء يمثلون الإدارة وبخصوص عزل المحافظ ونائبه وباقي الأعضاء لا توجد نصوص خاصة بعزلهم وإنهاء مهامهم.⁽¹⁾

2- يعتبر الاحتياطي الفيدرالي حرا في صياغة السياسة النقدية، وله الحق الكامل في إصدار البنكنوت والعملية المعدنية وإدارة القاعدة النقدية، ولا يخضع البنك لأية تأثيرات من أية جهة كانت كموافقة الكونجرس لتطبيق سياسة نقدية معينة.

3- في حالة وجود خلافات بين الحكومة والبنك فالقرار النهائي يرجع للبنك ولكن هذا لا يمنع من استعمال حق الاعتراض من طرف الرئيس الأمريكي لمنع تنفيذ سياسة نقدية معينة، وهذا يتطلب تبرير موقفه بقوة أمام الكونجرس وهذا الأمر نادر الحدوث.

4- بخصوص تمويل الحكومة، قانون البنك يحدد 4 قواعد أساسية لإقراضها، وهذه القواعد تمثل أسس استقلالية البنك وهذه القواعد هي:⁽²⁾

أ- لا يقدم البنك قروضا للسحب على المكشوف أو قروضا طويلة الأجل أو سلفيات

ب- يمنع البنك شراء الأوراق من السوق الأولية حيث تنتج التزامات على الحكومة، ولكن يسمح بشرائها مباشرة من السوق الثانوية لمدة لا تزيد عن سنته أشهر بسبب عجز مؤقت في الإيرادات إلى حين تحصل الضرائب أو العائدات.

¹ - معيزي فويدير مرجع سابق ص110

² CARLO Cattarelli , LIMITING central bank credit to the government, theory and practice occasional paper, imf, Washington 1993 pp 330- 336

ج- يسمح قانون البنك بشراء الأوراق المالية من السوق الثانوية بدون شروط تتعلق بمدة الاستحقاق أو حجم هذه الأوراق.

د- لا تمنح القروض والسلفيات للحكومة أن قانون البنك لم ينص على استعمال هذه الأدوات.

5- يتمثل الهدف الرئيسي للاحتياطي الفيدرالي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للسعار إضافة إلى الحفاظ على نمو مجمل النقد والائتمان وزيادة الإنتاجية وتحقيق أعلى معدلات التوظيف وأسعار الفائدة (1) معتدلة على المدى الطويل.

6- لا يخضع الاحتياطي الفيدرالي للمساءلة أمام أية جهة حكومية ، فيقدم تقريرا مفصلا للكونجرس يبين فيه رؤيته بخصوص الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة مبينا أهداف وخطط مجلس الإدارة ومدى ارتباط هذه الأهداف مع أهداف الإدارة الحكومية والكونجرس.

8-16- استقلالية بنك الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 10/90

في هذا الإطار قامت الجزائر بإصلاحات وتعديلات تشريعية متتابعة التي تولتها السلطة التنفيذية معدلة لقانون النقد والقرض 10/90 لتحقيق الفعالية لجهازها المصرفي وإنفاذ التدخل الحكومي في آليات التسيير شرطا لنجاح السياسة النقدية.

8-17- واقع استقلالية بنك الجزائر طبقا للأمر 01/01

صدر الأمر رقم 01/01 بتاريخ 27 فبراير 2001 ليعدل ويتم القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض وأهم ما جاء به هذا التعديل يتمثل في الآتي:

* فصل المشرع في الأمر 01/01 بين البنك المركزي الذي جعله من اختصاص مجلس إدارته والشؤون النقدية والعمليات الفنية التي جعلها من اختصاص مجلس النقد والقرض (المواد 02،04،08)

* يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا، نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء، وثلاثة موظفين ساميين معينين بموجب مرسوم من الحكومة بناء على قدراتهم وكفاءاتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية.

كما يتم تعيين كذلك ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الاقتضاء (المادة 06)

* تتحدد مهام مجلس إدارة بنك الجزائر في (المواد: 07،11)

¹ - معيزي قويدر مرجع سابق ذكره ص111

- تحديد ميزانية البنك المركزي الجزائري وتعديلها حسب الحاجة، وتوزيع الأرباح وفقا للشروط المنصوص عليها.
- يوافق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ لرئيس الجمهورية باسمه.
- يسهر المحافظ لإطلاع مجلس الإدارة على جميع الأعمال المتعلقة بالبنك المركزي.
- يحرس مجلس الإدارة بالاتفاق مع المحافظ على وضع القانون الأساسي لمستخدمي البنك المركزي ضمن الشروط المحددة قانونا.
- يرخص مجلس الإدارة للبنك المركزي القيام بشراء عقارات لتأمين حاجاته الخاصة أو بيعها أو استبدالها شرط أن تكون على مستوى الأموال الخاصة.
- يحدد مجلس إدارة بنك الجزائر القيمة التي يمكن أن تبقى مقيدة في الأصول لقاء الديون غير المحصلة ويقرر كل اهتلاك ومؤونة يعتبرها ضرورية.
- * يتكون مجلس النقد والقرض من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية إذ يتم تعيين الشخصيات الثلاثة سالف الذكر في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية (المادة 10)
- * يتمتع مجلس إدارة بنك الجزائر بصلاحيات تفوق صلاحيات مجلي النقد والقرض ذلك أن مجلس إدارة بنك الجزائر يعد عضوا في مجلس النقد والقرض، إضافة عن صلاحيات التي يتمتع بها على انفراد.
- * ألغى الأمر 01/01 في المادة 13 منه أحكام المادة 22 من القانون 10/90 والتي كانت تنص على مدة تعيين المحافظ ونوابه وحالات إقالاتهم هذه القرارات قد تكون لها تأثيرا واضحا على استقلالية بنك الجزائر.

8- 18- واقع استقلالية بنك الجزائر وإعادة التنظيم وفقا للأمر 11/03

بعد إصدار قانون النقد والقرض 10/90 والذي أنتج خاصيتين ميزتا القطاع المصرفي خلال فترة التسعينات وهما استقلالية البنك المركزي وانفراده بالسياسة النقدية، واعتماد البنوط الخاصة، هذه الأخيرة التي احتوى قانون النقد والقرض عدة نقائص حول اعتمادها وطريقة نشاطها والرقابة عليها، مما هدد بشكل مباشر استقرار النظام المصرفي الجزائري في موجة افلاسات متتالية للقطاع الخاص.

(رأس المال الوطني) انتهت بزواله وتبددت جراء ذلك أموال المودعين وتأثرت مصداقية النظام المالي والاقتصادي بشكل عام، نتيجة لهذا الوضع، قامت السلطة بإصدار حزمة من الإصلاحات لمراجعة ما سبق من خلال الأمر 11/01/ المؤرخ في 2003/08/26.

يعد الأمر 11/03 إجراء علاجي للنقائص المسجلة في قانون النقد والقرض حيث قام بتعديل تركيبة مجلس غدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية بهدف تحقيق ثلاثة مهام أساسية وهي:

1- تدعيم صلاحيات بنك الجزائر من خلال:

- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض
- تدعيم الرقابة المصرفية
- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية

2- تدعيم دور بنك الجزائر في مجال الحوكمة المالية:

- إثراء مضمون وشروط إعداد التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والديون الخارجية.
- ضمان سهولة تداول المعلومات المالية والاستقرار المالي للبلد.
- تمويل إعادة البناء المرتبط بالأحداث الكارثية التي تصيب البلد.

3- ضمان أن تحمي البنوك أموال المودعين

- تقوية شروط ومعايير اعتماد البنوك ومسييري البنوك والعقوبات الجزائية للمخالفات
- تشديد العقوبات الجزائية للانحرافات لدى ممارسة النشاطات المصرفية
- منع تمويل نشاطات المؤسسات التي يعود مؤسسوها لمدراء البنوك
- تدعيم وتقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية واعتماد هيكلها من طرف بنك الجزائر
- تدعيم وتوضيح شروط عمل مركزية المخاطر.

8- 19- الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية

جاءت القوانين التشريعية من شهر أوت لسنة 2010 (الأمر 10- 04) المعدل والمتمم للأمر رقم (03-11) الخاص بالنقد والقرض يُقدم تدعيم استقرار الأسعار كهدف أساسي لسياسة النقد ويخص الأمر بإصلاح مجال السياسة النقدية الذي جاء كذلك ليُثبت مجال عمليات السياسة النقدية.

وبالتالي أصبح هدف التضخم العامل الفاصل فيما يخص للهدف النقدي الذي يُطلق عليه هدف وسيط.

يشترط هدف التضخم تشكيلة أدوات ملائمة لتوسيع المجال التحليلي، لتمكين صياغة السياسة النقدية وتنفيذها من طرف بنك الجزائر .

8- 20- زيادة السيولة المصرفية

لقد أصبحت إشكالية زيادة في السيولة المصرفية جد مقلقة، إلى درجة أنه يتطلب التفكير في إيجاد حلول مناسبة لهذا الوضع.

وتعد هذه الوضعية غير مقبولة ومقلقة سيما أن حوالي 1000 مليار دج أي ما يعادل 16مليار دولار أمريكي لن تستعمل في المنظومة المصرفية، إضافة للتخفيض المتكرر لتسبب إعادة الخصم، بهدف تحسين عرض النقود، لا يزال تمويل الاستثمارات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة ضعيفا. بل في تراجع بالمقارنة مع السنوات الماضية.

ويسجل قلق الطابع المستديم لهذه الظاهرة في مواجهة الاحتياجات الأساسية للقطاع الاقتصادي الذي يشهد تفاقم عجز التمويل من سنة لأخرى.

إنّ هذا الوضع التناقضي قد يستمر لفترة طويلة إذا لم يتم الإسراع بمباشرة الإصلاحات المالية.

كما يضاف تعطيل الموارد المصرفية إلى الصعوبات التي تواجهها البنوك في تسيير ديونها المعلقة بجمع الودائع وعرض القروض التي حققتها المنظومة المصرفية.

تثبت إحصائيات البنوك أن فوائض الودائع تقدر على التوالي خلال سنوات 2001، 2002، 2003 ب 557 مليار دج و 950 مليار دج، وبالتالي سجل ما بين سنتي 2001 و 2003 وتيرة تطور أكثر أهمية بكثير للودائع (وإلى 42٪ بالمقارنة مع عرض القروض (26٪).

إنّ الوضعية المقرضة للرساميل الصافية للبنوك في السوق النقدية، منذ سنة 2001، التاريخ بداية إعادة تشكيل الاحتياطات الرسمية للصرف، تفسر تراجع هذه الأخيرة عن إعادة تمويل بنك الجزائر،

وعليه أصبحت السوق خارج سيطرة البنك المركزي، وفي غياب إعادة الخصم وإعادة تمويل بنك الجزائر والمعاشات، أضحى انتعاش السيولات الأداة الرئيسية للضبط النقدي.

3- مكن تحسين المالية العمومية الخزينة من إنجاز عمليات تطهير محافظ البنوك العمومية ورسملتها بالتكفل بديون القطاع العمومي، وبفضل ضخ الأموال وإعادة شراء السندات التي يحوزها القطاع العمومي، تحسنت سيولة البنوك كثيرا من سنة 2001 واستقرت أملاكها وقد قدرت الأموال الذاتي للقطاع المصرفي مع نهاية سنة 2003 بحوالي 150 مليار دج أي ما يعادل ملياري دولار.

وطبقا مما قدم يلزم الدولة باتخاذ الإجراءات الضرورية لتسهيل دور السوق ورفع كل القيود التي من شأنها تتسبب في تعطيل وظيفة البنوك.

إنّ عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية، بعنوان قانون المالية لسنة 2005 يندرج تماما ضمن هذا الإطار.

لكن هل سيكون لقرار الدولة ميزنه تقدير عجزها، تأثير سلبي على إدارة السياسة النقدية وفي أي اتجاه بإمكانها التأثير على هذه الأخيرة.

وبالتالي يتضح أن عزم السلطات العمومية استكمال عمليات التطهير، بالتكفل بملف الديون السلبية للبنوك، وهي مصادر (التوقفات) وفقدان الأصول، مما تستجيب الحاجة إنشاء سوق مالية ومصرفية حقيقية.

8- 21- حدود تشغيل السوق النقدية

تعد السوق النقدية أساسا سوقا للصراف مشتركة بين البنوك ويؤدي بنك الجزائر دورا رئيسيا في قيادة وتوجيه الفاعلين في عمليات وتبادلات المالية.

مما ترتب عن فشل عدد من المتدخلين الخواص في هذا السوق من تكاليف إضافية تحملتها البنوك العمومية التي تردها على أنها ضحية نظام.

إنّ إصلاح السوق النقدية في شكلها الحالي، ضرورة قصوى على ثلاث مستويات: نوعية المتدخلين، تشغيل وتنظيم السوق.

أما فيما يخص تمويل الاقتصاد يتميز بوضع جد متناقض، بالأخص أنّ منظمات أرباب العمل لم تتوقف عن التنديد بالسلوك السلبي للنظام المصرفي أمام طلبات القروض التي يقدمها القطاع الاقتصادي، إضافة إلى جانب الطابع المستديم لظاهرة السيولة المصرفية المفرطة بالنظر لحاجيات قروض التمويل.

والملاحظ أن البنوك لجأت لسياسة التهرب من هذه التساؤلات وهي تعتمد على حلول سهلة، وأقل مخاطرة، حيث أن استغلال الرساميل المتولدة عن التوظيفات على المدى القصير، على حساب الاستثمارات على المدى المتوسط والبعيد لها دور هام في أصولها.

وقد مكن انطلاق تطبيق برنامج تدعيم النمو 2005-2009 بتوفير فرص استثمار، باستيعاب تقريبا إجمالي الموارد المتواجدة في السوق.

وعليه، سيسمح تطوير الموارد المالية، تسهيل توجيه ادخار الأسر الذي يتطلب مع ذلك التزاما حقيقيا وفعليا من قبل البنوك والدولة.

كما أن حركية السوق الائتمانية، تدل على القدرات التي يمكن أن تزخر بها السوق المحلية في إطار القدرات التقنية والبشرية.

8- 22- مصدر السيولة المصرفية

1- لقد ميزت ظاهرة السيولة المفرطة الظرف الاقتصادي الكلي خلال السنوات الأربع الأخيرة، واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة 2005 وبعدها.

وإلى جانب أهمية الأرصدة الخارجية الصافية التي تمثل المصدر الرئيسي للإنشاء النقدي، يعود إفراط السيولة إلى تحسين جهود جمع الادخار من قبل البنوك، التي تزايدت ودائعها باستمرار حيث من 1635 مليار دينار سنة 2001 إلى حوالي 2319 مليار دينار سنة 2003.

2- وعلى مستوى استرجاع الديون العالقة، شرعت العديد من البنوك العمومية في استرجاع الديون القديمة التي تحوزها لدى زبائنها.

وقد اجبر عزم الدولة على حماية مصالح المودعين، مسيري البنوك على استعمال كل الوسائل الممكنة لتطهير محافظها.

وقد كان لعمليات استرجاع ديون العالقة بالأخص منها ديون القطاع الخاص، تأثير إيجابي على تحسين رساميل البنوك العمومية، مما ساهم إيجابا في تكوين وفرات في السوق النقدية وقد مكن استرجاع ديون البنوك من تحسين نسب قدرتها على الوفاء.

3- مكن تحسين المالية العمومية الخزينة من إنجاز عمليات تطهير محافظ البنوك العمومية ورسملتها بالتكفل بديون القطاع العمومي، وبفضل ضخ الأموال وإعادة شراء السندات التي يحوزها القطاع العمومي، تحسنت سيولة البنوك كثيرا من سنة 2001 واستقرت أملاكها وقد قدرت الأموال الذاتية للقطاع المصرفي مع نهاية سنة 2003 بحوالي 150 مليار دج أي ما يعادل ملياري (2) دولار

العمومي، تحسنت سيولة البنوك كثيرا من سنة 2001 واستقرت أملاكها وقد قدرت الأموال الذاتية للقطاع المصرفي مع نهاية سنة 2003 بحوالي 150 مليار دج أي ما يعادل ملياري (2) دولار

وطبقا مما قدم يلزم الدولة باتخاذ الإجراءات الضرورية لتسهيل دور السوق ورفع كل القيود التي من شأنها تتسبب في تعطيل وظيفة البنوك.

إنّ عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية، بعنوان قانون المالية لسنة 2005 يندرج تماما ضمن هذا الإطار.

لكن هل سيكون لقرار الدولة ميزنة (تقدير) عجزها، تأثير سلبي على إدارة السياسة النقدية وفي أي اتجاه بإمكانها التأثير على هذه الأخيرة.

وبالتالي يتضح أن عزم السلطات العمومية استكمال عمليات التطهير، للتكفل بملف الديون السلبية للبنوك، وهي مصادر (توقفات) وفقدان الأصول، مما تستجيب الحاجة إنشاء سوق مالية ومصرفية حقيقية.

8- 23- دور بنك الجزائر في تكوين نسبة مديره

إن ظروف السياق النقدي الملائم جدا، جعلت نسبة إعادة الخصم غير قادرة على أداء وظيفة البنك في السوق النقدية. ويعتبر هذا الأخير بمثابة عامل مهيكّل في إدارة السياسة النقدية وكذا تعديل الموارد وتحديد شروط البنوك.

ويبقى دور ومسؤولية السلطة النقدية في وضع نسبة مديرة وظيفية و نشيطة مسؤولية هامة. وهي تسمح بتأطير أعمال ومسؤوليات كل قطاع متدخل، كما تسمح باعتبارها هيئة مكلفة بمراقبة تطبيق القواعد بفرض عقوبات على أي مخالفة.

وعليه، تقع مسؤولية توفير الظروف الملائمة لتكوين نسبة محورية (متوسط النسب)، أولا على عاتق بنك الجزائر المركزي. وتعد هذه المهمة سهلة لكون بنك الجزائر يحتل موقعا مميزا، على المستويين المؤسساتي و العملي، فيما يتعلق بأداء هذه المهمة.

وقد أصبحت المعايير مستعملة سابقا كنسب مرجعية، غير مناسبة يتطلب إيجاد واعتماد وفق الأشكال المطلوبة، مرجع يوضح مستوى النسب المطبقة في السوق.

8-24- واقع القطاع الاقتصادي

يبرز تحليل وضع القطاع الاقتصادي قلقا بالغا بخصوص استمرارية هذا القطاع ويظهر أن النسيج الاقتصادي الحالي عاجز عن تقديم مشاريع دائمة، إضافة عن وجود عددا مرتفعا من الهياكل الاقتصادية التي تواجه وضعا ماليا صعبا على سبيل المثال من أصل 10.000 ملف مؤهل لجهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطال، هناك أكثر من 7000 ملف تعتبر من وجهة النظر الاقتصادية والمالية غير مقبولة كما تمت الإشارة أنه من أصل مبلغ 1379 مليار من القروض مع نهاية سنة 2003 تحوز البنوك جوالي 200 مليار من القروض غير الناجعة ويبقى مستوى أرصدة الديون المصرفية مستوى هام حاليا كما يمكن تقدير هشاشة القطاع الاقتصادي من خلال المعطيات التي قدمتها هيئات الاستثمار وإعانة التشغيل (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتكوير الاستثمار) التي تشير إلى وجود تفاوت بين حجم المشاريع المقدمة والعدد الحقيقي للمشاريع التي صادقت عليها البنوك، وعد أن واجهت مشكل الديون غير الناجعة وتطهيرها، وان العلاقة بين البنك والمؤسسة أصبحت تتميز اليوم بمقتضيات التكيف مع ظروف السوق ومن جهة لا يكفي التوفر على مشروع حتى تصادق عليه البنوك.

8-25- الرسملة والوضع القانوني للمؤسسات الاقتصادية:

تعاني العديد من المؤسسات من ضعف رسملة مواردها المالية الذاتية مما يجعلها غير قادرة على تطوير نشاطاتها الاقتصادية، إن الشكل القانوني لهذه المؤسسات، وهي في غالب الأحيان مؤسسة ذات مسؤولية محدودة، يزيد من تعقد وضعها أمام البنوك التي تتمتع بالنظر للصرامة المصرفية وقواعد الحذر، عن مرافقة هذه الأخيرة في تمويل مشاريعها الاستثمارية.

8-26- المعايير التجارية وقيد فعالية البنوك

يتطلب احترام كل من المعايير التجارية وكذا الاستقلالية في إتحاد القرار على مستوى البنوك، كما يتطلب أن تميز ضرورة الفعالية، كإطار جديد لتطور فعل التسيير، بيئة البنوك وعلاقتها مع القطاع الاقتصادي.

وقد انعكست هذه السياسة أكثر من خلال التشريع الجديد الذي يسيّر تشغيل المؤسسات المصرفية والمالية وكذا معالجة اختلالات المؤسسات الاقتصادية العمومية.

لا يمكن أن تستمر البنوك في التحمل في آن واحد متطلبات التسيير المصرفي الخاضع لقيود الفعالية والمتطلبات المرتبطة بمهام الخدمة العمومية.

على هذا المستوى لم تدخر السلطات العمومية اتخاذ إجراءات لرفع القيود التي تعيق التشغيل العادي للبنوك للسماح بإيجاد الوساطة الحقيقية.

ومن هذه الإجراءات المتخذ بعنوان قانون المالية لسنة 2005، الذي يهدف إلى ميزنة عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية، المقدر حسب دراسة توقعية أنجزت في شهر ماي سنة 2001 ب200 مليار دج وأن حوالي 20 مؤسسة تغطي نسبة 80/ من القيمة الإجمالية للعجز.

في الواقع أن أغلبية البنوك تتوفر ضمن محافظها على مؤسسات مفككة، تتطلب قيمة مكشوفاتها إيجاد مخصصات مالية أكثر أهمية مع النتائج التي يتضمنها ذلك، وبالتالي يبقى قرار السلطات العمومية المتمثل في ميزنة القروض المرتبطة بالاستغلال فقط، حتى وإن كان ذلك إجراء إيجابيا، غير كافيا، لأنّ الاستثمارات في المكشوفات تحتل على الرغم من ذلك حصة هامة.

كما أن المشاكل التي ما تزال قائمة في مجال العقار تعيق بشكل كبير ترسيم الضمانات الحقيقية وتبعا لتحرير القروض إلي تمت الموافقة عليها.

إضافة إلى غياب تحويل الملكية للمستفيدين من الأراضي والعقارات لا يسمح بترقية العلاقة بين البنك والمؤسسة في اتجاه تحسين ظروف منح القروض أو توسيعه.

إذ نجد الواقع نفسه بالنسبة لتطبيق التدابير التعاقدية، غالبا ما تصطدم البنوك بالتعطلات في تسجيل عقود الضمانات وارتفاع تكاليف تعقيدها.

كما أن عدد من الوكالات العقارية تتبنى سلوكا سلبيا فيما يتعلق بقبول عمليات الرهن القانونية من طرف البنوك.

27-8 - القوانين الاحترازية

تفرض "النسب الاحترازية" مسيري البنوك على البنوك إلى احترام معايير التسيير المستديم لضمان سيولة وقابلية وفاء المؤسسات المالية إزاء المودعين والأشخاص الآخرين وكذا توازن الهياكل المالية، وتتم عملية المراقبة الاحترازية من لجنة مصرفية.

وقد يلزم تطبيق النسب الاحترازية إلى تقليص إمكانيات منح موارد افتراضية دون أي حدود بالنظر لمواردها المالية الذاتية والتقييم الأفضل للأخطار إزاء الزبائن.

إنّ مضاعفة مراقبة ومتابعة القطاع المصرفي وكذا دور اللجنة المصرفية على مستوى بنك الجزائر، سيما في مجال تطبيق القواعد الاحترازية، قد أجبر البنوك على إخضاع نشاطات القروض لإجراءات أطول وأكثر صرامة.

ويعود سبب بروز مفهوم المخاطرة المرتبطة بالبنك والزبون، بعد إفلاس عدد من المؤسسات المصرفية الخاصة.

8-28- ضعف مستوى الخبرة والموارد المستديمة في البنوك

من المؤكد ليس بإمكان الوساطة المصرفية أن تتم بفعالية دون احترام القواعد العالمية في مجال التسيير، وتؤطر النشاط المصرفي وهي أساسا: الأمن، قابلية الوفاء، المردودية والتسيير المؤهل.

وإلى جانب شح الموارد المستديمة التي لم يكن بإمكانها الاستجابة لتمويلات ذات مدة معادلة نسبيا، تفتقر البنوك إلى كفاءات في مجال تقييم الأخطار والهندسة المالية التي تمكنها من مباشرة مشاريع استثمارية وتمويلات مجتمعية وإعادة هيكلة أملاك المؤسسات الاقتصادية.

8-29- إجراءات لرفع القيود

إصلاح البيئة المصرفية وتطوير المؤهلات التقنية:

يتطلب التمويل الفعال للمجال الاقتصادي، إضافة عن الأدوات النقدية المناسبة، تشكيلا مؤسساتيا متطورا ومتعاملين اقتصاديين مؤهلين.

ولهذا يتطلب أن تطبق معايير المؤهلات، ليس على الضمانات الحقيقية أو الشخصية، بل أن تكون على القيمة الاقتصادية وآفاق مردودية الاستثمارات.

ولتحقيق هذه المهمة بطريقة مقبولة والوصول إلى أداء الإعلام الاقتصادي والمحاسبي، يتطلب من البنوك تطور قدراتها في مجال تقييم وتحليل الأخطار الاقتصادية والمالية بهدف التقييم الأفضل للقدرات الذاتية للمشاريع الاستثمارية وقدرتها على تحقيق نتائج فعلية.

ولإتمام هذا الطرح إلا بإعطاء دفع حقيقي لتمويل الاقتصاد، مرتبط ارتباطا وثيقا بإعادة هيكلة النظام المالي وإعادة هيكلة النظام الإنتاجي الحقيقي، إضافة لما سبق وضع حد فاصل ونهائي لأشكال التمويل الكلاسيكي للاقتصاد بالاعتماد على هياكل أكثر تكاملا وأكثر نجاعة.

وهذا من خلال إنشاء صناديق الضمانات وشركات رأسمال المخاطرة والتأجير التمويلي، تمكنت السلطات العمومية من فك القيد الاحترازي الذي قدمته البنوك دائما كمبرر لموقفها نحو تمويل الاقتصاد.

8-30- تطوير الأسواق المالية بديل للتمويل المصرفي

لقد دعمت وفرة الموارد النقدية وتردد المنظومة المصرفية في تمويل قطاعا اقتصاديا لا يزال هشاً، إلى تطوير أشكال تمويل أخرى، من خلال مختلف أقسام السوق المالية بالأخص السوق الائتمانية والسوق والرهنية، إنّ هذا التحول في طريقة تمويل استثمارات المؤسسات الاقتصادية سيمكن من جهة

بإنجاز تمويل إيجابي وغير نقدي للاقتصاد ومن جهة أخرى، تطوير قدرات استيعاب السوق الداخلية من خلال تعبئة اقتراحات داخلية بدل التوجه للسوق الخارجية للعملة الصعبة.

وقد أثبت تشغيل السوق المالية والنقدية إيجابيات في الميدان ولم يعد يطرح في إطار المخططات النظرية البحثية، وبالتالي يتطلب متابعة بروز فرع صمن السوق المالية وهي السوق الائتمانية بجدية، لأن ذلك كان عاملا أساسيا بتغيير نمط التمويل النقدي للاقتصاد.

مما سيترتب عن هذا التطور سوق مالية ستصبح فضاء مميزا للأعوان الاقتصاديين.

وبالتالي تصبح البنوك والهيئات المالية والمؤسسات تهتم أكثر فأكثر بالإمكانيات التي تتيحها الأسواق المالية وقد أصبحت استجابة السوق أكثر أهمية وهذا من خلال تطور المؤشرات النقدية والمالية.

وبفضل السوق تم تحديد النسبة المريحة للسندات التي أصدرتها الخطوط الجوية الجزائرية.

لتصبح نسبة الاقتراض لدى الخزينة، إضافة من أنها جد تنافسية، مرجعا لمختلف فروع السوق المالية كما يعتبر هذا مؤشرا ايجابيا عن بروز سوق مالية أكثر تكاملا وتطورا.

لم تقتصر ظروف التمويل هاته على أنها تعد عاملا مرجعيا لرفع الافتراضات بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية فقط. بل تعد أيضا عاملا لخفض كلفة الاقتراض بالنسبة للدولة وأعباء التمويل.

إنّ تحسن السيولات المصرفية التي تدعمت من خلال تطور الادخار واسترجاع الديون وإعادة الرسملة، سمحت بالتوجه نحو فروع مختلفة في السوق المالية.

مما يدل على مصداقية السوق ومؤشر ايجابي عن بروز سوق مالية أكثر تكاملا وتطورا، لم تكن ظروف التمويل هاته عاملا مرجعيا لرفع الافتراضات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية فقط، بل أصبحت عاملا لخفض كلفة الاقتراض بالنسبة للدولة وأعباء التمويل.

ستكون السوق المالية، بمختلف فروعها الفضاء المميز للأعوان الاقتصاديين وعليه تهتم البنوك والهيئات المالية والمؤسسات أكثر فأكثر بالإمكانيات التي توفرها الأسواق، كما مكنت الوضعية الحسنة للسيولات المصرفية التي تدعمت من خلال تطور الادخار واسترجاع الديون وإعادة الرسملة بالتوجه نحو فروع مختلفة في السوق المالية، التي تتميز بأخطار أقل نسبيا.

وبالتالي أصبحت البنوك مهتمة أكثر مما سبق بهذا المجال لما له من إمكانيات التي يتيحها من ربح أكبر بالمقارنة مع تلك التي يسمح بها القرض أو التوظيفات المالية التي تعتبر غير مربحة.

خلاصة الفصل

إنّ السياسة النقدية في الجزائر حدثت بها نقطة تحول في عام 1990 بعد إصدار قانون النقد والائتمان الذي نص على منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارته جعلت في مقدوره أن يضطلع بالمسؤولية الجديدة وسمي ببنك الجزائر، إنشاء مجلس النقد والائتمان الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسة النقدية، تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي، إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامّة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة تمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة بينما أصبحت الأوراق المالية من القطاعين تخضع لنفس المعايير.

استمرت السياسة النقدية في الاعتماد على أربع أدوات مباشرة فرض حدود قصوى على الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات وعلى كمية إعادة الخصم من طرف البنوك، فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات العامة الكبيرة تخضع لإعادة الهيكلة المالية، فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك.

طبقت الحكومة سياسة ميزانية متشددة تهدف للتخفيض في نمو السيولة النقدية وتم استيعاب السيولة الفائضة بشكل تدريجي ليعاد للسياسة النقدية مكانتها كأداة لإدارة الطلب بالأخص في فترة التعاقد مع صندوق النقد الدولي.

ويصدر الأمر رقم 11/03 / المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض الذي أثبتته بدرجة عالية من استقلالية البنك المركزي في أداء السياسة النقدية مع العلم أنّ مسار السياسة النقدية في الجزائر قبل هذا التاريخ كان في محيط يتسم بضغوطات الهيئات المالية والوضع الاقتصادي الداخلي المتميز بالضعف مما نتج عنه الكثير من الاختلالات.

الفصل الثالث

تحليل السياسة المالية

من منظور

المدارس الاقتصادية

نحاول في هذا الفصل إبراز موقع السياسة المالية التي تعتبر عنصر مكون من مكونات السياسة الاقتصادية شاملة الأهداف.

كما أولت دراستنا هذه اهتماما كبيرا إلى دراسة مختلف النظريات السياسية المالية محددين الإطار العام لها.

وسنحاول في دراستنا وتحليلنا إظهار مكانة وفعالية السياسة المالية واقعها وأهدافها في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

وسيتّم بهذه الدراسة ربط السياسة المالية وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية المختلطة من حيث الفكر الاقتصادي معتمدين في تحليلنا على بعض العناصر والمتغيرات والدوافع الداعية إلى إجراء التصحيح المالي.

وسنتطرق إلى أهداف السياسة المالية العامة وقابليتها للإستمرار

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الكبير في تحقيق الأهداف المتعددة التي يتطلبها الاقتصاد الوطني وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

والمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر الكلاسيكي فقد كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما اتساقا مع طبيعة الفكر السائد آنذاك.

وبقى حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهر أفق الأزمات الاقتصادية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929 إلا أنه يمكن القول بأن التطور الكبير الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي الشهير جون ماينرد كينز في مؤلفه النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود.

وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة، أصبح من واجب الدولة ولزما عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه وأصبحت السياسة المالية تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأهداف التي يشهدها الاقتصاد الوطني.

فالسياسة المالية تستطيع أن تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاجتماعية باعتبار أن تحقيقها يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتبر أمرا لازما لانتشال الدول المتخلفة من مراتب التخلف، إذ لا تنمية اقتصادية بدون تنمية اجتماعية لأن التنمية الاجتماعية لا تساعد على حل المشكلات التي تنتج عن التنمية الاقتصادية وتساهم في تحقيق الرفاهية للمجتمع.

أ- تعاريف عامة

- لقد سبق لنا وأن تطرقنا لموضوع فعالية السياسة النقدية وهذه كما جاء في الفصل الثاني الذي أثار جدلاً كبيراً وهو لا يزال متواصلاً فمن وجه نظر الكلاسيك تعتبر السياسة النقدية، الأداة الوحيدة المعترف بها كمحور أساسي للسياسة الاقتصادية العامة على اعتبار تغييب السياسة الميزانية عدم تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية امتد هذا الفكر حتى بروز اختناق شديد نتج عنها أزمة كساد حادة في سنوات 1929-1933 وهنا أعلن أوسع وعجز هذا المخرج عن الوقوف في وجه هذا الخلل، حيث أدى هذا الموقف إلى إدخال سياسة أخرى لإدارة الطلب أطلق عليها اسم السياسة الميزانية على إثر أفكار جون مينار كينز.

ب- تعاريف تقليدية

- الميزانية العامة هي بيان تقديري لنفقات الحكومة وإيراداتها خلال فترة قادمة محددة من الزمن، وإجازة هذا البيان من السلطة التشريعية⁽¹⁾

- الميزانية وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية متصلة⁽²⁾

ملاحظة

إنّ التعاريف السابقة لمتحدّد دور الدولة في النشاط الاقتصادي (الدولة المحايدة) إلا أنها أبرزت عدة عناصر لمفهوم الميزانية منها:

- أنها بيان أو وثيقة تحدد النفقات والإيرادات
- أنها توقع وتقدر.

ج- تعاريف حديثة

وهي التعاريف التي تتماشى ودور الدولة الحديث (الدولة المتدخلة) ومن بينها نجد:

- الميزانية العامة هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مقبلة من الزمن وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق الرفاهية، والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

*- قد تسمى بالسياسة المالية وهو مفهوم أوسع وأشمل

¹- حمدي أحمد الغناني اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1992 ص ص 117-118.

²- حسن عوض، المالية العامة: موازنة النفقات والواردات الحكومية دار النهضة العربية بيروت 1978 ص 75.

- الميزانية العامة هي عبارة عن برنامج عمل مبين فيه تقدير إنفاق الدولة ومواردها خلال فترة مقبلة، وتلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه أمام السلطة التشريعية.

د- التعريف الشامل:

فيعرفها⁽¹⁾ DELbez LOUIS بأنها وثيقة محاسبية وقانونية ومالية تعبر عن فكرة التوقيع والاعتماد للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة والتي تعبر في صورة لأرقام عن النشاط الإرادي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

تعرف السياسة المالية على أنها تلك الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون تضخم وذلك من خلال سياسة إنفاق والسياسة الضريبية وسياسة الاقتراض العام⁽²⁾

نتناول في هذا البحث تعريف لفظ السياسة على جهة العموم من حيث اللغة والاصطلاح وذلك على النحو التالي:

أولاً: لغة:

تستعمل كلمة "سياسة" في لغة العرب مصدر للفعل ساس يسوس حيث جاء في المصباح المنير وساس زيد الأمر "يسوسه" سياسة أي دبره وقام به⁽³⁾

وفي لسان العرب: وساس الأمر سياسة: قام به وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم ويقال سوس فلان أمر بني فلان، أي كلف سياستهم⁽⁴⁾

فكلمة السياسة تطلق في لغة العرب ويراد منها تدبير الشيء والتصرف فيه بما يصلحه، ويقال ساس الرعية إذا ولى حكمها وقام فيها بالأمر والنهي وتصرف في شؤونها بما يصلحها⁽⁵⁾

ثانياً: اصطلاحاً:

عرف السياسة في الاصطلاح بأنها: ما كانت فعلاً يكون معه الناس أقرب إليه الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم - ولا نزل به وحي⁽⁶⁾

¹ - Delbez louis Elément de Finances publiques A. pedone Paris 1955 P 13

² - سامي خليل النظريات والسياسات النقدية والمالية شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت 1976 ص 693

³ - الفيومي: أحمد بن محمد بن المقرئ الفيومي المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي المكتبة العالمية بيروت لبنان بدون تاريخ نشر وبدون رقم طبعة ج 1 ص 295

⁴ - ابن منظور جمال الدين بن منظور لسان العرب دار المعارف مصر بدون تاريخ نشر بدوت رقم طبعة ج 3 ص 2149

⁵ - د/ أحمد محمد الحصري : السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي مكتبة الكليات الأزهرية مصر بدون تاريخ نشر بدون رقم طبعة ص 11

⁶ - ابن قيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي ابن قيم الجوزية المتوفى سنة 751 هـ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية دار الكتب العلمية بيروت لبنان بدون تاريخ نشر، بدون رقم طبعة ص 13

وفي تعريف آخر: هي اسم للأحكام والتصرفات التي تدبر بها شؤون الأمة في حمومتها وتشريعها وقضائها وفي جميع سلكاتها وعلاقتها بغيرها من الأمم، أي أنها كل النظم والتشريعات التي تساس بها الأمة قفي الداخل والخارج⁽¹⁾

ثم عرفها الشيخ عبد الرحمان تاج: بأنها اسم للأحكام والتصرفات التي تدبر بها شؤون الأمة في حكومتها وتشريعها وقضائها وفي جميع سلطاتها التنفيذية والإدارية وفي علاقتها الخارجية التي تربطها بغيرها من الأمم فلكل أمة في هذه النواحي سياسة وأحكام خاصة تتفق وعاداتها وأسلوب معيشتها ودرجة رقيها، وكل واحدة من هذه السياسات تتمثل في مجموعة من الأحكام تدبر بها شؤون الأمة في الناحية الخاصة بها، وعلى ذلك فالسياسة المالية تختص بالجانب المالي للأمة.

تعريف السياسة المالية في النظم المالية المعاصرة على النحو التالي:

تعريفها في النظام المالي المعاصر:

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة، حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ السياسة المالية إلى كل كلمة فرنسية قديمة FISC وتعني حافظة النقود أو الخزانة.

ومع التطور الذي طرأ على دور الدولة الاقتصادي أصبح هذا المعنى لا يؤدي إلى الوظائف والمهام الجديدة التي أصبحت تؤديها الدول في حياة مجتمعاتها، وعلى الأخص في المجالات الاقتصادية حيث نتأكد اليوم وزنا متزايدا للاقتصاد العام في مقابل الاقتصاد الخاص.

ومع هذا التطور الكبير الذي حل بالمجتمعات، فإنه⁽²⁾ يمكن تعريف السياسة المالية بأنها: السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام - بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية.

وعرفها البعض بأنها: استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ضل ما تعتقه من سياسات وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي⁽³⁾

ونخلص من ذلك إلى أن السياسة المالية هي: السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة وذلك بهدف إنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة في ضل ما تنفذه من مبادئ⁽¹⁾

¹ - أحمد محمد الحصري السياسة الاقتصادية والنظم المالية مرجع سابق ص12

² - د/ هشام مصطفى الجمل: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى 2007ص7

³ - د/ حامد عبد المجيد دراز: دراسات في السياسات المالية، أسس السياسات المالية بين القديم والحديث الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية

1988ص11

المبحث الأول:

الفكر الاقتصادي التقليدي والسياسة المالية

تمثل السياسة المالية أحد أهم وأكثر المواضيع جدلاً وذلك لوجود مدارس فكرية اقتصادية عديدة ومختلفة منها من أقرها ودافع عنها ومنها من رفضها ولكل منهم قدرته وبراهينه.

حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية، وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة ولكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً.

ولقد مرّ الفكر المالي في التطور بحثاً عن الهدف بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منها: يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك والثانية تتعلق بأفكار الاقتصاديين التقليديين.

أما المرحلة الثالثة: تتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة (في الاقتصاديات الرأسمالية) أو التخطيط المالي في الاقتصاديات الاشتراكية.

وفي مبحثنا هذا سنتطرق لتطور الفكر المالي عبر العصور وكذا الجدل الفكري بين الرافضين والمؤيدين مع إبراز مكان فعالية السياسة المالية.

1-1- تطور الفكر المالي عبر المدارس

يعتبر الفكر المالي أحد أقدم الأفكار الاقتصادية في تاريخ البشرية حيث عرفت كل الرسائل السماوية التعاليم المالية الهدف منها تسيير الحياة الاقتصادية عن طريق الوسائل والأدوات المالية، ولعل أهم مراحل تطور الفكر المالي هي:

أولاً: الفكر المالي القديم:

ظهر الفكر التالي في العصور القديمة في كتابات الفلسفة آنذاك ولعل هذه الكتابات كانت نواة البحوث المالية حتى في عصرنا هذا وبالتالي نحاول تقديم وتحليل ذلك.

¹ - د/ هشام مصطفى الجمل: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية مرجع سابق ص3

أ- الفكر المالي للفلاسفة اليونان القدامى:

1- الفكر المالي لأفلاطون: جاءت أفكار أفلاطون المالية في خمس قوانين عبرت عن السند النظري للجمهورية الفاضلة حيث يلاحظ من خلال أفكار أفلاطون أنه أراد أن يصل إلى حسن توزيع النتائج الوطني من خلال الإنتاج والاستهلاك الجماعي وتنظيم علاقات الإنتاج والأفراد.

كما أنه أعطى أهمية بالغة للإنفاق العام خاصة على التنمية البشرية لكنه أغفل الطرف عن استخدام الضرائب والرسوم سواء على الإنتاج أو التجارة، بينما استخدم سياسات التدخل المباشر للسلطة في مراقبة الأسعار ونوعية السلع.

كما أن أفلاطون حدد مجالات الإنفاق العام في الإنفاق على الحرب والتعليم والعدالة والأمن ودفع أجور العاملين والحرفيين ومن يؤدون خدمات المجتمع فضلا عن الإنفاق التحويلي على غير العاملين كالنساء والأطفال.

2- الفكر المالي لأرسطو: (322 - 384 م) لقد اتفق أرسطو مع أفلاطون في الإطار الفكري المالي، إلا أنه يرى وجود أهمية قصوى للإنفاق على التعليم وتجاهل النفقات الحربية وغيرها من نفقات الحكم، كما يرى أرسطو أنّ استفادة الأفراد من الإنفاق العام لا بد أن تكون متناسبة مع ما ساهموا به في تحقيق الموارد العامة وهو ما يتضمن الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه فئات المواطنين الذين يدفعون الضرائب للخرينة العامة، كما اعتبر أرسطو الإعانات التحويلية أحد بنود الإنفاق

ب- الفكر المالي في العصور الوسطى: بدايتها كانت حوالي 476 ميلادي، وباعتبار أنّ المفكرين في علم المالية العامة كان أغلبهم فلاسفة، فقد ظهر في هذا العصر عدة فلاسفة كان أشهرهم:

1- الفكر المالي لأورسوم:

- تدخل الدولة من أجل مكافحة تزوير العملات ولكبح تصرفات بعض الأفراد الذين سيحققون أرباحا على حساب آخرين ما ينتج عنه اختلال في توزيع الدخل الوطني.

- عملية تزوير العملة ينتج عنه صعوبة في تحديد الضرائب بدقة على الدخل المتولدة في المجتمع

- تحديد الضرائب وفرضها يجب أن يكون بموافقة ممثلي الشعب كلهم حتى عامة الشعب البسيط

- يجب أن تتصف الضريبة بالعدالة، واليقين، والسهولة، والاقتصاد وهي نفس الصفات التي أشار إليها

(آدم سميت) فيما بعد⁽¹⁾

¹ - حمدي عبد العظيم السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي الدار الجامعية الإسكندرية 2007- ص 191.

2- الفكر المالي في العصر التجاري (1600-1667م)

تميزت هط العصر بآتساع النشاط التجاري بين دول أوروبا الشرقية والغربية وذلك نتيجة رواج التجارة البحرية وزيادة الحركة المصرفية وزيادة المعاملات بصفة عامة والتحرير التجاري، كما هو معروف حول الفكر التجاري فإنّ الدول فرضت على تصدير السلع أن يقابلها نفس المقدار من الذهب، ومن أهم الأفكار التي سادت في هذه المرحلة هي:

أ- الفكر المالي لتوماس الاكويني من: (1571-1641م) تتلخص فيما يلي:

- رغم أن الضرائب تحدث اضطراب في النشاط الاقتصادي إلا أنها مهمة في تحقيق النفع العام
- تنفق الضرائب كلها على تحقيق المنافع العامة ويجب أن يستفيد منها كافة الشعب
- تؤدي زيادة الضرائب أو الرسوم على السلع الضرورية
- للفقراء إلى ارتفاع في أجور العاملين نفس معدل الضريبة أو الرسم⁽¹⁾
- إذا استخدمت الضرائب لزيادة الحصيلة الضريبية يجب أن تكون هذه الزيادة متساوية بين أفراد الشعب.
- يتحدد دخل الحاكم بالفرق بين الصادرات والواردات وليس الفرق بين النفقات والإيرادات
- عدم التماذي في فرض الضرائب حفاظا على استقرار النشاط الاقتصادي وثررة الأفراد
- ضرورة التوزيع العادل للدخل الفاض على كافة أفراد المجتمع.
- تعتبر المجوهرات من ذهب وفضة أحد أهم مصادر احتياطات الدولة التي سوف تلجأ لها في حالة الأزمات.
- تعتبر المداخل المتولدة من التصدير وحصيلة الضرائب المورد الأوحد للخرينة العمومية باعتبار أن حصيلة التصدير هي الذهب والفضة والمجوهرات والرسوم المفروضة على الواردات.

ب- الفكر المالي لوليام بيتي:

صدرت أفكاره المالية في كتاب الضرائب والمساهمات الصادر سنة (1662)⁽²⁾ وكانت أفكاره كالتالي:

¹ - حمدي عبد العظيم مرجع سبق ذكره ص149

² - حمدي عبد العظيم مرجع سبق ذكره ص195 - 196

- أهم مصادر تمويل الخزينة هو الفائض المتولد من قطاع الزراعة
 - زيادة حصيلة الضرائب بفرض ضريبة إيجار الأراضي
 - يجب ألا تؤثر الضريبة على توزيع الثروة
 - توزيع الدخل يجب أن يتم بإجراءات مختلفة دون استخدام الضرائب
 - أعجب بنظام الضرائب الألماني الذي يفرض الضرائب على الإنفاق وليس على الدخل والثروة
 - تشجيع الإعانات الاجتماعية وتمويلها من الضرائب لعدم الإضرار بالإنتاج
- وعليه يتضح لنا في هذا الجزء أن السياسة المالية لم تعطي حقها كأداة لتوجيه الاقتصاد والتأثير عليه، فقد ناقش كل من فلاسفة العصور الثلاثة السياسة المالية من منظور تفصل أدواتها، ولكن لم يتطرقوا إلى كيفية استعمالها كأداة مصححة وموجهة للنشاط الاقتصادي.
- مما نستخلصه في هذه المرحلة بصفة عامة أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

ثانيا: الفكر المالي في المرحلة الانتقالية (الكلاسيك)

تعتبر هذه المرحلة التي سبقت الكساد الكبير سنة 1929 حيث ظهر توجه حديث اعتبره البعض أهم تصحيح في الفكر الاقتصادي منذ التاريخ.

أ- الفكر المالي لآدم سميث

- يمكن تلخيص أفكاره المالية فيما يلي:
- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واكتفائها بوظائفها التقليدية
- معارضة أي قيود تفرضها الحكومة على حرية الأسواق

فيما يخص الضرائب يرى:

- يجب أن تفرض الضريبة تبعا لمقدار دخل الفرد أو قدرته على الدفع
- يجب أن تفرض الضريبة على السلع الاستهلاكية
- يجب ألا يؤدي فرض الضريبة إلى مصادرة الدخل من أجل تمويل الخزينة العمومية

¹ - دراوسي مسعود السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية 2005 ص36

فيما يخص الإنفاق يرى:

- النفقات التي يجب أن تلتزم بها الحكومة هي نفقات الدفاع، العدالة، المنافع العامة والمؤسسات العامة.
- الإنفاق على القوات المسلحة أكثر من الضروري ويكون في فترة السلم والحرب
- نفقات العدالة تحمي الفقراء وتتمثل في الإعانات الموجهة للقضاة.
- نفقات المرافق العامة تنقسم إلى قسمين، الأول هو الإنفاق على المرافق العامة التي تتولى تسهيل حركة التجارة، أما الثاني فيشمل الإنفاق على مؤسسات التعليم والتدريب.
- رفض الإعانات أو الضريبة السالبة على الدخل نظراً لأن ذلك يؤدي إلى عدم تراكم الثروة، فضلاً عن تشجيع العاطلين عن العمل الحصول على دخل دون مقابل

ب- الفكر المالي لريكاردو: (1772 - 1823م)

فيما يخص الإنفاق العام يرى:

- الإنفاق العم دائماً ما يكون على حساب الإنفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع
- الإنفاق الحربي وعلى الأفراد غير المنتجين يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني
- النفقات دائماً تمول عن طريق فرض الضرائب على القطاع الصناعي المنتج في الدولة

فيما يخص الضرائب

- فرض الضرائب على الأراضي يكبح الإنتاج الزراعي نتيجة عدم قدرة المنتجين على نقل العبء الضريبي للمستهلك.
- فرض الضرائب على أي نوع مقدار الأرباح
- فرض الضرائب يقلل الحافز على الاستثمار
- يرى ريكاردو أن استخدام المالية العامة يكون فقط بغرض توزيع الدخل الوطني وهذا ما أشار له في مقالاته عن الأرباح، لأنّ مصالح المالك غالباً ما تتعارض مع مصالح العمال.

ج- الفكر المالي لمارشال: (1842-1924)

- حيث يرى أن الحكومة يجب أن توجه الإنفاق العام بما يتفق مع مصالح الطبقة العاملة في المجتمع ورفع مستوى المعيشة ، حيث يجب الإنفاق على التعليم و الصحة و تقديم المساعدات إلى الفقراء و ضمان حسن إعادة توزيع المداخيل، وذلك من خلال محاولات كبح الزيادة السكانية لأنها تزيد

من الإنفاق العام كما يتطلب على الحكومة تحديد حدود دنيا لأجور وإحصاء العاطلين عن العمل لتقديم المساعدات لهم بدفع الإعانات مباشرة للأسرة التي يعود لها العاطل.

فيرى مارشال أن الإنفاق يجب أيقابله مورد ثابت نسبيا يتمثل في الضريبة المفروضة على الأغنياء. حيث لوحظ أن أغلب الأغنياء في إنجلترا آنذاك لم يحققوا هذه الثروات نتيجة استثمار حقيقي في مجالات الإنتاج بل نتيجة المضاربة فقط لذا يجب إعادة حق المجتمع المسلوب بهذه الطريقة

ثالثا: الفكر المالي الحديث:

تعتبر أزمة الكساد الكبير سنة 1929 منعرج الفكر المالية ، حيث أصبحت السياسة المالية أحد أهم السياسات الاقتصادية في كافة دول العالم باختلاف إيديولوجياتها، و لعل أهم هذه المدارس التي أحدث هذا المنعرج كانت:

1-2- الفكر المالي الكنزي:

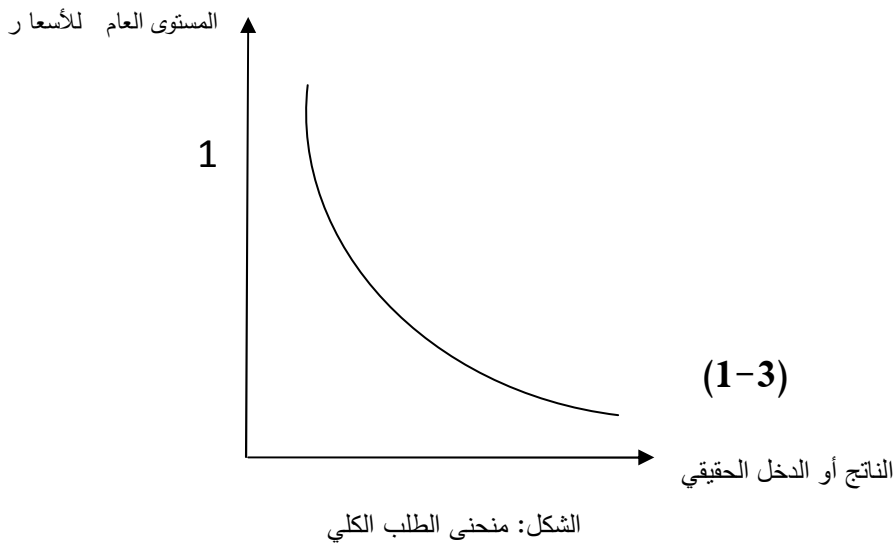
لقد استخدمت النظرية العامة الكينزية كمرشد للحكومات في تطبيق سياستها الاقتصادية نجد من أبرز أعمال كينز اهتمامه بالسياسة الاقتصادية فالنظرية الاقتصادية تكون غير كاملة إذا كانت مجردة من تحديد و إيضاح السياسات الخاصة بالتطبيق العملي لها فالتطبيق العملي لأفكار كينز، كان واضحا في النظرية العامة ترجمت إلى أعمال ملموسة واقعا بالميدان بواسطة رجال الحكومة من خلال أفكار التقليد بين التي بقيت مجرد النظريات صعبة التحقيق أو البرهنة أو التأكيد منها.

فانتقاد كينز للمنافسة الكاملة كوسيلة لتحقيق التشغيل الكامل عند مستوى توازني يكون قد ألقى على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي وهذا باستعمال كافة الأدوات السياسية الاقتصادية وبالأخص السياسة المالية وما دعمه في استخلاص و التواصل لذلك هو أن الإنفاق الحكومي لقد أصبح يمثل جانبا هاما من الإنفاق الكلي و بالتالي تضخمت ميزانية الدولة وهذا بسبب الحروب والكوارث وإعادة البناء مما نتج عنه أثر على مستويات الأسعار والتوظيف وقد أنصب الاهتمام عند ظهور نظرية كنز على مشكلة تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير ومواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية التي تتوالى وتتعاقب على النظم الرأسمالية بعد الاهتمام الذي أولاه كينز لمشكلة تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير وتوصله إلى النتائج المرجوة، فانصب واتجه اهتمامه إلى التوازن على المدى الطويل.

فأصبح تأمين أوضاع النمو المستقر هدفا للسياسة المالية في اقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

وفي مرحلة تالية، وبتأثير الفكر الاشتراكي ومجريات الأحداث الاقتصادية العالمية أصبحت السياسة المالية مسؤولية أيضا عن سوء توزيع الدخل والثروة في النظام الرأسمالي، فالسياسة المالية في الفكر الرأسمالي الحديث، تطورت بدرجة كبيرة حتى أصبحت تركز على الأسس التالية:

- أ- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتأمين النمو المستقر في المدى الطويل ولتحقيق قدر من العدالة في توزيع الدخل والثروة وقد أضفى على أدوات السياسة المالية نمطا وطابعا وظيفيا
- ب- من المستحيل أن يحدث التوازن تلقائيا بل يجب أن تتدخل الدولة لإحداثه بالسياسة المناسبة (أي حلت فكرة التوازن الاقتصادي الكلي محل التوازن المالي السنوي للميزانية)
- ج- يعتبر الطلب الكلي المحدد الأساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، وإن حالة الكساد الكبير وقعت جراء العجز في الطلب الكلي.
- د- قد يقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل، رغم أن التوازن قد يحدث في مستوى دون التشغيل الكامل وذلك نتيجة زيادة العمالة والتوظيف المتأتية من زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي.
- ويمكن توضيح شكل كل من منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي وفقا للمفهوم الكينزي كما يلي:



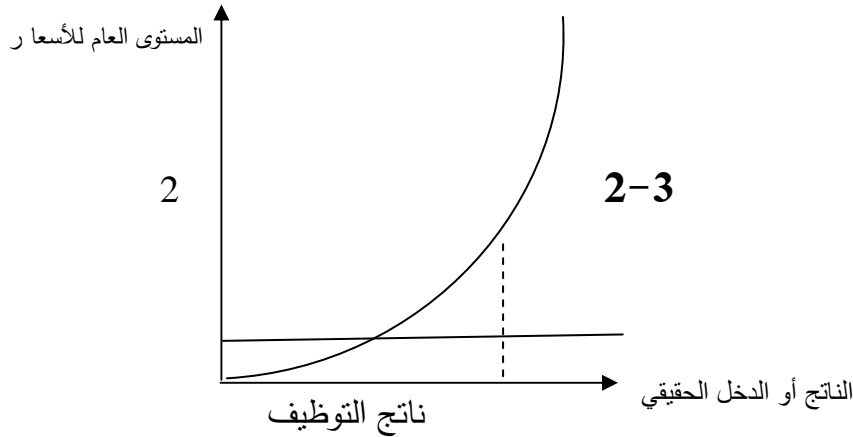
1- منحنى الطلب الكلي: يعتبر منحنى الكلي على العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار و الناتج أو الدخل الحقيقي و المتمثل بالشكل.

نستنتج من الشكل، أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي، والعكس صحيح لأن ارتفاع الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

¹ - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004 أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية الجزائر جامعة الجزائر قسم العلوم الاقتصادية 2005 ص57

² - دراوسي مسعود مرجع سابق ذكره ص58

2- منحنى العرض الكلي: يدل منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين مستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي.



الشكل: منحنى العرض الكلي

نستنتج من الشكل أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون متبوعة بارتفاع في الأسعار والعكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التشغيل الكامل.

3- الطلب الفعال كأداة مالية لتحقيق التشغيل:

عرف كينز الطلب الفعال بأنه قيمة الطلب المتوقع عندما تتقاطع دالة الطلب الكلي مع دالة العرض الكلي⁽¹⁾

وعندما تكون الدالة الطلب الكلي أكبر من دالة العرض الكلي فإنه يوجد حافز لدى المنظمين لزيادة العمالة إلى مستوى أكبر من عدد العمال الموظفين فعلا في عمليات الإنتاج.

يرى كينز أن زيادة التوظيف تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي، كما تؤدي زيادة الدخل الحقيقي إلى زيادة الدخل الكلي الحقيقي إلى زيادة الدخل الكلي الحقيقي إلى زيادة الاستهلاك، ولكن ليس بنفس نسبة زيادة الدخل و إنما يتوقف ذلك على ميل المجتمع للاستهلاك.

¹ - حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي الدار الجامعية، اسكندرية 2007 ص 192

ففي الفكر الكينزي وانطلاقاً من رفض قانون ساي للأسواق ورفض فكرة التوازن التلقائي و إقرار لكون التوازن قد يحدث في مستوى قبل التشغيل الكامل أي هناك نوع من الإقرار بوجود نوع من البطالة في الاقتصاد غير ضار يتحقق التوازن الاقتصادي رغم عنها.

السياسة المالية الكينزية: طبقاً لما سبق فإن الفكر الكينزي قد أطاح بقواعد التقليدية للسياسة المالية، حيث أخرج المالية العامة من حيادتها ووظائفها التقليدية وأعطاهها مفهوماً وظيفياً واسعاً جعل من السياسة المالية أداة التوجيه الاقتصادي عكس ما قد ذهبت إليه المدرسة الكلاسيكية.

المبحث الثاني:

السياسة المالية وفق المفهوم الكينزي:

هي مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي فتعدت أهدافها النطاق التالي: لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولذلك أطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتميزها عن السياسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد، وتتمتع السياسة المالية في هذا المجال بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي.

فكما أن السياسة المالية حسب كينز حلول الانكماش، فلها كذلك حلول للتضخم من خلال إتباع سياسة ترشيد الإنفاق وفرض الضرائب للتحكم في الكتلة النقدية التي زادت من الطلب الكلي. ما يمكن استخلاصه مما سبق نستطيع أن نقول بأن النظرية الكينزية لم تكن نظرية مالية بحتة ولكن زاوجت بين الفكر المالي و النقدي وبذلك لا يمكن الفصل بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي.

2-1- السياسة المالية في نموذج كينز البسيط:

سنتطرق في هذا الموضوع بصفة خاصة إلى نموذج كينز البسيط الذي ستأخذ به الحكومة وتستطيع⁽¹⁾ من خلاله أن تؤثر على مستوى توازن الدخل و الناتج بطريقتين منفصلتين.

الأولى: عن طريق الإنفاق الحكومي مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات والتي سنرمز لها ب (G) **الثانية:** الضرائب والمدفوعات التحويلية (R) وتؤثر على العلاقة بين الناتج و الدخل (Y) و الدخل المتاح الدخل الموضوع تحت (Yd) وهو عبارة عن الدخل المتوفر للاستهلاك و الادخار.

¹ - سامي خليل: مرجع سابق ذكره ص 299

واهتمامنا بالطريقتين هو معرفة الطريقة التي يمكن أن تستخدم بها الحكومة كل من (R.T.G) للتأثير على مستوى التوازن الدخل و الناتج بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية و تحقيق الاستقرار في مستوى الدخل الناتج النشاط الاقتصادي وهذا عند مستوى الدخل الممكن، دخل التوظيف الكامل وإذا ما أصبح مجتمعنا يتكون من ثلاث قطاعات أي أضفنا القطاع الحكومي فإن متطابقة الدخل الناتج تصبح:

$$C+S+T=Y=C+I+G$$

كما أن معادلة تطابق الادخار والاستثمار هي:

$$I=S+(R-T-G)$$

ويمكن لنا صياغتها على النحو التالي:

$$S+(T-R)=I+G$$

وفي اقتصاد قومي يتكون من قطاعين، فإن الدخل المتاح يساوي الناتج القومي الصافي وذلك بسبب عدم وجود الحكومة بافتراض أنه لا يوجد أرباح غير موزعة ولكن في اقتصاد قومي يتكون من ثلاث قطاعات حيث تكون الضرائب جزء من الدخل المتولد من الإنفاق على الناتج القومي فإن الدخل المتاح يكون أقل من صافي الناتج القومي بمقدار صافي الضرائب.

وإذا رمزنا إلى الناتج القومي الصافي (y) والدخل المتاح ب (yd) وإلى صافي الضرائب ب (OT) أو:

$$Tn-yd=y$$

$$y=yd+Tn$$

حيث أن الانفاق الاستهلاكي دالة في الدخل المتاح

إذن دالة الاستهلاك تصبح

$$C= Ca+C(y-Tn)$$

وبالتالي فإن دالة الادخار تصبح

$$S=Sa+S(y-Tn)$$

وبذلك تصبح المعادلة تساوي الانفاق مع الناتج (Y=E) بعد إضافة المدفوعات التحويلية (R) وفي

هذه الحالة تصبح الضرائب ضرائب إجمالية أي (T) و ليس (Tn)

$$y=Ca+(T+R-y)+I+G$$

وهي التي تستخدم في تحديد مستوى توازن الدخل

الطريقة الثانية لتحديد مستوى الدخل كما سبق أن أوضحنا فهي عن طريق مساواة الادخار بالاستثمار و يمكن استخدام تعبير التسرب لنشير الى كل من $(S+Tn)$ باعتبارهما تسريا من التيار الدخل و الحقن Injection للإشارة الى $(I+G)$ و بذلك يمكن تحديد مستوى توازن الدخل في مجتمع به ثلاث قطاعات عن طريق مساواة التسرب بالحقن أي تحقيق المعادلة الاتية:

$$Sa+S(T+R-y)+(R-T)=I+G$$

2-2- السياسة المالية النشطة

التغيرات في الإنفاق الحكومي وفي الضرائب تؤثر في مستوى الدخل وهذا يثير فورا إمكانية قيام السياسة المالية بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي.

فعندما يكون الاقتصاد في فترة ركود، فقد يكون من الملائم تخفيف الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي وذلك بهدف زيادة مستوى الناتج والدخل.

وفي حالة ما إذا كان الاقتصاد في حالة تضخم قد يكون من الملائم زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي وذلك بهدف العودة إلى التوظيف الكامل⁽¹⁾

وعملا، فإن السياسة المالية تستخدم بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي، ولكن، صحيحا أيضا أن هناك خلافا فيما إذا كانت السياسة المالية تحقق أهدافها و الخلاف يتركز حول نقطتين:

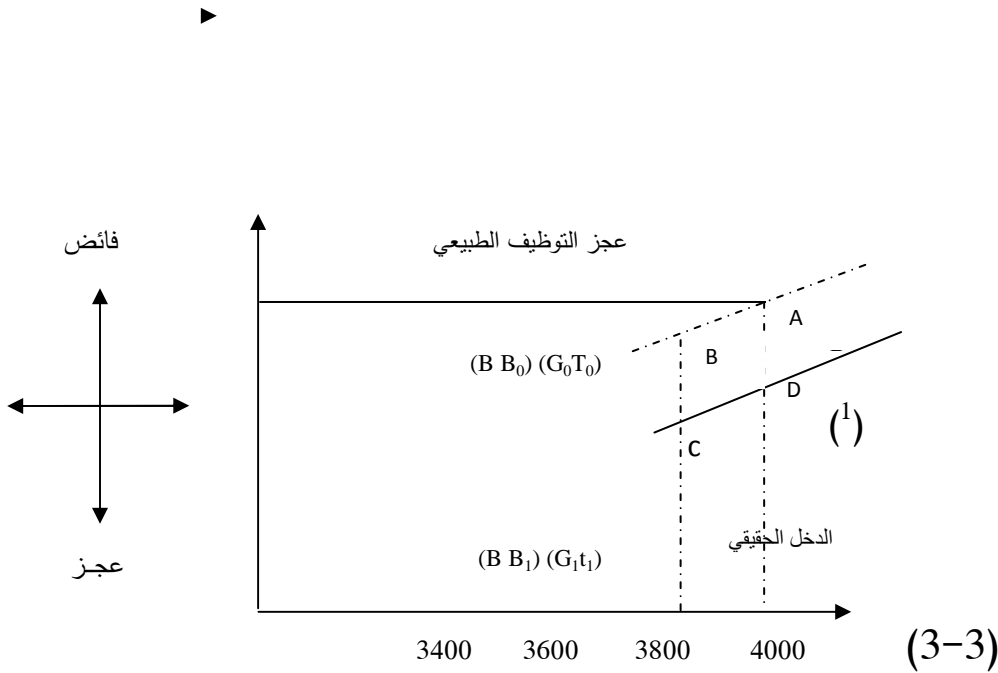
- 1- عما إذا كانت السياسة المالية تعمل بسرعة كافية لمساعدة وضع الاقتصاد القومي.
- 2- وهو الأكثر تعقيد و أهمية فيما إذا كانت السياسة المالية تؤدي إلى التأثير على نشاط القطاع الخاص.

بحيث أن هذا التأثير يلغي الأثر المترتب على هذه السياسة، فمثلا عند زيادة الإنفاق الحكومي، فإن الإنفاق الخاص قد ينخفض، وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة السابق الإشارة إليه عند دراستنا النموذج الكلاسيكي.

¹- سامي خليل: المفاهيم والنظريات الأساسية مرجع سابق ذكره ص 330

2-3- السياسة المالية الاختيارية

إنّ التغيير في عجز الموازنة يأتي من تغيير الإنفاق الحكومي (G) ومن تغيير سعر الضريبة (T) إنّ الانخفاض في الإنفاق الحكومي (G) يؤدي إلى تخفيض عجز الموازنة بينما أنّ الانخفاض في سعر الضريبة (T) يزيد العجز.



والسؤال الجدير بالذكر هو كيف تؤثر مثل هذه التغييرات الاختيارية على خط الميزانية (BB_0)

وهذا الخط رسم على أساس أن الإنفاق الحكومي (G_1) وزيادة الإنفاق الحكومي من G_0 إلى (G_1) سيؤدي إلى انتقال خط الميزانية إلى أسفل بالنسبة إلى أي مستوى من الدخل الحقيقي، ذلك عند مستوى دخل معين فإنّ الحكومة ستنفق أكثر ويصبح لديها عجز أكبر عند (G_1) بالمقارنة بمستوى الإنفاق الأصلي G_0 وخط الميزانية الجديد موضح بخط (BB_1)

كما توضح النقطة (C) على خط الميزانية الجديد (BB_1) أنه على 3800 مليون دينار هناك

ثلاثة طرق لتخفيض العجز إحدى الطرق هي:

¹ - سامي خليل: مرجع سابق ذكره ص 543
* الزيادة في سعر الضريبة يؤدي إلى انتقال خط الموازنة إلى أعلى، كما أنها في نفس الوقت تجعله أكبر انحداراً، كذلك فإنّ التخفيض في سعر الضريبة يؤدي إلى انتقال خط الموازنة إلى أسفل وفي نفس الوقت يجعله أقل انحداراً.

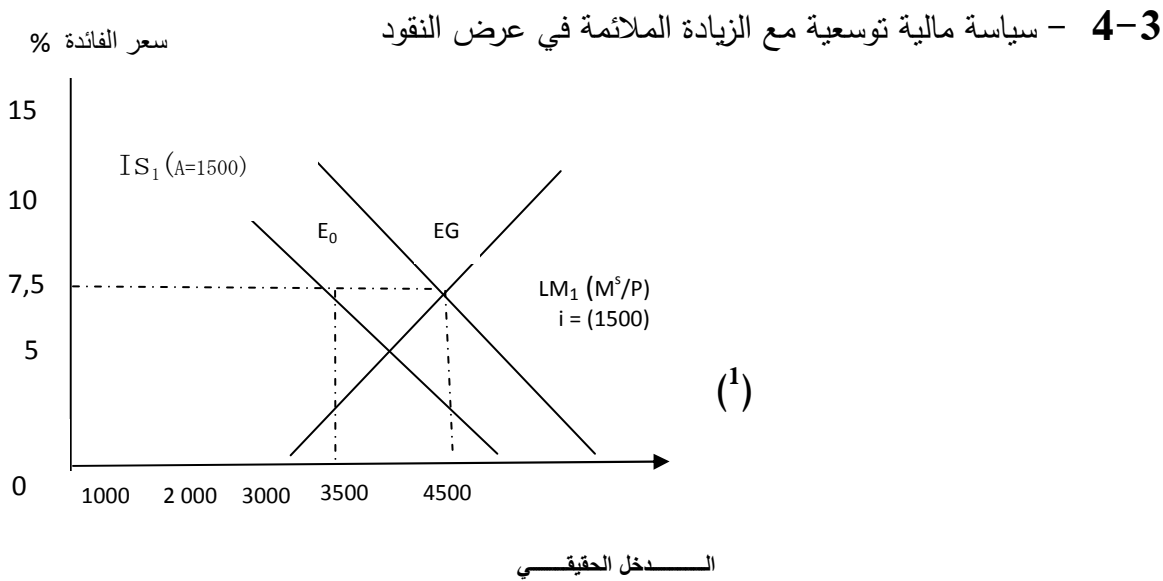
الطريقة الأولى: عن طريق الانتقال من (C) إلى (D) أي عن طريق زيادة الدخل الحقيقي
الطريقة الثانية: هي عن طريق الانتقال من النقطة (C) إلى النقطة (B) أي عن طريق تخفيض
 الإنفاق الحكومي.

الطريقة الثالثة: غير موضحة في الشكل وتكون عن طريق زيادة سعر الضريبة (T)، والتي تؤدي
 أيضا إلى انتقال خط الميزانية إلى أعلى* .

ويلاحظ أن التغيير في مقدار العجز الفعلي للموازنة - لا يمدنا بمقياس لإجراء السياسة المالية
 الاختيارية (أي مقدار التغيير في الإنفاق أو في الضريبة) ذلك أن عجز الموازنة الفعلي يمكن أن يتغير
 عند زيادة أو انخفاض مستوى الدخل الحقيقي مع عدم حدوث تغيير في أسعار الضرائب أو الإنفاق
 الحكومي.

عندما كان الفائض أو العجز الفعلي لا يمكن أن يحدد تغيرات السياسة المالية الاختيارية، السؤال
 الذي يطرح كيف يمكن تحديد رقم يمكن بواسطته تلخيص أثر السياسة المالية على الاقتصاد الوطني
 بالرسم البياني.

فإن خط الميزانية (BB) يمثل سياسة مالية توسعية وهذا ما يظهره الرسم البياني أي وضعه الأسفل
 راسيا من الوضع أصل لخط الموازنة (BB) وعليه فإن أثر السياسة المالية التوسعية يمكن لنا تلخيصها
 بوصف الوضع الرأسي لخط الميزانية بالنسبة لمعيار متفق عليه لمستوى الدخل الحقيقي.



¹ - سامي خليل: مرجع سابق ذكره ص 539

2-4- أثر الزيادة في السياسة المالية التوسعية على الدخل الحقيقي عندما يعمل

البنك المركزي على تثبيت سعر الفائدة.

وفق عنوان الموضوع سنقوم بتحليل معطيات الرسم البياني.

يوضح الرسم وضع الاقتصاد الوطني عندما يكون مستوى الدخل 3500 مليون، حيث يتقاطع منحنى (IS₀) مع منحنى (LM₀) عند النقطة (E₀) حيث يكون سعر الفائدة (7,5%) لنفرض أن الحكومة اتبعت سياسة مالية توسعية فزاد الإنفاق الحكومي بمقدار (250) مليون فأصبحت (A=1500) بعد أن كانت تساوي 1250.

قد أدى ذلك إلى انتقال منحنى (IS₀) إلى (IS₁) فلو أن الحكومة تركت سعر الفائدة يتغير، فإن نقطة التوازن الجديدة ستكون عند (E₀) ولكن إذ رغبت الحكومة في تثبيت سعر الفائدة عند (7,5%)، ففي هذه الحالة فإن عرض النقود يجب أن يزداد بمقدار يكفي تماما لمساندة المستوى الأعلى من الدخل.

ونظرا إلى أن دينارا إضافيا من النقود يكون لازما لكل (2) دينار إضافي من الدخل، فإن عرض النقود يجب أن يزداد بمقدار (500) مليون حتى يمكن أن يسمح لنمو الدخل بمقدار (1000) استجابة لاستمالة سياسة مالية، وذلك فإن منحنى (LM₀) سينتقل إلى (M₁) ويزيد عرض النقود من (1000) مليون إلى (1500) مليون وتصبح نقطة التوازن في هذه الحالة عند (E₀) حيث مستوى الدخل (A500) وسعر الفائدة ضل عند (7,5%).

والنتيجة المترتبة على أي تغيير في السياسة المالية، وذلك عندما تعتمد السلطات النقدية إلى تحقيق استقرار في سعر الفائدة، إنما هو ممات لنتيجة نفس التغيير في السياسة المالية عندما تكون الاستجابة لسعر الفائدة مالا نهائية.

في مثل هذه الحالة لن يكون هناك تغيير في سعر الفائدة وبالتالي فإن السياسة المالية في هذه الحالة لن يترتب عليها أثر مزاحمة.

ومضاعف السياسة المالية في الحالة التي تكون فيها السياسة المالية مصحوبة بالسياسة النقدية الملائمة يكون هو المضاعف كينز في نموذج دخل الإنفاق ولن يترتب على مثل هذه السياسة أثر مزاحمة.

ومضاعف السياسة المالية في هذه الحالة إفتراضا أن سعر الفائدة ثابت و أن هذا المضاعف قدره

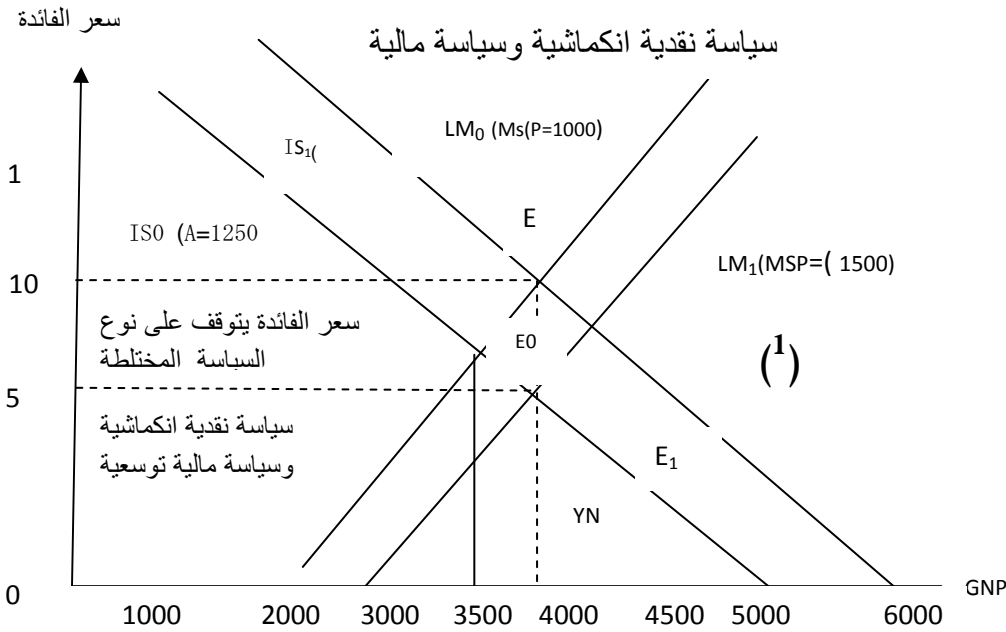
$$\Delta Y = 4500 - 3500 = 1000$$

$$\Delta G = 1500 - 1250 = 250$$

ويلاحظ أن التغيير في مقدار العجز الفعلي للموازنة لا يمدنا بمقياس لإجراء السياسة المالية الاختيارية (أي مقدار التغيير في الإنفاق أو في الضريبة) ذلك لأن عجز الموازنة الفعلي يمكن أن يتغير في أسعار الضرائب أو الإنفاق الحكومي.

عندما كان الفائض و العجز الكلي لا يمكن أن يحدد تغيرات السياسة المالية الاختيارية.

والسؤال الذي يطرح فكيف يكمن بواسطة تليخيص أثر السياسة المالية على الاقتصاد الوطني بالرسم البياني، فإن خط الميزانية (BB_1) يمثل سياسة مالية توسعية وهذا ما يظهر الرسم البياني أي وضعه الأسفل رأسياً من الوضع الأصلي لخط الموازنة (BB_0) وعليه فإن أثر السياسة المالية التوسعية يمكن لنا تليخيصها بوصف الوضع الرأسي لخط الميزانية بالنسبة لمعيار متفق عليه لمستوى الدخل الحقيقي.



3-5 - طريقتان بديلان للوصول إلى مستوى الناتج الطبيعي

مثلاً هو موضع بالشكل أن وضع الاقتصاد الوطني عندما كان مستوى الدخل 3500 مليون حيث يتقاطع منحنى (IS_0) مع منحنى (LM_0) عند النقطة (E_0) وحيث يكون سعر الفائدة (7.5) ولنفرض أن الحكومة اتبعت سياسة مالية توسعية فازداد الإنفاق الحكومي بمقدار (250) مليون فأصبحت ($A=1500$) بعد أن كانت 1250.

¹ - سامي خليل: مرجع سابق ذكره ص 541

2-5- سياسة مالية نقدية مختلطة

إن الهدف الأول للحكومة هو إتباع سياسة اقتصادية تحقق الاستقرار الاقتصادي وتعمل على الحد من التقلبات الدورية وذلك عن طريق الوصول بالنتائج الوطني الإجمالي الحقيقي الفعلي إلى مستوى الناتج الإجمالي الطبيعي الحقيقي والذي سنفرض أنه 4000 مليون بالشكل الأدنى كما يوضح الشكل الوضع الاقتصادي الأصلي لهذا المجتمع عند نقطة التوازن (E_0) حيث سعر الفائدة (7,5%) ومستوى الدخل (3500) مليون ويعتبر هذا المستوى الأخير للدخل مستوى غير مرضي لأنه أقل من مستوى الناتج الطبيعي أي الناتج التوظف الكامل كما يستطيع هذا المجتمع تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق الوصول بدخل هذا المجتمع من 3500 مليون إلى مستوى دخل التوظف الكامل عند 4000 مليون ويمكن لهذا المجتمع تحقيق ذلك بإحدى السياستين:

أ- السياسة النقدية

وهو أن تعتمد السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود من 1000 مليون إلى 1500 مليون فيتقاطع مع منحنى (IS_0) الأصلي عند (E_1) و (E_2) هي نقطة التوازن الجديدة حيث مستوى توازن الدخل أصبح 4000 مليون وهو مستوى ناتج التوظف الكامل مع الملاحظة أن سعر الفائدة لا بد أن ينخفض من (7,5%) إلى (5%) حتى يزيد الطلب للنقود ليتساوى مع عرض النقود بعد الزيادة.

ب- السياسة المالية:

أي زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 250 مليون وفي هذه فإن منحنى (LM) يضل هو المنحنى الأصلي (LM_0) بينما منحنى (IS) هو الذي ينتقل من (IS_0) إلى (IS_1) ليتقاطع مع منحنى (LM_0) عند نقطة التوازن الجديد (E) حيث مستوى الدخل يكون (4000) مليون ولكن سعر الفائدة سيرتفع إلى (10%)

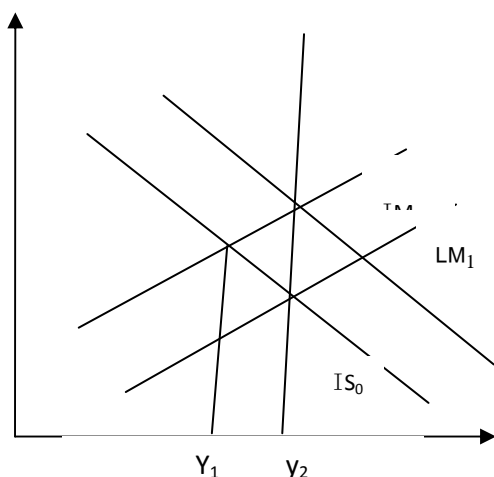
وكلا السياستين قد حققنا هدف هذا المجتمع وهو الوصول بالدخل إلى مستوى الدخل الطبيعي (4000) مليون فإذا كان هذا المجتمع لديه خيار بين السياستين فأى السياستين تكون مفضلة له، وحتى يمكن جعل طلب النقود مساويا لعرض النقود فإن سعر الفائدة لا بد وأن يرتفع ويمكن وصف هذه السياسة بأنها سياسة نقدية انكماشية ومالية توسعية ومالية انكماشية، وفي هذه الحالة فإن عرض النقود يزداد وينخفض سعر الفائدة حتى يشتمل طلب النقود ليتساوى مع عرض النقود وبعد زيادته نلاحظ أن سعر الفائدة المرتفع عند (E_2) يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الخاص المستقبل كلا من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري إلى أقل من المستوى عند (E_1) وذلك حتى يترك مكانا للإنفاق الحكومي والاستهلاك المستمال سيكون واحدا عند كل من (E_1) (E_2)

فأي الوضعيتين (E_2) أو (E_1) يجب على المجتمع أن يختار عند النقطة E_1 يكون الاستثمار أعلى وبالتالي، فإن معدل نمو الإنتاجية من المنتظر أن يكون أعلى، هذا النمو سوف يفيد المجتمع في السنوات المقبلة.

ج- سياسة مالية نقدية توسعية

سنقوم بتحليل ودراسة الشكل الموضح أدناه لفهم الصلة والرابطة بين السياسة المالية والنقدية

التوسعية:



3-6- تحقيق التوظيف الكامل للتوازن في سوق العمل في السياسة المالية أو النقدية

يوضح لنا الشكل بأن مستوى توازن الناتج المجتمع كان محقق عند مستوى (Y_1) حيث يتقاطع منحنى (IS_0) مع منحنى (LM_0) وذلك كون توازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود⁽¹⁾ وإذا إفترضنا العكس أي عندما كان مستوى التوظيف الكامل لهذا المجتمع يتحقق عند (Y_0) فإن هذا المجتمع كان يعاني من البطالة الإجبارية واختلال في سزق خدمات العمل وفي هذه الحالة يمكن لنا القول أي من السياسة المالية أو النقدية ممكن أن تحقق التوظيف الكامل، وبالتالي، يتحقق التوازن في ثلاثة أسواق فزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب يُمكن منهما أو كلاهما معا نقل منحنى (IS) من (IS_0) إلى (IS_1) أو أنّ زيادة عرض النقود من الممكن أو تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) من (LM_0) إلى (LM_1).

كما هو ممكن أيضا، أنّ التوظيف الكامل أن يتحقق بتجمعات مختلفة من كل من السياسة النقدية والسياسة المالية

¹ - سامي خليل المفاهيم والنظريات الأساسية مرجع سابق ذكره ص ص 568-569

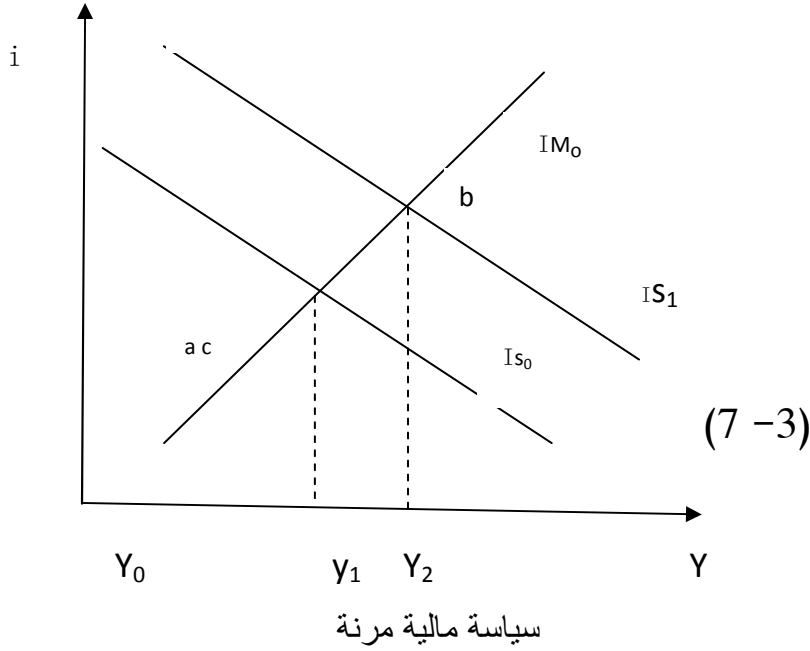
د- السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت

هناك معيارين لتحديد فعالية السياسة المحلية في الاقتصاد المفتوح هما حركة رؤوس الأموال ونظام الصرف، وعندما تكون حركة رؤوس الأموال حرة فإن العملة تتدفق عبر الحدود استجابة للظروف في أسعار الفائدة والنمو⁽¹⁾ الاقتصادي وعوامل أخرى، هذه العوامل تستطيع أن تؤيد أو تفوق فعالية السياسة. ولنفرض أن سعر الصرف ثابت، وأن الحكومة قررت استخدام لسياسة المالية لإنعاش الاقتصاد الوطني، ووفقا لما تقدم فإن هذا سيؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى الخارج ويزيد من مستوى الدخل والنتائج وبالتالي يؤدي إلى رفع سعر الفائدة.

أما في اقتصاد مغلق فإن الأثر يتوقف عند ذلك ولكن، في الاقتصاد المفتوح هناك أثر إضافي فرفع سعر الفائدة سوى بجذب رؤوس الأموال الأجنبية نتيجة لهذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة في مقدار عرض النقود وإلى انتقال منحنى (LM) إلى الخارج والنتيجة، أن مضاعف السياسة المالية إنما يكون أكبر في اقتصاد مفتوح مع سعر الصرف الثابت عنه في اقتصاد مغلق أما إذا نتج عن التوسع تضخما فإن الصادرات ستبدأ في الانخفاض بينما تزداد الواردات وبالتالي سيؤدي هذا إلى انتقال منحنى (IS) إلى الداخل ومنه تنخفض بعض من الاستمالة.

الشكل الموالي سنوضح به حالة انتقال منحنى (IS) من (IS_0) إلى (IS_1) كان نتيجة السياسة المالية التوسعية كما أدى ارتفاع سعر الفائدة المترتب على ذلك إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة عرض النقود.

¹ - محسن سي خان: تصحيح الاقتصاد الكلي في البلدان النامية تقرير صندوق النقد الدولي



المبحث الثالث

الدوافع الداعية إلى إجراء التصحيح المالي

أ- تأثير السياسة المالية على أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

يكون القطاع الحكومي في معظم البلدان مسؤولاً مباشرة عن جزء كبير من النشاط الاقتصادي، كما يؤثر على نشاطه الاتفاق وقدرته على تعبئة الموارد بشكل غير مباشر على كيفية استخدام الموارد في القطاع الخاص، وتوجد دلائل قوية على أن ضعف إدارة السياسة المالية في الكثير من الحالات كان عاملاً رئيسياً وراء مشاكل مثل ارتفاع التضخم ووجود عجز كبير في الحساب الجاري، وركود نمو الناتج ووجود نمو سالب فيه، وعادة ما تحتل السياسة المالية في مثل هذه الظروف موقع الصدارة ضمن إستراتيجية التصحيح الكلي.

ويعالج التصحيح المالي المشاكل بطريقتين أساسيتين:

- الأولى: من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية العريضة، مثل مستوى وتكوين الكلب الكلي، ومعدل المدخرات القومية ونمو المجملات النقدية.
- الثانية: من خلال التأثير الأقرب إلى مستوى الاقتصاد الجزئي على كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد وعلى بناء المؤسسات والبنية السياسية الضرورية.

3-1- التصحيح المالي لضمان قابلية الإستمرار

تتمثل إحدى المسؤوليات الهامة لواضعي السياسة لضمان سلامة أوضاع مسار النمو غير التضخمي في الاقتصاد على المدى الطويل، وقد تقوم الحكومة بتشجيع معدلات النمو المرتفعة خلال فترة قصيرة مع قيامها في نفس الوقت ببذر المشاكل في المستقبل من حيث النمو غير القابل فوراً، للاستمرار في الدين العام، أو من حيث تشكل وضع خارجي غير قابل للتمويل في المستقبل يتسم بعدم القابلية للاستمرار.

ويمكن النظر في هذه المسائل على ضوء الحساب الجاري والدين الحكومي وأثر (الخصوم) الالتزامات غير الممولة الناتجة من السياسات المالية المتبعة في الوقت الحالي.

ب- السياسة الهيكلية

تختلف الهيكلية عن إدارة الطلب من ناحيتين:

- الأولى: بدرجة أكبر عن النمو بالمقياس إلى التحكم في الطلب المحلي وتحسين الحساب الجاري فوراً، وقد يحدث أحياناً في البلدان النامية تعارض على المدى القصير بين هدف كفاءة تخصيص الموارد وزيادة سرعة النمو من ناحية، وخفض عجز الحساب الجاري من ناحية أخرى، وحيث أن البلدان النامية تستورد معظم أو جميع سلعها الرأسمالية، فإن الأهداف المتعلقة بالحساب الجاري في برامجها الهيكلية قد تختلف في السنوات الأولى من التصحيح عن تلك التي تتضمنها البرامج التي تستهدف أساس حفظ الطلب، وبصفة خاصة إذا كان تحسين جانب العرض يتطلب ارتفاعاً مبدئياً في الاستمرار، فإنه لا يتعين بالضرورة محاولة خفض عجز الحساب الجاري في السنوات الأولى للبرنامج.

- الثانية: قد تستغرق السياسات الهيكلية⁽¹⁾ وقتاً طويلاً قبل أن تظهر آثارها، إذ أنها عادة تتطلب ارتفاعاً كبيراً في الاستثمارات بالقطاعات الأكثر كفاءة مع الإفراج عن رؤوس الأموال وقوى العمل في القطاعات الأخرى، وتستغرق مثل هذه التعديلات الكبرى وقتاً قبل تحقيق أهدافها بالقياس إلى البرنامج الذي يستهدف مجرد خفض الطلب، وبالتالي يتعين أن يكون المدى الزمني للبرامج الهيكلية أطول⁽²⁾

ويمكن أن تأخذ السياسات الهيكلية أشكالاً عدة يتوقف كل منها على طبيعة الاقتصاد المعني وأنواع المشاكل التي يواجهها، بيد أنه يمكن تقسيم هذه السياسات إلى فئتين رئيسيتين:

¹ - د. محسن سي خان: تصحيح الاقتصاد الكلي في البلدان النامية تقرير صندوق النقد الدولي

² --the world Bang Reserch Observer, VOL 2, N^o1 1999 PP23-42

أ- السياسات الرامية إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد

ب- السياسات الرامية إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد

كما يصبح التصحيح الهيكلي عنصراً مكوناً أساسياً في البرامج التي يتضح فيها أن اختلالات الحساب الجاري لا تنشأ عن مجرد عوامل قصيرة المدى، ولتحقيق ذلك يولي اهتماماً أكثر بتعزيز العرض كوسيلة لإغلاق الفجوة بين الإنفاق المحلي والإنتاج المحلي،⁽¹⁾ وتعد هذه أحد جوانب التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويمكن تقسيم السياسات الهيكلية إلى:

- 1- تلك المصممة لزيادة الإنتاج عن طريق تخصيص الموارد القائمة بصورة أكثر كفاءة
 - 2- تلك التي تسعى لزيادة نطاق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، من الناحية العملية يصعب التمييز بين السياسات التي تخدم الفرضين.
- أما من الناحية⁽²⁾ المفاهيمية فإنّ الفئة الأولى تشمل جميع التدابير التي تعود بالأسعار إلى وضع الاتساق مع التكاليف الحدية، عن طريق خفض التشوّهات الناشئة مثلاً عن قيود الأسعار والمنافسة غير الكاملة والضرائب والإعانات وقيود التجارة والصرف.
- وتتطلب زيادة الطاقة الإنتاجية أن تقوم الحكومة بتنفيذ سياسات تشجيع الاستثمار والادخار وهذه تشمل:
- 1- إجراءات محددة للسياسة مثل الحفاظ على أسعار الفائدة واقعية أو إعادة تخصيص المصروفات المالية نحو الأنشطة المؤدية إلى النمو.
 - 2- إنشاء الظروف الملائمة لتعزيز الادخار المصرفي بما في ذلك المؤسسات والسياسات في القطاع المالي.
 - 3- القيام بصفة عامة بتنفيذ سياسات تخصيص الموارد للاستثمارات ذات معدلات الفائدة المرتفعة.
- وقد تستغرق السياسات الهيكلية بطبيعتها وقتاً طويلاً في تنفيذ وإعطاء النتائج، وعلى ذلك فمن الضروري أن تدعم تلك السياسات بسياسات سليمة لإدارة الطلب، وبتدفقات رأس المال الخارجي بحكم يمكن إدارته.

¹- د. محسن سي خان: تصحيح الاقتصاد الكلي في البلدان النامية مرجع سبق ذكره ص48

ج- أثر السياسات المالية على سعر الصرف

في حالة البلدان الصناعية ذات أسواق رأس المال المتقدمة وأسعار الصرف التي تتحدد بفعل قوى السوق يتسم بتأثير السياسة⁽¹⁾ المالية على سعر الصرف بالخصوص على المدى القصير، وفي بعض الحالات ارتبطت زيادة العجز بالارتفاع في سعر الصرف، لأنّ التوسع المالي أدى إلى زيادة الناتج وأسعار الفائدة والواردات وتدفقات رأس المال، ويفترض ذلك عدم تغيير وجهة السياسة النقدية كما يعكس قدرة رأس المال الكبيرة على التنقل بين⁽²⁾ البلدان الصناعية، غير أنّ العجزات المالية في حالات أخرى قد ارتبطت بانخفاض سعر الصرف، وقد يمكن تفسير ذلك على أساس أن السياسة المالية التوسعية قد أدت إلى زيادة سعر الصرف المتوقع والمخطر للسياسة وانخفاض درجة مصداقية السياسة المالية والنقدية⁽³⁾.

وهناك نوع متشابه من عدم التأكد فيما يتعلق بتأثير سعر الصرف على ضبط الأوضاع المالية العامة، وتذهب النماذج التي ترد في المراجع الدراسية إلى أن الانكماش المالي يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، غير أنه من الممكن أن يؤدي الانكماش إلى ارتفاع سعر الصرف خلال المدى القصير، إن أدت التدابير المالية إلى تخفيف جزء هام من الاختلال الموجود في الميزانية، وإذا نظر إليها على أنها دائمة، وإذا كانت قد طبقت منذ فترة من إتباع سياسات متساهلة أدى إلى توليد تطورات بأن الأصول المحلية خطيرة، وأن سعر الصرف سيستمر في الانخفاض بسبب هذه السياسات.

ومن المؤكد خلال المدى الأطول يؤدي تحسين التوازن المالي بشكل مستمر، مما يؤدي إلى زيادة الادخار وخفض نسبة الدين الحكومي على إجمالي الناتج المحلي، على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وهكذا سيجد البلد الذي يدخر أكثر من شركائه التجاريين أن عملته ستقوى في النهاية بالقياس إلى عملات البلدان الأخرى.

وفي الاقتصاديات النامية واقتصاديات التحول إلى أنظمة السوق، وهي اقتصادات ذات تدفقات رأسمالية محدودة يوجد ميل إلى إتباع الصفة النقدية على العجزات المالية إلى حد أكبر بكثير مما يحدث في البلدان الصناعية، وبالتالي يزداد جدا في هذه الحالات احتمال أن يؤدي ضبط الأوضاع المالية العامة (التوسع) على ارتفاع سعر الصرف (انخفاض) حتى على المدى القصير.

¹ - حلقة دراسية تطبيقية عن البرمجة المالية لصندوق النقد الدولي من إعداد ب. أجيفلي حلقة دراسية تطبيقية عن البرمجة المالية لصندوق النقد

الدولي من إعداد أجيفلي ومحسن س خان وبيتر ومونتيل 1991ص102

² - حلقة دراسية تطبيقية عن البرمجة المالية مرجع سبق ذكره ص102

³ - حلقة دراسية تطبيقية عن البرمجة المالية مرجع سبق ذكره 103

د- المفاضلة بين تحديد سعر الصرف وانكماش المالية العامة

إنّ المفاضلة بين تعديل سعر الصرف وانكماش المالية العامة كثيرا ما تشكل مشكلة بالنسبة للدول النامية القائمة بصياغة برامج التصحيح.

وبالتالي يمكن لنا أن نطرح سؤالاً وهو: إلى أي مدى يمكن أن يحل انكماش في المالية العامة محل خفض سعر الصرف لتحقيق التصحيح؟

إنّ اختيار أسلوب⁽¹⁾ التصحيح المناسب سيتوقف على تكاليف تخفيض سعر الصرف بالنسبة لتكاليف التصحيح الزائدة في المالية العامة.

والقاعدة التقليدية في هذا الموضوع تشير على أن درجة مرونة⁽²⁾ الأجور والأسعار، كلما طالت (وزادت تكاليف) الفترة اللازمة لانكماش المالية العامة وفي مثل هذه الحالة فإنّ اختيار خفض سعر العرض يصحح الأسعار النسبية حتى يتجنب جزء كبير من تكلفة التصحيح الوارد في المالية العامة، ولفترة طويلة على الناتج لكنه سيضل يحتوي على بعض تكاليف الانكماش لأجل قصير.

وعلى العكس من ذلك حين تكون الأجور والأسعار المحلية مرنة تماما، يؤدي انكماش الطلب الكلي بسبب تقييد السياسات المالية العامة إلى خفض الأسعار المحلية للسلع غير القابلة للتجارة هذا خلال فترة قصيرة نسبياً، وبالتالي ينخفض سعر الصرف الحقيقي دون تدخل السلطات في تخفيض سعر الصرف الاسمي، وتتوقف معايير الاختيار بين تعديل سعر الصرف وانكماش المالية العامة بشكل حرج

¹- حلقة دراسية تطبيقية عن البرمجة المالية مرجع سبق ذكره ص108

²- حلقة دراسية تطبيقية عن البرمجة المالية مرجع سبق ذكره ص108

2- حسن عواضة: المالية العامة، موازنة النفقات والواردات الحكومية دار النهضة العربية بيروت 1978 ص196

على افتراض أن درجة مرونة الأسعار والأجور هي إحدى السمات الهيكلية في الاقتصاد ومستقلة عن إستراتيجية التصحيح التي تتبعها السلطات.

3-2- السياسة المالية العامة

إن الآثار المباشرة التي تترتب على التغييرات في النفقات العامة والإنفاق العام على السلع والخدمات في حد ذاتها مكونة من مكونات الإنفاق المحلي، وبالتالي فهي تساهم مباشرة في استيعاب مشتريات الحكومة (1) للسلع غير قابلة للتداول التجاري، فهي تضاف إلى الطلب الكلي للسلع المحلية. أما الآثار غير المباشرة لمشتريات القطاع العام فتطرح تساؤلات هامة وأساسية والمتمثلة في (2) مدى تغيير الإنفاق الخاص بالنقص أو الزيادة وهذا بفعل قدر معين (محدود) من الزيادة في الإنفاق العام، مما ينتج عنه زيادة مجموعة الإنفاق بشكل يختلف عن الزيادة الأصلية في الإنفاق الحكومي.

ومن ضمن الأسباب التي قد تكون سبب رئيسي في انخفاض الإنفاق الخاص الآليات عند ارتفاع الإنفاق العام، وبالتالي تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى رفع درجة النشاط الاقتصادي المحلي مما يترتب عليه زيادة طلب القطاع الخاص على النقود.

وبفعل زيادة الإنفاق العام قد ينخفض الإنفاق الخاص، وهذا حتى لو أدت النفقات العامة الإضافية إلى زيادة التزامات الضريبة المستحقة على القطاع الخاص.

أما في الوقت الحالي وبفعل ارتفاع الضرائب حاليا أو في المستقبل وبفعل الحاجة التي تتطلب وتهدف تسديد الدين العام مما ينتج عنها فريضة التعادل الريكاردية التي طورها بارو 1984 كما لا تؤثر الإيرادات الضريبية المحصلة من القطاع الخاص بشكل مباشر على الاستيعاب لكن حصيلة الضرائب تؤثر على الدخل الخاص الناتج، لهذا يتوقع توفق التأثير على عدة عوامل من بينها ما إذا كانت الضريبة متصورة² على أنها دائمة أو مؤقتة، مما يتوقع كذلك أن تؤدي الضرائب المؤقتة إلى خفض الادخار، بما في ذلك الخصائص السكانية، كالسكن، وعدد السرة حيث يؤثر هذان العاملان على الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الجاري، وطبيعة النظام المالي.

الخلاصة

إن آثار السياسة المالية العامة على الطلب الكلي تبدو أكثر تعقيدا مما تقترحه النظرية الكنزوية، وليس من المؤكد ما إذا كانت سياسته المالية العامة التقليدية تؤدي إلى خفض الطلب المحلي.

1- حسن عواضة: المالية العامة، موازنة النفقات والواردات الحكومية دار النهضة العربية بيروت 1978 ص 196

2- حسن عواضة: مرجع سابق ذكره ص 201

3-3- أهداف السياسة المالية العامة وقابليتها للاستمرار

أ- قابلية استمرار السياسة المالية العامة

إنّ تقييم قابلية استمرار السياسة المالية العامة ينطوي من الناحية الفنية على تحليل التغير في نسبة الدين إلى عناصر تعبر عن الرصيد الأساسي أي الرصيد الكلي ناقص مدفوعات الفائدة⁽¹⁾ وسعر الفائدة على الدين، ومعدل النمو الاقتصادي، ورصيد الدين الأصلي، ومن ناحية السياسة العامة يؤخذ بعين الاعتبار التغير في الرصيد الأساسي، من أجل بلوغ الهدف المحدد للدين خلال فترة زمنية معينة، ومن المستحسن أن تؤخذ على المدى القصير إلى المدى المتوسط شريطة أن يتم عند إجراء هذا التقييم التمييز بين التغيرات الدورية في المجالات الاقتصادية والمالية والهيكلية الأساسية، وعلى المدى الطويل أن تؤخذ في الاعتبار.

بشكل مناسب التزامات السياسة العامة التي لها أثر مالي في المستقبل كما تتضمن الوسائل الممكن استخدامها في تقييم قابلية استمرار أوضاع المالية العامة، هذا لا يقتصر⁽²⁾ فقط في الدين العام، بل كذلك في التزامات التقاعد غير الممول في القطاع العام، مما سيترتب عليه اتباع مناهج كثيرة قابلة للاستمرار وهي مناهج أكثر فعالية.

ب- قواعد المالية العامة

يشترط أن تتميز قواعد معتمدة للمالية العامة مثل شرط تحقيق التوازن في الميزانية ووضع حدود للاقتراض من قبل مستويات السلطة.

إنّ القواعد المالية العامة متفق عليها (القانون عادة) وهذا فرض قيود على الإجراءات التي تتخذها السلطات فيما يتعلق بالسياسة المالية العامة، وهذا يتضح كشرط أساسي من خلال توازن الميزانية أو حدود الاقتراض من جانب السلطات المركزية بإمكانية الوصول⁽³⁾ إلى التمويل من البنك المركزي أو مستويات السلطات تطبيقاً "لقاعدة أساسية" مفادها أن الاقتراض العام يجب أن لا يفوق الاستثمار العام، أو معايير التقارب في مجال المالية العامة طبقاً لمعاهدة أمستريخت وبالتالي من الضروري تحديد أي قاعدة تعتمد السلطات وصياغتها بشكل مقنع ومقبول، كما أن تحقيق استمرارية القاعدة يستلزم بعض المرونة في تطبيقها عندما يكون التخلي عنها أمراً تقتضيه الأوضاع الاقتصادية.

¹ - سامي خليل مرجع سابق ذكره ص 201

² - حلقة دراسية تطبيقية عن البرمجة المالية لصندوق النقد الدولي: أجيفلي ومحسن س خان وبيتر ومونتيل مرجع سابق ذكره ص 111

³ - أجيفلي ومحسن سي خان وبيتر ومونتيل مرجع سابق ذكره ص 111

3-4- الإصلاحات المالية التي أثبتت فعاليتها

ارتفعت عجوزات الميزانية الزيادة السنوية في الإنفاق الحكومي عن الإيرادات والدين الحكومي (العجوزات المتراكمة على مر السنين) ارتفاعا كبيرا في عدد من المؤسسات منها الاقتصادية والتجارية والخدمية، واجهت أغلب هذه المؤسسات تقريبا تحديا يتمثل في خفض العجوزات والديون إلى نسب معقولة وقد نشأت المشكلة الخطيرة عجوزات الميزانية والديون الحالية بصفة أساسية نتيجة لنمو الإنفاق الحكومي لدرجة تفوق نمو السلع والخدمات بحيث أصبح يفصل بينهما وبين نمو الإيرادات وفي حين زاد متوسط نسبة الإيرادات الضريبي إلى الناتج الإجمالي المحلي في المؤسسات الصناعية من 9,8% في 1991 إلى 14% في 1998 وأنفق 14% في المائة من مقدار كل ما أنتج في سنة واحدة في هذه المؤسسات على الضرائب والرسوم، منا ارتفعت النسبة المقابلة للإنفاق الحكومي من 9,4% إلى 30% (أي أنّ الحكومة أنفقت ما يعادل نصف قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في سنة كاملة).

ونظرا لارتفاع معدلات الضرائب وخطر تجميد النمو نتيجة لمواصلة رفع الضرائب بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية فمن المنطقي افتراض انخفاض الإنفاق الحكومي بعد أفضل الوسائل الممكنة ان لم تكن الوسيلة الوحيدة للقضاء على هذه الإختلالات المالية.

إن خفض الإنفاق الحكومي ليست مسألة بهذا القدر من السهولة فلو استطعنا طبقا للنظرية الكنزية التقليدية خفض العجز الحكومي فإننا سنواجه مشكلة أخرى وهي احتمال أن تقع المؤسسة في حالة ركود اقتصادي والسبب يعود إلى عجوزات الميزانية، وهذا بالرغم من تتميز به مكن سمعة سيئة لا ينطبق على الكل، لأنها تشير إلى أن الحكومة على الرغم من ذلك تشتري السلع والخدمات وأنها تدفع الأجور مثل ما حدث في الشرك والمؤسسات الوطنية بعد التطهير المالي إلى عمالها وتقوم بتحويلات النقود إلى الفئات المحتاجة من مواطنيها ومن خلال هذه الأنشطة فإنها تضع أموالا في الاقتصاد وترفع مستوى النشاط الاقتصادي، أما إذا توقفت الحكومة فجأة عن ذلك حتى وإذا كان بقصد حسن في محاولة لتحقيق توازن الميزانية فإنها ستترك كثيرا من الموردين بلا عمل وتسرح الكثيرين من وظائفهم وتوقف تدفق الأموال إلى الاقتصاد.

أ- العجز المالي التقليدي

يقصد بالعجز المالي التقليدي ذلك التدفق النقدي للعمليات الحكومية كما تكون الإيرادات دائما مساوية للمدفوعات الإجمالية ولذا فالحسابات المالية تكون دائما بهذه الطريقة في حالة توازن غير أن التركيز على الفرق بين إيرادات ومنح الحكومة ونفقاتها محتوية الإقراض يعد أكثر فائدة وهذا لأهداف ولأغراض السياسة الاقتصادية والعمليات التحليلية.

وبالتالي يقصد بالعجز المالي التقليدي الذي يعرف بالعجز المالي على أنه الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الإجمالية:

العجز التقليدي = إجمالي الإيرادات والمنح - إجمالي النفقات والاقتراض الصافي

كما أن عجز الحكومة يمثل جزء من المصروفات (النفقات) والاقتراض الصافي الذي يتجاوز الإيرادات والمنح وتغطي الحكومة العجز بالاقتراض أو السحب من حيازتها السائلة ويعتبر هذا التعريف التقليدي للعجز المالي بالغ الأهمية بالنسبة للتحليل المالي لأنه يقدم صورة شاملة للحالة المالية الكلية وما ينتج عنه هي أثر على الأوضاع النقدية والطلب المحلي وميزان المدفوعات.

ب- التحليل المالي

لايجاد ولتحديد توازن موارد القطاع المالي واساليب تمويل هذا التوازن هناك نوعان اساسيان من العلاقات:

توازن الإدخار والاستثمار الحكومي = التوازن المالي الكلي

فإذا كان التعريف إجمالي للإنفاق الحكومي (Eg) هو محصلة المصروفات الحكومية الجارية (Cg) والاستثمار الحكومي (Ig) فإن:

$$\begin{aligned}S_g &= R_g - C_g \\(C_g - I_g) &= R_g - E_g \\(S_g - I_g) &= R_g - E_g\end{aligned}$$

ولا يوجد أمام الحكومة سوى عدد محدود من الأساليب لتمويل هذا العجز فيمكنها اللجوء إلى الاقتراض الخارجي الصافي (NFG) أو الاقتراض من القطاع الخاص غير الصافي (NB) وعلى ذلك فإن كان (Fg) هو إجمالي التمويل الصافي للقطاع الحكومي (أي التمويل اللازم لتغطية الفجوة العجز في هذا القطاع، فإن⁽¹⁾

$$fg = NFBg + DNDCg + NB$$

وهذا الفعل يتم فعلياً سد فجوة التمويل الحكومي فتصبح:

$$(S_g - I_g) + Fg = 0$$

¹ - عند اعتبار التوازن بين الادخار والاستثمار الحكومي مطابقاً للوضع المالي الكلي يفترض أن تعريف الحكومة والنطاق الذي تغطيه منطبقان في الحالتين كما أن الاقتراض الصافي يدخل ضمن العجز الحكومي وهذا حسب التعريف الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة بينما يتم استبعاده من الفجوة والاستثمار في القطاع الحكومي.

ج- تمويل العجز

يرتبط كل من أشكال التمويل بإحدى الاختلالات الاقتصادية الكلية الأساسية، فالإفراط من إنشاء النقود يرتبط بالتضخم، والإفراط من الاقتراض من الخارج يرتبط بمشكلة الدين الخارجي واستنزاف الاحتياطات يرتبط بأزمة سعر الصرف والإفراط في الاقتراض المحلي يرتبط بارتفاع سعر الفائدة الحقيقية كما يترتب عن الاقتراض من البنك المركزي (تحويل العجز إلى نقد).

إن اقتراض الحكومة من البنك المركزي يعادل إنشاء قاعدة نقدية لإنشاء النقود بمعدل يتجاوز الطلب بمستوى السعر السائد يؤدي إلى أرصدة نقدية مفرطة مما يرفع في نهاية الأمر الكلي للأسعار.

كما يمول العجز عن طريق ضريبة التضخم التي يدفعها الجمهور أعلى بكثير من الضريبة التي تحصلها الدولة أي التكلفة التي يتحملها الجمهور نتيجة سياسة الحكومة والتي تهدف إلى تغطية جزء من العجز من خلال ضريبة التضخم هي تكلفة أعلى بكثير من الموارد الحقيقية التي تخصصها الحكومة.

المبحث الرابع

الفعالية النسبية لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية

4-1-فعالية السياسة وانحدار منحنى (IS) (LM)

يمكن تلخيص الآثار النوعية من السياسة المالية والسياسة النقدية في إطار نموذج (IS-LM) وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة فإن كل من السياسة المالية والسياسة النقدية من الممكن أن نستخدمها للتأثير على مستوى الدخل.

نقصد بالفعالية هو حجم الأثر على الدخل لتغيير معين في متغيرات السياسة.

أثر متغيرات السياسة النقدية والمالية⁽¹⁾

1-3

T		G		M		العوامل المؤثرة
تخفيض	زيادة	تخفيض	زيادة	تخفيض	زيادة	الأثر على
+	-	-	+	-	+	Y
+	-	-	+	+	-	I

¹ - سامي خليل: مرجع سابق ذكره ص 494

حيث:

(M) عرض النقود

(G) الإنفاق الحكومي

(T) الضرائب

+ الأثر الطردي

- الأثر العكسي

وما نستنتج كل من فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية نتوقف على انحدارات كل من منحنيات (IS) (LM) والتي تتوقف بدورها على سلوك المعاملات في النموذج.

إن انحدار منحنى (IS) يؤثر على فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وبالتالي يؤخذ المعامل الهام في تحديد انحدار منحنى (IS) هي القيمة المطلقة لمقدار مرونة الاستثمار وهذا بالنسبة لسعر الفائدة، فلو أن طلب الاستثمار كانت مرونته كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة المقصود من هذا ارتفاعا معيناً في سعر الفائدة يؤدي إلى نقص الاستثمار بمدار كبير مما ينتج عن هذا أن منحنى (IS) في هذه الحالة يكون نسبياً وكلما كانت مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة كلما كان منحنى (IS) أكثر انحداراً.

والسياسة المالية تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) نتيجة للتغير في الإنفاق الحكومي أو التغير في الضرائب.

أما السياسة النقدية فإنها تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) نتيجة للتغير في الكمية المعروضة من النقود.

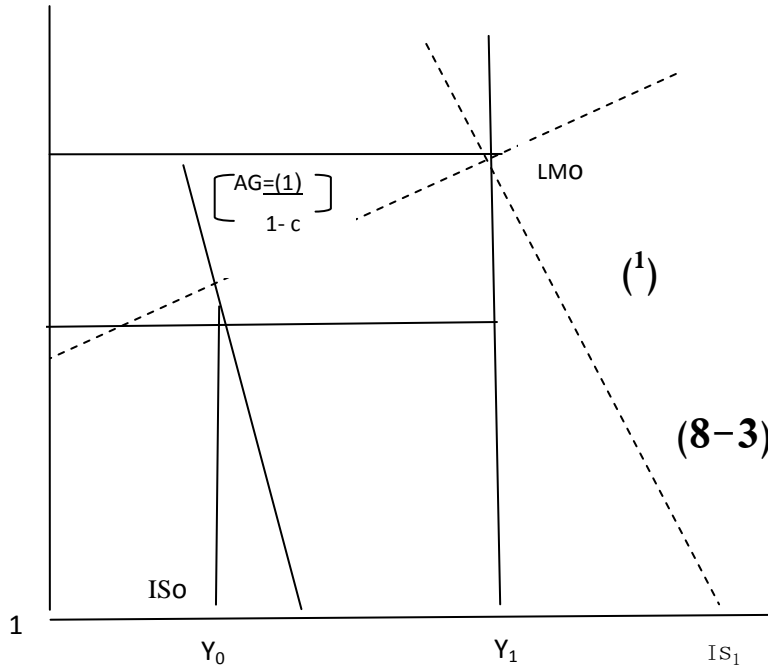
كما أن الآثار المترتبة على الزيادة في عرض النقود لمنحنيين (IS) لها انحدارين مختلفين وبالتالي فإن الزيادة في مقدار عرض النقود تنتقل من منحنى (LM) من (LM₀) إلى (LM₁)

4-2- فعالية السياسة المالية وانحدار منحنى (IS)

الآثار المترتبة على زيادة الإنفاق الحكومي في حالة إذا كان منحنى (IS) قليل الانحدار أو مستو نسبياً وفي كلا الحالتين فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) من (IS₀) إلى (IS₁) والانتقال الأفقي في المنحنى الذي يساوي:

$$\left[\begin{array}{c} \text{DG} = \frac{1}{1-C} \end{array} \right]$$

واحد في كلا الحالتين تكون لها واحدة بالنسبة للحالتين وهذا كما هو موضح بالشكل الموالي فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية في الحالة التي يكون فيها منحنى (IS) شديد الانحدار.



منحنى (IS) شديد الانحدار

3-4 - فعالية السياسة المالية وانحدار منحنى (LM)

إن أثر زيادة الإنفاق الحكومي لأغراض مختلفة يتعلق بانحدار منحنى (LM) فإن منحنى (LM) يظهر مستو أي انحدار صغير.

وفي حالة زيادة الإنفاق الحكومي فإن منحنى (IS) سينتقل من (IS0) إلى (IS1) وانحدار منحنى (IS) رسم ليكون واحد.

وبالتالي فإن أثر هذه السياسة المالية التوسعية على الدخل تكزم كبيرة عندما يكون منحنى (LM) نسبياً مستوي.

وفي حالة المطرقة التي يكون فيها منحنى (LM) رأسياً فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي ليس لها أي تأثير على دخل التوازن فالسياسة المالية تكون شديدة الفعالية عندما تكون مرونة طلب النقود بالنسبة لسعر الفائدة عالية والتي من خلالها تجعل منحنى (LM) نسبياً مستو والسبب في هذه النتيجة يتمثل في التغير في سعر الفائدة على الاستثمار والنتائج على زيادة الإنفاق الحكومي.

¹ - سامي خليل: مرجع سابق ذكره ص 499

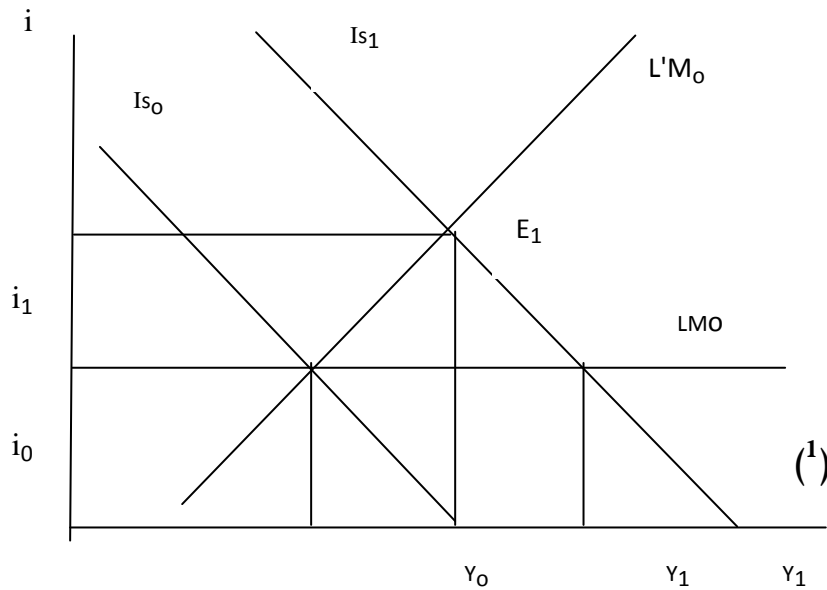
وإذا عدنا إلى وجهة نظر الكنزيين الخاصة بأن التغيرات المستقلة في الانفاق الناتج من السياسة المالية ستؤثر على مستوى الدخل هو الاعتقاد بأن طلب النقود يتوقف على سعر الفائدة وسبب هذا الاعتقاد بأن طلب النقود على أساس أنها رصيد وهو عنصر من عناصر الثروة الذي يكون بديلا للسندات.

لا بأس إن عدنا وذكرنا وجهة نظر الكلاسيك للنقود فقد ركزت على النظر إلى الدور التي تؤديه في المعاملات وأهملت دور سعر الفائدة في تحديد الطلب على النقود.

أما فيما يتعلق بالسياسة المالية فإن السياسة تكون فعالة فيما يلي:

أ- يكون منحنى (IS) شديد الانحدار ويبلغ (IS) أقصى انحدار له عندما يكون رأسيا.

ب- كذلك تكون السياسة المالية شديدة الفعالية عندما يكون منحنى (LM) مستو وأقصى استواء يتحقق عندما يكون منحنى (LM) أفقيا (عديم الانحدار) كما سنوضحه بالشكل الموالي.



3-9 - فعالية السياسة المالية تكون شديدة عندما يكون منحنى (LM₁) أفقيا

¹ - سامي خليل مرجع سابق ذكره ص 512

4-4- سعر الصرف الحقيقي والسياسة النقدية والمالية المختلطة

هذه العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف الحقيقي أنشأت علاقة بين السياسة المالية وقيمة العملة في الخارج فعندما يعمد البنك المركزي إلى تثبيت العرض الحقيقي للنقود، فإن السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق الحكومي) مثلا ستؤدي إلى زيادة كل من الدخل الحقيقي ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الأجنبي على السندات وبالتالي تزداد قيمة عملة الدولة.

فالعلاقة الموجبة بين سعر الفائدة وقيمة العملة الأجنبية ففترات أسعار الفائدة الحقيقية الأكثر انخفاضا خلال السبعينيات اتفقت مع الفترة التي كانت فيها قيمة الدولار منخفضة والفترة التي كانت فيها أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية مرتفعة بعد 1980 أصبحت مرتفعة في قيمة الدولار.

وفي سنة 1984 عندما وصلت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى القمة اتفقت معها القيمة الخارجية للدولار.

فوصل تغير سعر الصرف الحقيقي للدولار إلى القمة أيضا في هذه السنة.

المبحث الخامس

الجمع بين السياسة المالية والسياسة النقدية

نستنتج من دراستنا السابقة للسياسة المالية والسياسة النقدية في نموذج (LM IS) ولكي تكون نظرة السياسة المالية والسياسة النقدية سليمة لا بد أن لا تكون منعزلة الواحدة عن الأخرى فالمزيج من السياستين هو المهم.

فالسياسة النقدية التوسعية مع السياسة المالية التوسعية من الممكن أن نخفض الضغط على أسعار الفائدة ونزيل إمكانية حدوث أثر المزاحمة وكقاعدة فإن أغلبية الاقتصاديين يفضلون سياسة مالية انكماشية أي ما ينتج عن هذه القاعدة هو عجز محدود (سعر فائدة ضئيل) وإذا أخذنا الأحداث التاريخية الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كدليل وتدعيم لما ذكرناه فنجد في منتصف الثمانينات بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تهيء بتطبيق السياسة النقدية الانكماشية وكما كان متوقعا من نظم سعر الصرف المرن وحرية حركة رؤوس الأموال فإن قيمة الدولار الأمريكي في حالة انكماش فأثر السعر المترتب على ارتفاع قيمة الدولار وأثر الدخل المترتب على ركود كل منهما ألغى أثر الآخر تقريبا، فالوردات بقيت تقريبا ثابتة ولكن الصادرات انخفضت خلال فترة 1980 إلى 1982 حينما ارتفعت قيمة الدولار إلى أقصى حد زفي خلال هذه الفترة كانت الموازنة الحكومية تقريبا في حالة توازن وبالتالي فإن السياسة المالية كانت محايدة وفي أوائل عام 1983 زاد عرض النقود وأصبحت السياسة المالية سياسة

توسعية بعد أن ظهر تخفيض الضرائب الذي اقترحه الرئيس الأمريكي وللسياسة المالية التوسعية وبالتالي ما نستنتج أن الآثار كانت أكبر نسبيا من السياسة النقدية التوسعية والسبب يعود إلى سعر الفائدة الحقيقي الذي بدأ في الصعود.

(مما تقتضي النظرية التقليدية بأن ارتفاع أسعار الفائدة سيوقف نمو الاقتصاد) وبالتالي عندما نراجع الأحداث يبدو أن السياسة النقدية الانكماشية كبحت جماح التضخم بينما السياسة المالية التوسعية ولدت النمو وخفضت من آثار الانكماش.

وهذا بالإضافة إلى أنها جذبت قدرا كافيا من رؤوس الأموال الأجنبية التي سددت عجز الموازنة الحكومية.

ونتيجة لذلك أن كل هذا يقترح أن السياسة الخاصة للجمع بين السياسة النقدية والسياسة المالية التي سبق اقتراحها سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية توسعية لا تزال هي السياسة المفضلة ذلك لأنها تترك مجالا للتعاون في رسم السياسة الاقتصادية المالية.

5-1- تأثير السياسة المالية للانتقال إلى منحنى (IS)

إن متغيرات السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) وبالتالي تؤثر على مستوى توازن الدخل على سعر فائدة التوازن.

إن أحد المتغيرات السياسة المالية هو الإنفاق الحكومي (G) بما أن الآثار المترتبة على زيادة الإنفاق الحكومي من G_0 إلى G_1 والوضع الأصلي لمنحنى (IS) ومنحنى (LM) هي: (IS_0) (LM_0) ومستوى دخل التوازن الأصلي هو (Y_0) وسعر فائدة التوازن الأصلي أيضا هو (I_0) فزيادة الإنفاق الحكومي هي من G_0 (G_1) والقوة التي تدفع مستوى الدخل هي زيادة الطلب الكلي مباشرة عند زيادة الإنفاق الحكومي.

أ- انتقال منحنى (IS) لغير السياسة المالية

ليست متغيرات السياسة المالية وحدها هي العوامل الوحيدة التي تستطيع نقل منحنى (IS) فأبي متغيرات مستقلة في الطلب الكلي سيكون لها هذا الأمر واحد متغيرات هو حدوث تغيير⁽¹⁾ مستقل في الاستثمار مما يعني انتقال في دالة الاستثمار موضعا مستوى الاستثمار الجديد عند كل سعر فائدة، مثل

¹ - سامي خليل مرجع سابق ذكره ص 519.

هذا التغيير يحدث مثلا لو أن كنتيجة لبعض الأحداث الخارجية توقعات ربحية المشاريع الاستثمارية قد تغيرت.

ب- الانتقادات الموجهة إلى النموذج (IS LM)

أن نموذج (IS LM) يوجه إليه انتقاد بأنه يقدم وصفا ميكانيكيا للاقتصاد ولذلك فإنه يطلق عليه الهيدروليكية وبالتالي فإنه يعتبر أداة قيمة لأنه يقدم إطارا مبسطا يربط فيه سوق السلع والخدمات بالسوق المالي.

كما يعتبر وسيلة بديلة عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود ولكن يجب علينا أن نكون منتبهين لنموذج (IS LM) ليس لكل شيء فهناك عدد من النقاط المثارة بهذا الموضوع منها:

أن نموذج (IS LM) استاتيكي وليس نموذج حركي زمعنى ذلك أن المستقبل لايمكن التكلم عنه إلا في ظروف عدم التأكد، فإن الغرض الأساسي القائم عليه النموذج وهو التوازن في جميع الأسواق.

وبالتالي نجد نسبة كبيرة من الاقتصاديين يرون أن الهدف من رسالة كنز التي يرغب أن يوصلها هي تحليل خطوات الاختلال، وليس حالة التوازن، فوجهة نظر بعض الاقتصاديين أن الأسعار تتصف بالجمود وصعودا ونزولا والسبب أن بعض المنشآت تسعى إلى جعل الأسعار مستقرة لتحتفظ بزيادة غلاتها ونتيجة لذلك هو الاتجار عند أسعار غير توازنية أي (تجارة زائفة) وأسواق كثيرة لا يتحقق عندها التوازن.

فالمشكلة الأساسية في نموذج (IS LM) هي الفصل بين القطاع الحقيقي (IS) وبين القطاع النقدي (LM) في الاقتصاد، فسوق السلع والخدمات وسوق النقود متصلين اتصال تاما غير قابلين للانفصال وهذا أننا عندما نطلب السلع والخدمات فإننا نعرض عرض النقود وعندما نطلب النقود فإننا نعرض السلع أو العمل فعندما نعمل نحصل على دخل وعندما نستثمر فإن هناك أهداف نقدية.

إن نموذج (IS LM) يستبعد أشياء كثيرة بحيث أنه يصبح بعيد كل البعد عن أن يعطي مفهوما لكثير من النواحي الاقتصادية فهو يجمع كل أنواع الإنفاق معا في منحنى IS .

كذلك فإن نموذج (IS LM) يهمل كليا جانب العرض في الاقتصاد ولا يوضح كيف يتحدد المستوى العام للأسعار كذلك فإن النموذج لا يبين الكيفية التي تدخل النقود طرق الإنفاق.

5-2- الميزانية العامة كعامل ثبات واستقرار

إن الحياة الاقتصادية تعرف تقلبات عديدة يمر النشاط الاقتصادي فيها لفترات توسع وانكماش تتخذ حينها قرارات اقتصادية وبالتالي فعاليتها تبرز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المعبر عنها في الغالب بدرجة استقرار الأسعار وهذا بتخفيف حدة الضغوط التضخمية⁽¹⁾.

فاستخدام سياسة خاصة بالميزانية بجانبها الإيرادي والإنفاق بالتأثير على الضرائب والنفقات العامة بما يتماشى والتقلبات التي تطرأ على الدخل الوطني تعتبر أساسية في تشجيع وتثبيت هذا الاستقرار الاقتصادي فعند ارتفاع الدخل الوطني سترتفع الإيرادات الضريبية فتمتص من الدخل المتاح للجمهور وفي نفس الوقت ستتخفض النفقات من جراء تخفيض الإعانات وهذه العوامل تعمل على كبح زيادة الطلب ومنه التقليل من حدة الضغط التضخمي كما أن زيادة الإيرادات من خلال الارتفاع في مستوى الدخل معناه القيام بنفقات جديدة.

5-3- تقييم عام لطبيعة الميزانية العامة في الفكر الاقتصادي والمالي

انطلاقاً من النشاط الاقتصادي يتضح أن الميزانية العامة للدولة بعد زوال الفكر الكلاسيكي كثرت واتسعت وظائف الدولة المتمثلة في تمويل وتسيير الخدمات. إن الاعتماد على الإنفاق التعويضي وقت الكساد، يعني بإمكاننا تحقيق فائض وقت الرخاء وبالتالي يمكن لنا تحقيق هذا الهدف بغرض معدلات ضريبة مرتفعة بغية الحصول على فائض الميزانية.

5-4- الميزانية العامة كمحفز على الاستثمار

إن الفكر الكنزري قد أظهر تدخل الدولة كشرط أساسي وفعال في التأثير على الطلب الكلي وهذا إما أن يكون بطريقة مباشرة فيما يخص الإنفاق الحكومي وهذا على محورين استهلاكي واستثماري أو بطريق غير مباشر عن طريق التأثير في معدلات الضريبة أو امتيازات ضريبية. وبالتالي هذه الزيادات في الإنفاق الحكومي من شأنها أن تحفز المستثمرين لامتناع هذه الفجوة التي كان مصدرها نتيجة ارتفاع الطلب.

وبإمكان الدول أن تقوم بإجراءات أخرى ذات صلة بالميزانية تحت الاستثمار وهذا لمنح قروض لفترات طويلة وبأسعار فائدة منخفضة رغبة منها إما تشجيع الاستثمار أو قطاعات أخرى وإمكاننا توجيه الاستثمار إلى قطاع أو منطقة بهدف إنعاش وترقية الصادرات.

¹ - محمد عبد المؤمن الميزانية العامة للدولة رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ص 198- 1998

5-5- الميزانية كأداة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية

إنّ تكوين رأس المال يمثل عملية بناء⁽¹⁾ الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد عن طريق الزيادة في الاستثمار بينما تتطلب التنمية استغلال مثل هذه الطاقة من أجل رفع مستويات معيشة أفراد المجتمع وهذا عن طريق إجراء تحويلات هيكلية على الجهاز الإنتاجي من أجل الزيادة في رأس المال الوطني بتشجيع الاستثمار فإن النمو يعبر عنه بأنه الزيادة الإجمالية في إنتاج السلع⁽²⁾.

والخدمات والمعدلات أسرع من نمو السكان بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل أيضا على التغيرات في هيكله القطاع أما بالنسبة للبلدان النامية، التنمية لا يعني النمو الاقتصادي فقط فبهدف الوصول بالدول المصنعة تتبع إجراء⁽³⁾ تحويلات هيكلية في شتى الميادين منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما يصمن لهذه البلدان الحصول على معطيات تمكنها من تحقيق قدرة إنتاجية بهدف القضاء على التخلف، أما في الدول التي لم يكتمل نموها الاقتصادي فيتم توظيف كل إمكانيات المجتمع لتوفير المواد اللازمة للتعجيل بالتنمية الاقتصادية بما يتماشى وضرورات التطور الاقتصادي وبالتالي فتعد التنمية الاقتصادية هي الغاية الأساسية لمختلف السياسات الاقتصادية المنهجية في هذه الدول فالميزانية العامة تعد المحور الأساسي في تمويل التنمية فبطريقها أقيمت المشاريع الكبيرة كقاعدة لهذه التنمية من فتح وإنشاء سدود وطرق...

أما بالنسبة للبلدان النامية، أن التنمية لاتعني النمو الاقتصادي فقط فبهدف الوصول بالدول المصنعة تتبع طريق إجراء تحويلات هيكلية في شتى الميادين منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا ما يضمن لهذه البلدان معطيات تمكنها من تحقيق قدرة إنتاجية بهدف القضاء على التخلف.

وبالتالي فالهدف من السياسة المالية يختلف باختلاف المستوى الذي بلغه التطور الاقتصادي الوطني.

كما حدد قانون النقد والقرض العلاقة بين البنوك والمؤسسات العمومية وبإلغائه عملية توطيق الحسابات كان يهدف أساسا إلى إنشاء المنافسة بين البنوك من جهة وإعطائها الحرية والمرونة في دراسة مدى فعالية ومردودية المشروعات طالبة القروض وهذا ما يؤهل البنك التجاري قبول أو رفض هذه القروض بشكل إداري ولكن رغم هذه الآفاق وأهميتها بما وفرت من إطار تنافسي للتمويل إلا أن بقي مرهونا بمدى تطور السوق المالية والنقدية وكذا مدى انتشار التعامل بالأصول النقدية لأن من خصائص

¹ - ملقى في التخطيط الاقتصادي والتنمية المعهد العربي للثقافة الجزائر المنعقد 11 و12 جوان 1985 بنادي الصنوبر ص11

² - Benmarouf Abdelkader: introduction à L'économie des finances publiques université d'alger institut des sciences économiques 1994 PP 112- 123

³ - مجيد مسعود التخطيط الاقتصادي والاجتماعي مطابع الرسالة الكويت 2002 ص11- 12

الدول المتخلفة وخاصة تلك التي كانت تنتهج نهجا اشتراكيا ومنها الجزائر ب:- انعدام السوق المالية وضيق السوق النقدية وهذا راجع إلى قلة انتشار التعامل بالأصول النقدية.

- يغلب على التداول طابع النقود القانونية في حين أن العكس هو السائد في الدول المتطورة وهذا ما يتطلب العمل على توسيع وترقية السوق النقدية والمالية في هذا الميدان.

- من مميزات الاقتصاد الجزائري أنه يتميز بضعف المدخرات عموما سواء كانت مدخرات الأفراد أو المؤسسات وهذا بسبب ضعف المداخيل بالنسبة للأفراد وكذا ضعف المردودية المالية بالنسبة للمؤسسات

- وكذا سعر الفائدة الذي كان لا يشجع على الادخار لأنه كان في مستويات أقل بكثير من معدلات التضخم السائدة وبالتالي أن قانون النقد والقرض قد حاول تحديد الصيغة التنسيقية التكاملية بين السياسة الميزانية والسياسة النقدية، وفي هذا المجال نجد أن مجلس النقد والقرض يتكون أساسا من محافظ يعين بمرسوم من رئيس الجمهورية لمدة ستة سنوات وتنتهي مهامه بنفس الكيفية وفي هذا إشارة ضمنية إلى استقلالية هذه الهيئة عن الحكومة وللمحافظ ثلاثة نواب يعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية يحدد الترتيب ويتولى هذا المجلس المهام التالية:

- الإصدار النقدي

- الإشراف ومتابعة الائتمان

- القيام بعمليات المقاصة

- وضع السياسة النقدية إلى غير ذلك من الوظائف التقليدية للبنك المركزي في ضل اقتصاد رأسمالي.

ولكن نجد المحور الأساسي في هذا الإطار يتمثل في محافظ البنك المركزي عند وضع السياسة النقدية ملزم بتقديمها لوزير المالية في أجل يومين، ويحق لوزير المالية أن يطلب تعديلها على أن يشعر المحافظ بذلك في أجل ثلاثة أيام في أن قانون النقد والقرض يلزم الحكومة باستشارة البنك المركزي اتجاه الحكومة تبقى ناقصة خاصة إذا علمنا أن السياسة النقدية تخضع أيضا لتغيرات وتعديلات على مستوى المجلس الشعبي الوطني كما حاول قانون النقد والقرض على أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة الميزانية في إطار تكاملي تنسيقي.

المبحث السادس:

واقع وأفاق السياسة الميزانية في ظل الإصلاحات الاقتصادية

إنّ الدور الذي تؤديه الميزانية في النشاط الاقتصادي يعد من أهم وسائل الضبط الاقتصادي. إلا أنه في السنوات الأخيرة (الثمانينات والتسعينيات) حدث تحول جذري في السياسات الاقتصادية للدول وهذا بالرجوع إلى آليات اقتصاد السوق من جديد. وهذا التوجه الجديد قضى على الدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومنها الجزائر.

ويعود هذا التحول في الأسلوب المنتهج إلى أمرين:

الأول: نجاح الاتجاهات السياسية (الديمقراطية) في تلك الدول التي كانت سباقة في إتباع هذا النهج.

ثانيا: العودة القوية للفكر الكلاسيكي وهذا بفكر المدرسة النقدية التي يتزعمها ميلون فريدمان وبروز فكرة دعه يعمل دعه يمر، هذه المدرسة التي أرجعت أدوات السياسة النقدية للواجهة كأهم أداة في عقلنة الاقتصاد ومنه انتقاد الساسة الميزانية.

ومن هذا المنطلق دخلت الجزائر مرحلة جديدة وهي التوجه إلى الاعتماد على آليات اقتصاد السوق كبديل على نظام التخطيط وهذا خلفه انهيار أسعار البترول 1986 والذي تعتمد عليه الميزانية كمصدر أساسي لإيراداتها.

6-1- دور سياسة الميزانية في تدعيم وتنشيط السياسات الأخرى

انتهجت أغلبية الدول في الفترة الأخيرة السياسة⁽¹⁾ الاقتصادية على أساس تحرير الاقتصاد من احتكار الدولة.

كان يرمي ويهدف هذا التحرير الاقتصادي التخلي عن المؤسسات القطاع العام لكي يحل محلها القطاع الخاص وبالتالي التقليل من أهمية الميزانية العامة كتمهيد لتدخل الدولة.

6-2- السياسة الميزانية والسياسات الأخرى

تمثل السياسة الميزانية الموارد والنفقات العامة والديون الحكومية أي إدخال تغيرات برامج الإنفاق أو على الهيكل⁽²⁾ الضريبي وهذا قصد مواجهة الانكماش أو التضخم لتشجيع النمو الاقتصادي.

¹- حميدات محمود دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية دكتورة دولة جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية 1995 ص 152- 153.
²- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والمزايب النسبية إلى التبادل اللامتكافئ دار النهضة العربية القاهرة 2015 ص 214- 215

السياسة الاقتصادية تمثل مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات في المجال الاقتصادي (الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك) لتحقيق أهداف معينة كالتوظيف، توازن ميزان المدفوعات⁽¹⁾ بغية لتحقيق رفع مستوى معيشة الفرد، أما السياسة الميزانية تهتم بالموارد المالية التي سيكون لها في النهاية أثر على الاقتصاد وبالتالي تكون القرارات التي لها علاقة بالإيرادات والنفقات العامة جزء⁽²⁾ من الاقتصاد إذ تعد لسياسة الميزانية عنصر في سلوك الدولة العام وهذا لترقية الرفاهية العامة.

وبالتالي لنا الجدول الموالي الذي يدل على مدى تطور نسب نفقات التسيير والتجهيز لكل من إجمالي النفقات وإجمالي الناتج الداخلي الخام.

تطور نسب نفقات التسيير والتجهيز لكل من إجمالي النفقات وإجمالي الناتج الداخلي الخام.

الوحدة 10⁹ دج

2-3

بيان السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نفقات التسيير	236.1	288.9	344.7	444.4	550.6	643.5	7717
نفقات التجهيز	72.6	101.6	117.2	144.7	174	210.6	2085
إجمالي النفقات العامة	308.7	390.5	461.9	589.1	724.61	845.1	98.02
الناتج الداخلي الخام	1045.1	1161.7	1471.4	1966.5	2502	2716.4	
نسبة نفقات التسيير/النفقات (%)	76.48	73.98	74.62	75.43	75.98	76.14	78.72
نفقات التجهيز/النفقات (%)	23.52	26.02	25.38	24.57	24.02	23.86	21.27
نفقات التسيير/الناتج الداخلي الخام (%)	22.29	24.86	23.42	22.59	22	23.68	
نفقات التجهيز/الناتج الداخلي الخام (%)	06.94	08.74	07.96	07.35	06.95	07.42	

المصدر: إحصائيات مقدمة من بنك الجزائر 1998

ما نستخلصه من هذا الجدول هو أن نفقات التسيير تشكل القسم الأكبر من النفقات العمومية، وتتحدد النسبة المتوسطة بالنسبة للفترة قيد الدراسة حوالي 75,43 بينما نفقات التجهيز لا تشكل من النفقات العمومية كنسبة متوسطة للسنة في الفترة قيد الدراسة إلا نسبة 24,56، إنَّ هذه النسب تعكس

¹- عطية عبد الواحد السيد الموازنة العامة للدولة دار النهضة العربية القاهرة 2001 ص 362- 363
²- jaque le caillons Analyse Macro Economie Ed Cujas paris 1999 ppp 190- 991-

أهمية النفقات العمومية في مجالات غير منتجة (نفقات التسيير) وإن كان لهذه الأخيرة أهمية نسبية في إطار السياسة المالية للدولة وفي نفس الشيء نستخلص إذا ما قرنا نفقات الدولة بالنسبة للنتائج الداخلي الخام إذ تشكل منه نفقات التسيير نسبة متوسطة للفترة قيد الدراسة تقدر ب: 23,19% في حين نفقات التجهيز والتي من المفروض أن تؤدي دورا أساسيا في إنشاء الثروة الوطنية لا تشكل إلا نسبة سنوية متوسطة للفترة قيد الدراسة قدرها 7,56% وهذا ما يعكس ضعف الاستثمار الوطني حتى ولو أخذنا بعين الاعتبار القطاع الخاص.

6-3- السياسة المالية في ضل الإصلاحات الاقتصادية

إن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر والتي شملت الميزانية العامة تتطلب من هذه الأخيرة أن تتكيف مع التعديلات التي عرفها القانون الأساسي وهذا في بداية جانفي 1988 الهدف من هذا التعديل هو بمثابة تحضير لمرحلة الدخول في اقتصاد السوق.

6-4- الإطار العام للإصلاحات الاقتصادية

جاءت الإصلاحات الأولية في بداية سنة 1988 وهذا طبقا ما أتى بها قانون المالية 88-05 للتقليل أو الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعطاء دفع جديد لآليات التمويل.

ولقد كان أهم وابرز ما انبثق عن هذا الدفع الجديد هو منح الاستقلالية للقطاعات الاقتصادية وكذا المصرفية ولكن كانت نتيجة هذه الإصلاحات الأولية غير مرجوة وغير مرضية أي أنها لم تستطع أن تؤثر في الآليات الموجودة بين البنك المركزي والخزينة العامة التي استمرت وبقيت الم سيطرة عليها.

وهذا ما يدل على الصعوبات الاقتصادية والمالية التي مر بها الاقتصاد الوطني التي تعددت أبعادها في الإصلاحات الأولية، مما استعصى الأمر على الإصلاحات الاقتصادية أن تحل محل الدولة لأن الإطار العام كان مهيا لذلك إلا أنه في عام 1990 كانت النقلة النوعية بصدور قانون النقد والقرض 90-10 (14 أبريل 1990) والذي بموجبه يحدد بدقة طبيعة العلاقة بين الخزينة العامة والبنك المركزي وبين هذا الأخير والبنوك التجارية وبينها وبين المؤسسات العمومية حيث نجد أهم العناصر الواردة في القانون وهي: يشترط أن تلتزم الخزينة العامة بالتسديد في أجل لا يتعدى 240 يوما وهذا يعني القرض تراكم ديون الخزينة العامة اتجاه البنك المركزي وبالتالي نستنتج أن قانون النقد والقرض وبالطريقة السابقة أظهر ضرورة تمويل الخزينة العامة وهذا من خلال السوق النقدية والمالية عوض من الاقتراض من البنك المركزي وهذا أن تقوم الخزينة العامة بطرح سندات لها للاكتتاب الإرادي لأن قانون القرض والنقد ألغى الاكتتاب الإجباري التي كانت سائدة في سندات الخزينة.

المبحث السابع:

واقع السياسة النقدية والمالية بعد إعادة الجدولة

يقصد بإعادة الجدولة هو عجز الدولة عن دفع مستحققاتها اتجاه الخارج مما يترتب عليه قبول إعادة جدولة الديون من قبل الأطراف الدائنة مرتبط أساسا بالتزام الدولة المعنية بالسياسات والبرامج التي يقرها ويحددها صندوق النقد الدولي والتمثلة فيما يلي:

- 1 - تحرير التجارة الخارجية بإلغاء كافة القيود المتعلقة بالتصدير والاستيراد
- 2- تحرير أسعار السلع والخدمات
- 3- تحرير أسعار الصرف
- 4- التقليل من القطاع العام مع تشجيع القطاع الخاص
- 5- فيما يخص الميزانية العامة للدولة يشترط هذا البرنامج ضرورة الالتزام ب:
 - تقليص النفقات العامة
 - إلغاء كافة أشكال الدعم والإعانات
 - إلغاء تمويل العجز الميزاني عن طريق الإصدار النقدي
 - إصلاح السياسة الضريبية بكيفية يكون لها دور مزدوج فهي مورد مالي من جهة ومورد اقتصادي من جهة ثانية.

وفيما يخص السياسة النقدية فهذا البرنامج أكد ما يلي:

- تحرير أسعار الفائدة
- توفير الإطار الملائم للبنك المركزي لاستخدام أدوات السياسة النقدية كوسيلة للتحكم وتوجيه السيولة النقدية.
- تحرير أسعار الصرف بغية ربط العملة بالعالم الخارجي
- إنشاء وتطوير السوق النقدية والمالية
- فتح المجال للمنافسة المصرفية من خلال إعادة النظر في القوانين والتشريعات بما يسمح بتواجد البنوك الخاصة الأجنبية.

7-1- ترشيد الجهاز الضريبي وفق الإصلاحات الهيكلية

إنّ ما يميز الجهاز الضريبي الجزائري مثل ما هو الشأن في أغلب البلدان النامية يتميز بمجموعة من⁽¹⁾ الخصائص يمكن حصرها فيما يلي:

- غير واضحة ومعقدة يصعب الامتثال لأحكامها*
- لا تخدم الاحتياجات وتتميز بعدم المرونة
- ذات مردودية مالية ضعيفة
- غير عادلة تتم بشكل انتقائي
- تركز على رسوم الواردات وضرائب الصادرات
- يطغى عليها طابع التهرب والغش الضريبي

ما نستنتجه من هذه الأخيرة التي تفاقمت حدثها بعد الدخول في الإصلاحات الاقتصادية وما نجم من تطورات سريعة بعد تحرير التجارة تحت تأثير الإصلاحات الهيكلية الخاصة بعد تحرير التجارة الخارجية وتشجيع وانتشار القطاع الخاص وانتشار القطاع الخاص، حيث ظهر نوع جديد من المتعاملين تتميز بخصائص ومميزات لم يعرفها النظام الجبائي الجزائري من قبل وهي التي ساهمت مساهمة فعالة في الغش والتهرب الضريبي والمتمثلة في عدم استقرار النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى عدم ثبات مقر النشاط الاقتصادي مما زاد في عدم الاهتمام بدفع المستحقات الضريبية والجدول التالية تكشف لنا عن التحصيل الضريبي للفترة الممتدة من 1991 إلى 1994.

¹- جواد خليل الإصلاح الضريبي في البلدان النامية مجلة التمويل والتنمية العدد 2 جوان 2008 ص44
*- إن العيب الذي يتميز بها النظام الجبائي الجزائري، بل يطغى عليه كثرة النصوص التي يصعب تطبيقها والتكيف معها

3-3- التحصيل الضريبي من سنة 1991 - 1994

1994	1993	1992	1991	طبيعة الضرائب والرسوم
				الضرائب المباشرة
23,790	92,798	19,628	14,916	الضرائب على الدخل (IRG) أجور
5,530	3,088	226	-	ضرائب أخرى على الدخل
8,426	4,697	471	-	الضرائب على أرباح الشركات IBS
-	4,927	7,583	5,618	ضرائب مباشرة أخرى
37,747	35,210	27,807	20,536	المجموع
				حاصل التسجيل والطابع
1,483	1,653	1,265	1,005	التسجيل
5,417	5,034	3,402	2,626	الطابع
6,900	6,687	4,667	3,630	المجموع
				الرسم على رقم الأعمال
-	3,210	8,510	29,035	الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP
51,929	33,360	28,561	-	الرسم على القيمة المضافة TVA
9,126	8,747	2,911	1,791	الرسم الداخلي على الاستهلاك TIC
61,888	45,317	39,982	30,826	الرسم الصافي الخاص ISA
				ضرائب غير مباشرة
1,135	678	699	597	الرسوم الخاصة بالجيعة
217	374	153	110	الرسوم الخاصة بالكحول
12,875	4,923	6,236	6,136	الرسوم الخاصة على المنتجات البترولية
398	327	447	435	الرسوم الخاصة بالضمان
403	278	398	286	الرسوم الخاصة على رقم الأعمال
101	308	1,219	-	رسوم أخرى
15,129	6,888	9,152	7,564	المجموع
47,894	27,348	27,258	18,536	حاصل الجمارك
708	761	-	-	حواصل الميزانية
222,175	179,218	193,830	161,67	حواصل الجباية البترولية
392,361	301,429	302,696	242,657	إيرادات الميزانية العامة

المصدر: المديرية العامة للضرائب وزارة المالية

7-2- السياسة المالية خلال المرحلة 1990-1993

شهدت مرحلة التسعينات أداء كامل للسياسة المالية على السياسة النقدية التي لم يعد لها دور بارز في التأثير على المتغيرات الحقيقية ولا في التأثير على السعار، وكان الفارق بين القطاع المصرفي والخزينة العمومية محدودا جدا، وكانت السياسة المالية التوسعية التي طبقت في تلك الفترة السبب الأساسي للتضخم والعجز الخارجي، ومن ثم كانت عاملا أساسيا لاقتصاد الاستدانة، وقد تركزت الجهود المبذولة خلال فترة الانكماش الاقتصادي في تقليص الإنفاق العام، كما أضافت نفقات التجهيز من حدة الانكماش وتأزم الوضع، وقد كان تمويل عجز الخزينة العمومية على شكل سحب على المكشوف وتسبيقات من البنك المركزي بدون تسقيف وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات مؤشر سيولة الاقتصاد، وبتبني الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988 وبداية تنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني الأول سنة 1989، أصبح دور الحكومة محدود في تدخل النشاط الاقتصادي لينحصر دورها في التنظيم غير المباشر واستنادا لما قدم نستطيع أن نقسم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل لعملية تسيير السياسة المالية على النحو التالي:

- المرحلة الأولى: (1989-1991) سميت بسياسة مالية تقييدية وهذه شروط صندوق النقد الدولي.

- المرحلة الثانية: اتصفت بعدم الاستقرار والتردد وهذا نظرا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعانيها البلاد ولتهدئة واكتساب المناخ المتأزم اضطرت الحكومة إلى الزيادة في الأجور مما تطلب سياسة مالية توسعية وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسب التضخم النقدي، لسبب عدم وجود عرض كاف من السلع يتماشى مع تلك الزيادة في الأجور.

- المرحلة الثالثة: باشرت بالتوقيع على اتفاقية الاستعداد الائتماني الثالثة سنة 1994 والتي اتبعتها إتفاقية الائتمان الموسع (اتفاقية إعادة الهيكلة 1995-1997) وقد عرفت هذه المرحلة بتنفيذ سياسة مالية صارمة ومقيدة.

إنّ الغاية التي كانت تصبوا إليها اتفاقيات ص - ن - د هو محاربة التضخم والوصول إلى استقرار الميزان المدفوعات وهذا بهدف تسديد الديون، وتعتمد معالجة التضخم أساسا على الإدارة الجيدة للطلب الكلي والقضاء على أسباب التضخم.

وبالتالي اعتمد العمل بوجه الخصوص وبالدرجة الأولى على التصدي لعجز الميزانية بجعل سياسة خاصة لإدارتها والمتمثلة في:

أولاً: إجبار على الإنفاق العام بإلغاء دعم السلع والمرور لرفع أسعار السلع والخدمات العامة وتوقيف عملية التوظيف على مستوى القطاع العام وإضافة إصلاحات جبائية بهدف زيادة الموارد العامة. حيث أن الجباية البترولية تقدر⁽¹⁾ بنسبة عالية في إيرادات الموازنة العامة فإن إجراءات تخفيض قيمة الدينار يساعد على زيادة إيرادات الموازنة العامة، علماً بأن الجباية البترولية تتحدد على سعر البرميل من البترول الذي عرف تراجعاً مستمراً في الفترة (1990-1994) حيث انتقل من 24.2 إلى 20.4 ثم إلى 20.1 ثم إلى 17.5 ثم إلى 16.2 دولار للبرميل، وتابع هذا التراجع في سعر البترول انخفاضاً متتالي في سعر الصرف الدينار أمام الدولار الأمريكي الذي انتقل من 8.96 إلى 19.00 ثم إلى 21.82 ثم إلى 23.4 ثم إلى 35.1 وإلى 47.7 مقابل الدولار خلال سنوات (1990-1995) على التوالي:

إنّ القلة في المداخل الناجمة على محدودية إمكانيات الدفع الخارجية وخاصة القروض الجديدة أوقفت عدد كبير من الأنشطة الإنتاجية مما تسبب في ركود مستمر.

وقد انعكس هذا مباشرة على احتياطات الصرف التي سجلت 0.7 مليار فقط 1990، وكانت تقترب من مليار ونصف خلال السنوات الموالية.

وقاربت في حدود 2.6 مليار دولار سنة 1994 وهذا بعد الاتفاق على إعادة الجدولة كما سجلت إلا 2.1 مليار سنة 1995.

ونتيجة لهذه الحالة الصعبة والحرجة في نفس الوقت أثار سلبية انعكست على مستوى الإيرادات العامة والإنفاق العام بتراجع مستمر في معدلات النمو السنوية فبعدما كان معدل النمو السنوي 65.1 سنة 1991 الذي يمثل أكبر⁽²⁾ معدل نمو للإنفاق خلال الفترة 1985 - 1995، ويرجع سبب هذا الارتفاع في معدل النمو في الإنفاق العام إلى ارتفاع النفقات الجارية لزيادة الأجور في 1991 مما أثر على معدل النمو السنوي للنفقات الذي بلغ مستوى قياسي بمعدل 90.8% كما واصل هذا المعدل تراجعاً خلال السنوات الثلاث الموالية، مما ترتب عنه تقليص الإنفاق العام الذي هبطت معدلاته السنوية من 65.1% سنة 1991 إلى 28.6 و 26.5 ثم إلى 18.3% خلال السنوات الموالية 1992، 1993، 1994، مما نتج عن تدني الإنفاق العام ركود اقتصادي نتج عنه أيضاً تدهور في الإيرادات الجبائية العادية التي

¹- CNES projet de rapport sur La Politique Montaire en ALGERIE 26ème Session PLeniere juillet 2005 P85.

²- صدوقي عبد الحفيظ، التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه لفترة (1985-2012) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2015 الجزء الأول ص 396

انخفض معدل نموها السنوي من 34.8% سنة 1991 إلى 7.2% سنة 1992 ثم إلى 15.6% سنة 1993.

إنّ النظرية الكنزوية في التشغيل والتي تركز على رفع الطلب الكلي لعلاج الركود الاقتصادي تطبق في اقتصاد رأسمالي متطور، وهذا طبقاً للمخطط الوطني لسنة 1992،⁽¹⁾ قد تم تخصيص 5 ملايين دج مخصصة لدعم مداخيل العمال وتخصيص 9 ملايين دج لتحمل مختلف نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

وبالتالي كانت غاية هذه النفقات هو المحافظة على دخول بعض فئات المجتمع وكذلك المحافظة على إبقاء النشاط الإنتاجي لبعض المؤسسات وهذا من خلال الإعانات المقدمة لها.

ومن ضمن وأهداف المخطط الوطني لعام 1992

الانتعاش الاقتصادي بوسيلة تمكن من تحقيق دفع جديد لبرنامج التجهيز العمومي وهذا يخص القطاعات التي تطلبها تنمية الأنشطة الإنتاجية، زيادة الالتزام بشروط الاستثمار والتمويل بمواد التجهيز والمواد الوسيطة وقطع الغيار لفائدة المؤسسات العمومية.

أما فيما يخص مخطط 1993 ما هو إلا تكملة لمخطط 1992 ومن ضمن أهدافه الآتي:

- التحكم في عجز الميزان التجاري بتدعيم الإنتاج الموجه إلى التصدير والإنتاج المحلي للإحلال محل الواردات.

- تخفيف القيود على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية بهدف تشجيعها على الاستمرار وزيادة الإنتاج والتشغيل عن طريق منح تسهيلات ضريبية.

- إنشاء سوق الصرف ليوجه الطلب فيها نحو استيراد المنتجات الضرورية

- تدعيم الصادرات خارج المحروقات وإنشاء تأمين القرض للتصدير

- تنفيذ ميزانية التجهيز من خلال إعطاء أولوية للسكن وتنمية المنشآت الأساسية، وهذا بإمكانه زيادة نسبة التشغيل.

- إنّ المساعدات المختلفة الأشكال للإنتاج الزراعي الضروري يمكن اعتبارها عملياً من زاويتين كعمل في صالح الطبقات الفقيرة من السكن فتخفيض الأعباء المالية والحماية التي توليها ميزانية الدولة لمداخيل الفلاحين يؤثّران في الأجل القصير على الأسعار لدى المستهلك كما أن زيادة الإنتاج الفلاحي المدعم يؤثّر بدوره على أسعار المنتجات الغذائية نحو الانخفاض.

¹ - صدوقي عبد الحفيظ مرجع سابق ذكره ص 396.

- تطوير إيرادات الميزانية عن طريق توسيع الوعاء الضريبي تحصيل أحسن الإيرادات ومحاربة الغش والتهرب الضريبي من الجباية والرسوم الجمركية.
- رفع فعالية النفقات العمومية في إطار التسيير والتجهيز بخاصية جهاز إنتاجي مرن.

7-3- السياسة المالية سنتي 1994 - 1995

إنّ تردي الحالة المالية والاقتصادية والاجتماعية أجبرت الجزائر إلى اللجوء مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي للتفاوض حول الاتفاقية الثالثة للاستعداد الائتماني ب (27-5-1994-26-5-1995) والتي تابعتها اتفاقية للتسهيل الائتماني الموسع التي دامت فترة تطبيقها ثلاثة سنوات من (23-5-1995-22-5-1998) وقد استعملت السلطات العمومية سياسات إدارة الطلب كلية أو ظرفية حازمة تهدف بالدرجة الأولى لتخفيض معدل التضخم والتحكم في تراجع ميزان المدفوعات وتقليص عجز الموازنة العامة.

إنّ السياسة المالية الحازمة التي طبقت كانت تهدف إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة ويتطلب ذلك⁽¹⁾ مايلي:

- تخفيض مبلغ الديون الداخلية التي كانت قيمتها ترتفع من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية كما يتطلب مواجهة مشكلة خدمة المديونية المتصاعدة.
 - تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية
 - تجديد موارد الموازنة العامة عن طريق تعميم الرسم على القيمة المضافة وإضافة حصيلة الجباية ومكافحة التهرب الضريبي وتطوير الاقتراض في السوق المالية.
 - التخلي عن نظام دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية من أجل التحكم في الإنفاق العام.
- فيما يخص الإنفاق العام قد خفض على مستوى المعاشات والأجور والتحويلات إلى السكان.

إنّ الجهد الكبير والتسخيرات المالية المخصصة من طرف الخزينة عن طريق صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية كانت تهدف إلى إعادة هيكلتها بل خوصصتها وهذا يؤكد قانون المالية سنة 1994 الذي أنهى نشاط المؤسسات العمومية غير المستقلة وتصفيتها وحل المؤسسات الأخرى التي تخضع⁽²⁾ للقانون التجاري.

¹ - صدوقي عبد الحفيظ مرجع سبق ذكره ص 399

² - Hocine Benissad ALgerie: de la Planification Socialiste à l'économie du marché ENAG Editions Alger 2005 P 127.

ومن خلال ما تقدم نقرأ مضمون اتفاقية الاستعداد الائتماني لسنة 1994 كانت تهدف إلى خفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 5.9% سنة 1993 إلى 0.3% سنة 1994 وتخفيض نسبة عجز الخزينة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8.5% سنة 1993 إلى 3.3% سنة 1994.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها نستنتج مايلي:

إنّ نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد وصلت 5.92% وهي أكبر من النسبة المراد الوصول إليها 0.3% وبالتالي نؤكد أنه لم يكون هناك عجز في الموازنة العامة سنة 1994.

وبالتالي كان من المنتظر أن ينخفض العجز الإجمالي للخزينة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 8,5% سنة 1993 إلى 3.1 في نهاية مدة اتفاقية الاستعداد الائتماني بتاريخ 26-05-1995 لقد بقيت هذه النسب عند 4.39% سنة 1994 وعند 1.4% سنة 1995 وبالتالي تؤكد هذه النسب عن عمل بل إنجازا ما كان متوقعا.

وتمكنت الموازنة العامة من تحقيق فائض قدرت نسبته ب: 0.58% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1995 وبمبلغ قدره 11.71مليار دج يرجع سبب هذا الفائض إلى ارتفاع سعر برميل البترول من⁽¹⁾ 16.2 دولار سنة 1994 إلى 17.6 دولار للبرميل سنة 1995، إضافة إلى تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الذي انتقل من 35.1 دج مقابل الدولار إلى 47.7 مما أدى إلى رفع الجباية البترولية التي كانت سنة 1994 تساوي 222.18 مليار دينار إلى 336.15 مليار دينار سنة 1995 وهو ما كان له أثر ايجابي على العموم بالنسبة للإيرادات العامة حيث ارتفعت بمعدل 38.4%.

تدعمت الجباية البترولية من خلال تخفيض نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات التي كانت تمثل 93,4% سنة 1994 إلى 37.4% سنة 1995 وهذا نتيجة إعادة جدولة الديون الخارجية.

وبالتالي نحاول الاستعانة بتطور نسب الإنفاق العام للإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولمتابعة مسارها من خلال القيود المرتبطة بها ونتيجة للسياسات المنتهجة خلال (1990-1995)

¹ - صدوقي عبد الحفيظ مرجع سابق ذكره ص400

3-4- والجدول الموالي يبرز لنا مدى تطور نسب الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-1995)

(1)

1995	1994	1993	1992	1991	1990	الفترة البيان
16.77	14.94	15.55	18.73	18.73	13.74	إيرادات المحروقات
13.20	14.25	11.36	10.75	12.86	15.15	إيرادات خارج المحروقات
29.97	29.19	26.91	29.48	31.60	28.90	مجموع الإيرادات
22.17	23.18	24.28	21.97	21.26	17.33	نفقات جارية
7.21	7.91	8.54	6.76	6.03	8.23	نفقات رأسمالية
29.38	31.05	32.82	28.7	27.29	25.70	مجموع النفقات

ومن الجدول نلاحظ أن نسب إيرادات المحروقات إلى الناتج المحلي لم تستقر وبقيت مذبذبة نتيجة تغيرات سعر البترول في الأسواق العالمية إضافة أنها تتأثر بالتغيرات التي تقع في سعر الصرف الدولار الأمريكي.

كما أن تذبذب نسبة لإيرادات المحروقات يؤثر على مجموع إيرادات الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص نسب الإيرادات خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي أخذت في الهبوط ما بين (1990-1992) ويرجع ذلك إلى قلة إيرادات الجباية المباشرة سنة 1990 حيث هبطت من 27.6 مليار دج سنة 1989 إلى 22 ثم إلى 20.5 مليار ما بين سنتي (1990م 1991) وبصفة عامة فإن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الإجمالي تراوحت ما بين 29.91% و 31.66% خلال الفترة (1990-1995).

¹ - صدوقي عيد الحفيظ مرجع سابق ذكره ص400

وإذا عدنا إلى المعطيات السابقة نلاحظ أن نسب النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في تصاعد متتالي خلال السنوات (1990-1995)

إضافة لتزايد نسبة النفقات الجارية من 17.33% سنة 1990 إلى 21.26% سنة 1991، يعود سببه إلى رفع القيمة التي يتطلبها تخفيض قيمة الدينار على النفقات الخاصة بدعم الأسعار.

مما اعتبره صندوق النقد الدولي تجاوز وخروج عن الاتفاق المبرم معه، علما أن نسب الإنفاق الجاري أصبحت تتخذ مسار تنازلي لسنتين (1989-1990) بنسب 19.19% و 17.33% وهذا بتطبيق سياسة مالية مقيدة مع ص - ن - د.

وفي سنة 1993 زادت نسب النفقات الجارية من 21.97% إلى 24.28% في نفس الوقت انتقلت نفقات رأس المال من 6.76% إلى 8.54%.

ترجع أسباب زيادة هذه النسب إلى رفع في الأجور وزيادة في نفقات التجهيز وخدمة المديونية العمومية.

وبالتالي وصل مجموع الدين العام في هذه السنة 819 مليار دج بزيادة تقدر ب: 220.8 مليار دج أي زيادة بمعدل سنوي 36.9% حيث أن 76,9 يمثل دين داخلي، ويعود سبب ذلك إلى طلب الحكومة من البنك المركزي والاقتراض من البنوك التجارية⁽¹⁾

كما ارتفع حجم الائتمان المقدم من البنك المركزي إلى الحكومة سنة 1993 من 160,4 مليار دج سنة 1992 إلى 270.9 مليار دج سنة 1993 أي زيادة بمعدل نمو سنوي يساوي 68.9% وهو مستوى مرتفع كثيرا.

إضافة للقروض التي استلمتها الحكومة من البنوك التجارية انتقلت من 22.5 مليار دج سنة 1992 إلى 210.3 مليار دج سنة 1993.

7-4- السياسة المالية المعتمدة خلال السنوات 1996-1999

تتضمن الأهداف العامة للسياسة المالية بهذه السنوات وفي إطار التعديل الهيكلي الذي التزمت به الجزائر مع ص - ن - د ابتداء من 1995 إلى غاية ماي 1998 وقد شملت أهداف هذه الاتفاقية مايلي:

¹ - صدوقي عبد الحفيظ مرجع سابق ذكره ص 488

- التقليل من الانعكاسات الظرفية للتصحيح الهيكلي فيما يخص الطبقات الفقيرة
- الوصول إلى نسبة كبيرة من النمو، تستطيع من خلالها استيعاب الزيادة في اليد العاملة وتخفيض البطالة، علما بأن السلطات تهدف إلى تحقيق معدل حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بدون المحروقات.
- تحديد اتجاه ميزان المدفوعات وهذا من خلال الترميز على التحفيز التدريجي لعجز الميزان الخارجي من 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1994-1995 إلى 2.2% سنة 1997-1998.
- الالتزام بنظام الصرف واستقراره والعمل من أجل تحويل الدينار الجزائري
- محاولة ترسيم نظام الصرف واستقراره والعمل من أجل تحويل الدينار الجزائري من أجل المعاملات التجارية الخارجية.
- الوصول إلى معدل التضخم في نفس المستوى مع البلدان الصناعية مع أخذ بعين الاعتبار سياسة الضبط المالي التي طبقتها السلطات في برنامج الاستقرار الاقتصادي.
- تدعيم الادخار الوطني ب 5.5 نقطة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي
- السعي على تحرير التجارة الخارجية بعدم تطبيق القيود المشروطة المتمثلة في الضريبة الجمركية
- ترشيد نتائج العمل لتوزيع الموارد بأخذ عين الاعتبار القطاع الإنتاجي، والمشاركة في نمو تحقيق الاستهلاك الفردي بفترة البرنامج وتفضيل وتسويق الاستثمارات خارج المحروقات.
- وبالتالي إنّ الغاية الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي هو المحافظة على استقرار ميزان المدفوعات، وتمكين قوة الاقتصاد بوفاء حقوق الدائنين والتحكم في التضخم بأنجع الطرق وأفضلها في إدارة الطلب الكلي وإتاحة الشروط الضرورية لتوسيع مجال العرض الكلي.
- لهذا نجد أهداف برنامج التعديل الهيكلي وصلت إلى القضاء على عجز الموازنة العامة بتنفيذ سياسة مالية تقييدية لتحفيز الدولة على زيادة الادخار الذي يعتبر المخرج الأساسي والوحيد لإحداث إنعاش استثماري إنتاجي ودفع النمو في إطار ضعف ادخار الأسر.
- إن برنامج التعديل الهيكلي قد حدد حجم الأهداف في شكل سقف لا يسمح تجاوزها، بل يخضع للتعديل إلا خلال مهام التقييم التي يقوم بها ص - ن - د.
- ونتيجة لما سبق أن الهدف الأساسي لبرنامج التعديل الهيكلي كان يسعى إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة ب: 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1996 ليصل 0.6% سنة 1997.

المبحث الثامن

تدابير السياسة المالية المطبقة خلال الفترة (1996 - 1999)

بتطبيق سياسة مالية تقييدية في إطار التحكم في تسيير المالية العامة والسعي على تحقيق فائض في السنتين 1996-1997 وهذا أمر حتمي لعدة أسباب منها:

- تدعيم الزيادة في استهلاك العائلات وتشجيع المساندة الاجتماعية في إطار التعديل الهيكلي.
- الأخذ في الحسبان المادة غير المتجددة للاحتياجات من المحروقات والسعي على التخفيض من الأثر الناجم عن تدني أسعار البترول في الأسواق العالمية.
- ترشيد فعالية الجباية وذلك بإصلاح الرسم على القيمة المضافة ومن أجل تحقيق ذلك سجل البرنامج الحكومي زيادة في إيرادات الدولة بالسنوات 1994 - 1998 بنسبة 10.5% من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض في النفقات بنسبة 1.5%، وللتخلص من العجز في الموازنة العامة وتحقيق أعلى نسبة من الادخار العمومي يستلزم بالدرجة الأولى تخفيض الإنفاق العام وثانيا زيادة إيرادات الموازنة وهذا عن طريق الإصلاح الجبائي.

علما أن أعلى نسبة من الإيرادات العامة مصدرها الجباية البترولية، وبالتالي فإن متخذي القرار قرروا اللجوء إلى تخفيض⁽¹⁾ قيمة الدينار لتحقيق أكبر قدر متاح لإيرادات الميزانية.

كما عمل متخذو القرار إلى تحرير الأسعار ورفع الدعم من أجل فتح المجال للأسعار لتؤكد المستوى الفعلي للإنتاجية والمردودية الاقتصادية للمؤسسات.

فإدارة الطلب الكلي تركزت على تحرير السعار بالعمل على:

- التحكم في أسعار العمل بتجميد الأجور والرواتب الفعلية لأنها تمثل النسبة الكبيرة في الإنفاق الجاري العمومي، كما أن إجراءات تحسين الأجور تطبق عن طريق التحكم في عدد العمال وتجميد أجور الوظيف العمومي والمؤسسات العمومية.

- العمل على أسعار السلع والخدمات بتحريرها وجعلها تخضع لقانون العرض والطلب

- تحرير أسعار الفائدة، وجعلها تعكس واقع الطلب على الموارد النقدية وعرضها في سوق العمل بمعدلاتها السمية أكبر من معجلات التضخم.

¹- د. عبد المجيد بوزيدي تسعينات الاقتصاد الجزائري حدود السياسة الظرفية ترجمة جرييب أم الحسن دار النشر والتوزيع الجزائر 1999 ص31

فإدارة الطلب الكلي تركز على تحرير الأسعار بالاعتماد على:

- التحكم في أسعار العمل بتجميد الأجور والرواتب الفعلية لأنها تمثل النسبة الأهم في الإنفاق الجاري العمومي وإجراء تحسين الأجور والتطبيق عن طريق التحكم في عدد العمال وتجميد أجور الوظيف العمومي والمؤسسات العمومية.

- تحرير أسعار الفائدة ومدى تأثيرها في واقع الطلب على الموارد النقدية وعرضها في السوق، والعمل بمعدلاتها الاسمية أكبر من معدلات التضخم (أي تحقيق معدلات فائدة موجبة)

إنّ هذه الإجراءات تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي لينتج عنه تخفيض التضخم من الشكل النقدي وتضخم الأسعار.

أما فيما يتعلق بالعرض الكلي يتطلب العمل تطبيق الطرق التي تهتم بمضمون الاقتصاد الجزئي (الجوانب الهيكلية) بالعمل على التصحيح الهيكلي للمؤسسات للرفع من كفاءتها الاقتصادية وزيادة إنتاجها علما أن سياسة العرض الكلي أو سياسات الاقتصاد الجزئي هي أكبر تعقيدا مما يتطلب وقتا أطول للاندماج مع الواقع الجديد.

8-1- تحسن حالات الموازنة العامة للفترة 1996-1999

تميزت هذه الفترة بتحسن الوضع الخارجي على حالة الموازنة العامة التي تلازم تغيرات أسعار البترول في الأسواق الدولية.

إضافة أنها تتأثر حالة الموازنة العامة بنسب الدين الداخلي والخارجي ومن خلال المعطيات المدونة بالجدول التالي يتسنى لنا القيام بقراءة تقديرات الموازنة العامة التي كانت منتظرة على الشكل الموالي:

3-5- الموازنة العامة لسنوات 1995-1997

1997		1996		1995		السنة البيان
المحقق	المتوقع	المحقق	المتوقع	المحقق	المتوقع	
33,33	31,1	32,1	29,8	29,8	29,8	إيرادات الميزانية
20,31	17,9	19,3	17,7	17,7	17,7	- الجباية البترولية
30,40	29,4	28,19	29,1	29,1	29,1	نفقات الميزانية
23,15	22,4	21,42	22	22	22	- النفقات الجارية
7,25	7	5,72	7,1	7,1	7,1	- نفقات التجهيز
2,93	1,7	0,17-	0,7	0,7	0,7	رصيد الميزانية
-	0,1-	-	0,2-	0,2-	0,2-	القروض الصافية للخزينة
2,4	1,6	2,9	0,3	0,3	0,3	رصيد الخزينة
-	1-	-	1,5-	1,5-	1,5-	أموال التطهير
2,38	0,6	2,93	1,2-	1,2-	1,2-	الرصيد الإجمالي للخزينة

أظهرت النتائج المتحصل عليها على أنها أحسن مما كان منتظرا لها عكس ما كان يتوقع الحصول على نسبة 29.8% من الناتج المحلي الإجمالي وتم تحقيق نسبة 32.1% وكان من المتوقع أن تصل نسبة الجباية البترولية مستوى 17.7% من إجمالي الناتج المحلي بلغت 19.3%.

ونتح نفس الشيء للنفقات، فقد كانت أدنى مما كان متوقعا وهذا نتيجة السياسة المالية الإنفاقية المقيدة في إطار برنامج التعديل الهيكلي خاصة نفقات التجهيز، بالمقابل كان من المتوقع تحقيق مستوى 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت النسبة المحققة إلى 5.72%.

إنّ النفقات الجارية كان من المنتظر أن تصل إلى نسبة 22% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تحقيق نسبة 21.42% نتيجة تثبيت الأجور ورفع الدعم عن العديد من السلع والخدمات.

وعدم التوظيف بالقطاع العمومي وبعض الإجراءات الأخرى مما نتج عن هذه الإجراءات تحقيق رصيد إيجابي للخزينة العامة بنسبة 2.9% من الناتج المحلي عكس ما كان ينتظر تحقيقه وهي النسبة 0.3% مما عززت هذه النتائج المالية الإيجابية تحقيق الكثير من العوامل المتمثلة في:

- زيادة أسعار البترول وزيادة حجم الصادرات

- تدني نسبة خدمات الدين الخارجي

- ارتفاع حصيللة الجباية البترولية المقدره ب: 496 مليار دج سنة 1996

- زيادة حصيللة الجباية العادية التي وصلت 290.6 مليار دج سنة 1996

- تراجع معدل الزيادة في النفقات الجارية حيث سجلت 23.89% سنة 1996

- تراجع معدل الزيادة في نفقات التجهيز

فيما يخص سنة 1997

لقد تابعت حصيللة تقديرات مؤشرات الموازنة العامة لسنة 1997 بنفس الوتيرة التي عرفتها الحصيللة المسجلة في السنة التي سبقتها حيث كان من المنتظر الوصول إلى نسبة 31.1% من الناتج المحلي الإجمالي فيما يخص إيرادات الموازنة العامة، بالمقابل ما تم تحصيله كان أكثر بكثير مما كان منتظر حيث بلغ 33.33% من الناتج الإجمالي.

وترجع أسباب تحقيق هذه النسبة 20.31% من الناتج الإجمالي المحلي كنتيجة في الجباية البترولية، بالمقابل كان من المنتظر تحقيق نسبة 17.7% ويعود هذا إلى زيادة حصيللة الجباية البترولية لسنة 1996.

وقد سجل رصيد الميزانية نتيجة إيجابية بنسبة 2.93% من الناتج المحلي الإجمالي، عكس ما كان ينتظر تحقيقه ب 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة أن رصيد الخزينة العمومية تحل على نتيجة إيجابية ب 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تتجاوز النسبة التي كان يحتمل تحقيقها ب 1.6%.

أنجزت كل هذه النتائج الإيجابية رغم أن نفقات الميزانية المسجلة كانت أكبر بكثير من تلك المحتملة، فقد كان من المتوقع تحقيق نسبة نفقات ب 29.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بل كانت أكبر من ذلك فقد تم تحقيق 30.40% بل كان ينتظر الوصول إلى 22.4% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا كنفقات جارية، بل أن النسبة المحققة بلغت 23.15% وكان من المنتظر تحقيق 7% من الناتج المحلي الإجمالي فيمل يخص نفقات التجهيز بل تم إنجاز 7.25%.

أما فيما يخص فائض الميزانية الذي أنجزته الخزينة (1) 1996 مكن بمتابعة تسديد الدين العام نحو القطاع المصرفي (بنك الجزائر، البنوك العمومية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط) والتطهير المالي

¹ - صدوقي عبد الحفيظ مرجع سابق ذكره ص 496

للمؤسسات وهذا بإعادة شراء المكشوفات لدعم الكثير من المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري إضافة لما سبق نتيجة أخرى جد إيجابية والمتمثلة في الفائض الذي حققته الموازنة العامة، لما له من دور إيجابي في تدعيم قيمة العملة والتحكم في التضخم المالي بطريقة فعالة وتخفيض معدلات الفائدة على مستوى المنظومة المصرفية⁽¹⁾

وبالتالي يتضح لنا تقاطع آثار السياستين المالية والنقدية اللتين عملتا بشكل متواز على انجاز مجموعة من الأهداف المشتركة كتدعيم قيمة العملة وخفض معدلات الفائدة وتخفيض التضخم. علما بأن كل واحدة منها كانت ذات شكل انكماشى.

تعد سنة 1998 السنة الأخيرة لبرنامج تطبيق التعديل الهيكلي كما شهدت هذه السنة على مدار شهورها انخفاض أسعار البترول علما أن بدء انخفاض أسعار البترول بدأ سنة 1997، إذ انخفض معدل سعر البرميل من 14.08 دولار خلال السداسي الأول من سنة 1998 إلى مستوى 11.85 دولار بالسداسي الثاني من نفس السنة⁽²⁾ وبيت سنتي 1997 و 1998 حدد الانخفاض بقيمة 7 دولار للبرميل حيث انخفض معدل البرميل من 19.5 دولار إلى 12,8 دولار مما أثر مباشرة في تراجع قيمة الصادرات بمبلغ 3.5 مليار دولار.

ونتيجة لهذا الانخفاض سنة 1998 فقد الاقتصاد الجزائري قرابة 5 من دولارات للبرميل، وحدث اختلالات على مستوى التوازنات الخارجية والداخلية المتمثلة في:

8-2- التوازنات الخارجية

- سجل حساب رأس المال عجزا بمبلغ 830 مليون دولار
- انتقلت نسبة خدمة الديون الخارجية من 30.3% سنة 1997 إلى 47.5 سنة 1998
- تلقى الحساب الجاري عجزا بمبلغ 910 مليون، دولار، يرجع هذا العجز نتيجة تراجع فائض الميزان التجاري، كما تسبب هذا في زيادة الواردات من جانب وانخفاض قيمة الصادرات من جانب ثاني
- زادت نسبة خدمة الديون الخارجية من 30.3% سنة 1997 إلى 47.5% سنة 1998⁽³⁾
- احتوى ميزان المدفوعات رصيذا سلبيا يقدر بـ 1.74 مليار دولار
- تراجع احتياطي الصرف الذي كان يقدر في نهاية 1997 بـ 8.08 مليار دولار إلى 6.84 مليار دولار في نهاية 1998.

¹ - CNES Projet de rapport sur La Politique monétaire en ALgerie 26ème Session PLéniere Juillet 2005 P 83.

² - صدوقي عبد الحفيظ مرجع سبق ذكره ص 496

³ - صدوقي عبد الحفيظ مرجع سبق ذكره ص 497

- أدت هذه النتائج الغير مشجعة إلى معدل صرف الدينار و إلى انخفاض العملة الوطنية ب 1,75% مقابل الدولار الأمريكي أي انتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 57.72 دج سنة 1997 إلى 58.73 دج سنة 1998.

8-3- التوازنات الداخلية احتوت على النتائج التالية

تحصلت الخزينة على رصيد سالب قدر ب 108 مليار دج، وهذا بعد ما كان هذا الرصيد موجبا في سنة 1997 ب 66.1 مليار دج، وقدر عجز الخزينة إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 3.82% يعود سبب هذا العجز إلى سببين وهما:

الأول: انخفاض الإيرادات العامة عل أثر تراجع إيرادات الجباية البترولية.

ثانيا: زيادة النفقات العامة المقدر ب 845.2 مليار دج سنة 1997 إلى 875.74 مليار دج سنة 1998.

علما أن هذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع في الإنفاق العام والنفقات الخارجية والنفقات الرسالية حيث بلغت قيمة الزيادة في الأول ب 20.3 مليار دج وبلغت الزيادة:

الثانية ب 10,17 مليار دج، ويرجع ارتفاع النفقات العامة إلى:

1- ارتفاع مستوى الأجر الأدنى المضمون من 2500 دج إلى 6000 دج في بداية شهر سبتمبر 1998.

2- إرتفاع منح المجاهدين

3- إرتفاع المنح

4- إرتفاع نفقات الشبكة الاجتماعية والتحويلات الأخرى

إن التراجع في المالية العمومية لسنة 1998 نتجت عنها حالة تتصف بتدني المالية الداخلية، مما أجبر البنوك تلجأ إلى بنك الجزائر بهدف إعادة تمويلها، علما أن المبلغ الإجمالي بلغ 226 مليار دج نهاية سنة 1998، مما نتج عنه نمو في الكتلة النقدية 18,8% التي ستكون العامل الأساسي في عودة التضخم.

وبالتالي يتضح لنا بشكل أوضح ضعف وهشاشة وحساسية التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية للتأثيرات التي تتسبب في أسعار البترول في الأسواق العالمية في إطار عدم وجود إستراتيجية تهدف إلى تنوع وتفعيل قطاعات إنتاجية وخدمية والحد من سوق المحروقات.

فيما يخص سنة 1999

بقي معدل سعر النفط في الثلاثي الأول 11.91 دولار للبرميل، واستمر بـ11.75 دولار للبرميل بالسداسي الأول، وغاية تخفيض الإنتاج الذي اتخذته الأوبك في شهر أبريل سنة 1999 دعم الأسعار إذ انتقل معدل سعر البترول من 13.42 دولار للبرميل إلى 18 دولار للبرميل، مما نتج عن هذا الارتفاع انتعاش في الاقتصاد الجزائري وهذا على مستوى التوازنات الخارجية والداخلية.

كما ساعد هذا الانتعاش عناصر خارجية ثانية والمتمثلة في:

- ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات الأجنبية⁽¹⁾ الأخرى مع العلم أن قرابة 43% من المديونية الخارجية تدفع بالدولار، كما أن صادرات المحروقات تسجل بالدولار، مع ارتفاع قيمته ترتفع حصيلته تلك الصادرات.

- احتوى الحساب الجاري فائضا يقدر بـ0.02 مليار دولار كنتيجة تحسن الميزان التجاري الذي سجل فائضا بقيمة 3.36 مليار.

- شمل⁽²⁾ حساب رأس المال عجزا بـ2.40 مليار دولار، وتعود الزيادة في عجز رأس المال إلى زيادة قيمة رؤوس الأموال الصافية المدفوعة على المدى المتوسط والطويل، نتيجة لتوقيت عوامل مختلفة.

- تدني في احتياطي الصرف الذي كان يقدر بـ6.84 مليار دولار سنة 1998 إلى 4.04 مليار دولار سنة 1999

- أثر تقلب ميزان المدفوعات وتدني احتياطي الصرف على معدل سعر صرف الدينار أمام الدولار والعملات الأخرى، حيث ارتفع من 58,73 دينار للدولار سنة 1998 إلى 66.57 دينار للدولار

- ارتفع عجز ميزان المدفوعات حيث انتقل من 1.74 مليار دولار سنة 1998 ليتوقف عند 2.38 مليار دولار.

- تدني نسبة خدمة الديون الخارجية من 47.75% سنة 1998 إلى 39,1% سنة 1999

وبالتالي ما يفسر أسباب هذا الانخفاض يعود أساسا إلى السياسة المالية التقيدية التي نفذتها السلطات نحو النفقات الرأسمالية جراء تدني أسعار البترول وهذا خلال سنة 1998 والثلاثي الأول من سنة 1999.

¹ - م- و- إ-؛ مشروع تقرير حول الصرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999 ص 27
² - صدوقي عبد الحفيظ مرجع سبق ذكره ص 499

8-4- السياسة النقدية المطبقة خلال الفترة 1996-1999

في إطار برنامج إعادة الهيكلة تم تطبيق سياسة نقدية تقييدية غايتها بالدرجة الأولى مكافحة التضخم، كما استهدفت على تقليص السيولة عن طريق الحد من كثرة القروض الداخلية.

(قروض الخزينة+ قروض للاقتصاد المتعلقة بالمؤسسات العمومية)

هذا بالدرجة الأولى وبالدرجة الثانية تخفيض الطلب الكلي والسعي على نمو العرض الكلي، لأن التضخم هو نتاج تقلص العرض الكلي بسبب ارتفاع حجم المداخل الموزعة، ولهذا يجب الأخذ بعين الاعتبار الدرجة الأولى الطلب الكلي بهدف التقليل من مستواه عن طريق السياسة النقدية من جهة، والسياسة الموازنة⁽¹⁾ العامة من جهة ثانية.

إنّ هدف التخطيط المالي لصندوق النقد الدولي كان يهدف من رفع احتياطات الصرف للغايات التالية:

- دعم القيمة الخارجية للعملة المحلية

- رفع مستوى ميزان المدفوعات

- الحد من التوسع النقدي

وللكف من التوسع النقدي باشرت السياسة النقدية على مراقبة كمية توسع الكتلة النقدية والقروض في نفس الوقت وهذا لكي تصل من رفع نسب الفائدة الدائنة والمدينة لتقليص الطلب على النقود وزيادة مستوى الادخار الكلي بهدف توفير موارد كافية لتمويل الاستثمار.

كما حققت السياسة النقدية بإعتبارها أداة من أدوات الطلب الكلي على تخفيض قيمة العملة الوطنية، وكان يهدف هذا الإجراء لتحقيق الآتي:

- ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة في السوق المحلية، مما ينتج عنه ندرة تنافسية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية في السوق الداخلية والأسواق الخارجية.

- سينتج عن ذلك في نفس الوقت ارتفاع الصادرات دون المحروقات وتخفيض الواردات وبالتالي ستكون آثار إيجابية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

¹- د. عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري مرجع سبق ذكره ص24

8-5- دور السيولة وإعادة تمويل البنوك

أدت قلة الأموال القابلة للإقراض إلى تدخل السلطات النقدية واكتشاف بعض المعايير المناسبة لسوق الائتمان واتخاذها لبعض الإجراءات التي تضمن وجود سوق ائتمان حقيقي.

تهدف الإجراءات المتخذة الخاصة بالبنوك إلى إعادة هيكلتها والعمل على تطهير حساباتها المكشوفة وأرصدها المدينة التي تعاني منها المؤسسة العمومية ذات المردودية المنعدمة ولتحقيق هذه المهمة من الضروري بداية وقف عملية الحساب على المكشوف لتمر عملية التطهير بمرحلتين:

1- تشرع البنوك والمؤسسات في نفس الوقت بإجراء عملية مراجعة الحسابات والقيام بدراسة مالية وهذا لإنهاء هذه المرحلة كليا.

2- تستهدف هذه المرحلة إلى إعادة الهيكلة الصناعية المؤسسات وتستمر هذه المرحلة من 12 شهرا إلى 36 شهر ولإبراز سير عملية التطهير فقد تم تحديد المهام التي ستقوم بها كل من الخزينة العامة بنك الجزائر، بنوك تجارية مؤسسات الإنتاج وصناديق المساهمة.

وعلى هذا الأساس تهدف عملية التطهير إلى ضرورة:

- إعادة العلاقة التعاقدية بين البنوك ومع المؤسسات العمومية⁽¹⁾
- توضيح المشكل الميزاني أو المال لكل بنك ومؤسسة
- عزل الحقوق الغير فعالة والاحتفاظ بالمحفظة الفعالة
- إعادة شراء الخزينة العامة للمحافظ الغير جيدة

أصبحت البنوك خاضعة لتنظيم مجلس النقد والقرض وقد حدد زيادة رأس مالها⁽²⁾ وهي أموال خاصة والتزامات ب 80% مجموع الأصل وحتى يصبح تسيير إعادة تمويل الاقتصاد بواسطة آليات جديدة يمكن تلخيص أهدافها فيما يلي:

- ضمان تخصيص ائتمان بأنجع ما يمكن من الطرق
- إنعاش عملية إنشاء شروط تنمية الأسواق النقدية

¹- علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2002 ص 291

²-Le journal le moujahid le 10-03-1991

ولإنجاح عملية التطهير المالي وتصفية مستحقات المؤسسات العمومية التي عرقلت تحريك العجلة الانتاجية خصصت لها أكثر من 80 مليار دج مع استقلالية المؤسسات عام 1988، ثم 127.2 مليار دج إلى 400 مليار دج عام 1992⁽¹⁾

وقد تم التطهير المالي للمؤسسات العمومية بإتخاذ السلطات النقدية عملية سحب على المكشوف للمؤسسات لدى البنوك مبلغ 305 مليار ليصل إلى 160 مليار دج في شهر جانفي سنة 1992 وهذا ما يظهره الجدول التالي:

3-6 - إعادة تمويل البنوك من قبل بنك الجزائر

السنوات	نظام الأمانة لمدة (24 ساعة)	نظام الأمانة لمدة 7 أيام	إعادة الخصم
جوان 1989	%24,9	%0,0	%75,1
جويلية 1989	%24,2	%8,4	%67,4
أوت 1989	%37,2	%6,5	%56,3
سبتمبر 1989	%26,7	%11,3	%62,0
أكتوبر 1989	%23,1	%13,9	%63,0
نوفمبر 1989	%24,2	%14,3	%61,5
ديسمبر 1989	%37,0	%12,5	%50,5
جانفي 1990	%25,9	%11,5	%62,6
فيفري 1990	%30,0	%0,0	%70,0
مارس 1990	%37,2	%0,3	%62,5
أفريل 1990	%47,6	%0,2	%52,2
ماي 1990	%52,5	%0,0	%47,5
جوان 1990	%59,0	%0,0	%41,0
جويلية 1990	%55,8	%7,7	%36,5
أوت 1990	%51,0	%8,7	%40,3
سبتمبر 1990	%43,2	%8,2	%48,6
أكتوبر 1990	%39,1	%8,1	%52,8
نوفمبر 1990	%32,6	%14,7	%52,7
ديسمبر 1990	%35,1	%14,7	%50,2

المصدر: بنك الجزائر، تقرير سنوي، 1990، ص 31

¹ - Lounis Ahcen La Politique monétaire dans le Cadre d'une transition d'une économie du marché libre: cas de l'Algerie opu p 124 :

بتطبيق بنك الجزائر سياسة نقدية متشددة في إطار تدني السيولة بالقطاع المصرفي كانت غاية هذه السياسة ترمي أساسا إلى تقليص الطلب الكلي وتخفيض حجم الدين الداخلي وبالتالي بلوغ مؤشر سيولة الاقتصاد.

وبالفترة (1994-1996) تميزت بارتفاع الطلب على النقود⁽¹⁾ الحساسة مما نتج عنه نقص في الودائع لدى البنوك، وبالتالي ساعد هذا النقص الكبير في الودائع عدة عناصر نذكر منها:

- النسب المعمول بها خارج السوق النقدي
- عدم نجاعة أسعار الفائدة في تحفز الادخار
- نقص فعالية وساطة البنوك
- السقف المحدد لإعادة الخ
- طريقة الدفع نقدا لتسديد الواردات، لما ينجر عن هذه الطريقة من تدمير النقود وبالتالي نقصان حجم السيولة المصرفية.

لقد تمكنت الخزينة بحيازتها على الموارد التي وفرتها إعادة الجدولة في إعادة تكوين السيولة المصرفية.

ومما زاد من فعالية العملية جدية المؤسسات والبنوك في تسديد ديونها الخارجية إلى الخزينة التي تتفقا لدعم إعادة الهيكلة وتسديد ديونها نحو المنظومة المصرفية مما يضيف من الأموال القابلة للاقتراض لصالح الاقتصاد ويساعد في تدني الديون الداخلية التي تتحملها الخزينة.

غير أن الانخفاض الكبير في معدل التضخم إلى 6.1% سنة 1997 نتيجة للسياسة النقدية المشددة وتقلص عجز الميزانية إلى نسبة تقترب من الصفر بالنسبة للنواتج الداخلي الخام سنة 1995، وتحول ذلك الفائض في السنتين الموالتين فساهم كله في تباطؤ التوسع النقدي خلال الفترة (1994-1997)، وانخفض معدل السيولة المحلية إلى الناتج الداخلي الخام من 78.7% سنة 1989 إلى أدنى مستوى له

*- تسمى السيولة بصفة عامة على الوفاء الآني بالتزامات المالية، وبالتالي يتطلب التفرقة بين ما يسمى بالسيولة على مستوى الكلية والتي تقاس بعدة طرق أهمها المعروض النقدي السيولة المحلية (M2) والتي تشمل النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع الجارية بالعملة المحلية ويضاف إليها أيضا أشباه النقود، والمقصود بالسيولة على مستوى الاقتصاد الجزئي يتداول في مجال المعاملات المصرفية (الجهاز المصرفي) الذي يشترط أن يكون بحيازته أموال سائلة لمواجهة الطلبات.

2- صدوقي عبد الحفيظ مرجع سبق ذكره ص 505

سنة 1996،⁽¹⁾ بنسبة قدرها 34% ثم ارتفع مرة أخرى إلى 45% سنة 1999 ليعرف انخفاض آخر ويستقر عنده 40% منذ سنة 2000، حيث كان المتوسط السنوي لهذا المعدل للفترة (1994-2003) لا يتعدى 41% بينما كان يمثل 58% بالنسبة للفترة (1989-1993).

وبالتالي نحاول تقديم العوامل النقدية التي أثرت في نمو السيولة المحلية خلال فترة

(1989-2003) من خلال القراءة التالية:

1- كانت تمثل العملات الأصلية نسبة ضعيفة بالنسبة لمصدر التغيرات في السيولة المحلية في الجزائر خلال فترة (1989-1993) بل كان هذا⁽²⁾ المصدر سالبا ما بين (1992-1993) نتيجة الأزمة الخائفة التي كانت تعيشها الجزائر من عدم وفرة النقد الأجنبي، إذ سجل صافي الأصول الأجنبية سنة 1993 تحولا سالبا قدر بثلاثة مليارات دولار، وفي مطلع سنة 1994 ارتفع الرصيد بمعدلات 80% وهو ما يثبت أثر التمويل الممنوح من طرف المؤسسات النقدية والدولية، بالإضافة إلى فترة السماح بالتسديد التي منحت للجزائر خلال الفترة (1995-1998)، حيث ارتفعت نسبة الاحتياط بشكل متتالي وذلك للارتفاع غير المتوقع في أسعار البترول.

وما نتج عنه من تزايد رصيد بنك الجزائر من احتياطات في النقد الأجنبي مضافا إليه جانب التحكم في المتغيرات الكلية الأخرى مثل سعر الصرف.

2- أدى التغيير في المديونية العمومية دورا رئيسيا في الفترة (1992-1993)، حيث مارست دورا توسعيا على السيولة المحلية ثم تحولت نحو النقل جراء السياسة المالية الصارمة والمطبقة بعد عام 1994، غير أنه نلاحظ بأن هذا المصدر قد طبق أثرا انكماشيا على السيولة المحلية في الفترة (1989-1991) وهي الفترة التي تتزامن مع اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول والثاني مع صندوق النقد الدولي.

3- أما فيما يخص الائتمان المحلي فهو يثبت أثرا مرتفعا على مستوى السيولة المحلية وبالأخص بالفترة (1998-2003) وهي الفترة المتميزة بانتهاء التزامات وشروط التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الانخفاض في أسعار الفائدة الدائنة وما تبعها من توسع في حجم القروض الموجهة للاقتصاد.

¹ - صالح تومي مداخلة بعنوان فعالية الإصلاحات الاقتصادية المطبقة بالجزائر في مواجهة تحديات العولمة (الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة واقع ورهانات - المكتبة الوطنية بالحامة الجزائر 11-12- جوان 2005 ص6

² - صالح تومي مرجع سابق ذكره ص6

وبناء على ما تقدم تبين لنا أن التوسع في المصادر الخارجية كان مسؤولاً إلى درجة كبيرة عن نمو السيولة المحلية في الفترة الثانية (1994-2003) أما المصادر الداخلية فكانت مسؤولة بالفترة (1989-1993)

8-6- دور أسعار الفائدة في إطار السياسة النقدية المطبقة

في أوائل الثمانينات كان القطاع المالي الجزائري صغيراً ومجزئاً، إذ كان يعمل في واقع الأمر كأداة مالية استثمارات القطاع العام مع عدم وجود صلة قوية بين مهام تقييم المخاطر وتخصيص الائتمان بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تمارس البنوك التجارية الخمسة وبنك الادخار والإسكان الصندوق الوطني للادخار والإسكان وكلها مملوكة للحكومة لم تمارس الأسر أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات⁽¹⁾ قطاع الأسر وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة، وقد خصصت للأخيرة بنوك معينة للتعامل معها في إطار سياسة التوطين التي تقوم في إطارها كل مؤسسة مالية بمعاملاتها في قطاعات معينة أو تتعامل مع عملاء معينين، فأدى ذلك إلى تفتيت السوق وإلى ضيق الخبرة، وانعدام المنافسة⁽²⁾ وضمت المؤسسات المالية غير المصرفية عدداً قليلاً من شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد التي كانت مملوكة للدولة.

وبتطبيق بنك الجزائر سياسة نقدية صارمة في إطار ارتفاع الضغوط التضخمية التي كانت في المنتصف الأول من عقد التسعينات، وقد أعطى لسعر الفائدة دوراً محورياً وجعله أداة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية وإضفاء حرية أكثر على قوى العرض والطلب لتجسيد قواعد السوق.⁽³⁾

وقد تم مراجعة معدلات الفائدة ابتداءً من سنة 1990 بما يتوافق مع معدلات التضخم للحصول على معدلات حقيقية موجبة.

وبحلول سنة 1994 قرر مجلس النقد والقرض سنة 1994 تثبيت معدل محوري وحدده بـ 20% وبالمقابل الغي سقف المعدلات الذي كان معمولاً به في السوق بين البنوك، وأصبحت معدلات الفائدة ابتداءً من ذلك التاريخ تحدد على أساس التفاوض حسب شروط الطلب على السيولة وعرضها باتفاق على معدل متوسط مرجح يمثل متوسط معدلات مقترحة يومياً، ويحسب في نهاية كل حصة من حصص التفاوض لي طرح في اليوم الموالي من قبل بنك الجزائر عند افتتاح سوق ما بين البنوك.

¹ - علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر مرجع سبق ذكره ص 323

² - علي حمزة مرجع سبق ذكره ص 323

³ - صدوقي عبد الحفيظ مرجع سبق ذكره 508

كما اتخذت الحكومة خطوة أخرى نحوى تعميق الأسواق المالية عندما بدأت في أواخر علم 1995 في تنفيذ نظام رسمي للمزادات لبيع سندات الخزينة القابلة للتداول في سوق النقد ووصلت أسعار الفائدة على هذه السندات إلى 22,5% في أوائل 1996 قبل أن تخفض إلى 17,5% في نهاية 1996 في تباطؤ معدلات التضخم ومن بين المشتركين في هذه المزادات البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وقد سهل هذا النظام تطبيق عمليات السوق المفتوحة من جانب بنك الجزائر في ديسمبر 1996.

8-7- تحرير أسعار الفائدة

حررت أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1990 ولكن أسعار الفائدة على الإقراض من البنوك التجارية ضلت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا ونتيجة لذلك، ضل هذا النوعان من أسعار الفائدة السالبيين من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة 1993-1994 لأنهما لم يعكسا الضغوط التضخمية المتزايدة الناشئة عن تراضي سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة في 1992-1993 واتخذت خطوة مهمة بموجبه برنامج الإصلاح لعام 1994 عندما أزيل الحد الأقصى على أسعار الإقراض من البنوك التجارية للجمهور.

ورافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار خمسة نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة على الايداع وعلى الاقراض من البنوك التجارية وذلك بغية منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض بسبب التواطؤ بين البنوك التجارية وقد الغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995 وفي النهاية أدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشدد إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ بداية عام 1996.

8-8- السوق النقدية

يعد هذا السوق⁽¹⁾ مكان التقاء وإجراء العمليات التجارية النقدية، القصيرة لأجل تدفقات الحسابات المفتوحة لدى معهد الإصدار فيما بين أعضاء الجهاز المصرفي، حيث تطرح لهم فرصة تسيير فوائضهم عن طريق عرض وطلب النقدية الفائضة.

ويعنى آخر هو كسوق لرؤوس الأموال للمدى القصير أين تظهر العمليات والمعاملات النقدية القانونية القصيرة الأجل للإقراض والاقتراض.

¹-djoudi Karim- Marché monétaire et refinancement des Banque institut d'économie douanière et fiscale formation B- E- A novembre 1998 p 3

تعتبر السوق النقدية وسيلة تأثير في حجم النقود المتداولة في هذا السوق، وبذلك يحاول البنك المركزي التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي في سيولة السوق النقدية لمحاولة تقييد أو توسيع الائتمان وذلك حسب رغبة البنك المركزي في تنشيط الحالة الاقتصادية والأهداف المرغوب تحقيقها.

لهذا فإن سياسة السوق النقدية تعتمد على قيام البنك المركزي الذي له تأثير معين على حجم الائتمان - بإحدى الطريقتين⁽¹⁾

1- في حالة إتباع سياسة توسعية: فإنه يقوم بشراء بعض الأصول الحقيقية الموجودة أي يقوم بعملية تقديم النقود القانونية، مما يشجع أصحاب هذه الأصول غالبا هي البنوك التجارية أن يجعلها قادرة على إنشاء الائتمان ومنح القروض أكثر، وهذا ما يحفز على الاستثمار وزيادة الإنتاج وينتهي إلى الراج العام.

2- في حالة إتباع سياسة انكماشية: فإنه يقوم ببيع وعرض ما لديه من أصول حقيقية في السوق النقدية، بهدف تقليص السيولة الفائضة لدى البنوك وبالتالي التأثير في سيولتها المرغوب تقليصها.

8-9- إنشاء سوق نقدية جزائرية

أنشأ البنك المركزي الجزائري السوق النقدية في عام 1989 لشهر جوان، التي تعتبر كأحدى السياسات النقدية المسطرة في قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، ولكنها عرفت اهتماما أكثر في تنظيمها وتوسيع تطورها خاصة مع ظهور قانون رقم 90 - 10 بتاريخ 14 أفريل المتعلق بالنقد والقروض.

ومنه يمكن للبنك المركزي ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقروض، أن يتدخل في سوق النقد، فيشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق الدفع في أقل من ستة أشهر أو سندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو يمنح قروض، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المصدرة للسندات.

يُفهم من خلال هذه المادة، بأن البنك المركزي يتدخل في الحدود التي يحددها له مجلسه في السوق النقدية، إما عارضا أو طالبا للأوراق المالية العمومية كانت أم خاصة بشرط أن لا يتجاوز فترة الأوراق العمومية ستة أشهر، يستعمل البنك المركزي تلك السندات السابقة عن طريق قبولها للخصم، أو لمنح

¹ - فتح الله ولعلو الاقتصاد السياسي توزيع المداخيل - النقود والائتمان - دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت الطبعة الأولى 1981ص

القروض فقط ولا يحق له أن يوجه هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات التي أصدرت السندات بل لخدمة سيولة خزينته.

في الواقع أن السوق النقدية هي سوق داخلي تقام بها تبادل النقود القانونية المفتوحة في حسابات لدى جهة الإصدار، حيث تشارك فيها سوى البنوك التجارية الخمسة هذا قبل عام 1989، ثم ارتفع عدد المساهمين ليشمل جميع البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى والغير مالية أي انتقل العدد من 5 ثم إلى 7 وأخيرا إلى 17 تتمثل في خمسة بنوك تجارية، مؤسستين ماليتين غير مصرفية، بنك إسلامي وتسعة مؤسسات استثمارية، أي بالزيادة التدريجية مع مرحلة دخول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق ما يوضحه الجدول التالي خلال الفترة (1989 - 1995)

3-7- زيادة عدد المتدخلين في السوق النقدية الجزائرية

عام 1989	89 -12 -31	90-12-31	1991-12-31	1992-12-31	1993-12-31	1994-12-31	1995-06-31
- البنوك التجارية الخمسة: - BNA - BEA - CPA - BADR - BDL	- البنوك التجارية الخمسة: - مؤسسات غير مصرفية - BAD - CNEP	- البنوك التجارية الخمسة: - مؤسسات غير مصرفية	- البنوك التجارية الخمسة: - مؤسسات غير مصرفية	- البنوك التجارية الخمسة: - مؤسسات غير مصرفية - بنك إسلامي - بنك البركة - 5 مؤسسات استثمارية - CAAT - CAAR - CNMA - CNAS - SAA	- البنوك التجارية الخمسة: - مؤسسات غير مصرفية - بنك إسلامي - بنك البركة - 7 مؤسسات استثمارية - CAAT - CAAR - CNMA - CNAS - SAA - CNR - CNL	- البنوك التجارية الخمسة: - مؤسسات غير مصرفية - بنك إسلامي - بنك البركة - 9 مؤسسات استثمارية - CAAT - CAAR - CNMA - CNAS - SAA - CNR - CNL - CCB - CASNOS	- البنوك التجارية الخمسة: - مؤسسات غير مصرفية - بنك إسلامي - بنك البركة - 9 مؤسسات استثمارية
مج 5	7	7	7	13	15	17	17

المصدر: 16P. d/ Alger B/ 1998 Medias Bank n°16/

أ- إجراءات عمليات السوق النقدية قبل 1990

حسب المنشور رقم 002⁽¹⁾ للإدارة القرضية المتعلق بتنظيم السوق النقدية أعطيت للبنك المركزي صلاحيات محددة في السوق النقدية بين البنوك التي تتمثل فيما يلي:

- يتدخل البنك المركزي في السوق بين البنوك وذلك تلبية لطلب بعضها لسيولة ضامنا للأمانات في مدة سبعة أيام.

¹ -circulaire N° 002- Aux Etablissement de crédit objet organisation du marché monetaire le 25 mai 1989

إضافة إلى إمكانية تدخله في ذلك السوق خادما للأهداف السياسية النقدية وعلى الخصوص موجهها لمعدلات القروض بين البنوك نحو مستويات تخدم تلك السياسة ويتجسد تدخله إما في منحه مباشرة لبعض الأوراق أو ضامنا لها بالأمانة حسب ظروف البنوك الودائعية والسوق بصورة عامة، يشترط أن يتصف تدخله هذا بالانضباط في مدة أقصاها 24 ساعة.

- للبنك المركزي الحق القانوني في تحديد مدة وتوقيت التشغيل اليومي للسوق النقدي⁽¹⁾ الذي يعمل دون انقطاع من الساعة التاسعة إلى الساعة الرابعة فينظمها البنك المركزي وفق الشروط القانونية المسموح بها من ناحية عرض وطلب السيولة من قبل البنك.

كما يحدد البنك المركزي عمولة الوساطة التي يقوم بها بين المقرضين كالتالي:

16 / 1% سنويا على كل العمليات التي لا تفوق مدتها 30 يوما

32 / 1% سنويا على كل العمليات التي لا تفوق مدتها 30- يوما

يشترط مؤسسة الإصدار بالبنك المركزي المعدل الوسطي الشهري الذي يعمل على أساسه السوق النقدي والمعدل الوسطي اليومي الذي تعالج به المبالغ

- يسمح للخرينة العامة بالتدخل في السوق النقدية، بأن تعرض على البنوك الودائعية سندات قصيرة الأجل بواسطة البنك المركزي وتعرف هذه السندات الأشكال التالية:

• إذا كانت ل6 أشهر بمعدل 2.75%

• إذا كانت ل12 شهر بمعدل 3.00%

• إذا كانت ل24 شهر بمعدل 3,50%

كما تتدخل الخزينة العامة في السوق النقدية لتعرض سندات حسب تقنية المزايدة المقررة، ويعد السوق مفتوحا للبنوك وكل المؤسسات المالية والإدارات القرضية المختصة، وبالتالي يقوم البنك المركزي بإعادة تمويل البنوك ومراقبتها حسب النصوص التشريعية المتعلقة بذلك وينظم السوق النقدي في حالة تسديد توازن وتوجيه معدلات الاقتراض والإقراض حسب السياسة النقدية المستهدفة.

يخفف البنك المركزي معدل إعادة الخصم فيرفعه قليلا عن معدل السوق لينخفض بفعالية مراقبة النقدية وإجبار البنوك الأولية على التوجه إلى السوق النقدي ولتقادي وجود فائض من السيولة النقدية عندها ويجبرها على إيداع نسبة قانونية من رهونها لا تستطيع استعمالها.

¹ - le communiqué de la banque d'Algerie- règlement N° 91 08 du 14/8/1991 portant règles et conditions de change.

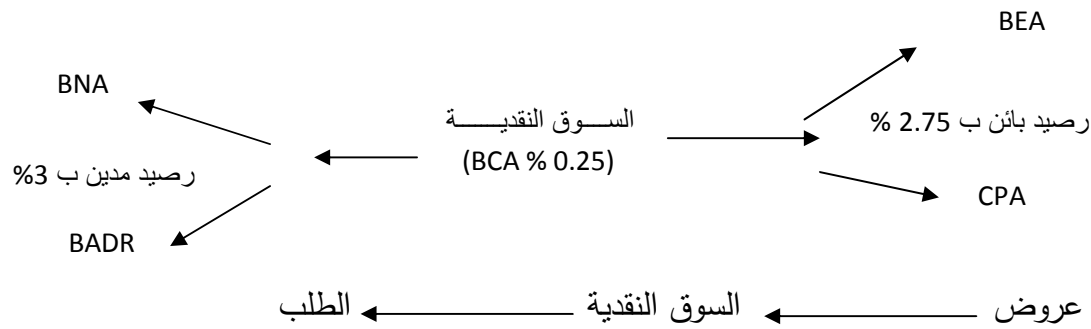
وبواسطة سياسة Le Scare⁽¹⁾ التي تسمح للبنك المركزي مراقبة البنوك الوداعية، حيث تظهر مختلف أنواع القروض المسموح بها والمستهلكة من قبل هذه البنوك، لكل زبون وكل نوع من نشاطه.

يكلف البنك المركزي بتسيير حسابات المتعاملين داخل السوق النقدي- البنوك والإدارات الفرضية المختصة ومتابعة سيولتهم على أساس وضعياتهم⁽²⁾ المالية.

يفرض البنك المركزي قانونيا على البنك الوداعي، معدلا فائدة جحيمي (Taux d'enfer)⁽³⁾ ب 6% كعقوبة، ولتفادي ذلك يستطيع البنك الاتجاه إلى السوق النقدي (أي البنوك الوداعية ذات الفوائض) معبرا عن حاجته المالية ولكن بتحمل معدل 3% .

- إذا كان رصيد البنك دائنا:

فإن البنك هو الذي يعرض في السوق فوائضه مقابل فائدة تصل 2.75%



ب- إجراءات عمليات السوق النقدية بعد 1990

تتمة للقوانين السالفة⁽⁴⁾ من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية والمتمثلة في السوق النقدية بإدخال نظام جديد من طرف بنك الجزائر، الذي حدد أشكال الصفقات، شروطها وعمليات تدخل بنك الجزائر التي تتمثل فيما يلي:

¹ - Revue actualité "Banques retour à l'orthodoxie financière" juillet 1998 p 11

² - Banque organisme de Services. école Supérieur de Commerce Polycopie Cours,

³ - معدل جحيم Taux d'enfer يطبق هذا المعدل على القروض التي تبقى في حدود خطة القرض.

⁴ - نظام رقم 08-91 ال مؤرخ في 14-08-1991 المتعلق بتنظيم السوق النقدية العدد 24- عام 1992

ج- عمليات السوق المفتوحة

لقد تطورت السوق النقدية حسب قانون القرض والنقد حيث أعاد تنظيم عمليات السوق المفتوحة والتي تتمثل في عمليات بيع وشراء من قبل بنك الجزائر لبعض الأوراق المالية القابلة لإعادة الخصم أوالتسيقات، هذه الأوراق تمثل السندات العامة للدولة والتي تفوق الخاصة، تتميز هذه السندات على أنها وسيلة فعالة داخل السوق لتوفير السيولة ويتم الإعلان عن توظيفها بمعدل السوق وذلك حسب الوضعية النقدية المرغوب تحقيقها.

فدور بنك الجزائر في عمليات السوق هو توفير كميات كافية من الأصول الحقيقية تتوقف على حجم وطبيعة السوق النقدية.

لا يجوز لهذه السندات العامة أن تتعدي المبلغ الإجمالي داخل السوق النقدية لعملياتها المقبول إنجازها بنسبة 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية⁽¹⁾ السنة المالية السابقة.

إن هذا السوق هو وسيلة يتم اللجوء إليه عوضا عن البنك المركزي وذلك بجعل معدلات إعادة الخصم أكبر من معدلات الفائدة داخل السوق، وبالتالي فمساهمته تتمثل في تنشيط البنوك والمؤسسات المالية المصرفية والغير مصرفية في تسيير خزائنهم وإبقائهم متعاملين فيما بينهم في داخل السوق.

8-10- نظام الأمانة (En Pension): يستعمل هذا النظام في حالة البنوك المتعاملة في السوق

النقدية، التي ليس لها حل في إيجاد السيولة الكافية فيضطر بنك الجزائر للتدخل لمتابعة عملية توفير السيولة بتلبيته لقاء سندات محفوظة أو سندات تحت نظام الأمانة وهذا التدخل لبنك الجزائر يتم لمدة يوم واحد (24 ساعة) بمعدل فائدة 12% أو لمدة ستة أيام بمعدل فائدة 10.75% وذلك بإصدار أوراق من قبل البنوك لصالح بنك الجزائر وتسمى هذه الأوراق بالأوراق الإجمالية التعبوية.

(Billet global de mobilisation) وهذه الأوراق تكون مضمونة بالأوراق المالية الخاصة ب:

1- القروض القصيرة الأجل: التي تتمثل في:

- المعاملات التجارية الداخلية أو الخارجية ومدة استحقاقها لا يتجاوز ستة أشهر.
- القروض الموسمية أو قروض الخزينة ومدة استحقاقها لا يتجاوز سنة واحدة

¹- من قانون النقد والقرض المادة رقم 77.

2- القروض على المدى المتوسط المتعلقة بإحدى المواضيع.

- تطوير وسائل الإنتاج
- تمويل التصدير
- بناء عمارات سكنية

تتميز هذه العمليات في السوق بالخصائص التالية:

- الحرية المطلقة في تطور البنوك
- ضمان حسن تسيير سيولة البنوك بكل رشادة
- تحقيق السيولة الكافية لنجاح فعالية البنوك
- تنوع المساهمين في السوق
- تنوع وسائل الدفع

8-11- عوامل تطوير السوق النقدية

تهدف السوق النقدية إلى إمكانية تدفق رؤوس الأموال بسهولة وبسرعة فيما بين المتدخلين، وبالتالي فإن تمويلها على مستوى النشاط الاقتصادي لمتابعة صيرورة عجلة التنمية (توفير الشوط المتعلقة بالنقد والمالية الفعالة لتنمية وتطوير السوق النقدية بالجزائر) وذلك في إطار السير الحسن للاقتصاد الوطني ويتطلب كل ذلك توفر عدة عوامل من بينها:

- وجود قوانين سوقية تعكس الواقع الاقتصادي
- توسيع السوق النقدية من حيث جلب عدد كبير من المتدخلين والمساهمين لتغطية ذلك العجز بالفائض الموجود.

- إعطاء حرية التعامل فيما بين المتدخلين دون التدخل المباشر لبنك الجزائر
- تشجيع المتعاملين للقيام بصفقات فيما بينهم عن طريق ضمان تسيير خزيرتهم باستمرار

تنظيم وتطوير السوق النقدية يتم عن طريق:

- وجود سماسرة يخفض بنك الجزائر من تدخلاته في السوق يواصل وظائفه بطريقة غير مباشرة وذلك بوجود وسطاء فيما بين المتعاملين في السوق ويبقى بنك الجزائر يسير السوق النقدية ويقوم بدور وسيط بشكل انتقالي.
- استعمال الشفافية لمعرفة كل مستلزمات السوق عن طريق الإعلان والإعلام أي يصمن بنك الجزائر بانتظام الإعلام بأحوال السوق النقدية عن طريق نشر إحصائية شهرية ترسل إلى كل متدخل.
- أن يخضع معدل الفائدة لعرض الطلب ليصبح المعدل المرجعي لتحد المعدلات الأخرى على القروض والودائع.
- وجود هوامش بين معدلات إعادة الخصم ومعدلات الفائدة وجعلها أكثر مرونة.
- تنظيم السوق بوجود المناقصة والمزايدة التي تعتبر من بين الميكانيزمات المشجعة لعمليات التنافس لإتمام عمليات الصفقات التجارية والإبداعات النقدية المالية
- يمكن إتمام المعاملات في السوق النقدية لأجل يتعدى السنة
- إعطاء الثقة الكاملة بالنقد الوطني مساهمته في رد الاعتبار للعملة الوطنية.
- ترخيص لكل مؤسسة راغبة في المساهمة في السوق النقدية مقيمة في الجزائر أوفي الخارج.
- تنوع إصدار السندات إما أن تكون عامة أو خاصة.
- إنشاء هيئة جديدة تعاقب كل من يتجاوز الحد الأقصى لإعادة التمويل بمعدلات تدخل بنك الجزائر أي بمعدل جحيم⁽¹⁾ بنسبة 4.25% وعلى أساس 15% لمعدل سحب على المكشوف وبمعدل عادي فيما بين البنوك 20% وبمعدل إعادة الخصم 10,75%.
- كما عرفت زيادة مستمرة في إصدار النقد الذي بقي دوما غير كاف بسبب تهريب رؤوس الأموال خارج النظام المصرفي المقدر ب 77 مليار دج لفترة 1990/12/31 إلى 1993/12/31، مما اضطرت الخزينة العامة سنة 1992-1993 بإدخال 67 مليار دج خلال تلك الفترة⁽²⁾ السابقة.

¹ - Ilmane Mohamed chérif études Bank of Alegria transition de L'économie Algérienne vers une économie de marché op cit p 41.

² - Djoudi Karim- marché monétaire et financement des Banques I- E- D - F novembre 1996 P 11.

الفترة من أبريل 1994 حتى اتفاقية تمديد التمويلات مع (F.M.I) من خلال الاتفاقية الممضاة مع صندوق النقد الدولي (F.M.I) فقد تضمنت التعديلات المتعلقة خاصة بالسوق النقدية في العناصر التالية:

- أ ارتفاع مستوى المعدلات وذلك تحت هدف إعادة تنشيط الأدوات النقدية وإعادة توزيع النقدية في مرحلة زيادة معدل التضخم وإعادة فرصة من جديد لانطلاق النشاط الاقتصادي، والمتمثل في المعدلات التالية:
- معدل إعادة الخصم الذي ازداد من 11,5% إلى 15% معدلات بين البنوك من 10,37% إلى 18,24% إلى أن تصبح أخير بمقدار 21,63%
 - معدل فائدة السوق ازداد من 17% - 20% إلى 23%
 - معدل تسبيقات الحسابات الجارية ازداد من 20% إلى 24%

ب ظهور نظام البيع بالمزيدة

ج تخفيض الوضعية النقدية الصافية الخارجية

8-12- تطور عمليات بنك الجزائر في السوق النقدية

إنّ بنك الجزائر هو المحدد والموجه الوحيد داخل السوق النقدية وفق ميكانيزمات السياسة النقدية وذلك يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي: 208 ص

3-8- معدل الفائدة وعمليات بنك الجزائر في السوق

1995-06-30	1994-12-31	1993-12-31 إلى	1991-10-31 إلى 1994-04-31	1991-06-30 إلى 1991-10-31	1989-06-30 إلى 1991-06-30	
21.618	6.158	0.00	49.54 0.00	65.80 49.54	653.80 12.82	تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية
%23	%20	%17	%17 %17	%14-11 %17	%14-11 %7.5	معدل وسطي للفائدة في السوق
%21.63	%18.24	%10.37	%16.1525 14.21054	%11.40556 16.15525	%682.85 11.40556	معدل وسطي لقروض بنك الجزائر % بين البنوك
-نظام الأمانة ليوم واحد -نظام الأمانة لسبعة أيام -نظام الأمانة لسبعة أيام بمعدلات مختلفة - مبلغ مسقف	- نظام الأمانة ليوم واحد - نظام الأمانة لسبعة أيام بمعدلات مختلفة - مبلغ مسقف - بمعدل متغير	- نظام الأمانة ليوم واحد - نظام الأمانة لسبعة أيام بمعدل واحد - مبلغ مسقف	- نظام الأمانة ليوم واحد - نظام الأمانة لسبعة أيام بمعدلات مختلفة - مبلغ مسقف	- نظام الأمانة ليوم واحد - نظام الأمانة لسبعة أيام بمعدلات مختلفة - مبلغ مسقف	- نظام الأمانة ليوم واحد - نظام الأمانة لسبعة أيام بمعدلات مختلفة - مبلغ مسقف	أسلوب التدخل

Source: Djoudi Karim: Marché Monétaire et refinancement des banques I. E.D.F. Novembre 1995 P. 10

أ- الفترة من جوان 1989 إلى غاية السداسي الأول لعام 1991: تعتبر جوان 1989، تاريخ

إنشاء السوق النقدية، حيث تدخل بنك الجزائر إلى محاولة إصدار السيولة لتزويد السوق بها وبمعدل وحيد ومنخفض مع العلم أن في بداية فتح هذا السوق، كان بنك الجزائر يتعامل فقط مع البنوك التجارية الخمسة ومؤسسات ماليتين غير مصرفيتين، بتعاملات غير ظاهرة وشبه منعومة.

وما يمكن ملاحظته حسب الجدول خلال هذه الفترة التخفيض الكبير لمقدار السيولة المصرفية وذلك راجع إلى اهتمام أكثر بمحاولة تطهير المؤسسات العمومية، تعديل الأسعار ومعدل الصرف، والتي أثرت خاصة على مستوى النقد كانت تلك العمليات بحاجة ماسة إلى زيادة سريعة لقروض الاقتصاد وبالتالي أصبح هناك ضغط على البنوك التجارية وأخيرا قام بنك الجزائر بإدخال سندات محفوظة لمدة سبعة أيام و24 ساعة وذلك لتغطية العجز.

ب الفترة من جوان 1991 إلى أكتوبر 1991 حدث تغيير في تدخل بنك الجزائر مع المتعاملين

السبعة في السوق النقدية وتمثلت في التقنيات النقدية المعدلة الموالية:

- حدد سقف المبلغ الذي يهدف لإعادة توازن السوق النقدية
- استعمال سندات محفوظة وذلك حسب الحالة التقديرية
- استعمال سندات محفوظة بمعدلات فوائد مختلفة وذلك باتفاق بين سيولة البنوك وبنك الجزائر بين 11-14% إلى 17%

ج الفترة من أكتوبر 1991 إلى أبريل 1994:

خلال هذه الفترة، أقيم تعديل جديد لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وتميزت كما مايلي:

- إدخال تسعة مؤسسات استثمارية إضافية في السوق النقدية
- ارتفاع معدلات الفوائد في السوق إلى 17% ومعدلات إعادة الخصم إلى 11.5% مع ارتفاع طفيف في الكتلة النقدية.

8-13- السوق النقدية بالفترة 1995-1999

ما تميزت به السوق النقدية بهذه الفترة هو عدم تمكنها من أداء مهمتها المتمثلة في إحداث توازن العرض والطلب على السيولة في الأجل القصير.

فعدم فعالية السوق النقدية مقارنة بالهدف الاستراتيجي الذي كان يؤثر إلى حد كبير في الحالة الاحتكارية العمومية لطلب وعرض رؤوس الأموال ذات الأجل القصير.

كما كانت موارد السوق النقدية ضئيلة مقارنة بالطلب على السيولة حيث ارتفعت هذه الموارد من 15,3 مليار دج سنة 1994 إلى 61,2 مليار دج في عام 1996، وقد ارتفعت قليلا سنة 1997، حيث سجلت قيمة ذلك العرض من السيولة إلى 91.7 مليار دج سنة 1997، مما مكنت هذه الموارد في زيادة سيولة المصارف، والتقليل من اللجوء إلى بنك الجزائر لإعادة التمويل.

تناقص مبلغ إعادة التمويل من بنك الجزائر من 259,9 مليار دج سنة 1996 ليصل إلى 219 مليار دج سنة 1997.

ومع نقص السيولة في السوق النقدي أجبرت مرة أخرى اللجوء إلى بنك الجزائر لإعادة تمويل السنتين 1998-1999 وهذا ما يثبت عجز السوق النقدية عن قبول احتياجات المصارف من السيولة.

8-14- أدوات السياسة النقدية

لإنجاح أهداف السياسة النقدية عمل بنك الجزائر إلى استعمال أدوات غير مباشرة، تابع في استخدام الأداة التقليدية التي كان يطبقها والمتمثلة في معدل إعادة الخصم هذا فيما يخص خارج السوق النقدية.

إضافة لما سبق استخدمت التسبيقات على الحساب ونسبة الاحتياطي الإجباري إلا أن هذه الأخيرة لم تكن مجدية ولا فعالة في الفترة 1994-1999 إثر اجتياز القطاع المصرفي بعجز هيكل في السيولة.

أما داخل السوق النقدية فقد استعمل بنك الجزائر تقنيات عمليات الأمانات ل24 ساعة ومناقصة القروض بتفعيل العروض عن طريق تدخله في هذه السوق لتوفير السيولة للبنوك من جهة، والتحكم في تلك السيولة وضبط التضخم من جهة ثانية.

والجدول الموالي يقدم لنا صورة عن: تطور مبالغ عمليات الأمانات ل 24 ساعة ومناقصة القروض

9 - 3

1999	1998	1997	1996	1995	السنة التعيين
8,2	4,8	3,8	22,8	14,5	- أمانات ل 24 ساعة
66,00	32,3	57,9	61,7	25,1	- مناقصات القروض
74,2	37,1	61,7	84,5	39,6	المجموع

المصدر: صدوقي عبد الحفيظ مرجع سابق ص 511

من خلال الجدول نقرأ أن المعدل السنوي للمبالغ التي كان يقدمها بنك الجزائر في السوق النقدية، بتطبيق مناقصة القروض لسد حاجيات البنوك من السيولة، تمثلت في أعلى نسبة من الأموال التي كان يقدمها بنك الجزائر، بالمقارنة لعمليات الأمانة ل 24 ساعة وهذا ما يؤكد على استعمال أداة مناقصة كأداة من أدوات السياسة النقدية الجديدة،⁽¹⁾ لإدارة السيولة في السوق النقدية بالسنوات (1995-1999) وذلك لما لهذه الأداة من خاصيات في منح دور أكثر أهمية ونجاعة في السوق النقدية والتحكم أكثر في النقائص، حيث يصعب استخدام أداة سعر إعادة الخصم خارج السوق النقدية وتجسيد حيوية أكثر على هذه السوق.

معدلات الفائدة المستهدفة لعمليات بنك الجزائر في السوق النقدية بالنسبة لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة ولمناقصة القروض (1995-1999)

10 - 3

1999	1998	1997	1996	1995	السنة التعيين
12,00	13,00	14,50	19,00	23,00	- المعدلات المستهدفة لنظام الأمانات ل: 24 ساعة
10,75	11,75	13,25	16,50	19,44	- المعدلات المستهدفة لمناقصات القروض

المصدر: بنك الجزائر النشرة الإحصائية رقم 8 سبتمبر 2009

¹ - صدوقي عبد الحفيظ مرجع سابق طكره ص 513

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات الفائدة المستهدفة من خلال عمليات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية سلكت مسار مناقصات خلال الفترة 1995-1999 وهذا على مستوى نظم الأمانات لمدة 24 ساعة أو بالنسبة لمناقصات القروض.

8-15- تطور الكتلة النقدية

جعلت أفكار فريدمان إلى زيادة الاهتمام بمسألة عرض النقود ومنه ظهرت تعريفات متعددة للنقود M_3, M_2, M_1 إذ كونت هذه العملية شكل من الصعوبات وقضايا إحصائية، وبالتالي تأكد أن تعريف⁽¹⁾ النقود، بات أمرا ليس سهلا ومقبولا في إطار تعدد الأدوات النقدية والمالية الممكنة فكانت هذه الصعوبة إحدى أهم الانتقادات التي وجهت إلى النقديين.

وببروز النقديين، أصبحت إحصاءات عرض النقود بتعريفاتها المتعددة M_3, M_2, M_1 أهم مؤشرات السياسة الاقتصادية، مما يمنح لها أداء دور أساسي في السياسات المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

وعليه سنستعرض تشكيل المجاميع النقدية على النحو التالي:

M_1 : المتاحات النقدية = مجموعة الأدوات المالية الشديدة السيولة التي يمكن استعمالها في أية لحظة لتسوية أي مبادلة فهي تشمل النقود المركزية الحسابات الدائنة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي والنقود القانونية المكونة من النقود الورقية والمعدنية + النقود الوداعية (تحت الطلب) للمتعاملين الغير بنكيين في البنوك الابتدائية + الودائع في الحسابات البريدية الجارية.

M_2 : الكتلة النقدية = M_1 + شبه النقود الودائع لأجل، الودائع الادخارية في البنوك التجارية.

M_3 : سيولة الاقتصاد = M_2 + الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة (كالأسهم والسندات).

بقراءة معطيات الكتلة النقدية ومدى تأثير معدلها بالتغيرات التي تظهر على التوازنات الداخلية والخارجية وما يترتب عنه من تخفيض في صافي الأصول الخارجية ينتج عنه توسع في عجز الموازنة العامة بارتفاع القروض الخاصة للحكومة إن كان من بنك الجزائر أو من الجهاز المصرفي.

¹- بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري - أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة 2004 ص256.

وبناء على هذا الوضع أصبح من الأفضل التداخل بين السياسة النقدية والمالية فالتوسع المالي يتسبب في عجز الموازنة العامة ينتج عنه زيادة الدين العام المحلي الذي يؤثر في سوقي النقد والمال، مما يفضي إلى رفع سعر الفائدة ويؤثر في مجالات الاستثمار، وبالتالي تتوقف هذه العلاقة على مايلي:⁽¹⁾

- مدى التمويل المقدر الحصول عليه من الجهاز المصرفي لتمويل العجز في الموازنة الحكومية
- مدى تأثر النمو في القاعدة النقدية باقتراض الحكومة من السلطات النقدية
- دور الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية
- اللجوء إلى تنفيذ الأصول الخارجية المحصل عليها في إطار برامج إعادة الهيكلة مع صندوق النقد الدولي.
- تأثر النمو في الكتلة النقدية باقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي

¹- صدوقي عبد الحفيظ مرجع سبق ذكره ص 514

والجدول الموالي يوضح لنا مؤشوات نقدية بالسنوات 1996 - 2000

11 - 3

2000	1999	1998	1997	1996	السنة البيان
550,2	449,5	403,5	356,6	305,9	القاعدة النقدية (H)
1048,2	905,2	826,4	671,6	589,1	وسائل الدفع (M ₁) ومنها:
484,5	440,0	390,4	337,6	290,9	(1) نقود متداولة خارج الجهاز المصرفي (E)
563,7	465,2	436,0	334,0	298,2	(2) ودائع تحت الطلب (D)
974,3	884,2	766,1	410,0	326,0	شبهه النقود (Q)
2022,5	1789,4	1592,5	1081,5	915,1	السيولة المحلية (M ₂)
776,0	169,6	280,8	350,4	134,0	صافي الموجودات الخارجية
1671,2	1998,6	1629,4	1164,9	1057,4	القروض الداخلية منها:
677,5	847,9	723,2	423,7	280,6	(1) قروض إلى الحكومة
993,7	1150,7	906,2	741,3	776,8	(2) قروض إلى الاقتصاد
0,49	0,55	0,56	0,39	0,36	مؤشر السيولة PiB / M ₂ (%)
3,9	3,6	3,4	4,1	4,4	سرعة تداول النقود V ₁ = PIB/ M ₁ (V ₁)
2,0	1,8	1,8	2,6	2,8	سرعة تداول النقود V ₂ =PIB/ M ₂ (V ₂)
1,9	2,0	2,0	1,9	1,9	مضاعف النقود m ₁ = M ₁ / H (M ₁) =
3,7	4,0	3,9	3,0	3,0	مضاعف النقود m ₂ = M ₂ / H (M ₂) =
3,2	4,4	4,0	3,5	3,5	مضاعف القروض الإجمالية
1,2	1,9	1,8	1,2	0,9	مضاعف القروض للحكومة
1,8	2,6	2,2	2,1	2,5	مضاعف القروض للاقتصاد

- Banque d'algerie

المصدر:

CNES: Proget de rapport sur regard sur la politique monetaire en Algerie

ما يمكن الخروج به من الجدول (11-3) أن صافي القروض الداخلية (الإئتمان المحلي) كان مصدرا أساسيا للإصدار النقدي، فقد كانت قيم مبالغ هذه الأخيرة أكثر من قيم مبالغ الكتلة النقدية بالسنوات (1996 - 1999) وإن ما قدمه صافي الأصول الخارجية في تدعيم الكتلة النقدية، كانت أقل ما قدمه صافي الائتمان المحلي، وبزيادة مرتفعة حيث كانت تمثل القروض الداخلية نسب من مجموع مقابلات الكتلة النقدية الموجودة بين 76.9 و 92.2% للسنتين 1997 و 1999.

يتبين لنا من خلال مساهمة صافي الموجودات الخارجية في تدعيم الكتلة النقدية كانت ما بين أعلى نسبة وهي 23.1% وأقل نسبة ب 7,8% في السنتين السالفتين.

أما سبب تدني هذه النسبة ونسبة صافي الائتمان المحلي لسنة ذاتها (1999) إلى تذبذب أسعار البترول ومباشرة في تسديد خدمات الدين الخارجي بعد انتهاء فترة برنامج إعادة الهيكلة. فيما يخص نسب صافي الائتمان المحلي حيث ارتفعت خلال سنتي 1998 و 1999 وهذا بعد أن كانت منخفضة سنة 1997

أما نسب القروض للحكومة فهي نسب من المبالغ المقابلات الكلية للكتلة النقدية الأساسية ارتفعت خلال السنوات (1996 - 1999) ب 23.6% سنة 1996 لتبلغ 31.1% نهاية الفترة.

وهذا يعود إلى احتياجات الحكومة إلى عمليات تمويل خارج الجباية العادية والجباية البترولية.

أما مبالغ القروض للاقتصاد إلى مقابلات الكتلة النقدية فقد انخفضت خلال السنوات الثلاثة الأولى ثم تكررت للمرة الثانية بنهاية الفترة (1995 - 1999) وبشكل عام كانت مبالغ القروض الموجهة للاقتصاد بالقيم المطلقة⁽¹⁾.

أما بالنسبة لسنة 1998 تميزت بارتفاع جد هام في معدل نمو الكتلة النقدية إذ بلغ 47.2%

يعود سبب ارتفاع الكتلة النقدية للقروض الحكومية التي زادت بمعدل 22,2% بعدما كان معدل نمو سالب - 4.6% سنة 1997 كما سجل معدل نمو صافي الموجودات الخارجية نسبة سالبة - 19.9% وهذا جراء انخفاض سعر البترول وزيادة خدمة الدين الخارجي وتدني احتياطي الصرف وحساب العمليات الجارية.

مما أجبر الحكومة لتتقيد موارد إعادة الجدولة التي أصبحت تغطي حاجيات تمويل الخزينة بالدرجة الأولى.

مما نجم عنه زيادة معدل القروض للحكومة ومعدل نمو القروض للاقتصاد وبالتالي زيادة معدل نمو الكتلة النقدية السنوية، المميز 47.4% سنة 1998 مما نتج عن المعدل ارتفاع سيولة الاقتصاد من 0,39 سنة 1997 إلى 0.56 سنة 1998.

¹ - صدوقي عبد الحفيظ مرجع سابق ذكره ص 516.

أما العوامل التي كانت سبب في ارتفاع هذا المؤشر تتمثل فيما يلي:

- ارتفاع إعادة تمويل البنوك التجارية لدى بنك الجزائر وهو ما يعتبر عاملا من العوامل الرئيسية في رفع النقود القانونية

- التمويل النقدي للموازنة العامة

- تنقيد موارد إعادة الجدولة

أما سنة 1999 تميزت بتخفيض ملحوظ في الأرصدة الخارجية الصافية حيث انخفضت هذه الأرصدة لدى بنك الجزائر من 280.8 مليار دج سنة 1998 إلى 169.6 مليار دج وقد تزامن هذا مع ارتفاع معدل الأرصدة الصافية الداخلية لبنك الجزائر عند 22.7% وهذا نتيجة للتوسع في القروض المخصصة للحكومة.

وبناء على ما تقدم فإن ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية جعلت مؤشر سيولة الاقتصاد يبقى عند درجة معتبرة ب 0.55 سنة 1999، وهذا بعد أن سجل 0.36 سنة 1996 ومن زاوية ثانية زاد مضاعف النقود من 3 سنة 1996 إلى 4 في 1999 وزاد مضاعف القروض الحكومية من 0.9 إلى 1.8 طول السنتين بتسجيل زيادة ب 100%

8-16 - أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال 1999-2000

إن النتيجة المسجلة تعكس مدى التأثير السلبي للصدمة الخارجية على التوازنات المالية الداخلية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، هذا ما يؤدي بأداء السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري⁽¹⁾ مقيد بالتغيرات على المستوى الخارجي.

لم يتوقف التدهور الخارجي المسجل بالسداسي الثاني من سنة 1998 إلى السداسي الأول من سنة 1999 بسعر متوسط لبرميل البترول 13.44 دولار.

لأجل هذا عمل بنك الجزائر بنهاية 1998 بالبحث عن تمويلات سريعة التعبئة لدعم ميزان المدفوعات بهدف احتواء الأثر السلبي لتدهور أسعار البترول على مستوى الاحتياطي من العملات الصعبة كما زاد الضغط على مستوى سعر الصرف، إذ بلغ سعر صرف الدولار بنهاية جوان 1999 إلى 68.31 دج بعد أن كان 60.35 دج في نهاية ديسمبر 1998.

¹ - بن عبد الفتاح دحمان السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004 ص 295

8-17- أثر السوق النفطي على عمل السياسة النقدية بالجزائر

بتاريخ بداية السداسي الثاني من سنة 1999 ارتفعت أسعار البترول لتبلغ 23 دولار للبرميل، مما جعل المتوسط السنوي للبرميل يصل إلى 17.91 دولار، لتزداد بذلك إيرادات الصادرات بـ 50% في السداسي الثاني مقارنة بالأول لتبلغ 11.91 مليار دولار، علما أن الانخفاض المسجل على مستوى الدين الخارجي من 30.2 مليار دولار في نهاية 1998 إلى 28.1 مليار دولار في نهاية 1999.

إن تدني سعر البترول كان له أثر سلبي على المالية العامة خلال السداسي الأول من سنة 1999.

ونظرا للنتيجة الايجابية للارتفاع في سعر البترول في السداسي الثاني من سنة 1999، سجلت الحالة المالية للخزينة تحسنا في الثلاثي الرابع لسنة 1999 مما جعل عجز الخزينة في حدود 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم يشمل صافي احتياجات الخزينة للتمويل إلا مصدرا محدودا للنمو النقدي في 1999.

ليتيح هذا الوضع بالخروج من حالة المزاحمة المالية، ليزداد مستوى القروض الموجهة للاقتصاد بـ 28%، وبالتالي تميز عام 1999 بنمو كبير للقروض الداخلية، محققا بذلك الاقتصاد الجزائري معدل تضخم يساوي 0.6%.

أما بالنسبة للكتلة النقدية فقد حققت نسبة نمو قدرها 14% في نهاية 1999 أقل من النسب المسجلة في سنة 1998، 19.1% سنة 1997، 18.2% إذ قد يعطي هذا المؤشر دلالة على العودة إلى حالة استقرار⁽¹⁾ الاقتصاد الكلي، وهو ما يتأكد مع عامل السيولة المسجل، 46% كما هبطت معدلات الفائدة (سعر إعادة الخصم) فمن 15% في بداية البرنامج لسنة 1994 تدرج اتجاه الانخفاض حتى وصل 9.5% في فيفري 1998 و 8.5% في سبتمبر⁽²⁾ 1999

لقد وصلت أسعار البترول الارتفاع المسجل في السداسي الثاني لسنة 1999 إذ بلغ السعر المتوسط.

لقد للبرميل 27,5 دولار في السداسي الأول من عام 2000 و 28.3 دولار خلال الأشهر التسعة الأولى، لتبلغ الإيرادات من صادرات المحروقات 10.07 مليار دولار في السداسي الأول من عام 2000 وهو مبلغ أعلى من المبلغ المحصل عليه خلال سنة 1998 9.8 مليار دولار هذا يعد قريبا من مبلغ عام 1999 11.9 مليار دولار، نظرا أن مستوى الواردات قد بقيت على 9 مليار دولار سنويًا فإن

¹ - بن عبد الفتاح دحمان مرجع سبق ذكره ص 295

² - بنك الجزائر ميديا بنك اتصال من محافظ بنك الجزائر عبد الوهاب كرماني إلى المجلس الشعبي الوطني التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ص 6

ميزان المدفوعات الجاري سجل سنة 2000 فائضا معتبرا قدر ب 07.57 مليار دولار وقد سجلت المديونية كذلك تناقصا من 28.140 مليار دولار سنة 1999 إلى 25.088 مليار دولار سنة 2000.

إن التطور الحاصل عن الوضع الخارجي والحرص الشديد المطبق بتسيير النفقات العمومية، قد نتج عنه تحسن وضعية الخزينة العمومية وهذا ابتداء من السداسي الأول لعام 2000 ذلك لأن ودائعها لدى بنك الجزائر ارتفعت بنسبة كبيرة في السداسي الأول سنة 2000 حيث بلغت 206 مليار دج في نهاية أكتوبر 2000 مقابل 01.4 مليار دج في نهاية ديسمبر 1999.

إنّ الحالة الايجابية المسجلة على الصعيد الخارجي في سنة 2000 سيشجع في تدعيم الاستقرار النقدي، وهذا نتيجة تحسن السيولة المصرفية يرتبط إيجابيا ومباشرة بتحسين وضعية الخزينة العمومية وهذا ما يدل بتدني لجوء البنوك لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

(من 310 مليار دج في نهاية ديسمبر 1999 إلى 115 مليار دج في نهاية أكتوبر 2000) وقد تزامن ذلك مع انخفاض متوسط تكلفة هذا النوع من إعادة التمويل والذي بلغ 8.66% في نهاية سبتمبر 2000 مقابل 12.43% في نهاية ديسمبر 1999 كما انخفض سعر إعادة الخصم ليصبح ابتداء من 27 جانفي 2000 عند معدل 7.5% بدلا من 8.5%

ونتيجة لتحسن المالية العامة بتسجيل القروض الموجهة للخزينة انخفاضا بالمقابل سجلت القروض الموجهة⁽¹⁾ للاقتصاد ارتفاعا نسبيا وهذا يترتب أن الأرصدة بالعملة الصعبة قد شكلت المورد الأساسي للإنشاء النقدي.

ما يمكن استنتاجه على مستوى البطالة الذي استقر خلال السنوات 1999-2000 عن معدل 28% وانطلاقا من التحليل الكنزي الذي يرى أن حل مشكلة البطالة يتطلب زيادة الطلب الكلي الفعال، أي تحقيق معدل نمو مرتفع بإمكانه مواجهة التزايد السنوي لليد الثابتة للتشغيل بما يساوي 4% سنويا وبالتالي فامتصاص هذا التزايد المعتبر لليد العاملة وتحقيق خفض أساسي لمعدل البطالة وتحسين مستوى معيشة السكان تحتاج الجزائر إلى نمو سنوي بين 6% و 7%

يستلزم نمو الطلب بطريقة فعالة وأساسية على تنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة تشجع وتحفز الاستثمار وتنوعه وتحسن الأداء الإنتاجي فضلا عن إعادة هيكلة القطاع المنتج، إلا أن إعادة تقويم هذا

¹- دحمان بن عبد الفتاح مرجع سبق ذكره ص 298

القطاع المنتج كان بطيء وأقل تحكماً ووضوح مما كان مأمولاً، فترتب عن ذلك محدودية الإنعاش، وقد يعود هذا إلى الأسباب التالية:

- إعادة الهيكلة التي كانت ضرورية طبقت في أغلب الظروف بطريقة غير ملائمة، إضافة عملية تطهير الشركات لم تستفيد من أحسن الشروط الاقتصادية والمالية.

- استمر تسيير القطاع العمومي متمركزاً على مستوى الجهاز التنفيذي فضلاً عن وجود القانون المتمثل برؤوس الأموال⁽¹⁾ التجارية

- انعكاس وضعية إطارات القطاع الاقتصادي العمومي على مردودية هذا القطاع تعد عملية توسيع حجم الاستثمارات ضرورية لتحقيق نمو اقتصادي قائم ومستمر.

يعتبر الادخار المحفز الأساسي لما له من تأثير مباشر لعمليات الاستثمار، إلا أن هذا الأخير غير كاف أو محدود نظراً لمحدودية الادخار الوطني.

إذ نجد الادخار الميزاني منخفضاً حيث سجل معدل 21% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1998، و55% سنة 1999 و12% سنة 2000 إضافة لهذا أن الادخار المالي للشركات الخاصة والعائلات هو في إطار إعادة النمو، إذ ودائع الأجل في البنوك قد انتقلت من 198 مليار دج في عام 1995 إلى 466 مليار دينار في 1999.

وتضاف إلى هذه المبالغ الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والتي بلغت 338 مليار دج سنة 1999 وما تم تحقيقه في سنة 2000 يدفع الادخار الميزاني على القيام بدور أهم مما كان عليه في السنوات السابقة إلا أن هذا الدور مقيد بعبء الدين العمومي الداخلي والخارجي أيضاً بحتمية التحمل بحساسية الاقتصاد الجزائري نحو تقلبات أسعار البترول.

وبالتالي لقد تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق الاستقرار الماكرو اقتصادي في سنة 2000 بعد الصدمة البترولية (1998-1999)، هذا ما يبينه تطور المجتمعات الكلية في سنة 2001 والتي شملت⁽²⁾:

- تعزيز الحالة المالية العامة عن طريق تجميع الادخار المالي من طرف الخزينة والذي أجاز في سنة 2001 من اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي المتوسط المدى.

¹ - دحمان بن عيد الفتاح مرجع سبق ذكره ص 299

2-Banque d'algerie, Rapport, juin 2003 ,Evolution Economique et monétaire en Algérie p. 77

- استرجاع القدرة المالية لميزان المدفوعات، مع تدني حجم المديونية إلى مستوى 22.311 مليار دولار، وكذا استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

- تطوير شروط التمويل للاقتصاد بالأخص الاستثمار الإنتاجي.

إضافة لما سبق شهدت الجزائر من الجانب التشريعي صدور الأمر رقم 01/01 بتاريخ 27 فبراير 2001 ليعدل ويتم القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض وقد احتوى على مجموعة من التعديلات الجزئية مست السلطة النقدية وهيئتها الإشرافية التي انقسمت إلى هيئتين مجلس إدارة، ومجلس للنقد والقرض.

إن هذا التطور المسجل في 2000 نستنتج أنه مستمر حتى سنة 2002 فميزان المدفوعات يستمر في تحقيق الفائض في العمليات الجارية بمقدار 4,3 مليار دولار، والاحتياطي الرسمي للصرف تراكم بمستوى 23.1 مليار دولار في نهاية 2001 كما استقرت وضعية المالية العامة خلال 2001، إن هذا الوضع المسجل قد انعكس إيجاباً على الوضع النقدي ووضعية السيولة المصرفية وكذا صيرورة السياسة النقدية لسنة 2001 .

إذ نلاحظ

- ارتفاع الموجودات الأجنبية الصافية بقي مستمرا في سنة 2009، وهذا بمستوى أقل، لأن قيمة هذه الموجودات في نهاية سنة 2002 وصلت 1755.7 مليار دج مقابل 1310.7 دج في نهاية سنة 2001 بعد نقلة نوعية من مبلغ 169.9 مليار دج في نهاية سنة 1999 إلى 775.9 مليار دج نهاية سنة 2000.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذه النتائج يتضح لنا القدرة النسبية للسياسة المالية ذات الطابع الكنزري التي انتهجتها الجزائر للتأثير في المتغيرات الاقتصادية عن طريق الإنفاق الحكومي بهدف زيادة الإنتاج والنمو والتشغيل ويعود هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته المادية والبشرية والتنظيمية، مع أن الحجم الكبير من الموارد المالية المخصصة لم تتمكن المؤسسات توسيع إنتاجها الأمر الذي أدى إلى ضعف أثر مضاعف السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (200-2010) تفتقر لفعالية علاج الركود الاقتصادي، وأن مشكلة الاقتصاد مرتبطة بالتشريع والقضاء والتنظيم وإدارة الاقتصاد والنظام المصرفي والجبائي وتهيئة مناطق النشاط الاقتصادي وتحسين أداء الإدارات المحلية وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات وحصولها على العقار والتمويل في ظرف مناسب.

كما تمكن بشكل عام في الجوانب الأخرى المتعلقة بالعوامل الهيكلية أو الاقتصاد الجزئي، مثل تأهيل اليد العاملة وترقية كفاءتها للرفع من إنتاجيتها.

إنّ السياسة المالية والنقدية الصارمة بالإضافة إلى سياسة سعر الصرف قد حققت نتائج إيجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية.

كما عرفت التوازنات المالية وضعية مقبولة وهوما حسن من وضعية التوازنات المالية الداخلية مع أن النفقات الكبيرة للاستثمار ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الذي نفذته الدولة مع أن التسديدات بالعملة الصعبة فإن الادخار العمومي قد تدعم من خلال مبالغ ودائع الخزينة لدى بنك الجزائر.

الفصل الرابع

الرسالة الجديدة للجهاز

المصرفي الجزائري ودوره

في تنمية الإقتصاد في

ضل الاصلاحات الإقتصادية

تمهيد:

يقوم القطاع المصرفي الجزائري على غرار باقي القطاعات المصرفية عبر دول العالم خصوصا النامية منها تطبيق المعايير والقواعد العالمية في المجال المالي والمصرفي منهاجا لعملة، ولقد اتضح لنا من خلال دراستنا السابقة لموضوع القطاع المصرفي المخاطر والتهديدات التي تلازم البيئة الداخلية أو الخارجية بالبنوك والمؤسسات المالية تسببت في الكثير من الحالات إلى ظهور أزمات مالية ومصرفية، اختلفت وتعددت تأثيراتها وامتداداتها ونتائجها.

ولما أصبحت هذه التهديدات والمخاطر ملازمة للنشاط المصرفي أصبح من الملزم والمؤكد العمل على مواجهتها بالتقليل من حدة مخاطرها أو التخلص منها نهائيا، إذ قامت لجنة بازل، منفذه طريقة الهيئات والمنظمات الأخرى، على تطوير وتحديث مبادئ وآليات التحكم ومواجهة المخاطر، جاءت في اتفاقيات وأوراق عمل يطغى عليها شكل توصيات، وبالرغم من أن أعمال هذه اللجنة لا تكتسب الصفة القانونية الإلزامية غير أنها تعد بالنسبة للأنظمة المصرفية العالمية معيارا يتم التقيد به أو الاقتباس منه.

لقد برهنت لجنة بازل قدرتها على مسايرة تصورات النشاط المصرفي والمالي للبنوك والمؤسسات المالية بشكل دائم حيث أدمجت المخاطر التشغيلية في اتفاقياتها الثانية بعد إصدار أوراق عمل خاصة بمخاطر السوق، وقامت بتعديل لتوصيلتها بشأن الحوكمة المؤسسية بالبنوك والمؤسسات المالية.

سنتطرق في هذا المجال حدود التزام النظام المصرفي الجزائري بمتطلبات لجنة بازل وهذا بعد دراسة واقع نشاط المصرفي وأهم التطورات التي مر بها النظام المصرفي ثم سندرس واقع الحكومة المؤسسية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر مع توصيات لجنة بازل فيما يخص الحكومة، وهل مكن إصلاح النظام المصرفي الجزائري المنبثق من أعمال اللجنة في تمكين ودعم أعمال الحوكمة بالمؤسسات بطريقة فعالة.

مقدمة الفصل

إن التطور الذي تشهده اقتصاديات دول العالم لاسيما في المجال المصرفي جعل من هاته الدول تبحث عن نظام مصرفي يساعدها على وضع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية تترجم إستراتيجيتها في السوق.

إنّ التقدم والنمو الاقتصاديين يعكسان مجموعة من الآليات التي كانت سببا في ذلك وهذا يعني أن أي تقدم أو نمو لا بد وأن يتوفر على مجموعة ركائز تساهم في تحقيقه وتعزيزه، إذ يعد الجهاز المصرفي أحد هذه الآليات نظرا لارتباطه بأهم عامل في العملية الاقتصادية وهو العامل المالي.

إنّ أهمية الجهاز المصرفي لا تكمن فقط في توفير الائتمان للاقتصاد، بل تكمن أيضا في قدرة هذا الجهاز على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وعلى هذا الأساس يتطلب على السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية الذي يؤدي فيها الجهاز المصرفي دورا لا غنى عنه إذ أنه يمثل القلب النابض للاقتصاد.

ونظرا للتحويلات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري والتي نتج عنها اعتماد ميكانيزمات الاقتصاد الحر وما يتطلبه هذا التحول من إعادة النظر في دواليب السياسات الاقتصادية عموما والجهاز المصرفي بصفة خاصة.

يؤدي الجهاز المصرفي دور الضابط والممول للاقتصاد، وهذا ما يقتضي إعادة النظر في وسائل تسييره، وعلى هذا فقد عرف هذا الجهاز إصلاحات متتالية ومتعاقبة كانت في مجملها قانونية، فبعد ما تم تأميمه في السنوات الأولى للاستقلال عرف تعديلات من حيث إطاره القانوني سنتي 1986 و1988 تمت الإصلاحات الجوهرية التي تمثلت في صدور قانون النقد والقرض والذي يهدف إلى وضع الجزائر على عتبة اقتصاد السوق الحر.

قبل قيامنا بدراسة الجهاز المصرفي الجزائري من وجهة نظر مهنية يتطلب أن نأخذ في الحسبان الاعتبارين التاليين وذلك حتى نكون موضوعيين فأما الأول فيتمثل في حداثة وقصر عمره بالمقارنة مع النظام البنكي في الدول المتقدمة الذي يقاس عمره بالقرون، وعليه كان لهذا الأخير الفرصة والوقت الكافي للتطور وتحسين الأداء، وأما الاعتبار الثاني فيتمثل في طبيعة النظام الاقتصادي الذي ينشط فيه والذي جرده من وظائفه الكلاسيكية.

المبحث الأول:

النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال وخلال مرحلة البناء.

1-1 - النظام المصرفي قبل الإستقلال

إنّ أول مؤسسة مصرفية في الجزائر، هي تلك التي تقررر بالقانون الصادر في 19/07/1843 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا⁽¹⁾ حيث بدأ هذا المصرف فعلا بإصدار النقود مع بداية سنة 1848 وثاني مؤسسة تمثلت في المصرف الوطني للخصم حيث اقتصرت مهمته على الائتمان فقط دون حق إصدار النقود، ومع قلة الودائع الموجهة له، تعذر عليه القيام بمهمته، أما ثالث مؤسسة فتمثلت في:

1-2 - بنك الجزائر سنة 1851⁽²⁾ حيث كان رأسماله في حدود ثلاثة ملايين فرنك واهتمت

به السلطات الفرنسية بمنحه اعتمادا مع ربطه بقيود معينة كمقدار الاحتياطي حق تعيين المدير، وحق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية، لكن نتيجة للإسراف في منح القروض خصوصا الزراعية منها، وقع البنك في أزمة كبيرة في الفترة ما بين 1890 - 1900 مما دفع بنقل مقره إلى باريس، مع تغيير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس وفي 19/09/1958 فقد هذا البنك حق الإصدار، بالنسبة إلى تونس بعد تحقيقها للاستقلال السياسي لتصبح تسميته الأصلية مرة ثانية بنك، حيث ضل البنك يعمل تحت نفس الاسم إلى غاية 31/12/1962 حيث حل محله البنك المركزي الجزائري.

لم يؤدي البنك المركزي الجزائري عند مباشرة نشاطه الدور الحقيقي كالبنوك المركزية أولا بسبب عدم توفر وسائل الرقابة النقدية الفعالة كاشتراط نسبة السيولة في موجودات البنك.

ثانيا: البنوك الناشطة في الجزائر ليست بحاجة للسيولة إذا كانت تلجأ في حالة الحاجة للتمويل

إلى مراكزها الرئيسية في فرنسا لأن الجزائر لم تخرج من منطقة الفرنك الفرنسي إلا في أكتوبر 1963

1-3 - البنوك التجارية: أغلب هذه البنوك فرنسية تعمل بأوامر البنوك الرئيسية وأكثر نشاط

الفروع لهذا النوع من البنك نلخصها في الجدول الموالي:

¹ - دحمان بن عبد الفتاح مرجع سابق ص140

² - دحمان بن عبد الفتاح مرجع سابق ص140

4-1 فروع البنوك التجارية

الرقم	إسم البنك	تاريخ التأسيس	عدد الفروع
01	القرض العقاري الجزائري التونسي	1880	133
02	الصندوق الجزائري للقرض والبنك	1877	131
03	الصندوق الوطني للخصم	بعد ع ع II	/
04	قرض الشمال	1958	/
05	القرض الليبي	1878	61
06	الشركة العامة	1914	18
07	شركة مرسيابا	1961	08
08	البنك الوطني للتجارة والصناعة الجزائري	/	45
09	القرض الصناعي التجاري	/	04
10	بنك بركليز الفرنسي	/	02
11	وورم	/	01

المصدر: معيزي قويدر مرجع سبق ذكره ص 228

1-4- بنوك الأعمال: تتكون من ثلاثة بنوك والمتمثلة في:

- القرض الجزائري الذي تأسس عام (1881) بغرض تشجيع الملكية العقارية وتدعيم أشغال البنى التحتية (طرق، سكك حديدية...الخ)
- البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط تأسس عام 1911
- بنك فرنسا والبلاد المنخفضة

1-5- المصارف العامة: وتشمل التشكيلة الموالية.

- القرض العقاري: وظيفته منح القروض العقارية للأفراد ومؤسسات الدولة
- القرض الوطني: أنشئ بهدف تمويل الاكتشافات النفطية في الجزائر
- صندوق الودائع والضمانات: حددت مهمة هذا الصندوق بالتعامل مع الهيئات المحلية والمؤسسات الحكومية باستثناء الأفراد

- الصندوق الوطني لأسواق الدولة: تأسس عام 1940 بهدف دعم الدولة لتمويل مشترياتها

- البنك الفرنسي للتجارة الخارجية: تأسس في سنة 1954 بغرض تمويل⁽¹⁾ عمليات التجارة الخارجية

- مؤسسات إعادة الخصم: يشرف عليها الصندوق الباريسي لإعادة الخصم يشرف عليها الصندوق الباريسي لإعادة الخصم، حددت وظيفته بالتعامل مع البنوك ومنحها القروض، مع العلم أنه لا يتعامل مع الأفراد.

1-6- النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة البناء

بعد انتزاع استقلالها مباشرة قامت الجزائر إلى استرجاع كامل سيادتها المالية والنقدية ببناء الهياكل الضرورية للإعلان عن الاستقلال الحقيقي بدون تبعية للفرنك الفرنسي وبسط كامل سيادتها على النقدية لبناء نظام مالي ومصرفي وطني يتلاءم مع اختيارات الدولة الجزائرية.

1-7- البنك المركزي الجزائري

تأسس البنك المركزي الجزائري بالقانون رقم 44/62 بتاريخ 1962/01/01 ومول برأس مال قدره أربعون مليون فرنك⁽²⁾ جديد مملوك للدولة.

وقد أوكلت له مهمة البنك المركزي باعتباره⁽³⁾ بنكا للإصدار النقدي وإشرافه على البنوك الثانوية، كما كان الممول والمسير لشؤون النقدية للدولة إذ لم تكن له الصلاحيات المطلقة لأداء هذه الوظائف.

وهذا نتيجة المرحلة التي كانت تمر بها الجزائر، إذ بموجب قانون المالية لسنة 1965 سخر البنك المركزي كلية لخدمة الخزينة العامة بمنحها تسبيقات غير منتهية وبدون قيود، مما نتج عن تقليل من دور البنك المركزي في الاقتصاد الجزائري.

1-8- البنك الجزائري للتنمية

تأسس هذا البنك بالقانون الصادر في 1963/05/07 بموجب القانون 165/63 باسم الصندوق الجزائري للتنمية إذ حل محل البنوك الفرنسية الكبرى.

وقد وضع هذا البنك تحت وصاية وزارة المالية، وبموجب المرسوم رقم 47/71 المؤرخ في 1971/06/30 تغيير اسم البنك ليصبح البنك الجزائري للتنمية لكونه بنكا متخصصا في التنمية، كما أن

¹ - معيزي قويدر مرجع سبق ذكره ص 230

² - دحمان بن عبد الفتاح مرجع سبق ذكره ص 142

³ - شاكور القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية 1992 ص 57

تمويلاته مخصصة أو تحدد رأس المال الثابت وبالتالي فهو البنك الاستثماري الوحيد بالجزائر، وقد برزت أهميته من خلال المهام القائم بها والمتمثلة على الخصوص في تمويل إنجاز وتنفيذ برامج الاستثمارات المخططة من طرف إدارة التخطيط، تسيير ميزانية التجهيز الموجه من قبل إدارة الخزينة وهذا إلى غاية سنة 1969، حيث سلمت مسؤولية تلك الميزانية إلى وزارة المالية، وقد عوض البنك سنة 1971 بالخزينة في مجال القروض طويلة الأجل، لأنه يعد مصرفا للأعمال ومصرفا للتجارة الخارجية وفي بداية سنة 1975، تولى مسؤولية تطوير التنمية على مستوى الجهوية والمساهمة في تمويل المنشآت البلدية والمحلية للإنتاج.

وقد أقام هذا البنك أهدافه المستقبلية التي ستؤدي دورا جديا هام في الانتعاش الاقتصادي بمساهمته في عمليات تمويل المشاريع الاستثمارية الحديثة بأمواله الخاصة وبضبط الاحتياط وكل الموارد من أجل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل:

- المساهمة في رأس مال المؤسسات الاستثمارية
- تأهيل المؤسسات العمومية
- إصدار منتجات مالية جديدة
- التدخل في السوق المالية

إذ يعمل هذا البنك بالتسيير المالي لعدد متزايد من عمليات التجهيز العمومي، باعتباره مراقبا ماليا ونحاسا ويكون عمله طبقا لقواعد المحاسبة العمومية المعمول بها، وفي هذا الإطار أسندت له إدارة مشروعات استثمارية مولت جزئيا بإعتمادات خارجية ومن ضمن هذه المشروعات إنجاز مترو الجزائر، السدود الكبرى وإنجاز السكك الحديدية.

1-9 - البنك الوطني الجزائري

تأسس هذا البنك بموجب الأمر 178/66 الصادر في 13/06/1966 بهدف عملي التحول الاشتراكي في الزراعة علاوة عن مهامه كبنك تجاري حيث شارك في منح الاعتماد للقطاع الزراعي إلى غاية سنة 1982 تاريخ تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويتأسس هذا البنك استلام الوظيفة، كما يعمل هذا البنك بتأمين الائتمان للمنشآت العامة والخاصة في المجال الصناعي علاوة على هذا فللبنك مساهمات في رأسمال عدد من البنوك الأجنبية إذ شارك في بنك الأورو عربي الذي رأسماله أربعون مليون دولار أمريكي بنسبة 5% كما شارك في اتحاد بنوك البحر الأبيض المتوسط الذي يقدر رأسماله بثمانين مليون فرنك فرنسي بنسبة 38%

1-10- بنك الجزائر الخارجي

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 204/67 في 1967/10/01 برأسمال قدره عشرون مليون دينار حيث يرجع إنشاؤه إلى انضمام الجزائر إلى مختلف المعاملات مع الخارج فيعمل هذا البنك في ضمان تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالتصدير والاستيراد، وقد زاد نشاطه منذ العام 1970 حيث يتولى تسيير الحسابات أكبر المؤسسات الجزائرية المتعلقة بحسابات الشركات الصناعية الكبرى في مجال المحروقات سوناطراك نפטال والصناعات الكيماوية والصناعات البتروكيماوية التعدين والنقل البحري.

1-11- القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري بالأمر 75/67 المؤرخ في 1967/05/14 الخاص بإنشاء القرض الشعبي الجزائري، إذ أتى هذا الإنشاء نتيجة شراء حصص البنوك الأجنبية التي كانت موجودة في الجزائر قبل 1967 حيث أسندت له مهمة تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الصناعات التقليدية والسياحية والتجارية.

1-12- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

تأسس هذا الصندوق بمرسوم رقم 227/64 المؤرخ في 1964/08/10 باسم الصندوق الوطني للتوفير والضمان ذو نشاط تجاري إذ أنّ هذا الصندوق يدير ثلاثة أنواع من الموارد: أموال الهيئات المحلية، أموال الادخار، أموال التابعين للهيئات المحلية والمستشفيات. يرجع الهدف الفعلي من ترغيبه للادخار منح فرصة على السكن بالتقسيم طويل الأجل.

1-13- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية

شهدت هذه المرحلة الخاصة بسنوات الثمانينات خطة عمل متمثلة في إعادة التشكيلة لهيكلية لكل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري الذي نتج عنه تأسيس كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية.

1-14- بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس هذا البنك بالمرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 1982/03/13 برأسمال قدره مليار دينار وقد برز هذا البنك عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث أسندت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة في طور التحضير والمكاملة للزراعة والصناعات الزراعية وأيضا المهن الحرة والمنشآت الخاصة المنتشرة في الريف أيا كان نوع نشاطها وبالتالي تكمن مهمة البنك الأساسية في تمويل القطاع الفلاحي بشكله الخاص والعام وأيضا أنواع الأنشطة المتواجدة بالريف بهدف تطويرها.

1-15 - بنك التنمية المحلية

يعد هذا البنك من أحدث البنوك الجزائرية، حيث نتج عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري وهذا بموجب المرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 30/04/1985 برأسمال قدره نصف مليار دج يقوم بمختلف العمليات المصرفية المعمول في البنوك التجارية، علما أن اختصاصه هو منح القروض المختلفة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي.

1-16 - الجهاز المصرفي في ظل الإصلاحات

بمطلع الثمانينات عرف الاقتصاد الجزائري إصلاحات هيكلية مست بصفة خاصة إعادة هيكلة مؤسسات ذات قدرات متوسطة بهدف ضمان تسيير لامركزي.

إنّ الغاية الأساسية لهذه الإصلاحات هي توحيد طريقة اتخاذ القرارات الاقتصادية من أجل نظام لا مركزي للمؤسسات العمومية والجهاز المصرفي وتحفيز القطاع الخاص.

وفي بداية التسعينات كان المشكل العام لإصلاح المنظومة المصرفية في صلب الإصلاحات الاقتصادية التي أطلق عليها اسم استقلالية المؤسسات.

إنّ أهمية المنظومة المصرفية كانت تكمن في أنها تقيد في حساباتها عجز وفائض المؤسسات الاقتصادية العمومية وكذا سائر ديون الاستثمار الذي تم تخصيصه منذ الإستقلال في مختلف مخططات التنمية.

وعليه أصبحت كل عملية إصلاح المنظومة المصرفية جوهرية لأنه سوف ينتج عنها انعكاسات على المؤسسات العمومية خاصة تلك التي تشكو اختلالات مالية.

ومن هذا المنطلق دخلت الجزائر مرحلة جديدة وهي التوجه إلى الاعتماد على آليات السوق كبديل عن نظام التخطيط.

1-17 - الحجج الدافعة للإصلاحات

عاش الاقتصاد الجزائري سنوات الثمانينات وضعاً اقتصادياً حرجاً غير متكافئ جراء أزمة المحروقات، وبإمكاننا تقديم هذه الاختلالات إلى مجموعة من الأسباب⁽¹⁾ نذكر منها ما يلي:

¹ - بلعروز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ط2 الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ص 178.

1- 18- الأسباب الداخلية

1- اعتماد الصناعات المصنعة يعد النموذج التنموي في ضل النظام الاشتراكي فاعتمدت الجزائر على الصناعات وأهملت الزراعة وانتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي، فضلت القطاع العام وأهملت القطاع الخاص.

2- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات عكس فترة الستينات والسبعينات التي شهدت فيها بوضوح نموذج التنمية الاقتصادية رغم محاولة الحكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب الانخفاض الحاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كلية على المحروقات نتيجة تراجع أسعار النفط ونقل سوق المديونية الخارجية.

3- سياسة التمويل فقد انتهجت الجزائر كليا في تمويل الاستثمارات المخططة طبقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي، إذ كانت وظيفة هذا القطاع محددة في خدمة الخزينة، مما نتج عنه نمو غير موازي بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، فقد كانت تستجد الحكومة لسد العجز المستمر في الخزينة على طلب تسبيقات واعتمادات من البنك المركزي دون قيد أو شرط.

1- 19- الأسباب الخارجية

توجد مجموعة من الأسباب والعوامل الخارجية نقدمها فيما يلي:

أولاً: أزمة البترول

إن نسبة كبيرة إن لم نقل موارد الجزائر تأتي أغلبها من المحروقات تتجاوز 96%، نتيجة انخفاض أسعار البترول عالميا فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985 انخفض السعر إلى دون⁽¹⁾ من 14 دولار في سنة 1986 ونتيجة لذلك تقلصت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,9 سنة 1986، أي انخفاض قدر ب4,8 مليار دولار في السنة الواحدة، أي نسبة انخفاض 38% وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات.

1- 20- ثانيا: المديونية الخارجية

وجدت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدها الحكومة، إذ قُدرت المديونية

¹- بلعزوز بن علي مرجع سبق ذكره ص180

الخارجية سنة 1970 ب 0,95 مليار دولار لتصل إلى⁽¹⁾ 17 مليار دولار في سنة 1980 أي تضاعفت 17 مرة، أما خدمة الدين فقد انتقلت من 0,05 مليار دولار إلى 3,9 مليار دولار سنة 1980.

أما في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) فقد بلغت الديون الخارجية 12 مليار دولار لترتفع بعد ذلك إلى 19,8 مليار دولار في سنة 1985 أما بالنسبة لخدمة الدين فقد ارتفعت من 35% إلى 78% بين 1985/1988 ويعود ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى عدة عوامل رئيسية نذكر منها:

- انخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات في السوق الدولية.

- تغيرات أسعار صرف الدولار بالنسبة للجزائر، حيث تقدر نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات الكلية 96%

- ارتفاع قيمة الواردات نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة وارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة حيث سجلت الجزائر عجزا كبيرا في هذا المجال كما أن مشتريات الجزائر بالعملة غير الدولار تمثل⁽²⁾ أكثر من 60%

- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجهة لصالح الدول المصنعة في مقابل معدل فائدة حقيقي سالب للدول النامية.

المبحث الثاني

النظام المصرفي الجزائري خلال فترة الإنتقال إلى اقتصاد السوق

عند قيامنا بدراسة النظام المصرفي الجزائري قبل 1986 شهدنا بأنه كان يتكون من دائرتين رئيسيتين هما البنوك التجارية والخبزينة العمومية، علما بأن الخبزينة كانت تقوم بتمويل الاستثمارات الوطنية المخططة، أما البنوك التجارية كانت تؤدي دور الوسيط بين البنك المركزي والخبزينة العمومية من جانب وبين البنك المركزي وبين المؤسسات الاقتصادية من جانب ثاني، فضلا عن الإصلاحات والتعديلات التي أدخلت على الجهاز المصرفي بهدف تحسين أدائها في مجال الوظائف التقليدية لكل وكالة وهذا بإصلاح سنة 1971 والعمل عن القطيعة مع الممارسات القديمة لكن النتائج العملية أثبتت أن هذا الإصلاح محدود الفعالية بسبب هيمنة الخبزينة العمومية على صلاحيات الجهاز المصرفي، وهذا ما يتطلب إدخال إصلاحات عميقة يسترجع من خلالها النظام المصرفي دوره البنكي ويعيد كامل صلاحياته

¹- بلعوز بن علي مرجع سبق ذكره ص 181

²- بوعزة عبد القادر، ضرورة إصلاح الأنظمة المصرفية في ظل الظاهرة الجديدة للعلمة الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي بشار 24-25 افريل 2006.

ووظائفه التي أنشئ من أجلها، وقيامه بصفة أساسية في احداث التنمية الاقتصادية مباشرة، وإسقاط عنه الوساطة المالية، من أجل هذه الغاية أصبح الإصلاح الجذري للنظام المصرفي شرطا لازما لا يتطلب التأجيل وقد باشرت السلطة ميدانيا في هذا الإصلاح بداية من سنة 1986 بالمصادقة على نظام البنوك والقرض والملاحظ أن إصلاح هذه الفترة هو تزامنه مع إصلاح النظام الاقتصادي الجزائري بعد صدمة 1986، لأنه لا يمكن إحداث إصلاح على المنظومة المالية والمصرفية دون إصلاح اقتصادي.

2-1- إصلاح النظام المصرفي لسنة 1986

جاء إصلاح 1986 كرد مباشر على انخفاض أسعار البترول ونقص المداخيل الذي أدى إلى ضعف في مراحل التمويل بالإضافة إلى وجود صعوبات في التعامل بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العمومية، ترجع لوجود توطين إجباري لدى⁽¹⁾ بنك واحد عند التمويل وغياب سياسة تأطير القروض وعدم وجود سوق نقدية وسوق مالية.

حيث أن هذا الإصلاح جاء ليسد الفراغ التشريعي الذي لم يكن يلزم أي هيئة مالية على أداء دورها، ومنح هذا القانون الصادر في 19 أوت 1986 نمط تسيير جديد للبنك والقرض واستعادت بموجب ذلك البنوك مسؤولياتها وكلف البنك المركزي بتسيير القروض ولتنظيم النقدي، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء مجلس القرض والمخطط الوطني للقرض.

محتوى إصلاح سنة 1986

إن من أهم ما احتوى عليه هذا الإصلاح مايلي:

أولاً: إعادة هيكلة النظام المصرفي

تضمن القانون المصرفي الصادر في 19 أوت 1986 الخاص بالبنك والقرض بعدة تغييرات على مستوى هياكل النظام المصرفي، إذ فرق بين البنك المركزي وبين البنوك المتخصصة.

وفيما يخص البنك المركزي أصبح يتحمل أداء المهام الأصلية للبنوك المركزية على سبيل المثال:

- احتكار امتياز الإصدار النقدي
- تنظيم التداول النقدي
- مراقبة توزيع القروض للاقتصاد
- تسيير احتياط الصرف

¹ - الطيب ياسين، النظام المصرفي في مواجهة تحديات العولمة المالية مجلة الباحث (على الخط) العدد 03-2003 متاح على <http://reweb.lued.net/re3/05%20Tayb%20Yacine%20ok.pdt>

وبمقتضى المادة 19 من قانون نظام البنوك والقروض استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية وتسيير أدواتها.

2-2- المخطط الوطني للقرض

طبقا للقانون 86-12 الخاص بقانون البنوك والقروض، فإن الدولة أرادت إعطاء دور أكثر أهمية للبنوك الثانوية، وهذا بإجراء بعض التعديلات على مستوى الهياكل الاستثمارية والمتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقروض ولجنة مراقبة عمليات البنوك بدلا من مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسة المصرفية المنشئة سنة 1971.

إذ يمثل المخطط الوطني للقروض الصورة الأصلية للوسائل والأهداف التنموية التي اتخذتها الحكومة في المجال المالي لتتم عملية الضبط في إطار المخطط الوطني لتنمية الأهداف المطلوب تحقيقها في إطار جمع الموارد والعملة، وفي إطار الأولويات والقواعد التي يشترط تطبيقها في توزيع القرض ولهذا⁽¹⁾ الهدف يحدد المخطط الوطني للقروض ما يلي:

- حجم الموارد الداخلية المطلوبة جميعها، طبيعتها والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض
- حجم الاعتمادات الخارجية التي يمكن رصدها
- مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد
- استنادة الدولة وكيفية تمويله

2-3- علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية

لقد تغيرت الوضعية بعد أزمة 1986 بعدما كانت الخزينة العمومية تستفيد لفترة من الزمن من مواردها خاصة المحققة بفضل قطاع المحروقات وتضاعفت بالمقابل حقوق البنك المركزي على الخزينة، لا يقتصر تمويل الاستثمارات المعروفة، وإنما شملت أيضا العجز الميزاني الناتج عن الأزمة فحقوق الخزينة على المؤسسات الوطنية تجاوزت بنسبة كبيرة ديونها نحو البنك المركزي الجزائري⁽²⁾

ونتيجة العلاقات غير الطبيعية بين الخزينة العمومية والبنك الجزائري وما خلفته من مشاكل عديدة وفي ظل الإصلاحات المتخذة تم تقييد لجوء الخزينة للبنك المركزي وخصوصا لسبب تمويل الاستثمارات والاعتماد بالمقابل على البنوك التجارية، وهو ما يقصد به سحب تدريجي لمسؤولية الخزينة في تمويل الاستثمارات المخططة المنتجة للمؤسسات الوطنية، كما، تم اعتماد على إصدار الخزينة لسندات التجهيز ولمساهمين في السوق النقدي بهدف الحصول على الموارد.

¹ - الطيب ياسين مرجع سبق ذكره ص52

² - BEN HALIMA AMMOUR Le Système bancaire ALGERIEN. édition DahLeb ALGER 1996 p. 41.

2-4- مميزات المرحلة وأسباب تأخير إصلاحات سنة 1986

عرفت هذه الإصلاحات عدة صعوبات في مباشرة عملية التطبيق كما تميزت هذه المرحلة ب:

- محدودية صلاحيات البنك المركزي
 - هيمنت الخزينة العمومية على مجمل عمليات التمويل التي هي في الأساس من مهام المصارف التجارية.
 - شمولية صلاحية وزير المالية التي وصلت إلى درجة تحديد أسعار الفائدة الموكلة في الأساس إلى البنك المركزي.
 - صغر معدلات الفائدة التي لم تكن تشجع عملية الادخار حيث استقر هذا المعدل على نسبة 2,75% من سنة 1972 إلى غاية 1986 حيث وصل إلى نسبة 5%.
 - اقتصرت مهمة المصارف التجارية على جمع الموارد وتخصيصها وفق ما ينص عليه المخطط الوطني للقرض، والمتضمن الخطة الوطنية للتنمية.
- كنتيجة لما تقدم فإن النشاط المصرفي لهذه المرحلة كان مقيدا في إطار المخطط الوطني للقرض.

2-5- إصلاح عام 1988 وقانون استقلالية البنوك

اتخذت الجزائر مطلع سنة 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي معمق وواسع مجموع القطاعات الاقتصادية في إطار الخطة الشاملة لإعادة تنظيم الاقتصاد.

وبموجب القانون 01-88 المؤرخ في جانفي 1988 تحصلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على استقلالية حقيقية كما ظهر بشكل جلي مفهوم الفائدة والمردودية، ولذلك يعتبر القانون الصادر في سنة 1986 المتعلق بالقرض والنقد سابق الإصلاحات في سنة 1988 وبالتالي القانون رقم 12-86 أصبح لا يتماشى والإصلاحات الجديدة.

ولهذا الغرض تشير النصوص المصادق عليها في مجال الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات العمومية عن سلسلة مبادئ هدفها إدخال المؤونة وإعادة النظر فيه وتهيئته وتكييفه مع القوانين السارية المفعول حتى يكون هناك تطبيق في عمل البنوك باعتبارها مؤسسات مع القانون رقم 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والمتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية، ومن خلال هذا القانون أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية⁽¹⁾ شخصية معنوية تخضع لقواعد القانون التجاري الذي يمددها الصيغة التجارية كما تميزها عن الهيئات العمومية وهي بذلك تتمتع بالأهلية القانونية التامة، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية

¹ - محمود حميدات مدخل للتحليل النقدي الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2000 ص 139

أصبحت الدولة غير مسؤولة عن التزاماتها على ممتلكاتها أيضا في إطار هذا القانون فإن ممتلكات المؤسسة قابلة لإجراءات تحصيلية كما هو الحال بالنسبة لشركة تجارية خاصة.

وفي هذا الإطار ظهر القانون رقم 88-06 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتعلق بنظام البنوك والقرض لإحداث التطبيق والانسجام بين توجهات الاقتصاد ككل الذي أصبح يتوجه نحو اقتصاد السوق وبين عمل البنوك التي أعطيت لها الاستقلالية والالتزام بالتدخل في السوق.

ومن أهم البنود التي تضمنها القانون رقم 88-06 نقدمها في النقاط التالية:

- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.

- يعتبر المصرف شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الاستقلالية المالية والتوازن الحاسبي أي أن نشاط المصرف يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية ولكي يحقق ذلك يشترط أن يكيف نشاطه في هذا المجال.

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في مجال لتنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات

- باستطاعة المؤسسات المالية غير المصرفية أن تعمل بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أهم السندات الصادرة عن المؤسسات التي تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

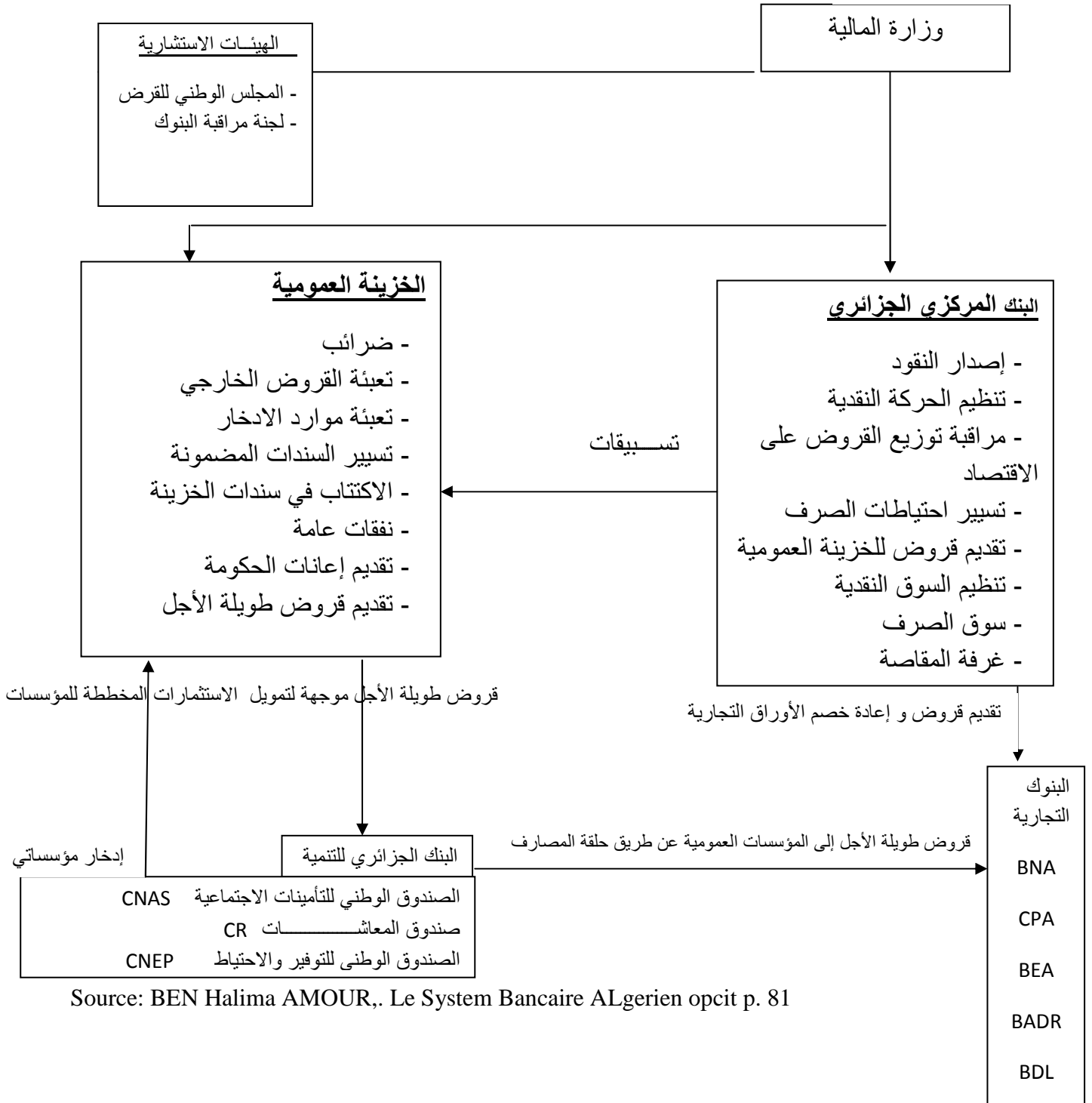
- يجوز لمؤسسة القرض أن تتقدم إلى الجمهور لغرض الاقتراض على المدى الطويل كما يجوز لها أن تطلب ديون خارجية.

بعد استعراض أهم الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية خلال فترة الثمانينات وبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، بما فيها البنوك التي أصبحت تسيير وفق القواعد التجارية والمردودية على أساس أن هذا القانون يعتبر مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية.

وبالتالي نستنتج بأن استقلالية المصارف بكونها مؤسسات اقتصادية عمومية قد طبقت وبالشكل الموالي يوضح لنا النظام المصرفي والمالي الجزائري إلى غاية إصلاح سنة 1988.

بنية النظام المصرفي المالي إلى غاية إصلاح 1988

2-4



Source: BEN Halima AMOUR., Le System Bancaire ALgerien opcit p. 81

المبحث الثالث

إصلاحات النظام المصرفي المعمقة في إطار قانون النقد والقرض

تعتبر الإصلاحات التي مست النظام المصرفي وسبقت فترة التسعينات أظهرت محدودية في مواكبة البيئة الاقتصادية الجديدة، حيث أنه لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي مما ألزم السلطة النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام المالي قصد تحقيق أكبر فعالية ومواصلة الإصلاحات بأكثر عمق وشمولية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990.

3-1- الرؤية الجديدة لإصلاح 1990

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، ويعتبر من القوانين والتشريعات الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ أهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و1988 فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بالتنظيم المصرفي وأدائه.

3-2- أوضاع ظهور قانون رقم 90-10

تزامن صدور القانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 وفترة حكومة السيد "مولود حمروش" التي تواجدت في ظرف صعب⁽¹⁾ من حيث:

- تجربة الديمقراطية لم يمر عليها سنة واحدة
 - تدهور حاد في أسعار المحروقات على الصعيد الدولي
 - تزايد عبء المديونية وخدمة الدين
- فانصب اهتمام برنامج هذه الحكومة على:
- * الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية، من خلال تطوير علاقات العمل والحماية الاجتماعية مع إصلاح المنظومة التربوية والصحة والتكوين.

* تقنين طرق ووسائل التطهير المالي والتجاري من أجل القضاء على التضخم وتحقيق العدالة من خلال توزيع كلفة النقشف، وتنشيط الادخار المعطل، وكذلك رؤوس الأموال المضاربة من أجل الانطلاقة الحقيقية للنشاط الاقتصادي.

¹- دحمان بن عيد الفتح مرجع سابق ص 159

* إرساء الإطار القانوني ذي الصلة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من أجل مواكبة الأهداف المسطرة.

بصفة عامة برنامج هذه الحكومة غلب عليه الطابع النقدي، وذلك لكونه حصر الأزمة في المجال النقدي، وسطر لذلك الطرق الواجب إتباعها والتي لا تتعدى نطاق السياسة النقدية التي تشخصها جملة من القوانين والتعليمات والتنظيمات المتعلقة بتمثين نشاط ووظائف بنك الجزائر أبرزها إصدار القانون 90-10 الذي تضمن المبادئ التالية:

- إرجاع وحدة نقد الدينار ووظائفها التقليدية المواد 1-10

- استقلال البنك المركزي وتناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد المواد 11-18

- إعادة للبنوك والمؤسسات المالية ووظائفها التقليدية والعمل في ظروف المخاطرة (إعطاء الصيغة التجارية للبنوك)

- توفير وسائل عديدة للضبط الاقتصادي

- وضع هيئة في هرم المنظومة المصرفية يطلق عليها اسم مجلي النقد والقرض والتي تتمتع بصلاحيات واسعة فيما يخص إدارة السياسة النقدية.

3-3- تعريف قانون النقد والقرض

سمح اعتماد النقد والقرض في 14 أبريل 1990 بتأسيس النظام المصرفي ذو المستويين، وتنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، كما أرجع للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والاعتماد في ظل استقلالية واسعة، وأبعد أي تدخل إداري على القطاع المصرفي ووضع للقانون قيودا على مدى⁽¹⁾ تأثير المالية العامة على النقد، وذلك بعزل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال ما يلي:

- وضع سقف قرض البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا كل سنة.

- إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف المصارف التجارية لسندات الخزينة وإجراء إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان، وذلك بتعريف الائتمان بأنه عملية من عمليات المصرف من جهة ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير المصارف والمؤسسات المالية من أداء هذه⁽²⁾ العمليات، من جهة أخرى.

¹- خالد منة العلاقة بين المؤسسة والبنك محاولة تقييم الأداء في ضل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات
²- خالد منة مرجع سبق ذكره ص 9

وفضلا عن ذلك، أسس قانون القرض والنقد سلطة نقدية تتميز بكونها:

- وحيدة، تتمثل في مجلس النقد والقرض
- منظمة في إطار الدائرة النقدية بالتحديد في إطار البنك المركزي
- تتمتع باستقلالية الأزيمة في إعداد وأداء السياسة النقدية

كما أعاد هذا القانون كل الاعتبار للوظائف المصرفية التقليدية من حيث تسيير وتحديث وسائل الدفع، وجمع تعبئة الادخار، وترشيد نشاط الائتمان، وكرس قانون انفتاح القطاع المصرفي للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، دون تمييز ودون وضع أي قيود للشراكة.

3-4- أهداف قانون النقد والقرض

لقد جاء قانون النقد والقرض ليكرس أنماط جديدة ضمن الإصلاحات العديدة التي باشرتها الجزائر، يعطي نفسا جديدا للبنك وللوظائف التسييرية للبنوك والمؤسسات المالية بصورة أكثر تحكما من القوانين التي وضعت من قبل ولذلك جاءت أهداف هذا القانون معبرة عن النظرة الجديدة في التنظيم والتسيير ومن أهم وإبعاد هذا القانون تتمثل فيما يلي:

- تطهير الوضعية المالية للاقتصاد بتطبيق التنظيم الجديد للمؤسسات
- مراقبة التحكم في التضخم
- وضع حد للتدخل الإداري في تسيير النظام المالي والمصرفي
- إنشاء سوق مالية ونقدية
- الترسخ النهائي لقواعد اقتصاد السوق
- تحديث النظام المصرفي
- منح الاستقلالية للبنك المركزي لتسيير السياسة النقدية
- التنظيم القانوني للصرف وسوق الصرف

3-5- المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض

يعتبر قانون النقد والقرض من أهم القوانين الذي كان هدفه الأسمى تنظيم وإصلاح الجهاز المصرفي والمالي في الجزائر حيث أنه حق قفزة⁽¹⁾ نوعية في تجسيد الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي شرعت فيها الدولة منذ مطلع سنة 1988، وكان ذلك إيذانا بانتهاء مرحلة والشروع في أخرى.

ومن جهة أخرى يوضح الأهمية التي من المفروض أن يكون عليها النظام المصرفي، وقد حمل من واقع هذا القانون أفكار جديدة بخصوص التنظيم والتسيير وأداء الجهاز المصرفي مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التي يقوم عليها حيث تعكس لنا الحالة التي سوف يكون عليها هذا النظام مستقبلا ولأهمية المبادئ التي اعتمدها القانون، يمكن توضيح المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض فيما يلي:

أ- الفصل بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي

لقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين القطاعين، القطاع النقدي والقطاع الحقيقي بعد صدور قانون 90-10 إذ كانت⁽²⁾ القرارات قبل صدور القانون تؤخذ بناء على القرارات الحقيقية التي تعتبر العامل المستقل والقرارات النقدية تعتبر العامل التابع لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية يرغب تحقيقها القطاع النقدي في خدمة القطاع الحقيقي إذ كان الهدف الأساسي خلال فترة التخطيط هو تخصيص المواد الضرورية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض تبنى بجدية ضرورة تحقيق الأهداف النقدية التي تريد تحقيقها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد في الاقتصاد الذي يتم تقديره من قبل السلطة النقدية التي أصبحت تتمتع بالاستقلالية، والهدف من وراء تبنى هذا المبدأ هو جعل السياسة النقدية تحقق مجموعة من الأهداف بحرية تامة في إطار تبنى هذا المبدأ في قانون النقد والقرض نُجيزها كما يلي:

- استعادة البنك المركزي لدوره على رأس النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية
- إنشاء وضع وقروض تقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الاقتصادية.

¹ - تشام فاروق أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصاد، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، 20-21 أبريل 2004 ص16

² - معيزي قويدر مرجع سبق ذكره ص247

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف المصارف، وجعله يؤدي دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض
- تحريك السوق النقدي وتنشيطها، وحصول السياسة النقدية على مكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادية.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الخزينة العمومية

لم تعد الخزينة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة، وصلاحيات السلطة النقدية، وقوع تداخل بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائما على بعض القواعد وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق⁽¹⁾ الأهداف التالية:

- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة للمالية العامة على التوازنات النقدية
- الحد من الآثار السلبية
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون المتراكمة عليها
- تراجع التزامات الخزينة عن تمويل الاقتصاد

ج- فصل الخزينة العمومية عن دائرة الإنتمان

كانت تؤدي الخزينة العمومية في النظام السابق الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور أموال الوساطة بين الخزينة العمومية من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، حيث أن تمويل عجز الخزينة بواسطة الجهاز المصرفي من خلال التسبيقات المقدمة جعل الدين العمومي يصل إلى حدود 108 مليار دج في نهاية 1989 اتجاه البنك المركزي و10 مليار دج اتجاه البنوك التجارية ب 45% من مجموع الدين العمومي الداخلي، وقد حدد⁽²⁾ قانون النقد والقرض فترة 15 سنة للخزينة لتسديد هذه التسبيقات.

وبصدور قانون النقد والقرض وضع حد لهذه المشكلة بحيث أبعدت الخزينة العمومية عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية من طرف الدولة وابتداء من

¹ - بلعزوز بن علي مرجع سبق ذكره ص 186

² - الطاهر لطرش مرجع سابق ذكره ص 197

هذا التاريخ أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين⁽¹⁾ بلوغ لأهداف التالية:

- أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى القواعد الإدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة

إن التشتت الذي عرفته السلطة النقدية بسبب التداخل الذي كان موجودا بين صلاحيات هذه الجهات فوزارة المالية كانت هي السلطة النقدية بتحديد سعر الفائدة ومختلف العمولات، والخزينة العمومية تتصرف وكأنها السلطة النقدية بلجؤها إلى البنك المركزي في أي وقت وبدون قيد لتمويل عجزها والبنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لأنه كان يحتكر إصدار النقود، وبمجيء قانون النقد⁽¹⁾ والقرض ألغى هذا التعدد التداخل في المهام في تمثيل السلطة النقدية وانحصرت هذه السلطة وحيدة مستقلة في البنك المركزي فقط، من أجل ضمان انسجام السياسة النقدية من جهة ومن جهة أخرى لضمان تنفيذ هذه السياسة لتحقيق الأهداف النقدية حيث تنص المادة 11 من قانون النقد والقرض على أن البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

هـ- الفصل بين نشاط البنك المركزي ونشاط البنوك التجارية

بصدور قانون النقد والقرض تأكد مبدأ إقامة نظام مصرفي يعمل على الفصل بين مفهوم البنك المركزي كمخرج أخير للاقتراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان وتعمل في ظروف تنطوي على عناصر المخاطرة المصرفية، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ نهائي للإقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي وبفضل المكانة التي يحتلها البنك المركزي في سلم النظام المصرفي يستطيع أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي وتحديد معايير هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية، وبفضل المكانة التي يحتلها البنك المركزي في سلم النظام المصرفي يستطيع أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي وتحديد معايير هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

¹- بلهاسمي جيلالي طارق، الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة الأفاق العدد 04، 2005 ص60

3-6- هيكل النظام المصرفي في ظل قانون النقد والقرض

للتمكن من تحقيق أهداف قانون النقد والقرض والعمل في بيئة يطبق فيها نظام اقتصاد السوق على المستوى الوطني أو عند التعامل مع العالم الخارجي، كان من الضروري إعادة تنظيم آخر يناسب البيئة الجديدة، وهذا ما جاء به قانون النقد والقرض في عدة تعديلات هامة على الجهاز المصرفي الجزائري سواء تعلق المر بالبنك المركزي أو ما تعلق بالبنوك التجارية كما أنه ولأول مرة سمح للبنوك الأجنبية بإنشاء بنوك خاصة والقيام بأعمال لها في الجزائر في إطار فتح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي ومواكبة موجة تحرير النشاط الاقتصادي العالمي والدخول في اقتصاد السوق.

أ- بنك الجزائر

جاء قانون النقد والقرض ليعطي استقلال البنك المركزي في معاملاته مع الغير⁽¹⁾ كما أصبح يحمل تسمية بنك الجزائر، والذي يعتبر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتملك الدولة رأسماله⁽²⁾، ويعتبر تاجرا بتطبيقه لقواعد المحاسبة التجارية لكن⁽³⁾ لا يخضع لتسجيل في السجل التجاري، كما أصبح بإمكانه فتح فروعاً ووكالات أو يعين ممثلين ومراسلين له في كل ولايات الوطن⁽⁴⁾ حسب ما تقتضيه الضرورة، وقد تم إعطاء كل الصلاحيات المتعلقة بمراقبة المصارف واتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية وتنفيذها والسهر على ضمان النمو المنتظم للاقتصاد الوطني واستقرار النقد المحلي ولقد أوكلت للبنك المركزي الجزائري باعتباره بنك الإصدار وبنك للدولة ومهام أخرى لم يعهد له القيام بها سابقا كإعداد ووضع الشروط العامة التي تمكن البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية من تحقيق الاستقرار في الجزائر ويسير بنك الجزائر جهازان هما المحافظ ومجلس النقد والقرض.

ب- المحافظ ونوابه

يتم تعيين المحافظ لمدة ستة سنوات بمرسوم رئاسي، ويكون قابل للتجديد مرة واحدة، كما يتم إنهاء مهامه عن طريق مرسوم رئاسي.

بالإضافة إلى المحافظ يساعده ثلاثة نواب له يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي لمدة خمسة سنوات حيث يحدد هذا المرسوم رتبة كل واحد منهم ويتم تغيير هذه الرتبة تلقائيا كل سنة حسب الترتيب المعاكس للترتيب الوارد في المرسوم كما يستطيع المحافظ تحديد مهام وصلاحيات كل واحد منهم وبناء على المهام التي يتولى⁽⁵⁾ تنفيذها والمتمثلة فيما يلي:

¹ - أنظر المادة 12 من قانون رقم 90-10

² - أنظر المادة 14 من قانون رقم 90-10

³ - معيزي قويدر مرجع سبق ذكره ص 251

⁴ - أنظر المادتين 16 و17 من قانون رقم 90-10

⁵ - أنظر المواد 28-29 من القانون 90-10

- يحدد صلاحيات ومهام كل نائب من نوابه
- يصادق على جميع الاتفاقيات والمحاضر ونتائج نهاية السنة المالية من ربح وخسارة
- يقوم بكل الإجراءات التنفيذية
- يبدي ملاحظاته واقتراحاته في مجال النقد والقرض عندما تستشير الحكومة في ذلك.
- يوظف ويرقي وينهي مستخدمي البنك في إطار القانون الأساسي للبنك
- يمثل البنك المركزي أمام الجهات العمومية المحلية وأمام الجهات الخارجية مثل البنوك المركزية أو الهيئات المالية والنقدية الدولية
- يقوم بكل الإجراءات التنفيذية

ج- مجلس النقد والقرض

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من الهيئات الأساسية التي أحدثها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام والصلاحيات التي أسندت له، ويتكون مجلس النقد والقرض طبقاً للأحكام القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض من:

- المحافظ رئيساً
- نواب المحافظ الثلاث كأعضاء
- ثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة نظراً لقدراتهم ومؤهلاتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية ويتم تعيين ثلاثة أعضاء آخرين بصفة الاستخلاف لتعويض الأعضاء الثلاثة الموظفين السامين في حالة غيابهم أو شغور مناصبهم.

د- صلاحيات مجلس النقد والقرض

صلاحيات مجلس النقد والقرض عديدة⁽¹⁾ وقد وضعها القانون في قسمين: صلاحيات المجلس بصفته مجلس إدارة البنك المركزي، وصلاحيات المجلس بصفته سلطة نقدية.

¹ - معيزي قويدر مرجع سبق ذكره ص 252

هـ - صلاحيات المجلس بصفته سلطة نقدية

- أعطيت للمجلس صلاحيات كثيرة لإدارة أعمال البنك المركزي وتمثل هذه الصلاحيات⁽¹⁾ فيما يلي:
 - يحدد أهداف تطور حجم الكتلة النقدية وحجم القروض الممنوحة
 - حماية متعاملي البنوك والمؤسسات المالية
 - يضع شروط تأسيس البنوك والمؤسسات المالية أو فروعها
 - إصدار النقد (أوراق نقدية وقطع معدنية) مع تحديد قيمتها وأحجامها ومختلف أشكالها ويضع شروط وكيفية مراقبة صنعها وإغائها.
 - يحدد النسب التي تطبق على البنوك التجارية والمؤسسات المالية المتمثلة في توزيع وتغطية المخاطر والسيولة والملاءة
 - وضع القواعد المحاسبية التي تلتزم بها البنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى الكيفيات والأوقات المحددة لتقديم الحسابات⁽²⁾ والمعطيات الإحصائية لكل طرف له علاقة مع البنك المركزي
 - تسيير غرفة المقاصة
 - يضع شروط عمليات البنك المركزي بخصوص إعادة الخصم
 - تنظيم ومراقبة سوق الصرف
 - إضافة لما سبق يتولى كذلك إصدار القرارات الفردية التالية:
 - يجيز إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية مع تعديل هذه الترخيصات وإغائها
 - يرخص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية
 - يتخذ كل القرارات التي تدخل في صلاحيات المجلس باعتباره سلطة نقدية
 - يحدد النسب التي تطبق على البنوك التجارية والمؤسسات المالية المتمثلة في توزيع وتغطية المخاطر والسيولة والملاءة.
 - يحدد شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية داخل الوطن
 - يضع شروط تأسيس البنوك والمؤسسات المالية أو فروعها.

¹ - أنظر المادة 44 من قانون النقد والقرض 90-10

² - معيزي قويدر مرجع سبق ذكره ص 253

و- صلاحيات المجلس بصفته مجلس إدارة البنك المركزي

يؤدي مجلس النقد والقرض دور مجلس الإدارة من خلال:

- يحدد الميزانية السنوية للبنك المركزي ويعدل ما هو ضروري خلال السنة المالية الجارية
- يمنح رخص إجراء المصالحات والمعاملات
- يصادق على التقرير السنوي الذي يرسله المحافظ لرئيس الجمهورية
- يقرر في شراء وبيع الأموال المنقولة وغير المنقولة.
- الإطلاع على كل قضايا البنك المركزي المقدمة له من طرف المحافظ
- يضبط شروط توزيع الأرباح
- يضع شروط توظيف الأموال العائدة للبنك المركزي
- يضع الشروط والشكل لتمكين البنك المركزي من وضع حساباته وتوقيفها
- يتداول المجلس لضبط التنظيم العام للبنك المركزي، وفي فتح فروع وكالات جديدة أو ينهي نشاطها، كما يوافق على النظام الذي يخضع له موظفو البنك وسلم رواتبهم ويصدر الأنظمة التي تطبق على البنك المركزي.

3-7- الترخيص بإنشاء البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية

لقد أجاز قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض، يستجيب كل نوع إلى المقاييس والشروط خاصة بطبيعة النشاط والأهداف المحددة.

أ- البنوك والمؤسسات المالية الوطنية

اعتبر قانون النقد والقرض في مادته 114 المصارف التجارية بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت المصارف بها وهي تنحصر في النقاط التالية:

- جمع الأموال من الجمهور على شكل ودائع ويحق للبنك استعمالها بشرط يضمن إرجاعها عند الطلب عليها

- وضع وسائل الدفع في خدمة الزبائن مع السهر على تسييرها، ووسائل الدفع عبارة عن الوسائل التي تؤدي إلى تحويل الأموال بين الأطراف المتعاملة بغض النظر عن الشكل والطريقة المستعملة.

ب- المؤسسات المالية

تُعرف المؤسسات المالية حسب قانون النقد والقرض على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدى تلقي الأموال⁽¹⁾ من الجمهور، أي أن المؤسسات المالية تقوم بالأعمال المصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية ما عدا استقبال الودائع المصرفية، بالإضافة تختلف المؤسسات المالية عن المصارف التجارية من حيث تكوين رأس مالها.

إذن طبقا لهذا التعريف فالمؤسسات المالية تقوم بأعمال القرض كالبنوك التجارية باستثناء جمع الأموال من الغير،⁽²⁾ ويبقى أمام هذه المؤسسات إلا رأسمالها والقروض المساهمة والمدخرات طويلة الأجل للقيام بأعمالها ونشاطاتها.

وبإمكان البنوك والمؤسسات المالية القيام بعمليات أخرى ترتب حسب نشاطاتها لكن يعتبرها قانون النقد والقرض عمليات ثانوية مثل:

- عمليات الصرف لفائدة الزبائن
- العمليات الخاصة بالذهب وباقي المعادن النفيسة
- استثمار القيم المنقولة وكل المتاحات المالية بالاكتتاب فيها وشرائها وبيعها وحفظها وتسييرها
- تقديم المساعدة للغير فيما يخص إدارة الممتلكات
- تقديم خدمات المشورة والتسيير المالي لتسهيل تأسيس وتنمية المؤسسات وبالتالي نستنتج بأن البنوك والمؤسسات المالية أصبحت تقوم بمهام عديدة فهي لم تكتفي بتقديم المشورة والخدمات المالية فقط بل أصبحت تؤدي دورا أساسيا في إدارة الثروة في السوق المالية.

ج- المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية

من تاريخ صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروع لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، وكل مؤسسة مصرفية أو مالية يجب أن يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض ويتجسد هذا القرار الصادر عن محافظ بنك الجزائر ويجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية رأس مال يساوي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية كما هو محدد⁽³⁾ بواسطة النظام 01-90 المؤرخ في 4 جويلية 1990 المتمثل في رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العامة في الجزائر.

¹ - الجمهورية الجزائرية قانون النقد والقرض 90-10 المتضمن النقد والقرض الجريدة الرسمية رقم 16، 14 أبريل 1990 المادة 115

² - معيزي قويدر مرجع سبق ذكره ص 256

³ - الطاهر لطرش مرجع سبق ذكره ص 205

المبحث الرابع

البنوك والمؤسسات المالية التي تأسست بعد إصلاح 1990

لقد أجاز قانون النقد والقرض تأسيس بنوك ومؤسسات مالية جديدة مختلطة وخاصة أو مكونة من تجمع رؤوس أموال عمومية بغرض توسيع قدرات تمويل الاقتصاد الوطني وتدعيم بنوك عمومية ويمكن أن نقدمها على النحو التالي:

أ- بنك البركة:

لقد تم تأسيس بنك البركة في 06 ديسمبر 1990 بعد بضعة أشهر فقط بعد صدور قانون النقد والقرض، وهو يمثل بنك مختلط اله بين الجزائر والسعودية هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية وبنك البركة السعودي بجدة.

ب- بنك الاتحاد:

وهو بنك خاص تم تأسيسه في 7 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية وترتكز أعمال هذا البنك في أداء نشاطات متنوعة، وتتمثل هذه النشاطات على وجه الخصوص في جمع الادخار، وتمويل العمليات الدولية والمساهمة في رؤوس الأموال الموجودة أو المساهمة في إنشاء رؤوس أموال جديدة، كما يقوم أيضا بتقديم النصائح⁽¹⁾ والإرشادات والاستشارات المالية للزبائن.

ج- بنوك ومؤسسات مالية أخرى قيد التأسيس

هناك بنوك ومؤسسات مالية أخرى تتقدم لطلب الاعتماد من مجلس النقد والقرض ومن الملاحظ أن طلبات الاعتماد سترتفع للسنوات المقبلة وبالتالي بإمكاننا تقديم البنوك والمؤسسات المالية التي تحصلت على الاعتماد:

بالاجتماع المنعقد بتاريخ 28 جوان 1997 منح مجلس النقد والقرض رخصة بإنشاء شركة متخصصة في القروض الآجلة رأس مالها الاجتماعي 200 مليون دينار وقد قام بتأسيس هذه الشركة الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية والمؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي ومؤسسة التسويق الفلاحي وبنك الوحدة وتتخصص هذه الشركة في تمويل تجهيز القطاع الفلاحي وقطاع الصيد البحري.

وبذات التاريخ تم منح الرخصة بتأسيس مصرف خاص يسمى المصرف التجاري والصناعي الجزائري برأس مال يقدر بـ 500 مليون دينار ويقوم بالعمليات الخاصة بالمصارف التجارية.

¹- خبابة عبد الله الاقتصاد المصرفي البنوك الالكترونية- البنوك التجارية السياسة النقدية الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة ص ص 190-192

بناء على ما تم تقديمه نقدم جدول يتضمن تاريخ اعتماد كل المصارف الأجنبية والمؤسسات المالية بالجزائر بالجدول التالي:

3-4 البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية المعتمدة بالجزائر

بنوك تجارية خاصة	تاريخ الاعتماد	المؤسسات المالية	تاريخ الاعتماد
بنك البركة	03 نوفمبر 1990	يونين بنك	7 أبريل 1995
بنك سيتي	18 ماي 1998	سلام	28 جوان 1997
بنك المؤسسة العربية المصرفية	24 سبتمبر 1998	فينالاب	06 أبريل 1998
الشركة الجزائرية للبنك	28 أكتوبر 1999	مونانبك	08 أوت 1998
نيستا كسيس	27 أكتوبر 1999	شركة إعادة تمويل الرهن	06 أبريل 1998
سوسيتيس جينيرال	04 نوفمبر 1999	بنك الدولي الجزائري	21 فيفري 2000
بنك العام المتوسطي	30 أبريل 2000	سوفيناس	09 جانفي 2001
بنك المريان	08 أكتوبر 2000	الشركة العربية للإيجار المالي	02 فيفري 2002
بنك العربي	01 أكتوبر 2001		
بي أن بي باريس	31 جانفي 2002		

Analyse des reforme duSecteur bancaire aLgerien

المصدر: دردار نصيرة

الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الإقتصادي- الواقع والتحديات جامعة الشلف، 14 - 15 ديسمبر 2004 ص 31

4-1- هيئات الرقابة في النظام المصرفي الجزائري

يهدف التحكم الجيد، وتطبيق التنظيم الجديد للجهاز المصرفي بعد صدور قانون النقد والقرض، كان يشترط على السلطة النقدية أن يكون لها هيئات وآليات الرقابة تراقب البنوك والمؤسسات المالية أثناء أداء مهامها بغرض إنشاء انسجام بين القوانين السارية المفعول، ونشاطات هذه المصارف، لتحقيق الهدف السياسي المتمثل في التسيير الحسن والحفاظ على الموال التي تعود في غالبيتها إلى الغير، حيث أن هناك عدة هيئات رقابية أنشئت لهذا الغرض والمتمثلة في:

أ- لجنة الرقابة المصرفية:

لقد تطرق قانون النقد والقرض إلى الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية ويتضح ذلك في المادة 134: تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين، والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المثبتة.

كما حدد هذا القانون صلاحيات هذه اللجنة وموقعها في النظام المصرفي وشكل العلاقة المتواجدة بينهما وبين بنك الجزائر، وبقية الهيئات المصرفية الجزائرية بحيث تتألف اللجنة من المحافظ أو نائبه إن حل محله كرئيس ومن الأعضاء الأربعة المذكورين أدناه:

- قاضيان يُنتدبان من المحكمة العليا، يقترحهما الرئيس الأول لهذه المحكمة وبعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للقضاء.

- عضوان يتم اختيارهما نظرا لمكانتهما في الشؤون المصرفية، والمالية وخاصة المحاسبية، الوزير المكلف بالمالية، حيث يعين الأعضاء لمدة خمس سنوات بمرسوم يصدر عن رئيس الحكومة وهي فترة قابلة للتجديد المادة 144.

تقوم اللجنة المصرفية، للرقابة بعملها على أساس القيود، وكذلك إجراء الرقابة في مراكز البنوك والمؤسسات المالية، وبمعادة البنك المركزي، كما لا يمكن أن يحتج بالسر المهني تجاه اللجنة المصرفية، وتعتبر قراراتها قابلة للطعن، وفقا لمبادئ القانون الإداري، وينبغي تقديم هذا الطعن خلال 60 يوما الموالية ليوم تبليغ القرار إلى المعنيين ويتم هذا بإجراءات مدنية من تقوم اللجنة المصرفية للرقابة بعملها على أساس القيود، والمستندات، وكذلك إجراءات الرقابة في مراكز البنوك والمؤسسات المالية، وبمساعدة البنك المركزي، كما لا يمكن أن يحتج بالسر المهني طرف هذه اللجنة، ومن بينها دعوة البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة اللجنة إلى العمل⁽¹⁾، على إعادة توازنها المالي، أو تصحيح أساليبها الإدارية التي تبدو للجنة أنها غير ناجحة أو مخالفة للتنظيم كما يمكن أن تمتد هذه التدابير إلى إمكانية تعيين مدير مؤقت مخول بإدارة وتسيير أعمال المؤسسة المعنية.

كما ضبطت المادة 156 من ذات القانون العقوبات التي يمكن أن تقوم بها اللجنة وهي على النحو

التالي:

- 1- التنبيه
- 2- اللوم
- 3- المنع من ممارسة بعض الأعمال، وغيرها من التقييد في ممارسة النشاط
- 4- منع واحد أو أكثر من المقيمين على المؤسسة المعنية، ممارسة صلاحياته لمدة معينة مع أو بدون تعيين مدير مؤقت
- 5- إنهاء خدمات واحد أو أكثر من المقيمين المذكورين مع أو بدون تعيين مدير مؤقت
- 6- إلغاء الترخيص بممارسة العمل

¹- بن عبد الفتاح دحمان مرجع سبق ذكره ص169

ب- مركزية المخاطر

نظرا لما جاء به قانون النقد والقرض بمسايرة مرحلة اقتصاد السوق التي تتميز بتزايد وتنوع المخاطر المرتبطة بالقروض فالبنك المركزي حاول أن يجد آلية يقلل من خلالها هذه المخاطر وفي هذا الإطار أسس قانون النقد والقرض في مادته 160 بتسيير⁽¹⁾ وتنظيم مصلحة أنشأها على مستواه تسمى بمركز المخاطر مهمتها جمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وحجم القروض الممنوحة والمبالغ التي سحبت، والضمانات المقدمة.

مقابل كل قرض ممنوح من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وبالتالي تمثل هذه المصلحة هيئة معلومات على مستوى البنك تتابع الذين استفادوا من القروض من جهة وبمؤسسات القرض من جهة ثانية. وللدور الهام الذي تؤديه هذه الهيئة في التنظيم الجديد للنظام المصرفي أجبر البنك المركزي كل هيئات القرض الانضمام بقيادتها والالتزام بتوجيهاتها.

ولإدارة العمل التنسيقي تعمل هذه الهيئة بتسليم تصريح خاص للقروض التي منحت للمستفيدين، وعلى كل هيئة قرض لا تمنح قروضا مصرحا بها عند مركزية المخاطر لأي زبون⁽²⁾ جديد حتى يتم موافقتها بهذا الموضوع، بهدف كشف وتدارس المخاطر المرتبطة بالقروض، وتقديم للمصارف والمؤسسات المالية المعلومات الكافية بالقروض والمتعاملين التي يحتمل أن تشكل مخاطر متوقعة، إضافة لهذه الوظيفة الإعلامية لمصلحة مركزية⁽³⁾ المخاطر فهناك أهداف ثانية يمكن أن تبلغها هذه المصلحة وهي:

- منح البنوك فرصة القيام بالمفاضلات بين القروض المتاحة بالاعتماد على معطيات الوظيفة الإعلامية.

- مراقبة ومتابعة نشاطات البنوك والمؤسسات المالية، ومعرفة مدى التزامها بقواعد العمل التي يحددها بنك الجزائر.

- تؤخذ المعلومات الأكثر علاقة بمنح القروض ذات المخاطر في مصلحة واحدة على مستوى البنك المركزي مما يتيح له التحكم والسيطرة أكثر في تسيير القروض، وقد تطورت القروض المصرح بها لدى الهيئة بطريقة بارزة منذ 2002 إلى 19150 في 2003 و 24816 في 2004 و 332557 في 2005 ثم 43584 في 2006⁽⁴⁾ ويشير التقرير بأن 53,5 % من هذه التصريحات خاصة بقروض القطاع العمومي، و 46,5 خاصة بقروض القطاع الخاص.

¹ - معيزي قويدر مرجع سبق ذكره ص 256

² - معيزي قويدر مرجع سبق ذكره ص 256

³ - معيزي قويدر مرجع سبق ذكره ص 257

⁴ - Banque d'Algérie Rapport 2005, Evolution économique et monétaire en Algérie, Avril 2006 P 109

ج- مركزية عوارض الدفع

في المحيط الاقتصادي والمالي الجديد الذي يتميز بالتغيير وعدم الاستقرار، تقوم المصارف والمؤسسات المالية بأنشطتها في منح القروض على الزبائن، وخلال ذلك من المحتمل أن تقع بعض المشاكل على مستوى استرجاع هذه القروض، وفضلا من أن ذلك يرتبط بالمخاطر المهنية للنشاط المصرفي، إلا أن الاحتياط ضد وقوعه يعد من عوامل الفطنة لدى المصارف ورغم تواجد مركزية المخاطر على مستوى بنك الجزائر تقدم⁽¹⁾ مسبقا معلومات خاصة ببعض أنواع القروض والزبائن، إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض.

ولذلك فقد قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 02-92 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية عوارض الدفع، وفرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية.

تعتبر مركزية العوارض بمثابة وسيلة احتياط ضد وقوع المخاطر المرتبطة بالقروض التي قد تواجه الهيئات المالية، حيث تقوم بنشر قائمة عوارض الدفع، وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبلغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أي سلطة أخرى.

4-2- إنشاء جهاز الوقاية من إصدار شيكات بدون مؤونة

يعتبر هذا الجهاز تكملة لبقية الهيئات السابقة، وتم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتضمن إصدار الشيكات بدون مؤونة حيث جاء هذا الجهاز من أجل تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد أو أن هذا الرصيد غير موجود، ثم تنقل هذه المعلومة من الوسطاء الماليين الذين وقع عندهم هذا العارض إلى وسطاء ماليين آخرين للحيطه والحذر، وأخذ التدابير العملية المقابلة، كمنع هذا الزبون الذي يعاني من نقص الرصيد من استلام دفتر الشيكات.

في حالة ما إذا طلب الحصول عليه من وسيط مالي، والهدف من هذه العملية هو محاربة المعاملات التي تسيء للنظام المصرفي مثل عملية الغش والتحايل وقد تطورت عدد التصريحات والممنوعين من الحصول على الشيكات بشكل كبير في السنوات الأخيرة وهذا ما يؤكد الجدول التالي:

¹ - بالهاشمي جيلالي طارق، مرجع سبق ذكره ص61

تطور التصريحات والممنوعين من الشيكات

4 - 4

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
عدد التصريحات	29387	23389	31271	43351	31059
المبالغ مليار دج	27	18	18	28	21
عدد الممنوعين من الشيكات	4584	3770	5805	7360	4458

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2006، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر مرجع سابق ص124

4-3- قواعد عمل النظام المصرفي في إطار قانون النقد والقرض

أضاف قانون النقد والقرض إصلاحات جديدة تضع إطارا جديدا للعلاقات التي تحكم الفاعلين والتي تتكيف مع قواعد السوق وتسمح للمصارف بتأدية مهامها ووظائفها الحقيقية والمتمثلة في الوساطة المالية والمخاطر المصرفية وحتى التسويق المصرفي معتمدة في ذلك على إجراءات وأدوات جديدة في تسيير القرض والتي تتكيف مع إستراتيجية التحول نحو اقتصاد السوق.

أ- العمليات خارج النظام المصرفي الجزائري

أجاز قانون النقد والقرض بعض الوسائل الأساسية في دعم موقف التنظيم المصرفي الوطني وأدائه على المستوى الخارجي، والمتمثلة في:

ب- العمل في سوق الصرف

يقوم البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف من أجل تدعيم العملة الوطنية (الدينار) وضمان استقرارها وبلوغ ذلك⁽¹⁾ يعمل على ما يلي:

- شراء وبيع سندات الدفع بالعملة الأجنبية
- إدارة احتياطات الصرف وتوظيفها
- فتح حسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون الجزائري والتي تقوم بعمليات تصدير أولها امتياز استثمار أملاك الدولة المنجمية والطاقوية، وبإمكان البنك المركزي أن يستعمل احتياطات

¹- الطاهر لطرش مرجع سبق ذكره ص221

الصرف غير المخصصة لتغطية الإصدار النقدي في العمليات التي تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار
سعر الصرف أو دعم الدين العام المستحق لصالح الدولة الدائنة.

- الحق في إعادة هذه السندات
- تنفيذ عمليات تخص نفس السندات على سبيل الرهن أو الإسترهان أو على نظم الأمانة
- قبولها كوديعة أو القيام بإيداعها لدى هيئات مالية أجنبية.

المبحث الخامس

القطاع المصرفي الجزائري في ضل متطلبات لجنة بازل

عرف الجهاز المصرفي الجزائري العديد من التطورات سايرت في مجملها المستجدات والمتغيرات
الاقتصادية التي عاشها النظام الاقتصادي الوطني من جانب، ومختلف التأثيرات الاقتصادية العالمية من
جانب ثاني، إضافة إلى تأثيرات الهيئات والمؤسسات المالية والمصرفية ذات النشاط الدولي على غرار
أعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ومع تزايد الأنشطة التجارية أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء كانت عوامل
خارجية أو داخلية وأصبح إلزاما على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال
والاحتياطات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988، وأصبح
لازما على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي، ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح
عليها الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر
الاثتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية عام 1992.

وقد تم إجراء تعديلات فيما يتعلق بتلك المقررات⁽¹⁾ بازل (II)، وهذا الإطار الجديد لكفاية رأس
المال يجب أن يتماشى مع التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية ومن هنا تسعى لجنة بازل إلى
لوضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يرتكز على الأهداف الرقابية التالية:

* الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي

* الاستمرار في دعم المساواة التنافسية

* تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر

¹ - د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شمولية- ملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحول
الاقتصادية واقع وتحديات 2005 ص11

إنّ الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال⁽¹⁾ ينتظر أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حالياً.

ويتمثل هدفه الرئيسي في تدعيم وأمان وسلامة النظام المالي وذلك بالارتكاز على تكزين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة. وحسب لجنة بازل بأن الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي.

ويخص البرنامج الجديد المقترح على احتواء المخاطر الناجمة في كل المجموعة المصرفية، وبذات الوقت يشترط أن يعمل البرنامج على توفير الأمان والسلامة بشكل مستقل لكل مؤسسة ضمن المجموعة. لهذا الهدف تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع⁽²⁾ البرنامج القديم ليشمل مجموع كل الشركات القابضة التي تشمل المجموعات المصرفية والتي بدورها تتخبط في النشاطات المصرفية.

وفي بعض الدول فإنّ المجموعة المصرفية يمكن أن تسجل كمصرف، وبالإضافة إلى ذلك يشترط أن تشدد السلطات الرقابية على مسألة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتوفر على معدل رأس مال كاف.

لقد زادت المصارف بشكل كبير باتجاه ميادين جديدة في إطار النشاط المالي خاصة مجال الأوراق المالية والتأمين، لذا فإنّ لجنة بازل تعمل على توضيح كيفية معاملة استثمار المصارف في هذه الميادين⁽³⁾

أما فيما يخص المجموعات المالية المتنوعة فإنّ اللّجنة مجبرة بمتابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين والأوراق المالية بهدف تحديد معايير كفاية رأس المال.

5-1- الإندماج المصرفي

إنّ التغيرات الاقتصادية الراهنة تمخضت عنها موجة اندماجات مصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة والبنوك الكبيرة وبعضها البعض.

وعملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل بنوك العالم والاندماج المصرفي بشكل عام هو اتحاد أكثر من بنك في بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد، ودوافع الاندماج كثيرة تحقق وفورات الحجم ودافع التوسع وتحسين الربحية في إطار

¹ - د. عبد المنعم محمد الطيب محمد النيل مرجع سبق ذكره ص11.

² - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل مرجع سابق ذكره ص12

³ - عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل مرجع سابق ذكره ص12

تحرير الخدمات المصرفية، وقد بدأت المصارف الجزائرية تتأثر بهذا الاتجاه ولتوافر مقومات نجاح الاندماج في المصارف الجزائرية.

5-2- مدى استيفاء النظام المصرفي الجزائري لشروط لجنة بازل

نحاول بهذا الموضوع التطرق لمتطلبات لجنة بازل الثانية والقيام بتحليل نتائج عمل البنوك والمؤسسات المالية النشطة في القطاع المصرفي الجزائري متطرقين بذلك للاتفاقية الثانية ل لجنة بازل والمتمثلة في الدعامات التالية:

- متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

- انضباط السوق المصرفي

- المراجعة الرقابية

طبقا للتشريع والتنظيم المصرفي في الجزائر نلاحظ أن التغييرات التي أضافها قانون 10/90 المتمثل في الرقابة المصرفية الذي أسس لعمل هيئات رقابية تتمتع بصلاحيات واسعة من خلال مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، كما أتيح بصدور الكثير من التعليمات والنظم القانونية المصرفية، التي سايرته عملت في مجملها إلى تعزيز وإرساء رقابة مصرفية فعالة تستجيب لطبيعة وخصوصية⁽¹⁾ القطاع فالمصرفي الجزائري من جهة وتتساير مع المعايير الدولية والتكيف معها من جهة ثانية.

وعلى هذا الأساس أصدرت التعليمات رقم 94-74 المتمثلة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية لتكثيف المنظومة المصرفية مع متطلبات لجنة بازل الأولى المتعلقة بكفاية رأس المال كهدف⁽²⁾ أساسي وقد ساهمت هذه التعليمات بشكل واضح في تحقيق هدفين رئيسيين:

- إرساء قواعد متينة للعمل المصرفي وفق القواعد الاحترازية تهتم⁽³⁾ بالدرجة الأولى تسيير ومتابعة المخاطر.

- الاندماج مع متطلبات لجنة بازل الأولى والتكيف بمعاييرها.

مع أن التأخر في إصدار هذه التعليمات عن آخر أجل أقرته لجنة بازل للالتزام بمعاييرها كفاية رأس المال والمحدد نهاية 1993، بالإضافة إلى منحها مهلة خمسة سنوات للتطبيق تصل نهايتها 1999 إلا

¹ - حبار عبد الرزاق الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2011 ص ص 278.

² - حبار عبد الرزاق مرجع سبق ذكره ص 278

³ - Dib Saïd L'évolution de la réglementation bancaire algérienne depuis la promulgation de la loi sur la monnaie et le crédit Media Bank N° 48 juin/ juillet 2000 P 25

أن هذه التعليلة قد نجت في متابعة اتفاقية بازل الأولى ووضعت البنوك أمام مسؤولياتها في متابعة وتسيير المخاطر لضمان سلامتها.

نسبة الملاءة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة

5 - 4

نسبة الملاءة	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع المصرفي	%12	%15.15	%12.94	%16,5	%21,78
البنوك العمومية	% .11,69	% .14,37	%11.62	%15.97	%19.10
البنوك الخاصة	%23.66	%21.59	%23.48	%20.24	%35.26

المصدر: إحصائيات مقدمة من بنك الجزائر 2004

وبالتالي يتطلب على البنوك الالتزام باتفاقية بازل الثانية بكل ما جاء بها، فلم تضل الرقابة المصرفية مقتصرة على الاتفاقية الجديدة متوقفة على تحقيق نسبة ملاءة قدرها (1) 8% بل تجاوزت الأمر إلى شرط توفير الإفصاح والشفافية والتقييد بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة (25 مبدأ) وبتطبيق نظم متطورة للاتصال وقياس المخاطر تعمل من رفع درجة مسؤولية البنوك والمؤسسات المالية لتحقيق جميع الأهداف المتكاملة بهدف ضمان وسلامة الأنظمة المصرفية.

3-5- شروط الحد الأدنى لرأس المال بالبنوك الجزائرية

يمثل الشرط الأول اتفاقية بازل، الثانية المتمثلة في توفير الحد الأدنى لكفاية رأس المال القاعدة الأساسية لمضمون الاتفاقية، علما أنها لم تختلف عن لجنة بازل واحد إلا في ترجيح المخاطر وتطبيق طرق حساب جديدة، وبالفعل بدأ العمل (2) بهذا المعيار في البنوك الجزائرية في نهاية شهر جوان 1995 بنسبة حددتها التعليلة رقم 94-74 ب 4 % لتصل 8% نهاية ديسمبر 1999.

أ- نسبة الملاءة بالمنظومة المصرفية الجزائرية

التزمت جميع البنوك والمؤسسات المالية الناشطة بالقطاع المصرفي الجزائري، بإصدار هذه النسبة في إطار تنفيذ معايير لجنة بازل الثانية الصادرة سنة 2004.

يبين الجدول أدناه أن البنوك والمؤسسات المالية حققت ذلك وينسب تفوق من الحد الأدنى المحدد

ب 8%

⁴- جبار عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره ص 280
²- جبار عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره ص 280

ب- نسبة الملاءمة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة

حققت البنوك الخاصة نسبة من الملاءة لفترة (2005-2009) فاقت 20% وان سجلت تذبذبا فهي تفوق النسبة المحققة بالبنوك العمومية خلال نفس الفترة وهي بدورها قد حققت تذبذبا⁽¹⁾ بين الارتفاع والانخفاض، مع العلم أن النسبة المحققة في البنوك الخاصة سنة 2009.

حيث بلغت مستوى قياسي 35.26%، هذه النتيجة الموجبة كانت سبب في تدعيم نسبة الملاءة في القطاع المصرفي يتجاوز مستوى 20% لنفس السنة.

يرجع تقدم البنوك الخاصة إلى قدرتها وكفاءتها والتحكم في نشاطها المصرفي علما أنها تعود لرأس مال أجنبي، كما نلاحظ أن البنوك الخاصة لا تتحمل حجم المخاطر مقارنة لما تتعرض له البنوك العمومية للمطالبة بتمويل الاقتصاد الوطني ومنح قروض للمؤسسات العمومية.

ج- كيفية حساب نسبة الملاءة بالبنوك الجزائرية

كيفية حساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال في البنوك الجزائرية فهي ممثل بنماذج خاصة من طرف بنك الجزائر تُظهر طريقة الحساب بداية من حساب صافي الأموال الذاتية عن طريق حساب الأموال الذاتية القاعدية والمكاملة منقوصا منها بعض العناصر، ثم ترتيب المخاطر شريحة وهي الطريقة المعيارية البسيطة إذ من الصعب تستطيع أجهزة رقابية أو بنك من بلورة وإدراج منهاج قياس المخاطر المركبة التي تشكل الإضافة الأساسية لاتفاقية بازل الثانية، وتمثل المناهج الخاصة على التقويم الداخلي في صيغتها الأولية، وهو ما يجعلنا نتوقع استمرار البنوك الجزائرية بالسنوات القريبة القادمة تطبيق المنهج المبسط المعروف بالمنهج المعياري في حساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال.

ويعمل هذا المنهج بنسب كبيرة المخاطر التي تسلمها وكالات التقييم العاملة للدول والبنوك والمؤسسات، في عملية عدم إمكانية التقييم الخارجي تطبيق نسب تثقيل للمخاطر واحدة قدرها 100%.

إنّ الجزائر مثل الكثير من الدول النامية العربية ليست موضوع تقييم وتصنيف من قبل الوكالات العالمية (FITCH IBCA. Moody's s&P) وإذا كان التقييم الخارجي ممكن لبعض الدول لعدم توفر قطاع المؤسسات والنسبة الضئيلة لقطاع البنوك الأمر الذي يؤدي تلقائيا طبقا لما تنص عليه اتفاقية بازل الثانية إلى رفع درجة مخاطرها إلى 100%

¹- حبار عبد الرزاق: الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2011 ص280.

4-5 المراجعة الرقابية بالمنظومة المصرفية الجزائرية

بإقرار الدعامة الثانية التي تعتبر أحد الركائز الثلاثة الأساسية لاتفاقية بازل الثانية والمتمثلة في المراجعة الرقابية متممة الدعامة الأولى، إذ يشترط علا السلطات الرقابية المحلية أن تعين وتراقب التزام البنوك في وفائها بمتطلبات رأس المال، وتلائمه مع حجم المخاطر الإجمالية التي تواجهها وتتيح الدعامة الثانية أيضا إمكانية تدخل الأطراف الإشرافية والرقابية في الظروف المناسبة في إطار عدم تغطية رأس المال.

تؤدي المراجعة الرقابية في البنوك الجزائرية دورها من ضمن باقي بنوك الدول الأخرى كشرط أساسي يجب توفره لضمان سير وأداء مصرفي يسهر على سلامة البنك والجهاز المصرفي وحرصا لهذه الأهمية اعتمد المشرع الجزائري بصدور قانون 10/90 المتضمن بالنقد والقرض المصالح الرقابية والإشرافية التي تعمل على أداء هذه المهمة الإستراتيجية، أصبح أكثر من شرط بعد فتح القطاع المصرفي على المنافسة الخارجية والسير اتجاه اقتصاد السوق، وقد هرت الخطوات الأولى للمنافسة في أوائل التسعينات بدخول البنوك والمؤسسات المالية الخاصة منها الوطنية والأجنبية القطاع المصرفي.

أ- تقيد البنوك الجزائرية بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة

أصدرت لجنة بازل في إطار فعالية العملية الرقابية خمسة وعشرين مبدأ صمن سبعة مجموعات، يشترط على أي جهاز مصرفي الالتزام بها بمثابة مرجع أساسي لمراقبة فعالية المهنة المصرفية. وفيما يخص تنفيذ هذه المبادئ في المنظومة⁽¹⁾ المصرفية الجزائرية فقد أظهر الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالنشاط المصرفي يتلاءم وهذه المبادئ وهو ما تظهره العناصر التالية:

ب- قواعد تأسيس نظام رقابي مصرفي

يتطلب المبدأ الأول للرقابة المصرفية الفعالة على وجود الشروط الضرورية لتطبيق نظام رقابي مصرفي فعال، وهو ما سنوضحه على النحو التالي:

- وجود سلطة نقدية مكونة من مجلس النقد والقرض يؤدي وظيفته في إطار القانون بإصدار مجموعة من الأنظمة المصرفية.

- تأسيس لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة جيدة لتطبيق القوانين التي تنقيد بها البنوك والمؤسسات المالية وبمتابعة المخالفات طبقا للمادة 143 من قانون النقد والقرض 90-10

¹- حبار عبد الرزاق مرجع سبق ذكره 290

5-5 - هيكل البنك واعتماده

- **طبقا للمبدأ الثاني:** لا يسمح تسمية بنك على المؤسسة إلا إذا كانت تؤدي فعلا العمل المصرفي، وهذا ما ورد بالمادة 126 من قانون النقد والقرض 90-10 التي تمنع على كل مؤسسة ما عدى البنوك والمؤسسات المالية، أن تطلق اسما أو تسمية تجارية أو وسيلة إعلان من خلالها أن تحمل اعتقاد أنه رخص لها أن تعمل كبنك أو مؤسسة مالية.

- **المبدأ الثالث:** المتضمن شروط ممارسة المهنة المصرفية حصر مضمونها في التشريع المصرفي الجزائري حسب المواد التالية:

- القاعدة التنظيمية المتضمنة منح الاعتماد في المواد 45 و 27 و 131 من قانون 90-10 يضاف إليها التعليمية رقم 2000-04 الضابطة للعناصر المشكلة لملف الاعتماد.

- الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية المعروفة ضمن المواد 133 من قانون

90-01 المعدل والمتمم بالنظام رقم 93-03 والنظام رقم 04-01

- المواد 135-136 من قانون 90-10 إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإعداد برنامج عمل يضبط الرغبات الفعلية للنشاط مع إلزام إظهار المعدات التقنية والمالية التي يراد استعمالها.

- **المبدأ الرابع:** والمتمثل بمراقبة نقل ملكية البنك في المادة 139 من قانون 90-10 والتي تتطلب وجوب موافقة محافظ بنك الجزائر على أي تغيير أو تعديل في نظام البنك أو المؤسسة المالية.

- **المبدأ الخامس:** المتمثل بمراجعة سلطات المراقبة وإشراف الحيازات واستثمارات البنوك الموجودة في المادة 94 من قانون النقد والقرض 90-10 بإمكان البنك المركزي أن يطلب من البنوك بيانات (معطيات) شهرية مفصلة تبين جميع أبواب الأصول والخصوم.

- **المبدأ السادس:** الخاص باستعمال نسبة الملاءة (نسبة كوك) المذكورة في المادة 92 من قانون القرض والنقد 90-10 والمذكور بطريقة واضحة بالنظام رقم 91-01 والنظام رقم 95-04 والتعليمية رقم 94-74.

- **المبدأ السابع:** يتضمن استقلالية النظام⁽¹⁾ الرقابي في تقديره للسياسات البنك فقد أجازت المادة 105 من الأمر 11/03 عدد من الصلاحيات التي تسمح من تحلي المادة شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية وتحافظ على الوضعية المالية والمراقبة والمحافظة على السير الحسن للمهنة المصرفية وإن كان الأمر (11/03) أو قانون 90-10 لم يتعرض لاستقلالية اللجنة المصرفية، إلا أنه ركز على تقييم المركز القانوني.

- **المبدأ الثامن:** الخاص بضرورة تحقق سلطات الرقابة من تكفل البنك لمخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها إضافة عن توفير احتياطات هامة، يقابله في التشريع الجزائري تصنيف الحقوق وإعداد المؤونات كما جاء في التعليم رقم 91-31 والتعليم رقم 94-74.

* المادة 02 من نظام رقم 91-04 المتمثل بنسبة تقسيم المخاطر والمادة 06 من النظام رقم 92-09 الذي يجبر على البنك الحيازة على نظام معلومات فعال وكفاء يتلاءم والمبدأ التاسع من مبادئ الرقابة المصرفية.

* **التعليم رقم 99-02** المتضمنة الإعلان عن مبالغ القروض الممنوحة لمديري ومساهمي المؤسسات المالية أو البنك والتي تلتزم بالقيود المنصوص عليها في المادة 168 من قانون النقد والقرض 90-10 تتلاءم وتوصيات المبدأ العاشر.

* **النظام رقم 02-03** الخاص بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية يتضمن مختلف النظم والترتيبات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية للبنوك (المبدأ الرابع عشر)

* **النظامان رقم 92-01 ورقم 92-02** الخاصين بسير وتنظيم مركزية المخاطر، يجبران على البنوك والمؤسسات المالية إبلاغها بالمعلومات الخاصة بالعملاء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة، والضمانات المقدمة لكل قرض مركزية المخاطر (المبدأ الخامس عشر).

¹ - حبار عبد الرزاق: الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2011 ص 292

5-6- الرقابة البنكية وطرق إستمرارها

- يتضمن المبدأ السادس عشر المتعلق بشروط وجود الرقابة الداخلية والخارجية المدرج بالمادة 147 من قانون 90-10 محددًا بذلك تكليف اللجنة المصرفية بإجراء الرقابة على أساس القيود والمستندات وأيضا الرقابة في مراكز البنوك والمؤسسات المالية.

- جاء المبدأ السابع عشر ووجوب أن يكون اتصال منظم بين إدارة البنك والسلطات الرقابية والإشراف مدون في المادة 94 من قانون 90-10 حيث فضلا عن الحسابات السنوية، بوسع البنك المركزي أن يطلب معلومات إحصائية بيانات شهرية مفصلة تظهر جميع أبواب الأصول والخصوم ميزانيات وحسابات الاستغلال نصف السنوية.

- المبدأ الثامن عشر: منحت المادة 150 من قانون 90-10 للجنة المصرفية مهام تحديد قائمة المستندات والمعلومات وأصنافها وفترة تسليمها الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية على قواعد منفردة ومجمعة.

- المبدأ التاسع عشر: أجازت المادة 148 من قانون 90-10 بإعطاء البنك المركزي مهام الحصول على المعلومات الرقابية بشكل⁽¹⁾ مستقل عن طريق الفحص الداخلي.

- ينفذ المبدأ العشرون الذي أظهر كفاءة المراقبين على مراقبة الجهاز المصرفي في مجموعة عناصر رئيسية للرقابة المصرفية الذي احتوته المادة 166 من قانون 90-10.

- يوضح المبدأ الحادي والعشرون في المواد 166- و167 من قانون 90-10 تبعا للنظم:

* 92-08 المتمثل في مخطط الحسابات⁽²⁾ المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

* رقم 94-18 المتضمن محاسبة العمليات بالعملة الصعبة

* رقم 92-09 المتضمن تحديد شروط إجراء العمليات الفردية السنوية

* 97-01 الشامل محاسبة العمليات على السندات

¹ - حبار عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره ص292

5-7- حدود العمليات المصرفية

أما فيما يخص المبدأ الثالث والعشرون والخامس والعشرون المتمثلان بمراقبة فروع البنوك والمؤسسات المالية في الخارج⁽¹⁾ ومساواة عمل المؤسسات بنفس مستويات الأداء المطالب بها البنوك المحلية وإجبارها بتوفير المعلومات الضرورية لتعميم الرقابة الموحدة بالمادة 151 من قانون 90-10 تثبت تنفيذ المبدأ الثالث والعشرون.

علما بأن لا يوجد أي بنك أو مؤسسة مالية جزائرية بالخارج وهو ما يؤكد عدم تطبيق فعلي للمادة أما المبدأ الخامس والعشرون فهو مطبق عن طريق نصوص المواد 128-131-130 من قانون 90-10.

نتيجة لتعرضنا للمبادئ الخمسة والعشرون لتحقيق الفعالية في الرقابة المصرفية، يتبين لنا غياب تشريع وتنظيم مصرفي متمثل في عدد من المبادئ كمبدأ 24، 11، 12، 13 ويرجع هذا إلى:

- افتقار البنوك الجزائرية على الأنظمة والمعدات الضرورية لتسيير المخاطر (المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق).

علما أنه لا توجد مصلحة تقوم بإدارة المخاطر وهذا دليل عن تأخر النشاط المصرفي الوطني.

- لم تشمل العمليات المصرفية عمليات السوق والعمليات الدولية

- محدودية التشريع المصرفي الذي يعد أهم عنصر في العمليات المصرفية، والتسهيلات ألا محدودة التي أضافها قانون 90-10 والأمر 03-11 رغم هذا التحسن لازال تشوبه بعض النقائص⁽²⁾ التنظيمية الإدارية والوظيفية المصرفية بالجهاز المصرفي الجزائري.

تمثل المبادئ الخامسة والعشرون أداة فعالة للرقابة المصرفية كما تمثل إلى درجة كبيرة عن رؤية لجنة بازل التشغيلية للإدارة المالية الجيدة، في مواجهة المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان.

وقد جاءت بطريقة قواعد تشبه إلى قوانين قابلة للتنفيذ والتقيد بها مدتها بدعامة ثانية المتضمنة عمليات المراجعة الرقابية بطريقة مبادئ يشترط الأخذ بعين الاعتبار التوجهات التي تقدمها، فهي بذلك ترسم الإطار العام لسلطات الرقابة والإشراف المحلية وتسمح لهذه الأخيرة طريقة التطبيق بما يتماشى وقدرتها وظروفها، وبالتالي تعتبر مبادئ توجيهية تضبط المحاور الرئيسية وتحيل العرض والتحليل لكل عنصر وفق إمكانياته وظروفه وهذا ما تم استنتاجه بالنسبة للجهاز المصرفي الوطني الذي ينسجم بوجه

¹- حبار عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره ص293

²- حبار عبد الرزاق: مرجع سبق ذكره ص295

عام من الجانب القانوني لمبادئ (21 مبدأ من أصل 25، تبقى الأداء الفعلي لهذه المبادئ هو الأهم، بدون الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في النظم المستعملة التي ترجع إلى عدد البنوك الجزائرية وحالة المنظومة المصرفية ونسبة تطور المستوى الاقتصادي الوطني العام.

وهي حالة لها ما يبررها، قد تم رصد الكثير من نقاط الخطأ في إطار الرقابة المصرفية على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية لأسباب مختلفة وكثيرة.

5-8- الاتفاقية الثانية للجنة بازل والتأثيرات على المنظومة المصرفية الجزائرية

إنّ متطلبات أعمال لجنة بازل وخاصة الاتفاقية الثانية لها عدة تأثيرات على نشاك البنوك والمؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري حيث لا ينحصر العمل في هذا إطار على التأثيرات السلبية، بل يمكن للمنظومة المصرفية الجزائرية الاستفادة بطريقة ايجابية من أعمال اللجنة، علما بأن بنك الجزائر انظم إلى بنك التسويات الدولي منذ سنة 2003، يعمل بالتنسيق مع لجنة بازل، الذي يمكن لبنك الجزائر الاستفادة من خبرة وكفاءة هذا البنك في المجال المالي والمصرفي وخاصة في إطار الرقابة المصرفية.

إنّ التقيد والالتزام باتفاقية بازل الثانية وشروط وأعمال اللجنة، يمثل مناسبة وفرصة حقيقية لتحقيق عدد من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تقوية التنظيم والتشريع المصرفي، بما يتلاءم مع المعايير الدولية المستعملة في البنوك والمؤسسات المالية الدولية، ويتضح ذلك من خلال قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 03-11 المتمثل في النقد والقرض والنظام 02-03 المتمثل في الرقابة الداخلية.

- القيام بعمل مصرفي موحد وتقليص الفوارق بين الأنظمة المالية والمصرفية الدولية، وتركيز الجهود في مواجهة الأزمات المالية والمصرفية وأنواع مخاطر العمل المصرفي يظهر ذلك من خلال مهمة بنك التسويات الدولي.

- تقليص عدد المخاطر وتعبئة السياسات القادرة بالتحكم فيها لحماية أموال المودعين والصره على أمن واستقرار النظام المالي والمصرفي والاقتصادي بوجه عام.

- تثبيت العمل على أساس الحوكمة المؤسسية القانونية في البنوك والمؤسسات المالية بأخذ بعين الاعتبار دور الإدارة والتسيير (الدعامة الأولى) ودور السلطات الرقابية (الدعامة الثانية) وآليات لسوق (الدعامة الثالثة)

من العادي يرجع تطبيق مقررات لجنة بازل الثانية من دولة لأخرى حسب المعاملات والتطور التشريعي والرقابي الذي تطبقه، وتكلفة ذلك التعديل ونسبة أداء لجنة بازل والمنظمات الدولية في الحصول على المتطلبات الفنية والتدريبية الضرورية لهذا التحول.

يبقى الالتزام بمتطلبات لجنة بازل أهم شرط يتطلب الأخذ به ومن ثم يتوجب على المنظومة المصرفية الجزائرية التهييء أكثر مما سبق وأخذ الحيطة والحذر من مختلف التأثيرات السلبية والاستفادة قدر الإمكان من الفرص المتاحة الموجبة التي تقدمها لجنة بازل.

5-9- تأثير لجنة بازل على السياسة النقدية

إنّ التزام بنك الجزائر بمتطلبات لجنة بازل يتسبب بفقدان قدرته على التحكم في السياسة النقدية في حالة عدم تحقيقه للأهداف المسطرة والمحددة لمعالجة وحل قضايا مالية أو اقتصادية.

فموضوع استهداف الرفع من حجم سيولة الاقتصاد عن طريق الرفع من حجم القروض، فهذا الهدف لا يتحقق بسبب التزام البنوك الجزائرية بمقررات لجنة بازل حيث الزيادة في مبالغ القروض تؤدي إلى تضخم حجم المخاطر إذا كانت البنوك لا تملك رؤوس الأموال اللازمة فإنها لا تتمكن من الوفاء بنسبة الملاءة 8% المطلوبة من طرف بنك الجزائر إذ يتطلب على البنك التأكد من امتلاك البنوك لرؤوس أموال لازمة تمكنها من إضافة في حجم القروض حتى تتمكن من زيادة سيول الاقتصاد.

إنّ مسؤولية بنك الجزائر تتسع في إطار الالتزام بلجنة بازل بالقطاع المصرفي على مستوى البنوك والمؤسسات المالية لمعالجة قضايا السيولة، ومن التوقع ظهور تغيرات كبيرة لعلاقتها بحجم المخاطر، إذ يتطلب على بنك الجزائر أن يدرس ويحلل بطريقة أكثر دقة لطلبات السيولة وأيضاً حالة السوق النقدي للتصدي للمخاطر المحتملة بالنسبة للمتعاملين بالقطاع، كما يشكل الخطر الذي يحتمل أن يؤثر على الجهاز المصرفي بصفة عامة مسؤولية أكثر عبئاً.

على بنك الجزائر الذي قد يفلس فيه بنك من البنوك علماً أن قدرة ودور بنك الجزائر برز عند إفلاس البنوك الخاصة بتجنبه الوقوع في خطر نظامي ينتج عنه انهيار النظام المصرفي والمالي.

من المنتبّع أن دور الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر قد أضعف في السنوات الماضية، جراء المؤشرات الجيدة المتحصل عليها من طرف البنوك الجزائرية التي تحتوي على سيولة كبيرة مما يجعلها تستغني عن السوق النقدي.

وعليه يستلزم إنشاء أدوات نقدية غير مباشرة، حديثة وفعالة من طرف بنك الجزائر، الذي يفترض عليه توسيع عمليات المراقبة سواء بالنسبة للسوق النقدي المرتبط ضرفياً بحالة مالية معتبرة للبنك أو تفادي تأثيرات لجنة بازل.

المبحث السادس

إصلاحات النظام المصرفي بعد قانون النقد والقرض

يعتبر قانون النقد والقرض من صمن الإصلاحات التشريعية الأساسية في الإصلاح الهيكلي للنظام المصرفي الجزائري لأنه يتضمن رؤى جديدة فيما يخص بتنظيمه وأدائه، مع تأسيس قوانين في السير المالي والنقدي تنبثق إلى حد كبير القوانين المصرفية الدولية، كما يعتبر نقله نوعية فصلت بين مرحلتين مر بهما الاقتصاد الجزائري، بالانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق كما قدم هذا القانون نظرة جديدة لعمليات التمويل بتخفيف الضغط على الخزينة العمومية، وقد كلفت بهذه المهمة البنوك التجارية، إلا أن الجهود المبذولة في الإصلاح والتغيرات والتعديلات التي طبقت على مستوى بنية وآليات عمل الجهاز المصرفي التي جاء بها القانون 90-10 أظهر بوجود ثغرات مما يتطلب إصلاحها لضمان بقاء واستقرار فعالية هذا القطاع في أداء مهامه، وعملا لهذا تم إصدار أوامر رئاسية تخص جوانب العمل المصرفي وتنظيم وتسيير وظيفة البنوك بصفة عامة، وهذه التعديلات فرضتها عوامل داخلية وأخرى خارجية يمكن تقديمها على النحو التالي:

- عمل البنك المركزي أصبح لا بلائم متطلبات الانفتاح الاقتصادي وهذا ما استلزم منحه استقلالية أوسع كتحفيز مهم لحسن وفائه كمؤسسة إصدار نقدي.

- المسار الجديد للشراكة الأوروبية سعيا من الجزائر لعضويتها بالمنظمة العالمية للتجارة ودخولها المجال المتوسطي، تأسى بورصة القيم المنقولة.

6-1- تحديث قانون النقد والقرض

عرفت الجزائر عدة تحولات، وتطورات في شتى الميادين وهذا بعد صدور قانون النقد والقرض وبداية تطبيقه والعمل به بدا عليه بعض التغيرات (خاصة الإدارية) وهنا ظهرت ضرورة تحديث هذا القانون بالتعديل أحيانا وبالإضافة والإلغاء لبعض المواد أحيانا أخرى.

بحيث سنتناول بالدراسة التعديلات التشريعية التي أخذت من السلطة النقدية بالجزائر موضوعا لها والتي جاءت معدلة لقانون النقد والقرض.

6-2- واقع استقلالية بنك الجزائر وفقا للأمر 01/01

صدر الأمر رقم 01/01 بتاريخ 27 فبراير 2001 ليعدل ويتمم القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، ولذا سنتعرض لأهم ما جاء به هذا التعديل محاولين توضيحه كما يلي:

- يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا، نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء وثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة بناء على قدراتهم وكفاءاتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، كما يتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند انقضاء المدة.
- تتمثل مهام مجلس إدارة بنك الجزائر في (المواد 11، 07)
- تحديد ميزانية البنك المركزي الجزائري وتعديلها حسب الحاجة، وتوزيع الأرباح وفقا للشروط المنصوص عليها.
- يوافق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ لرئيس الجمهورية باسمه
- يقوم المحافظ بإطلاع مجلس الإدارة على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي
- يحدد مجلس الإدارة شروط لتوظيف الأموال الخاصة العائدة للبنك المركزي
- يعمل مجلس الإدارة بالاتفاق مع المحافظ على وضع القانون الأساسي لمستخدمي البنك المركزي ضمن الشروط المحددة قانونا.
- يرخص مجلس الإدارة للبنك المركزي القيام بشراء عقارات لتأمين حاجاته الخاصة أو بيعها، أو استبدالها شرط أن تكون على مستوى الأموال الخاصة لا غير.
- يحدد مجلس إدارة بنك الجزائر القيمة التي يمكن أن تبقى مقيدة في الأصول لقاء الديون غير المحصلة، ويقرر كل اهتلاك ومؤونة يعتبرها ضرورية.
- عمل المشرع في الأمر رقم 01/01 على الفصل بين إدارة البنك المركزي التي جعلها من اختصاص مجلس إدارته والشؤون النقدية والعمليات الفنية التي جعلها من اختصاص مجلس النقد والقرض (المواد 02-04-08)
- يتكون مجلس النقد والقرض من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءاتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية، إذ يتم تعيين الشخصيات الثلاثة سالف الذكر في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية (المادة 10)
- الغي الأمر 01/01 في المادة 13 منه أحكام المادة 22 من قانون 10/90 والتي كانت تنص على مدة تعيين المحافظ ونوابه وحالات إقالتهم وهذا الإجراء قد يكون له تأثيرا واضحا على استقلالية بنك الجزائر.
- يتمتع مجلس إدارة بنك الجزائر بصلاحيات تفوق صلاحيات مجلس النقد والقرض ذلك أن مجلس إدارة بنك الجزائر يعد عضوا في مجلس النقد والقرض ناهيك عن الصلاحيات التي يتمتع بها على إنفراد.

6-3-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10

جاء التعديل الثاني لقانون النقد والقرض 90-10 الأمر 03-11 نتيجة لعملية الانفتاح الاقتصادي بحكم ليبرالية التجارة الخارجية والاستثمار سواء بصفته المباشرة أو بواسطة حافظة الأوراق إثراء أدوات الضبط النقدي والمصرفي والمالي لما تتطلبه العملية من استنهاض لسياستي القرض والصرف بحيث لا يمكن لسياسة الصرف أن تظل مقتصرة على تسيير التوازنات القريبية المدى، وعلى الحماية المشروعة لاحتياطات الصرف بل ستشمل هذه السياسة التوازنات الداخلية و الخارجية لمجمل المؤسسات الاقتصادية ومنها الخزينة للعمل على أن يكون تنظيم سوق الصرف أكثر سيولة وتفاعلا.

كما أن تسيير المديونية العمومية الخارجية أصبح ضرورة لما له من أثر كبير على الميزانية، كما أن لسياسة الصرف تأثيرا مباشرا على هذا التسيير.

كما سجل لارتفاع سريع على مستوى المديونية الداخلية نظرا لسياسات إعادة الهيكلة والتطهير وإعادة رسكلة المؤسسات والبنوك وقد سبب ذلك بشكل كبير في إقبال توازنات الميزانية وسيولة البنوك.

وفيما يتمثل في سياسة الميزانية قد عرفت اهتمام كبير وهو ما يتأكد من إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والتحسين التدريجي لمصادقية الميزانية وللعمليات الميزانية، وهذا ما يؤكد عزم الحكومة التحكم في سياسة الميزانية على المدى المتوسط، وكذا التمويل العادي للعجز المحتمل، إضافة إلى عدم تغيير إطار العلاقة بين الخزينة وبنك الجزائر.

وبالتالي فالوقوف على الإختلالات في مجال الإشراف المصرفي والإشراف على سوق النقد والتحسينات التي أصبحت ضرورية في تسيير الاحتياطات من الصرف والمديونية الخارجية للجزائر وكذا التقدم الضروري لسياستها في مجال النقد والصرف وانسجامها مع السياسة الاقتصادية في مجملها وكذا ضرورة تعزيز انسياب المعلومات بين الهيئة التنفيذية والسلطة النقدية جعلت من عملية إثراء تشريع قانون النقد والقرض لسنة 1990 المتمم والمعدل سنة 2001 أمرا حتميا لاغني عنه.

صادق نواب المجلس الشعبي الوطني يوم الثلاثاء 07/10/2003 بالأغلبية على الأمر 11/03/ المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض بهدف هذا تعديل القانوني لتحقيق الأهداف التالية:

1- تمكين بنك الجزائر من أداء صلاحياته بطريقة أحسن والعمل على:

* الفصل بين مجلس الإدارة المكلف بتسيير البنك باعتباره مؤسسة ومجلس النقد والقرض * الذي وسعت صلاحياته بصفة جوهرية، على صعيد السياسة النقدية والقرض، سياسة الصرف والتنظيم،

منح الاعتمادات وتنظيم الإشراف، نظم الدفع، تسيير الاحتياطات والمديونية الخارجية ومتابعتها وتقييمها.

- إقامة هيئة رقابية لمتابعة نشاطات البنك المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.
- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وصلاحياتها وتنظيمها، وهذا بإحداث أمانة عامة للجنة المصرفية تتولى المتابعة اليومية لحسن سير نشاطات الإشراف.
- تعزيز التنظيم المؤسسي للإشراف المصرفي وأدواته ووسائله وضمان الإعلان له على أوسع مجال، إذ الاتجاه العالمي في هذا النطاق ينحو إلى الفصل المؤسسي بين جهاز إنتاج المقاييس وبين جهاز تطبيق مقاييس اللجنة المصرفية والمنقشية العامة.

2- تعزيز تشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عملا ب:

- إثراء مضمون وشروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة وخصوصا إلى رئيس الجمهورية
- سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الكوارث الكبرى المعاصرة وظروف أمنية مالية أحسن لفائدة المؤسسات الاقتصادية.
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الأرصدية الخارجية والمديونية الخارجية.
- توسيع وسائل ميزانية الدولة بتسيير نشط⁽¹⁾ للاحتياطي وللمديونية العمومية الداخلية والخارجية لأجل تمويل عمليات إعادة الاعتماد المتصلة بالأحداث التي مرت بها الجزائر.

تعزيز حماية البنوك والقطاع المالي والادخار العمومي وهذا ب:

- تعزيز صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية وكذا اعتماد القانون الأساسي لهذه الجمعية من بنك الجزائر.
- منح تمويل نشاطات المؤسسة التابعة لمؤسسي البنك ومسيرييه.
- زيادة العقوبات التي يتعرض لها المخالفون للتشريع والتنظيم القانوني المتضمن بممارسة النشاطات المصرفية.
- تعزيز وتوضيح شروط سير مركزية المخاطر وعليه فنجاح تطبيق التشريع الجديد، يتوقف على ثلاثة شروط:

¹ - دحمان بن عيد الفتاح مرجع سبق ذكره ص 251

أ/ عمل إشراف بنك الجزائر مرهون بتكوين عدد هام من المشرفين الأكفاء في أقرب الآجال.

ب/ وجود أنظمة عالية الأداء لدى نشاط الساحة المالية تعمل على دعائم تقنية تكون موثوقة وسريعة وأمنة للإيصال الإعلامي

ج/ قدرة البنوك على تطوير نظمها المحاسبية والإعلامية

وأهم ما جاء في هذا الأمر مقارنة بالقانون 90-10 الآتي:

- عدم تحديد عهدة محافظ بنك الجزائر ونوابه أي تم التخلي عن ما نصا عليه المادة 22 من القانون 90-10 التي حددت مدة تعيين المحافظ بست سنوات ونواب المحافظ بخمس سنوات، على أن تحدد ولايتهم مرة واحدة، كما حددت ذات المادة حالات إقالة المحافظ ونوابه نظرا لهذا التعديل سيؤثر حتما على استقلالية بنك الجزائر
- يتكون مجلس النقد والقرض الذي يدعى في صلب النص المجلس من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية (المادة 58)
- يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر من المحافظ رئيسا، نواب المحافظ الثلاثة، ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي (المادة 18)

* تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها للنمو السريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

ولهذا الهدف يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويواجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف (المادة 35)

* أقرت المادة 106 من الأمر 11/03 أن اللجنة المصرفية تتكون من المحافظ رئيسا ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا، يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء بحيث يتم تعيين هؤلاء الأعضاء من طرف رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات.

* مكنت المادة 45 من الأمر 11/03 بنك الجزائر، ضمن⁽¹⁾ الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض من التدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية

¹- أنظر الأمر 11/03 الجريدة الرسمية العدد 52 بتاريخ 2003/08/26

وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو المنح التسبيقات فهذه المادة تتضمن تعديلا للمادة 77 من القانون 90-10 كما رخص الأمر 03-11 في المادة 46 منه بنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية بصفة استثنائية تسبقا بوجه حصريا للتسيير النشط للمديونية العمومية الخارجية.

* يتعلق تقرير النظام الذي يطبقه البنك مع الحكومة طبقا للمبدأ الذي أقرته المادة 63 من الأمر 03/11 التي تقتضي إبلاغ المحافظ مشاريع الأنظمة إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يسمح له خلال عشرة أيام لطلب تعديلها، قبل إصدارها للذين يتبعون موافقة المجلس عليها، إذ يتطلب على المحافظ حينئذ استدعاء المجلس للإجتماع في أجل خمسة أيام ليعرض عليه التعديل المقترح على أن يكون القرار الجديد الذي يتخذه المجلس نافذا مهما يكن مضمونه.

6-4- الإصلاح المصرفي لسنة 2004

في ظل الاتجاهات العالمية التي تشهدها الساحة المالية خاصة والساحة المصرفية نتيجة العولمة المالية والتي أدى بها إلى تطور نشاط المصارف وتوسعت مساحة ودائرة نطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي والذي انعكس على زيادة المخاطر المصرفية.

ونتيجة لذلك قامت السلطات الجزائرية بإصلاح مصرفي لعام 2004 من أجل مواجهة المخاطر والمحافظة على استقرار النظام المصرفي الجزائري من خلال العمل بما يلي:

إصدار النظام رقم 04-01 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك ب: 500 مليون دج، و10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدث الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 ب 2,5 مليار دج للبنوك و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط فسوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم سلطات⁽¹⁾ السياسة النقدية في النظام المصرفي.

وبموجب نظم رقم 04-02 الصادر في 04 مارس 2004 الذي يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياط الإلزامي لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياط الإلزامي بين 0% و 5% كحد أقصى، أما فيما يخص فترة تكوين الاحتياط الإلزامي يجب أن تعد بشهر واحد، أي من اليوم

¹ - خباية عبد الله الاقتصاد المصرفي البنوك الالكترونية- البنوك التجارية السياسة النقدية الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة 2009 ص195

الخامس عشر من كل شهر وتنتهي من اليوم الرابع عشر من الشهر الموالي، وفي حالة عدم التزام البنوك بالاحتياط الإجمالي جزئيا أو كليا فتسلط عليه عقوبة من طرف البنك⁽¹⁾ المركزي.

وفي ضل نظام رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من مصارفهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى شركة ضمان الودائع المصرفية، تساهم فيه بحصص متساوية تقدر بمعدل سنوي %حسب المنظمة العالمية للتجارة من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

يلجأ استعمال هذا الضمان، عندما يكون المصرف غير قادر على تقديم للمودعين أي عند التوقف عن الدفع من طرف المصرف، حيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية وبالوثائق اللازمة والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

المبحث السابع

تحديات الإصلاحات وواقع النظام المصرفي الجزائري

إن التقدم والنمو الاقتصاديين يعكسان مجموعة من الآليات التي كانت عاملا في ذلك وهذا يعني أن أي تقدم أو نمو لا بد وأن يتوفر على مجموعة ركائز تساهم في تحقيقه وتعزيزه ومثلما هو معروف أن النظام المصرفي أحد هذه الآليات نذرا لارتباطه بأهم عامل في العملية الاقتصادية وهو العامل المالي.

تعتبر عملية إصلاح النظام المصرفي في الجزائر أكثر من ضرورة وهذا له أسبابه ومبرراته ولعل أهمها أن هذا النظام أصبح يعاني من نقائص عدة قللت من فعاليته وبالتالي أصبح غير قادر على القيام بدوره الاستراتيجي في التنمية الاقتصادية للوطن.

وبإمكاننا حصر هذه النقائص التي يعاني منها النظام المصرفي في غياب: التنظيم وعجز في الإحتراف وقلة الفعالية.

¹- النظام رقم 02-04 المؤرخ في 03-04-2004 المتعلق بشروط تكوين الحد الأدنى للاحتياط

أ- الوضعية القانونية للمصارف الجزائرية

تعرف المصارف الجزائرية أزمة تنظيم فالمصارف مؤسسات عمومية اقتصادية يفرض عليها أن تنفذ توجهات الدولة المالكة، ولكونها مصرفا تجاريا فهي تخضع لقانون النقد والقرض وتشرف عليها الدولة المنظمة وباعتبارها شركات ذات رؤوس أموال تلتزم باحترام قواعد القانون التجاري ويتميز التشريع المصرفي بانعدام الانسجام بين النصوص والتناقض أحيانا ووجود ثغرات قانونية ينتج عنها صعوبات في تحليل المشاكل القانونية للمصارف، مما تسبب هذه القواعد التنظيمية للمصارف صدارة تناقضات الدولة التي تؤدي دور المساهم الوحيد والدائن والمدين والفاعل الاقتصادي في آن واحد.

ب- ضعف الإحترافية

إن النتائج المحققة لسياسات الإصلاح التي أدخلت القطاع المصرفي من حيث تطهير محافظه في إطار تطهير الديون المستحقة على المؤسسات الاقتصادية بقيت هذه البنوك تفتقد إلى الاحترافية في نشاطها ويتأكد هذا من خلال النقاط التالية:

يطغى على تشكيلة النظام المصرفي الوطني بنوك عمومية

- تحتكر الدولة البنوك بتأثيرها وتوجيهها وفي قراراتها بهدف الانصياع لطلباتها، دون تقدير الخطر المصرفي رغم حصولها على الاستقلالية.
- لسد انتقادات المخاطر المهنية يوظف في الكثير من الأوقات مسؤول البنك المجاملة مع الزبائن بقبول إعادة توظيف الأموال دون معرفة مصدرها.
- تستغرق التحويلات فترات طويلة
- لا توجد علاقة بين البنك والزبائن العموميين فالبنك يضمن توفير متطلبات تمويل مشاريع التنمية وبالذات الوقت هو غير مسؤول عن أهداف المشاريع.
- تقدم البنوك القروض عندما تستوفي جل الشروط، ولكن لا تبالي بمرورية المشاريع التي تمولها
- تفضيل البنوك الأجنبية على البنوك الوطنية فيما يخص التسهيلات للدخول إلى السوق النقدية.
- نظام الدفع مازال تقليديا ولا يرقى إلى مستوى المعاملات الدولية مثل عدم تعميم البطاقات البنكية على نطاق واسع.

- لا يعامل القطاع الخاص بنفس المعاملة التي يحض بها القطاع العام ويتأكد ذلك في حالة وجود مشاكل للزبون مع مصالح الضرائب أو الجمارك يصبح هدفه الوحيد البحث عن ضمانات نقدية.

ج- ضعف فعالية المنظومة المصرفية الجزائرية

من خلال قراءتنا الجانب الاقتصادي والمالي للمنظمة المصرفية الجزائرية ومقارنتنا الأنظمة المصرفية الأخرى غير فعالة

د- ضعف الفعالية المالية

تُقيّم فعالية المنظومة المصرفية بتكلفة إنتاج الخدمات التي تقدمها والمعلومات التي تسخرها لصالح المتعاملين، وبالتالي فإن منظومة مصرفية ما تعتبر فعالة بالنسبة لخدمة⁽¹⁾ معينة عندما تكون كلفة صناعة الوسطاء قليلة والنظام الأكثر فعالية هو النظم الذي يوفر تشكيلة من الخدمات تلبي بكيفية أفضل رغبات الأعوان الاقتصاديين وطبقا لما جاء في تعريف الفعالية المالية، فإن المنظمة المصرفية الجزائرية فعاليتها ضعيفة للأسباب التالية:

- تفضيل الأعوان الغير الماليين على المتعاملين الاقتصاديين فيما يتعلق بالقروض
- ضعف الخدمات المقدمة
- محدودية استخدام شبكة المعلوماتية ويتم تعويضها بواسطة الموارد البشرية لمعالجة العمليات الجارية مما يترتب عنه سوء الخدمات المقدمة وكثرة الاكتضاض على مستوى شبائيك البنوك مما ينتج عنه ضعف قدرة استقبال الزبائن وبروز عجز في عمليات المراقبة وتدقيق الحسابات.
- في مجال المساعدة المقدمة للخرينة لحشد القروض طويلة الأجل، فإن المبادرة تصدر من الخزينة التي تشرف على تنظيم هذه العملية.
- الإبقاء على المنتوجات والأدوات المالية.
- تقتصر القروض المقدمة للأسر على قروض عقارية

هـ- ضعف الفعالية الاقتصادية

تعد منظمة مصرفية ما فعالة اقتصاديا إذا كانت متحكمة في عملية التسيير الجيد لنظام الدفع وفي عملية تخصيص الأفضل للموارد.

¹- معيزي قويدر مرجع سبق ذكره ص 266

و- ضعف كفاءة نظام الدفع

يتميز نظام الدفع بالجزائر بأنه نظام بدائي يطغى عليه الأسلوب التقليدي المعمول به في إتمام عمليات المقاصة والمعتمد على الأسلوب اليدوي غالبا في فحص ومعالجة أدوات الدين والقرض من خلال سجل المقاصة ويزداد الأمر حدة إذا تعلق بإجراء مقاصة بين غرفها المتباعدة مكانيا مما يؤدي إلى عرقلتها لفترة قد تطول وانعكاس ذلك سلبا على المتعاملين مع المصارف بسبب بقاء الشيكات دون مقاصة لفترة من الزمن، وفي كثير من الأحيان يرفض الشيك كوسيلة دفع داخل المنظومة المصرفية وهذا يعبر عن غياب الثقة داخل هذا القطاع.

1-7- مصادر تمويل المصارف الجزائرية

إنّ تمويل الجهاز المصرفي للاقتصاد يتطلب دراسة المصادر التي يعتمد عليها نظم التمويل المصرفي، وإنّ مصادر التمويل يمكن لها أن تكزن من أصل داخلي (الخبزينة العمومية، الجهاز المصرفي) أو مصدرها خارجي (كالقروض الخارجية).

أ- الإصدار النقدي

المصادر الداخلية:

إن الإصدار النقدي الجديد يعني اللجوء إلى البنك المركزي لإصدار نقود جديدة لتغطية العجز يكون ذا فعالية إذا استعمل على أحسن وجه تحقيقا للزدهار والنمو⁽¹⁾ أما إذا أسيء استخدامه (الإصدار النقدي مبالغ فيه)

فالناتج وخيمة على الاقتصاد الوطني وهذا ما حدث في الاقتصاد الجزائري ذلك بمقارنة الناتج الداخلي الخام عبر السنين الماضية أي من 1965 إلى 1987 مع الكتلة النقدية يظهر الخلل وهذا ما سيبينه الجدول التالي:

¹- إدريس رشيد: دور الجهاز المصرفي الجزائري في التنمية الاقتصادية في ضل الإصلاحات رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية 1998 ص 61

مقارنة معدل تضخم السنة بمعدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالجزائر
في الفترة الممتدة من (1980-1965) و (1987-1980)

6-4

1987 - 1980	1980 - 1965	الفترة المتغيرات
%6,4	%7,5	معدل النمو السنوي للناتج الداخلي
%6,1	%9,9	المعدل السنوي المتوسط للتضخم

المصدر: تقرير البنك العالمي حول التنمية لسنة 1989

بالإضافة إلى رأس مال وأسهم البنك يوجد نوعان من الودائع هما:

1- ودائع المعاملات:

وهي مرتبطة أساسا بالمعاملات والمدفوعات، ورغم أن البنك يضمن القيمة الاسمية للوديعة في هذا النوع من الودائع إلا أنه لا يدفع عائد عنها بصفة عامة كما لا يمكن للبنك استخدام الأموال المتأتية من هذا النوع من الودائع في الاستثمار.

2- ودائع استثمارية:

وهي تشكل المصدر الرئيسي لأموال البنك الذي لا يقدم أي ضمان بقيمتها الاسمية ولا يدفع معدل عائد ثابت وإنما يعامل المودعون لأنهم في هذه الحالة جملة أسهم أودعت لدى (البنك)، وعليه فمن حقهم الحصول على نصيب من الأرباح التي يحققها البنك وتحمل الخسائر في الحالة المعاكسة⁽¹⁾.

ب- مصادر الخزينة

أما فيما يخص الخزينة فإنها عرفت تطورا هاما اعتمدت على عدة مصادر منها:

- ادخار الهيئات المالية غير النقدية كالضمان الاجتماعي، احتياطات المؤسسات التأمينية وشركات التأمين، احتياطات صندوق التقاعد بالإضافة إلى المصادر الادخارية للخزينة التي تتكون من ودائع لدى الخزينة، صندوق التوفير والاحتياط ولدى مركز الصكوك البريدية

¹- إدريس رشيد: مرجع سبق ذكره ص 62

1- الإذخار الميزاني:

هو نتيجة فائض الإيرادات عن مصاريف التجهيز لدولة والتي تأخذ شكل ضرائب كبيرة على المؤسسات العمومية بالخصوص.

2- الودائع التجارية:

تتحصل عليها الخزينة من البنوك عن طريق خصم سندات الخزينة وسندات التجهيز ذات فعالية.

3- القروض الخارجية:

تتم عن طريق وساطة البنك الجزائري للتنمية

2-7- المصادر الخارجية للتمويل

التمويل بالقروض الخارجية

تعتبر السياسة التمويلية ذات فعالية إذا استغلت هذه الأموال في استثمارات منتجة وتمثل إيراد للعملة الصعبة فيصبح اتجاهها ايجابي وإذا استغلت هذه الأموال عكس ذلك تكون انعكاسات جد سلبية على الاقتصاد الوطني وهذا ما كان بالفعل عندما التجأت السلطات الاقتصادية إلى مصادر التمويل الخارجي للحصول على العملة الصعبة التي من شأنها أن تساهم في تمويل المشاريع الإنمائية وإن تعبئة هذه القروض الخارجية تكشف عن مدى كفاءة البنوك الأولية والتي تؤدي دور الوساطة بين المؤسسات الاقتصادية والسوق المالية الخارجية والقروض الخارجية لا تقتصر إلا بعد رأي لجنة القروض التي تدير من طرف بنك الجزائر⁽¹⁾ (المركزي) وهذه السياسة أدت إلى العجز في الدفع وبالتالي ظهور مشكلة المديونية خاصة بعد انهيار أسعار النفط.

وتتألف أغلب قروض الجزائر الخارجية من قروض عمومية (عامة) وأخرى خاصة فالقروض العامة أبرمتها الدولة مع حكومات أجنبية مختلفة وهيئات دولية كالبنك الدولي⁽²⁾ فحسب تقرير هذا الأخير فإن الديون الجزائرية انتقلت من 937 مليون دولار عام 1975 إلى 15073 مليون دولار عام 1983، ثم 17929 مليون دولار عام 1986 إلى أكثر من 19 مليار دولار في نهاية 1989.

¹ - Bouzidi A. questions Actuelles de la planification Algérienne ENAP. ENAL 1984 P.52

² - Rapport Banque mondiale 1980 Bridwolrd Dept Tables

والجدول الموالي يوضح ذلك:

7-4 تشكيل الديون الجـزائرية

المجموع	الديون القصيرة الأجل		الديون المتوسطة والطويلة الأجل		السنوات
	%	القيمة	%	القيمة	
14766	5,3%	794	94,7%	13972	1984
17064	4,3%	746	95,7%	16323	1985
20566	4,9%	1000	95,1%	19566	1986
24601	5,4%	1315	94,6%	23286	1987
25041	6,5%	93,5	93,5%	23420	1988
25325	6,8%	1717	93,2%	23608	1989

المصدر Maghreb Sélection n° 661 Septembre 1991

ونستنتج من الجدول الارتفاع المستمر لحجم المديونية من خلال السنوات المذكورة وذلك⁽¹⁾ يعود إلى:

- انخفاض مداخيل الصادرات الناتجة عن انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى عدم القدرة على دفع مستحقات الديون.

- أجهزة الإنتاج والتوزيع تعرف حالة ركود

أ- إعانات الخزينة العمومية

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ليس مجرد إعادة توزيع المداخيل أو استهلاك الخيرات، ولكن أيضا كأكبر مقرض ومستثمر عن طريق الخزينة العمومية⁽²⁾ فسياسة التنمية على المدى الطويل تتحد من قبل السلطات العليا في البلد، وبالتالي يبرز لنا سؤال يتركنا نتساءل عن مساهمة الدولة ومصادر هذا فيما يخص موضوع التمويل لهذه التنمية.

إن القروض طويلة الأجل مصدرها البنك الجزائري للتنمية أو البنوك التجارية والخزينة العمومية التي تضع في عروضها الادخار الميزاني بمعنى الفائض في الموارد بالنسبة لاستخدامات الدولة وهذا ما يفسر الضغط الجبائي الثقيل، فالعلاقة بين الموارد الجبائية والإنتاج الداخلي الخام تقدر ب 33% بالنسبة

1-Benachenhou M. inflation de raLuaLion marginalisation Dar Echrifa 1994 P 113 et 114.

² - M.E Benissad Algérie Destruction et reforme économique (1979-93) o.p.u 2ème ed 1994.P.117

لسنة 1989 وهذا بفضل الجباية البترولية مما يدل على إن الادخار الميزاني غير كاف لتغطية الإستثمارات المباشرة للدولة انطلاقا من عام 1986.

8-4 تشكيل مداخيل الدولة

السنوات	المداخيل الإجمالية	المداخيل البترولية	مصاريف جارية	ادخار الميزانية	مصاريف التجهيز
1979	47,8	26,5	20,9	26,7	13,7
1981	82,1	50,9	32,1	50,6	22,9
1983	84,5	37,7	45	42	43,6
1985	108,5	40,7	53,7	54,7	45,2
1987	92,5	20,4	65,4	27,4	32,6
1989	116,9	43,8	74,4	38,9	45

المصدر: محمد بن أشنهو مرجع سبق ذكره ص214

وادخار الهيئات غير النقدية (صناديق الضمان الاجتماعي، شركات التأمين، صناديق التقاعد) وموارد دوائر الخزينة المتمثلة في الودائع اتجاه الخزينة والصندوق الوطني للادخار من مراكز الصكوك البريدية.

- الادخار العائلي غير النقدي من قبل العائلات والمؤسسات والبنوك تحت طلب سندات الخزينة أو سندات التجهيز.

- ادخارات خارجية معتمدة بواسطة البنك الجزائري للتنمية،

- القروض النقدية لدى هيئة الإصدار المبرمة عن طريق الحساب الجاري للخزينة لدى البنك المركزي وودائع لدى الصكوك البريدية.

ب- إعادة تمويل البنوك

تؤكد المعطيات إلى أن إجراءات تطهير محافظ البنوك تشكل أولى الإجراءات بالتحويل الهيكلي للوساطة المالية من 17 أبريل سنة 1991 الذي شكل خطرا على التوازن المالي للبنوك وعلى هذا النظام الجديد أن يبني عملية التطهير على قواعد القروض غير التضخمية، ويجب أن يتسع سير هذا التطهير ليشكل المؤسسات المالية المختصة حتى تتوطد مستقبلا فعالية الوظيفة للنظام المالي.

أدت قلة الأموال القابلة للإقراض إلى تدخل السلطات النقدية واكتشاف بعض المعايير المناسبة لسوق الائتمان واتخاذها لبعض الإجراءات التي تضمن وجود سوق ائتمان حقيقي كما تهدف الإجراءات المتخذة خاصة بالبنوك إلى إعادة هيكلتها والعمل على تطهير حساباتها المكشوفة وأرصدها المدينة التي تعاني منها المؤسسة العمومية ذات المردودية المنعدمة ولتحقيق هذه المهمة من الضروري بداية وقف عملية الحساب المكشوف لتمر عملية التطهير⁽¹⁾ بمرحلتين:

1- تشرع البنوك والمؤسسات في ذات الوقت بإجراء عملية مراجعة الحسابات والقيام بدراسة مالية وهذا لإنهاء هذه المرحلة كليا.

2- تستهدف هذه المرحلة إلى إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات وتستمر هذه المرحلة 12 شهرا إلى 36 شهرا ولإبراز سير عملية التطهير فقد تم تحديد المهام التي سيقوم بها كل من الخزينة العمومية، بنك الجزائر، البنوك التجارية مؤسسات الإنتاج وصناديق المساهمة.

وعلى هذا الأساس تهدف عملية التطهير إلى ضرورة:

- إعادة العلاقة التعاقدية بين البنوك مع المؤسسات العمومية
- توضيح المشكل الميزاني أو المالي لكل بنك ومؤسسة
- عزل حقوق الغير الفعالة والاحتفاظ بالمحفظة الفعالة
- إعادة شراء الخزينة العامة للمحافظ الغير جيد

أصبحت البنوك الخاضعة لتنظيم مجلس النقد والقرض وقد حددت زيادة رأس مالها وهي أموال خاصة والتزامات ب80% من مجموع الأصول وحتى يصبح تسيير إعادة تمويل الاقتصاد بواسطة آليات جديدة يمكن تلخيص أهدافها فيما يلي:

- ضمان تخصيص الائتمان بأنجح ما يمكن من الطرق
- إنعاش عملية إنشاء شروط تنمية الأسواق النقدية

¹ - D'après Le journal EL Moudjahid Le 10-03-1991

وقد خصص لعملية التطهير المالي تصفية مستحقات المؤسسات العمومية التي عرقلت تحريك العجلة الإنتاجية أكثر من 80 مليار دج مع استقلالية المؤسسات عام 1989 ثم 127,2 مليار⁽¹⁾ دج إلى 400 مليار دج عام 1992

7-3- النتائج المالية والنقدية لسيرورة إجراءات التطهير

تهدف عملية التطهير المالي لمستحقات المؤسسات العمومية اتجاه السلطات النقدية إلى امتصاص الأصول الصافية السالبة لهذه المؤسسات التي أصبح وزنها ثقيل وصعب لزيادة حجم الدين على مستوى الاقتصاد الوطني والذي نتج عنه عرقلة صيرورة عملية التنمية وإعادة تكوين رأس المال الإجتماعي. إن تحسين الهيكل المالي للمؤسسات والتخلص من التزاماته المصرفية جاءت بها الإصلاحات بداية سنة 1990 بالإجراءات التالية:

- تجميد الديون المصرفية في الأجل القصير للمؤسسات العمومية
- تنفيذ السحب على المكشوف
- عزل الحقوق الفعالة عن الغير جيدة
- إعادة شراء الخزينة العامة من بنوك المحافظ غير الفعالة عن طريق إصدار الخزينة للسندات على الرغم من هذه الإجراءات إلا أنها لا تؤدي لإعادة توازن بين أصول وخصوم ميزانية المؤسسات لارتفاع مبالغ التطهير غير المتوقعة من سنة لأخرى زمن أجل وقف ظاهرة توسيع إجراءات التطهير أدت السلطات إلى تغيير بعض الأساليب للإجراءات السابقة بتطبيق مرسوم رقم 91-74 بتاريخ 16 مارس 1991 المتعلق بشروط إعادة شراء الخزينة لمستحقات المحافظ السالبة للمؤسسات العمومية وتمثلت بتدخل الدولة عن طريق الخزينة في إصدار أوراق عمومية غير قابلة لإعادة الخصم وإعادة تحديد المستوى.

- سحب على المكشوف المبينة للمؤسسات المنحلة أدى إلى إصدار سندات صفرية بمعدل فائدة 5% سنويا لمدة 20 سنة.

- سحب على المكشوف للمؤسسات غير المستقلة (22) أدى إلى إعادة شراء مستحقاته مقابل إصدار سندات (B) بمعدل 5% لمدة تسديد 26 سنة.

- سحب على المكشوف للمؤسسات المستقلة حيث تعيد شراء مستحقاتها بمقابل إصدار سندات (B).

¹- Louniss Ahcen, La Politique monétaire dans Le cadre d'une Transition d'une économie du marché Libre: cas de L'Algérie OP cit PP 122. 124

ومنذ عام 1992 تم إعادة شراء المحافظ السالبة إتجاه البنوك من قبل الخزينة بمبلغ 127،2 مليار دج ليصل إلى 31،1 مليار دج في عام 1991 وأما في نهاية عام 1993 سوف يوضح لنا الجدول الموالي عملية لإعادة شراء الخزينة من قبل 5 بنوك للأأنواع الثلاثة للمؤسسات العمومية التالية:

4-9- نسبة إعادة شراء الخزينة للسحب على المكشوف 31-12-1993

المجموع	المؤسسات العمومية غير المستقلة	المؤسسات المنحلة	المؤسسات العمومية المستقلة	البنوك
43،1	75،57	17،25	7،83	البنك الوطني الجزائري
22،5	34،90	52،49	7،18	البنك الجزائري الخارجي
26،8	75،99	10،89	24،11	القرض الشعبي الجزائري
13،8	66،62	26،32	53،07	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
02،7	00،00	03،00	30،57	بنك التنمية المحلية
100	62،32	31،17	16،51	المجموع

source: Lounis Ahcene: La politique monilaire dans Le cadre d,une cas de l,Algerie op cit P 50

إلا أن هذه الإجراءات كلها اعترضتها عوائق داخلية تمثلت في العناصر التالية⁽¹⁾:

- مشاكل التمويل بوسائل الإنتاج الغير متاحة في السوق المحلية
- عدم كفاية وسائل الدفع الداخلية والخارجية حيث سجل عجز ميزانية الدولة لحساب التطهير بنسبة 90% في عام 92 و 50% في 1993
- كما سجل عدم كفاية التمويل الغير النقدي التزامات مالية متمثلة فيما يلي:
- ودائع الأجل هي سندات عامة تحت شكل سندات الخزينة وسندات التجهيز
- ودائع تحت الطلب ودايع الصكوك البريدية

¹ - أحمد باشي، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجهاز المصرفي الجزائري أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1996 ص. 111

أما بالنسبة للتمويل النقدي يتكون من مختلف أنواع التمويلات النقدية والالتزامات المالية تجاه الخزينة ليعطي إصدار نقدي جديد بمساهمة كل من بنك الجزائر البنوك الوداعية البنوك القرضية ونسبة ضعيفة الودائع تحت الطلب للخواص والجماعات المحلية لدى الصكوك البريدية.

- تأخر في تطبيق مقاييس الاستمرار لعملية التطهير وبالتالي نتج عن هذه الوضعية تفاقم في لصعوبات مراقبة تدفق قروض جديدة نحو السياسة النقدية بصفة عامة وإعادة التمويل بصفة خاصة.

نستخلص مما تقدم: إن إرادة الإسراع بهدف استقلالية المؤسسات مع هدف ترشيد الاستغلال دون تصحيح جوهرى لأثر الإجراءات ذات الميزة النقدية الناجمة عن السياسة النقدية المستمدة من قانون النقد والقرض لا يمكنها أن تؤدي إلى النتائج المرجوة.

ورغم الإصلاحات المتعددة التي اعتمدها الجزائر في مجالها المصرفي، إلا أن هذه الأخيرة لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب نظرا للصعاب والعراقيل والنقائص التي مازالت ملازمة للنظام المصرفي الجزائري، لها علاقة بالوظائف الأساسية، مما جعل الإصلاحات المصرفية تراوح مكانها، أما الوظائف المصرفية التي مازالت تشكل صعوبات أمام تقدم الإصلاحات، يمكن هذه الصعوبات التي يعاني منها القطاع المصرفي ضمن العناصر التالية:

1- وظيفة تسيير القروض: تتميز هذه الوظيفة في المصارف الجزائرية بما يلي:

- * ضعف عملية المراقبة
- * إفراط في حجم القروض المقدمة على المكشوف
- * تباطؤ في طرق العمل مما انعكس سلبا على اتخاذ الإجراءات
- * العجز المسجل في طرق تحليل درجة المخاطرة

2- الوظيفة التجارية:⁽¹⁾ تتميز برداءة في نوعية الخدمات المقدمة للزبون وفي دراسة السوق لإعلام الزبائن عن تكاليف الخدمات المصرفية، إضافة إلى سلبية جمع الإدخارات، كما أن المنتجات المالية المعروضة ليست متنوعة ومحدودة.

¹ - معيزي قويدر، مرجع سبق ذكره ص 268

3- وظيفة تسيير الخزينة: بقيت البنوك تفتقر لهذه الوظيفة حيث ارتكز عمل تسيير الخزينة على عنصرين وهما:

* تحديد تواريخ الاستحقاق للزيائن بخصوص استرجاع السيولة، مع وضع بيانات عن الخزينة التقديرية بتواريخ محددة.

* عرض وطلب الموارد في السوق النقدية بهدف تحقيق مردودية أفضل للموارد

4- وظيفة الموارد البشرية:

يطغى على هذه الوظيفة نقص في مجال التكوين فئات الموظفين وتأهيلها، إضافة عدم توافق تخصص الموظفين مع متطلبات الوظيفة التي يشغلونها.

5- وظيفة مراقبة التسيير: تعاني هذه الوظيفة من قدم معدات العمل وقلة فعاليتها وكذا أنظمة المحاسبة والإعلام التي أصبحت من متطلبات الضرورية لأي مصرف مما يؤثر سلبا على أداء المصرف ومردودية العمل.

7-4- شروط نجاح المنظومة المصرفية:

إنّ العجز الذي يتميز به النظام المصرفي شارك بنسبة كبيرة في النتائج السلبية التي تحصل عليها الاقتصاد الوطني.

كما أصبحت هذه النتائج السلبية تعرقل كل الجهود التي تهدف إلى تطوير فعالية هذا القطاع الذي يتطلب إستراتيجية الترسيح النهائي لاقتصاد السوق في إنشاء نظام مصرفي يتفاعل مع المعايير المصرفية الحديثة لإضفاء الفعالية.

كما يعتبر إنجاح وإصلاح الجهاز المصرفي عملية معقدة ومتعددة الأوجه ويجب أن يشمل الإصلاح وبصفة متوازنة العناصر الثلاثة التالية:

- المؤسسات

- الأدوات

- الأسواق

* إصلاح الجهاز من خلال أدوات الدفع البنكية والأنظمة الخاصة بالمقاصة البنكية

* إصلاح وتسوية أنظمة المدفوعات من خلال التحكم في المخاطر المالية.

يُعتبر نظام المدفوعات على الأدوات والهيئات وإجراءات التشغيل ووسائل الاتصالات المستخدمة ويواجه المشاركون في نظام المدفوعات المخاطر المالية الثلاثة التالية:

- مخاطر السيولة

- مخاطر الائتمان

- مخاطرة النظم

وللتقليل من المخاطرة التي يواجهها المشاركون في نظام المدفوعات وحماية النظام المصرفي يمكن إتخاذ التدابير المتعلقة بإدارة المخاطرة المالية والمتمثلة في الضمانات الجماعية، والتقليص من الفترات الزمنية للتسويات، أما فيما يخص الإجراء الأول والثاني فيتمثل في قيام البنوك المشاركة في الشبكة بتقديم ضمانات جماعية لتسهيل التسوية في حالة عجز أحد الأطراف فيها، وتستخدم عادة الأوراق المالية الحكومية كضمان جماعي مع الاحتفاظ بتلك الضمانات في حساب باسم الشبكة لدى البنك المركزي، أما الإجراء الثالث فمن شأنه أن يعمل على تقليل المخاطرة المالية بنسبة كبيرة عن طريق الحد من احتمال عدم وفاء المدين ومن الأصلح والأنسب أن تتم التسوية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالقيم الكبيرة في اليوم نفسه وعلى البنك المركزي أن يسعى لتحقيق التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي خاصة مع البنوك التابعة للقطاع الخاص.

* ضرورة استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية لتحسين أداء الجهاز المصرفي

* تطوير التقنية التكنولوجية المصرفية

لاتزال البنوك الجزائرية تفصلها هوة عن غيرها من حيث التطبيق لأحدث أدوات التكنولوجيات المصرفية والتي تمكنها من تقديم خدمات مصرفية أفر إشباعا لاحتياجات التعامل في حياتنا الاقتصادية. وللتقنية التكنولوجية بعدان أساسيان وهما التقنية الخاصة بوسائل الاتصال والتقنية الخاصة بأداء الخدمة. * ضرورة تشجيع الشراكة مع البنوك الأجنبية والذي من شأنه أن يؤدي إلى تطوير الأداء المهني للجهاز المصرفي الجزائري.

* ضرورة تعزيز وتطوير اساليب الرقابة المصرفية بما يتماشى مع المعايير الدولية المتمثلة في:

- شروط (متطلبات) الرقابة الداخلية الافصاح المحاسبي للمصارف.

- تعيين المدققين الخارجيين والقائمين على تسيير البنوك.

- السيولة المصرفية

- نظام ضمان الودائع والربحية.

- سياسة تصنيف التسهيلات الائتمانية وكيفية احتسلب المخصصات اللازمة لها

* تعديل وتطوير التشريعات القانونية لتتماشى مع وسائل الدفع الإلكتروني

* وضع نظام رقابة داخلي فعال على البنك

* الإسراع في إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية، علماً أنّ هذا العمل لا يتم إلا بعد تأهيل البنوك مادياً وبشريا بالإضافة إلى ضرورة تفعيل منظومة عملية متطورة لربط البنوك الجزائرية ببعضها البعض، المتمثلة أساساً في شبكة الإتصالات التي تتطلب تعاون بين البنك المركزي ومؤسسة البريد والإتصالات.

* تفعيل دور سوق الأوراق المالية والإسراع في خوصصة المؤسسات العمومية

* ضرورة إنشاء شركات متخصصة في المقاصة الإلكترونية، بطاقة الدفع الفوري ونقل الأموال والمستندات المالية

* إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع، الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستقرار المالي في النظام المصرفي ويمكن إنشاؤه إما عن طريق إعلان ضمان حكومي لودائع البنوك وهذا أسهل الطرق وإن كان يتعارض مع قواعد إقتصاد السوق أو عن طريق أقساط تدفعها البنوك لمؤسسات متخصصة في التأمين

* تطهير محافظ البنوك العمومية وإعادة رسميتها بواسطة الخزينة العمومية.

خلاصة الفصل

اتضح لنا من دراستنا لهذا الفصل ما يلي:

يعتبر الجهاز المصرفي قطاع حساس داخل أي اقتصاد وبتواجده داخل أي اقتصاد وبتواجده في مركز النشاطات الاقتصادية فإنه يؤدي بذلك دور أساسي في الوساطة المالية بين صاحب العجز المالي وصاحب الفائض المالي، ولأداء هذا الدور يُقدم أدوات ووسائل دفع تسهل انتقال الأموال بأدنى تكلفة وفي أقصر وقت ممكن وهذه التقنيات تتطور بفعل تطور النشاطات البنكية وعليه أي تأخر في هذا المجال قد يعرض الاقتصاد إلى التوقف وهذا ما هو حاصل في الاقتصاد الجزائري.

إن هذه الوضعية للجهاز المصرفي الجزائري ناجمة عن سياسات غير منسجمة أدت إلى نتائج سلبية زادت خطورتها مع مرحلة التنمية التي عرفها الاقتصاد الوطني التي سجلت بإرادة قوية لرفع سياسة الاستثمارات والتصنيع التسريع والذي أجبر الدولة على التحكم والتركيز على الجهاز المصرفي بهدف تحقيق عملية الاستثمار والتصنيع وتوجيه الموارد نحو النشاطات ذات الأولوية فالإقتصاد المخطط له قاعدة في الجهاز المصرفي المالي وهذا على مستويين يتمثلان في تحديد معدلات الفائدة وكذا في توزيع القروض.

إن العوامل المرتبطة بالمحيط المهني للجهاز المصرفي الجزائري هي ذات طبيعة من شأنها الحد من تطور الجهاز المصرفي الجزائري نحو العصرية والفعالية اللازمة التي تمكنه من المنافسة.

فالمشاكل الهيكلية وزيادة خطر اللاتوازن للاقتصاد الوطني داخليا وخارجيا وتراجع النمو الاقتصادي والتي كانت دافعا نحو الإصلاحات باتجاه اقتصاد السوق بهدف التخلص من آثار التسيير المركزي.

وإذا كانت هذه الإجراءات لم تحقق النمو والتطور المنشود للنشاط الاقتصادي والمالي فإن ذلك يعود في إطاره العام إلى عوائق مرتبطة بإطار القانوني للبنوك وعلاقة هذه الأخيرة مع القطاعات الأخرى في إطار الاستقلالية وكذا طبيعة القوانين التي تحدد عملهم التجاري فإذا كانت الإصلاحات في مضمونها تهدف إلى استقلالية التسيير وتحسين الفعالية والنتائج المالية وتحديد علاقات جديدة لقواعد التجارة والمردودية مستمدة من قواعد اقتصاد السوق فإن الذي يحتاج إلى التدقيق في هذه المؤجلة هو تحديد وبشكل واضح وشفاف علاقة البنوك بالدولة وفق أطر بعيدة عن سياسة التسيير والتوجيه للبنوك.

إن أول إصلاح عرفه النظام المصرفي كان في سنة 1971 الذي كان يهدف إلى نقل تمويل المخططات التنموية من الجهاز المصرفي إلى الخزينة العمومية التي تعاضد دورها وهيمنت على البنك المركزي والجهاز المصرفي خلال الفترة (1985-1989) ذات طابع اقتصادي موجه وأن السياسة النقدية في هذا النظام الاقتصادي تحكمها الخطة الاقتصادية إذا لم يكن هناك سياسة نقدية بالمفهوم التقليدي.

إن الخزينة العامة في ظل نقص إيرادات الصادرات من المحروقات وزيادة المديونية الخارجية وأعبائها كانت تلجأ إلى تمويل التسبيقات من البنك المركزي دون حدود مما أدى إلى زيادة السيولة النقدية وارتفاع معدلاتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إن أسعار الفائدة الدائنة والمدينة تحدد إداريا في ظل الاقتصاد الموجه قبل 1990.

استخدم متخذو القرار سياسات مالية واقتصادية مقيدة ابتداء من سنة 1989 لمواجهة الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة وزيادة الطلب الكلي بما يتوافق مع رؤية صندوق النقد الدولي الذي اضطرت الجزائر اللجوء إليه في ظل نقص الاحتياطات الدولية وزيادة الديون الخارجية وأعبائها.

جاء ثاني إصلاح النظام المصرفي خلال الفترة (1980-1985) والهدف منه إرجاع البنوك إلى وظائفها التي أنشئت من أجلها والمتمثلة في تعبئة الموارد والادخار وتمويل قطاعات الاقتصاد الوطني ونتج عن هذا الإصلاح إنشاء بنكين جديدين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 1982 وبنك التنمية المحلية في 1985.

وكان الإصلاح الثالث في سنة 1986 بصدور قانون القرض والبنك الذي بدأ يشير إلى إدخال آليات اقتصاد السوق.

أما فيما يخص الإصلاح الرابع فتمّ في سنة 1988 حيث أصبحت البنوك تتمتع بالاستقلالية في إطار منح الاستقلالية للمؤسسة الاقتصادية بشكل عام وفي هذا الإصلاح استرجع البنك المركزي صلاحياته في إعداد وتسيير السياسة النقدية ولو بصورة نسبية وأهم إصلاح مس النظام المصرفي الجزائري كان في سنة 1990 بصدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والذي يعد حدثا بارزا في تاريخ السياسة النقدية بالجزائر والذي يعد بحق ثورة في ميدان الإصلاح النقدي والمالي لأنه حمل رؤى جديدة لما سيكون عليه الاقتصاد الجزائري مستقبلا ومحتوياته تشبه إلى حد كبير ما هو معمول به في الدول الأخرى فأهداف هذا القانون تبين التوجه الجديد سواء من خلال إدراج قواعد السوق أو منح الاستقلالية للبنك المركزي لصياغة وإدارة السياسة النقدية وفي هذا القانون تم تجديد العلاقة بين البنك المركزي وبين الخزينة العمومية وبين البنك المركزي وبين البنوك التجارية.

ساهمت المؤسسات الدولية بدورها في تغيير طبيعة العمل المصرفي من خلال المعايير والقواعد المصرفية والمالية الجديدة لجنة بازل في مجال الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال والتي شكلت ضغوط جديدة على البنوك في مجال تدعيم وتقوية نظامها المالي، ناهيك عن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية.

هناك نمو تشريعي وفيرا في مجال الإصلاحات الاقتصادية التي شاهدها الجزائر بداية من الثمانينات وتجلت أكثر وازداد سيلانها فيما يخص القطاع المصرفي والسياسة النقدية بعد 1990.

بعد مرور عقد من الزمن من تطبيق القانون 10/90 اكتشف بأنه لم يعد يساير التطورات الوطنية والخارجية وبالتالي أصبح من المؤكد إدخال بعض التعديلات على مواده وهذا ما طبق بالفعل في سنة 2001 بصدور أمر رئاسي رقم 01 / 01 الذي عدل قانون 10/90 ومس التعديل بالأساس فصل مجلس إدارة البنك المركزي عن مجلس النقد والقرض وقد اهتم هذا التعديل بالجوانب الإدارية وفي كيفية تسيير بنك الجزائر دون المساس بالأحكام الأخرى.

وجاء ثاني تعديل في سنة 2003 بصدور أمر رئاسي رقم 11/03 أتى هذا التعديل نتيجة أفلاس بنكين خاصين وبروز فضائح مختلفة بهما وهما بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري الجزائري.

وبالرغم من الإصلاحات التي أدخلت على الجهاز المصرفي بقي هذا الأخير يعاني من نقائص عدة قللت من فعاليته وأدائه وجعلته لا يرقى إلى ما هو مطلوب منه ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى وظائفه في حد ذاتها التي مازالت تقف عائقا أمام نجاح الإصلاحات التي شرع فيها منذ مدة ليست بالقصيرة وحتى يكتب النجاح لهذه الإصلاحات لا بد من إعادة النظر مرة أخرى في وظائف الجهاز المصرفي وتكييفها مع المعايير المصرفية الحديثة لإضفاء الفعالية على أداء هذا القطاع مستقبلا.

الفصل الخامس

تسلسل الإصلاحات الهيكلية

وتحقيق الإستقرار والتحول

إلى اقتصاد السوق

تمهيد

عانت الجزائر ولا تزال تعاني مثل كثير من البلدان الناشئة من اللافعالية الاقتصادية نتيجة اختلالات هيكلية مزمنة في اقتصادها منذ الاستقلال رغم بعض الإيجابيات الظاهرة التي عكستها مؤشرات الاقتصاد الكلي ويرجع في جزء منها إلى اتباع نظم اقتصادية غير ملائمة وتطبيق سياسات اقتصادية لا تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبسبب التوقف عن المعالجة السريعة وعدم تصميم على عبور المشكلات، ابتعدت الجزائر عشرات السنين عن خطوات التي قطعها الآخرون في مختلف بقاع العالم.

نتيجة لما سبق يتصف الاقتصاد الجزائري بحالة الاستقرار التي ترسخت معها الاختلالات الهيكلية في معظم مفاصل القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتأثرت بالصدمات الخارجية وان اتسم الاقتصاد العالمي بحالة من التذبذب في كثير من الفترات فإن هذا لا ينطبق على جميع البلدان لأن البلدان المتقدمة والانتقالية لها القدرة على تجاوز التقلبات العالمية بسبب قوة اقتصادياتها المعتمدة على التنوع في القاعدة الانتاجية ومرونة جهازها الانتاجي المدعوم بالتحديد التكنولوجي وامتلاكها نظاما ماليا ومصرفيا رشيدا.

إذا سلمنا بوجود أزمة في الاقتصاد الجزائري قبل تسعينات القرن العشرين تبرز الحاجة للإصلاح الذاتي لتخطي هذه الأزمة ومن هنا يأتي التحدي ذلك أن تحديد الأهداف سهل بينما تجسدها عمليا أمر صعب مع العلم أن الجزائر انتهجت نظام الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي واتبعت استراتيجية تنمية تقوم على نموذج إحلال الواردات وارتبط ذلك مع التأميم وشيوع الملكية العامة وبعد عولمة اسلوب اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد أصبح صعبا إحداث انعكاس كلي للتوجه السابق ومعها اظهرت الاصلاحات الاقتصادية وأصبح لا مناص من اللجوء للمنظمات الدولية لتطبيق برامجها الاصلاحية الأمر الذي ينطوي على تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة.

سعت الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت بداية الثمانينات إلى إيجاد طرق تسيير للمؤسسات العمومية التي تتميز بالنشاط من خلال إعادة الهيكلة العضوية بالتقليل من حجم المؤسسات عن طريق تقسيمها ومحاولة رفع التسيير الإداري المركزي عنها بإعطائها بعض الحرية في اتخاذ القرارات إلا أن انهيار أسعار البترول نهاية 1985 وسنة 1986 والذي صاحبها تدهور حاد في قيمة الدولار الأمريكي أثر بشكل على مداخل الجزائر من العملة الصعبة وعجل في تعميق الأزمة مما نتج عنه ارتفاع في المديونية الخارجية وفي خدمات الدين قصير الأجل.

وقصد مواجهة الواقع المتأزم تم القيام بإصلاح 1986 بإجراء لتحضير التحول نحو اقتصاد السوق وبسبب عدم حسم التردد لم توضح آليات نجاح هذا الإصلاح لتأني أحداث 11 أكتوبر 1988 لتقوي طرح

المطالبين بالإصلاحات الجذرية في تسيير الاقتصاد الوطني علما أنه تم سن عدة قوانين في جانفي 1988 تصب في إطار الحد من الأزمة وتم ترجمة تغيير الرؤية السياسية والاقتصادية بدستور 1989 الذي تولى عن النظام الاشتراكي والتخطيط المركزي وسمح بالدخول نحو اقتصاد السوق وكرس الإصلاحات حيث انطلقت الحكومات المتعاقبة في إصلاحات اقتصادية مدعومة من المنظمات الدولية.

نحاول ضمن هذا الموضوع معالجة محاور المبحث التسع على النحو التالي:

إذ احتوى المبحث الأول: الأسباب الدافعة للإصلاح الاقتصادي لعام 1986

كما جاء بالمبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

كما تضمن المبحث الثالث: الإصلاحات المالية لتحقيق أهداف برنامج التعديل الهيكلي

وشمل المبحث الرابع: اعتماد مبدأ الانتقال إلى اقتصاد تحكمه ميكانزمات السوق

ويعرض بالمبحث الخامس: الإصلاحات المالية في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي

ونقدم بالمبحث السادس: تحديث النظام المالي المحاسبي الجديد

واحتوى المبحث السابع: وضع النظام المالي وإجراءات الانتقال إلى اقتصاد السوق

ويعرض بالمبحث الثامن: السياسة المالية للسنوات 1990-1995

وتضمن المبحث التاسع: برنامج التعديل الهيكلي الموصوف الخاص بإجراءات السياسة النقدية والسياسة المالية.

المبحث الأول:

الأسباب الدافعة للإصلاح الاقتصادي لعام 1986

أظهرت التغيرات التي تم إدخالها على النظام المالي والمصرفي ومنه الاقتصادي محدوديتها خلال السبعينات وبداية الثمانينات بسبب الخلل على مستوى تنظيم وأداء هذا النظام ويتمثل أصل هذا الخلل في تعارض بين اعتبارات تمويل التنمية وأولويتها وبين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية وبالتالي أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج التسيير أو من حيث الأهداف المنوطة به.

وأقدمت الدولة في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين على انتهاج إصلاحات شاملة في إطار التحضير للدخول إلى اقتصاد السوق إيمانا منها بضرورة تغيير المنهج المتبع وطالما أن إصلاح النظام المالي والمصرفي لا يتم بمعزل عن إصلاح النظام الاقتصادي ككل لأنهما يعتمدان على فلسفة واحدة فقد جرى الإصلاح بالتدرج حيث تم إصلاح الدائرة النقدية والمالية ثم الدائرة الحقيقية متمثلا في إصلاح 1986 ثم إصلاح 1988 وبداية تقدم الإطار الفلسفي للإصلاحات ثم نعرض الأسباب الدافعة له.

أولاً- فلسفة إصلاحات 1986

تعتمد هذه الفلسفة على تبني قوى اقتصاد السوق كقواعد للقرار وآليات الضبط الاقتصادي، تنقل الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ومن اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد ليبرالي⁽¹⁾ وضمن هذا النظام الجديد يجب أن تتغير المفاهيم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، فإن النظام الجديد يتبنى مفاهيم من نوع آخر مثل المبادرة الخاصة، ولا مركزية اتخاذ القرارات وغيرها.

وينبغي أن يخضع هذا التنظيم البنكي الجديد للقواعد المذكورة آنفاً وذلك يكون هدفهذه الإصلاحات هو تكييف المؤسسة العمومية (بنكية أو غير بنكية) بالشكل الذي يستجيب لمقاييس⁽²⁾ الفلسفة الجديدة وتعتبر إصلاحات هذه الفترة ذاتية، لكنها لم ترقى للمستوى المطلوب، مما دفع الجزائر على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي سنة 1989 وتطبيق برنامج إصلاحي مدعوم لم يكمل بالنجاح لأسباب سياسية واقتصادية وإدارية.

ثانياً- الأسباب الدافعة للإصلاح

أصبحت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحاً عند ما أدت الأزمة النفطية في عام 1986 إلى هبوط معدلات التبادل ودخل الصادرات النفطية الجزائرية بحوالي 50 بالمائة غير أن السلطات لم تبادر في هذه الأزمة إلى تعديل سعر الصرف بل شرعت في تنفيذ العديد من التدابير تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية وكانت خطى التصحيح بطيئة في البداية وتدهورت الإختلالات الاقتصادية الكلية إذ وصل العجز الشامل في الميزانية إلى رقم قياسي بنسبة 13,7% من إجمالي الناتج المحلي عام 1988 وهذا عندما عجزت تخفيضات الإنفاق الحكومي عن تعويض انخفاض الإيرادات ولعدم وجود سوق مالية لجأت الحكومة إلى إصدار⁽³⁾ النقد لتغطية العجزات المالية أو تمويلها من خلال القروض الخارجية التي بدأت تتراكم فقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% 1985 إلى 41% في 1988، بينما قفزت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 35% إلى 78% بسبب تقصير آجال الاستحقاق.

كما عززت السلطات من جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي خلال الفترة عام 1989 إلى عام 1991 عندما شرعت في تنفيذ برنامج بدعم من صندوق النقد الدولي في عامي (1989 و 1991) وانطوى البرنامج على تنفيذ سياسة صارمة لإدارة الطلب وإجراء خفض كبير في قيمة سعر الصرف، هكذا أدى ضبط الإنفاق الحكومي مع ارتفاع دخل الصادرات المحروقات بفضل تحسين أسعار النفط وانخفاض

¹- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية مرجع سابق ذكره ص 179

²- الطاهر لطرش مرجع سابق ذكره ص 49

³- دراسة خاصة لباتريسيا الوزو جامو حول السياسات الاقتصادية صندوق النقد الدولي ص 8 سنة 1998

سعر الصرف إلى ظهور فوائض مالية وطبقت الحكومة سياسة مالية متشددة كانت هي الحافز لحدوث هبوط ملحوظ في نمو السيولة النقدية وسمحت جزئيا باستيعاب السيولة الزائدة.

وبالتالي نستنتج أن سياسات الطلب ساعدت التدابير الرشيدة وما صاحبها لتحرير التجارة وتعديلات في سعر الصرف الاسمي كما ساعدت بالفعل على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% بين عامي 1988 و1991 وبالإضافة إلى امتصاص السيولة الزائدة أدى إلى تخفيض العملة إلى تقليل الطلب الزائد على النقد الأجنبي وانحسر الدينار الجزائري في السوق الموازية من خمسة أضعاف في عام 1988 إلى أقل من ضعفي في عام 1991 ولكن انخفاض قيم العملة والتحرير الجزئي للأسعار المحلية وأسعار الفائدة أديا إلى ارتفاع معدلات التضخم مقاسا برقم أسعار المستهلك إلى 22,8% في عام 1992 بالمقارنة إلى 10,3% في المتوسط خلال السنوات الخمس السابقة.

أما بالنسبة للقطاع الخارجي، فقد ساهم خليط من السياسات⁽¹⁾ تحويل الإنفاق وخفضه، مع تحسين أسعار النفط في تحويل ميزان الحساب الجاري من عجز نسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1988 إلى فائض بنسبة 6% من هذا الإجمالي في عام 1991 ولكن تطورات الحساب الرأسمالي لم يكن بالمثل إيجابية إذ وصلت قدرة الجزائر على التعاقد على القروض الخارجية الجديدة بينما ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا، وذلك لجملة أسباب من بينها تزايد الاعتماد على ائتمانات الموردين التي يقل أجل استحقاقها عن ثلاث سنوات ونتيجة لذلك ظلت بالرغم من الارتفاع الكبير في متحصلات الصادرات النفطية بقيمة الدولار ونتيجة لما سبق لم يتيسر تنفيذ برنامج التصحيح بمساعدة صندوق النقد الدولي في عام 1991.

1-1- الأسباب التي أعاقَت تنفيذ برامج التصحيح

السبب الأول: قررت السلطات عدم اللجوء إلى ترتيبات شاملة لإعادة جدولة الدين الخارجي مع نادي باريس ونادي لندن مما حدة بشدة من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج.

السبب الثاني: لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي المخطط لعام 1991 مما ساهم في انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها بالدولار وإلى هبوط الإنتاج وخصوصا في قطاعي الصناعات التحويلية والبناء.

السبب الثالث: لم يشمل البرنامج استشارة جميع الشركاء الاجتماعيين فقد اقتصر على أرباب العمل لتعديل سعر الصرف مما ترتب عليه آثار سلبية عليها رفع تكلفة لوازم الإنتاج المستوردة وزاد من

¹ - بتريسيا ألونزو جامو دراسة خاصة مرجع سبق ذكره ص9

أعباء خدمة الدين الخارجي، بينما تعذر نقل هذه الزيادة إلى الأسعار المحلية التي لم تكن قد تحررت إلا جزئياً.

• ما نخلص إليه

سبب الطابع الجزئي لمحاولات الجزائر الأولى في مجال التصحيح الهيكلي بعد الأزمة النفطية فقد شملت هذه المحاولات في إدخال تحسينات هامة على فعالية تخصيص الموارد ووضع الاقتصاد على مسار النمو القابل للاستمرار.

1-2- إلغاء السياسات لعامي 1992-1993

عند بداية عام 1992، وفي بيئة من انعدام اليقين السياسي والصراع المدني وتضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي، تباطأت خطى الإصلاحات الهيكلية واتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية فقد كانت إستراتيجية السلطات تهدف في عامي 1992-1993 إلى الوفاء تماماً بخدمة الدين الخارجي، الذي وصلت نسبة أعباؤه إلى 80% من متحصلات الصادرات مع تدعيم النشاط الاقتصادي، بتنفيذ سياسة مالية توسعية وبصفة خاصة زاد الاستهلاك الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي من 6% عام 1991 إلى 8،4% في عام 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الحكومية بأكثر من 10% من إجمالي الناتج المحلي، والواقع أن هذه الاختلالات المالية الضخمة بلغ العجز في الميزانية ما بنسبة 8،7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1993، إضافة لما سبق كانت تهدف أيضاً لتعديل سعر الصرف الذي فرض الإيرادات من الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية المتمثلة في التجارة وتوسيع الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت ما نسبته 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992-1993.

تراجعت السلطات نسبياً عن سياسة التشدد المالي مما أثر في التطورات النقدية بسبب اصدار النقد لتغطية العجزات في الميزانية، فأدى التوسع النقدي السريع إلى ظهور ضغوطات ضخمة ساهمت في رفع قيمة الدينار الجزائري، وتضاءلت جزئياً وبالأخص في عام 1993 عندما أتخذت الحكومة إجراءات لتشديد الضوابط على الأسعار والتجارة أما الانخفاض الكبير في سرعة دوران النقود بمعناه الواسع بالعلاقة لى الدخل فتسبب في عودة ظهور الزيادة في عرض النقود.

وعليه فإن التناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف وما صاحبه من إستراتيجية للدين الخارجي تسعى إلى تجنب عمليات إعادة جدولة الديون الرسمية مع انخفاض أسعار النفط، كل هذا أدى إلى تدهور وضع الحساب الجاري الخارجي، واستجابت السلطات لذلك بفرض القيود من جديد على التجارة وتشديد الضوابط الإدارية مما إلى تفاقم سوء تخصيص الموارد وهبوط استخدام الطاقة الانتاجية وانخفاض الاستثمارات في قطاع المحروقات وحدث عجزات بنسبة

كبيرة في مختلف الموارد الاستهلاكية وزيادة في البطالة من 20% من القوة العاملة في عام 1990 إلى 24% في عام 1993.

1-3- تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية

في حلول عام 1994 طرأ تدهور آخر في الاختلالات الشديدة التي كانت سائدة في السنوات السابقة إذ حدث انخفاض آخرفي اسعار النفط وصاحبه، تزايد الصراع المدني ونضوب التمويل الخارجي مما قاد الاقتصاد إلى حافة الأزمة في ميزان المدفوعات واضطرت السلطات من جراء هذا التدهور إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي الذي حضى بمساعدة الصندوق الدولي في ماي 1994 وذلك من خلال عقد اتفاق للإستعداد الائتماني مدته سنة، ثم في بداية ماي 1995 من خلال اتفاق مدته ثلاثة سنوات بموجب تسهيل الصندوق الممدد.

1-4- أهداف واستراتيجية السياسة الاقتصادية

كان برنامج الإصلاح القائم منذ عام 1994 يرمي إلى تحقيق أهداف أساسية متمثلة في:

الهدف الأول: رفع النمو الاقتصادي بهدف استيعاب الزيادة في بلقوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا

الهدف الثاني: الاسراع في تحقيق تقارب بين معدلات التضخم السائد في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

الهدف الثالث: خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.

الهدف الرابع: استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

لإنجاز هذه الأهداف قررت الجزائر تخفيف الضغوطات الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي وذلك بتطبيق برنامج شامل لإعادة جدولة الدين بما يزيد على 17 مليون دولار على مدى سنوات البرامج الأربع.

وكان من المقرر إتمام هذه العملية بمبلغ إضافي قدر ب5,5 مليون دولار في شكل دعم إستثنائي لميزان المدفوعات من صندوق النقد الدولي وعدد من المؤسسات الدولية والاقليمية الخرى، وقد سمح توافر هذه المبلغ الصخمة من التمويل الخارجي بإحداث زيادة في معدل الاستيعاب خلال السنة الأولى من البرنامج، وهذا ما يدل لى التحول في ميزان الحساب الجاري الخارجي من فائض نسبته 1,9% من اجمالي الناتج المحلي في عام 1993 إلى عجز بنسبة 4,3% من هذا الاجمالي في عام 1994

والجدير بالذكر أن تجربة الجزائر تختلف بعض الشيء عن عملية التصحيح المعتادة التي يترتب عليها في البداية انكماش في الطلب الكلي⁽¹⁾

المبحث الثاني:

الإصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

وافقت المؤسسات المالية الدولية على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة لفترة ثلاثة سنوات وذلك بتاريخ (22 ماي 1995-21 ماي 1998) بمبلغ 1169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127,9% من حصة الجزائر، عندها قامت الجزائر بسحب القسط الأول وقدره: 325,28 مليون وحدة حساب خاصة على أن يتم سحب زاستخدام الكبلغ المتبقى 844,08 وحدة حساب خاصة على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي 1998 جاء هذا الاتفاق عقب اتفاق التثبيت لسنة 1994 والذي تمكنت الجزائر بموجبه افتكاك نتائج مرضية لصندوق النقد الدولي، كما أن حكومة الجزائر تنتظر طلب إعادة الجدولة للإلتزاماتها على أعضاء نادي باريس، و المتعلقة بخدمة الديون المتوسطة وطويلة الأجل التي حل ميعاد استحقاقها خلال فترة البرنامج.

وقد تضمنت رسالة النية المحررة يوم 30 مارس 1995 على مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية للجزائر للفترة أبريل 1995 - مارس 1998 شملت ما يلي:

- شروع الجزائر مع نهاية سنوات الثمانينات في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية لأجل تحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد سوقي حر إلا أن هذا التحول عرف تباطؤ في سنوات 1992-1993. حيث أحدثت قيود خارجية- إعادة بروز تقليص التجارة الخارجية والصراف - والضغط الاجتماعي بصرامة سياسة الميزانية- وهو ما أدى إلى اللجوء إلى عقد الاتفاق مع بداية شهر مارس 1994 مع الصندوق.

بالرغم من التقدم الملموس غير التام في خلال أشهر تمكنت الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة المعتمدة من طرف الحكومة للاقتصاد الجزائري- الاستمرار في محاربة المشاكل الفعلية بصفة خاصة، إذ أن الاقتصاد الجزائري لا يزال رهين قطاع المحروقات بصفة شبه كلية لمجموع إيرادات الصادرات.

¹- بتريسيا ألونزو جامو دراسة خاصة مرجع سبق ذكره ص ص 13-14

2-1- أهداف الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1995-1998

إن الهدف الأساسي لاتفاقات صندوق النقد الدولي، يتمثل في إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، أما بخصوص الاتفاق الموسع المبرم بين الجزائر والصندوق فقد تمحورت أهدافه حول نقطتين.

1- إستراتيجية مصممة⁽¹⁾ للنمو الاقتصادي المساند بالاستقرار المالي، مساعدة أصحاب المستويات المتدنية من الدخل وكذا السعي للضبط سلوك ميزان المدفوعات بحيث تسعى السلطات إلى تحقيق معدل نمو حقيقي متوسط للنتائج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج لامتناسص الارتفاع السنوي للسكان النشيطين الذين يصل معدل تزايدهم إلى 4%.

2 - فيما يخص برنامج الاستقرار التزمت السلطات بسياسة الضبط المالي التي تديرها السلطات منذ سنة بدأت تظهر نتائجها الايجابية حيث تم التجفيف من حدة التضخم.

3- تم الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية بإقامة سوق الصرف بين البنوك والذي يعتبر أحد أهداف برنامج التعديل الهيكلي في أواخر سنة 1995 وقد أقيمت هذه السوق وانطلقت في نشاطها فعليا ابتداء من جانفي 1996 ولقد سمح استحداث هذا السوق للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بالمتاجرة في العملات الأجنبية فيما بينها.

4- التخفيف من الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية والمبادلات إذ ركزت العملية على إعادة هيكلية الضريبة الجمركية، بما يناسب مستويات الدول المجاورة، حيث تم تخفيضها إلى نسبة 50% كحد أقصى وهذا لأجل القيام بتحرير التجارة الخارجية.

ومن أجل ذلك فقد جاء قانون المالية لسنة 1996 ببعض التعديلات مست التعريف الجمركية لسنة 1992 بحيث سن معدلات جمركية على النحو⁽²⁾ الآتي: 0%، 3%، 7%، 15%، 40%، 50% ليتم تخفيضها إلى 45% عام 1997، كما حدد مدة إعفاء لا تتعدى ثلاثة سنوات لبعض المؤسسات والهيئات الوطنية، ويظهر من هيكل التعريف الجديد أن السلع التامة الصنع أصبحت خاضعة بمعدل 45% فقط بدل 60% من قبل، مما فتح المجال أكثر للمنافسة الأجنبية خصوصا وان هذه السلع لها قبول كبير لدى المستهلك مما يضع المنتج الوطني أمام الأمر الواقع غير أن هذه المنافسة ليست تامة كون أن هيكل التعريف الجمركية لسنة 1996 حافظ على نوع من التنظيم يقر بفرض رسوم مرتفعة على سلع الاستهلاك ورسوم منخفضة على السلع الوسيطة والمواد الخام، مما يوفر حماية للسلع المنتجة محليا غير أن لمثل

¹ - دحمان بن عيد الفتاح مرجع سبق ذكره ص193

² - قانة زكي الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2012 ص79

هذه الإجراءات أثارا سلبية فهي تؤدي إلى التوجه نحو إنتاج بدائل الواردات والأحجام عن التصدير، وهو ما يتنافى والهدف المرجو من الإصلاحات الاقتصادية التي شرع في تنفيذها منذ مدة.

5- البرنامج الاقتصادي الذي ترغب الحكومة بتطبيقه خلال السنوات الثلاث يركز أساسا على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، هذا العجز سيبدنى من 6,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في 1994-1995 إلى 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في 1997/1998 مع التأمين الكلي لمستوى واردات ملائمة وأهداف النمو، كما أن إنقاص عجز الميزان التجاري يرفق بالزيادة التدريجية⁽¹⁾ لمساهمة الادخار الوطني لتمويل الاستثمار وتحسين فعالية الاستثمار.

6- تخصيص الجهود نحز توزيع الموارد مع الأخذ بعين الاعتبار القطاع الإنتاجي والمساهمة في نمو حقيقي للاستهلاك الفردي خلال فترة البرنامج وكذا تراكم رأس المال الثابت بحيث يكون نموه وفق نفس طريقة الناتج الداخلي الإجمالي، مع تفضيل الاستثمارات المباشرة الإنتاجية خارج المحروقات، مع انجاز برنامج توسيع القدرات تصدير الغاز، وموازة مع ذلك إرفاق هذا النمو بالزيادة في سعة الاستثمار خارج المحروقات بمشاركة رأس المال الأجنبي.

7- تحفيز زيادة الادخار الوطني ب:5,5 نقطة بالنسبة على للناتج الداخلي الإجمالي بين 1994/1995 و1997/1998 فيفضل إظهار الدولة لقدراتها من اجل الحد من نمو النفقات الجارية تقليص الأجور عن طريق الحد من الزيادة في التوظيف على مستوى التوظيف العمومي وكذا إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة، وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية.

2-2- الإصلاحات المالية لتحقيق أهداف برنامج التعديل الهيكلي

لبلوغ الأهداف المسطرة للمدى المتوسط التزمت الحكومة على إتباع مجموعة متناسقة من سياسات الاقتصاد الكلي، وإصلاحات هيكلية، تؤكد على تسيير مالي صارم، وكذا إعادة تعريف دور الدولة التي تنوي الاستمرار في رفع التزامها عن النشاطات السلعية فالإطار العام للاقتصاد الكلي المرسوم من طرف السلطات الجزائرية لثلاث سنوات يركز بشكل أساسي على سياسة ميزانية صارمة، إذ أن الاقتصاد الجزائري وماليته العامة بقيت مركزة وبوزن مرتفع على الربيع البترولي، إذ يشترط على المالية العامة بالمدى القصير ليس الاستمرار فقط، بل التغلب على العجز الميزاني وأيضا تحقيق فائض ميزاني ملموس والذي برز بداية من 1996-1997 وهو ضروري للأسباب التالية:

¹- دحمان بن عيد الفتاح مرجع سبق ذكره ص193

1- تحقيق ادخار داخلي كاف لتأمين مستوى الاستثمار الضروري لتحقيق أهداف النمو على المدى المتوسط.

2- الاحتياط بهوامش كافية من غير احتياطات المحروقات لأجل مواجهة انعكاس الانخفاض المتكرر لأسعار المحروقات في السوق البترولية.

3- تسهيل نمو الاستهلاك العائلي وتخفيض الأثر الاجتماعي لبرنامج التعديل الهيكلي، ويمكن تحسين وضع الميزانية العامة من خلال العمل على تخفيض مصاريف الميزانية من جهة، وزيادة إيرادات الميزانية من⁽¹⁾ جهة ثانية، ولتحقيق ذلك تم اعتماد إجراءات تخص تقليص الأجور التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال اعتماد إصلاحات أساسية في الوظيف العمومي ليتم على الأقل تفادي مواكبة ارتفاع الأجور جراء ارتفاع الأسعار قصد وقف إمداد تركيبة الجور الضخمة إضافة لذاك تم إلغاء أسلوب الدعم المعتمد وإتباع أسلوب جديد يتوقى منه استهداف أفضل للتحويلات.

أما بالنسبة لزيادة إيرادات الميزانية فتم إقرار توسع مجال الرسم على القيمة المضافة وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية مع إصلاح هيكل الضرائب الجمركية.

كما حرصت السلطات العمومية بتطبيق ما تنص عليه بنود السياسة المالية حيث جرى تبسيط الرسم على القيمة المضافة بإلغاء النسبة 40% وتحديد الحد الأقصى بنسبة 21% وتوسيع مجال الضريبة تدريجياً لتشمل قطاع المصارف والتأمين والنشاط المهني والمنتجات البترولية وابتداء من سنة 1997 تم رفع المعدل من 13 إلى 14%، وتم تحويل عدد من المنتجات الخاضعة للمعدل الخاص 7% لتصبح خاضعة لمعدل 14% ليتم في الأخير الوصول إلى نظام ثنائي يشمل معدلي 7 و17% كما طبقت تعديلات على هيكل تعريف الاستيراد، وتم تحقيق وفورات مالية عن بند التحويلات الجارية نتيجة إلغاء إعانات الدعم العامة على السلع الغذائية الأساسية والمنتجات البترولية وخفض الإعانات للمنتجين في القطاع الفلاحي.

2-3- مواصلة إصلاح نظام الأسعار وإلغاء الدعم

تضمن برنامج التعديل الهيكلي على تحرير كل السعار مع الأخذ بعين الاعتبار دعم بعض المنتجات.

مع العلم أن نظام الأسعار المحلية في الجزائر خاضعا لعدد من الضوابط والتشوهات، وقسم قانون الأسعار لعام 1991 المنتجات إلى ما يلي:

¹ -قناة زكي مرجع سبق ذكره ص75

1- المنتجات ذات الأسعار الجبرية⁽¹⁾

2- المنتجات التي تخضع لهوامش ربح محددة⁽²⁾

3- المنتجات ذات الأسعار الحرة

ولكنها مع ذلك تعلن من قبل السلطات، وكان الدعم العام يقدم أيضا للمستهلكين ويشمل أسعار الطاقة و15 سلعة غذائية أساسية ولمنتجاتي عدة منتجات زراعية ولوازم إنتاج زراعي وإلى جانب ما انطوى عليه هذا النظام من سوء تخصيص للموارد، فقد كان يتسم أيضا بعدم الإنصاف لأن النص الأكثر ثراء من السكان كان يستهلك أكثر من 60% من المواد الغذائية المدعمة ومنذ عام 1994 البديلة تحررت الأسعار المحلية كلها تقريبا بعد رفع معظم ضوابط الأسعار وهوامش الربح، كما ألغيت معظم بنود الدعم.

2-4- رفع ضوابط الأسعار وهوامش الربح

بغية مواصلة سلسلة الإصلاحات ، وخاصة إصلاح نظام الأسعار قامت السلطات باتخاذ عملية رئيسية في افريل من سنة 1994 المتمثلة في إلغاء الضوابط على هوامش الربح⁽³⁾ بالنسبة لمعظم⁽⁴⁾ السلع وبقية الضوابط السعرية قائمة فقط بالنسبة لثلاث مواد غذائية أساسية (الدقيق والحليب والخبز) ومنتجات الطاقة وأسعار النقل، وفي أواخر عان 1994 تحررت أسعار مواد الإنتاج الزراعي وأسعار مواد البناء للإسكان، كما استتنت الأدوية والأغذية ومنتجات الطاقة المدعمة بتاريخ 31 مارس 1996.

إلغاء الدعم

كما ركز أيضا إصلاح نظام السعار المحلية على إدخال زيادات كبيرة على أسعار المنتجات المدعمة للوصول إلى تكلفتها وهكذا تضاعف أسعار الأغذية ومنتجات الطاقة المدعمة في سنة 1994-1995 وزادت بنسبة 60% في سنة 1995-1996 ونتيجة لهذه التعديلات في الأسعار رفع الدعم عن المنتجات البترولية أكتوبر 1995 وحليب البدرة جانفي 1995 والدقيق العادي أكتوبر 1995 والخبز جانفي 1996 وفي نهاية 1996 ألغي دعم جميع المواد الغذائية وبالنسبة لمنتجات الطاقة ألغي الدعم

¹ - بجانب البنود المدعمة تحتوي هذه الفئة على الحبوب والمياه والغاز والكهرباء والوقود وأسعار النقل والمواصلات وخدمات المواني وتكاليف التشييد والبناء والأسمنت.

² - احتواء هذا البند على الشاي والبن والحليب والعلب المعدنية لحفظ الأطعمة وصفائح البلاستيك للاستعمال الزراعي والخميرة وعلف الماشية والدفاتر المدرسية والأثاث المدرسي والأدوية والسكن وزيتون الطعام وصلصة الطماطم والأدوية الطبية ومنتجات التبغ وعلب الكبريت والدقيق الممتاز

³ - باستثناء زيوت الطعام والسكن والأدوية واللوازم المدرسية والبن والتبغ وخمسة من منتجات الحبوب التي نقلت من فئة منتجات الأسعار الجبرية إلى المنتجات ذات هوامش الربح المحددة.

⁴ - ألغيت التدعيمات والضوابط على هوامش الربح في منتصف عام 1995 بالنسبة للسكر والحبوب الجافة وزيتون الطعام وفي نهاية 1995 شملت الكتب المدرسية وغيرها من اللوازم المدرسية

الضمني لتحديد سعر نقل النفط الخام من سونطراك إلى مصافي النفط طبقا للسعر العالمي، مع إدخال تعديلات في سعر النقل كل ستة أشهر تماشيا مع أسعار التصدير وتطورات أسعار الصرف، كما كانت أيضا إعانة عمدة لمنتجات الغاز والكهرباء تعادل 0,4% من إجمالي الناتج المحلي في 1996 والتي التزمت الحكومة بإلغائها بنهاية سنة 1997.

رغم إلغاء الدعم بقيت مستمرة لمادة الغاز والكهرباء للأسر الفقيرة وهو ما سيتم تحديده في ضوء مستويات الاستهلاك لدى هذه القطاعات.

2-5- إصلاح القطاع العمومي

واصلت الحكومة من خلال برنامج التعديل الهيكلي في عملية إصلاح القطاع العمومي حيث عملت على تصفية 88 مؤسسة عمومية وإتمام تطهير 23 مؤسسة عمومية أخرى بمساعدة من البنك الدولي عن طريق القروض، كما تضمن البرنامج أيضا على مواصلة عملية الخصخصة حيث شرع في بداية البرنامج بخصخصة خمسة فنادق في القطاع السياحي على أن تتم العملية في قطاع التجارة والنقل والصناعات الغذائية.

إضافة لما سبق تم إنشاء قروض التصدير واستبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة، إن الأولوية التي كانت تظهر أثناء عهدة الشركات القابضة تخص بتطهير الحافظات الخاصة بها وأيضا الأعداد والالتزام بالتشاور مع المؤسسات العمومية التابعة لحافظاتها، إمكانية الإنعاش الداخلي الخاص بكل واحدة منها، وبالتالي الانطلاق في برنامج الخصخصة الكلية أو الجزئية، وإذ أخذنا التقييم من زاوية إحصائية فإنه من صمن 1484 وحدة إنتاج وتوزيع تم حل 367 وحدة.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية المحلية التي بلغ عددها 1321 مؤسسة فقد أصبحت هي الأخرى تحت إدارة الخمس شركات القابضة، حيث عملت هذه الأخيرة على غرار الشركات القابضة بإنشاء فروع لعدد كبير من وحدات الإنتاج تابعة لحافظاتها بهدف تهيئتها للخصخصة الجزئية أو الكلية.

وبذات السياق تم في سنة 1996 وبمساعدة من البنك العالمي الشروع في خصخصة ما يقارب 200 شركة من الشركات العامة المحلية الصغيرة، ومع بداية شهر أبريل لسنة 1998 تم خصخصة المؤسسات العامة وفق برنامج الخصخصة خلال الفترة 99/98

المبحث الثالث:

إستقلالية المؤسسة العمومية

في أواخر الثمانينات أي بالتحديد سنة 1988 تم اعتماد برنامج إعادة الهيكلة لموضوع حيز التنفيذ على تشخيص أو فحص الاقتصاد الوطني الذي كشف عن وجود أداة إنتاج ذات قيمة يشترط حمايتها ولكن من الضروري إصلاحها وتطويرها من أجل تفادي تقهقرها وضمان مردوديتها.

وفي هذا الإطار على المؤسسة أن تثبت كفاءتها لإعادة تموقعها السوقي والقدرة على تكيفها مع تطورها من حيث الجودة والسعر، وبالتالي يتطلب أن تعيد النظر في التدابير بالنسبة إلى اختصاصها الأساسي، الخروج بالنشاطات المحيطة توقيف مراكز المستهلكين الصافية للموارد وإدخال طريقة إدارة أعمال جديدة ولذلك يشترط إدراج إعادة الهيكلة الصناعية في بعدها المزدوج.

- تدخلها من أجل مجابهة الانتقال من⁽¹⁾ الاقتصاد المسير إلى اقتصاد السوق

- يشترط أن يرافقها جهاز تأطير مناسب من أجل تخفيف الآثار السلبية التي تواكب التحول الاقتصادي في نطاقه الواسع.⁽²⁾

لقد برزت في هذه الفترة محاولات توجه التراجيدية من سابقاتها للتخلي عن الاقتصاد الموجه والانتقال إلى اقتصاد يعتمد على قواعد السوق فمع إخفاق نظام إعادة هيكلة المؤسسات وعدم قدرتها على تحقيق التوازن الذي أعيدت هيكلتها من أجله، فقد تمت المصادقة على قانون إستقلالية المؤسسات بتاريخ 12 جانفي 1988، وعلى أثر ذلك فم إعطاء المؤسسة نوعا من الاستقلالية في إطار الإصلاحات الاقتصادية وتعني عملية إستقلالية المؤسسات إعطاؤها إستقلالا إداريا وماليا بالإضافة إلى منحها شخصية معنوية متميزة عن الدولة حيث أصبحت هذه الأخيرة مالكة ومساهمة في رأس مال المؤسسة ولكنها لا تسيروها وضمن هذا المسعى تقوم المؤسسة على مبادئ الربح والمردودية الاقتصادية.

وقد باشرت المؤسسة الاقتصادية تعمل في بداية الأمر بشكل مباشر في الإطار الجديد مع صناديق المساهمة التي تعتبر الوسيط الجديد بين الدولة مالكة لرؤوس أموال المؤسسة وتصرف الدولة في موجوداتها.

كما أصبحت علاقة الدولة بالمؤسسة خاضعة لقواعد الفعالية والمردودية الاقتصادية، لذلك يقتصر مجالات تدخلها على التخطيط التوجيهي لتحديد أهداف وقواعد التنمية الشاملة قصد تحقيق هذه الأهداف تستخدم الدولة أدوات الضبط الاقتصادي المناسبة والتي تركز أساسا على أدوات السياسة النقدية وأدوات

¹ - صدوقي عبد الخفيظ مرجع سبق ذكره ص 329
² - صدوقي عبد الخفيظ مرجع سبق ذكره ص 329

السياسة الضريبية لذلك أهمية النظام الضريبي الذي يجب أن يتكيف مع إصلاح المؤسسة العمومية وأن يشكل أداة تشجيع للأنشطة الاقتصادية وتوجيهها.

3-1- مراحل علاقات الدولة بالمؤسسات العمومية

مرت المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر بتطورات عديدة، صنفت ضمن ثلاث مراحل وهي:

1- **مرحلة التعاون:** يكون للدولة دور تحديد أهداف المؤسسة والوسائل الضرورية لتحقيق تلك

الأهداف، ويترك للمؤسسة تنفيذ قرارات الإدارة المركزية.

وتضمنت هذه المرحلة شكيلين من أشكال تطور المؤسسة وهما:

- **التسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات،** رغم أن الشكل الأول لم يستمر طويلا بسبب

ازدواجية سلطة التسيير⁽¹⁾ (رئيس تنتخبه الجمعية العامة للعمال ومدير تعينه الدولة)، وتحوله إلى شكل

تنظيم الصراعات.

2- **مرحلة التصادم:** تعود أسباب التصادم إلى مرحلة من مراحل نضج وبروز المؤسسة في

الساحة الاقتصادية حيث تتحول علاقتها مع الجهات الوصية إلى تصادم وصراع، بحيث يرجع القرار في

النهاية إلى من له السلطة، حيث ظهرت وتوسعت تلك المشاكل بداية الثمانينات، ومرت الجزائر بمرحلة

إعادة الهيكلة⁽²⁾ العضوية المالية، فإن نتائج الإصلاحات الهيكلية لم تحقق أهدافها المرجوة لسبب سوء

التسيير من طرف أشخاص غير مؤهلين.

3- مرحلة الاستقلالية:

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل مقارنة بالمرحل السابقة إذ تعتبر بداية تحول جذري

تدرجي من النظام المركزي إلى اقتصاد السوق، أنتت بعد إخفاق الإصلاحات الهيكلية،

وقبول شروط الهيئات⁽³⁾ المالية الدولية في محاولة التكيف الهياكل الاقتصادية الداخلية والمؤسسة

العمومية بالخصوص طبقا للمعايير الدولية، ويعود سبب اهتمام المنظمات المالية الدولية بالمؤسسة

العمومية للأسباب التالية:

- احتواء ميزانية⁽⁴⁾ الدولة النسبة الكبيرة من الأعباء نتيجة لتدعيمها للمؤسسات

- تعد المؤسسات العمومية الأكثر المقترضين في الأسواق المالية الأجنبية

- الزيادة اللا متناهية في الديون والانخفاض المستمر في مردوديتها

¹ - عبد القادر خليل محاولة تقييم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة 2008 ص245

² - عبد القادر خليل مرجع سبق ذكره ص245

³ - عبد القادر خليل مرجع سبق ذكره ص245

⁴ - سواكري مباركة المؤسسة الجزائرية رؤية شمولية مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة 22 و23 أفريل 2003

3-2- مفهوم استقلالية المؤسسة العمومية

باعتقاد النظام الجديد الخاص باستقلالية المؤسسة العمومية سنة 1988

حددت الشروط اللازمة باستقلالية المؤسسة ونتيجة استقاء الشروط تصبح المؤسسة مستقلة خاضعة للقانون التجاري.

وبالتالي يقصد بالاستقلالية: حرية تصرف المؤسسة حسب نظرتها لتسيير مهامها وأنشطتها المختلفة، وبالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية، طبقاً⁽¹⁾ لقوانين وقواعد تهمها ويقصد باستقلالية عدم تدخل الوصاية.

وتخص قوانين سنة 1988 إصلاح المؤسسة العمومية بالعمل عن تغييرات ذات نمط تشريعي مع ضبط وتحديد مجالات الاستقلالية.

كما أجاز القانون الجديد للمؤسسة العمومية سنة 1988 باعتماد شكل شركة أسهم أو شرطة ذات مسؤولية محدودة مع خصوصيات في تعديلات القانون التجاري والقانون التوجيهي للمؤسسة العمومية. وفي هذا الإطار تضع النصوص هذا الإصلاح نهائياً نشاط المؤسسة العمومية في مجال المتاجرة.

3-3- مطالب استقلالية المؤسسة

تمثل استقلالية المؤسسة الاقتصادية العمومية اتجاه محيطها، قاعدة الإصلاح الاقتصادي المطلوب، وتم الاعتماد على قواعد نلخصها فيما يلي:

- **القاعدة القانونية:** اكتساب الشخصية القانونية والمعنوية للمؤسسة يمنحها الحقوق ويلزمها التزامات أي توجد ذمة مالية مستقلة وأهلية قانونية.

- **القاعدة الاقتصادية:** هو تحديد النموذج الاقتصادي لاستقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية حتى تحافظ على خصائصها

- **القاعدة الإدارية:** تعني عدم التدخل الخارجي في القضايا الداخلية للمؤسسة

¹- محمد سعيد أوكيل وآخرون استقلالية المؤسسات الاقتصادية بجامعة الجزائر 1995ص180

3-4- أهداف استقلالية المؤسسة

لقد وضعت عدة أهداف لهذا الإصلاح⁽¹⁾ نقدم أهمها:

- تدعيم فعالية المؤسسة الاقتصادية وترقية الصادرات
- استجابة الحد الأقصى لحاجيات السوق العمومية الاقتصادية
- القضاء على جميع المظاهر السلبية التي ورثتها المؤسسة
- الحفاظ على القدرة الشرائية

3-5- التطهير المالي للمؤسسات العمومية

تابعت عملية التطهير المالي للمؤسسات بهدف تصفية ديونها، وتكون قادرة على أداء دورها بطريقة لائقة في السوق.

وقد وضعت لهذه العملية مبالغ معتبرة، ففي⁽²⁾

سنة 1994 بلغت ما نسبته 26% من إيرادات الميزانية، وتقريبا أصل النسبة سنة 1995 25% ثم 17% سنة 1996.

ويعود جهد عملية التطهير المالي نتيجة تحمل الميزانية لكشفها البنكي وجاءت عملية التطهير الخاصة بالبنوك التجارية وعصرنتها لمواصلة عمليات التطهير للقطاع المصرفي، وبحلول سنة 1994 بذلت جهود معتبرة بهدف تطبيق هذه البنوك لمعايير متطورة، منها العمل المصرفي والمحاسبة المصرفية وامتلكت البنوك في تطبيق برنامج لإعادة الهيكلة الداخلية والمالية.

ويقصد متابعة البنوك القائمة، فطلب من هذه الأخيرة أن تستلم الموافقة بمزاولة العمل المصرفي من طرف بنك الجزائر لتتمكن السلطات من إجراء عمليات التدقيق بالتعاون مع البنك الدولي، لضبط احتياجات إعادة الرسملة في البنوك من أجل الوفاء⁽³⁾ بنسبة الحد الأدنى للرأس المال إلى الأصول المرجحة بمخاطر.

وفي نهاية سنة 1994 تمت عمليات التدقيق لميزانيات العمومية في أربعة بنوك من البنوك التجارية الخمسة في الجزائر وكشفت النتائج أن البنك الجزائري هو لبنك الوحيد من البنوك التابعة للدولة الذي يحتاج إلى رأسمال إضافي.

¹ - عبد القادر خليل مرجع سبق ذكره ص 245

² - قانة زكي مرجع سبق ذكره ص 74

³ - قانة زكي مرجع سبق ذكره ص 73

ونتيجة لعمليات التدقيق لسنة 1995 وطبقا لبيانات الرقابة المصرفية التي تحصل عليها بنك الجزائر في سنة 1998 تؤكد أن عملية رسملة إضافية أصبحت ضرورية لثلاثة بنوك عامة كانت إعادة رسملة كل بنك مصحوبة بتوقيع أداء الحكومة ومديري البنوك وبمقتضى هذه البنوك يتحمل مديرو البنك بشكل مباشر المسؤولية المطلقة عن احترام نسبة كفاية رأس المال المحدد من قبل بنك الجزائر. أما فيما يخص البنوك فقد استفادت من استقلالية التسيير واتخاذ القرارات التشغيلية المتعلقة بتوزيع الائتمان وبالأخص عدم قبول أي طلب قرض للمشاريع التي تتميز بنسبة كبيرة من المخاطر.

3-6- خوصصة المؤسسات العمومية

تعريف الخوصصة

فقد عرفها الأستاذ الباحث (S.merten besseil) بأنها عملية تحويل الملكية لرأس مال القطاع العام لفائدة القطاع الخاص، إما بتبادل الأسهم عن طريق البيع أو رفع رأس المال أو بالمشاركة مع الاستثمار الأجنبي.

كما أنه يوجد نوعين من الخوصصة

أ- **الخوصصة الجزئية:** يقصد بالخوصصة الجزئية بأن الدولة تتنازل عن جزء من رأس مال مؤسسات القطاع العام،⁽¹⁾ إلا أنه يوجد اختلاف في وجهات النظر حول هذه المسألة بحيث سماها الباحث (REVIOR) بالخوصصة اللطيفة تهدف إلى إدخال عناصر القطاع الخاص في بعض أصول القطاع العام.

ب- **الخوصصة الكلية:** يقصد بالخوصصة الكلية تحويل بطريقة كلية ملكية رأس مال المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص طبقا لعدة أساليب ، بحيث أعطيت للخوصصة عدة مفاهيم فهي⁽²⁾ تعني توسيع الملكية الخاصة وإعطاء القطاع الخاص المزيد من الأداء للاقتصاد، كما تعتبر الوسيلة للتخلص من الوحدات المفلسة وتحقيق إنتاجية وريح أكثر.

ويعرفها الأمر رقم 04/01 الصادر بتاريخ 20-08-2001 بأنها: صفقة لنقل الملكية لفائدة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين للقانون الخاص، بحيث تشمل هذه الملكية كل رأسمال أو جزء منه بحوزة الدولة ليتم التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية لأو اكتتاب لزيادة في راس المال وكذا الأصول⁽³⁾الثابتة.

¹ - شريف إسماعيل: إشكالية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ضل الانتقال الى نظام اقتصاد السوق أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير والاقتصاد جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2011 ص 250

² - شريف إسماعيل مرجع سبق ذكره ص 250

³ - علي خالفي إضاءات عن خوصصة في الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية العدد 2007/16 ص 86

3-7- دوافع الخصومة

* ضعف مردودية عوامل الإنتاج

* التبعية التكنولوجية المطلقة نحو الخارج

* عدم القدرة على ضمان النمو وإنشاء مناصب عمل

* عجز المؤسسات على إنشاء النجاعة، مما أصبحت تشكل عبء على موارد الدولة

* عدم الكفاءة في التسيير وفق متطلبات ميكانيزمات السوق

* ضعف توظيف القدرات الإنتاجية وفق الطاقة الفعلية (لا تتجاوز 50%)

* الاختلالات الهيكلية المالية تغطي عليها المديونية العامة إتجاه البنوك التجارية والخزينة

العمومية

إضافة لهذا أن السلطات لم تدخر جهد عن تقديم الدعم المالي للمؤسسات لعملية التطهير المالي، وإعادة الهيكلة الصناعية التي استهلكت 840 مليار دج بالفترة 1988-1997 بالإضافة على تحمل نفقات 400 000 عامل مسرح من العمل⁽¹⁾ منذ 1989، وإعادة رسملة البنوك التجارية خلال مدة 6 سنوات بمبلغ 670 مليار دج.

إضافة لما سبق أن النتائج الموائية تؤكد عجز القطاع على تحقيق الأهداف المرجوة:

الكشوفات المصرفية والبنكية: 30 مليار دج /1999، 92 مليار دج/1995، 113 مليار دج 1996.

- القيمة المضافة الصناعية بقيت سالبة: (3,5%) عام 1990، 55,6%- (1992)، 4%- (1994)، 1,4% 1995

- العجز المالي: 1985-19987/125 مليار دج

- مؤشر الإنتاج: وصل عجزه في سنة 1994 (8,4%-) في سنة 1997 (2,7%)

كما توجد أسباب أخرى يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- شرط التخلي عن الاقتصاد المخطط والعمل بميكانيزمات السوق، إذ يتطلب من الدولة ترك العمل الاقتصادي وتخصيص عقلائي للموارد المالية مع ترقية المؤسسة الحرة.

¹ - شريف إسماعيل مرجع سبق ذكره ص251

- تعود عوامل عدم الفعالية إلى عدم التناسق في التنظيم والتسيير، لأسباب ذات طابع هيكلي ومؤسساتي⁽¹⁾ حسب الأستاذ MICHLETCA O.BOUIN
- غياب التنسيق وسوء التسيير
- قلة الموارد المالية حيث تؤثر على قدرة الدولة على مسايرة المؤسسات العاجزة
- شرطية الرجوع للمبادئ المالية والاقتصادية المفروضة من قبل مخطط التعديل الهيكلي
- عدم تكوين وتأهيل العمال والافتقار لقدرات التسيير لدى المدراء لعدم ملاءمة الكفاءات مع حجم المؤسسات.

المبحث الرابع:

اعتماد مبدأ الانتقال إلى اقتصاد تحكمه ميكانزمات السوق

تعتمد الخصصة مبدئياً على بعض القناعات والدوافع منها السياسية الأيديولوجية إذ تعد عنصر رئيس لإحداث التغييرات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية.

كما يعتبر العديد من الاقتصاديين مثل Barbara ROGULSKA عند انتقاد معالجتها لموضوع انتقال اقتصاديات بلدان أوروبا الشرقية، إذ ترى بأنها مسألة سياسية بحثة وإيديولوجية بحيث تعد قاعدة شرعية الحكومة أو النظام السياسي الجديد، إذ تعتبر عامل أساسي ومدعم لإحداث القطيعة مع الماضي وتحديث صورة ومكانة الدولة في المجال الاقتصادي، وهي تعد نتيجة نهاية النظام الاشتراكي واستخلافه بنخبة جديدة ليبرالية كما هو الحال في روسيا.

ولكن في الجزائر تعد الخصصة حصيلة للإدارة السياسية الجديدة للسلطات العممية بهدف التغيير الجذري نتيجة لعدة أسباب منها:

عجز المؤسسات العمومية، تدني إيرادات المحروقات، عجز المالية العامة للدولة وقيود البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة.

إن تخلي الدولة من التسيير المباشر وخصوصة طرق التسيير والتنازل عن الاحتكار لبعض الأنشطة الاقتصادية مع إصلاح الهيئات ومع تحرير التجارة الخارجية وإعادة التنظيم البنكي تعد عوامل ضرورية وأساسية للتحويل الجذري للنظام الاقتصادي.

¹ - شريف اسماعيل مرجع سبق ذكره ص251

تعتبر الرغبة والإرادة السياسية بمثابة قاعدة التحكم، ولعامل الأساسي لإرساء اقتصاد السوق، نتيجة اعتماد حزمة من القوانين التي يطغى عليها في مجملها تحرير النظام الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي:

قانون المنافسة، القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، قانون النقد والقرض مجلس المنافسة، إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إنشاء مجلس النقد والقرض قانون خصصة المؤسسات، المجلس الوطني للخصصة.

وبالتالي من خلال ما تقدم نستنتج أنّ الخصصة كان لها الدور الأساسي والفعال لإحداث التغيير، المتمثل في التخلي الدولة من العمل الاقتصادي، إذ تعد مرحلة أساسية وهامة في التحول الجذري للنظام السابق.

4-1- أهداف الخصصة

يهدف قانون الخصصة في الجزائر إلى اعتماد نوعين من الخصصة:

الأول: من خلال الخصصة الكلية أي التحويل الكلي لحقوق التسيير والملكية لصالح القطاع الخاص.

الثاني: تحويل إلاً حقوق التسيير والاختفاظ بحق الملكية لصالح الدولة وهذا في مجال الخصصة الجزئية، وقد شرع في هذه العملية بصدور قانون المالية التكميلي لسنة 1994 من خلال المواد 24 و25 .

بدأت هذه العملية تحت ضغط الشؤكاء الاجتماعيين والأحزاب السياسية في عملية تحويل التسيير والخصصة الغير مباشرة للمؤسسات العمومية المحلية.

وقد انطلق العمل بشكل عقود إدارة أعمال ب 696 مؤسسة عمومية محلية، تمكنت بإنشاء حوالي⁽¹⁾ 1152 مؤسسة عمال، بعدما تمكنوا هؤلاء العمال من شراء أصول لحوالي 486 مؤسسة محلية.

كما قام المشرع بإدراج صمن القانون 95-22 للخصصة مفهوم تحويل الأصول الغير الغير مادية أو الغير منقولة دون ما يتعرض لبيع الممتلكات العقارية والمباني، كما تطرق لتلك المؤسسات ذات القدرة التكنولوجية المنعدمة والقيمة السوقية الضعيفة.

وبصدور الأمر الرئاسي رقم 01-04 في 08/01/2001 إجتهد المشرع لضبط لضبط المفاهيم من خلال السماح بالتنازل عن أصول المسسات بما فيها حقوق الملكية لكل من رأس المال أو التنازل عن أسهم الاكتتاب في رفع رأس المال.

¹ - شريف اسماعيل مرجع سابق ذكره ص 251

4-2- شروط الخصخصة

توجد مجموعة من الشروط لعملية الخصخصة إذا تحققت ستمنح الحد الأدنى لقبول تحول المؤسسات العمومية الاقتصادية من⁽¹⁾ القطاع العام إلى القطاع الخاص.

أ- الجانب المالي:

تساعد البنوك والجهاز المصرفي بصفة عامة في تبسيط عملية الخصخصة من خلال عدة عوامل نذكر منها ما يلي:

- * تقوم البنوك بشراء أسهم بعض الشركات حتى تنتهي عملية إعادة هيكلتها وإعادة عرضها للبيع.
- * تقدير المؤسسات ماليا، إعداد دراسات الجدوى (حجم التدفقات المالية الممكنة) ضبط قيم الأسهم.
- * إنشاء صناديق استثمار، تقديم قروض للعمال لتمكينهم جزء من السهم في رأس المال
- * عرض خدمات استشارية منجزة خاصة بشركات الأعمال.
- * ترويج وتسويق السهم لفائدة المستثمرين.

ب- الجانب الإعلامي:

يفترض أن يكون لعملية الإصلاحات برنامج إعلامي وإشعاري يتضمن الإجابة على كافة التساؤلات المطروح من طرف الرأي العام بهدف إنجاح مرحلة الخصخصة بالتركيز على العناصر التالية:

- * شرح لنواب الشعب بإيجابيات برنامج الخصخصة
- * ضمان الولاء والتأييد من طرف العمال
- * التأمين الصحي
- * توسيع نشاط المؤسسات الصغيرة
- * إشراك العمال في رأس مال المؤسسات

¹- عز الدين عبد الواحد- شروط خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر مقال بنادي الدراسات الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2008ص3

ج- الجانب الإجتماعي:

إنّ الآثار المترتبة عن عملية خوصصة المؤسسات وإعادة هيكلتها هودلك العدد الكبير من العمال المسرحين، ومازاد الوضع تأزم، عملية التقليل الآلي من اليد العاملة الزائدة، مما تسبب في مواجهة وتصدي من قبل النقابات والعمال، هذا الطرح يتطلب إنشاء آليات حديثة للتكفل بالحالات الإجتماعية من خلال عدة حلول نذكر أبرزها:

صناديق البطالة، التعويضات الخاصة للتسريح، الصناديق الإجتماعية، إنشاء ميادين جديدة للتوظيف بمساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة المكونة من قبي العمال المسرحين.

4-3- متطلبات الخوصصة من الجانب التقني

احتوت متطلبات الخوصصة من الجانب التقني عدة مطالب نقدمها فيما يلي طبقا ما ورد في مذكرة العمل لوزارة المساهمات:

* إبرام إتفاق مع مكاتب الدراسات المكلفة بتقييم المؤسسات الاقتصادية

* إنجاز برامج الأعمال

* انهاء عمليات التشخيص

* العمل على دراسة الجوانب المتمثلة بالتنظم والتقنيات المرتبطة بعمليات الخوصصة والشراكة

- طرق التمويل والتسديد لعمليات الخوصصة

- متابعة إلتزامات المستثمرين

- تسيير الأصول الزائدة

- مصداقية الزبائن وأشكال الضمانات

أ- العمل على تشخيص المؤسسة

يهدف تشخيص المؤسسة إلى معرفة⁽¹⁾ مايلي:

¹ - Evolution des operations de privatisations en Algerie pedant tinteression projet d,aide a la privatisation des EPE - suivi et accompagment Troisieme scion du 1 au 7/4/2005 plager MPPI p (16au 20)

* الامتيازات التنافسية

* إضهار تحكم المؤسسة في الجانب التنظيمي

* معرفة جانب القوة والضعف

ب- دراسة الأخطار من قبل المستثمرين

* دراسة الأخطار من قبل المستثمرين

* دراسة الأخطار التنظيمية والتسييرية

* دراسة الأخطار القانونية، المالية، الإقتصادية

* عملت هيئة COFACE بدراسة الأخطار التي شملت المحاور التالية:

خطر نقص في السيولة، ضعف القطاع البنكي، ضعف القدرة المالية للدولة، المديونية الخارجية، إخفاق في نظم الدفع للمؤسسات.

كما واصلت هيئة COFACE دراستها بترتيب الجزائر في المرتبة ب لأسباب البيروقراطية الإدارية وسكون النظام البنكي وهذا بنفس المرتبة مع البرازيل والمتمثلة فيما يلي:

* الإلمام بالمعلومات والمعطيات لتقييم الأخطار المتعلقة بالاندماج

* دراسة وضبط الأخطار واغتنام مجالات القوة والضعف

* دراسة المعطيات الضرورية لتقييم البدائل

* التحقق من المعطيات المالية، القانونية، الجبائية، التجارية

المبحث الخامس

الإصلاحات المالية في إطار برنامج الإستقرار الإقتصادي

اتبعت السلطات العمومية استراتيجية تمكنها التحكم في الأزمة والخروج منها طبقا ما تم الإتفاق عليه مع المؤسسات المالية الدولية، قصد تجاوز تبعية ميزانية الدولة لأوضاع أسواق النفط الغير مستقرة وخروجها من العجز الذي اثر عليها كثيرا ولما لا تحقيق فوائد تعود بها على القطاعات.

وفي سبيل ذلك اتخذت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات والسياسات الموالية.

إستنادا للجنة الإصلاح الضريبي المشكلة سنة 1987 التي قدمت تقريرا مفصلا سنة 1989 حول الإصلاح الضريبي فيالجزائر والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992.

ويهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق غاية رئيسية تكمن في انعاش الاقتصاد الوطني وخاصة تطور المؤسسة من خلال التكيف مع الديناميكية الاقتصادية ومن أجل ذلك سطرت بعض الأهداف المتمثلة فيما يلي:

1- عدالة النظام الضريبي

2- توظيف إيرادات مالية شاملة لتمويل وظائف الدولة

3- التوزيع الفعال للموارد

فلقد أصبح النظام الضريبي⁽¹⁾ المنتهج في الجزائر لا يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية بسبب عدم ملاءمته للمعطيات الاقتصادية الجديدة خاصة بعد توجه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.

5-1- أسباب الإصلاح الضريبي

توجد عدة اسباب أدت إلى الإصلاح الضريبي وأهمها يعود إلى النقائص والاختلالات المتعددة التي كانت تطغى على النظام الضريبي المطبق في تلك الفترة وبالتالي بإمكاننا حصر هذه الأسباب فيما يلي:

1- تعقد النظام الجبائي نتيجة للتغيرات⁽²⁾ المستمرة في مختلف الضرائب مما جعل التحكم فيه وتطبيقه صعب سواء بالنسبة للمكلفين بالضريبة أو الموظفين.

ويعود سبب هذه الصعوبة إلى تنوع الضرائب وتعدد معدلاتها مقارنة مع معدلات الضريبة في بعض، بالإضافة إلى اختلاف مواعيد التحصيل، وهو مازاد من العبء الضريبي على المكلفين فمثلا الجزائر كانت الضريبة على الأرباح تقدر ب:55% عام 1988 في حين أنه في الولايات المتحدة كانت تقدر ب: 35% فالضرائب على الدخل وحدها كانت 9 والضرائب على الانفاق 4 وغيرها من الضرائب وعلى رقم الأعمال شملت 18 معدلا، كما شمل السلم الضريبي عل الأجور والمرتبات لسنة 1985،20 معدلا لكل فئة مما ينتج عنه في النهاية 60 معدلا لوجود ثلاث فئات نأخوذة بعين الاعتبار، يمثل هذا العبء أحد العناصر التي ساعدت في غياب التوازن المالي للمؤسسات.

5-2- الضريبة على الدخل الإجمالي

¹ - صدوقي عبد الحفيظ مرجع سبق ذكره ص331

² - براهيمى سهام، براهيمى فايزة زوناتي فريدة تحت إشراف د ملود ديدان، ابحاث في الإصلاح المالي دار بلقيس الجزائر 2010 ص 101

تم اعتماد هذه الضريبة بموجب⁽¹⁾ قانون المالية لسنة 1991 وتطبق على الشخص الطبيعيين إذ تحمل تسمية الدخل الصافي الإجمالي، وهي ضريبة متصاعدة ومباشرة، وهذا ما تضمنه قانون المالية لسنة 2003 حدد أدنى فئة للدخل وهي 60000 دج وأعلىها 32400 دج بمعدلات 10% و40% ثم تم تعديل هذه الفئات مع مطلع سنة 2008 أداها 120000 دج وأقصاها 144000 دج بمعدلات 10% إلى 35%.

* يطبق معدل IRG على الفرق في الشرائح ليضاف إليه كما سبق إخضاعه

* ما نلاحظه هو تزايد رقعة الفئات من الدخل الضعيف مع محدودية فئات المداخيل المرتفعة⁽²⁾ مما يشكل خلل يحدث في عدم الإتزان في العبء الجبائي

* نلاحظ كذلك إرتفاع معدل IRG بنسب كبيرة من فئة إلى أخرى، مما يشجع المكلفين بالضريبة إلى محاولة تقليص المداخيل للتهرب وتحقيق العبء الجبائي

* على ضوء ما قدم نحاول تقديم ملاحظات وتقييم الضريبة على الدخل الإجمالي المتمثلة في النقاط التالية:

- هي ضريبة وحيدة على مجمل المداخيل المنجزة بمختلف أشكالها، مما نتج عنها نوعا من الشفافية والبساطة.

- السلم للخضوع يفتقر لبعض المعايير التنظيمية ولا وجود للعدالة

- يمثل نظام الاقتطاع من المصدر نوع من أنواع محاربة التهرب، ولكن تغاضي (إغفال) مداخيل أخرى يحد من العدالة الضريبية ومبدأ الملاءمة.

- الضريبة تركز على نظام التصريح، ولكن بالمقابل وأمام غياب وعي المكلفين ومحدودية خبرة كفاءة الإدارة تبقى الضريبة تفتقد للنجاعة والفاعلية في التنفيذ.

- لم تشمل هذه الضريبة المداخيل الناتجة عن الأنشطة المنزلية والأعمال الموازية.

5-3- الضريبة على أرباح الشركات

بهدف توحيد المتعامل مع المؤسسات العامة والخاصة تم اعتماد ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل المحققة من طرف الشركات والشخص المعنويين التي تحمل اسم IBS.

إذ تعتبر ضريبة سنوية تفرض على الأشخاص المعنويين التابعين للنظام الحقيقي، مع العلم لا يؤخذ في الحسبان رقم الأعمال، بهذه الطريقة تسعى على عصنة جباية الشركات، إذ تعد العامل الساسي

¹- قانون المالية لسنة 1991 الذي ينص على احداث نظام IBS, IRG, TVA

²- شريف اسماعيل مرجع سبق ذكره ص201

في تنشيط وانتعاش اقتصادي إضافة عن تحقيق هدفين اثنين الأول يتمثل في تنظيم شكلي والثاني تنظيم إقتصادي.

ومن إيجابيات الضريبة على أرباح الشركات نقدم ما يلي:

* عرض خدمات للمساهمين⁽¹⁾ من جراء تخفيف الضرائب على الأرباح الموزعة بعد ادخال الرصيد الجبائي.

* الحد من مبلغ الضريبة القابل للدفع وهذا بإيجاز تخفيض الحسائر للسنوات الماضية التي لا تتجاوز خمس سنوات.

ومن ضمن أهم الخصائص الواجب ذكرها نقدم ما يلي:

- تعد ضريبة عامة
- تعد ضريبة سنوية
- تعد ضريبة تصريح
- تعد ضريبة وحيدة
- تعد ضريبة نسبية

ويتقدّمنا لهذه الخصائص يتطلب منا تقديم مميزات هذه الضريبة وهي:

- البساطة
- تدنو من العدالة
- الشفافية

تطبيق مبدأ فصل الضرائب على دخل الأشخاص والشركات تحديد ضريبة قطاع الإنتاج هي وسيلة لترشيد جباية المؤسسة.

تطبق هذه الضريبة على الربح الجبائي بمعدل 30% ثم أصبح 25% و 19% سنة 2008، أما الأرباح المعاد استثمارها كان يطبق عليها ضريبة 15% إلى أن وصلت إلى 12,5% ثم 10% كما تدفع الأقساط السنوي وعددها ثلاثة قبل تاريخ 20 مارس، 20 جوان، 20 نوفمبر وكل تسبيق يساوي 30% من IBS ربح السنة الماضية مع الأخذ بعين الاعتبار رصيد التصفية قبل 20 أفريل من السنة ن+1.

وبالتالي نحاول تقييم ماسبق تقديمه عن الضريبة على أرباح الشركات.

¹- ناصر مراد الاصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحرير الاستثمائي رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية 1996 ص91.

* رغم تحقيق في تخفيض معدل IBS تبقى معاملة جميع المؤسسات بنفس الطريقة يعتبر اجحافا في حق الاستثمار ويحد من المبادرة.

* يمثل 15% عامل لتحفيز الاستثمار⁽¹⁾ للأرباح المعاد تشغيلها كما أصبح عاملا فعالا عندما خفضت إلى 10% .

* تطبيق نظام التسيقات يتيح ب تبسيط الأعباء على المؤسسات تمويل دوري لخزينة الدولة واحترام الملازمة في التحصيل.

* إنّ التزام خصم التكاليف بسقف معين له هدفين الأول الحد من التهرب والهدف الثاني حاجز أمام المؤسسات لتخفيض المبالغ المحتملة بطريقة حقيقية وهذا بعد انهيار قيمة العملة الوطنية.

5-4- الرسم على القيمة المضافة

طبق هذا الرسم سنة 1991 ليعوض النظام الأول TUGP, TUGPS وهذا نتيجة لعدة سلبيات، منها، عدم النلاءمة مع استراتيجية الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة.

يطبق هذا الرسم على القيمة المضافة الناتجة⁽²⁾ عن كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية وهي ناتج عن الفرق بين الناتج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطة، كما تمثل ضريبة غير مباشرة تفرض على الانفاق يجمعها المتدخلون في النشاط الاقتصادي في كل دورة من دورات النشاط ليتحملها بصفة نهائية للمستهلك.

أ- مجالات التطبيق

لقد تضمنت عدة عمليات منها كانت مطبقة مثل TUGP, TUGPS، إضافة إلى أنشطة حديثة كالتجارة بالجملة، المهن الحرة، المساحات الكبيرة، أما الهدف من وراء هذا هو التحكم في النشاط الاقتصادي وتحصيل موارد إضافية.

ب- زيادة مجالات التطبيق

¹ - شريف اسماعيل مرجع سبق ذكره ص 205.

² - Hassam FodiL chronique de Léconomie ALgerienne Vingt ans de réformes LiberaLes 1986- 2004 Les chemins d'une croissances retrouvé édition L'économiste d'Algerie Alger 06/2005 P.101 à 103.

يمكن للمكلفين بالضريبة السماح بخصم الضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالمشتريات شهريا من المبلغ القيمة المضافة لمبلغ المبيعات، إذ يحتوي الخصم على العنصر المادي والمالي والتجاري والإداري والخدمات.

ما يميز هذه النظام أنه يعمل بقاعدة الرسمية والمتمثلة في الفاتورة، كما يحث على المنافسة والنشاطات التجارية.

ج- تحديد عدد المعدلات

عملت الجهات الوصية على تقليص عدد المعدلات الذي كان يقارب 18 نسبة ليصبح من بداية سنة 2001 يحتوي على 2 معدل (17%) بعدما كان منذ سنة 1991 ب 40%، 21%، 13%، 7%، 14%، إلى أن وصل ل 17%، 7% يطبق الرسم على القيمة المضافة TVA على رقم الأعمال خارج الرسم، مقارنة بالنظام السابق TTC بهدف تخفيف العبء الجبائي على المكلفين بالضريبة.

وما يميز هذا النظام هو تسهيل في الضرائب الغير مباشرة ليحل محل TUGP و TUGPS ب TVA و 18 معدل ب: معدلين بهدف الانتعاش الاقتصادي بتخفيض من تكلفة الاستثمارات والعمل بتطبيقها وفق قاعدة المنافسة الحيادية والشفافة، وعلى المستوى الخارجي تحفز المؤسسات الوطنية على التصدير، لنتوقف في النهاية محاولين إبراز بعض الملاحظات على ضوء⁽¹⁾ ما تم تقديمه.

- تعتبر حيادية ولا تؤثر على النتيجة كما أن المؤسسات تؤدي دور وسيط بين الإدارة والمستهلك كما أنها لا تعد من التكاليف المخصصة.

- توفر هذه الضريبة إيرادات لخزينة الدولة طبقا لقاعدة مجال التطبيق وتواريخ التحصيل.

- تقوم المؤسسات المعفية في حدود قدرتها بشراء دون دفع الضريبة على القيمة المضافة، مما يتيح بتخفيض تكلفة الاستثمار.

- يعتمد الرسم على القيمة المضافة على تحفيز الاستثمار وتوسيعه مع العمل على استرجاع الرسم عند المشتريات بذات الفترة.

رغم هذه الإجراءات والتعديلات التي تعمل في إطار الإصلاحات لازال هناك نقائص منها:

- يطغى على هذه الضريبة عدم الفعالية جراء محدودية الوسائل المادية والبشرية لإدارة الضرائب.

- تؤثر الضريبة على القيمة المضافة على خزينة المؤسسة بالسالب (التسديد أثناء الشراء وبالمقابل تحصيل إيرادات المبيعات تقدم بالتقسيم مما ينتج عنها مشكلة السيولة.

¹- ناصر مراد مرجع سبق ذكره ص92

5-5- الإجراءات المعتمدة لتفعيل النظام الجبائي الجزائري

تعتبر هذه الإجراءات الحافز الأساسي من أجل تكييف النظام الجبائي مع متطلبات الإصلاح الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:

- إصلاح جذري للإدارة الضريبية وفق المعايير الدولية
- إعادة تنظيم قاعدة الاقتطاع من المصدر
- يشترط إعادة صياغة جدول الضريبة على القيمة المضافة بما يحقق الشفافية والعدالة.
- تطبيق قاعدة الاسترجاع الفوري TVA عند المشتريات
- تفعيل دور الإدارة في عمليات التسيير والموارد البشرية على مستوى الإدارة الجبائية
- تسهيل قانون الضرائب وعمليات التطبيق
- تسهيل العمليات الجبائية المتمثلة في المتابعة والتسديد الضريبي
- شرط تهيئة المحيط الملائم للاستثمار
- ومن أجل مواصلة سلسلة الإصلاحات الجارية تم:
- إنشاء مديرية كبريات المؤسسات 70% من ميزانية الدولة
- إنشاء مركز الضرائب يمثل 25% من موارد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة
- إنشاء مفتشية الضرائب الخاصة للنظام التقديري

5-6- إصلاح النظام الجمركي

يتضمن التزام الجمركي الجزائري مجموعة من الأنظمة نحاول تقديمها كالآتي:

- * نظام القبول المؤقت
- * نظام المستودع الجمركي
- * نظام التصدير المؤقت
- * النظام الخاضع للمراقبة الجمركية
- * نظام العبور

وبمطلع سنة 2000 أقرت الجزائر حزمة من الاصلاحات تعمل لهدف إنشاء تعريفه جمركية حديثة ترتكز على القيمة التعاقدية الفعلية للمبادلات عوض من القيمة الإدارية وتتمثل في أربع معدلات على النحو الموالي:

- معدل الاعفاء: 0%
- المعدل المنخفض 5%
- المعدل الوسيط 15%
- المعدل المرتفع: 30%

وبتطبيق هذه المعدلات أصبح النظام الجمركي الجزائري يتوافق لبنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعمل على تفكيك الحقوق الجمركية على الواردات الأوروبية إتجاه الجزائر.

الجدول المالي يوضح: كيفية تفكيك الحقوق الجمركية على الواردات من أوروبا إتجاه الجزائر

-1-5

الرقم	نوع المنتجات	وتيرة التفكيك
01	المواد الأولية، معدل التعريفه يتراوح ما بين 05% إلى 15%	إلغاء فوري للتعريفه بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
02	المنتجات النصف مصنعة التجهيزات الصناعية	يبدأ التفكيك سنتين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ويمتد على مدى خمسة سنوات
03	المنتجات التامة الصنع	يبدأ التفكيك بعد سنتين منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ على مدى 10 سنوات وبنسبة تفكيك 10%

المصدر: عبد الرحمان تومي، مجلة الدراسات الاقتصادية مركز البصرة للبحوث بدار الخلدونية للنشر القبة الجزائر العدد 2009/11 ص 73.

علما أن التركيبة الصناعية لم تستفيد من التفكيك من التعريفه الجمركية المتمثلة في التخفيض من تكاليف الإستيراد والمواد الأولية الصناعية لزيادة من نسبة التنافسية بالنسبة للمنتجات الموجهة للأسواق الخارجية بقصد ادخال نظام جمركي يستجيب لمتطلبات الأسواق الدولية، وتماشيا مع هذا النظم تم اتخاذ جملة من الإجراءات من شأنها تفعيل دوو هذا النظام وفي مقدمتها تبسيط النظام الجبائي والغاء كل

الأحكام الجبائية الخاصة بقانون الاستثمار وتعويضه بمنح الاستثمار بقصد تفادي هبوط رأس المال وتخفيف من تكاليف الشغل لفائدة استثمارات جديدة.

المبحث السادس

تحديث النظام المالي المحاسبي الجديد

تعد التطورات والتغيرات الاقتصادية الأسباب الأساسية التي تدفع في تحول الاقتصاد الرأسمالي محل سياسة الاقتصاد الموجه من طرف الدولة والتي تساهم في انتقال الملكية من الدولة للأفراد، وفي هذا الوضع أصبحت أهمية ودور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار أكثر من شرط ونتيجة لهذا يوجد عدد كبير من المؤسسات أصبحت لا تستطيع التحكم في مشاكلها والمتمثلة فيما يلي:

* التطور الكبير في تقنيات الإنتاج

* قلة المواد المتاحة

* اعتماد قرارات الاستثمار وقرارات تعظيم الربحية

* تزايد حدة المنافسة

وقد نتج عن ذلك عدة صعوبات ومشاكل، بحيث أصبحت إدارة المؤسسة تبحث عن طرق وأدوات علمية التي تسمح لها بالتحكم في تلك الصعوبات.

لذا يشترط قواعد ومفاهيم محاسبية تكون بمثابة مناهج تلتزم بها والمتمثلة في المعايير المحاسبية.

إنّ المعايير المحاسبية تمثل أدوات قياس محاسبية تستعمل في إطار الإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي.

6-1- أهداف المعايير المحاسبية

يندرج هدف المعايير في توفير مجال للمحاسبة وإعداد التقارير وفق منظومة الأمم المتحدة، بما يتوافق والمبادئ المحاسبية المتفق عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص والاحتياجات النوعية.

وتمثل تلك المعايير إضافة إلى اللوائح المالية في المنظمات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن السلطة التشريعية قاعدة السياسات المحاسبية في كل منظمة من المنظمات الموجهة للمراسلات المحاسبية في كل ما يخص العمليات ذات الطابع المادي.

6-2- الأسباب والحجج الدافعة لتغيير المخطط المحاسبي الوطني

تشمل أسباب⁽¹⁾ المؤدية لتغيير المخطط المحاسبي الوطني الآتي:

- اعتماد النظام الدولي الذي يفرض تغيير نظام عملنا المحاسبي بالنظام الدولي مما يتيح للمحاسبة بالتسيير وفق منهج معين ومبادئ تتسجم أكثر مع الاقتصاد المعاصر، والعمل على تحقيق معلومات تدل على مصداقية الحالة المالية للمؤسسة.

- طبقا لما جاء بمضمون هذا النظام أنه يتحمل احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية والتي تحوز على معلومة متجانسة ومقروءة عن المؤسسة التي تتيح إجراء المقارنة ومن ثم اتخاذ القرار.

- يعمل بطريقة تحليلية وأكثر وضوح للمبادئ والقواعد الكفيلة بالتسجيل المحاسبي للمعاملات التي تقيمها وإعداد الحالات المالية مما يحد من أخطار التصرف الإداري واللا إداري للقواعد وتسهل عملية مراقبة هذه الحسابات.

كما جاء هذا النظام المحاسبي الجديد بالعديد من العزائل الايجابية من حيث أنه يقدم الحلول المتمثلة في:

- يشجع الاستثمار نتيجة قابلية الحسابات للقراء من طرف المحللين الماليين والمستثمرين

- يُقدم الحلول التقنية للتسجيل المحاسبي وفي المعطيات المالية التي يطبقها مما يدعم من مصداقية المؤسسة.

- يساعد على مراقبة الحسابات التي تعمل مستقبلا بمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة والتي تشترط شفافية حسابات مميزة، مما يكون إجراء أمان مالي في تكريس وتوطيد الثقة.

- تطوير محفظة البنوك عن طريق إنتاج حالات حقيقية من طرف المؤسسات

- يتيح فرصة للمؤسسات لتطوير تنظيمها الداخلي وطريقة معاملاتها مع الجهات المهمة بالمعلومات المالية.

, guide du ministre des finances conseil nationale de la comptabilité ENàG edition ALger 01/2009 p 2a 39systeme

¹ -comtable financie le systeme comtable financier

6-3- إيجابيات العمل بالنظام المحاسبي المالي الجديد

تشمل مزايا العمل بالنظام المحاسبي المالي الجديد ما يلي:

- تعريفات وقواعد تقييم الأصول والخصوم والتكاليف والمنتجات وأيضا المعلومات الواجبة الظهور في القوائم المالية والخاصة بكل صنف فيما يتعلق بالسنتين الماضيتين
- توضيح المبادئ والقواعد الواجب التقيد بها عند تسجيل المعاملات وتقييمها وكذا عند إقامة القوائم المالية بهدف المراقبة والمعاينة لكل الحسابات.
- العمل من أجل الوصول إلى معطيات واقعية تدل عن مصداقية الوضعية المالية للمؤسسات.
- يجيز بتحمل بعض العمليات مثل الإيجار الموجه للبيع والعمليات التي تم إجرائها بالعملة الأجنبية وغير واضحة بالمخطط الوطني المحاسبي.
- نسخ عن القوائم المالية، الميزانية، حسابات النتيجة، جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة وجدول تدقيق الخزينة أو الأموال النقدية كما شمل ملحق توضيحي وتحليلي للقوائم المالية.

- قواعد تسيير الحسابات

- مدونة الحسابات

- النظام المحاسبي المعمول به على مستوى المؤسسات الصغيرة

6-4- إصلاح قانون الإستثمار

أ- الأهداف الأساسية لقانون الاستثمار في الجزائر

- تفعيل القانون الجبائي المشترك أكثر واقعية وملاءمة مع أهداف استقطاب الاستثمار
- دفع التنمية المحلية بالاستخدام الأمثل للقدرة
- اعتماد نموذج التحفيز بما يتلاءم مع مشاريع الاستثمار للفائدة الوطنية.

6-5- القوانين الخاصة لتنمية الإستثمار خارج المحروقات

* المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24-03-2001 الخاص بتشكيله، تنظيم وتسيير المجلس الوطني للاستثمار.

* المرسوم الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتنمية الاستثمار

* المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 03-09-2001 المتعلق بمنح صلاحيات تنظيم

وتسيير الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير الاستثمار (ANDI)

6-6- أهم المبادئ التي جاء بها قانون الإستثمار

- الالتزام بتحويل رأس مال المستثمر⁽¹⁾ والعوائد المترتبة عن الاستثمارات المنجزة عن طريق العملة الصعبة القابلة للتحويل.

- الاختيار المطلق للاستثمار، اختيار الأنشطة ومناطقها، إنشاء المؤسسات
 - مشاركة الجزائر لمختلف المعاهدات الدولية في إطار ضمان حماية الاستثمارات
 - لا تفضيل بين المستثمرين الجزائريين والمستثمرين الأجانب
- كما تضمن قانون الاستثمار الاتفاقيات المتعددة الأطراف الموقع عنها والمتمثلة في:

* المعاهدات الهادفة لتشجيع وحماية الاستثمار

* المعاهدات الهادفة إلى عدم ازدواجية الفرض الضريبي

أ- الهيئات المكلفة بالاستثمار

- مجلس وطني مكلف بالبحث في المسائل الخاصة بالاستثمار
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمتها تطبيق قانون الاستثمار
- تعمل الوزارة على اقتراح الاستراتيجيات وسياسات التنمية وتطوير الاستثمار

ب- وظائف الأجهزة المكلفة بالاستثمار:⁽²⁾ برئاسة رئيس الحكومة

- العمل على تطبيق القرارات والتدابير التحفيزية بالإضافة إلى الامتيازات الممنوحة
- اعتماد إستراتيجية تحتوي أولويات الاستثمار
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار

6-7- وزارة المساهمة وترقية الاستثمار

- تنسيق الأنشطة المرتبطة بتهيئة وتنفيذ برامج الخوصصة
- العمل على تقديم اقتراحات واستراتيجيات تطوير وتنمية الاستثمارات

أ- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- تعمل على تطوير التنمية ومتابعة الاستثمار
- التحكم في الإطار القانوني لتشجيع الاستثمارات والشبابيك الوحيدة اللامركزية

¹- شريف إسماعيل مرجع سبق ذكره ص 216

²- المرسوم التنفيذي رقم (06-355 الصادر في 09-10-2006) المتعلق بصلاحيات وتكوين وتنظيم وتسيير المجلس الوطني للاستثمار.

ب- الشباك الوحيد اللامركزي

- استلام ودراسة تصريحات الاستثمار
- تسليم قرارات الامتيازات
- تقديم خدمات للمستثمرين والمتمثلة في:
- تطبيق إجراءات إنشاء المؤسسات وإتمام المشاريع الاستثمارية
- الحصول على المعلومات القانونية والتقنية
- الالتزام بمتابعة الاستثمارات الخاصة والتقيد بالتعهدات

ج- صعوبة الإجراءات التي تعترض استثمار المؤسسات في الجزائر

نتيجة للإجراءات الصعبة وما يعترض فرص استثمار المؤسسات في الجزائر نحاول أن نقدمها في العناصر التالية:

- الافتقار المهني عند البنوك
- بطئ وعدم التحكم في تسيير الهيئة المكلفة بتطبيق القواعد القانونية لتطوير الاستثمار
- كثرة في إجراءات البيروقراطية نتيجة لسوء تطبيق القوانين
- معضلة الحصول على العقار الصناعي

6-8- العمل البنكي

وفق ما جاءت به عناوين العناصر السابقة نحاول تقديم شرح كل عنصر وهذا كما يلي:

ما يميز النظام البنكي هو احتياجات التمويل الغير مغطاة من طرف البنوك هذا بالمقارنة عندما كانت المؤسسات في السابق تتحصل على العملة الصعبة التي تحتاجها لدى البنوك.

إضافة إلى مسح الديون لدى الخزينة العمومية سمح للبنوك من مقابلة احتياجات الزبائن في إطار قروض الاستثمار والإستغلال.

كما نلاحظ لا أثر لدراسات الجدوى للمشاريع، ولرأس المال الخاص والضمانات المطلوبة وقلة خبرة الإدارة والكفاءات لدى المسيرين.

ومن جانب آخر نلاحظ بطئ كبير في إجراءات الوساطة المالية كتحويل صك من وكالة إلى أخرى يستغرق قرابة شهر.

كما تميزت بعض أعمال البنوك بالأخطاء المتكررة على مستوى الكشوفات لبعض البيانات الواردة وتصل عادة متأخرة وما يزيد عدم ملاءمة الوضع وإستهلاك الوقت أكثر مما يتطلب النسبة القليلة من

متعاملي الصكوك ويطأ في التحويلات البنكية، الأمر الذي يتطلب تغيير نظام العمل القديم بنظام جديد، وإضافة لذلك الاستجابة لطلبات ترخيص الاستثمار يستغرق في أغلب الأوقات اثني عشر شهرا.

في الواقع أن البنوك لم تعد قادرة (متمكنة) من متابعة تنفيذ المشاريع في حال حدوث أي موانع للزبائن كما يبقى دورها محدود في توظيف الموارد طويلة المدى، وذلك بالرغم من القيام بإعادة الرسملة والتطهير المالي للبنوك، وقد اتخذ بنك الجزائر إجراءات الحيطة والحذر تسمح في تحويل الودائع القصيرة الأجل إلى سلفيات متوسطة وطويلة، بتدخل البنوك في تمويل أنشطة الاستيراد والتصدير بدون أخذ بعين الاعتبار الجانب الصناعي الإنتاجي مع هيمنة القطاع العمومي في الوقت الذي تعرف فيه البنوك الخاصة نمو بوتيرة متباطئة السبب الذي يفتح المجال واسعا لتطوير وتنمية الشراكة مع البنوك الأجنبية بهدف جذب رأس المال.

6-9- واقع الإستثمار في الجزائر

يعتبر الاستثمار أحد أهم مكونات الناتج المحلي الخام، وقد أخذ اهتمام الاقتصاديين على المستوى النظري التطبيقي، وحاز الاستثمار الخاص - خاصة - اهتماما كبيرا في برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي شمل عدة سياسات.

لكن دراسة الأساس النظري لهذه السياسات⁽¹⁾ تؤكد أنها تعتمد في حفز الاستثمار ورفع معدلات النمو على السياسات النقدية والضريبية في المرتبة الأولى وخاصة سياسة تحرير أسعار الفائدة، وهذه العلاقة السببية هي محل جدل، بسبب تدخل الظروف الداخلية والخارجية ومنهج القياس.

ولقد صاحب ضعف معدل النمو في الجزائر ضعفا في الاستثمارات وهذا خلال التسعينات من القرن الماضي مع تدني في الإنتاج وتوسع النشاطات غير الرسمية كما توجد عدة صعوبات تواجه المؤسسات⁽²⁾ الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولإثبات ذلك نستعرض تطور الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في الجزائر بالجدول الموالي:

¹ - عبد القادر خليل محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006) أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2008 ص 421.

² - مسيكة بعداش و رابح حمدي باشا واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجلة CREAD بوزريعة رقم 76 / 2006 ص 81.

تطور الاستثمار الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2000

2-5

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاستثمار الإجمالي (iG)	160,2	266,8	319,8	336,2	467,9	633	644,4	647,5	774	860	918,5
التكوين الإجمالي لرأس المال (ABFF)	141,9	215,8	278	324,1	407,5	541,8	639,2	728,8	789,8	852,9	962,1
تغيير المخزون مليار دج	18,3	51,0	41,8	12,1	60,4	91,2	05,2	9,4	45,2	70,2	65,6
معدل تغيير الاستثمار %	-	67	20	5	39	35	2	0,5	20	11	7
الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الخام	29,0	31,0	30,0	28,5	31,5	32,0	25,0	23,5	28,0	27,0	22,5

المصدر: عبد القادر خليل مرجع سبق ذكره ص 424

نلاحظ ارتفاعا اسميا مستمرا في الاستثمار الكلي ويؤدي فيه الاستثمار العام دورا مهما خاصة سنة 2000 نتيجة تدخل الدولة بمخططات تنموية هي: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2004 ومخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004⁽¹⁾ ومخطط دعم النمو 2005-2009 والبرنامج الخاص التكميلي لتنمية ولايات الجنوب ومخطط ولايات الهضاب العليا والصحراء وعليه رغم أهمية الاستثمار الخاص من حيث محاصيل الضرائب ودوره في التشغيل، فإنه غير متطور بوجه عام حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي⁽²⁾.

وإذا راجعنا تطور معدل الاستثمار ومعدل النمو في الاستثمار الحقيقي لوجدنا النتائج غير شاملة للفترة 1990-1997 حيث ترافق تراجع معدل تغيير الاستثمار مع ارتفاع معدل التضخم ويعود ذلك بالآثار الانكماشية لبرنامج التعديل الهيكلي.

كما نستنتج ارتفاعا ضئيلا لتغير الإستثمار بمطلع سنة 1998 نتيجة تطبيق البرامج التنموية وتدني معدل التضخم.

¹ - عبد القادر خليل مرجع سبق ذكره ص 425

² - CNES ALGERIE RAPPORT NATIONAL SUR Le développement Humain 2007 P 73.

ولتوضيح ذلك نقدم هذا الجدول:

تطور معدل النمو الحقيقي للإستثمار الإجمالي للفترة 1997-2000

3-5

السنوات	1997	1998	1999	2000
معدل النمو الحقيقي في الاستثمار	0,8	3,3	2,7	3,9

نلاحظ أن المعدلين المذكورين عرفا ارتفاعا ملموسا في الأربع سنوات بعد الانتهاء من تطبيق التعديل الهيكلي عدا سنة 1999 التي سجلت فيها معدل متدني، ويعود هذا التحسن للتطور الايجابي في المحيط الأمني والمالي للجزائر وكذا الاستقرار السياسي والتي مهدت لها التنظيمات والقوانين الصادرة. أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أختصر على مجال الاتصالات والمحروقات وأيضا الأدوية.

تبقى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ضعيفة مقارنة ببعض الدول المغاربية ولنوضح ذلك بالجدول الموالي:

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (الصافي) في الجزائر للفترة 1995-2000

4-5

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	0,025	0,270	0,260	0,50	0,46	0,42
معدل تغير الاستثمار الأجنبي المباشر (%)	-97,5	9,8	-3,7	92	-8	-8,7

المصدر: عبد القادر خليل مرجع سبق ذكره ص426

نستنتج من الجدول أعلاه أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتجاوز المليار دولار سنويا من سنة 1995.

كما عرف معدل تغير موجب أعلاه 92% سنة 1998 وأيضا معدل سالب أدناه 97,5% سنة 1995، وتعمل الجزائر جاهدة لتوفير مناخ ملائم له بمطلع الألفية الحالية بتوفير محيط تشريعي مناسب والعمل بالإصلاحات الهيكلية في القطاع الاقتصادي والمالي.

ويتضح أن تطور مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر يعد مؤشر هام لماله من قراءة وتحليل لمعرفة المستثمر الأجنبي للمؤسسات الاقتصادية في أي بلد، ولهذا أدخلنا هذا المؤشر في الإصلاحات الاقتصادية لمعرفة تطوره في الجزائر ومقارنة ببعض الدول وهذا بالجدول التالي:

تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الخام لمجموعة دول في الفترة (1999 - 2000) الوحدة %

5-5

البلد	نسبة إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي العام	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الخام
الجزائر	1,3	0,2
تونس	2,5	1,5
المغرب	2,9	2,8
ماليزيا	1,8	1,5
البرتغال	3,3	3,3

المصدر: ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مقال ضمن مجلة علوم إنسانية إلكترونية، العدد 24 سبتمبر 2005.

ولتوضيح أكثر نقدم الجدول الموالي بمقارنة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر والمغرب وتونس وهذا خلال الفترة 1990 - 2000.

6-5

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجزائر	0,004	0,039	-	-	-	0,025	0,270	0,260	0,50	0,46	0,42
تونس	0,076	0,122	0,364	0,575	0,426	0,378	0,351	0,365	0,068	0,368	0,779
المغرب	0,165	0,296	0,391	0,468	0,227	0,335	0,357	1,079	0,333	0,850	0,201

المصدر: ناجي بن حسين مرجع سبق ذكره

(-) البيانات غير متوفرة

- بنك الجزائر تقرير 2006

- مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والتنمية، تقرير الاستثمار الدولي المباشر في لسنة 2002

ما يفسر ذلك أن عامل الاستقرار الأمني والسياسي ومناخ الاستثمار كان الدافع الرئيس على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال بلوغها لمستويات مقبولة منه ونظرا للوضعية التي كانت تعيشها بالمقارنة للمغرب وتونس.

وحسب تقرير منظمة (OCDE) حول الاستثمار في العالم لسنة 2002 عن الجزائر⁽¹⁾ يرجع أسباب التحسن إلى الاستثمار الكبير في قطاع المحروقات الذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية وما زاد تدعيم هذا التحسن بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وأيضا خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية.

إنّ تحسن صورة مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، يسايره الخطأ، لأنّ الاستثمارات انحصرت في قطاع المحروقات ولا يساهم هذا الأخير في الإنشاء إلا نسبة قليلة من مناصب العمل، وقد وصلت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الخام إلى 2،0% للفترة⁽²⁾ (1999-2001)

ونتيجة لهذا فإنّ الجرائر مطالبة بالمزيد لتطوير الهياكل القاعدية للاستثمار، التي تشترط الإطار السياسي والقانوني والمؤسساتي التي تقوم فيه الأعمال وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام، من خلال سياسة انفتاح خارجي وحرية اقتصادية داخليا مع منح تحفيزات ملموسة.

لهذا يمكننا تقديم مؤشر مركب مكون من مجموعة سياسات اقتصادية لمناخ الاستثمار تم إنشاؤه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمطلع سنة 1996 وهذا من خلال الجدول التالي:

5-7 المؤشر المركب لمناخ الاستثمار للجزائر سنتي 1999 - 2000

درجة المؤشر	التغير في المؤشر	2000	1999	نوع المؤشر
3	4+	2،4	1،6-	مؤشر السياسة المالية: عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الخام
3	9،9	10،1-	2،0 -	مؤشر ياسة التوازن الخارجي: عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الخام
0	0،6	4،8	4،2	مؤشرا لسياسة النقدية: معبر عنه من خلال معدل التضخم

المصدر: ناجي بن يوسف مصدر سابق ذكره ص111.

¹ - عبد القادر خليل مرجع سبق ذكره ص 426

² - عبد القادر خليل مرجع سبق ذكره ص427

* يتم حساب المؤشر المركب من خلال المتوسط الحسابي لدرجة المؤشرات الثلاث: $(3+3+0)3$ علما أن تقسيم المؤشر

يكون كما يلي:

أقل من 1 يعني عدم تحسن مناخ الاستثمار، من 1 إلى 2، ويعني تحسن مناخ الاستثمار، من 2 إلى 3 يدل تحسنا كبيرا في مناخ الاستثمار.

تدل نتيجة المؤشر المركب أن الجزائر في طور تحسين مناخ الاستثمار وهذا ما يميز مساعي الجزائر إلى حد اليوم، ولإثبات ذلك يمكننا تقديم جدول مقارنة يشمل مجموعة مؤشرات دولية لمناخ الاستثمار، وهذا من وجهة قراءة المحللين⁽¹⁾ الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين، كما تتميز هذه المؤشرات بتنام بتنام مستمر، وباعتراف القائمين عليها لم تبلغ بعد مرحلة الدقة المطلقة والثبات، كما تحمل هذه المؤشرات بعض الأخطاء، لكن استعمالها كمؤشرات منح لها مصداقية عملية وهذا من خلال ما يحتويه البلد من الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيبه فيها، وبالتالي نقدم الجدول الموالي لتوضيح ذلك.

8-5 ترتيب الجزائر وتونس والمغرب في عدد المؤشرات الدولية المختارة لسنة 2000

مؤشر الثقافة	المؤشر المركب لقياس ثروة الأمم الناهضة ل:70 دولة	المؤشر المركب للمخاطر القطرية	مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ل: 140 دولة		مؤشر التنمية البشرية 162 بلد	مؤشر استدامة البيئة	مؤشر الحرية الاقتصادية	المؤشر البلد
			مؤشر الأداء	مؤشر الإمكانات				
—	54	87	96	111	106	70	94	الجزائر
36	35	56	74	67	97	61	68	تونس
—	49	53	90	101	123	73	68	المغرب

المصدر: ناجي بن الحسين مصدر سابق ص 169

(-) بيانات غير متوفرة

نقرأ بالجدول تأخر الجزائر ضمن المجموعة المعنية، مع العلم أن بعض المؤشرات تطورت في سنة 1997، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان عامل أساسي في تغيير تصنيف الجزائر من المرتبة 106 سنة 1996 إلى المرتبة 97 سنة 1998.

كما يظهر مؤشر الأداء حالة الانتقال من المرتبة 101 سنة 1999 إلى المرتبة 94 سنة 2000.

ورغم هذا بقيت الجزائر تصنف ضمن المجموعة الرابعة ذات الأداء المنخفض والإمكانات المنخفضة، وهذا ما يدل على ضعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تحسنه.

¹ - عبد القادر خليل: مصدر سابق ذكره ص 427

وطبقا لما جاء بتقرير مجلة فوريس⁽¹⁾ حول الدول الأكثر ملاءمة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لسنة 2000 أخذت الجزائر المرتبة 83 من ضمن 144 دولة التي تضمنها التقرير تتقدمها في ذلك تونس المرتبة 46، والمغرب المرتبة 66، وترتب بعدها كل من السعودية ومصر اللتان أخذتا بالترتيب المرتبة 84، 101 عالميا واحتلت الكويت الصدارة عربيا والمرتبة 37 عالميا⁽²⁾

وبالتالي تبقى الجزائر وفق هذا الترتيب تتراوح مكانها وبعيدة عن تحقيق أهداف الحكومة رغم التسهيلات الممنوحة، في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر لم تحقق⁽³⁾ المنتظر منها.

وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتطلب تدعّمه عن طريق تحرير الاقتصاد، فإنّ 96% منه تسيطر عليها البلدان الصناعية التي تستثمر نسبة 75% في الدول المشابهة وغالبا ما تستثمر نسبة 25% المتبقية في بلدان آسيا ومعظم هذه الاستثمارات تتمثل في إعادة شراء مؤسسات دون إنشاء مناصب شغل حديثة، بل يتابعها تسريح العمال وغايتها بنسبة 80% من الحالات تدعيم الأسواق⁽⁴⁾ أو توسيعها.

وبذلك يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة الأجنبية لا تقتصر فقط على اتخاذ قرارات كتابية بل هي جهد واتجاه⁽⁵⁾ محدد ضمن إطار إصلاح مناخ الاستثمار وتثبيت الثقة في أداء الاقتصاد الوطني ويستدل على ذلك بمؤشري الأداء وقياس الإمكانيات ومهما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه ليس بديلا للاستثمار المحلي بل مكمل له.

ولتحقيق هذا يشترط تعبئة الإدخار اللازم الذي يستجيب لذلك.

بعدها قمنا بتقديم موضوع الإستثمار الإجمالي، نحاول تقديم قراءة عن مدى تغطيته بالمدخرات المحلية وهذا من خلال الجدول الموالي:

1- تقرير مجلة فوريس التي اعتمدت على عدة مصادر، منها مؤشر هيرتج للحرية الاقتصادية لعام 2002
2- حفيظ صوابلي، مقال في جريدة الخبر اليومية الجزائر، بتاريخ 2007/04/15
3- سوفيان بو عياد، مقال في جريدة الخبر بتاريخ 2002/06/16
4- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير 2000، مرجع سابق ص 211.
5- عبد القادر خليل مرجع سبق ذكره ص 416

9 - 5 تطور المؤشرات المحلية وتكوين فجوة الادخار/ الإستثمار للفترة 1990-2000

سنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الادخار الإجمالي مليار دج	150,7	314,9	341,6	319,4	386	550	829,6	890,1	770,2	1033,9	1824,5
فجوة الادخار / الاستثمار	9,5-	48,1+	21,8+	16,8-	81,9 -	83-	185,2+	242,6+	3,8-	173,9+	906+
معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الخام %	271,8	36,52	31,78	26,84	25,95	27,43	32,28	32,11	27,47	32,15	44,24

المصدر: عبد القادر خليل مرجع سابق ذكره ص 433

نقرأ من هذا الجدول أنه يوجد تحسن في فجوة الادخار/ الإستثمار بوجود نتائج سلبية قبل وبعد تنفيذ البرامج المدعومة من الصندوق والبنك الدوليين لسنوات 1990، 1993، 1994، 1995، 1998 وأكبر فجوة موجبة كانت سنة 2000 وأقلها سنة 1992.

ويعود تحسن فجوة الموارد المحلية (الادخار/ الاستثمار) إلى زيادة عوائد المحروقات وتسجيل فائض⁽¹⁾ في الموازن العامة، مع استقرار نقدي، وتحفيز من القطاع المصرفي على الادخار.

ومن جهة⁽²⁾ بن بيتور يقول أن معدل الادخار يكشف لنا أننا لا نستخدم منتجة إمكانياتنا المالية في الصرف الذي يفتقر فيه اقتصاد البلد للاستثمارات المنتجة إلى النمو⁽³⁾ والتشغيل.

وبهذا فإنّ تقييم المجال الحقيقي يقدم لنا معطيات موجبة نسبيا وضعيفة في معدل الاستثمار ومؤشر الناتج المحلي الخام ومعدل النمو الحقيقي في الاستثمار، كما عرفنا نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تحسن فجوة الموارد المحلية التي توضح مشكلة عدم الاستخدام الأمثل للمدخرات وعدم تناسب الإستثمار لها.

إلا أنّ ما تم تحقيقه من نمو لم يتعدى نسبة 7% بهدف تخفيض نسبة البطالة، كما أن الاستثمارات الأجنبية محدودة، مما يشترط من أصحاب القرار مراجعة وتحسين المعايير العالمية لمناخ الإستثمار والاهتمام بالمجال التنظيمي والقانوني والمؤسساتي فعليا وليس حبر على ورق.

¹ - عبد القادر خليل مرجع سابق ص 431

² - وزير مالية جزائري

³ - عبد المجيد بوزيدي تسيير التوازنات المالية يومية الشروق الجزائر العدد 1721 بتاريخ 2007.

ومواصلة عملية الترويج لتسويق صورة الجزائر، مع المحافظة على استمرارية التوازنات المحلية والخارجية، أي بوجه عام إزالة كل معوقات الاستثمار الأجنبي والمحلي، مع تقديم ديناميكية أكثر فعالية خلال المخططات التنموية المعتمدة والتي أنجزت من خلالها النتائج السالفة الذكر.

6-10- التدابير الخاصة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر

أ- اختيار الإقامة:

وفق الأمر 03-01 المؤرخ في 20-08-2001 كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين العموميين أو الخواص، الجزائريين أو الأجانب لهم الحق في الاستثمار في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وفق صيغ (إمتياز رخص) مع إمكانية استفادة من بعض الامتيازات الجبائية والجمركية المنصوص عليها في الأمر (03/01)

ب- إجراءات المساهمة:

يسمح للأجانب أخذ مساهمات بنسبة كبيرة في رأس المال بالمؤسسات المحلية الخاصة والعمومية ويعد هذا الإجراء قانونيا

ت- التزامات التصريح:

يتطلب التصريح بالاستثمار وهو إجراء جد ضروري لدى الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار التابعة لوزارة المساهمات وترقية الاستثمار.

ث- طلب الرخص الخاصة:

يوجد العديد من المنتجات التي تتطلب إجراءات الحصول على ترخيص بطريقة مسبقة من طرف مصالح السجل التجاري

ج- الأراضي⁽¹⁾ والعقارات:

1- الحلول الأولية المؤقتة:

- توطين المؤسسة بالإقامة الرئيسية للمسير
- توطين المؤسسة بمركز الأعمال
- إمكانية إيجار المحلات المهنية

¹ - المرسوم التنفيذي رقم (07-119 المؤرخ في 23-04-2004) يتضمن تأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري - المرسوم التنفيذي رقم (07-120 المؤرخ في 23-04-2004) يتضمن تنظيم وتكوين اللجنة المساعدة لتحديد وترقية الاستثمار وتنظيم العقار - المرسوم التنفيذي رقم (07-120 المؤرخ في 23-04-2004) يتضمن تطبيق الرخصة رقم 06-11 بتاريخ 30-08-2006 المحدد لشروط وطرق البيع والتخلي عن الأراضي التابعة للقطاع الخاص للدولة والموجهة لتحقيق مشاريع الاستثمار.

2- إمكانية شراء الأراضي والمباني ذات الطابع الصناعي والتجاري:

من الطبيعي شراء العقار الصناعي والتجاري، وهناك العديد من الإمكانيات والصيغ المعتمدة نذكر

منها:

- تقديم طلب للحكومة
- إمكانية شراء الأراضي من طرف القطاع الخاص
- تقديم طلب للجنة المرافقة المحلية لترقية الاستثمار CALPI
- الشباك الوحيد للهيئة التي يوجد بها CALPI بحيث تستقبل المشاريع القابلة للإنجاز وذات مصداقية.

ه- المساعدات على الإستثمار

1- طرق المساعدة:

- الإعفاء من الضرائب لمدة (3-10 سنوات) شريطة تقديم الطلب لدى ANDI
- تحمل الدولة نسبة من المصاريف كحقوق تحويل الملكية، حقوق التسجيل، حقوق إنشاء المؤسسات والاستفادة من المعدلات المنخفضة لعقود التكوين ورفع رأس المال.

2- المناطق الجغرافية:

- الهضاب العليا
- مناطق الجنوب
- إمكانية الاستفادة من الإعفاء الضريبي (لمدة 3-10 سنوات) من الرسم العقاري للمباني الموجهة للنشاط الاقتصادي مع منح تخفيض ل: 50% من معدل الريح المعاد استثماره
- إعادة تعديل النص القانوني للمناطق الحرة
- تحديد الهيئات المكلفة بالتمويل منها (FGA) ، صندوق ضمان القروض الموجهة PME/PMI

و- إمكانيات الإستثمار

1- القطاعات الإستراتيجية ذات أهمية

- قطاع المحروقات
- * العقار
- * الكيمياء
- * الصناعات الغذائية

2- القطاعات ذات القدرات المالية

- الصحة
- السكن
- الصيدلة
- التجارة الخارجية
- البنوك
- البحث والتطوير
- السكك الحديدية
- المياه
- البحث والتطوير

6-11- إصلاح القانون التجاري

لقد بقي القانون التجاري ولم يطرأ عليه أي تغيير طيلة 25 سنة، بحيث أصبح يتميز بتوجهات الاقتصاد الاشتراكي الذي لا يمنح أي حق للقطاع الخاص ويعرفه بأنه استغلالي، ومع اعتماد الإصلاحات في سنة 1988 أصبح أكثر من ضرورة تكييف القواعد التجارية مع أساليب اقتصاد السوق.

عملت السلطات العمومية بإصدار القانون التجاري في سنة 1993 ليتم تعديله في سنة 1995 وينص على ضرورة توضيح القانون التجاري للمؤسسة الخاصة مع اعتماد كل أشكال المؤسسات طبقاً لمفهوم الليبرالي، كما يهدف هذا القانون أيضاً إلى تقنين كل الآليات المالية التقنية التي تساعد (تسهل) على الخصوصية، تحديد وتطوير المؤسسة الاقتصادية، يعالج ويسوي كل حالات تغيير رأس المال الاجتماعي والتنازل عن المستحقات وعقود التسيير مع التصفية والحل كما ينص على آليات تنظيم وتسيير المحاكم التجارية.

بغاية إتاحة شروط المنافسة يتطلب تحقيق شروط المعاملات من أجل الوصول إلى تحقيق فعالية الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني والبحث عن النجاعة، لذلك اعتمدت الدولة حزمة من الإجراءات الهادفة إلى إقامة قواعد المنافسة المتمثلة في:

- فعالية المؤسسات المخصصة تبقى المحرك لهذه المنافسة
- تبسيط أنظمة الاحتكار من الجانب الاقتصادي
- إصدار قانون المنافسة (إنشاء وسائل السوق المفتوح، إقامة ممارسات تنافسية)
- اعتماد سياسات تستجيب للمنافسة القانونية
- عقلانية التسيير، إنشاء أخلاقيات العمل الاقتصادي

المبحث السابع

وضع النظام المالي وإجراءات الانتقال إلى اقتصاد السوق

إنّ عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تتطلب جملة من الشروط نقدمها كما يلي:

- إصلاح النظام المالي والمصرفي وتدعمه بحوافز فعالة، يعمل على مبدأ التنوع واللامركزية في اتخاذ القرار، واتخاذ طرق التسيير التي تخدم المؤسسات والأدوات والأسواق.
- توسيع نشاط السوق المالي والنقدي وتهيئة الإطارات البشرية المؤهلة مع إصلاح النظام المحاسبي للبنوك.
- تحديد المجالات والضوابط المالية في المرحلة الانتقالية، إلى جانب إرساء إطار مؤسسي وقانوني.
- إنشاء منافسة بين البنوك وتحسين وتطوير أداء البنوك في ظل العمل على خصوصتها لتحقيق التسيير الفعال.
- إخراج القطاع المالي الجزائري من الاختلالات التي يعيشها⁽¹⁾ المتمثلة في عدم التحكم في عمليات التسيير والتنظيم وعدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم خبرة الإدارة الائتمانية وغياب المنافسة بحجة عدم التحكم التكنولوجي، إضافة لهذا يتطلب العمل تقويم ما تركه النظام السابق الذي تسبب في بروز ظواهر أخرى والمتمثلة في اقتصار نشاطه على الوظيفة المحاسبية وإعادة الخضم وتسيير الحسابات، والاعتماد على موارد الإصدار النقدي والاقتراض الخارجي.
- استخدام الأدوات الغير مباشرة المتوجهة نحو السوق لتحقيق الاستقرار الكلي
- تحرير الأنشطة والأسعار والسوق وكذلك تخفيض الموارد بطريقة فعالة

7-1- التدابير الداخلية لإصلاح البنوك

تأتي التدابير المتخذة ضمن سلسلة تدابير إصلاح النظام البنكي نحاول تقديمها في النقاط التالية:
بما أنّ البنك هو مؤسسة اقتصادية، بنك أولى، شركة أموال خاضعة لقانون رؤوس الأموال، القانون⁽²⁾ التجاري والمدني.

- تطوير نتائجها على المدى البعيد
- إعادة هيكلة البنوك والتطهير المالي المنتظم لمحفظتها
- تصفية بعض الحقوق

¹ - شريف إسماعيل مرجع سبق ذكره ص 229.

² - REVUE MOC LE NOUVELE élan DES PRIVATISATION - Réformé bancaire N° 1735 du 29-12-2005 P 56.57.60

- تفعيل دورها وتطوير وسائل العمل والإعلام لمنافسة البنوك الأخرى
- أما الإجراءات المكملة ذات الطابع⁽¹⁾ الكلي فتشمل مايلي:
- فتح سوق المنافسة الخاصة
- التنظيم بالحيطه والحذر للنشاط البنكي
- إعادة الاعتبار للبنوك السلطة النقدية وصلاحيات البنك بكيفية تنشئ مجال مناسب للادخار والاستثمار والنمو
- تنظيم إعادة التمويل عن طريق السوق والادخار.

2-7- التدابير الخارجية لإصلاح البنوك

لقد شمل النظام الجديد تدابير إضافية غايتها الحرص علي مصداقية ومكانة بنك الجزائر والمتمثلة في اعتماد قواعد الحيطه والحذر وإدارة المخاطر المصرفية بحيث يعمل البنك الجزائري على ضمان احترام قواعد الحيطه والحذر عند منح القروض مما يتطلب متابعة مستمرة وتحليل لمردوديتها وملكيته لسيولتها ومرونتها وتكييفها مع المحيط التنافسي الجديد.

تتمثل المخاطر البنكية في خطر السيولة، خطر معدل الفائدة، حذر سعر الصرف.

كما تهدف القواعد التنظيمية لتسيير الحذر للأخطار إلى تحقيق:

- استقرار وتدعيم النظام المصرفي
- انسجام التنظيمات⁽²⁾ الجديدة مع أهداف اللجان والمنظمات الدولية في الأجل البعيد
- التحكم في الأخطار المصرفية.
- احترام المنافسة

* أما القواعد المتعلقة بضمان تحقيق توازن البنوك تتمثل كما يلي:

- نسبة السيولة 0,6%
- نسبة الملاءمة 8%
- نسبة تقييم الأخطار، تفادي الزبائن المشكوك فيهم

ولتدعيم القواعد المتعلقة بضمان تحقيق توازن البنوك أضيفت شروط أخرى تتمثل في طبيعة العلاقة التي تربط البنك مع الدولة وممثلي السلطة، مع مؤسسة إصدار الوصاية الوزارية.

¹ - Hassam foudil chronique de L'économie ALGERIENNE- Vingt ans de reformes Libérales 1986-200A LES CHEMINS dune CROISSANCE Retrouvé EDITIONS L'économiste d.aLgerle 06/2005.

² - Abdelkrim SADEG réglementation de L'activité bancaire tom 1 Les presse de L'imprimerie A BEN 2006 p,31-32

7-3- ضرورة إصلاح النظام المصرفي

يوجد العديد من المتطلبات يشترط القيام بها حتى يصبح النظام المصرفي الجزائري مواكب للإصلاحات من ناحية وتحديات المنافسة العالمية من ناحية أخرى، وعليه نحاول تقديم هذه المتطلبات فيما يلي:

- اعتماد سبل العمل تتميز بالكفاءة والمصدقية لمواجهة المنافسة
 - تحديد كلي للنظام المصرفي
 - شروط اكتساب الحلول السريعة⁽¹⁾ في معالجة المعلومات واستغلال الفرص في الأسواق الدولية
 - إنشاء أدوات مصرفية ومالية حديثة
 - مواجهة التطورات التكنولوجية المتلاحقة ووسائل الاتصال
 - ضرورة العصرية والتحكم في التسيير لمواجهة منافسة البنوك المقبلة على السوق
 - الوفاء بالاتفاقيات ومعايير العمل المصرفي الدولي
 - تحسين وتمكين قدرات المواد البشرية للتحكم في العمل المصرفي والتقني
- في هذا المجال يتطلب عصرية أنظمة الدفع بتعميم استعمال البطاقة المغناطيسية وتحسين آلية الدفع للفاتورات والمؤسسات العمومية وتقليص آجال تحصيل الشيكات وإنشاء قاعدة نقدية والتعامل بنظام تسوية الدفع للمبالغ الكبيرة ونظام الدفع عن طريق التحويلات والتكفل بالدفع المكثف على المقاصة⁽²⁾ للشيكات إلى أقل مدة ممكنة.

7-4- واقع النظام المصرفي الجزائري

تعريف: يتشكل النظام المصرفي من بنوك عمومية ذات مميزات تنفرد بها عن غيرها والتمثلة في:

- العمل بالطرق التقليدية التي لا تتواكب مع خدمات البنوك الأجنبية التي يفوق عدد خدماتها عن 380 خدمة، مقارنة بالبنوك الجزائرية التي تقدم إلا 40 خدمة.
- بعد المساحة الجغرافية يؤخر ف التبادل المعلوماتي ويؤثر في عمليات التنسيق
- ضعف حجم الإدخار سببه تدني معدل الفائدة
- غياب التسويق البنكي يطرح تساؤلات والتمثلة في:
(طريقة العمل "كيف)، متى، ومع من تتعامل

¹ - شريف إسماعيل مرجع سابق ذكره ص 235

² - journal el Waten reformes du Systèmes bancaire 220 du 29/11/2009 P 6 et 7

- التخصص والاحتكار
- عدم التقدير وسوء التعامل مع المخاطر لمواجهة الأزمات المالية المفاجئة
- قلة خبرة وكفاءة الموارد البشرية لعدم وجود برامج التكوين والتأهيل
- عدم الدراية والتحكم في التقنيات البنكية
- لا أثر لدراسة السوق وكذا مراقبة التسيير
- إخفاق في تحصيل المدخرات، وتطوير نوعية الخدمات
- محدودية الإمكانيات المادية الملائمة لطبيعة العمليات بصفة خاصة نظام الإعلام الآلي الذي أصبح لا يستجيب ومتطلبات الحالات الراهنة.

7-5- الرهانات التي تنتظر القطاع المصرفي

نظرا لواقع القطاع المصرفي في الجزائر أنّ هناك العديد من الرهانات الناتجة من النظام العالمي التي تتطلب الدراية والتحكم الكامل في التطور التكنولوجي ونظم المعلومات⁽¹⁾ وتأهيل الإطارات البشرية وكذا الطاقم الإداري وتحديث طرق الرقابة، ومنه نستنتج نوعان من الرهانات الداخلية والخارجية.

أ- الرهانات الداخلية

- يهيمن القطاع العام على هيكل ملكية البنوك بنسبة 18% من ضمن 13 بنك مرخص يوجد 8 بنوك عمومية التي تعد الأكثر أهمية ومساحة.
- تجزئة النشاط البنكي: تعمل البنوك على تمويل فروع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية ترتب عنه سيرورة العمل بآلية أساسية المتمثلة في المنافسة وأيضا تقليل الحوافز أمام المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطار.
- إهتمام في نصيب البنوك: يوجد عدد قليل من البنوك العمومية تملك أكثر من 95% مناصيب اصول البنك في السوق المصرفي الأمر الذي يحد من المنافسة ومضمون أداء السوق.
- يستحسن على البنوك صغيرة الحجم الإنضمام إلى بنوك أخرى بهدف الإندماج وتثبيت مكانته وكفاءته.
- إطالة إجراءات القرض⁽²⁾ والمقاصة: تدوم في بعض الأحيان الشيكات دون مقاصة فترة طويلة.
- عدم فعالية أنظمة المدفوعات: حيث توجد البنوك صعوبة في طرق معالجة العمليات وأدوات الدين.

¹ - شريف اسماعيل مرجع سابق ذكره ص 265.

² - بن عزوز بن علي انعكاسات الإصلاحات لإقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 31، 32-2003 ص6.

- محدودية استخدام التكنولوجيا والرقابة:

يتطلب على النظام البنكي أن يتحصل على شبكة معلومات والبيانات والقوائم المالية تستغل بطريقة فعالة لتسوية العمليات ودعم الشفافية لكي تساهم في ترغيب المستثمرين الأجانب.

- شرط تحديث وتطوير بورصة الجزائر:

إذ تعد حديثة النشأة وتتميز بمحدودية المعاملات، إذ لم يشمل نشاطها البنوك التجارية التي لم تستفيد من مزايا التعامل مع هذا السوق من تمويل، بيع، شراء، ربح، زيادة رأس المال، إذ ينبغي الحرص على تدعيمها وإصلاحها وتوفير المزيد من الخبرات المتخصصة.

- إيجاد حلول لبعض القيود المحاسبية التنظيمية:

أنه لا توجد ملاءمة المخطط المحاسبي البنكي مع طبيعة معالجة العمليات في ظل غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع البنوك.

- محدودية السوق الأولي والثانوي: يتطلب إنشاء⁽¹⁾ سوق نقدي يضمن السيولة النقدية ويوفر أدوات الدفع وتمويل الأنشطة، كما تتمكن السلطات النقدية من رقابة فعالة على الإئتمان، كما أنّ نمو السوق النقدي يتأثر بعدة عوامل منها: الحجم الكلي للودائع، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، الحجم الكلي للقروض، تعدد البنوك في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع.

- قلة الإتصال بين المنظومة البنكية ينتج عنه صعوبة التنسيق والتعاون للإطارات والعمال.

- إنتزامات قانونية: توجد مجموعة من النصوص القانونية بعيدة عن مجال تنظيم السوق البنكي كالاستقلالية والتدخل المتواصل للدولة في توجيه السياسات إذ أن جميع⁽²⁾ القوانين المحدثه منها: 06/88، 12/86، 10/90، 01/01، 11/03 تتمكن من تكييف البنوك مع المتطلبات والتحديات الجديدة.

ب- الرهانات الخارجية:

إنّ التحولات المتسارعة في المجال الدولي، الخاصة بظاهرة العولمة للخدمات التي تؤثر على أداء البنوك التجارية.

- فضلا عن الايجابيات الناتجة عن العولمة البنكية من تنويع الخدمات وإتاحة الفرص للمنافسة وزيادة أداء البنوك، إلا أنه توجد بعض السلبيات المتمثلة في المنافسة الغير المتكافئة، تأثير⁽¹⁾ سياسات البنوك الخارجية على سياسة الدولة.

¹- محمد شريف المان " الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الإنتقال"، كتابات سياسات الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية 2001ص 419 و421.

²- الطاهر لطرش تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003ص11

- ظاهرة اندماج البنوك العالمية الكبيرة أثر بشكل سلبي على البنوك الجزائرية
- **إندماج الأسواق الدولية:** إن زيادة حجم التدفقات الرأسمالية مقارنة بالتجارة العالمية نتج عنه تزايد عدد فروع البنوك الأجنبية في الأسواق المحلية للبلدان.
- **ميزة البنوك الالكترونية:** يتميز هذا النوع من البنك بسرعة التنفيذ والدقة والفعالية، رغم وجود بعض الإلتزامات المكانية والزمانية.

إضافة عما سبق تجد عوامل أخرى لها دور مؤثر نقدي اقتصادي والمتمثلة في:

- أثر التضخم والمديونية على حجم الودائع والإئتمان
- تغيرات الناتج المحلي الاجمالي
- نصيب الفرد من الودائع مقارنة بنصيبه في PIB
- التغير النسبي في الإيداع المصرفي مقارنة ب PIB
- الودائع المصرفية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي
- أهمية الودائع في تغطية النشاط الائتماني

وبالتالي يمكننا استخلاص مايلي:

- عدم تمكن البنوك⁽²⁾ بالقدر الكافي في جذب الودائع وفق حصتها من PIB
- محدودية البنوك في تعبئة المدخرات
- ضعف تغير الميل نحو الأبداع المصرفي
- قلة المنافسة راجع لهيمنة القطاع العام على السوق البنكي
- عدم أداء معدل الفائدة الوظيفية المسندة له
- لم يبقى النظام البنكي وسيلة فعالة لدعم الجهاز الإنتاجي بسبب التأثير بلايرادات النفطية وعدم وجود سياسات مالية فعالة وناجعة إلى جذب آثار التضخم والمديونية.

¹ - شريف اسماعيل مرجع سابق ذكره ص236

² -Journal LIBERTE " mise en ouvre de La reformes bancaire- creptique" du 03/12/2008 P(06)

7-6- الوضعية النقدية

إنّ تحليل الوضعية النقدية تكتسي أهمية كبيرة من حيث قدرة وأداء أي اقتصاد ونوضح ذلك من خلال

الجدول التالي:

10 -5

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صافي الأصول الخارجية	6,54	24,78	22,65	19,62	60,40	26,30	133,95	350,31	280,71	169,62	775,94
صافي الأصول الداخلية	336,46	388,89	493,25	607,80	663,11	773,27	781,10	731,21	1311,77	1619,79	1246,52
النقود وأشباه النقود M2	343	413,67	515,90	627,42	723,51	799,57	915,05	1081,52	15492,48	1789,41	2022,46
النقود M1	270,08	323,38	369,72	446,90	475,83	519,11	589,09	671,57	826,38	905,21	1048,16
النقود الورقية المتداولة خارج البنوك (E)	134,94	155,91	184,85	211,31	222,99	249,77	290,88	337,62	390,40	440,00	484,50
- ودائع تحت الطلب لدى البنوك	105,55	133,07	140,84	188,93	196,45	210,78	234,03	254,83	347,60	368,40	467,50
- ودائع لدى الخزينة ولدى ح ج ب	29,59	34,4	44,03	46,66	56,39	58,56	64,18	79,12	88,38	96,81	96,16
أشباه النقود M2	72,92	90,29	146,18	180,52	247,68	280,46	325,96	400,95	766,10	884,20	974,30
							مؤشرات %				
نسبة السيولة PIB/M	61,86,	47,99	52,73	52,73	48,64	39,88	35,60	39,03	56,81	55,66	49,04
النقود/ PIB	48,72	37,51	34,40	37,56	32	25,89	22,92	24,23	29,48	28,15	25,42
PIB / E	24,34	18,08	17,20	17,76	15	12,46	11,32	12,18	13,93	13,68	11,75
M2/E	39,34	37,69	35,83	33,68	30,82	31,23	31,79	31,22	24,52	24,59	23,96
المضاعف النقدي	2,5	2,6	2,6	2,5	3,1	3,1	3	3	3,9	4	37

المصدر: عبد القادر خليل مصدر سابق ذكره ص4

نستنتج من الجدول أعلاه زيادة نسبة صافي الأصول الداخلية إلى الكتلة النقدية منذ انطلاق الإصلاحات إذ بلغت تقريبا 98% سنة 1990 وهذا يدل على محدودية الأصول الخارجية لتصل تقريبا إلى 96% سنة 1993 حيث نلاحظ تراجع لتصل إلى 91% سنة 1994، وجراء ارتفاع صافي الأصول الخارجية ب: 307,8% ووصلت نسبة صافي الأصول الداخلية إلى M2 نهاية سنة 2000 وبهذا يمثل صافي الأصول الخارجية غطاء أساسي ورئيسي للكتلة النقدية، ويدل هذا عن التحكم في الكتلة النقدية من خلال اعتماد مقابلاتها على الأصول الأجنبية.

ونلاحظ زيادة الودائع ضمن مكونات M2 منذ 1992 وهذا راجع لارتفاع أسعار الفائدة، كما وصلت نسبة الودائع لأجل ضمن M2 تقريبا 21,25% سنة 1990 وأيضا 21,82% سنة 1991 وكذلك 34,23% سنة 1994 وبلغت 35,07% سنة 1995 و48,10% سنة 1998 ورغم تراجع معدلات الفائدة بداية 1998 إلى حوالي 9% فإن النسبة ضلت مرتفعة.

ونسجل من الجدول التحكم في الكتلة النقدية منذ 1994 من خلال الإنخفاض المتتالي لصافي الأصول الداخلية للنظام المصرفي وقد استعمله بنك الجزائر أداة غير مباشرة في السياسة النقدية وهي نسبة الاحتياطي الإجمالي فيفري سنة 2000 برفع نسبته في ديسمبر من نفس السنة لتصبح 06,25% وبذلك نجح في استعمال هذه الأداة عكس أداة السوق المفتوحة ومنه نسجل تحقيق بنك الجزائر في استخدامه⁽¹⁾ للمجاميع النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية.

وتوضح فعالية التحكم في التوسع النقدي باتباع الجزائر سياسة صارمة خلال برنامج التعديل الهيكلي بتخفيض عجز الموازنة العامة وتجميد الجور وتخفيض العملة⁽²⁾ وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة.

وأیضا یوضح حجم السيولة في نهاية سنة 2000 إلى زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وهذا بداية في تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.

من خلال هذا التحليل نستنتج أن الجزائر تمكنت في التحكم في التوسع النقدي، والتراجع في معدلات التضخم، والتعامل بأسعار فائدة حقيقية موجبة وهي مؤشرات تؤكد على التوازن النقدي الداخلي.

أما فيما يخص نظام تمويل الاقتصاد فهو غير فعال، وبالتالي تمكنت الجزائر في إطار مسيرة إصلاحاتها الاقتصادية المدعومة بتحقيق نتائج إيجابية، من خلال تضافر عوامل التوازن الداخلي وعوامل التوازن الخارجي وأدائهما الإيجابي على الوضع النقدي للاقتصاد.

¹ - محمد لكاساسي دراسة مقدمة لصندوق النقد العربي 2003

² - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004 ص 171.

المبحث الثامن

السياسة المالية في السنوات 1990-1995

عرفت السنوات ما قبل التسعينات تغلب السياسة المالية على السياسة النقدية التي لم يمنح لها مجال واسع مثل ما حظيت به السياسة المالية لا في التأثير على المتغيرات الحقيقية ولا في التأثير على الأسعار ولقد كانت السياسة المالية التوسعية التي طبقت بهذه الفترة سببا رئيسيا للتضخم والعجز الخارجي وبالتالي كانت الدافع الأساسي لاقتصاد الاستدانة ولقد تركزت الأعمال المبذولة خلال مرحلة الانكماش الاقتصادي في تقليص الإنفاق العام⁽¹⁾ خاصة نفقات التجهيز التي زادت الانكماش حدة، علما أنه يكون من الصعب زيادة الضغط الجبائي⁽²⁾ أثناء الركود الاقتصادي، وقد كانت طريقة تمويل عجز الخزينة العمومية على شكل سحب على المكشوف وتسبيقات من البنك المركزي بدقن نهاية مما تسبب في ارتفاع معدلات مؤشر سيولة الاقتصاد وزيادة التوترات التضخمية.

ومنذ تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في سنة 1988 والعمل بتطبيق اتفاق الاستعداد الائتماني الأول سنة 1989 تراجع دور الدولة في التدخل اللامحدود للنشاط الاقتصادي لينحصر مجالها في التنظيم غير المباشر وبوسعنا أن نميز بين ثلاثة مراحل في تسيير السياسة المالية وهي:

المرحلة الأولى: تمثلت بسياسة مالية تقييدية بموجب إلتزام الدولة بإرشادات صندوق النقد الدولي.

المرحلة الثانية: إكتست طابع التردد نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية والإجتماعية المتوترة التي كانت تمر بها البلاد ويهدف لتطيف المناخ قامت الحكومة إلى رفع الأجور مما تطلب إتباع سياسة مالية توسعية ما ترتب عنه ارتفاع في معدلات التضخم النقدي جراء عدم وجود عرض كاف من السلع يتلاءم مع تلك الزيادة في الأجور.

المرحلة الثالثة: كانت مع التوقيع على اتفاقية الاستعداد الائتماني الثالثة سنة 1994 والتي اتبعتها إتفاقية الائتمان الموسع (إتفاقية إعادة الهيكلة) 1995-1997 حملت هذه المرحلة طابع خاص والمتمثل في تطبيق سياسة مالية مقيدة صارمة.

¹- صدوقي عبد الحفيظ مرجع سابق ذكره ص391

²- المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي تقرير حول الأثار الاقتصادية والإجتماعية برنامج التشغيل الهيكلي ص31

8-1- أهداف الإتفاقية:

تضمنت أهم المحاور⁽¹⁾ للبرنامج الاقتصادي والمالي المتمثلة فيما يلي:

- ضمان نوعية النمو بإعطاء الأولوية لقطاع السكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتفتحة على الخارج (تحقيق معدل نمو قدره 5% على الأقل في السنوات المقبلة من الناتج الخام خارج المحروقات).

- مواصلة الضبط المالي.

- الصهر على إنشاء سوق مابين البنوك للعملات الصعبة مع ديناميكية وإعادة هيكلة النظام البنكي.

- تسهيل وتوسيع مجال الرسم على القيمة المضافة مع تقليل الإعفاءات.

- تحرير التجارة الخارجية مع إعادة تصنيف الحقوق الجمركية.

- التحفيز المستمر لمساهمة الإدخار الوطني في تمويل الاستثمارات وتحسين فعاليتها.

- إنشاء وتطوير سوق رؤوس الأموال وتوسيع السوق النقدي.

- العمل على إنشاء سوق ما بين البنوك للعملات الصعبة مع ديناميكية وإعادة هيكلة النظام البنكي.

- تخفيض عجز الميزان الجاري وعجز ميزان المدفوعات إذ سيخفص من 6,9% من PIB ما بين

السنتين 1995/1994 إلى 2,2% خلال 1998/1997 مع ضمان مستوى واردات يتوافق مع أهداف النمو.

- خصوصية المؤسسات العمومية للقطاع التنافسي.

- إعادة تكوين الإحتياطيات (1,5 شهر، واردات في 1994 لتبلغ 2,6 شهر واردات في 1998

- إنشاء، مناصب عمل وبناء السكنات والتكفل بالفلاحة

- مواصلة جهود إستقرار الأسعار (إلغاء كل الإعانات بدون استثناء) واسعار الصرف، والعمل

على الوصول لمعدل التضخم إلى مستوى شركائنا الاقتصاديين (3-4%) في 1997 مما يسمح بإسقاط

الشك وتحل محله الرغبة لأجل المفاوضات مع المتعاملين الإجتماعيين وتحقيق تنافسية الإقتصاد الوطني

في إطار الإنفتاح على الخارج.

كما جاء ضمن هذا الاتفاق مركزا على تحقيق استقرار ميزان المدفوعات والالتزام بتسديد الديون

ومواجهة عجز الموازنة العامة بتطبيق سياسة لإدارتها وذلك بالضغط على الإنفاق العام وتجميد التوظيف

في القطاع العام وإدخال إصلاحات جبائية لزيادة الموارد العامة وبما أنّ الجباية البترولية تمثل نسبة

ضخمة في إيرادات الموازنة العامة فإنّ الإجراءات الخاصة⁽²⁾ بتخفيض قيمة الدينار تساعد على زيادة

إيرادات الموازنة العامة، علما أنّ الجباية البترولية مرتبطة بسعر البرميل من البترول الذي عرف تراجع

¹ -Ministère des finances, économie Algérienne Les enjeux et Les choix a moyenne terme 1996- 2000 ALgerie 1996 P 45.

² - عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الإقتصاد الجزائري، حدود السياسات الضرفية ترجمة جريبب أم الحسن للنشر والتوزيع الجزائر 1999 ص 394.

متتالي بالفترة 1990-1994 إذ انتقل من 24,2 إلى 20,4 ثم إلى 20,1 ثم إلى 17,5 ثم 16,2 دولار للبرميل خلال سنوات الفترة السالفة الذكر عل التوالي وقد تابعه هذا التراجع في سعر البترول إنخفاض مستمر في سعر صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي الذي انتقل من 8,96 إلى 19,00 ثم إلى 21,82 ثم إلى 23,4 ثم إلى 35,1 وإلى 47,7 دينار مقابل الدولار بالسنوات 1990-1995.

إن محدودية المداخيل الناتجة عن قلة وسائل الدفع الخارجية وخاصة قروض جديدة أوقفت الكثير من الأنشطة الإنتاجية مما نتج عنه ركود مستمر.

فالديون الخارجية إرتفعت من 25,7 مليار دولار سنة 1990 إلى 26,3 مليار دولار في سنة 1991 ثم انتقلت إلى 26,7 مليار دولار سنة 1992، ثم عرفت انخفاضا سنة 1993 لتسجل 25,7 مليار دولار لتعود للمسار السابق إلى 29,5 ثم 32,5 مليار دولار بالسنتين 1994 و 1995 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

5- 11 تطور الدين الخارجي وخدماته وسعر الصرف وسعر البترول واحتياطات الصرف

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
سعر الصرف (\$/دج)	8,96	19,00	21,82	23,4	35,1	47,1
سعر البرميل ب(\$)	24,2	20,4	20,1	17,5	16,2	17,6
الدين الخارجي (\$10 ⁹)	25,7	26,3	26,7	25,7	29,5	32,5
الدين الخارجي/PIB (%)	41,5	57,9	54,2	50,6	69,5	77,4
الدين الخارجي/الصادرات (%)	177,2	202,3	218,9	238,0	301	290,2
خدمة الدين للخارجي/الصادرات	73,6	73,5	76,5	82,2	93,4	37,8
احتياطي الصرف (\$10 ⁹)	0,7	1,6	1,5	1,5	2,6	2,1
احتياطي الصرف شهر واردات \$10 ⁹	0,5	1,8	1,6	1,7	2,6	1,9

- ONS

المصدر

- Banc d'ALgérie

31.- Ammar Belhimer, La dette extérieure de L'Algérie, casbah édition ALgérie 1998 P

وقد كان ذلك متزامنا مع نسب خدمة الدين الخارجي على الصادرات الي بلغ مستواها الأدنى عن نسبة 73,5% خلال الفترة الممتدة من (1990-1994) وقد بلغت مستوى 82,2% و 93% خلال السنتين 1993 و 1994 وأثر هذا تأثيرا مباشرا على احتياطات الصرف التي سجلت إلا 0,7 مليار دولار سنة 1990 وكانت تساوي تقريبا مليار دولار ونصف بالسنوات الثلاث، كما وصلت إلى 2,6 مليار دولار سنة 1994 (بعد الإتفاق على إعادة الجدولة نتيجة الإتفاقية الثالثة لإستعداد الائتماني) وبلغت إلا 2,1 مليار سنة 1995 وهذا ما وضعه الجدول السالف الذكر، ونتج عن هذه الحالة الغير المطمئنة آثار سلبية على مستوى الإيرادات العامة والإنفاق العام الذي سجل معدلا سنويا تراجع تراجع متتاليا بالسنوات 1992-1994، فبعد ان سجل معدل نمو سنوي 65,1% سنة 1991 وهو أعلى معدل نمو للإنفاق طيلة الفترة السابقة ويعود ذلك الإرتفاع في معدل النمو في الإنفاق العام إلى زيادة النفقات الجارية نتيجة زيادة في الأجور سنة 1991 الذي أثر على معدل النمو السنوي للنفقات الجارية الذي بلغ مستوى غير متوقع بمعدل 90,8% ، كما سجل بعد هذا لمعدل تراجع خلا ثلاثة سنوات متعاقبة ، كما أثر مرة أخرى على الإنفاق العام الذي تراجعت معدلاته السنوية من 65,1% سنة 1991 إلى 28,6% و 26,5% ثم إلى 18,3% بالسنوات 1992-1993-1994.

ومن جانب التذكير أنّ الجزائر بعدما تبنت نظام مالي مقيد في مجال إتفاقيتي الإستعداد الائتماني الأول والثاني مع صندوق النقد الدولي⁽¹⁾، عادت إلى إنتهاج سياسة مالية توسعية بفترة حكومة غزالي، وحكومة عبد السلام بلعيد (1991-1993)، ففي فترة حكومة عبد السلام بلعيد، أولى إهتمام خاص لمضاعفة الإنفاق العام بهدف تدعيم النشاط الإنتاجي، مع ضرورة المراقبة والاقتطاعات الجبائية وفرض ضريبة على الثروة، ولم يستثنى بهذه الفترة استخدام الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة الذي رجع مرة أخرى في 1992-1993 بعد ثلاث سنوات من تحقيق فائض في الموازنة العامة.

فالخزينة سجلت عجزا ب: 12,2 مليار دج ووصل أقصاه بمبلغ لم يكن متوقع ب 100,6 مليار دج سنة 1993 وهذه السنة زصل عجز عمليات الخزينة 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي وهي تعد أضخم نسبة في فترة التسعينات.

وفي سنة 1992 ارتفعت التسيقات الصافية لبنك الجزائر من 159,9 إلى 522 مليار دج في (1992-1993) هذه الموارد النقدية التضخمية المتبوعة بعرض السلع والخدمات غير المرن وغير الكافي بسبب أزمة النظام الإنتاجي وضعف القدرة على الاستيراد.

فسياسة مالية من هذا النمط لتنشيط الطلب (مقترنة بعدم التغير النسبي لقروض المؤسسات الاقتصادية العمومية)

¹ - صندوق عبد الحفيظ مرجع سابق ص 391

إنّ النظرية الكنزوية في التشغيل والتي تركز على رفع الطلب الكلي لعلاج الركود الاقتصادي تستعمل في اقتصاد رأسمالي متقدم، نظرا ما تضمنه المخطط الوطني لسنة 1992 قد تم تخصيص 5 ملايين دج تمنح لدعم مداخيل العمال مع إبقاء بنود نفقات التسيير بدون تغيير، وتخصيص قرابة 10 ملايين دج للتكفل بمخالف نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وبالتالي فقد منحت هذه النفقات لتحسين دخول بعض فئات المجتمع والصحراء على استمرار النشاط الإنتاجي لعدد من المؤسسات ومنحها مساعدات، وتهدف زيادة نفقات التسيير على رفع الأجور والاشتراكات الاجتماعية والمديونية العمومية وإعانة صناديق التعويض وإعانات القطاع الفلاحي.

8-2- أهداف المخطط الوطني لسنة 1992

لقد أصبح من الضروري البحث عن وسيلة حديثة لتحقيق حركية فعالة لبرنامج التجهيز العمومي، خاصة تلك القطاعات التي تقوم عليها تنمية الأنشطة الإنتاجية إضافة لذلك شروط الاستثمار والتمويل بمواد التجهيز والمواد الوسيطة لفائدة المؤسسات العمومية، والعمل على توفير الظروف الضرورية لتنمية الإنتاج الفلاحي بصفة خاصة واستقرار الهياكل الزراعية والعناية بالمزروعات الإستراتيجية وجعل القروض المقدمة تخدم المجال الزراعي، والعمل على استصلاح أراضي زراعية أخرى في الجنوب والهضاب⁽¹⁾ بتوفير إمكانات مادية وتنظيمية جيدة.

إنّ ما تحتاجه هذه الأهداف تنفيذ سياسة هيكلية (سياسة عرض) لمواجهة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الزراعية ورفع من معدل نمو القطاع الزراعي وزيادة نسبة التشغيل في هذا القطاع وتقليل من فاتورة المستوردات الغذائية.

إنّ هذا الهدف لم يمكن بلوغه في ظل إمكانيات محدودة لتلك الفترة وان شروط إقامته لم تكن متاحة ومازالت إلى اليوم تعتبر هدفا صعب تحقيقه رغم أن الشروط في الوقت الحالي مناسبة وممكنة.

أما مخطط 1993 فإنه يعتبر تكملة لمخطط سنة 1992 ومن ضمن أهدافه المحاور التالية:

- تطبيق ميزانية التجهيز بمنح الأولوية للسكن ولتنمية المنشآت الأساسية وهذا ما يتيح من زيادة التشغيل.

- تسهيل الإجراءات على القطاعات الاقتصادية والإنتاجية بهدف تحفيزها على الاستمرار ورفع الإنتاج والتشغيل من خلال إعطائها مساعدات صربية

- تدعيم الصادرات خارج المحروقات والعمل على تأمين القرض للتصدير.

¹ - المجلس الوطني للتخطيط التقرير الخاص بالمخطط الوطني سنة 1993 ص 21.

- إنَّ المساعدات المختلفة الأنواع للإنتاج الزراعي الرئيسية تعتبر من جانبين عمل يخص الطبقات الفقيرة من السكان فتحدد الأعباء المالية والحماية التي تتحملها ميزانية الدولة لمداخيل الفلاحين يؤثران في المدى القصير على الأسعار لدى الاستهلاك وأن ارتفاع الإنتاج الفلاحي المدعم يؤثر على أسعار المنتجات الغذائية اتجاه الانخفاض.

- العمل على إزاحة العجز في الميزان التجاري بتدعيم الإنتاج الخاص للتصدير والإنتاج المحلي للإحلال محل الواردات.

- إدارة سوق الصرف لتسيير الطلب إتجاه إستيراد المنتجات

- تطوير إيرادات الميزانية من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتحصيل أكثر من الإيرادات ومحاربة التهرب الضريبي من الجباية والرسوم الجمركية.

المبحث التاسع

مضمون برنامج التعديل الهيكلي الموصوف

محتوى وسير الإتفاق:

تضمن برنامج التعديل الهيكلي إجراءات بهدف التحول الجذري في السياسة المالية والنقدية والمعاملات مع الخارج وهذا لتحقيق الأهداف المرغوبة.

9-1- السياسة المالية:

مواصلة للنتائج الجيدة التي وصلت إليها السياسة المالية المتشددة في 1994 تابعت السلطات على هذا المسار بهدف تجاوز تبعية ميزانية الدولة لأحوال أسواق المحروقات المتغيرة وخروجا من العجز الذي أثر عليها كثيرا وتحقيق فوائد تعود بها على القطاعات من جهة ومن جهة ثانية على العوائد وهذا عل فترة تمتد حتى سنة 1997 وذلك وفق الرزنامة التالية:

5-12- إجراءات السياسة المالية

الفترة	ملخص الإجراءات المتخذة
1996/1994	توسيع وعاء ضريبة القيمة المضافة عن طريق خفض الإعفاءات
1994	زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات ولأدوات الكهربائية الاستهلاكية
1994	زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5 إلى 33% كخطوة لتوحيد معدل الضريبة المزدوجة على الشركات
1994	إلغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة
1995	إلغاء المعدل الأقصى للرسم على القيمة المضافة (40%) وزيادة حصة الإيرادات من الرسم على القيمة المضافة العائد إلى الإدارة المركزية
1996	إنشاء رقم فردي للتعريف الضريبي لكل مساهم
1997	توسيع وعاء الرسم على القيمة المضافة إلى المنتجات البترولية
1996/1994	إعادة تعريف النفقات ذات الأولوية مع إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة
1996	إصدار قرار التسجيل في الميزانية للتمويل اللازم لكل مشاريع الإسكان العمومي الجديدة المخصصة للتأجير العمومي
1996	مراجعة الإنفاق العام بالتعاون مع البنك الدولي

المصدر كريم النشاشيبي مرجع سابق ذكره ص21

إنّ هذه الإجراءات بتطبيق أسلوب الاستيعاب¹* لها انعكاس مباشر على توازن ميزان الدولة وذلك على مستوى الرفع من الإيراد والخفض كم النفقات، مع العلم أن إلغاء إعانات الاستهلاك ينتج عنها تراجع عن الطلب الاجتماعي والحث في ترشيد الاستهلاك إضافة إلى هذا بإمكانه أن يؤدي إلى:

- تقليص من نسبة الديون الداخلية والذي يزداد بفعل التقييم الناتج عن خفض الدينار نسبة من
- إنشاء ادخار عمومي اعتيادي في المدى المتوسط والطويل بهدف التنشيط الاقتصادي
- تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير محفظة البنوك.

* يركز هذا الأسلوب على دور السياسة المالية انطلاقاً من التحليل الكنزري ويعود استعمال مصطلح الاستيعاب إلى سنة 1952 من طرف الكسندر ويعتمد هذا السلوب على مجموعة من المبادئ

1- مبادئ الأسلوب: يعمل هذا الأسلوب من مبدأ سياسات تغيير الإنفاق بهدف إلى تغيير المستوى العام للإنفاق الوطني عن طريق السياسة المالية - يهتم هذا الأسلوب إلا بسوق السلع ويستثنى بذلك السوق النقدي وسوق رأس المال وبالتالي فهو يركز فقط على الميزان التجاري ويعتبره الأداة الرئيسية لمواجهة اختلال ميزان المدفوعات
- يعتمد على المتغيرات الاقتصادية الكلية في معادلة الدخل الوطني في النظرية الكنزرية.

إنّ الجهود المبذولة على مستوى الميزانية في جانبي الموارد والنفقات تستهدف من جانب التحصيل الكمي في الموارد من خلال توسيع الرسم على لقيمة المضافة والرفع من العائد الضريبي ومحاربة التهرب والغش الضريبي وتنمية القروض من السوق المالي لتفادي التمويل التضخمي ومن جانب ثاني الضغط على جانب النفقات الجارية كتلك المتعلقة بالتجهيز والأجور والمرتبات باعتبارها تشكل أكبر نسبة من النفقات الجارية وهذا عن طريق التحكم في مناصب العمل وتعداد العمال وتثبيت أجور عمال الوظيف العمومي والمؤسسات العمومية وهذا بدوره يتفادى زيادة الأجور عن طريق التضخم.

وإنّ إجراء إلغاء إعانات أسعار المواد الضرورية تمثل كهدف يرمي إلى عقلنة النفقات العمومية باعتبار أن تحرير الأسعار هو هدف أساسي من برنامج التعديل الهيكلي.

بلوغ هذا التوجه فإنه تم تحجيم هذه الأهداف في شكل أسقف يشترط عدم تجاوزها.

وفي هذا الإطار فإنّ نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الإجمالي حددت ب: 9,1% لسنة 1996 و 8,9% بالنسبة لكل سداسي للسنتين الأخيرتين من الاتفاق الموسع (أفريل - مارس) علما أن هذا المعدل كان 10,5% و 10,3% بالنسبة لسنتي 1993 و 1994 وأيضا مبالغ إعانات الأسعار التي كانت تشمل 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سقطت ب 0,8% سنة 1996 على أمل أن تصل إلى 0,6% خلال السنة الأخيرة من الاتفاق، إضافة إلى هذا فإنّ اتفاق ستاند- باي يسقط عجز الميزانية من 5,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1993 إلى 0,3% وأنّ عجز الخزينة ينتقل إلى فائض بنسبة 0,3% من الناتج الداخلي الإجمالي ابتداء من سنة 1996 للوصول إلى 0,6% قبل السنة الأخيرة من الاتفاق وهذا طبقا لما جاء بالمجلة الثانية للبرنامج التي يصدرها الصندوق وقد توقعت المجلة الثالثة للبرنامج الوصول إلى 2,7% لتلك السنة نتيجة تقليص النفقات التي لم تستثنى أي بند من البنود أدى العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1993 إلى 2,4% سنة 1997.

نتيجة لهذه الإجراءات التي مست الأجور أكثر من غيرها أن تؤدي إلى دعم الدينار أكثر من خلال الخفض من الطلب وتسخير الموارد المالية للميزانية لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والبنوك. وعلى المدى المتوسط فإنّ فائض الميزانية المستهدف يوجه لخدمات الديون العمومية الداخلية والخارجية.

تطبيق سياسة نقدية صارمة أن تؤدي إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقيو موجبة (إلا تلك المتعلقة بالسكن) وذلك عن طريق تخفيض التضخم، مما يحث على تحفيز الأعوان الاقتصاديين لرفع إدارهم وزيادة من فعالية الاستثمارات الإنتاجية وهذا ما نفذته الحكومة بتلك الفترة.

وبالتالي يمكننا تقديم هذه الإجراءات المتعلقة بهذه السياسة بالجدول التالي:

بتطبيق سياسة نقدية صارمة تؤدي إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة (إلا تلك المتعلقة بالسكن) وذلك عن طريق تخفيض التضخم، مما يحث على تحفيز الأعوان الاقتصاديين لرفع ادخارهم وزيادة من فعالية الاستثمارات الإنتاجية وهذا ما نفذته الحكومة بتلك الفترة.

وبالتالي يمكننا تقديم هذه الإجراءات المتعلقة بهذه السياسة بالجدول الموالي:

5- 13 رزمة الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي

الإجراءات	الفترة
إلغاء سقف معدل المديونية البنكي ووضع سقف هامش البنك يصل إلى 5% الفترة 1994	1994
إنشاء معامل احتياط إجباري ب 3% على الودائع البنكية احتياطات تعويضية حتى 11% سنويا	1994
تدقيق الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي	1994 - 1996
وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية	1994
الهيكلية المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية عن طريق عملية الحقن النقدي وتحويل الديون	1994 - 1996
تنمية السوق النقدي: - وضع نظام مزايمة ديون البنك المركزي	1995
- وضع نظام مزايمة لسندات الخزينة	1995
- وضع نظام عمليات السوق المفتوحة	1996
فرض معامل كفاية للرأس المال ب 4% يتزايد للوصول سنة 1999 إلى معامل بنك التسويات الدولية ب 8%	1995
تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركيز الأخطار وإنشاء خطوط التسيير واضحة للترتيب والتزود بالقروض المبرمة	1995
إلغاء حد 5% على نطاق أسعار الفائدة المصرفية سنة	1996
قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997	1996
إنجاز الأعمال التمهيدية لإنشاء سوق مالية: - إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة - إنشاء شركة تسيير بورصة القيم - أول إصدار للصكوك عن طريق شركة سوناطراك (12 مليار دج) فيفري 1998	96-98
إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي وتلازمه المعايير التالية: - إنشاء نظام التمويل بناء السكن - وضع مخطط إصلاح تأسيسي بناء على نتائج المراجعة - تحديد وتطبيق معدل تحويل الودائع المودعة إلى حساب ادخار سكن لتكوين قروض للسكن	1997
الدخول بقوة في نظام تأمين ودائع	1997
التحضير بمعية البنك العالمي لبرنامج تحديث نظام الدفع	1998

المصدر: كريم النشاشيبي مرجع سابق ذكره ص 16

وفيما يخص الإجراءات الواردة في اتفاق ستاند باي ل: أبريل 1994 فإنها موجهة لتقويم انحرافات التعديل الأول 1991-1992.

حيث تم تحديد الأهداف التالية:

- خفض التوسع في الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 على 14% سنة 1994
- تمكين معدل وصل التجهيز يصل إلى 16,5%
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% والمعدل المحوري لبنك الجزائر إلى 24% والمعدل على المكشوف إلى 24%
- رفع معدل الادخار لأجل السكن إلى 10% ومعدل الخدمة على الدفاتر الأخرى إلى 14%
- تسقيف معدل الهامش للبنوك التجارية إلى 5%

إن اتفاق ستاند- باي واتفاق التمويل الموسع يقترحان تخطيط مالي ونقدي M2 حيث أن الموارد المحصلة ترتبط مباشرة بالتغير في الممتلكات الخارجية والداخلية الصافية، علما أن التخطيط المالي بمفهوم صندوق النقد الدولي⁽¹⁾ يقصد به الحد من التوسع في القروض الداخلية، وفي الواقع هو البحث عن كيفية رفع احتياطات الصرف بهدف دعم سعر الصرف الدينار وتعديل ميزان المدفوعات الضروري للانخفاض في التوسع النقدي، وللوصول إلى هذا الهدف يتطلب العمل على تجميد جزء من الموارد المحررة عن طريق إعادة الجدولة لتفادي الآثار التضخمية.

ومن ضمن أهم الإجراءات التي جاء بها نظام الإصلاح هي إعادة هيكلة النظام المالي بما يناسب احتياجات السوق بعد مضي عدة سنوات من التعامل على شكل القروض الإجبارية المفروضة على البنوك نحو المؤسسات العمومية وسنوات من تخصصها بالقطاع في قوانين غير ملائمة، ونوعية الخدمات تتميز بالرداءة فإنه تم تعجيل وتيرة الإصلاح الهيكلي لها.

وقد تحصلت البنوك التجارية على 217 مليار دج كدعم لها بين سنوات 1991 و 1996 تعويضا عن 80% من خسائر الصرف الناتجة عن تخفيض سعر الدينار، كما بذلت مجهودات إضافية لإعادة تمويل البنوك، كتمويل بنك الجزائر الخارجي والقروض الشعبي استفاد سنة 1995 من تحويلات من الخزينة تقدر ب: 10 مليار دج كما قامت السلطات بمجهودات مالية لإعادة التمويل على النحو التالي:

¹ - محمد راتول سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها الاختلال الخارجي- التجربة الجزائرية رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة 2000 ص 251.

- تقديم 24,9 مليار دج لتمويل خمس بنوك تجارية إلا البنك الخارجي الجزائري سنة 1996 ذات حصص على⁽¹⁾ مدى 20 سنة.

- تقديم 8 مليار دج في أبريل 1997 لإعادة رسملة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وهذا بغاية تحويله إلى بنك متخصص في تمويل السكن.

- وبالثلثي الأول من سنة 1997 حولت الدولة 187 مليار دج من القروض البنكية غير منتجة إلى سندات خزينة على مدى 12 سنة وتظم 24% من حجم القروض على الاقتصاد الوطني من طرف البنوك التجارية في نهاية 1996.

كما تم تهيئة البنوك لإدخالها مجال المنافسة⁽²⁾ لتحسين وتطوير القطاع المصرفي حيث أتيحت بحلول سنة 1994 وفي مجال قانون النقد والقرض للشركاء الأجانب بالمساهمة في رأسمال البنوك التجارية المحلية كما تم اعتماد مجموعة من البنوك مثل: LA BANK ARA, UNION BANK, CITI BANK كما واصلت العملية إلى إجراءات ثانية والمتمثلة في خوصصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في القروض الفلاحية وتحويل بنك الجزائر للتنمية إلى مجموعة من المؤسسات المتخصصة وإنشاء مجموعة من المؤسسات الحديثة لسد الاحتياجات بطريقة أحسن لبعض القطاعات منها:

- البناء: علاوة إلى إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك للسكن فيإمكانه إنشاء:

* شركة إعادة التمويل، هدفها رفع إمكانيات تمويل نشاطات البناء

* شركة الضمان العقاري غايتها اكتساب ثقة واطمئنان أكثر في منح قروض السكن

* صندوق الضمان والكفالة التعاونية للترقية العقارية زيادة إلى تأمين ضمان بيع السكن

علما أن قطاع السكن يعد من صمن القطاعات المستفيدة من تركزين صندوق السواق العمومية الذي يعمل على تسوية لفائدة المتعاملين لتسيير القروض من ميزانية الدولة.

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة:

يتضمن العمل على تكوين مؤسسة لضمان القروض البنكية الموجهة للقطاع لتنمية الصناعات الحرفية وتشغيل الشباب.

- التنمية الفلاحية: لمواصلة عمليات المساعدة وتوسعها تم تأسيس بنك مختلط لتنمية الجنوب، إضافة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتخصص في منح القروض الفلاحية.

¹ - كريم النشاشيبي مرجع سبق ذكره ص 56
² - محمد راتول مرجع سبق ذكره ص 255

ولتطوير وتنمية رؤوس الأموال فإنّ السوق النقدي لما بين البنوك الذي يتعامل مع المؤسسات غير مثل شركات التأمين والخزينة وصناديق الضمان الاجتماعي، إضافة أنه يتابع أشكال جديدة من التدخل مثل عمليات المزايدة للبنك المركزي والاكتتاب في بيع سندات الخزينة ذات المدى القصير كما يعمل على تقوية بورصة القيم.

وفيما يخص السيولة النقدية ومتطلباتها فإنه تم فرض العديد من الإجراءات المتمثلة في إجبارية تحسين الاحتياطي البنكي، إذ قام بنك الجزائر بفرض معامل احتياطي يساوي 3% من الودائع البنكية (دون الودائع المقيمة بالعملة الصعبة)

كما باشر العمل بطريقة السوق المفتوح بغية توفير السيولة النقدية بنهاية سنة 1996 وتأسى السوق المالية، كما تمكن التحكم في نسبة الإصدار النقدي M2 من 21,5% سنة 1993 إلى 10,5% سنة 1997.

9-2- إرساء نظام للصرف وتحرير المبادلات الخارجية

إنّ من أهم ما جاءت به رزمة التصحيح هو تعديل سعر الصرف، أي العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية وبالتالي فإنّ الغاية هو الوصول إلى سعر صرف توازني يعمل وفق ميكانيزمات السوق ولتحقيق ذلك يتم⁽¹⁾ تطبيق نظام سعر صرف مرن، حيث يتم التخلي عن تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير وهذا ما كان قائم لمل باشرت سوق الصرف بين البنوك عملها في 2 جانفي 1996.

وطبقا لما سبق أصبح بإمكان ومن حق البنوك التجارية التعامل فيما بينها بالعملة الأجنبية بيعا وشراء وتودع ما نسبته 50% من عائدات الصادرات دون المحروقات علما أن في الماضي كانت تسلم لبنك الجزائر.

كما شملت⁽²⁾ الإجراءات على إعادة هيكلة التعريفات الجمركية بما يتناسب والنسب المطبقة بالدول المجاورة، حيث اشتمل قانون المالية لسنة 1996 على ست معدلات أقصاها 50% ثم في سنة 1997 خفض إلى 45% كما حدد مدة الإعفاء أن لا تتجاوز ثلاثة سنوات لبعض المؤسسات.

¹ - جاري فاتح - مدى ملاءمة برامج الإصلاح الاقتصادي بجلبها اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2010 ص 136

² - محمود حميدات مدخل للتحليل النقدي الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1996 ص 171

ويتضح من خلال هيكل التعريفية الجديدة أن السلع تامة الصنع أصبحت خاضعة إلا لمعدل 45% عوض 60% مما يحفز أكثر ويفتح المجال للمنافسة الأجنبية، مع العلم أن مثل هذه⁽¹⁾ السلع لها إقبال واسع من طرف المستهلك الجزائري، مما يضع المنتج الوطني أمام الأمر الواقع غير أن هذه المنافسة ليست تامة كون أن هيكل تعريفية 1996 حافظ على نوع من التنظيم بفرض رسوم مرتفعة على سلع الاستهلاك ورسوم منخفضة على السلع الوسيطة والمواد الخام مما ينتج عنه حماية للسلع المنتجة محليا. غير أن لهذه الإجراءات نتائج سلبية فهي تؤدي إلى التوجه لإنتاج بدائل الواردات والإحجام عن التصدير وهو ما يتنافى والهدف المرجو من الإصلاحات التي انطلقت منذ سنوات.

كما عملت السلطات لتشجيع وتحفيز الصادرات خارج المحروقات بإنشاء لأكثر من وكالة وهيئة للعمل على هذا النحو، كما عملت وفق قانون المالية لسنة 1996 بإقرار إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات وإعفاء من الدفع الجزافي لفائدة المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع والخدمات.

¹ - جاري فاتح مرجع سبق ذكره ص 136

نحاول تقديم هذه الإجراءات والتدابير بالجدول التالي:

14 - 5 إجراءات التجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي

السنة	الإجراءات	
1994	تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أبريل وسبتمبر بنسبة 52%	نظام الصرف
1994	إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر والبنوك التجارية	
1995	تحويل حصص تثبيت إلى سوق للصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين آخرين	
1996	إنشاء مكاتب للصرف	
1996-1994	وضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة الخارجية، تكون مدعمة بسياسة مالية مناسبة	
1994	وضع قائمة المنتجات التي يمنع استيرادها وتحرير عشرة مواد أساسية استيرادها يتم وفق معايير تقنية ومهنية	تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية
1994	توحيد حتى 52% لإجبارية استعادة موارد عوائد الصادرات باستثناء المحروقات	
1994	إلغاء جميع الصادرات باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية	
1994	تحرير واردات العتاد المهني والصناعي المستعملة	
1994	إلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي أنشئت في أبريل 1994	
1995	إلغاء الحصة الدنيا الإجبارية للقروض الخارجية المتعاقدة عند استيراد سلع التجهيز	
1995	الإلغاء المفروض على مستوردي بعض المنتجات القاصي بالالتزام بالمقاييس المهنية والتقنية (أدوات، حليب، سميد، قمح صلب، قمح لين)	
1995	ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة والتعليم بالخارج عن طريق:	
1996	- بنك الجزائر، في حدود وسقف سنوي	
	- تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي والوصول إلى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر	
1996	تخفيض المعدل الأقصى للحقوق الجمركية من: - 60% إلى 50%	
1997	50% إلى 45%	
1996	ترخيص الدفع للنفقات غير سياحية في الخارج (سفر الأعمال، تحويل الأجور، نفقات الإسهار)، تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف المحدد من البنك المركزي	
1997	قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية الجزائر تقبل الالتزامات المفروضة عن طريق المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي.	

المصدر: كريم النشاشيبي مرجع سبق ذكره ص 11

9-3- تحرير الأسعار:

يعد الأسعار وسيلة أساسية في إدارة الاقتصاد الوطني فإنّ البرنامج تضمن عدة إجراءات أساسية للإصلاح الاقتصادي نقدمها من خلال الرزنامة الموالية:

5-15 الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار

الفترة	الإجراءات
1994	نقل مجموعة من المواد ذات الأسعار المقننة إلى مواد ذات هامش ربح مقنن
1994	إلغاء هامش الربح المقنن لجميع الأسعار ماعدا خمس موارد (السكر، الحبوب، الزيت- اللوازم المدرسية والأدوية
1994	تحرير أسعار المواد الوسيطة في الفلاحة
1994	إنشاء ميكانيزم ل:
1994	- مراجعة أسعار بيع البترول الخام إلى معامل التكرير كل ستة أشهر
1994	- مراجعة تعريف الغاز والكهرباء بدلالة تطور التضخم
1994	تحرير أسعار بناء المساكن الاجتماعية
1994	الحد من سعر الدعم للفلاحة، البطاطا، البذور، والقمح بالأخص
1995	إلغاء الإعانات المعممة على الاستهلاك
1994-1996	- منتجات البترول - المنتجات الغذائية
1995	إلغاء مراقبة هامش الربح وإلغاء تقنين أسعار السكر والحبوب عدا القمح، الزيوت والأدوات المدرسية
1995-1997	رفع إيجار السكن العمومي ب30%

المصدر: كريم النشاشيبي مرجع سابق ذكره ص13

بما أن السعر وسيلة أساسية في إدارة الاقتصاد الوطني فإنّ البرنامج شمل عدة إجراءات أساسية للإصلاح الاقتصادي نقدمها فيما يلي:

- هيمنة السوق الموازي وبيع المنتج في الأخير إلى المستهلك بسعره الحقيقي اقتصاديا أو يفوق ونتيجة لذلك فإنّ إعانات الاستهلاك كانت تذهب مباشرة إلى تجار السوق الموازي بطابع فارق أسعار بين السعر المدعم والسعر الحقيقي وليس للمستهلك الأخير وهذا في أغلب الأوقات.

- تراكم المخزون الموجه إلى المضاربة⁽¹⁾ وندرة عامة لمختلف السلع المدعمة

- أصبحت المواد المدعمة أكثر عرضة لعمليات التهريب عما سبق نحو الدول المجاورة وبمطلع سنة 1994 انطلقت عملية تحرير أغلبية الأسعار وإلغاء نظام الأسعار المقننة بصفة نهائية، وفي هذا

¹- جاري فاتح مرجع سابق ذكره ص 251

الإطار تم في هذه السنة تحرير كل السلع الفلاحية الوسيطة وكذلك مواد البناء ومراقبة أسعار التجزئة لمعظم السلع والخدمات كما ألغيت هوامش الربح المقننة الخاصة بها علما أنه لم يبق من الإعانات إلا عدد محدود من المنتوجات الغذائية الرئيسية والطاقة وخدمات النقل العمومي، إلا أن هذه الإعانات مهد لها لتزول خلال السنتين الموالتين وهذا حتى تغطي السعار تكاليف الإنتاج، وخلال سنتي 1994 و1996 فإن أسعار المنتوجات الغذائية والبتروولية التي كانت مدعمة ارتفعت بما يساوي 200% في المتوسط لتساير الأسعار العالمية، ومن المتوقع أن يكون لهذه الإجراءات القاسية والصعبة انعكاس بالغ الأثر على شرائح اجتماعية مختلفة لهذا لجأت السلطات إلى إنشاء نظام تعويضات للحماية الاجتماعية الذي بدأ تطبيقه سنة 1992، إلا أن عملية التنفيذ لم تكن فعالة، وباهظة التكلفة، مما يتطلب تغيير البرنامج بأخر⁽¹⁾ الذي يكون في صالح الأفراد الذين يعملون بالساعات بأعمال ذات مصلحة عامة بالجامعات والبلديات... مقابل تقديم تعويض أقل من الحد الأدنى للأجور بهدف تخفيف آثار رفع دعم الأسعار وتخفيض قيمة الدينار، وهذا ما يطلق عليه برنامج الشبكة الاجتماعية والمعنيين هم البطالين والفئات المحرومة باعتبارهم أكثر المتضررين.

9-4- إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص

إن الإجراءات المتخذة الخاصة بالسياسة النقدية والمالية نسبية غير كافية من وجهة نظر البرنامج لذلك دعمت بمجموعة أخرى من الإجراءات تهدف إلى إصلاح المؤسسات العمومية من جهة، وتنمية القطاع الخاص من جهة ثانية، ومن ضمن هذه الإجراءات وفق رزنامتها الزمانية مايلي:

¹- جاري فاتح مرجع سابق ذكره ص256

5- 16 الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص

الفترة	الإجراءات
1994	وضع قانون استثمار جديد، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية
1994	- توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخصخصة المؤسسات العمومية - الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية في حدود 49%
1995	- الترخيص للمشاركة غير محدودة للقطاع الخاص في رأس مال معظم المؤسسات العمومية
1997-1994	- حل 827 من 1300 مؤسسة عمومية محلية
96-94	- إعطاء الاستقلالية لـ 22 مؤسسة عمومية كبيرة والتي تسجل خسائر جوهرية والتي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة هيكلة
1996	- تبني بالتعاون مع البنك العالمي الأول برنامج خصخصة يستهدف حوالي 2000 مؤسسة عمومية محلية صغيرة
1996	- تبني مخطط إعادة هيكلة لـ 10 دواوين عمومية للاستيراد والتوزيع للمنتجات الغذائية إضافة إلى مؤسسة النقل بالسكك الحديدية وشركة الكهرباء والغاز
1997	- نشر برامج الخصخصة لـ 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999

المصدر: كريم النشاشيبي مرجع سابق ذكره ص 16

9-5- إعادة الهيكلة والتطهير المالي

إنّ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بدأت قبل سنة 1994 مع العلم أن عدد كبير من المؤسسات⁽¹⁾ حصلت على استقلالها القانوني والمالي، كما تم تطهيرها ماليا حيث مسحت ديونها وحولت إلى التزامات تتحملها الدولة اتجاه البنوك التجارية، إذ بلغت تكلفة تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1991-1999.

¹- محمد راتول: مرجع سابق ذكره ص 257

لكن هذه الإصلاحات لم تحقق الهدف المرجو لعدة أسباب نحاول تقييمها كما يلي:

- إن عملية إعادة الهيكلة أهملت حجم المؤسسات

- الارتفاع المستمر لخسائر المؤسسات بسبب غياب السلطة اللازمة في تحديد أسعار منتوجاتها، رغم أنه كان بإمكانها تغطية العجز باللجوء إلى البنوك التجارية.

ومن سنة 1994 وفي إطار برامج الإصلاح تداركت السلطات الأمر بالقيام بإصلاح هذه الثغرات بتأسيس لهذه الغاية وزارة إعادة(1) إعادة الهيكلة خاصة بتنفيذ قيود مالية صارمة أمامها تجعلها تعتمد على إمكانياتها في إنشاء هذه الموارد، إضافة لهذا تم تسقيف القروض ل:23 مؤسسة كبيرة عاجزة التي تنتج قرابة 15% من القيمة المضافة إلى إنشاء مخططات متوسطة المدى تشمل إجراءات فعالة لتسيير المخزون والتحكم في التكاليف بهدف تخفيض خسائر الاستغلال، وتخفيض تكاليف اليد العاملة وإعادة توجيه الإنتاج نحو النشاطات الأكثر حيوية التي تمكن بزيادة قدرة المؤسسات على المنافسة.

وفي أواخر سنة 1996 شملت الاستقلالية 23 مؤسسة، كما تم تطهير هيكلها المالي بصفة كلية، كما جاء الاتفاق على عقود تخطيط مع مسيرتها، وفي سبتمبر من سنة 1996 تم اعتماد برنامج برنامج إنعاش وتنشيط المالية للمؤسسات العمومية الكبيرة، وغلق تلك التي لا يمكن إنعاشها وهذا الاتفاق حدد بين البنوك التجارية و11 شركة قابضة المؤسسة بموجب الأمر 95-25 الصادر في 25 سبتمبر 1995 التي حلت محل صناديق المساهمة.

إضافة لما سبق عملت السلطات بتعجيل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الباقية، إذ أنشئ برنامج يخص المؤسسات العمومية للبناء والأشغال العمومية من سنة 1995 وهذا في إطار خصوصتها أو حلها أو تقليص عدد عمالها واحتمال حل 19 مؤسسة وتسريح ما لا يقل عن 25% من العمال عل أن يتم تطبيق نظام جديد للتأمين على البطالة هدف دفع منحة جزافية للعمال المسرحين.

أما فيما يخص دواوين استيراد المنتوجات الغذائية والشركات والدواوين العمومية للتسيير العقاري وشركات الخدمات العمومية، باشرت السلطات عمليات تحويل ديونها بهدف تطهيرها.

أما فيما يخص مؤسسات القطاع المالي فإنه تم اعتماد عدة برامج منذ مطلع سنة 1994 تهدف إلى إصلاح القطاع المالي وتحسين(2) وتطوير فعالية الوساطة المالية وتدعيم النظام البنكي، مما يترتب عن تطبيق هذا البرنامج أن معدلات الفائدة قد أصبحت حقيقية من سنة 1996.

وقبل سنة 1996 عرفت المؤسسات العمومية الاقتصادية ثلاث عمليات تطهير وإعادة هيكلة حيث قدرت تكلفة هذه العمليات ملغ يفوق 600 مليار دج دون أن تحقق الأهداف التي تؤدي إلى إحداث تطور

¹ - محمد راتول: مرجع سابق ذكره ص 268

² - محمد راتول: مرجع سابق ذكره ص 260

ملموس في تحسين النتائج وهذا لا تتحمله عملية تسيير المؤسسات بمفردها وإنما ترجع أيضا إلى المحيط⁽¹⁾ الاقتصادي العام.

9-6- إصلاح وتنمية القطاع الخاص

إن دور الدولة نحو قطاع الإنتاج أصبح أكثر من ضرورة لتطوير وترقية الإطار القانوني، يتيح خصوصية المؤسسات العمومية وتدعيم الاستثمار الخاص، كما يهدف إليه برنامج التعديل الهيكلي، إذ جاء بقانون المالية التكميلي لسنة 1994 ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسيير المؤسسات العمومية لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية ب: 49% غير أن صدور قانون الخصوصية سنة 1995 حيز التطبيق شمل الإطار القانوني بالسماح للقطاع الخاص المساهمة الغير محدودة في رأس مال لأغلبية المؤسسات العمومية.

وفي سنة 1994 صدر قانون عدم احتكار الدولة لسوق التأمينات، إضافة لهذا أتيح للمساهمة الأجنبية في رؤوس أموال البنوك التجارية.

علما أن أول برنامج للخصوصية صدر في افريل 1996 مدعما من طرف البنك العالمي إذ شمل تقريبا 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة خاصة في قطاع الخدمات.

انطلقت عملية حل المؤسسات العمومية والخصوصية في أواخر سنة 1996 بعد إنشاء شركة جهوية قابضة في شهر أفريل 1998 فإن "أكثر من 800 مؤسسة محلية شملتها عملية الخصوصية، أما فيما يخص المؤسسات العمومية الكبيرة فإنه تقرر مع نهاية 1997 اعتماد برنامج يشمل قرابة 250 مؤسسة خاضعة لعملية الخصوصية خلال سنتي 1998-1999.

أما فيما يخص المؤسسات العمومية التي يطغى عليها طابع لا جدوى لعملية الإنعاش فإنه تقرر مع بداية ديسمبر 1996 ونهاية 1997 حل 76 مؤسسة و64 وحدة إنتاج (إلا المؤسسات المحلية) هذا ما نتج عنه تسريح عدد كبير جدا من العمال مثلما هو موضح بالجدول الموالي:

¹- محمد راتول: مرجع سابق ذكره ص 260

توزيع المؤسسات العمومية التي تم حلها والعمال المسرحين خلال الفترة من نوفمبر 1996 إلى ديسمبر 1997 (إلا المؤسسات المحلية) وفق الشركات القابضة

17 - 5

عدد العمال المسرحين	الوضعية عند نهاية ديسمبر 1997		الوضعية قبل نهاية نوفمبر 1996		الشركة القابضة
	عدد العمال الإجمالي	عدد المؤسسات المنحلة	عدد العمال	عدد المؤسسات	
13782	13973	4	32098	13	التحويلات الغذائية
8873	42972	1	47226	12	الصناعات الفلاحية الغذائية
15523	63541	23	65001	102	الخدمات
14491	31321	2	41706	17	الصناعة الميكانيكية
35767	102810	23	124935	119	البناء والأشغال العمومية
23056	48582	1	69569	24	الصناعة
12041	22866	5	32028	20	الكهرباء والمواصلات
395	10423	1	10736	7	المناجم
8239	30693	4	34617	19	الكيمياء والمواد الصيدلانية
13466	66700	12	74040	66	الأشغال العمومية
13323	42632	0	46985	12	الصناعات
158936	476459	76	579941	411	المجموع

المصدر: كريم النشاشيبي مرجع سابق ذكره ص 55

وتتمت عملية حل المؤسسات المفلسة بطريقة جد سريعة حيث صرحت المفتشية العامة للعمل أن عدد المؤسسات المنحلة إلى غاية شهر جوان 1998 هو 815 توزع وفق الجدول الموالي:

5- 18 توزيع المؤسسات المحلية حسب قطاعات النشاط والطابع القانوني إلى غاية 30

جوان 1998

مجموع	مجموع	مؤسسات خاصة		مؤسسات عمومية محلية		مؤسسات عمومية اقتصادية		القطاعات
		العمال المسرحيين	المؤسسات المنحلة	العمال المسرحيين	المؤسسات المنحلة	العمال المسرحيين	المؤسسات المنحلة	
3819	25	370	2	1234	18	2205	5	الزراعة
36868	443	323	-	6310	383	30235	60	الصناعة
128266	249	195	-	51557	195	76514	54	بناء، أشغال عمومية، ري
44017	98	150	-	24522	83	19345	15	الخدمات
212970	818	1038	2	83623	679	128299	134	المجموع

المصدر: CNES projet de rapport préliminaire sur les effets du pas NOV 1998 P 55- 56

تمثل المؤسسات المحلية 83% و 16% تمثل المؤسسات العمومية الاقتصادية إذ يعود قطاع الصناعة الأكثر تضررا، حيث خسرت 60 مؤسسة عمومية اقتصادية صناعية و 383 مؤسسة عمومية محلية صناعية، هذا يمثل أن 54% من المؤسسات المحلية هي مؤسسات صناعية ويتبع هذا القطاع قطاع البناء والأشغال العمومية والري الذي يتشكل من 30% من المؤسسات المنحلة، مما ترتب عن هذه الإجراءات أضرارا وخسائر اقتصادية فادحة ، وما يدل على تلك المعطيات بالجدول السابق إذ وصل عدد المسرحيين 213 ألف عامل بنسبة 60% من قطاع البناء والأشغال العمومية.

9-7- إصلاح القطاع الفلاحي

إنّ الإقدام على إصلاح عميق للقطاع الزراعي الهدف منه هو التحرر من التبعية الغذائية أو على الأقل تخفيفها، مما يتيح توفير الملايين من العملة الصعبة، وللوصول إلى هذه الأهداف، تم تخصيص برنامج يشمل عدة نقاط غايتها الإصلاح الفلاحي رزمنتها بالفترة المحددة بالجدول الموالي:

19-5

الإجراءات الخاصة بالقطاع الفلاحي

الفترة	الإجراءات
1996	الحد من دعم أسعار القمح
1995	- الحبوب وضع نظام مرجعي للسعر مرتبط بالأسعار العالمية بهدف الوصول إلى نظام سعر فعال يخفف عبء الضريبة
1995	- إصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي وتفضيل إنشاء الضمان
1995	- وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي وقيمة الأراضي
1997	- تقديم إلى المجلس الشعبي الوطني مشروع قانون يحدد معايير خصصة الأراضي الفلاحية

المصدر: كريم النشاشيبي مرجع سابق ذكره ص 51

وفي هذه الإصلاحات فإنه تم إصدار قانون 1995 يقضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة بعد الاستقلال إلى مالكيها.

وبهدف تنمية فعالية القطاع الفلاحي كذلك فإنّ الحكومة أصدرت في أوائل سنة 1997 مشروع قانون يهدف إلى تحويل حقوق 87-19 الانتفاع بأراضي الدولة الممنوحة للزارعين بموجب قانون ل: 8-10-1987 إلى حقوق ملكية كاملة ولكن هذا القانون لم يجسد على أرضية الواقع لإشكالات عديدة⁽¹⁾ وتتضمن أهمية هذا المشروع في أنه يتيح للفلاحين الحصول على قروض الاستغلال التي يحتاجونها من البنوك التجارية لوجود الضمان وهي وثيقة ملكية الأراضي.

كان من الأفضل على برنامج الحكومة أن يعتمد على برنامج التعديل الهيكلي، استخلص بأنّ التنمية الفلاحية لا تتطلب كثرة القيود⁽²⁾ والمتمثلة فيما يلي:

- صعوبة الحصول على القروض البنكية
- محدودية مساحة الأراضي المزروعة وتدني خصوبتها
- القيود الخاصة بالمنازعات العقارية وغياب مجال تشريعي يساعد على تفضيل الاستثمار وتحديث الفلاحة.

¹- محمد راتول: مرجع سبق ذكره ص 262

²- مصالح رئاسة الحكومة برنامج الحكومة جويلية 1997 ص 31:33

- قدم التقنيات الفلاحية المستعملة

- محدودية الموارد المائية واعتماد الفلاحة على الأحوال الجوية المتميزة بعدم الاستقرار والتغير من فصل لآخر.

وإذا تضمن برنامج التعديل تقديم توجيهات المطلوب تطبيقها مثلما جاء بها، فإنّ برنامج الحكومة المذكور غايته كالتالي:

9-8- تشجيع ودعم الاستغلال الفلاحي

بإتمام عملية التطهير المالي للقطاع وتقييم وصيانة الأراضي التي تشهد تدهورا وتثمين وتوسيع⁽¹⁾ الأملاك العقارية وتشجيع استغلال أراضي القطاع الخاص وترشيد استغلال الأراضي الفلاحية.

9-9- التحفيزات الدافعة للإنتاج الفلاحي

ويتم هذا ب:

1- تشجيع وتنمية الاستثمار الفلاحي بمجموعة من الإجراءات تتمثل في القروض واستردادها وأسعار المنتوجات وأسعار العوامل كأسعار الكهرباء والغاز المستخدمة للمنتوجات الإستراتيجية بالجنوب.

2- تطوير وتحسين الخدمات الفلاحية وتمكين الحصول على الآلات الفلاحية وتنمية وتطوير إمكانيات التدخل لمصالح الحماية البيطرية وترقية تنظيم التموين بالبذور والسماد وتطوير قدرات التخزين وتدعيم وتمكين مراقبة أسواق الجملة.

3- تأمين مداخيل الفلاحين من خلال ترقية التممين الفلاحي بهدف المساهمة في تنظيم سوق المنتوجات الفلاحية الأساسية واستقرار الأسعار لصالح المنتجين والمستهلكين ولتمكين الدخول في أسواق الجملة بهدف تهميش دور السماسرة والمضاربين وإنشاء آلية تسمح بتسيير الهياكل البعيدة والمتمثلة بتخزين المنتج وتبريده وحماية المنتج الفلاحي من المنافسة الخارجية وتحديد أدنى مداخيل الفلاحين المنتجين للمواد الموجهة للصناعة التحويلية.

وعلى مستوى الأهداف فإنّ واضعي البرنامج يتوقعون في المدى المتوسط على أقصى تقدير تحقيق الآتي:

- توسيع الأراضي الرعوية وإضافة إسطبلات تربية الحلوب لرفع الإنتاج إلى 50%

- زيادة إنتاج الحبوب وتحقيق معدل 30 مليون قنطار سنويا

- زيادة إنتاجية الهكتار الواحد من الخضر ليلبغ 18 طن/ هكتار

¹- محمد راتول مرجع سابق ذكره ص261

- توسيع زراعة أشجار الفواكه والزيتون والكروم

- وفي مجال استغلال الغابات جاء البرنامج لتحقيق إنتاج 2م600 000 من الخشب و 160000 قنطار من الفلين و50000طن من الحلفاء سنويا.

إضافة لما سبق تضمن البرنامج عدة إجراءات في هذا المجال تهدف إلى تطوير الصيد البحري وترقيته بتدعيم التأطير خاصة على المستوى المحلي وتطوير إمكانيات الصيد وتنمية التعاونية وتهيئة وتوسيع مرا فيء الصيد وتحفيز تنمية القروض التعاونية وتدعيم رؤوس الأموال المساعدة على الاحتراف في الصيد البحري وتوجه الاستثمار الوطني الخاص نحو هذا القطاع.

9- 10- قطاع السكن

أبدى البرنامج اهتماما بالسكن حيث تم تشجيع الاستثمار الخاص وطلب إدخال نظام مراجعة سنوية لأسعار كراء السكن وباقي ما خص به السكن تقدمه من خلال الجدول التالي:

5- 20 الإجراءات الخاصة بقطاع السكن

الإجراءات	الفترة
الاتفاق مع البنك العالمي لتحديد مقاييس لتشجيع الاستثمار الخاص في قطاع السكن	98-95
تنظيم سوق الرهن العقاري	98-95
مراجعة إيجار السكن وإدخال القواعد التي تقضي بإنشاء نظام التعديلات الدورية بالإسناد إلى التغيرات في التكاليف التشغيلية	1995
تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى مصرف للإسكان	1997
إنشاء شركة إعادة تمويل القروض العقارية	1997
إنشاء شركة لضمان القروض العقارية	1997
إنشاء رأسمال ضمان وكفالة تعاضدية للترقية العقارية	1997

المصدر: كريم النشاشيبي مرجع سابق ذكره ص16

تسعى هذه الإجراءات إلى التحكم في تيسير⁽¹⁾ القطاع ودعم فعال في إطار تمويل وانجاز المشاريع السكنية.

علما أنّ هذا القطاع كان يتشكل من عدد ضخم من مؤسسات البناء غير فعالة تشغل تقريبا 240 ألف عامل سنة 1994 وهي تنتج أزيد من 80% من القيمة المضافة الكلية للقطاع.

¹ - Service du gouvernement Programme du gouvernement juillet 1998 P, 56

مع العلم أن إجراءات إعادة هيكلة القطاع بدأت سنة 1992 بالتعاون مع البنك الدولي في مجال القرض لتعديل قطاع المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات المالية، ومع بداية سنة 1995 شرع في إعادة الإصلاح الجذري حيث تم حل عدد كبير من المؤسسات التي كان من الصعب جداً إعادة تأهيلها.

وتم تسريح 93000 عامل من المؤسسات الأخرى بنسبة 51% بين سنتي 1995 و1997 كما أنّ أغلب العمال الدائمين بها أصبحوا عملاً متعاقدين في مجال اتفاق جماعي، وبذات الوقت الذي قدم فيه دفع وتدعيم للقطاع الخاص للاستثمار في البناء، أصبحت مؤسسات البناء العمومية تتجه شيئاً فشيئاً للتعاون والعمل مع القطاع الخاص.

ولإعادة دفع قطاع البناء من جديد وتخفيض التكاليف أصبحت المشاريع العمومية قسم إلى مجموعة من الحصص الصغيرة تتلاءم وإمكانية المؤسسات الصغيرة والإنجاز، وهذا ما حصل بالفعل إلى تقليص فترة الانجاز إلى حد قياسي أحيانا وتخفيض تكلفة الانجاز بالفعل كما ارتفعت حصة القطاع الخاص في انجاز مشاريع السكن من 20% سنة 1994 إلى ما يفوق من 50% سنة 1997.

أما فيما يخص تمويل السكن فهناك تعديلات وتغييرات تخص الآتي:

- توسيع سوق عمليات تمويل قروض السكن إلى كل البنوك التجارية كما تم إنشاء مؤسسة إعادة التمويل العقاري سنة 1997.

- إنشاء صندوق ضمان السواق المالية مكلف بتخفيف قيود المتعاملين اتجاه التمويل العمومي

- إعادة رسملة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سنة 1997 وتكلفة لتمويل السكن تعمل طبقاً للمعايير التجارية.

- إنشاء صندوق للضمان العقاري مهمته تسهيل القروض للعائلات عن طريق البنوك.

9-11- المؤشرات الاجتماعية

نحاول في هذا الجانب التركيز على مؤشرات التنمية البشرية والمؤشرات التكميلية للتنمية البشرية حيث يتطلب معرفة بأنّ هناك أبعاداً جوهرية لا تقل أهمية إن لم تزد عن الأبعاد السابقة في تقييم نتائج الإصلاح وأهمها من المنظور الشامل للتنمية:

مستوى معيشة الأفراد، وانتشار الفقر، مشكلة البطالة والصحة والتعليم ولقد افرز برنامج التعديل الهيكلي ثلاثة أنواع⁽¹⁾ من الآثار مهما كانت البلدان التي طبقت فيها.

¹- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 1999، الدورة العامة 19 نوفمبر 2000 ص51.

- تدهور الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية التي كانت توفرها الدولة.

- هدم بنية الاقتصاديات

- تدهور سلطة الدول من حيث انتشار الجرائم المنظمة وظهور الحروب الأهلية في بعض الدول

وعرفت سنوات برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، بتنفيذ إجراءات أثرت مباشرة على الجوانب الاجتماعية للمواطنين، من حيث الدخل والشغل والاستهلاك وقد طبقت تلك الإجراءات في تقليص ميزانية الدولة (إلغاء الدعم، تجميد الأجور، خفض نفقات التسيير والتجهيز) وبعد تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي على مستوى الاقتصاد سعت الجزائر إلى تطبيق برامج إنمائية، انطلاقاً من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وتهدف هذه المخططات رجوع الدولة إلى القيام بدورها في دعم النمو الاقتصادي وضبط الاختلالات الاجتماعية والجهوية، وبالتالي التكفل بالبعد الاجتماعي للتنمية وشملت الأهداف لتحقيق الآتي:

- إنشاء مناصب شغل

- مكافحة الفقر

- التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الاقتصادي الوطني ودعم النمو

ما سنقوم بتقديمه هي بعض المؤشرات الدالة على الجانب الاجتماعي المتمثلة في:

9-12 - محاربة الفقر

ساعدت سياسات الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في الجزائر (خاصة برنامج التعديل الهيكلي) في رفع⁽¹⁾ نسبة الفقر، عن طريق انخفاض القيمة الحقيقية للأجور وتخفيض أو إلغاء الدعم على معظم السلع والخدمات وكذلك تخفيض قيمة العملة وارتفاع الضرائب والرسوم.

استعملت الجزائر⁽²⁾ عدة وسائل لمكافحة الفقر المتمثلة في:

* منظومة الضمان الاجتماعي

* دعم التشغيل

* المخططات التنموية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

ومخطط دعم النمو والمخطط التكميلي لدعم النمو.

* أجهزة الإعانة الاجتماعية والنشاط الاجتماعي والتضامن الوطني.

¹- يميز صندوق النقد الدولي بين الفقر في الريف والحضر، على أساس أن نسبة الفقر تزداد أكثر في المناطق الحضرية وأقترح كحل إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي.

²- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع التقرير حول التنمية البشرية لسنة 2001 الجزائر ديسمبر 2001 ص 141

وطبقا للدراسة الذي قام بها البنك الدولي حول النفقات العمومية الخاصة للقطاع الاجتماعي لسنة 1999-2000 تدل أن خفض هذه النفقات بسبب برامج الاستقرار، أثر بنسبة متفاوتة على القطاعات الاجتماعية.

ونبين هذا من خلال الجدول الموالي:

5-21 تطور النفقات المخصصة للقطاعات الاجتماعية (بالقيمة الحقيقية وبالنسبة المئوية للناتج المحلي الخام).

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ملايين الدينارات بالقيمة الثابتة 1993								
النفقات العمومية	390,5	357,9	354,9	352,8	386,2	417,7	419,5	420,8
القطاعات الاجتماعية	273,1	256,8	242,8	226,1	232,7	269	265,8	250,8
التربية	97,4	86,7	83,1	75,9	80,1	90,8	88,5	85,1
الصحة	47,4	46,4	43,3	37,8	36,4	40,3	41,8	43,5
الحماية الاجتماعية	128,3	123,6	116,3	112,4	116,1	138	135,5	122,2
كنسبة مئوية إلكترو الناتج المحلي الخام								
النفقات العمومية	33,5	31	29,5	28,3	30,6	31,5	30,6	30
القطاعات الاجتماعية	23,4	22,2	20,2	18,1	18,4	20,3	19,4	17,9
التربية	8,4	7,5	6,9	6,1	6,3	6,8	6,5	6,1
الصحة	4,1	4	3,6	3	2,9	3	3,1	3,1
الحماية الاجتماعية	11	10,7	9,7	9	9,2	10,4	9,9	8,7

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر ديسمبر 2001 ص 106

يُظهر هذا الجدول انخفاض النفقات العمومية بالقيم الثابتة لسنة 1993 وهذا إلى سنة 1997 للتحقق فيما بعد ارتفاعا لها عكس القطاعات الاجتماعية التي بقيت في التنازل المستمر⁽¹⁾ خاصة قطاعي التربية والحماية الاجتماعية كما هو موضح بالجدول.

¹ - تدل النفقات ذات الطابع الاجتماعي، عمل إعادة توزيع الدخل وبالتالي هناك عاملين: الأول هو أن إعادة توزيع متغير تابع للنمو، وأما الثاني فتري أن تحفيز النمو يعمل من خلال سياسة إعادة توزيع الدخل وتقليص الفوارق، بسبب انتشار الفقر نتج عنه اللافعالية الاقتصادية.

وانتقلت نفقات التحويلات الاجتماعية في الجزائر بالقيمة الجارية من 450 مليون دينار جزائري إلى 338 مليار دينار جزائري في الفترة 1964-2000 وتمثل هذه النفقات بالنسبة لسنتي 1964 و2000 على التوالي: 3,8% و8% من الناتج المحلي الخام وأيضا 17,1% ، 21,7% من ميزانية الدولة مثلما هو موضح بالجدول الموالي:

5-22 ارتفاع حصة التحويلات الاجتماعية بالقيمة الجارية للفترة 1962-2000

2000	التسعينات	الثمانينات	السبعينات	الستينات	الفترة التعيين
7,5	7,1	5,3	5,5	3,7	نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج المحلي الخام
22	19,4	15,3	17,2	13,2	نسبة التحويلات الاجتماعية إلى ميزانية الدولة

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ديسمبر 2000 ص 195

ما نلاحظه بالجدول من ارتفاع هو اسمي لغياب مؤشر الأسعار وبالتالي يؤكد هذا الجدول دراسة البنك الدولي.

إن تعدد واختلاف تعاريف التحويلات الاجتماعية بين وزارة المالية والبنك الدولي والمجلس⁽¹⁾ الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإنه يؤكد لنا حسب هذا الأخير الآتي:

- تراجع دعم الاستفاداة من العلاج
- تزايد حصة دعم السكن
- ارتفاع نسبي لدعم قطاع التربية
- محدودية الموارد المخصصة لدعم التشغيل
- ضمان الحصة الأساسية لنفقات الإعانة والتضامن

¹ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ديسمبر مرجع سابق ذكره ص 201.

23-5 مؤشر الفقر وعدم المساواة لثلاثة دول خلال الحقبة 1990 - 2000

التعريف	الجزائر	المغرب	تونس	مصر
1 دولار في اليوم (%) من السكان	2>	2>	2>	1,3
2 دولار في اليوم (%) من السكان	15,1	14,3	6,6	43,9
أقل من الحد الأدنى من استهلاك الغذاء اليومي (%) من السكان	5	7	2,5	3
الفقر النسبي (%) من السكان	16,1	19	4,2	16,7

المصدر: عبد القادر خليل مرجع سابق ذكره ص 456

يبين لنا الجدول أنه رغم التطورات الاقتصادية الهامة الحاصلة في الجزائر إلا أن نمط توزيع الدخل لازال يفتقر إلى تعديلات جذرية لأن 2% من السكان يعيشون بأقل من 1 دولار في اليوم، وكذلك 15,1% بأقل من 2 دولار كما يحصل كذلك أفقر 20% على 07% من الدخل، بالمقابل يحصل أغنى 20% على 42,6% من الدخل زحت تؤدي التنمية إلى تطوير الاقتصاد والمجتمع وتوفير بيئة مستقرة سياسيا وأمنيا، فإنه يشترط تطوير نمط توزيع الدخل ليصبح أكثر عدالة وملاءمة، مما يدعم⁽¹⁾ زيادة حوافز الاستثمار عن طريق تحفيز الطلب الفعال الناتج عن ارتفاع حصة الفقراء.

وفي إطار محاربة الفقر، دعم البنك الدولي مجموعة من الإصلاحات التي تسعى إليها الجزائر بهدف تشجيع النمو وإنشاء فرص عمل ومحاربة الفقر من خلال تعاونه الوثيق مع الحكومة الجزائرية والمجتمع المدني الفترة 1998 - 2000 وطبقاً لهذه المنظمة فإن الحوار الموسع مع تلك الجهات نتج عنه ثلاث تحديات إنمائية تلتزم الجزائر مواجهتها وهي:

- إنشاء النمو وتفاذي التوترات الاجتماعية التي تسببها البطالة

- تطوير وتحسين الخدمات العامة التي تمكن الجزائر من المشاركة في اقتصاد السوق

- استعمال احتياطات النفط بما يخدم النفع الطويل الأمد للجزائر.

لقد خلص المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى وقائع غير مرضية فيما يخص الوضعية الاجتماعية للجزائر بتحليله لميزانيات الأسر إلى أن، 58,22% من تلك الميزانية تستهلك لتغذية (الخبوب ب: 25,46%، الخضر الجافة 13,68%) ونتيجة لذلك سبب البطالة.

¹ - أحمد السيد النجار تحليلات عربية ودولية: اقتصاد الجزائر من سنوات الجمر إلى أفاق النمو السريع مقال ضمن موقع الكتروني الموقع

WWW,ahram,org,eg/acpss/ahram/2001/1/1/1/ANAL593

9- 13- الإنتاجية والأجور والقدرة الشرائية

يرتبط في الجزائر تطور الأجور بالقدرة الإنتاجية والتعليم ويرتكز في ذلك على القانون 90-11 الخاص بعلاقات العمل، أما فيما يتعلق بالأجر الوطني الأدنى المضمون فتم ربطه بثلاث عناصر هي:

- مؤشرات أسعار الاستهلاك

- الإنتاجية المتوسطة الوطنية المحققة

- الصرف الاقتصادي العام

وطبقا للدراسة التي قام بها⁽¹⁾ المعهد الوطني للعمل سنة 2000 بأن الزيادات في الأجور طبقت بالنسب التالية:

* القطاع العمومي المحلي (94-2000) بين 106% و 138%

* القطاع العمومي الوطني (94-2000) بين 396% و 426%

* القطاع الخاص الوطني (91-2000) بين 262% و 290%

كما سجلت كتلة الأجور الوطنية زيادة بنسبة 09% سنوياً ناتجة عن زيادة عدد العمال، رغم هذه الزيادة في الأجور لم تؤثر في تحسين القدرة الشرائية، لأنها طبقت في فترة تميزت بتسريح عدد كبير من العمال في القطاع العمومي، كما زاد ارتفاع الأجر الوطني الأدنى والمضمون أعباء المؤسسات العمومية، ولم تبلغ ميزانية الدولة الأهداف المرجوة والمتمثلة في رفع القدرة الشرائية لشرائح المجتمع.

وفق ما توصلت إليه الدراسة عن مستوى المعيشة لسنة 1996 في الجزائر الذي قام بها البنك الدولي سنة 1997، كشف بوجود تدني حقيقي في القدرة الشرائية للأجور 1987-1995 تتجاوز 45% كما أضحى أنه توجد فئة جديدة من الفقراء ينتمون للطبقة الوسطى نتيجة لتراجع الدخل الحقيقي بنسبة 30% بين (1994 و 1996) ونزول الحد الأدنى للأجور الحقيقية بنسبة كبيرة للفترة (1994-1997).

وكل ذلك يرجع إلى تخلي السلطة عن الدعم الذي تسبب من مضاعفة أسعار المواد الغذائية ومنتجات⁽²⁾ الطاقة التي زادت بنسبة 60% سنة 1995-1996، وتظهر مقارنة تطور مؤشر الأسعار مع الأجر الوطني الأدنى والمضمون للفترة 1990-2000 أن ثاني تضاعف 10مرات والأول تضاعف 5 مرات هذا يدل على أن هناك تحسن في القدرة الشرائية.

أما الارتفاع الحاد في الأسعار المواد الأساسية وتأثيرها على استهلاك الفئات ذات الدخل المحدود يدفعنا لتقبل الاستنتاج السابق ونقدم ذلك بالجدول الموالي:

¹ - عبد القادر خليل، مرجع سابق ذكره ص 456

² - عبد القادر خليل مرجع سابق ذكره ص 256

تطور الأجر الوطني الأدنى والمضمون ومؤشرات الأسعار للفترة 1990-2000

سنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00
أ.و- أ-م	1000	2000	2500	2500	4000	4000	4000	4800	5400	6000	6000
مؤشر أسعار الاستهلاك	117,87	148,38	195,38	235,51	303,91	394,42	468,12	494,93	519,44	532,2	534,97

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

وفق معطيات الديوان الوطني للإحصائيات فقدت الأجور 30% من قدرتها الشرائية خلال الفترة 1990-1996، وشهدت تراجع متتالي (-10%) سنة 1994 وأيضا (-7%) سنة 1995 وكذلك

(-3,5%) سنة 1996 و(-0,5% سنة) 1997

ويشهد مستوى الأجور وضبطها عدة عقبات ناتجة عن:

* التناقض داخل المؤسسات، في تحقيق التوازن بين الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للعمال وشرط تحسين الإنتاجية.

* الحاجات الاجتماعية غير الملباة والمتزايدة والمعبر عنها بالمطالب العديدة

* شرط إعادة الاعتبار للكفاءات.

وبالتالي يتطلب التكفل بجدية وفعالية بين الأجور والإنتاجية وبين الأجور والمستوى العلمي.

وبهذا تكون الشبكة الأجرية حقيقية وذات مصداقية مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للفرد.

9-14 - البطالة:

تعد البطالة أكبر أسباب فقر سكان الجزائر وبشكل تلازمي تعد مصدرا واقعا ومرنا للتشغيل غير الرسمي ويتضح لنا من خلال تتبعنا لسوق الشغل عن احتوائه⁽¹⁾ على اختلال لم تتمكن من تدنيه إلى المستويات الموجودة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول من أوروبا الشرقية.

ووفق ما جاءت به الدراسة التي صدرت لصندوق النقد الدولي أواخر 2009 معتمدا على أحد خبراءه (كانيي كبودار) في هذه الدراسة تعود أسباب ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر إلى طبيعة التشريعات المطبقة وضعف الإنتاجية الصناعية وتدني المردودية وغياب جزء كبير من القطاع العمومي

¹- الأخضر عزي فعالية سياسة التشغيل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة إلكترونية، العدد 26 الموقع www.uluminsania.net

المنتج مقابل عدم قدرة القطاع الخاص على امتصاص فائض عرض العمل، وكذلك سياسة الضرائب والرسوم المعتمدة.

كما تضمنت هذه الدراسة ارتفاع نسبة لبطالة لدى الشباب بمعدل 31% إلى 70% لما دون الثلاثين سنة.

كما شملت هذه الدراسة أيضا أنّ عدد السكان ارتفع من 32،6 ليون نسمة في 0،1 جانفي 2005 إلى 33،2 مليون نسمة في 01 جانفي 2006 هذا يعني إنشاء مناصب عمل جديدة وبالتالي يمكن توضيح هذا بالجدول الموالي:

معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2000

25-5

سنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	19,76	21,9	24,2	23,57	24,36	28,10	27,49	27,96	28,02	29,49	39,49

الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر

إنّ نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الموسع 1991-1998 كان سلبا ودليل ذلك انتقال المعدل من 18%، سنة 1989 وكذلك 23,57% ، سنة 1993 إلى 28% سنة 1998.

وكما يطغى على ظاهرة البطالة بالجزائر منذ عقدين من الزمن طبيعة العاطلين عن العمل، فنلاحظ ارتفاع⁽¹⁾ نسبتها لدى الشباب والنساء والتكوينة البنوية لها من حيث الطول مدتها للأفراد الذين يعيشون الظاهرة حيث ارتفعت من 23 شهرا سنة 1990 إلى 27 شهرا سنة 1996 ثم بلغت 36 شهرا بسنة 1999 كما توسعت كذلك لدى سكان الحضر بنسبة 58,9% مقابل 41,1 في المجتمع الريفي⁽²⁾ ارتفاع بطالة الإدماج التي تقدر تقريبا بثلاثي البطالين هم طالبوا عمل لأول مرة ولا يحوزون عل خبرة مهنية، مع العلم أن الميزة التي تنفرد بها البطالة عن غيرها في الجزائر بطول مدة بطالة إعادة الإدماج والبطالة طويلة الأجل لأسباب اقتصادية.

مع العلم أن ارتفاع نسبة البطالة خلال تطبيق الإصلاحات المدعومة مع مطلع سنة 1989 ازدادت تقاوما خلال سنة (1994-1998) نتيجة التدابير الانكماشية التي تكبح الائتمان مثل رفع أسعار الفائدة الاسمية التي لا تخدم الاستثمار.

¹ - عبد القادر خليل مرجع سابق ذكره ص 460

² - رشيد بلخريصات سياسات التشغيل في الجزائر مداخلة ضمن الندوة العربية حول البطالة البلدية - الجزائر 2007 ص 377

حيث تمّ التخلي عن العمال نتيجة خوصصة المؤسسات العمومية تصفية أغلبها، كما يعود سبب ارتفاع نسب البطالة للبرنامج السالف الذكر إل تدني الإنفاق الحكومي الخاصة بسياسة الموازنة العامة المفروضة في البرنامج وتطبيق⁽¹⁾ برامج إنمائية ذات طابع توسعي منذ مطلع سنة 1999 إلا أنّ تخفيض معدلاتها تبقى صعبة المنال.

9- 15- التنمية البشرية

جاء ترتيب الجزائر في إطار التنمية البشرية في ذيل ترتيب البلدان المتخلفة⁽²⁾ في التنمية البشرية، رغم أنها تعد هدفا جد ضروري للنمو، وهذا ما يتسبب في إعاقة التنمية الاقتصادية.

وقد أظهر تقرير في للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عن التنمية البشرية المهيأة للألفية الثالثة الوضع المعاش للجزائر مقارنة مع هذه الأهداف طالبا بالضرورة أن ترفع الجزائر تحدياتها في حل مشاكل التناسق⁽³⁾ بين الأهداف على الفترتين المتوسطة والطويلة وإعادة توجيه السياسات الاجتماعية⁽⁴⁾ الناتجة عن برنامج التعديل الهيكلي والانتقال إلى اقتصاد السوق.

وبهذا رتبت الجزائر بالمرتبة 108 في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2006 بعد كل من تونس⁽⁵⁾ (92) والأردن (90) ليبيا (58) واحتلت المرتبة (102) عالميا في مؤشر التنمية البشرية 2007 والتاسع الدول العربية التي تتقدمهم الدول الخليجية وثالث دولة في منطقة شمال إفريقيا بعد كل من ليبيا (64 عالميا) وتونس (87 عالميا) وبذلك تأتي الجزائر قبل مصر (111 عالميا) والمغرب (123 عالميا) وبالتالي يمكننا عرض مؤشرات التنمية البشرية بالجدول الموالي:

¹ - عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره ص 462

² - يقصد بالتنمية البشرية وفق البرامج الإنمائية للأمم المتحدة: "عملية توسيع اختيارات الناس"، وعناصرها، الإنتاجية العادلة، الاستمرارية والمشاركة.

³ - تمثل أهداف التنمية البشرية للألفية الثالثة المحددة من طرف الأمم المتحدة في شهر سبتمبر 1999 الأتي: القضاء على الفقر المدقع والمجاعة وضمان التربية القاعدية للجميع والمساواة بين الجنسين ومكافحة السيدا وكل الأمراض الأخرى، وضمان ديمومة الموارد البيئية وإقامة الشراكة من أجل التنمية.

⁴ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير ديسمبر 2001 مرجع سابق ذكره ص 61

⁵ - عبد المجيد بوزيدي "تسيير التوازنات المالية من وجهة نظر رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور" مقال يومية الخبر العدد 1621 بتاريخ

تطور دليل التنمية البشرية والمؤشرات المكونة لها للجزائر خلال الفترة 1990-2005 - 26

المؤشرات مع الدليل السنوات	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة ب لاعوام	معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين من 15 سنة فما فوق %	مجموع النسب الالتحاق الاجمالية بالتعليم الابتدائي والعالي %	الناتج المحلي للفرد تعادل القوة الشرائية بالدولار	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل اجمالي الناتج المحلي	قيمة دليل التنمية البشرية *
1990	65,1	57,4	68,6	2005	-	0,49	-	0,533
1992	65,9	61	60	2870	-	0,61	-	0,533
1993	67,3	58,8	66,1	5570	0,71	0,61	0,92	0,746
1995	68,1	61,6	66	5618	0,72	0,63	0,79	0,664
1997	68,9	60,3	68	4460	0,73	0,63	0,63	0,665
1998	69,9	65,5	69	4792	0,74	0,67	0,65	0,683
1999	69,3	66,6	72	5063	0,74	0,69	0,66	0,693
2000	69,6	66,7	-	5308	0,74	0,69	0,69	0,697
2001	69,2	67,8	71	6090	0,74	0,69	0,69	0,704
2002	69,5	68,9	70	5760	0,74	0,69	0,68	0,704
2003	71,1	69,8	74	6107	0,77	0,71	0,69	0,722
2004	a 74,8	a 74	-	b6603	b,0,77	b,0,71	b,0,70	b,0,728
2005	a94,6	a76,30	-	-	a0,827	a0,780	a0,22	a0,761

المصدر: عبد القادر خليل: مرجع سابق ذكره ص 462

CNES ALGERIE 2007: a

b : إحصائيات الأمم المتحدة الإنمائي

*: تنمية بشرية مرتفعة: 0,923 . تنمية بشرية متوسطة: 0,701 . تنمية بشرية ضعيفة 0,427

يبين هذا الجدول أن المؤشرات الدالة للتنمية البشرية بدأت تعرف تغير نحو الإيجاب، إلا أنها تبقى متوسطة، ويرجع هذا الترتيب على قائمة تضم تقريبا 180 دولة في إحصاء سنة 2006 الذي يخص إحصائيات أساسية لسنة 2005، ويتم مقارنتها بسنة 1990، وتتطلب استدامة التنمية البشرية للحفاظ على التنمية، مما برز مصطلحا حديثا يطلق عليه " التنمية البشرية المستدامة"، فضلا عن دور الجزائر بالاعتناء والمحافظه عليها بإنشاء مجال قانوني خاص بها.

إلا أن تطبيقه بقي محدودا نتيجة لمحدودية وضعف إمكانات المؤسسات والنقائص المسجلة⁽¹⁾ بالبرامج، مما أدى تأثير البيئة في الجزائر.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير ديسمبر 2004 مرجع سابق ذكره ص111

ويعود التأثير الكبير للبيئة في العقود الثلاثة الأولى بعد الاستقلال لثلاثة عوامل المتمثلة في: النمو الديمغرافي المستمر، والتغير المتسارع وأما التسعينات فعرفت تفاقماً أكثر للبيئة، نتيجة⁽¹⁾ نتيجة تطبيق نظام التعديل الهيكلي، الذي أدى إلى نزوب الموارد إن كان على المستوى ميزانية الدولة أو على مستوى المؤسسات.

وبذلك نستنتج عدم بلوغ فعالية الإصلاحات من خلال استعراضنا لواقع الفقر في الجزائر وتطور الأجور والإنتاجية وعلاقتها بالقدرة الشرائية وأيضاً واقع التشغيل، فضلاً عن تحقيق تطور في نسب التمدد، نلاحظ تراجع نوعية التعليم ونسبة التسرب، مما يعكس⁽²⁾ تدهور التعليم وقيمة المعرفة مع محدودية الاهتمام بالبيئة وبالتالي نستنتج أن الجانب الاجتماعي يشكل عبء يعرقل إنجاز الإصلاحات الاقتصادية بفعالية شاملة وهو ما أكدته باستمرار دراسات المنظمات الدولية.

تؤكد التقارير الضمنية لخبراء الصندوق والبنك الدوليين شدة الانعكاسات الاجتماعية الضارة على المجتمع الجزائري، بإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي في برنامج التعديل الهيكلي بهدف التخفيف من شدة هذه الانعكاسات على الفقراء إذ تم تأسيس برنامج الأشغال العامة ليحل محل الدعم العام وكذلك نظام التأمين ضد البطالة، لتسهيل إعادة هيكلة القطاع الصناعي فضلاً عن البرنامج الأول يحمل عبئاً ثقيلاً للفرد وإهدار لطاقته وزيادة حرمانه بدليل أنه يعمل الفرد بمبلغ أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون، وهو ما أثر، على أدائه وصحته مستقبلاً، كما أنّ اعتراف المؤسستين الدوليتين بتلك الآثار الجانبية على البعد الاجتماعي ينسبونه كذلك بزيادة أكثر للعبء، مستقبلاً إذا تم التأخر في تقبل هذه الآثار والتكاليف ويؤكدون أنها تكلفة لا مفر منها لانتقال البلد إلى حالات أحسن في الأجلين المتوسط والطويل.

كما دعمت الوفرة المالية التي انفردت بها السنوات الأخيرة على التعزيز المستمر للتوازنات الاقتصادية الكبرى في الجانب النقدي المالي بشقيهما الداخلية والخارجية والنتائج المسجلة على الوضعية النقدية، ويشهد اقتصاد الجزائر وضع أحسن مما سبق إلا أنه لم يصل مستواه الأفضل رغم الجهود المبذولة من السلطات العمومية وأما فيما يخص الدائرة الحقيقية فإنها تعرف اختلالات حقيقية انعكست سلباً على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وفجوة الادخار على الاستثمار ومعدل النمو وسوق العمل.

وبذلك تبقى بعض الإيجابيات المنجزة في الجانب الاقتصادي محدودة، لم يتبعها تحسن ملموس في الجاني الاجتماعي، بل توسع الحرمان الاجتماعي والفقر في أوساط المجتمع وتأثرت معظم الفئات وجل المناطق وكامل فترة الإصلاح، وزادت المطالب الاجتماعية التي يتم تغطية بعضها مداخل المحروقات وقيت العديد من مشاكل إعادة هيكلة اقتصاد الجزائر قائمة ولا يبدو أنها حُصيت بالأولوية بحكم طابعها

¹ - عبد القادر خليل: مرجع سابق ذكره ص 470

² - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير جويلية 2006 مرجع سابق ص 61

الإستعجالي وهي الخوصصة والعصرنة وتأهيل المؤسسات وتطوير منظومات القرار والتسيير والإدارة والتنظيم وكذلك الأدوات وإطار البرمجة الاقتصادية.

خلاصة الفصل الخامس

إنّ تهيئة وتمثيل برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي تضمنت أغلبية المتغيرات الاقتصادية بالاعتماد بدرجات متفاوتة على أساليب وسياسات التسوية المختلفة كأسلوب المرونات وأسلوب الاستيعاب والأسلوب النقدي ومختلف سياسات التسوية المستعملة في معالجة الاختلالين الداخلي والخارجي المتزامنين فبعد تشخيص الاختلالات تم تحديد الأهداف الرئيسية المراد الوصول إليها وهدفها إعادة التوازن الاقتصادي وإعطاء وتيرة نمو عالية للاقتصاد الوطني من شأنها تلبية الحاجيات والتقليص من البطالة وتحديد معايير اقتصادية تؤدي إلى ذلك، وتم تهيئة برنامج أولي يهدف إلى التثبيت تلاه برنامج التعديل الهيكلي الذي مسّ معظم مكونات السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة الأسعار والمنافسة متبوعة بتعديل في التنظيم الاقتصادي على مستوى النظام الجبائي ونظام تسيير المؤسسات العمومية والمؤسسات المالية بإنشاء سياسة صارمة والتسيير بواقعية في التسيير الاقتصادي بحيث تم حل المؤسسات غير القابلة لإعادة التأهيل وخوصصة المؤسسات التي تتوفر فيها شروط ذلك وإبقاء المؤسسات العمومية الأخرى التي يتم تطهيرها تحت إشراف الشركات القابضة على أن تسيّر بمعايير اقتصاد السوق، كما تم إجراء تغييرات محفزة في قطاع الفلاحة خاصة في جانب الأسعار كما تمت إعادة هيكلة قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث تم حل المؤسسات غير المجدية وتخصيص الأخرى والاحتفاظ بالمؤسسات المتبقية تحت إشراف الشركة القابضة للبناء وإحداث ميكانيزمات تشجيعية أخرى لدفع القطاع وتم فتح السوق الجزائرية للاستثمارات الأجنبية والشراكة وهذا بضمانات مع تشجيع الاستثمار المحلي الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأتاح القانون إمكانية إنشاء مناطق حرة تتعامل مع الأعوان الاقتصاديين بنفس ميكانيزمات التصدير والاستيراد.

وقد صاحب ذلك مجموعة من القوانين المهيأة لأجواء التطبيق منها قانون المنافسة وقانون الخوصصة والقانون الخاص بالشركات القابضة وقانون الاستثمار وهي قوانين متكاملة تصب كلها في إطار التحول الاقتصادي والاجتماعي ولم يكن من الممكن تطبيق هذا البرنامج بدون توفير وسائل كافية، وهو ما تم من خلال تخفيف أعباء خدمات الديون عن طريق إعادة الجدولة والتمويل المباشر من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وكنتايج أولية أشرنا إلى استعادة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه، كمعدل للنمو الاقتصادي أصبح أكبر من معدل نمو السكان النشيطين (رغم أنه لا يعود إلى النشاط الصناعي الأساسي) وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة على المدى المتوسط

والطويل إذا تمت المحافظة عليه خاصة وأنّ معدل النمو السكاني هبط لمستوى جد مقبول وهو 1.6% سنويا وهذا ما ينتج عنه تدني معدل السكان النشيطين على المدى البعيد كما أنّ الالتزام والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب حديثة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدل الإصدار النقدي المفرط أدى كذلك معدل التضخم بالتراجع إلى مستويات مقبولة وساعد ذلك في استقرار الأسعار والتحكم في التكاليف غير أنّ المشكل الأساسي الذي لا يزال يصاحب الاقتصاد الوطني ولم تستطع الإصلاحات الجارية تسويته وهو عجز ميزانية الدولة غير أنّ ذلك لا يزال يتوقف على الجباية البترولية وهذا رغم تقليص المصاريف العمومية خاصة المتعلقة بدعم الأسعار ودعم المؤسسات، ورغم العوائد المكتسبة من جراء خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات العمومية المحلية والتكشف في تخصيص الاستثمارات ولعلّ هذا ما جعل خبراء صندوق النقد الدولي والخبراء الجزائريون ينصحون غداة انتهاء العمل بالاتفاقية بضرورة الاستمرار في الإصلاحات وتوسيعها للحفاظ على المكاسب المحققة على مستوى التوازن الكلي نظرا لهشاشة النتائج المحصلة.

أما على مستوى المعاملات مع الخارج فإنّ، النتائج كانت جزئية على مستوى الميزان التجاري فالإصلاحات المتبعة في إطار التعديل الهيكلي لم تؤدي إلى أي تغيير معتبر في هيكلية الصادرات السلعية فلازالت المحروقات تشكل نسبة عالية من مجموع الصادرات بينما بقيت الموارد يكاد يكون مهملا وحتى وإن كان يمكن تفسير ذلك بالاستقرار الذي تعرفه المؤسسات نتيجة عملية الخوصصة والحل وإعادة التأهيل وضرورة العمل بالمقاييس الاقتصادية، وهو الأمل الوحيد الذي يجعلنا نتفاعل بزيادة حجم الصادرات من غير المحروقات على المدى المتوسط شريطة أن يكون التحول قد جرى بعيدا عن الفساد إضافة إلى افتراض إثبات سياسة جلب الاستثمارات الأجنبية بنتائج إيجابية وما يلاحظ من ارتفاع في الصادرات فهو يعود إلى ارتفاع أسعار المحروقات لأنّ حصة الجزائر في حجم صادرات المحروقات محددة خارجيا وكذلك زيادة عوائد صادرات الغاز بأنواعه.

وعلى صعيد الواردات فيلاحظ الانخفاض النسبي في الحجم الإجمالي وهذا يعود إلى الحد من الطلب والذي لم يكن كاملا لضعف مرونة الطلب على السلع المستوردة.

فلاشكال متوقف على مستوى المواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية ولسع التجهيز، وهي سلع كلها غير مرنة، إضافة إلى هذا التحليل فالانخفاض النسبي في حجم الواردات وتدني نسبة طلب الكثير من المؤسسات متوقف نتيجة التحولات التي تُجرى بها ينتظر إعادة التأهيل أو الحل أو الخوصصة وبالتأكيد أنّ ذلك أدى إلى الراحة النسبية في ميزان المدفوعات.

فبقي يتحصل على فائضا تجاريا خمس ملايين دولار في السنة الأخيرة للبرنامج، وهو فائض يعتبر غيراقتصاديا للأسباب السالفة.

وعلى مستوى الخدمات الصافية داخل العوامل والتحويلات، رغم محدودية معاملاتها فإنه لم يسجل تغييرا معتبرا لبرنامج التعديل الهيكلي.

وبالنسبة للديون الخارجية تبين لنا أنها تغيرت بنسبة كبيرة خلال فترة إنجاح البرنامج والسبب في ذلك يرجع للقروض الذي كان من المتوقع أن تدعم البرنامج غير أن هذه القروض تقلصت نسبيا سنة 1999 لتبلغ تقريبا 30 مليار دولار بعدما بلغت أكثر من 33 مليون دولار.

غير أن الإيجابية المسجلة تنحصر في أعباء الديون الخاصة في خدماتها حيث نقصت بنسبة ملحوظة لتصل إلى 3،30% وهذا يعود إلى برنامج إعادة جدولة الديون المصاحب إلا أن هذا لم يعمر طويلا حيث بلغ معدل الخدمات سنة 1988 إلى 47،5% وقد نتج عن الفائض المحصل في ميزان المدفوعات وانخفاض خدمات الديون والانخفاض النسبي في عجز الميزانية إلى تزايد الاحتياطات النقدية من وسائل الدفع الخارجي خاصة في السنتين الأخيرتين للبرنامج غير أن هذه الاحتياطات لازالت تعتبر هشة وهي تخضع أصلا للعوامل الخارجية وبالتالي لا يمكن اعتبارها حاليا كعامل ارتكاز أساسي للاقتصاد والأدل على ذلك انخفاضها تقريبا إلى النصف في بعض فترات سنة 1999.

وفيما يخص أسعار الصرف فإنها لم تؤدي الوظيفة المنتظرة منها وهي تدعيم الصادرات والحد من الواردات وفق سياسة تحويل الإنفاق كما أن معدلها لم يبلغ المعدل التوازني والنتيجة النهائية هي أن نجاح برنامج التعديل الهيكلي في معالجة الاختلال الخارجي كان جزئيا ولم يؤدي في الصميم إلى تغيير المعاملات مع الخارج بالشكل الذي يحدث فائضا أو توازنا مستديما يمكن الاعتماد عليه في تطوير الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الحقيقية التي يجب أن تكون غايتها الأساسية والأخيرة هي تحسين المستوى المعيشي للسكان وزيادة رفاهيتهم.

الخلاصة العامة

بعد أن فرغنا من دراسة موضوع دور السياسة النقدية والمالية في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة بالجزائر نحاول عرض أهم النتائج المتوصل إليها والوقوف على مدى صحة فرضيات البحث من عدمها نقوم بعرض ما نراه مناسباً من اقتراحات بناء على تلك النتائج.

أولاً: نتائج البحث

1- على المستوى النظري:

إنّ اعتقاد الباحث بأن فهم أي سياسة ما ودواليبها لا يتحقق إلا باستعراض جذورها الأصلية وجوانبها التطبيقية الأمر الذي دفع تتبع موقع ومكانة السياسة النقدية والمالية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي المجسدة في المدارس الاقتصادية بحيث تم التعرف على السياسة والسياسة النقدية حيث ولدت هذه الأخيرة في أحضان الدولة الحارسة (الدولة سيادة الحرية الفردية) في ضل إبعاد الدولة عن الحياة الاقتصادية ليتضاءل دور هذه الأداة بظهور النظرية العامة لكينز في الثلاثينيات القرن العشرين إثر عجز قوانين السوق عن إعادة التوازن في ضل إبعاد الدولة وعليه نجد كينز قد تركز نموذج على إدخال الدولة التدخلية وعليه أولى الاهتمام للسياسة المالية واستخفافه بقدرة السياسة النقدية في علاج الاختلالات، لكن لم يعمر الوضع كثيراً حتى أعيدت العملية كما بدأت إذ أن كينز الذي أنطلق كلاسيكياً لينتهي مناقضاً للفكر الكلاسيكي، كما برز في القرن العشرين فكر آخر بزعامة فريدمان الذي انطلق كذلك كينزيا لينتهي مناقضاً وناقماً على الفكر الكينزي من الوجهة الكمية معتبراً بأنّ هذا الأخير هو المتسبب في إحداث الأزمات والاختلالات حيث أولى هؤلاء الفريدمانيون أهمية خاصة للسياسة النقدية في قدرتها على إدارة الطلب في ضل إبعاد الدولة وعليه يمكن اعتبار بأن فريدمان لا يعدو أن يكون سوى مجدد للفكر الكلاسيكي.

وهكذا يشمل التحليل الفريدماني في جذوره سياسة تحرير العالم عن طريق انتهاج سياسة اقتصاد حر بابعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية ليتبع هذا المنهج بتيار جديد.

- هناك اتفاق بين المدرستين الكينزية والنقدية على شكل منحنى الطلب الكلي، ولكنهما يختلفان حول العوامل المؤثرة فيه بالكينزيون يرون أنه يتأثر بانفاق الأسر والشركات والحكومة والعالم الخارجي وبالضرائب والتحويلات وكمية النقود.

أما النقديون فيعتقدون أنه لا يتأثر إلا بكمية النقود فقط التي تعتبر لديهم كمتغير استراتيجي مسؤول عن التقلبات.

1- تتأثر السياسة المالية بميل منحنى الطلب الكلي، فكلما كان انحدار هذا المنحنى كبيرا كما أدى ذلك إلى فعالية كبيرة في السياسة المالية والعكس صحيح كما تتوقف فعالية السياسة النقدية على الرصيد النقدي ومضاعف السياسة النقدية فكلما كانا كبيرين كانت فعالية السياسة النقدية معتبرة والعكس صحيح.

2- كما تتوقف فعالية الساسة المالية والنقدية كذلك على مرونة الأجور والأسعار فكلما كانت الأجور والأسعار مرنة، زاد انحدار منحنى العرض الكلي للفترة القصيرة، وبالتالي يضعف أثر السياسة المالية والنقدية التوسيعيتين بسبب الانحدار الكبير للعرض الكلي للفترة القصيرة.

3- يتعرض الاقتصاد باستمرار إلى صدمات العرض والطلب، تكون أحيانا موجبة وأحيانا سالبة فصدّات العرض السالبة تكون نتيجة ارتفاع المدخلات الإنتاجية كارتفاع أسعار المواد الأولية وارتفاع أسعار الطاقة، وأيضا ارتفاع الأجور وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وارتفاع سعر الصرف بالنسبة للعملة المحلية وهذا العامل الأخير يعتبر عنصرا هاما بالنسبة للبلدان النامية التي لا تملك احتياجات أجنبية كافية، صدمات العرض السالبة تحدث كذلك عند تعرض بلد ما لحالة الجفاف أو الكوارث الطبيعية.

4- أما صدمات العرض الموجبة فتحدث في حالة التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية كما تتسبب هذه الصدمة عند زيادة إنتاجية العمل أو زيادة الإنتاج الزراعي بسبب الضر وف المناخية المواتية أو حدوث انخفاض في أسعار المدخلات الإنتاجية.

5- أما صدمات الطلب فتأتي عن طريق السياسة المالية أو النقدية كإدخال ضريبة جديدة كالاستثمار في البنية التحتية كالطرق ومحطات الكهرباء أو السدود فهذه تؤدي إلى صدمات طلب موجبة وتكون صدمات الطلب عن طريق سياسة نقدية فعندما ما يقرر البنك إتباع سياسة انكماشية لمكافحة التضخم يكون هناك صدمة طلب سالبة.

6- تختلف رؤية الاقتصاديين من مدرسة لأخرى حول ديناميكية تكيف الناتج والسعار نتيجة حدوث صدمات.

بالنسبة للنقديين: يعتقدون بأنّ الاقتصاد الرأسمالي له القدرة على الاستقرار الذاتي وأن العرض الكلي قصير الأجل سريع الحركة لأنّ هناك مرونة في الأجور والسعار ولذلك يقفون ضد السياسات الاقتصادية النشطة لإعادة التوازن، فوفق رؤيتهم لواردات الحكومة رفع الناتج فوق مستواه الطبيعي أو تخفيض معدل البطالة بأقل من مستواه الطبيعي بإتباع سياسة نقدية توسعية فإنها تنجح في الفترة القصيرة في زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج وتخفيض معدل البطالة إلى مستوى أدنى عن مستوى المعدل الطبيعي، ولكن ذلك ينتج عنه زيادة في الأجور الاسمية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج فتلجأ المؤسسات من جهة إلى تخفيض العرض وتخفيض الطلب على العمل ومن جهة ثانية إلى زيادة الأسعار ومن ثمّ تخفيض الأجور الحقيقية فيقل عرض العمل والنتيجة هي عودة الناتج ومعدل البطالة إلى مستوييهما الطبيعيين ولكن في هذه المرة نكون أمام مستوى عام للأسعار أعلى.

يرى فريدمان أن السياسات التدخلية لزيادة الطلب الكلي تتسبب في ارتفاع السعار ولا تؤدي إلى تغير الناتج ومعدل البطالة إلا في الفترة القصيرة وهذا المنطلق يخالف رؤية الكينزيين الذين يرون بأنه ليس صحيحاً أن الاقتصاد الرأسمالي له القدرة على التصحيح الذاتي كما يرون أن تحرك منحنى العرض الكلي للفترة القصيرة بطيء وأن اسعار وأجور ليست مرنة بسبب عقود العمل والأجور الكفأة، ولهذا فإنّ الاقتصاد لا يستعيد توازنه ذاتياً في الفترة القصيرة بل لابد من تدخل الحكومة عن طريق السياساتالنشطة لإعادة الاستقرار وعدم التدخل الحكومي يفضي إلى خسارة في الناتج ويلحق اضراراً بالموارد البشرية التي تتعرض للبطالة.

أما بالنسبة لمدرسة التوقعات الرشيدة فإنّ أنصارها يتفقون مع النقديين حول امتلاك الاقتصاد الرأسمالي على التصحيح الذاتي كما يوافقونهم على سرعة تحرك العرض الكلي للفترة القصيرة، في المرونة التامة للسعار والجور وحيادة النقود ويختلفون معهم في التوقعات حيث يتبنى النقديون التوقعات المتكيفة وأما أنصار هذه المدرسة فيتبنون التوقعات الرشيدة، ويرون أن السياسات الحكومية غير المعلنة يمكن أن تفاجيء الأعوان الخواص بطريقة تسبب الخطأ في التوقعات وتسبب في إحداث تأثير مؤقت على الناتج والتشغيل إذ ينتقل في البداية منحنى الطلب الكلي إلى اليمين فيزيد الناتج والتشغيل بصفة مؤقتة أما العرض الكلي للفترة القصيرة فيبقى ثابتاً ولكن بمجرد توفر المعلومات تدمج من قبل الأعوان الخواص في توقعاتهم ويتحرك العرض الكلي قصير الأجل جهة اليسار ويعود الناتج ومعدل البطالة لمستوييهما الطبيعيين، ولكن مع حدوث زيادة في المستوى العام للأسعار نتيجة عن سياسة غير معلنة.

أما فيما يتعلق بمدرسة الاقتصاد الكلي الكينزي الجديد فأنصارها يشبهون في تحليلهم للنمو كلاسيكيين في العديد من النقاط كالأخذ بعين الاعتبار العرض الكلي والتوقعات الرشيدة ولكنهم يقفون أوفياء لكينز حول تدخل الدولة وجمود الأجور والسعار وبتأ العرض الكلي للفترة القصيرة، إنّ تحليلهم

لفترة القصيرة شبيهه بتحليل أنصار التوقعات الرشيدة في حالة سياسة حكومية مبالغتها ويرى أنصار هذا الاتجاه أنّ استخدام السياسة النقدية أفضل من استخدام السياسة المالية وأنّ مضاعفاتها أكبر من مضاعفات السياسة المالية ويعتقدون أنّ السياسة المالية التوسعية تجر معها بطأ في النمو الاقتصادي.

أما أنصار الدورات الاقتصادية الحقيقية أو العينية يعتقدون أن النقود حيادية وأنّ عرض النقود يعتبر داخليا يتبع للطلب المتزايد على النقود فهم يعتقدون أن لا تأثير للسياسة النقدية على المتغيرات الحقيقية وبالتالي يرون أن أزمات العرض العينية إنما تحدث بسبب تغير أسعار الطاقة والكوارث الطبيعية والحروب والاضطرابات السياسية، والحصص التنظيمية التي تفرضها مثل حصص الاستيراد والتصدير وانعكاساتها على المشروعات والأزمات الإنتاجية التي تحدث نتيجة التغيرات التكنولوجية وما يترتب عن ذلك من تغيير في كفاءة عوامل الإنتاج.

بعد الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية تمّ استعراض الجوانب التعريفية والمفاهيم لمختلف عناصر أدوات السياسة النقدية والمالية نحاول ضبط وتقديم أبعاد ومعالم السياسة النقدية وهذا ما جاء به عنوان الفصل الثاني ثم الوقوف عند أهداف السياسة النقدية معتبرا أن إصاق الأهداف الأربعة المربع السحري، "النمو، التضخم، البطالة، الاستخدام التام" إنما يمثل تعبيراً عن عدم كفاءة وتكامل الجوانب الاقتصادية للبلد، بحيث تقوم الاقتصاديات المتقدمة بإصاق هدف وحيد بكل أداة أو سياسة وهذا ما يبرر ضبابية وعدم وضوح منهج وهدف السياسة النقدية في البلدان المتخلفة، كما تمّ التطرق إلى فعالية السياسة النقدية في ظل الاستقلالية، وهو ما يسعى إلى تعميمه.

فريدمان بحيث يرى الحكومات هي المتسببة في الأخطاء والأزمات التي عاشها العالم، العمل الذي يبقى بلوغه بعيد المنال في ظل اقتصاديات الدول المتخلفة التي تولي أهمية كبيرة للسياسة الميزانية، إذ أنه يمكن القول في ظل هذه الاقتصاديات وجود علاقة تابعة للسياسة النقدية وللسياسة المالية ثم بعد ذلك تمّ التطرق لأدوات السياسة النقدية مع إيضاح ظروف وشروط استخدامها منتهيا إلى اعتبار أدوات السياسة النقدية تمثل متغيرات المتانة وقوة الاقتصاد ولا أهمية لها دون ربطها بقدرة ومرونة الاقتصاد الإنتاجي.

لنتناول في الأخير النقائص التي تجعل من السياسة النقدية سياسة إدارة الطلب لا تتساير والاقتصاد النمطية خصوص كما يريد الرواد النقديون الذين يرون في ابعاد الحكومات عن الإدارة الاقتصادية وترك البنك المركزي كجهاز أوتوماتيكي وآلي حافظ على العلاقة التناسبية بين التغيير النقدي والتغيير الإنتاجي محققا استقرار نقدي مستمر، إذ العائق الأساسي لعدم انطباق الفروض المتخذة لنجاح السياسة النقدية هو عجز النماذج الكلاسيكية الكينزية النقدية على الأخذ بعين الاعتبار العقبات الحقيقية التي

تحول دون تقدم الدول المتخلفة كون النظريات والأفكار بنيت أصلا في البلدان والظروف مغايرة لأوضاع هذه البلدان.

لنتناول في الفصل الثالث تحليل السياسة المالية من منظور المدارس الاقتصادية محاولين في ذلك تقديم تحليل السياسة المالية في الفكر الاقتصادي لدى التقليديين الذي بزعمهم آدم سميت، حيث يبنون تحليلهم للدورة الاقتصادية، على أن قوى السوق كفيلة بتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل، معتمدين في تحليلهم على حيادية بعض العناصر والمتغيرات منها حيادية الدولة، علما أنّ حيادية الدولة لن نجد لها ما يبررها في الفكر التقليدي إلا من خلال دراسة أهم الأفكار التي كانت تعد بمثابة ركائز النظرية التقليدية التي تدعم حيادية الميزانية العامة.

وما يبرز مكانة هذه المدرسة عن المدارس الأخرى هو مجموعة قوانين التي وضعت من طرفها التي تعد العمود الفقري للاقتصاد التقليدي وبالأخص قانون المنافذ الذي وضعه J.B. Say الذي يقضي بأنّ العرض يخلق الطلب الخاص به، ومنه يصبح العرض هو المحدد لمعدل النمو الاقتصادي هذا العرض الذي بدوره يتحدد بكمية خدمات عناصر الإنتاج عنصر العمل كما أنّ هذه المدرسة لا تعترف بوجود بطالة وإن وجدت فهي اختيارية وعرضية وليست إجبارية، حيث يعني وجودها بعدم وجود رغبة لدى هؤلاء العمال في قبول معدل الأجر السائد في سوق العمل والسبب يعود لإيمان هؤلاء بمرونة الأسعار والأجور حيث أنّ الأجر لديهم يتحدد في سوق العمل عن طريق العرض الحقيقي والطلب الحقيقي لعنصر العمل.

وانطلاقا من مبدأ احترام المنافسة الحرة والحرية الاقتصادية ومن المقولة الشهيرة لرائد هذه المدرسة آدم سميت وهي دعه يعمل دعه يمر فإنه أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية من شأنه عرقلة الحرية الاقتصادية للأفراد وتعطيل لمواردهم مادام يعمل في حالة التشغيل الكامل من جهة وأنه في وضع توازني.

عدم تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة، مع تسبيق الأولى على الثانية فالمنفعة العامة بالنسبة لهم ما هي إلا وليدة المنفعة الخاصة فالفرد بدافع الربح وهو المحضر الرئيسي يسعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية وانطلاقا من مجموع هذه المصالح في المجتمع تتحقق المصلحة العامة (إراديا أو لا إراديا).

ومن خلال الفرضيات المذكورة أخيرا تتأكد فكرة وجوب حيادية الدولة بما أنّ المصلحة العامة مضمونة التحقيق من طرف القطاع الخاص.

إنّ الأفكار والنظريات السابقة إن تحققت مجتمعة وعلى الدوام فستعود بالاقتصاد إلى حال التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية من جهة وإلى توازن مستقر ودائم.

وخلصنا أن أسس السياسة المالية لدى التقليديين جاءت مسايرة تماما للأفكار السابقة، حيث أنّ القواعد التي كانت تدير مع حيادية السياسة المالية كانت تهدف وتصب كلها في مصب واحد هو حيادية الدولة وبالتالي حيادية الميزانية العامة.

وتفسير التقليديين لحيادية السياسة المالية يقصد بها عدم تدخل الدولة في إحداث التوازن الاقتصادي أو التأثير عليه، حيث يتحقق تلقائياً وهذا عن طريق قوى السوق.

كما وضعوا تفسيراً آخر يخص حيادية السياسة المالية قاصدين بها التقليل من النفقات العامة إلا على المجالات الحيوية التي تحافظ على السيادة الوطنية لأنهم يعتقدون كلما زادت النفقات كلما زاد تدخل الدولة مما يشترط توفير موارد إضافية.

إضافة لما سبق أنّ التقليديين لا يؤمنون إلا بقاعدة واحدة أساسية تحكم السياسة المالية وهي قاعدة تحقيق توازن الميزانية سنوياً حيث كانوا يعتبرونها قاعدة ذهبية رغم الظروف التي يمر بها الاقتصاد إن كانت انكماشية أو حالة تضخم، كذلك لم تسمح بتحقيق الفائض فيها بهدف تحقيق قاعدة الجباية بقدر الكفالة (أي أنّ زيادة الإيرادات تعني لديهم أنّ الدولة فرضت ضرائب أكثر من المستحق.

وفيما يتعلق بالدعم الفكري لتوازن الميزانية كان آدم سميث من أشدّ عداة لأفكار التجار والميزانية غير المتوازنة التي يترتب عنها عجز نتيجة التطبيق غير المناسب، ويرى آدم سميث أنّ الدولة كانت مبدرة للأموال التي كانت تأخذها من التجار ورجال الصناعة ستؤدي حتماً إلى حرمان الصناعة والتجارة من رؤوس الأموال التي كانت مطلوبة بكثرة لزيادة الإنتاج.

نستنتج مما تقدم أنّ الفكر التقليدي باعتماده على القوى الخطية للسوق يعتمد أساساً على النشاط الاقتصادي مهما كانت طبيعته وظروفه يجب أن يترك للقطاع الخاص هذا الأخير كفيلاً بتحقيق المصلحة العامة من خلال تحقيق مصلحته الخاصة وبالتالي يتطلب من الدولة أن لا تتدخل في النشاط الاقتصادي.

كما نستخلص دور بعض المبادئ التي كانت تحكم السياسة المالية التقليدية المتمثلة في: يجب تحقيق التوافق بين الإيرادات والنفقات العامة تطبيقاً للقاعدة الذهبية في توازن الميزانية، اقتصر دور الدولة على المرافق التقليدية تطبيقاً لفكرة الدولة الحارسة، يتطلب منها أن لا تتدخل بنفقاتها وإيراداتها في المجال الاقتصادي تطبيقاً لفكرة حيادية المالية العامة.

أما السياسة المالية في الفكر الكينزي أخذت مصار المرشد للحكومات في تنفيذ سياستها الاقتصادية، وكمناطق لفكر جديد في معالجة التقلبات الاقتصادية برزت أعمال كينز المهمة بالسياسات الاقتصادية فالنظرية الاقتصادية تكون غير كاملة إذا كانت مجردة من تحديد وإيضاح السياسات الخاصة

بالتطبيق العملي لها وهذا ما بينته النظرية العامة من خلال أعمال ميدانية قاموا بها رجال الحكومة على خلاف أفكار التقليديين التي بقيت مجرد نظريات.

انطلاقا مما تقدم يمكننا القول أن التطور الذي صاحب أفكار ونظريات للفكر الكينزي أعطت تحليلا لكيفية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتمكنه للعمل في مستوى توازني يقترب قدر الإمكان إلى حالة التشغيل التام للموارد الاقتصادية.

كما أن الفكر الكينزي قد أظهر تدخل الدولة كشرط أساسي وفعال في التأثير على الطلب الكلي وهذا إما أن يكون بطريقة مباشرة للإنفاق الحكومي على محورين استهلاكي واستثماري أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في معدلات الضريبة أو امتيازات ضريبية.

حاولنا في هذا الإطار تقديم بنية ونشاط الجهاز المصرفي الجزائري مركزين بذلك على دور هذا الأخير من ضابط وممول للاقتصاد، وكذا دوره في تفعيل الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس كان على السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية تتماشى ومتطلبات المرحلة، والتي يمثل فيها الجهاز المصرفي دورا بارزا لا غنى عنه، أنه يمثل القلب النابض للاقتصاد، لذلك نرى الدول تهتم بأجهزتها المصرفية سياسة وهيكلها بل وتعطيها الأولوية على غير من الأجهزة ولا أدل على ذلك من قيام الجزائر بتأميم مصارفها.

كما عرجنا على الظروف انتقال المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال تباين الأشكال التي كانت تسيروها هذه المنظومة، كيف تم استبعاد النموذج القديم ليحل محله نموذج منفتح يتمثل أساسا في قانون النقد والقرض ومن بعد ذلك تم استعراض واقع الإصلاحات الاقتصادية وآفاقها من خلال التطرق إلى عمليات التطهير المالي المتتالية التي استفادت منها البنوك وأثر ذلك على مردوديتها ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة.

وقد ساهمت المؤسسات الدولية بدورها في تغيير طبيعة العمل المصرفي من خلال المعايير والقواعد المالية والمصرفية الجديدة لجنة بازل في مجالي الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال والتي شكلت ضغوط جديدة على البنوك في مجال تدعيم وتقوية نظامها المالي، ناهيك عن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية التي جاءت في إطار تكثيف الجهود الدولية تحرير تجارة الخدمات المالية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة.

ومن هنا فقد أضحي لزاما على البنوك مواجهة تلك التحديات باتخاذ الخطوات الملائمة التي تساعد على الانخراط في الاقتصاد العالمي بتحويلاته وتغيراته المتزايدة والمستمرة للوقوف على قدم المساواة مع البنوك العالمية، وذلك من خلال إعادة صياغة إستراتيجيتها وانتهاج سياسات أكثر تطورا

وشمولا بهدف التكيف مع الاتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي الدولي وتطوير جودة الخدمة المصرفية ورفع كفاءة الأداء مما يعزز قدراتها التنافسية.

كما تميز هذا الجهاز بنمو تشريعي وفير في مجال الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بداية من المانيات وتجلت أكثر وإزداد سيلانها فيما يخص النظام المصرفي والسياسة النقدية بعد سنة 1990 التي شهدت إعادة الاعتبار للبنك المركزي كسلطة نقدية إذ حددت علاقة هذا الأخير مع الخزينة العمومية التي كانت في وقت ما مسؤولة عن التمويل الاستثماري إذ قرر القانون 10/90 حصر قيمة التسبيقات المقدمة للخزينة من طرف البنك المركزي في نسبة لا تتعدى 10% من الإيرادات العادية للميزانية التي تعود للسنة الماضية كما يجب أن لا تتجاوز قيمة هذا المكشوف 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال سنة واحدة والأمر من وراء هذا هو الذهاب نحو استقلالية البنك المركزي.

لنصل في الأخير إلى استعراض نتائج المسح الميداني حول العلاقة بين البنك والمؤسسة مرت عملية إعادة الهيكلة المالية للبنوك والمؤسسات العمومية على مرحلتين حيث جرت المرحلة الأولى ما بين 1991-1994 أما المرحلة الثانية فجرت ما بين 1995-1998 وبلغت التكلفة الاجمالية لهذه العملية بما فيها إعادة رسملة البنوك العمومية حوالي 840 مليار دينار واتضح أنه لا يوجد نظام مصرفي يعتمد على البنوك العمومية كعمود فقري دون أن يؤدي ذلك إلى تحميلها خسائر معتبرة أو مساهمتها بشكل جدي في التنمية الاقتصادية وبالتالي للخروج من هذه الحلقة المفرغة (تطهير مالي - قروض غير مضمونة) يجب القيام بإجراءات فعالة وبأهداف تتمثل فيما يلي:

- على النظام المصرفي الجزائري أن يشهد هيكلة عملية جذرية من أجل استعادة الملاءة على أساس قاعدة دائمة.
- تدعيم دور سلطة المراقبة من أجل حماية ملاءة النظام المصرفي وخاصة في ضل الوجود المتزايد للبنوك الخاصة.
- يجب مصاحبة إصلاح المنظومة المصرفية بمجهود مدعم لإعادة الهيكلة والخصوصية والمؤسسات العمومية لإعادة تخصيص الموارد لصالح الاستثمارات الإنتاجية والسماح بظهور مؤسسات خاصة نشطة.
- يساهم تعزيز الحوكمة داخل البنوك العمومية الجزائرية وتحسين المعلومات حول النجاعة المالية بالتطابق مع معايير المعلومات المتعلقة بالبورصة في التقليل من مخاطر القروض المتعذرة.

وعن نتائج المسح الميداني الذي هدف إلى سير العلاقة بين المؤسسة والبنك فاتضح أن أغلبية المؤسسات تشكو من عدم قدرتها الحصول على القروض كما أنّ ثقل الإجراءات الإدارية المتمثلة في تكوين طلب القروض والمدة اللازمة له وكذا المدة التي ينتظرها صاحب المشروع للحصول على رد من

قبل البنك الذي يتعامل معه كلها مؤشرات تؤكد هيمنة البيروقراطية مازالت قائمة لدى معالجة طلب القروض وتحيلنا هذه النتائج على معرفة درجة تأثير المحيط على عزيمة المستثمرين في إكمال مشاريعهم الاستثمارية.

لنصل للفصل الخامس الذي شملت دراسته تسلسل الإصلاحات الهيكلية وتحقيق الاستقرار وتحول إلى اقتصاد السوق، مستنتجين بذلك أسباب استفحال الأزمة والتدهور المستمر في الاقتصاد الجزائري لعوامل داخلية وأخرى خارجية أهمها ارتباطه بالاقتصاد العالمي عن طريق المحروقات التي أثرت على المخططات التنموية، حيث انخفضت الاستثمارات بنسبة وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة وتزايد البطالة وتدهور الإنتاج الصناعي والفلاحي لأسباب تسييرية وتنظيمية وتمويلية وتموينية وتدهور أحوال السكان من حيث القدرة الشرائية والخدمات المقدمة.

تفطنت السلطات الاقتصادية خطر اعتماد المحروقات في تغطية عجز القطاعات الإنتاجية وأثر الاستمرار في طريقة التسيير الاقتصادي العمومي فبدأت بمحاولات إصلاح ذاتية كانت أهمها إصلاحات سنة 1988 فضلا عن المحاولات القانونية والإجرائية الهادفة إلى الإصلاح خلال فترة 1988-1994 فإنها لم تأت بنتائج ملموسة واستمر الوضع على حاله حتى مطلع سنة 1994.

ضل التدهور في الاقتصاد الجزائري مستمر ومعه الأوضاع السياسية المرتبطة أساسا بالأزمة الاقتصادية وبدأ يبرز في الأفق والتوجه للاقتناع التام إل أن الإختلالات الداخلية والخارجية هي اختلالات هيكلية ذات طابع مؤسستي وعلاقاتها الإجتماعية في علاقات الملكية ونمط تسييرها ولا يتم إصلاح ذلك إلا بتطبيق سياسات التعديل الهيكلي الشامل بدعم من المؤسسات النقدية الدولية كحتمية لازمة وهذا ما تم تطبيقه.

كما كان منتظرا ثم إعداد وتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي الذي احتوى كل المتغيرات الاقتصادية، بالاعتماد بدرجات متفاوتة على أساليب وسياسات التسوية المختلفة، كأسلوب المرونة وأسلوب الاستيعاب والأسلوب النقدي، ومختلف سياسات التسوية المستعملة في معالجة الاختلالين الداخلي والخارجي المتزامنين، فبعد تشخيص الاختلالات ثم تحديد الأهداف الأساسية المراد الوصول إليها الهادفة لإعادة التوازن الاقتصادي وإعطاء وتيرة نمو عالية للاقتصاد الوطني القادرة على تلبية الحاجيات والتقليص من البطالة، وتحديد معايير اقتصادية تؤدي إلى ذلك، وتمّ تخصيص برنامج أولي يهدف إلى التثبيت، تلاه برنامج التعديل الهيكلي الذي مّس معظم عناصر السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة الأسعار والمنافسة، مصحوبا بتعديل في التنظيم الاقتصادي على مستوى النظام الجبائي ونظام تسيير المؤسسات العمومية والمؤسسات المالية، بإحداث سياسة صارمة والسير بواقعية في التسيير الاقتصادي، بحيث تمّ حل المؤسسات غير القابلة لإعادة التأهيل وخصوصة المؤسسات التي تتوفر فيها شروط ذلك وإبقاء المؤسسات العمومية الأخرى التي يتم تطهيرها تحت إشراف الشركات القابضة على أن تسيير

بمعايير اقتصاد السوق، كما تم إجراء تغييرات محفزة في قطاع الفلاحة خاصة في جانب السعار وتشجيع هذا الأخير، كما تمت إعادة هيكلة قطاع البناء والشغال العمومية ضمت الجزائر عددا كبيرا من الشركات العامة للبناء التي تفتقر للكفاءة حيث كان يعمل بها حوالي 240,000 عامل في عام 1994 وقد شكلت أكثر من 80% من مجموع القيمة المضافة في قطاع البناء وبدأت إعادة هيكلة هذا القطاع عام 1992 بمساعدة من البنك الدولي الذي قدم قرضا في إطار برنامج إصلاح قطاع المؤسسات والقطاع المالي وتسارعت هذه العملية أولا في 1994 مع تحرير الواردات من مواد البناء وتحرير أسعار البناء وبمطلع عام 1995 تم استقلال شركات البناء العامة من خلال عدة تدابير تهدف إلى تشديد ضوابط الميزانية لدى المؤسسات العامة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الإسكان، حيث تم حل المؤسسات غير المجدية وتخصيص الأخرى والاحتفاظ بالمؤسسات المتبقية تحت إشراف الشركات القابضة للبناء، وبحلول عام 1997 خفض عدد العاملين وحولت أغلبية عقود العمل من عقود للإستخدام الدائم إلى العمال التعاقدية، الذي نتج عنه الاستغناء عن حوالي 93000 عامل في الفترة 1995-1997 أو 51% من اجمالي العمالة الحالية في شركات البناء العامة وتم فتح السوق الجزائرية للإستثمارات الأجنبية والشراكة وهذا بضمانات كافية مع تشجيع الإستثمار المحلي خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما شمل القانون إمكانية إنشاء مناطق حرة يتعامل الأعوان الاقتصاديون معها بذات الطريقة لمكانيزمات التصدير والإستيراد، وقد صاحب ذلك مجموعة من القوانين المهيئة لإجراء التطبيق، منها قانون المنافسة وقانون الخصوصية والقانون الخاص بالشركات القابضة وقانون الإستثمارات وهي قوانين متكاملة تصب كلها في مجال التحول الإقتصادي والإجتماعي ولم يكن من الممكن تنفيذ هذا البرنامج إلا بتخصيص إمكاني بدات تمويل الأزمة والكافية وهو ما طبق من خلال تخفيف أعباء، خدمات الديون عن طريق إعادة الجدولة والتمويل المباشر من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

كما أدى الانضباط والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدل الإصدار النقدي جعل معدل التضخم يتراجع إلى نسب مقبولة ويساعد في ذلك في استقرار الأسعار والتحكم في التكاليف والمنتج بشأن الاقتصاد الوطني يستنتج أن المشكل الرئيسي الذي يلزم هذا الأخير لم تتمكن الإصلاحات تسويته هو عجز ميزانية الدولة المستمر، وحتى وإن كان معدل هذا العجز انخفض ليصل إلى 1,9% من الناتج الداخلي الإجمالي وهو معدل مقبول حسب المؤسسات النقدية الدولية غير أن ذلك لا يزال يتوقف على الجباية البترولية وهذا فضلا من تقليص النفقات العمومية المتمثلة في دعم الأسعار والمؤسسات.

أما على مستوى دور السياسة النقدية والمالية في إنجاح الإصلاحات وهو محور الإشكالية التي نعالجها.

يمكن القول أنه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك للتدخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى هذا قبل الإصلاحات الاقتصادية.

أما في مرحلة الإصلاحات السياسة النقدية التي حملها قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 لأفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض الذي يعد من القوانين التشريعية الرئيسية للإصلاحات فهو يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي ينبغي أن يكون عليها النظام البنكي.

يهدف قانون النقد والقرض إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية، وتنشيط السوق النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي، وجعله يؤدي دورا مهما في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقروض.

وفي إطار الترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي تمّ تطبيق إصلاحات واسعة في كل من سياستي سعر الفائدة ومنح الائتمان، مما أدى إل دعم السياسة المالية مع التحكم في التوسع النقدي بالاقتصاد وذلك بضبط معدل نمو الكتلة النقدية.

كما تم تطوير أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة نظام الاحتياط القانوني الإجمالي سنة 1994 لتطوير إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة خصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر.

كما تميزت الفترة 1990-1999 بهدف نهائي ووحيد للسياسة النقدية هو التحكم في معدل التضخم عن طريق الرقابة الحذرة للتوسع النقدي والقروض كما كانت تهدف هذه السياسة إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

ولتحقيق هذين الهدفين وضع بنك الجزائر سقف لنمو الأرصدة الخارجية للمنظومة المصرفية وسقفا لنمو الأرصدة الخارجية الصافية لبنك الجزائر ولتحقيق هدف التضخم وضع هدفين وسيطين هما تحديد نمو الكتلة النقدية ونمو كتلة القرض ولتحقيق هذين الهدفين الوسيطين تم تحديد هدفين والمتمثلان في:

تحديد سقف نمو الأرصدة الخارجية وأرصدة البنوك

أما خلال الفترة 1995-1998 كان هدف السياسة النقدية هو تحقيق معدل تضخم عند مستوى 10% كما هو الحال لدى أهم الشركاء المتعاملين مع الجزائر، وقد نجحت هذه السياسة النقدية المتشددة بالعمل مع السياسة المالية الانكماشية كذلك تخفيض معدلات التضخم من 29,6% إلى سنة 1995 إلى 18,7% سنة 1996 ليصل 5,7 سنة 1997.

إنّ هاتين السياستين الانكماشيتين نجحتا في تخفيف الطلب الكلي وتقليص معدلات التضخم. لكنهما أخفقتا بقيمة مطلقة في زيادة العرض ورفع النمو الاقتصادي بذات الفترة التي عرفت كذلك ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة.

كما كان للقنوات الأكثر أداء ودور فعال لنقل أثر السياسة النقدية في ضل الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة هي معدل فائدة استرجاع السيولة في السوق النقدية وسعر الصرف الاسمي ويرجع سبب تفضيلها لكونها أهم قناة للإشارات للنقل إلى الاقتصاد الحقيقي ونتيجة لهذا تقييد بنك الجزائر في إدارة مرنة لمعدل الصرف لتدعيم السياسة النقدية.

أما فيما يخص دور السياسة المالية في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية فقد اتضح لنا ما يلي:

من تاريخ تبني الإصلاحات الاقتصادية أواخر الثمانينات والانطلاق في تنفيذ اتفاق الاستعداد الائتماني الأول تقلص دور الحكومة في التدخل الواسع للنشاط الاقتصادي لينحصر دورها في التنظيم الغير مبائر إذ يمكننا أن نقارن بين ثلاث مراحل جزئية في تسيير السياسة المالية وهي:

المرحلة الأولى (1989-1991): تميزت بسياسة مالية تقييدية بموجب تبني توجيهات صندوق النقد الدولي.

المرحلة الثانية: تميزت بالتردد نتيجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي تعيشها البلاد، ومن أجل امتصاص غضب الطبقات الشغيلة لجأت الحكومة إلى رفع الأجور، مما تطلب اتباع سياسة مالية توسعية وهو ما نتج عنه ارتفاع في معدلات التضخم النقدي نتيجة عدم وجود عرض كاف من السلع يتساير مع تلك الزيادة في الأجور.

المرحلة الثالثة: بدأت بالتوقيع على إتفاقية الإستعداد الائتماني سنة 1994 والتي تلتها إتفاقية الائتمان الموسع 1995-1997 وقد تميزت هذه المرحلة بإتباع سياسة مالية مقيدة صارمة.

نخلص إلى القول أنّ السياسة النقدية والمالية في الجزائر كان لها دور ايجابي في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من حيث التحكم في التوسع النقدي والتراجع في نسب التضخم والتعامل بأسعار فائدة حقيقية موجبة هي مؤشرات على التوازن النقدي الداخلي، وأن تقليص المديونية الخارجية وانخفاض خدمات الدين وارتفاع احتياطي الصرف هي مؤشرات دالة بالالتزام المالي الخارجي.

كما أنّ السياسة النقدية والمالية في الجزائر مكنت البنك الجزائري من أداء دور سياسي وفعال في الإصلاحات الاقتصادية بتنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم وفرض أسعار فائدة منخفضة كسياسة حد أقصى لسعر الفائدة.

وعلى مستوى النتائج المنجزة فيما يخص التوازنات النقدية في الجزائر تعود إلى الوفرة المالية المترتبة على ارتفاع أسعار المحروقات ولم تكن ناتجة عن تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي.

وبالتالي فإنّ غياب هدف واضح وإدارة سياسية تشكلان عامل أساسي في كبح مسار الإصلاحات النقدية والمالية، مما يتطلب أو نتيجة تنويع إيرادات الدولة وهذا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة وإصلاح المنظومة المصرفية والمالية بهدف إنشاء نظام مالي حديث للفعال يساهم في تمويل المشاريع التنموية.

نتائج إختبار الفروض

1- لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية اتدهت الجزائر نحو سياسة جديدة تميزت بنوع من المرونة والفعالية المتمثلة في سياسة التنمية الآ مركزية حيث قامت الجزائر بعدة إجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية غير أن خطى التصحيح كانت بطيئة في البداية ممازاد في تدهور الاختلالات الاقتصادية الكلية.

وبمطلع سنة 1988 وقع تحول عميق في إطار الإصلاحات الاقتصادية واتخذت العديد من الإجراءات بهدف ذلك، حيث عززت الحكومة من جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمتمثلان في برنامج الاستقرار وبرنامج التصحيح الهيكلي، وبهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق إتخذت عدة إجراءات تصحيحية والتي كانت تصب في إطار البرنامجين السابقين.

تضمنت هذه الإجراءات مختلف محتور السياسة الاقتصادية للبلاد بما فيها السياسة المالية، تمثلت أهداف برنامج الاستقرار في تقليص عجز الميزانية من جهة وترشيد النفقات العامة وزيادة إيرادات الميزانية من جهة ثانية.

2- إنّ المالية العامة في الفكر الاقتصادي أدت دور أساسي في دفع النشاط الاقتصادي وهذه الأهمية تبرز من خلال جملة من النظريات التي تناولت الموضوع والتي تهدف أغلبها إلى أنّ المالية العامة تعتبر إحدى أبرز أدوات الضبط الاقتصادي وهذا من خلال أدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية إضافة إلى فكرة العجز التي تحررت من العقد التي ألصقها بها المفكرون الكلاسيك.

إلا أنه في المدة الأخيرة شهدت محاولة للتقليل من دور هذه الأداة وهذا بالرجوع إلى أدوات السياسة النقدية وهذا ما أثبتته الإصلاحات التي قامت بها الجزائر فبإعطاء الاستقلالية للبنك المركزي وإستعادة

المؤسسات المصرفية لدورها ووظائفها إشارة للخزينة العامة بتقليص صلاحيتها وإخراجها من الدائرة المالية التي كانت مهيمنة عليها.

3- تمكن الاقتصاد الجزائري من التحكم في معدلات التضخم بعد سنوات التعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التكيف، إلا أن هذا الأخير لا يدل بالاستمرار أو فعالية السياسات الاقتصادية علما أن نمو معدل البطالة سنة 1995 قد بلغ 27% من القوى العاملة وهذا بمجتمع يعاني من مشاكل إجتماعية صعبة مصدرها الرئيسي البطالة الأمر الذي نخلص إليه بأن برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي ما هي إلا وسيلة تأجيل المشكلة الاقتصادية.

4- أظهرت الدراسة أن لجوء الجزائر إلى إصلاحات اقتصادية شاملة بهدف استرجاع التوازنات الكلية التي تحققت بفضل الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي كانت لإعادة الجدولة وجدية الإجراءات المعتمدة دوراً أساسياً، كما تميزت هذه إصلاحات بصدور قانون النقد والقرض الذي أعطى نفساً جديداً للجهاز المصرفي وعلاقته مع الخارج.

أما سياسة النقدية فقد تميزت بإصلاح أدواتها وتطوير أهدافها كما ساهمت هذه السياسة مع السياسات الأخرى وخاصة السياسة المالية في كبح إختلالات الاقتصاد الوطني فالتحكم في السيولة النقدية والتراجع في التضخم والتعامل بأسعار فائدة موجبة وعودة النمو بدون تضخم.

5- حيث شملت أعمال لجنة بازل العديد من الجوانب والقضايا الرئيسية والثانوية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية على غرار توصياتها بشأن الحكومة المؤسسية السليمة والتي أفردت لها إصدارات خاصة وإصدارات عامة أخرى تحتوي على مفاهيم ومبادئ الحوكمة السليمة وهذا ما حملته الاتفاق الثاني للجنة بازل وعلى هذا الأساس فإن أعمال اللجنة تتيح للبنوك الجزائرية التي لها خبرة لإرساء العمل بقواعد الحكومة والإدارة الرشيدة وفق معايير مصرفية معتبرة.

6- السياسة النقدية التي تتطلب اقتصاداً قوياً ومرناً يعمل من خلال المؤشرات الاقتصادية، النقود، معدل الفائدة، الاستثمار وكذا مرونة بين مختلف المتغيرات لا يعرف الجمود أو التوجيه وهذا لا يتحقق إلا في ظل الاقتصاديات المتطورة مما يجعل من السياسة النقدية إدارة طلب وهذا بالنسبة للبلدان المتقدمة.

بناء على ما تم استعراضه في هذا البحث أمكن للباحث استخلاص نتائجه وفق الفرضيات محل البحث والتي نقدمها كالآتي:

1- إن رؤية النقديين منسوبة على مؤشر النقود باعتباره مصدر الاختلالات والأزمات ولذلك يرون بأن ضبط الإصدار النقدي- إجراءات السياسة النقدية والتحكم فيه بغمكانه أن يجنب العالم الاختلالات الاقتصادية، ولذلك نجد برامج صندوق النقد ائلدولي يرتكز على السياسة النقدية المتشددة.

2- احتلت النظريات النقدية مكانة هامة في التحليل الاقتصادي وتطورت هذه النظريات في اتجاهات عديدة إلا أنها بقيت تحوم حول محور واحد يتمثل في دراسة وتحليل أثر النقود على النشاط الاقتصادي، بهدف بناء دعامة علمية تركز عليها السياسة النقدية خلال تطبيقاتها العملية.

3- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل اقتصاد سوق يتطلب وضع حد للتمويل عن طريق العجز الميزاني والاعتماد في التمويل على الوسائل الطوعية المعتمدة على السوق والعمل تقليص النفقات العامو والحد من الاختلالات القصيرة الأجل في السوق النقدية والمالية الناجمة أساسا عن تراكم الديون العمومية التي لم تسدد وضرورة تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي وضرورة استمرار النظام القائم على السوق بهدف التقادي عن التوافق بين العرض والطلب المستهدفين في الأسواق المالية والتقلبات غير المرغوب فيها لأسعر الفائدة والصراف وأن يكون هذا الانسجام بين السياستين النقدية والمالية عاملا يحقق الاستقرار النقدي والمالي وتحقيق مستويات دخل عالية وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات وترسيخ وتقوية الجهاز المصرفي ومنع الخطر المالي بواسطة تزويد الاقتصاد الوطني بدرجة مناسبة من السيولة.

فالساسة النقدية الفعالة يجب أن تعمل في بيئة متطورة تتميز بسياسة ميزانية صارمة وسعر صرف مستقر دون هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية.

4- بينت الدراسة بأنّ السياسة النقدية تكون فعالة في الاقتصاديات المتقدمة وتقل هذه الفعالية في اقتصاديات الدول النامية، لأنّ بسبب الظروف الاقتصادية والمصرفية الملائمة تتوفر في الحالة الأولى ولا تتوفر في الحالة الثانية.

5- تمكن الاقتصاد الجزائري من التحكم في معدلات التضخم بعد سنوات التعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التكيف لكن هذا الأمر لا يدل على الدوام أو نجاعة السياسات الاقتصادية ذلك إذا علما أنّ زيادة معدل البطالة سنة 1995 قدر بحوالي 27% من القوى العاملة خصوصا في مجتمع لا يزال يعاني من مشاكل اجتماعية منشأها الفراغ والبطالة السبب الذي قاد في النهاية لأن يكون صندوق النقد الدولي مهيمنا من خلال برامج التصحيح الهيكلي التي تمس إجراءاته النظام الاقتصادي.

6- تعد السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على متغيرات النشاط الاقتصادي من إنتاج واستثمار ودخل ويشترط نجاحها إمام واسع بأدواتها وإجراءاتها وإذا أحسنت السلطة النقدية استعمال أدواتها شريطة توفر البيئة الاقتصادية المناسبة فإنّ فعاليتها ستكون هامة في نقل الاقتصاد من حالة الركود والاختلال إلى الإستقرار.

7- ساهمت لجنة بازل من خلال أعمالها في إصدار مجموعة من التوصيات والإرشادات فيما يخص الحوكمة المؤسسية السليمة بالبنوك وهي منبثقة من مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي بإسقاطات على البنوك، كما أنّ إتفاقية بازل الثانية تساعد البنوك في تطبيق ممارسات الحوكمة عن طريق الركائز الثلاثة للإتفاق التي تلتقي لكل طرف (مجلس الإدارة والبنك المركزي والسوق).

8- إن " العمل والتنسيق المحكم لتوجهات الصندوق والبنك الدوليين للإصلاحات الإقتصادية ناتجة من نظريات وأفكار عدة مدارس اقتصادية يطغى عليها أفكار النقديين الذين يعتقدون أنّ سبب الخلل هو داخلي يعود للإفراط في العرض النقدي ومن ثمّ يصرون على ضبطه بانتهاج سياسات تقييدية مالية ونقدية بالدرجة الأولى وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص والسماح للسوق يعمل عمله، مما نتج عن هذه التوجهات قناعة العديد من البلدان الطالبة للإعانات بأن الخلل فعلا داخلي:

9- عند تطرقنا لمفهوم السياسة المالية وتطورها عبر مختلف المراحل والمدارس الاقتصادية اتضح لنا أنّ السياسة المالية لها دور فعال في السياسات الاقتصادية المعاصرة حيث أنّ السياسة المالية المعاصرة قد عرفت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه.

10- رغم ما وفرته هذه الإصلاحات من ظروف إيجابية كتحرير السعار وتعديلات أسعار الفائدة وتحرير النظام المالي، أي إعطاء صبغة حقيقية وفعالة لقواعد اقتصاد السوق، إلا أنّ الوضع الاقتصادي بقي جامدا وتراكمت الاختلالات في جميع القطاعات مما نتج عليها عدم التزام تلك القطاعات لهذه قواعد التسيير الجديدة وذلك راجع للأسباب التالية:

- عدم معرفة أصل وأسباب الأزمة وما هو البديل اللازم والمقنع
- تنوع موارد البلاد والاعتماد بصفة رسمية على سعر منتج البترول المهيمنة عليه الأسواق الدولية.

- تطبيق هذه الإصلاحات في وقت جد متأخر، مما زاد من شدة إنخفاض عائدات البترول
- تدهور قيمة الدينار الجزائري
- ارتفاع نسبة البطالة والتضخم والمديونية
- تغيير ذهنيات مسيري المصارف من أفكار وعادات تقليدية سلبية ناتجة عن عدم قدرتهم للتكيف مع مستجدات العصر .

11- عند معالجتنا للأدوات السياسة المالية تبين لنا أنّ الإيرادات العامة والإنفاق العم بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن

قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تؤديه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

12- عرفت الفترة 1995-1998 عقد اتفاق موسع متضمن أغلبية السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم إتخاذ إجراءات محكمة للسياسة النقدية والسياسة المالية كذا للأسعار مع التحكم في سعر الصرف وكذا تحرير كبير للتجارة الخارجية مع إصلاح التعريفات الجمركية وكذلك إعادة تنظيم المؤسسات العمومية كما اتبعتها إجراءات مكملة متمثلة في عمليات التطهير المالي واسعة كما تم خصصة عدد كبير من المؤسسات العاجزة مع سن عدة قوانين لتحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي مع الأخذ بعين الاعتبار العبء الاجتماعي وهذا ما يثبت تمهيد للانتقال إلى اقتصاد السوق.

الاقتراحات:

- بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها يمكن أن نقدم بعض المقترحات التي تبدو ضرورية بغرض زيادة أكثر لدور السياسة النقدية والسياسة المالية:
- ضرورة المتابعة الدائمة لمسألة التنسيق بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية خدمة للأهداف الاقتصادية العامة.
- يتطلب على الدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية أن تبذل جهودها وأن تعطي دفعا جديدا لرسم السياسة المالية والنقدية الملائمة لترشيد الاستثمار وجذبها للقطاعات التي تحتاجها من الاقتصاد الوطني وهذا من أجل الإجابة عن التحديات النقدية والمالية المستقبلية.
- العمل على تحليل دقيق للنشاط الاقتصادي لمعرفة متغيراته الرئيسية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمشكل الاقتصادي المراد التعرض له ذلك قبل وضع السياسة المالية والسياسة النقدية.
- إنَّ نجاح الإصلاحات يعطي دفعا جديدا للاقتصاد الوطني من أجل الإجابة على التحديات المالية والنقدية المستقبلية.
- تصحيح مفهوم وأهداف السلطة المالية والنقدية للمستثمر، الممول والمستفيد حتى تصبح هذه المجموعة أطرافا متكاملة عند القيام بالعمليات الإنتاجية، المالية، التجارية حيث ينخفض التبذير والإنفاق الغير ضروري الذي يؤدي إلى التخفيض من نفقات التسيير للدولة وعجز المؤسسات الصناعية الإنتاجية وبالتالي تخفيف عبء الديون الداخلية والخارجية حتى تتكيف تلك الأطراف مع القرارات الجديدة والانضباط في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

- تنوع الاقتصاد الجزائري وتحريره من التبعية للمحروقات، بتطبيق نموذج تنمية جديد مبني على صناعات مصنعة مغايرة للنموذج القديم بحيث تكون هذه الصناعات موردة للثروة ومنتجة حسب المقاييس العالمية منتجة لتلبية الطلب المحلي ولكسب موقع في الأسواق الدولية.

أفاق البحث

لقد تناولتُ موضوع دور السياسة النقدية والسياسة المالية في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية

المطبقة بالجزائر للفترة 1990 - 2010

ولكي لا يعتقد الباحث أنه أتمّ بالموضوع وأحاط به فلا شك أنّ هناك الكثير من النقائص التي قد يحتويها الموضوع لأنه عمل بشري وهذا إما إلى النقص والقصور في تناول الموضوع وعدم الإلمام بكل جوانبه.

ونتيجة للجهد ولما آلت إليه دراستنا فقد ارتسمت وتولدت لدى الباحث دراسات وبحوث أخرى لتغطية جوانب القصور فيه والتي يراها الباحث جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة مثل:

1- هل يمكن للسياسة النقدية والسياسة المالية أن تحظى بالإستقلالية نتيجة الإصلاحات

2- دور الأدوات الكمية لبنك الجزائر في فعالية السياسة النقدية.

وبهذا نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وإنجازه سائلين المولى عزّ وجلّ أن يَمُنَّ علينا بأجري الإجتهد والإصابة وهو وحده المستعان.

الحمد لله رب العالمين

القوانين والتشريعات

الموضوع

قانون رقم 90-10 المؤرخ في أبريل المتعلق بالنقد والقرض
قانون رقم 04-02 المؤرخ في 04 مارس 1991 المتعلق بشروط تكتين الحد الأدنى الاحتياط
قانون رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتعلق بتنظيم السوق النقدية
المرسوم التنفيذي رقم 91/97 المؤرخ في 16-03-1991 المتعلق بالتطهير المالي للمؤسسات
قانون المالية 91 المتعلق بإحداث ضريبة IBS.IRG.TV
المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 05-10-93 المتعلق بترقية الاستثمار
تعليمية رقم 73-94 المؤرخة في 28 نوفمبر 1994 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري
المرسوم التشريعي رقم 93/10 المؤرخ في 23-05-1993 المتعلق بإنشاء برصة القيم المنقولة
قانون رقم 91/21 المؤرخ في 04-12-1993 المتعلق بالمحروقات
القانون رقم 93/01 المؤرخ في 03-01-1993 المتعلق بمنح اعتماد إنشاء المؤسسات المالية الأجنبية
المرسوم التنفيذي 294/94 الصادر في 1994 المتعلق بكيفية حل وتصفية المؤسسات الغير مستقلة والمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري
المرسوم التنفيذي 97/107 المؤرخ في 16-03-1997 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 96/177 الصادر في 20-05-1996 المحدد لأساليب تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 304/083 المدرج تحت طائلة (الموارد الناجمة عن الخصوصية)
الأمر الرئاسي رقم 95/25 المؤرخ في 22-08-1995 المتعلق بتنظيم وتسيير وخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية.
المرسوم التنفيذي رقم 96/133 الصادر في 13-04-1996 المحدد لشروط شراء الأسهم من طرف الجمهور.
الأمر الرئاسي رقم 96/31 المؤرخ في 20-05-1996 المحدد لأساليب تسيير حساب التخصيص رقم 302/083 باستغلال إرادات الخصوصية.
المرسوم التنفيذي رقم 98/08 الصادر في 28-03-1998 المتعلق بتنظيم تصريح الاستثمار
المرسوم التنفيذي رقم 07/119 المؤرخ في 23-04-2004 يتضمن تأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري
المرسوم التنفيذي رقم 07/120 المؤرخ في 23-04-2004 يتضمن تنظيم وتكوين اللجنة المساعدة لتحديد وترقية الاستثمار وتنظيم العقار.
الأمر رقم 03/11 المؤرخ في 26-08-2003 المتعلق بالنقد والقرض
المرسوم التنفيذي رقم 07/121 المؤرخ في 23-04-2004 يتضمن تطبيق الرخصة رقم 06/11 بتاريخ 30 - 08 سنة 2006 المحدد شروط وطرق البيع والتخلي عن الأراضي التابعة للقطاع الخاص للدولة والموجهة لتحقيق مشاريع الاستثمار.

المجلات

- مجيد مسعود: التخطيط الاقتصادي والاجتماعي مطابع الرسالة الكويت 2002
- المركز الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع تقرير حول السياسة النقدية بالجزائر الدورة 26 جويلية 2005
- بلهاشمي جيلالي طارق الإصلاحات المصرفية في الجزائر مجلة أفاق العدد 4- 2005
- محمد عبد العظيم طالب التضخم العالمي الظاهرة والتفسير الاقتصادي لا مجلة مصر المعاصرة العدد 421 أكتوبر 1991
- تيموشي دلين ومارك جرنيش هل يساعد وضع أرقام مستهدفة للتضخم على اكتساب السياسة النقدية مصداقية مجلة تمويل التنمية العدد 3- 1995
- مصطفى عبد الرؤوف عبد المجيد هاشم السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة بالدول النامية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة القاهرة العدد 2-2002
- Centre d'étude Prospectives d'information international indépendance de la banque central et politique budgétaires N° 92-2002
- الطيب ياسين: النظام المصرفي في مواجهة تحديات العولمة المالية مجلة الباحث [على الخط] العدد 8- 2003
- جريدة المجاهد 10-03-1991
- جواد خليل: الإصلاح الضريبي في البلدان النامية مجلة تمويل التنمية العدد 2- جوان 2008
- الجريدة الرسمية مديرية الجزائر الرسمية تشريع الإصلاحات الاقتصادية قانون 10/90 أفريل 1990.
- عز الدين عبد الواحد شروط خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر مقال بنادي الدراسات الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2008

فهرس الملتقيات

الرقم	الموضوع
1	ملتقى في التخطيط الاقتصادي والتنمية المعهد العربي للثقافة بالجزائر المنعقد في 11-12- جوان 1987 بنادي الصنوبر
2	حلقة دراسية تطبيقية عن البرمجة المالية لصندوق النقد الدولي من إعداد ب أجيفلي ومحسن خام وبتتر ومنتيل 1991
3	تثام فاروق: أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصادي الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية المركز الجامعي بشار 20-21 أبريل 2004
4	ملتقى وطني حول: المنظومة المصرفي الجزائرية والتحويلات الاقتصادية والواقع والتحديات جامعة الشلف 14-15- ديسمبر 2004
5	الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ضل التحويلات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي بشار أبريل 2006
	فهرس المواقع
1	علي طارق السياسات النقدية الدولية مقال منشور بموقع صندوق النقد العربي أبو ضبي WWW.amf.org.aé96

*قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- إسماعيل محمد هاشم: مذكرات في البنوك الإسكندرية، دار الجامعات المصرية 1975
- 2- ابن منظور جمال الدين بن منظور: لسان العرب دار المعارف مصر بدون تاريخ نشر.
- 3- أحمد محمد الحصري: السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي مكتبة الكليات الأزهرية مصر بدون تاريخ نشر
- 4- ابن القيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي ابن الجوزية المتوفى سنة 751هـ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية دار الكتب العلمية بيروت لبنان بدون تاريخ نشر.
- 5- الفيومي أحمد بن محمد بن المقري الريب الفيومي المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي المكتبة العالمية بيروت لبنان بدون تاريخ نشر
- 6- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003.
- 7- أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1993.
- 8- أحمد هني: العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية 1999.
- 9- براهيم ساهام، براهيم فائزة:- أبحاث في الإصلاح المالي دار بالقيس الجزائر 2010.
- 10- بلغوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية.
- 11- جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي والمزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافيء دار النهضة العربية القاهرة 2015.
- 12- جودة عبد الخالق كريمة كريم: محاضرات في النقود والبنوك دار النهضة العربية القاهرة 1992.
- 13- جون مينارد كينز: النظرية العامة في الاقتصاد ترجمة نهاد رضا، الجزائر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1991.

- 14- **حازم الببلاوي**: النظرية النقدية، دار الشروق القاهرة 1995.
- 15- **حمدي عبد العظيم**: السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية مكتبة النهضة المصرية الطلعة الأولى القاهرة 1986.
- 16- **حسين عمر**: الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الرابعة، القاهرة دار الفكر العربي 1992.
- 17- **حمدي أحمد الغناني**: اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1992.
- 18- **حسن عواضة**: المالية العامة موازنة النفقات والواردات الحكومية دار النهضة العربية بيروت 1978.
- 19- **حامد عبد المجيد دراز**: دراسات في السياسات المالية، أسس السياسات المالية بين القديم والحديث الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية 1988.
- 20- **حمدي عبد العظيم**: السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي الدار الجامعية الإسكندرية 2007.
- 21- **حمدي محمد مظلوم**: النقود وأعمال البنوك والتجارة الدولية منشأة المعارف الإسكندرية 2004.
- 22- **خبابة عبد الله**: الاقتصاد المصرفي البنوك الإلكترونية- البنوك التجارية السياسة النقدية الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة 2009.
- 23- **سهير محمود معتوق**: الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي الدار المصرية اللبنانية 1988.
- 26- **سهير محمود معتوق**: النظريات والسياسات النقدية الدار المصرية اللبنانية 1989.
- 27- **سهير محمود معتوق**: السياسة النقدية في التحليل الكنزي والنقدي، مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مصر المعاصرة، القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي لإحصاء والتشريع 1990.
- 28- **سالم توفيق النجفي**: سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي بغداد بيت الحكمة 2002.
- 29- **سامي خليل**: المفاهيم والنظريات الأساسية والسياسة النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت 1996.

- 30- شاكِر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية 1992.
- 31- صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية دار الفجر للنشر والتوزيع 2005.
- 32- ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي الجزائر، دار الفكر 1994.
- 33- عبد المنعم مبارك وأحمد الناقة: النقود والبنوك، مركز الإسكندرية للكتاب 1995.
- 34- عبد المنعم مبارك وأحمد الناقة: النقود والصيرفة والنظرية النقدية القاهرة الدار الجامعية 1996.
- 35- عبد الرحمان يُسرى وأحمد الناقة: النظرية الاقتصادية الكلية، مدخل حديث الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة 1995.
- 36- عبد المنعم السيد علي: التطور التاريخي لأنظمة النقدية في الأقطار العربية، الطبعة الثانية بيروت مركز الدراسات الوحدة الإفريقية 1986.
- 37- عناية غازي حسين التضخم المالي الطبعة الثانية الجزائر، دار الشباب 1986.
- 38- عبد المطلب عبد الحميد النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.
- 39- عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2003.
- 40- علي توفيق الصادق وآخرون: السياسة النقدية في الدول العربية سلسلة بحوث عمل صندوق النقد العربي أبو ضبي 1986.
- 41- عبد المجيد بوزيدي: تسعينات الاقتصاد الجزائري، حدود السياسات الظرفية ترجمة القاهرة جريبب أم الحسن للنشر والتوزيع الجزائر 1999.
- 41- عطية عبد الواحد السيد: الموازنة العامة للدولة دار النهضة العربية 2001.
- 42- غازي عناية: التضخم المالي، الجزائر دار الشهاب الطبعة الثانية 1986.
- 43- فتح الله والعلو: الاقتصاد السياسي توزيع المداخل النقود والائتمان دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع 1991
- 44- محمد رضا العدل: الاقتصاد الكلي نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية القاهرة 1993،
- 45- محمد الشريف إيمان: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي 1997.

- 46- مصطفى رشدي شيحة: الاقتصاد النقدي والمصرفي الدار الجامعية 1990.
- 47- محمد زكي الشافعي: مقدمة في النقود والبنوك دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1990.
- 48- محمد دويدار: أسامة الفولي مبادئ الاقتصاد النقدي ، الدار الجامعية الجديدة 2003.
- 49- محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2000.
- 50- محمد سعيد أوكيل وآخرون: استقلالية المؤسسات الاقتصادية جامعة الجزائر 1995.
- 51- محمد الشريف إلمان: الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال كتابات سياسات الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية 2001.
- 52- محمد يمن الحماقي: استقلالية البنك المركزي واثره على السياسة النقدية معهد الدراسات المصرفية القاهرة 1999.
- 53- مجيد مسعود: التخطيط الاقتصادي والاجتماعي مطابع الرسالة الكويت 2006.
- 54- هشام مصطفى الجمل: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى 2007.

ب- المجلات:

- 55- أحمد عبدو محمود: النقدون السياسة النقدية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عيم شمس 1992.
- 56- الطيب ياسين: النظام المصرفي في مواجهة تحديات العولمة المالية مجلة الباحث 2003.
- 57- بلهاشمي جيلالي: طارق الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة الأفاق 2005.
- 58- بن عزوز بن علي: انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر مجلة بحوث اقتصادية عربية 2005.
- 59- تيموشي د، لين ومارك جرنيش: هل يساعد وضع ارقام مستهدفة للتضخم على اكتساب السياسة النقدية مصادقية مجلة التمويل والتنمية 1995.
- 60- جواد خليل: الإصلاح الضريبي في البلدان النامية مجلة التمويل والتنمية جوان 2008.
- 61- خالفي علي: إضاءات عن الخوصصة في الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية 2007.

- 62- محمد عبد العظيم طالب: التضخم المالي العالمي الظاهرة والتفسير الاقتصادي لها، مجلة مصر المعاصرة 1990.
- 63- مصطفى عبد الرؤوف عبد المجيد هاشم: السياسة النقدية في ظل نظم الصرف المختلفة بالدول النامية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة القاهرة 2011.
- 64- مسيكة بعداش ورايح حمدي باشا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجلة CREAD
- 65- وليا الكسندر، وآخرون: استخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية مجلة التمويل والتنمية 1990.

الرسائل

- 66- إدريس رشيد: دور الجهاز المصرفي الجزائري في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية 1998.
- 67- الطاهر لطرش: محاولة تعريف السياسة النقدية في المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في الجزائر المدرسة العليل للتجارة رسالة ماجستير.
- 68- حازم السيد شحاتة: استقلالية البنك المركزي وإثرها على فعالية السياسة النقدية رسالة ماجستير، كلية التجارة عين شمس القاهرة 2003.
- 69- حمزة علي: فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2002.
- 70- عمر عبد الحليم سلمان: استقلالية البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية رسالة ماجستير كلية التجارة جامعة حلوان القاهرة 2003.
- 71- عصام الدين فؤاد أحمد: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي رسالة ماجستير بكلية التجارة عين شمس القاهرة فعالية السياسة 1998.
- 72- دحمان بن عبد الفتاح: محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج صندوق النقد الدولي رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1998

73- **محمود علي إبراهيم القصاص**: فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك رسالة ماجستير كلية التجارة قسم الاقتصاد جامعة عين شمس 1995.

74- **محمد عبد المؤمن**: الميزانية العامة للدولة رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1998.

75- **ناصر مراد**: الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية؟

الأطروحات:

76- **أحمد باشي**: دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجهاز المصرفي الجزائري أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

77- **أحمد غريبي**: انضمام الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة وأثره على السياسات النقدية والمالي رسالة دكتوراه جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2009.

78- **بن عبد الفتاح دحمان**: السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2004.

79- **بركان زهية**: فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة دالي إبراهيم الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2010.

80- **جاري فاتح**: مدى ملائمة برامج الإصلاح الاقتصادي بجيلها اقتصاديات الدوال النامية حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر.

81- **حميدات محمود**: دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية دكتوراه دولة جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية 1995

82- **حبار عبد الرزاق**: الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2011

83- **شريف إسماعيل**: إشكالية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ضل الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير والاقتصاد جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2011.

84- **دراوسي مسعود**: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004 أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر قسم العلوم الاقتصادية 2005.

85- **صدوقي عبد الحفيظ**: التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه لفترة 1985- 2012 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2015.

86- **عبد القادر خليل**: محاولة تقييم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990- 2006 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2008.

87- **قانة زكي**: الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2012.

88- **معيزي قويدر**: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2006 أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2008.

89- **محمد راتول**: سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2000

المؤتمرات والندوات:

90- **بوعزة عبد القادر:** ضرورة إصلاح الأنظمة المصرفية في ظل الظاهرة الجديدة للعوامة للملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي بشار 24-25-2006.

91- **تشام فاروق:** أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصاد، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار 20-21 أبريل 2004

92- **خالد منة:** العلاقة بين المؤسسة والبنك محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات جامعة الجزائر.

93- **سيدي عيسى:** سياسة أسعار الفائدة في ظل التحرير الاقتصادي في مصر المؤتمر رقم 16 للاقتصاديين المصريين 1991.

94- **سهير محمود معتوق:** تحرير سعر الفائدة وأثاره المحتملة في جمهورية مصر العربية المؤتمر السادس عشر للاقتصاديين المصريين 1991

95- **سواكري مباركة:** المؤسسة الجزائرية رؤية شمولية الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد جامعة ورقلة 22-23 أبريل 2003.

96- **صالح تومي:** مداخلة بعنوان فعالية الإصلاحات الاقتصادية المطبقة بالجزائر في مواجهة تحديات العوامة الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العوامة واقع ورهانات المكتبة الوطنية بالحامة الجزائر 11-12 جوان 2005.

97- **عبد المنعم محمد الطيب محمد النيل:** العوامة وآثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية ملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات 2005.

98- **ملتقى في التخطيط الاقتصادي والتنمية المعهد الع ربي للثقافة الجزائر 11-12- جوان 1985 بنادي الصنوبر**

99- فرج عبد الفتاح: الائتمان المحلي وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الطلية في ضل قانون 88- 2003 المؤتمر العلمي 24 للاقتصاديين المصريين، تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري في الفترة 5- 7 ماي 2005.

تقارير ومستندات:

100- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من 1999

101- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية برنامج التشغيل الهيكلي 2000.

102- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 1999 الدورة العامة ل: 19 نوفمبر 2000.

103- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع التقرير حول التنمية البشرية لسنة 2001

104- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول التنمية الاقتصادية ديسمبر 2004.

105- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مشروع تقرير حول أهداف التنمية جويلية 2006.

106- حلقة دراسية تطبيقية عن البرمجة المالية لصندوق النقد الدولي من إعداد ب أجبيلي ومحسن سي خان وبترو مونتيل 1991.

107- بنك الجزائر ميديا بنك اتصال من محافظ بنك الجزائر عبد الوهاب كيرامان إلى المجلس الشعبي الوطني التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2001.

108- حفيظ صواليلي: مقال في جريدة الخبر اليومية الجزائر حول السياسة الاقتصادية بتاريخ 15-04-2007.

109- رشيد بلخريصات: سياسات التشغيل في الجزائر مداخلة ضمن الندوة العربية حول البطالة البلدية 2007.

110- سفيان بوعبياد: مقال في جريدة الخبر بتاريخ 2002/06/16.

111- عبد المجيد بوزيدي: تسيير التوازنات المالية من وجهة نظر رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور مقال بيومية الخبر بتاريخ 2007/04/05.

112- عز الدين عبد الواحد: شروط خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر مقال بنادي الدراسات الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2008.

تقرير مجلة فوريس حول مؤشر هيرتج للحرية الاقتصادية 2002.

113- كريم النشاشبي وآخرون: دراسة خاصة حول الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي 1999.

114- محمد سي خان: تصحيح الاقتصاد الكلي في البلدان النامية تقرير صندوق النقد الدولي

The world Bank Reserch observer vol n°1 1999

115- محمد لقصاصي: دراسة مقدمة لصندوق النقد العربي 2003.

المراجع الإلكترونية:

116- أحمد السيد النجار: تحليلات عربية ودولية اقتصاد الجزائر من سنوات الجمر إلى أفاق النمو السريع مقال ضمن موقع الكتروني:

117- org, eg/acpss/aham/2001/1/1ANAL- www ahram

118- الأخضر عزي: فعالية سياسة التشغيل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة إلكترونية العدد 26 الموقع, www,uLuminsania net,

119- علي طارق: السياسات النقدية الدولية، مقال منشور بموقع صندوق النقد العربي أبو ضبي الموقع www,amf,erg,ae96

القوانين والمراسيم والأوامر

- 120- قانون رقم 10/90 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 هـ الموافق ل: 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.
- 121- قانون رقم 02 /04 المؤرخ في 04 /03 /2004 المتعلق بك شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياط.
- 122- القانون 06/88 المعدل والمتمم لقانون 12/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض العدد 88/01/13/2.
- 123- القانون 165/93 المتضمن إحداث الصندوق الجزائري للتنمية لتحديد القانون الأساسي.
- 124- القانون 03/09 المتعلق بتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 37/91 الصادر في 13/02/1991 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية بنك الجزائر.
- 125- المرسوم التشريعي 08/93 المتعلق بالقانون التجاري.
- 126- المرسوم التنفيذي 25/95 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة.
- 127- المرسوم التنفيذي رقم 119/07 المؤرخ في 23/04/2004 يتضمن تأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري.
- 128- المرسوم التنفيذي رقم 120/07 المؤرخ في 23/04/2004 يتضمن تنظيم وتكوين اللجنة المساعدة لتحديد وترقية الاستثمار وتنظيم العقار.
- 129- المرسوم التنفيذي رقم 120/07 المؤرخ في 23/04/2004 يتضمن تطبيق الرخصة رقم 11/06 بتاريخ 30/08/2006 المحدد لشروط وطرق البيع والتخلي عن الأراضي التابعة للقطاع الخاص للدولة والموجهة لتحقيق مشاريع الاستثمار.
- 130- المرسوم رقم 85/85 المتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي المؤرخ ب: 10 شعبان 1405 هـ الموافق ل: 30/04/1985.

131- الأمر 366/66 المتضمن إحداث القرض الشعبي الجزائري المؤرخ في 17 رمضان 1386 هـ الموافق ل: 1966/12/29.

132- الأمر 748 /67 المتعلق بالقانون الأساسي للقرض الشعبي الجزائري المؤرخ في 01 صفر 1387 هـ الموافق ل: 1967/05/11.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les ouvrages

133- Adenot et J.M Albertini: La monnaie et les banques Paris édition, des seuil.

134- **André chainau**; Mécanisme et politique Monitaire Puf 1986.

135- Annal et Monnaie et banque, Djoudi Karim Marché Monetaire et refinancement des banques et dettes publique I- E- D-F 1996.

136- **Benissad Hocine** Algérie; de La planification Socialistes a L'économie du Marché ENAG Editions Alger 2005.

137-**Ben Halima Ammour** Le system bancaire Algérien édition Dahleb Alger1996.

138- **Benissad Hocine** Algérie destruction et reforme économique (1979- 1993) O.P.U

139- **Benachenhou M.** Inflation de Ralation marginalisation dar Echrifa 1994.

140- **Ben marouf** Abdelkader: introduction a l'économie finances publiques université d, ALger institut des sciences économiques 1994.

141- **bouzidi A.** Question actuelles de la planification Algériennes ENAP ENAL 1984.

142- **Delbez louis** élément de Finances publiques A. Pedone paris 1995.

143- **Didier brunel**: monnaie édition la revue banque 1992.

144- Emiles James: Les problèmes monétaires d'aujourd'hui édition OPU 1992.

145- **Goumiri Mourad** l,offre de monnaie en Algérie édition ENSAG 1995.

146- henni Ahmed: monnaie crédit et Financement en Algérie (1962-1997) CREAD Alger 1990.

147- Jaque le caillon: Analyse macrou économique ed Cujas paris 1992.

148- Jaque Henri david: La monnaie et la politique monétaire édition economica 1991.

149- Louniss Ahcen, la politique monétaire dans le cadre d'une transition d'une économie du marché libre: cas de L'Algérie OPU 2002.

150- LaKsassi Mohamed: Le financement monétaire de l'investissement productive Application de l'analyse au cours d'Algérie édition ciaco 1998.

151- Michelle de Mourgue: La monnaie édition economica 2001.

152- Rossignolé Bruno: le système bancaire de L'Algérie 1999.

153- Temmar H. Les explication théoriques de l'inflation édition OPU 1994

Les revues:

154-Actualité Banques retour a l'orthodoxie financière 2000.

155- Dib Saïd l'évolution de la réglementation Bancaire Algérienne depuis La promulgation de la loi sur La monnaie et le crédit media Banque n48 juin 2000.

156- guide ministère des finances conseil nationale de la comptabilité édition 2009.

157- Hassam fodil chronique de l'économie Algérienne vingt ans de réformes libérales 1986- 2010 les chemins d'une croissances retrouvé édition l'économiste d'Algérie Alger 2005.

158- Medias banque n° 34 Mars 1998 Banque d'Algérie.

159- Ministère des finances économie Algérienne Les enjeux et les choix a moyenne terme 1996- 2002.

160- Revue Moc Le nouvelle élan des privatisation réformé bancaire 2008.

Les rapports

161- CNES Projet de rapport sur La Politique Monétaires en Algérie 2007.

162- CNES Algérie Rapport national sur le développement humain 2007.

163 Banque d'Algérie rapport 2005 évolution économique et monétaire en Algérie 2008.

164- service de gouvernement programme du gouvernement 1998.

Les circulaire

165- circulaire n° 002 aux établissement de crédit objet organisation du Marché monétaire le 25 Mai 1990.

166-Le communiqué de la banque d'Algérie règlement n° 91- 08 du 14- 8- 1991 portant règles et condition de change.